الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العددان الواحد والأربعون والثاني والأربعون | السنة العاشرة | شتاء وربيع العام ١٤١٩هـ/١٩٩٩م



دار الاجتهاد

بيروت


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاجتهاد

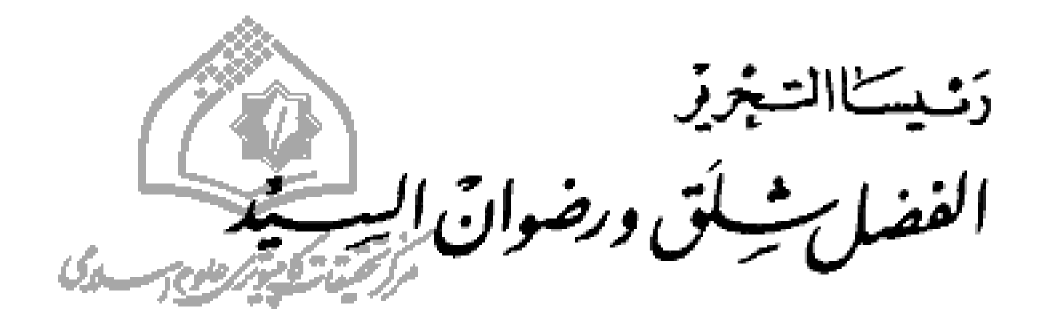
مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العددان الواحد والأربعون والثاني والأربعون

السنة العاشرة

شتاء وربيع العام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م

رئيسا التحرير



الفضل شلق ورضوان السيد

مدير التحرير المسؤول

محمد السماك

تصدر عن :

دار الاجتهاد للابحاث والترجمة والنشر

ص . ب . : 5581/14 ــ بيروت ــ لبنان ــ تلفون : 866666 ، 862205

ساقية الجنزير ــ بناية برج الكارلتون ــ الطابق الثاني

ـ طلبات الاشتراك محصورة بإدارة مجلة الاجتهاد

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والجامعات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية ١٠٠ دولار أميركي.

ـ الأفراد:

في أقطار الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً.

التسديد:

١ ـ إما بشيك مسحوب على أحد المصارف لأمر «دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر».

Dâr Al-Ijtihad For Research. Translation and Publication

٢ ـ أو بتحويل إلى العنوان التالي:

حساب «الاجتهاد»

رقم ٠٠،٠٤،٠١،٠٢٢٩٥٧ دولار أميركي

البنك السعودي اللبناني ـ الفرع الرئيسي

تلكس LABANK ٢١٤٦٩ LE ـ

ص. ب. ٦٧٦٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان

Account «AL-IJTIHAD»
No. 00,04,01,022957 in US Dollars
Saudi Lebanese Bank, Head Office
Telex: LABANK 21469 LE.
P.O. BOX: 11-6765- Beirut, LEBANON

ثبت الموضوعات

مراجعات كتب



الافتتاحية

العثمانيون والدراسات الحديثة

رضوان السيد

I

ما تزال البحوث حول العثمانيين وإمبراطوريتهم تقدّم جديداً كثيراً في التفاصيل. ويرجع ذلك إلى شيوع استخدام وثائق الدولة وسجلاّتها، ووثائق المجتمعات الأهلية وسجلاّتها، في البحوث والدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية والأنثروبولوجية. وقد أظهرَنا العالم العثماني منذ القرن السادس عشر على اهتمامٍ شديدٍ بتدوين كلّ شيءٍ من أجل الضبط من جهة، والتنظيم من جهةٍ أخرى. ويشمل هذا الاهتمام الدولة والأفراد على حدٍّ سواء، لكنّ وثائق الدولة والمؤسسات التابعة لها، بقيت أكثر مما بقيت وثائق الأفراد والفئات الاجتماعية. ورغم ما يقوله الدارسون عن غرام العثمانيين الظاهر بالتنظيم والضبط، فالواضح أنّ تقاليد التدوين والضبط تعود إلى حِقَبٍ أقدم في تاريخية المجتمعات الإسلامية، وقد بقيت منها بقايا من العصرين المملوكي والأيوبي، في حين لا نجد ظواهر ملحوظةً من هذا القبيل في مجتمعات التخوم السلجوقية قبل القرن الرابع عشر الميلادي.

على أننا عندما نتحدث عن الوثائق والسجلاّت الخاصة بالدولة والأفراد والفئات الاجتماعية، والتي تُطْلِعُنا أكثر على نبض المجتمع والمؤسسات الأهلية والرسمية وحركيتها؛ فإننا نتجاوزُ ذلك القدْر الهائل من المدوَّنات في شكل أدبياتٍ خلّفتْها النُخَبُ المثقَّفة في سائر المجالات الدينية والأدبية والتاريخية والديوانية، والتي تَعُدُّ اليوم بضعة ملايين في مكتبات المخطوطات في العالم، وفي موروثات الأُسَر والجمعيات والمعاهد والجامعات. وعلى هذه الأدبيات المخطوطة والمطبوعة كان الاعتماد في التأريخ للدول والإمبراطوريات

الإسلامية، قبل الالتفات إلى أنواع الوثائق والمكتوبات الأُخرى، والنقود والآثار للاستعانة بها كما هو الشأن منذ عدة عقودٍ مع العثمانيين.

منذ ثلاثة عقود صارت مدينة القدس نموذجاً لهذا النوع من الدراسات للتنظيم المديني، بما في ذلك التكوين الديموغرافي للمجتمع، ومؤسساته الأهلية والرسمية، ونشاطاته، والتطورات التي تعرض له عبر مدياتٍ طويلة. هناك من جهة الجداول السنوية للدولة التي تتضمن إحصاآتٍ سكانية وضريبية، وهناك الوثائق المسجّلة في المحكمة الشرعية حول الأوقاف والأصناف، والمِلْكيات والتركات، والزواج والطلاق والمهور. وهناك أخيراً الوقائع الإدارية والسياسية التي تعرضُها التسجيلات في المحكمة الشرعية نفسها، والتي كانت المؤسسة الوسيطة بين المجتمع والدولة أو سلطات الولاية. وقد كان المعتقد في الستينات أنّ «سالنامه» الدولة والولايات تنفرد وحدها بالعروض الدقيقة لسائر النواحي بما في ذلك القرى والدساكر الصغيرة؛ إلى أن جرى التنبُّه لمحفوظات المحاكم الشرعية التي تتجاوز في عرض الدقائق الاجتماعية دفاتر السالنامه والطابو ولسائر المدن والبلدان من عندنا في المشرق العربي وحتى أواسط أوروبا وآسيا. وأُضيفت لذلك كتابات الرحّالة الأوروبيين منذ القرن السادس عشر، وتقارير القناصل منذ القرن الثامن عشر، رغم التبايُن المستمرّ حول قيمة معلوماتها ومدى موضوعية الانطباعات والآراء الواردة فيها.

إنّ الواضح من العرض الموجز السابق أنّ العقود الأربعة الأخيرة شهدت نهوضاً في الدراسات العثمانية استند إلى نهج «مدرسة الحوليات» الفرنسية الأصل، والتي عُنيت في مجال التاريخ الأوروبي بتتبُّع وقائع الحياة المادية للمجتمعات على مدياتٍ طويلةٍ نسْبياً مستخدمةً كلّ المُتاح في تجاوُزٍ للمصادر المعتبرة في التاريخانية الكلاسيكية، وضاربةً للمسلّمتين الهيغلية والفيبرية حول جمود المجتمعات الشرقية، وسلطانيتها الأبرية، واستبداديتها المقبضة.

II

وبقيت ثلاث مسائل مهمة بمنأىً عن تركيز الباحثين أو أولوياتهم: **نشوء** الإمارة العثمانية وتحولها إلى إمبراطورية بسرعةٍ لافتة، والمحيط الجيوسياسي للإمبراطورية، أو الإمبراطورية في محيط أو نطاق العلاقات الدولية، والتاريخ

الثقافي للإمبراطورية المتعددة الشعوب والثقافات. فالواقع أنّ المسألة الثانية (العلاقات الدولية للعثمانيين) ظلّت تُعالَجُ من ضمن تفسيرات الانحطاط العثماني وزوال الإمبراطورية، وتحت عنوان المسألة الشرقية أو الرجل المريض. والتفسير البسيط المتداوَل لهذه القضية الخطيرة (الاختلال في توازن القوة بين العثمانيين والغرب في عصر الصعود الاستعماري) يرى أنّ التسهيلات التجارية المُعطاة لبعض الدول الأوروبية تحولت إلى امتيازاتٍ سياسية واقتصادية ضربت سيادة الإمبراطورية ووحدتها، ثم حطّمها الصعود القومي، والاقتسام الإمبريالي. وقد كان الأحرى بالدارسين من الأتراك والعرب، ما داموا قد اتخذوا من دراسة فرنان بروديل المشهورة: (المتوسط في عهد فيليب الثاني) نموذجاً حقيقاً بالاقتداء، أن يتأملوا مسألة العلاقات الدولية للسلطنة من منظورٍ شاملٍ في نطاق النظام الدولي القديم، وتعديلات ذلك النظام بعد الحروب النابليونية، والأوضاع المستجدة بعد حركات العام 1848، والصعود القومي الأوروبي. فالمسألة ـ كما يرى وولف وماكنيل وجانيت أبولغد وغيرهم ـ أنّ العالم مترابطٌ منذ عشرة قرونٍ على الأقلّ بحيث يمكن الحديث لا عن «تاريخ عالميّ» وحسْب، بل وعن نظام عالمي؛ فأين يقع ذلك كلُّه من الرؤية الإسلامية لتقييم المعمورة، والأشكال الثقافية والتجارية والجيوسياسية للتواصل [illegible]

أما المسألة الثقافية في السلطنة فقد اقتصر الحديث بشأنها على أمرين: نظام المِلَل الذي عنى اعترافاً بالتعددية الدينية والثقافية، والتنظيم العثماني للمؤسسة الدينية الإسلامية ونَظْمها في هيكلية الدولة. بيد أنّ هذين الأمرين لا يفسّران استمرار هيمنة نمطٍ ثقافيٍّ رئيس طوال عدة قرون، كما لا تفسِّرهُ عروض Gibb وBowen للنصوص والحواشي الفقهية المتداولة في المؤسسة الدينية العثمانية.

وتبقى قضايا نشوء الدولة العثمانية [illegible] اكتساحها للعالم، واستمرارها حقباً طويلةً بين الأشدّ غموضاً. فالمحيط الذي [illegible]ت فيه كان يشهد ضعفاً متزايداً للبيزنطيين فاقَمَهُ الزحف الصليبي المستمرّ حتى القرن الثالث عشر. لكنّ الصرب واليونانيين والروس والبلغار هؤلاء جميعاً كانوا يملكون ـ على تفاوتٍ ـ استعداداتٍ ومؤهّلاتٍ للتقدم وتزعُّم العالَم الأرثوذكسي. على أنّ الذي

حدث تقدم الإمارة الصغيرة على التخوم لتضم بين جنباتها ثلاثة عوالم: العالَم الأرثوذكسي البلقاني، والعالَم التركي الأسيوي، والعالم العربي المشرقي. وقد كان لذلك حتى الآن تفسيرانْ أو فرضيتان: فَرَضية الغزو والغُزاة وعالَمهم الفاتح شأن ما فعله العربُ من قبل. والفَرَضية القومية: المشروع العالمي للترك الذي مثّله العثمانيونْ. بيد أنّ الفَرَضية الأولى يحول دون التسليم بها عدمُ معرفتنا بالأيديولوجيا التي حكمت إمارة عثمان وأولاده، وضآلة جهودهم الدعوية. أمّا الفَرَضية الثانية فيحول دون قبولها الافتقار إلى الوعي «القومي» في تلك الحقبة المبكّرة، واصطدام العثمانيين بأكثر الشعوب التركية في محيطهم بحيث لا يمكن الزعم أنّ مشروعهم كان مشروعاً تركياً شاملاً!

* * *

ينصبُّ الاهتمام في سائر أجزاء هذا الملفّ عن العثمانيين بمجلة **الاجتهاد**، على تتبع وقائع متغيرات الدراسات الحديثة والمعاصرة عنهم، إمارةً ودولةً وإمبراطورية في التنظيم الاجتماعي والإداري والسياسي والاقتصادي، وفي المحيط الذي تحركوا فيه، وفي مصائر العالَم الشاسع الأرجاء الذي قادوه لأكثر من أربعة قرون.

أمّا هذا العدد المزدوج من المجلة فيفتتح الملفّ بالتركيز على الفرضيات المستجدة حول نشوء الدولة وتحولها من إمارة إلى إمبراطورية، وتوسعاتها الأولى في أوروبا، وصراعاتها مع البيزنطيين والصفويين والمماليك. وتبرز في هذا الصدد دراسة جمال كفادار ـ أستاذ الدراسات العثمانية بجامعة هارفرد ـ عن نظريات نشوء الدولة، ودراسة أستاذ العثمانيات المشهور خليل إينالجك عن رعايا الدولة في حقبة ازدهارها. وليست للدارسين العرب إسهامات جديدةٌ في هذه المسائل. أما إنجازاتهم الجديدة في مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وتاريخ الولايات العربية ضمن السلطنة، فستظهر في الأجزاء التالية من الملفّ.

ظهور الدولة العثمانية في الدراسات التاريخية المعاصرة (*)

(جمال كفادار)

ترجمة عبد اللطيف الحارس

[إذا لم يكن لديك ما تقوله لنا سوى أن بربرياً خَلف آخر على ضفاف سيحون وجيحون، فما الذي يعنينا من كل ما تقول؟]

فولتير، مقالة في التاريخ

مع بداية القرن الخامس عشر، ظهرت مؤلفات تاريخية عديدة - لعثمانيين وغيرهم - تبرز سلسلة من الحوادث المرتبطة بظهور وتوسع السلطات العثمانية. ولكن أياً من هذه المؤلفات، لن يتمكن من اجتياز اختبار فولتير بنجاح؛ لأن هذه المؤلفات - من وجهة النظر التاريخية الحديثة - لا تحتوي على أي تفسير أو تحليل لما تذكره من أسباب وعوامل، وإنما هي مجرد سرد لأحداث تتالت، حول دول وسلالات تعاقبت. قد يكون من الطبيعي لقارىء دي مازيل Dumézil أن يكون مستعداً لتعقب تفسيرات ضمنية في هذه المصادر - مهما كانت الصورة الشكلية أو اللاتحليلية لها - وذلك من خلال

(*) Cemal Kafadar, Between Two Worlds. The Construction of the Ottoman State, University of California Press. 1995. pp. 29-59.

فحصٍ لاختيار الأحداث وترتيبها[1]؛ ولكنّ هذا لن يغير شيئاً من واقع أنّ «قيام الدولة العثمانية» لم يُعالج بشكل يثير التساؤل، وأن إظهار تفسيرات تعليلية لم يُفكر بها إلا بعدما اكتمل تأثير الأفكار الوضعية والتاريخية على الدراسات العثمانية مع بداية هذا القرن.

مالت الكتابات التاريخية للعثمانيين - منذ بواكيرها المكتوبة في القرن الخامس عشر وحتى حقبة متأخرة من تاريخ الإمبراطورية - إلى البدء مع سلالة عثمان وحلمه في مواجهة الاضطرابات السياسية والمادية التي سببتها الجانكيزخانية Chingisids في غرب آسيا. فمع تدفّق الأتراك إلى آسيا الصغرى بفعل الهجمات المغولية، ومع انحلال السلطة السلجوقية، يظهر محارب شاب، يعضده حلم واعد، يبشره بأن الله قد اختاره وخلفاءه للحكم. هناك روايات عديدة لهذه الأسطورة، وبعضها ينسب هذا الحلم إلى أرطغرل والد عثمان، إلا أن الجميع متفقون على أن هذه الروايات قد سبقت سعي عثمان إلى السلطة السياسية، موضحين أن هذا السعي كان مشفوعاً بدعم الهي. ويرى المؤرخون أن التوفيق الإلهي والنسب قد لعبا وبوضوح دوراً حاسماً في قيام السلطة العثمانية، زد على ذلك ما ترافق معهما من خصائص شخصية للحكام، نذكر منها الإيمان الصادق، والاستقامة، والشجاعة، وحسن القيادة.

ثم أدخلت إلى هذا النموذج تفسيرات إضافية اعتمدت على اهتمامات الرواية. فالأنساب يمكن أن يعاد تشكيلها أو تزيينها من خلال تذكّر بعض الأسلاف المنسيين؛ والبركة الإلهية يمكن أن تطال شخصية دينية كان لها دور الوسيط في تحديد هذه البركة والتحقق من صحتها.

---

(1) راجع كمثال:

Georges Dumézil, The Destiny of a King, trans, A. Hiltebeitel (Chicago, 1973).

«ليس مطلوباً من العمل الأدبي أن يصنع نظرية: إن عمل السامع أو القارىء هو رؤية الخطة المنجزة التي رتبت الأحداث بالطريقة المعروضة في هذا العمل وبالنتائج التي تم التوصل إليها. فالخطة إذاً هي التي تبرر هذه الأحداث والنتائج وتعطيها معنى»، ص 115.

فإذا أردت أن تحظى وسلالتك بمكانة مميزة، لمساهمتك الفعلية أو المتخيلة للسلالة العثمانية، فما عليك إلا أن تُضمّن تأريخك فصلاً أو فصلين، توضّح فيهما طبيعة هذه المساهمة. ففي سيرة حاجي بكتاش الزعيم الروحي لنظام الدراويش البكتاشية مثلاً: «إنّ السلطان قَدَرٌ إلهي، ولقد تحول التوفيق الإلهي من البيت السلجوقي إلى بيت أرطغرل[1]» إلا أن هذا التحوّل لم يتم من خلال تدخل إلهي مباشر؛ فالأخبار قد بُشِّر بها من قبل الحاج بكتاش، الذي كان بالنظر لقربه من الله قادراً على التوصل لمعرفة مثل هذه الأسرار الإلهية، كما التوسط في التحوّل الفعلي للزعامة ـ وهو الأمر الذي يجعل من بركته عاملاً آخر في قيام الدولة العثمانية.

في المصادر الأوروبية أيضاً، نالت مسألة المنشأ حيزاً واسعاً، غير أن التركيز هنا لم يكن على نسب عثمان، وإنما على الأصول الإثنية أو العرقية للعثمانيين: هل هم حقاً طرواديون Trojans، أم هم سكيثيون Scythians وفي الحقيقة، ما كان الأوروبيون يحتاجون إيضاحه لجمهورهم لم يكن ظهور العثمانيين بخاصة، وإنما حضور «الخطر التركي». فسواء أكان العثمانيون طرواديين يثأرون لمقتل هكتور، أم سكيثيين قد خرجوا للتدمير، أم شعوباً من آسيا الداخلية يتصل نسبها بالهون Huns كما اكتُشف فيما بعد؛ فإن مهاراتهم العسكرية العظيمة كخاصية عرقية أمرٌ كان يجب التنبيه إليه، كما كان يجب التنبيه إلى أنهم بانتمائهم للإسلام، قد أصبحوا يتسلحون بـ «ديانة محاربة». كما أن الإرادة الإلهية ـ وتأتي هنا بصورة عقاب للمسيحيين على خطاياهم ـ

---

(1) وعلى الرغم من أن الكتابة التاريخية لهذا النص الهام جداً ما زالت غير واضحة، إلا أن الجزء المتعلق بعثمان هو مشترك ـ رغم بعض الاختلافات التي لا تؤثر على هذه المناقشة ـ سواء بنصه الشعري أو النثري، اللذين كتبا في القرن الخامس عشر. من أجل النص الشعري راجع:

Manzûm Haci Bektas Velî Velâ yetnâmesi (ILK Velayetnâme, ed. Berdi Noyan (Aydin, 1986), 261-80 of text.

من أجل النص النثري راجع:

Vilâyet-nâme: Manâkib-I Hünkâr Haci Bektâs-I Velî, ed. and trans. into modern Turkish by Abdülbaki Gölpinarli (Istanbul, 1958), 71-75.

أمرٌ لا يجب إهماله في هذا المجال.

إزاء هذه الخلفية، يصبح من اليسير علينا أن نتفهم سبب الإعجاب الشديد لصموئيل جونسون بـ ريتشارد نولز (1550 ـ 1610)؛ والذي وصل به إلى حد تسميته بـ «أول المؤرخين»، رغم أنه أضاف مسرعاً أن المؤرخ «لم يكن سعيداً... باختياره لموضوعه».

يُرجع نولز «Knolles» (قيام الدولة، والمقدرة العسكرية العثمانية) إلى: تلك الوحدة المميزة والتوافق السائد بين العثمانيين، إن في نمط ديانتهم، أو في المسائل المتعلقة بدولتهم، (وخاصة في المؤسسات المستخدمة في توسيع إمبراطوريتهم)، ولذلك أطلقوا على أنفسهم اسم المسلمين، والذي يعني رجالاً بإرادة واحدة، مسالمين فيما بينهم. وليس هناك ما يثير الدهشة ـ بعد ذلك ـ فقد نموا أقوياء بذاتهم، مثيرين للرعب في قلوب الآخرين. أضف إلى ذلك شجاعتهم...، اقتصادهم واعتدالهم في مأكلهم وأساليب حياتهم الأخرى، مراعاتهم الدقيقة لنظامهم العسكري القديم، طاعتهم العمياء وبكل سرور لأمرائهم وسلاطينهم...، ويمكن أن نضيف إلى كل ذلك مصدري القوة لكل حكومة اتحادية جيدة: الثواب المُقدم للصالحين، والعقاب الذي يهدد به المذنبون، وحيث المكافأة قائمة للفضيلة والشجاعة، والطريق مفتوحة لكل إنسان عادي، للتطلع نحو أعظم المقامات وأفضل المراكز؛ في الدولة وفي ساحات القتال[1].

ومهما كان من قيمة لتفسيرات نولز، فهي لا تركز على الأطوار الأولى

---

(1) Richard Knolles, The General Historie of the Turkes (London, 1610).

راجع: «مقدمة المؤلف للقارىء المسيحي». إ.ف. غيبون، الذي كان له موقف غير إيجابي من نولز فهو ينقل عن صموئيل جونسون: «إلا أنني أشك بأن كل هذه الكتابة النثرية المتحيزة للكتاب اللاتين، ألف وثلاثمئة صفحة من الخطابات والمعارك، يمكن أن تعلّم أو تُدهش عصراً متنوراً، والتي تتطلب من المؤرخ، على الأقل، مسحة من الفلسفة والنقد».

The History of the Decline and Fall of the Roman Empire, 7 vols., ed. J.B. Bury (London, 1914), 7:25-26 n. 66.

للتاريخ العثماني، أو على المراحل التكوينية للدولة. وينطبق هذا أيضاً على المقالات النظرية لدراسة الأنظمة السياسية المقارنة من قبل مؤلفين عديدين من مؤلفي عصر النهضة الأوروبيين، كميكيافيللي وجون بودن «Jean Bodin»، وأعمال هؤلاء لا بد أن تكون قد قُرئت من قبل بعض المؤلفين الأوروبيين للأعمال التاريخية والأدبية الوفيرة حول العثمانيين. ولم يقم أحد غير نولز بترجمة كتاب بودن حول «التشريعات أو الحكومة السياسية للإمبراطوريات» De la legislation, ou du gouvernment politique des empires، إلى الإنكليزية قبل كتابة تاريخه للعثمانيين[1]. ومثل نولز، فإن كاتبي السياسة المقارنة، حلّلوا قوة النظام العثماني كما أصبحت فيما بعد مرحلة البناء الإمبراطوري، ولكن أحداً منهم لم يهتم بعملية البناء نفسها. كما أنه لم يكن هناك أي شيء مما يختص بالعثمانيين دون سواهم في رواية نولز؛ فكل «العوامل» التي ذكرها يمكن أن تنسب إلى كل دولة تركية إسلامية تنافس معها العثمانيون. لقد فسر نولز نجاحات لم تكن للعثمانيين بشكل خاص وإنما «للأتراك» بعامة - وهي تسمية مرادفة، «للعثمانيين» وأحياناً أخرى «للمسلمين» من قبل أوروبيي ذلك العصر. وإضافةً إلى هذا الموقف التحليلي غير الناضج، يغرق نولز في مئات الصفحات من «التاريخ الحدثي» التقليدي.

وهذا الأسلوب صحيح أيضاً بالنسبة لأكثر روايات التاريخ العثماني المكتوب بروزاً وشمولية: «تاريخ السلاطين العثمانيين». «Die Geschichte des osmanischen Reiches» لمؤلفه المؤرخ جوزيف فون هامر - بورغشتال (1774 - 1856) Joseph von Hammer-Purgstall - من فيينا، والذي يمثل قمة هذا التقليد[2]. وينطبق هذا الأسلوب أيضاً، على الرغم من وجود بعض اللمحات التاريخية الجديدة هنا، على نقولا أيورغا (1871 - 1940) Nicolae Iorga

---

(1) Knolles entitled his English translation, The Six Books of a Commonweale.

الأصل الفرنسي صدر في سنة 1576، والترجمة الإنكليزية في عام 1603.

(2) Joseph von Hammer-Purgstall, Die Geschichte des osmanischen Reiches, 10 vols. (Pest, 1827-35).

1940، (روماني ـ عصور وسطى)، والذي يُعتبر تاريخه للإمبراطورية العثمانية، عودةً إلى طريقة الأسلاف في كتابة الروايات العظيمة التي تركز على الأحداث العسكرية ـ السياسية، من ناحية، ونتاجاً لتيار التاريخ الثقافي الجديد[1] «Kultur geschichte» من ناحيةٍ أخرى. وفي النهاية يمكن القول إن أيورغا قد دُفع لهذه المهمة من قبل معلمه الخاص، لامبرخت «Lamprecht»، المؤرخ الألماني المناقض لرانكه Ranke والذي قامت طريقته في البحث التاريخي، ليس على «التاريخ كما حدث بالفعل»، ولكن «كيف أصبح على ما هو عليه في الحقيقة». ولم يكن إيورغا متحمساً فقط لإبراز أهمية الفترة السلجوقية كخلفية تأسيسية، ولكنه اختار أيضاً أن يضمّن تاريخه فصلاً غير سردي يركز «على الحياة القروية العسكرية للأتراك»، وتجاوب الإدارة العثمانية مع مزارعي البلقان وذلك بتأمين الحماية لهم من تعسف أسيادهم.

ولم تظهر أهمية نشوء الدولة العثمانية كإشكال خاصة في تصور المؤرخين إلا بعد الحرب العالمية الأولى عندما أصبح زوال الدولة العثمانية أمراً وشيكاً. إذ كيف أمكن لهذه الدولة، التي تظهر الآن ضعيفةً ومتداعية، قديمة الطراز، شرقية بالرغم من العديد من الإصلاحات الغربية، أن تكون في الماضي على ذاك القدر الهائل من النجاح؟ وهذا النجاح كما أدرك الكثيرون، لم يكن فقط على مستوى التوسع، والذي يمكن وبسهولة تفسيره بالعنف والقوة العسكرية. لقد حكمت هذه الدولة مرة، وبدون اضطرابات هامة، شعوباً كثيرةً، متعددة الديانات، واللغات والتقاليد، بشكل يثير الدهشة[2].

---

(1) Nicolae Iorga, Geschichte des osmanischen Reiches nach den Quellen dargestellt, 5 vols. (Gotha, 1908-13). An uncritical but accurate overview is given by M.M. Alexandrescu-Dersca [Bulgaru] in two versions: «N. Iorga, historien de l'empire ottoman», Balcania 6 (1943): 101-22 and Nicolae Iorga-A Romanian Historian of the Ottoman Empire (Bucharest, 1972).

(2) ولبدء فصله التحليلي (Geschichte, I: 456) كتب Iorga، كمثال: إنه لكي نفهم تطورات الدولة العثمانية، وعلل ضعف المقاومة المسيحية، وكثرة الأمراء، واستعداد الجماعات =

كيف يمكن لبعض «البرابرة»، والذين كانوا رعاة عند مستهل بناء إمبراطوريتهم، خلق هذا الكيان المعقد حتى ولو انتهى به الأمر ليكون استبدادياً؟ إن الوطنيين العثمانيين أو القوميين الأتراك يرغبون في أن يبرهنوا، وبتعابير مختلفة بالطبع، أن هذا لم يكن مفاجئاً، لقد كانوا يعلمون ما لهذه المسألة من أهمية خاصة تتعلق بالاحترام الذاتي للفرد كما بالوجود الفعلي للأمة، خصوصاً في ظل النظام العالمي الجديد الذي جزأ الإمبراطوريات غير الأوروبية إلى دول قومية؛ كانت من حيث المبدأ تتشكل من شعوب قادرة على أن تثبت من خلال تجربتها التاريخية بأنها ناضجة بما فيه الكفاية لحكم نفسها بنفسها.

هـ. أ. غيبون (1880-1934) H.A-Gibbons، أميركي درّس في جامعة روبرت في استانبول خلال السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، وكان أول من طرح في دراسة خاصة مسألة جذور الدولة العثمانية[1]. وقد أوضح أن المصادر العثمانية الأولى والتي هي أساس كل التكهنات حول هذا الموضوع حتى الآن ـ تعود إلى القرن الخامس عشر. وهي مرفوضة لأنها ليست إلا اختلاقات متأخرة. وفي الحقيقة، كان تقييمه للكتابات التاريخية العثمانية لا يختلف عن تقييمات بوسبك «Busbecq»، سفير آل هابسبورغ لدى سليمان القانوني (1520 ـ 1566). فقد ردد غيبون ما قاله دبلوماسي القرن السادس عشر، الذي رأى أن «الترك ليست لديهم أدنى فكرة عن الحقبات التاريخية أو التواريخ الدقيقة للأحداث وترتيبها حسب تسلسلها الزمني، وهم يصنعون خليطاً رائعاً من مختلف الحقبات في التاريخ». كتب غيبون يقول: «يجب أن نرفض كليةً مدارك المؤرخين العثمانيين. إذ لم يستفق منهم أحد بعد، ليحاول فصل المقاييس الدقيقة للحقيقة عن الخرافات الكثيرة التي

= المسيحية للخضوع للعثمانيين، ونُدرة أحداث التمرد والمقاومة المسلّحة للفاتحين. وخلال كل حملات الفرنجة والمجريين لماذا لم يستطع هؤلاء أن يجمعوا حولهم مجموعات كبيرة من الفلاّحين ضد العثمانيين ـ من أجل ذلك كلّه يكون علينا أن نعرف خصائص هؤلاء العثمانيين، والأبعاد الحقيقية لحياتهم التاريخية».

(1) H.A. Gibbons, The Foundation of the Ottoman Empire (Oxford, 1916).

تحجب الإنسان الحقيقي المؤسس للسلالة العثمانية»[1]. وبذلك توصل إلى النتيجة التي ترى أنه «في غياب الوقائع المعاصرة والأعمال المتوافقة، يجب أن نكوّن حكمنا على عثمان بالكامل بناءً على ما أنجزه»[2]. ومما يثير العجب أن غيبون، بعد هذا التقييم ـ الإدانة، لم يتوقف فقط عند أجزاء من الأعمال التاريخية العثمانية، وإنما اختار أيضاً أن يعتمد وبشكلٍ خاص على عنصر مريب منها في مناظرته الأكثر محورية.

واحدة من تأكيداته الجديدة والجذرية كانت أن عثمان وتابعيه كانوا أتراكاً وثنيين يعيشون حياةً بدويةً رعوية على الحدود البيزنطية، ويمارسون نشاطات نهب وسلب ناجحة بسبب ضعف الدفاعات البيزنطية في هذه المنطقة. ثم دخلوا الإسلام في مرحلة معينة من عمل عثمان. وكما توضح قصة الحلم بالنسبة لغيبون، فإن هؤلاء البدو قد أخذوا بروحية الداخل حديثاً في دين وأجبروا العديد من جيرانهم المسيحيين على التحوّل أيضاً إلى الإسلام. اعتقد غيبون أن قصة حلم عثمان الإلهي ربما كانت أسطورة إلا أنها كانت تهدف إلى التعبير عن فترة معينة في الحياة الفعلية لهذا الزعيم الشاب، وبالتحديد، فترة اعتناقه لدين جديد، واتباعِه لسيرة سياسية ـ عسكرية جديدة باسم هذا الدين.

ويأخذ غيبون بعضاً من الحقائق من هذه «الخرافات الكثيرة» التي اعتبر أنها تشكل التاريخ العثماني، فيرى أن «الأربعمائة خيمة» التي تشكل قبيلة عثمان لا بد أن يكون قد انضم إليها العديد من الداخلين الجدد في الإسلام مما أدى إلى ازدياد عدد هذه الجماعة إلى «عشرة أضعاف». وهكذا خلقت سلالة جديدة (العثمنلي)؛ التي تشكل مزيجاً من الأتراك الوثنيين سابقاً واليونان المسيحيين سابقاً. وترافق توسع سيطرة العثمنلي مع قدوم بعض العناصر الجديدة من الشرق، ولكن مع المزيد والمزيد من «الارتدادات والتحوّلات من

(1) The Turkish Letters of Ogier Ghislein de Busbecq, trans. E. S. Forster (Oxford, 1927), 55. Gibbons, Foundation, 50.

(2) Gibbons, Foundation, 51.

اليونانيين البيزنطيين؛ ولذا، فإن القوة الخلاقة للإمبراطورية العثمانية يجب أن لا تعزى للشعب الآسيوي وإنما للعناصر الأوروبية»[1]. وكان هذا في وقت لم يشعر المؤرخ فيه بالحاجة للاعتذار لكتابته ملاحظات كالتالي: «إن الحكومة والطبقات الحاكمة في الإمبراطورية العثمانية كانت سيئةً بشكل سلبي وليس بشكل إيجابي. ليس هناك من موروث سيء للعثمنلي، ولكنه جامد ولذلك فشل في الوصول إلى المقاييس التي أفرزها التطور الحضاري. إنه فاقد للمثاليات»[2]. غير مبالٍ ومتحسر كما يتراءى لمن يقرأ هذه التعليقات اليوم، وعندما تمت السيطرة الثقافية وموررست بطرق أكثر رقة، فإن الحساسية المعدومة عند غيبون تجاه «السكان الأصليين» سمحت له بأن يكون حراً من الحذر العُصابي في تقديمه لبعض الاقتراحات الجريئة. ومهما كانت نقاط الضعف واضحةً في مناقشات غيبون المحددة، وعلى الرغم من تضخيمه وعقلنته لهذا الموضوع، فإنه لم يكن بعيداً عن الخط العام في إبرازه لظهور جماعة سياسيةٍ جديدة، تكونت من شعوب مختلفة ذات خلفيات إثنية ودينية متعددة. كما أن دراسته تلقي بعض الأضواء على الجذور المتواضعة المحتملة للعثمانيين الأوائل ولطبيعة مؤسساتهم، فتجعل من عثمان «رجلاً عصامياً». وحتى أعنف منتقدي غيبون يوافقونه الرأي على أن التوسع العثماني في البلقان يجب أن لا ينظر إليه كنتيجة لسلسلة من الغارات الهادفة للحصول على الغنائم وإنما «كجزء من خطة استيطانية» تزامنت مع هذه الغارات.

وبعد مرور أكثر من عقدين على صدور كتاب غيبون، كان تأسيس الدولة العثمانية وهوية مؤسسيها ما يزالون من الموضوعات الشيقة الرائجة. لقد تمتعت نظرية غيبون باعتراف واسع خارج عالم المستشرقين، خاصة وأنه

---

(1) وقد أوضح Todorov تسلسل هذه الفكرة، من Hammer مروراً بـ Iorga إلى Grousset، على الرغم من أن هذه الفكرة لم توضح بهذه القوة من قبل. راجع: Balkan City, 46

(2) Gibbons, Foundation, 75. ولم يكن غيبون ليناً في موقفه من «انحلال» البيزنطيين في فترة ما قبل سقوط إمبراطوريتهم. فقد تابع في نفس الصفحة قوله: «ولكن عندما نقارن بين العثمانيين الأوائل والبيزنطيين... فيجب أن نعلن أن العثمانيين هم الأقوى. لقد كانوا أغراراً، متحمسين، حيويين وغير فاسدين، وكانت عندهم مثاليات، وكان عندهم هدف».

بالإمكان التوفيق بينها وبين فرضيات بعض دارسي البيزنطيات الذين رأوا في ذلك الوقت أنّ الازدهار الأولي للمؤسسات الإدارية العثمانية وممارساتها يعود ليس للتراث الإسلامي ـ التركي، وإنما للتراث البيزنطي. وقد عبر شارلز ديل Charles Diehl، (بيزنطي ـ فرنسي)، عن ذلك بقوله، «الأتراك... هؤلاء المقاتلون القساة لم يكونوا إداريين ولا حقوقيين، ولم يفهموا سوى القليل من العلوم السياسية. ونتيجة لذلك فقد أقاموا معظم مؤسسات دولتهم وأكثر تنظيماتهم الإدارية على غرار ما وجدوه في القسطنطينية»[1]. أما إيورغا، فبينما يبرز الصعود التاريخي الطويل للأتراك كخلفية للعثمانيين، يؤكد أن العثمانيين الفاتحين «بالرغم عن أنفسهم»، اندمجوا بشكل كلي تقريباً في الحياة البيزنطية ـ ما عدا ديانتهم. والإمبراطورية التي شرعوا ببنائها حافظت على هذا العنصر، كما عبر عنه إيورغا في جملته الموفقة، «بيزنطية بعد بيزنطية»[2] «Byzance aprés Byzance». وبالرغم من ذلك، فإن معظم الباحثين في التاريخ العثماني وتاريخ الشرق كانوا من منتقدي غيبون. وتبقى هناك بعض الحالات الهامة مثل بابنجر Babinger وغروسّيه Grousset اللذين مالا إلى قبول فكرة أن عثمان قد تحول إلى الإسلام في مرحلة متقدمة من زعامته. إلا أن هذه الحالات ليست سوى استثناءات. غيز Giese، كمثال، انتقد نظريات غيبون وطريقة استخدامه للحقائق، وخاصةً بناء نظرية حول أسطورة الحلم، واقترح دافعاً جديداً للفتوحات العثمانية: علاقات عثمان مع، أو دعمه من قبل، الآخي «Ahi». هذه (الأخويات) كانت تمثل الشكل الأناضولي لمؤسسات الفتوة الإسلامية الأولى، والتي تضمنت أوساطاً حرفيةً وتجارية مدنية تتماشى مع أنماط سلوك

---

(1) C. Diehl, Byzantium: Greatness and Decline, trans. N. Walford (New Brunswick, N.J., 1957), 290. النسخة الفرنسية الأصلية نشرت سنة 1926.

(2) N. Iorga, Byzance après Byzance: Continuation de l'«Histoire de la vie byzantine» (Bucharest, 1935). Also see his Histoire de la vie byzantine (Bucharest, 1934), 3: 159-60. وكل هذه مرتبط بالطبع بالادعاء بأن العثمانيين لم تكن عندهم «أساليب الحياة» اللازمة في اللغة المستخدمة من قبل إيورغا. لمعرفة المفاتيح الفكرية لفهمه التاريخي لإنشاء الإمبراطورية راجع: idem, Geschichte des osmanischen Reiches (Gotha, 1908), I: 264

شبه صوفية وشبه فروسية ونقابية[1]. وقد ذهب كرامرز Kramers إلى أبعد من ذلك فاعتبر أن عثمان كان واحداً من قياديي فتيان الآخي أو الإخوان الآخي «Ahi» في قرية بافلاكونيا «Paphlagonia» التابعة لمقاطعة عثمانجك «Osmancik» حيث يُفترض أنه اتخذ لقبه[2]. والعديد من المستشرقين البارزين من أمثال هوتسما Houtsma، هيورت Huart ماركيورت Marquart، وماسينيون Massignon، وموردتمان Mordtmann كانوا متحمسين لإعطاء رأي في هذه المواضيع المتعلقة بهوية عثمان الإثنية والدينية في هذه السنوات. والهوية - مزيج من التصنيفات الإثنية، والقومية، والعرقية، والدينية - لها قيمة تفسيرية أساسية في الفهم التاريخي، وخاصة في تحديد المطاف الصحيح للأفراد والأمم في التطور الدقيق للحضارة. ولا نحتاج هنا إلى إبراز الاختلافات الدقيقة للمجادلات والتوقعات المعتمدة من قبل هؤلاء الباحثين بشكل تفصيلي، إلا أننا نلاحظ وجود افتراض بارز مشترك يميز مواقفهم ويجعلهم يختلفون عن غيبون؛ فهم جميعاً يميلون، بطريقة أو بأخرى، إلى التركيز على الطبيعة «الشرقية» للعثمانيين ويقبلون الهوية الأساسية التركية - الإسلامية لمؤسسي الدولة.

لاحقاً، ظهرت محاولات للتأليف بين هذه الآراء من قبل لانجر «Langer» وبلاك «Blake»، اللذين أدخلا روحية تاريخية جديدة في النقاش وذلك بإدخالهما مواد سوسيولوجية ومادية، عنصر الجغرافيا، تغير أنماط التجارة، وكذلك مؤسسات اجتماعية ذات أنظمة دينية أو نقابات حرفية. وعلى الرغم من عدم قدرة هذين المؤلفين على استخدام المصادر الأولية بلغات الشرق الأوسط، فقد سبقا بالفعل إلى عرض الكثير من النقاط والرؤى، التي سرعان ما أُخذت من قبل اثنين من أهم الاختصاصيين البارزين في هذا الحقل: كوبرولو وفيتك «Wittek». وعلى الرغم من اعترافهما بأهمية التحوّل

(1) Friedrich Giese, «Das Problem der Entstehung des osmanischen Reiches», Zeitschrift für Semitistik und verwandte Gebiete 2 (1924); 246-71.

(2) J.H. Kramers, «Wer war Osman?» Acta Orientalia 6 (1928): 242-54.

من النصرانية إلى الإسلام، إلا أنهما كانا حذرين بما يكفي لعدم استخلاص أي تصورات ديموغرافية مميزة من كل هذا. كما أنهما لم يقبلا فكرة أن عثمان كان وثنياً بناءً على حقيقة مهلهلة، إذ إنهما كانا مقتنعين بأن «الديانة قد لعبت دوراً، وربما هاماً، في قصة التوسع العثماني». وشعر الباحثان أن «عشيرة الفاتحين العثمانيين الأوائل»، يمكن تفسيرها من خلال حضور الدراويش المحيطين بهم. وأبرزا دور النمو التجاري وتكاثر منظمات الآخي كذلك، وبذلك توصلا إلى نتيجة أن «السلاطين الأوائل كان لديهم ما هو أكثر من جماعات من البدو للاعتماد عليهم»[1].

الاندماج بين كوبرولو ـ وفيتك

إن تطوير هذه النقطة الأخيرة، والانتقادات المباشرة والتفصيلية لوجهات نظر غيبون، كان عليها أن تنتظر حتى عام 1934، عندما تمكن محمد فؤاد **كوبرولو** (1966-1890) Mehmet Fuat Köprülü، وهو بحاثة تركي تناولت مهنته الفكرية الفترات العثمانية المتأخرة، وأوائل فترات الجمهورية، انحلال الإمبراطورية وبناء الأمة، من تقديم سلسلة من المحاضرات ألقاها في جامعة السوربون «Sorbonne»، والتي لم تلبث أن نشرت تحت عنوان «أصول التاريخ العثماني»[2]، «Les Origines de l'empire Ottoman». وكانت في مجملها أكثر من رد على نظريات غيبون. فقد احتوى الكتاب بحثاً مفصلاً في المنهجية؛ اعتبر فيه كوبرولو أن أسس الدولة العثمانية لا يمكن دراستها

(1) William L. Langer and Robert P. Blake, «The Rise of the Ottoman Turks and Its Historical Background», American Historical Review 37 (1932): 468-505; the citations are from pp. 497 and 504.

(2) Köprülü, Les origines de l'empire ottoman.
نسخة تركية مع بعض التغييرات الطفيفة، ومقدمة جديدة للمؤلف نشرت سنة 1959:
Osmanli Imparatorlugunun Kurulusu (Ankara).
ترجمة إنكليزية محققة لهذه النسخة ظهرت بعنوان:
The Origins of the Ottoman Empire, trans. and ed. Gary Leiser (Albany, 1992).

كظاهرة بثينية «Bithynian» منعزلة، وأنه ينبغي على المؤرخين التركيز ليس على حوادث عسكرية ـ سياسية منفصلة وإنما على البنى الاجتماعية، والتقاليد الثقافية، والأنظمة المؤسساتية للأتراك الأناضوليين بشكل عام، ولأولئك الذين عاشوا على التخوم في أواخر القرن الثالث عشر بشكل خاص. والنتيجة الأولية التي توصل إليها بعد تطبيق منهجيته على مصادر واسعة المدى كانت أن الدينامية الثقافية والمادية لمجتمع الأتراك الأناضوليين كانت قد تطورت بشكل كاف لرعاية نمو دولة مثل الدولة العثمانية، وأن الدفع الديموغرافي نحو غرب الأناضول في الجزء الأخير من القرن الثالث عشر قد حرّك هذه الديناميات. وعلى الرغم من أن قوى عديدة قد تنافست للسيطرة على هذه المجموعات، هنا فقط وفي الصفحات الأخيرة من كتابه، ركّز كوبرولو انتباهه على العثمانيين بشكل خاص ـ فإن إمارة عثمان كانت مفضلة بالنتيجة ـ أولاً، لموقعها الاستراتيجي ثم لعوامل عديدة مختلفة. وباختصار فإن الدولة العثمانية كانت ذروة تفاعل بعض الديناميات، والمهارات، والمبادىء التنظيمية التي ربما استوردت أو تطورت في المجتمع التركي الأناضولي خلال قرنين من الزمان. وحدث أن كان عثمان في المكان المناسب، في الوقت المناسب.

وفي نفس الوقت، كان **بول فيتك** (1894-1978) «Paul Wittek»، الذي كان بالنسبة للدولة العثمانية كمبعوثٍ لحليفتها النمسا خلال الحرب العالمية الأولى ثم تحول نحو مهنة البحث، كان يعمل على نفس الفترة التي عمل عليها كوبرولو، وطرح أسئلةً مشابهةً لأسئلة كوبرولو. ونشر بعض ما توصل إليه سنة 1934 في مقالة حول ظهور وأعمال إمارة أخرى، إمارة منتشا[1] «Mentese». ومباشرة بعد كوبرولو نشر ڤيتك أفكاره الخاصة عن ظهور الدولة العثمانية في سلسلة من المحاضرات ألقيت في جامعة لندن سنة 1937 ثم نشرت سنة 1938[2]. كان هناك اختلافات هامة بين وجهتي نظر هذين

(1) Paul Wittek, Das Fürstentum Mentesche (Istanbul, 1934). A Turkish translation was made by a student of Köprülü: Mentese Beyligi, trans. O. S. Gökyay (Ankara, 1944).

(2) Paul Wittek, The Rise of the Ottoman Empire (London, 1938).

الباحثين؛ وفي الحقيقة كان فيتك منتقداً لكوبرولو في جزء من عمله، كما سنرى لاحقاً. إلا أنهما توافقا في نقطة أساسية: قيام الدولة العثمانية ينبغي أن يدرس بالمقابلة مع خلفية قرون من العمليات العسكرية، والتحوّل الثقافي، والتلاقح الثقافي، واستيطان المسلمين والأتراك في أناضول العصور الوسطى.

لم ير كوبرولو وفيتك دائماً نفس الأشياء في الخلفية التركية الأناضولية. إلا أنهما توافقا في نقطة أساسية أخرى: يجب أن يميز بين ساكني المناطق الخلفية وساكني التخوم بالنسبة لنظامهم الاجتماعي وخصائصهم الثقافية. والباحثان استخلصا أيضاً بشكل أو بآخر من هذه الطبيعة الثنائية؛ ما مؤداه أن سكان المناطق الخلفية التي تتكون في مناطق نفوذ لأسر حاكمة فارسية، ومنتجين مستقرين يفضلون جوهرياً علاقات سلمية وتعايش مع البيزنطيين أو على الأقل لا يرغبون في أن يكونوا في حالة حروب مستمرة معهم، بينما الزاحفون في مناطق التخوم من البدو، والمحاربين، والمغامرين، والدراويش المدفوعون في بحثهم عن المرعى، والغنائم، والمجد، أو النداء الديني، كانوا على العكس من ذلك. ركز هذان الباحثان مجدداً على أن مجتمع التخوم ترك مجالاً أوسع للتجديد، والتولد، الذاتي المختلف عن الأصل، والتغير.

أما بالنسبة لما اختلفا عليه، فإن كوبولو وفيتك كانت لهما آراء متباينة حول موضوع «العامل القبلي» وأثره، خاصة في بداية بناء الدولة العثمانية. إلا أنهما معاً لم يفهما التشكيلات القبليّة بالمعنى المستخدم من قبل علماء الأنتروبولوجيا الحديثين. بالنسبة للمؤرخين القبليّة تستوجب قرابة عصب. مما يعني أنه ينبغي في الأساس أن تكون مؤلفه من علاقات دموية، أما النسب فيجب أن يكون بالإمكان العودة به إلى أصل واحد مشترك، على الأقل من ناحية المبدأ. انطلاقاً من هذا المبدأ، كان كوبرولو جاهزاً لقبول فكرة أن العثمانيين يتحدرون من قبيلة تنتمي إلى فرع قايي «Kayi» من الترك الأوغوز «Oguz»، كما ادعت معظم المصادر وكما أصبح لاحقاً مقولة عثمانية رسمية. إلا أن فيتك أوضح بأن التقارير الأولى عن نسب عثمان وقبيلته **تعود إلى**

القرن الخامس عشر، والأكثر أهمية، إن هناك العديد من التباينات في الأنساب التي تعزوها المصادر المختلفة للعثمانيين. وعلى قاعدة هذه التعارضات، استخلص فيتك أن العثمانيين الأوائل لا يمكن أن يكونوا متجانسين قبلياً؛ وإلا لكان عندهم نسب ثابت بإمكانهم إظهاره. وبنفس الاتجاه، فإن محمد الثاني ما كان بمقدوره أن يتلاعب بإشاعة فكرة الأصل الكوميني «Commenian» لعائلته. وحتى بعد اعتراضات فيتك، أصر كوبرولو على صوابية هوية القايية للعثمانيين، بينما أكد في نفس الوقت بأن هذه القضية تشكل أمراً ثانوياً لأن الأصل القايي، بالنسبة إليه، لم يكن له أي إسهام خاص في قيام الدولة. كما كان هناك أيضاً اختلاف أساسي في المقاربة بين الباحثين. كوبرولو نظر إلى مجتمع التخوم كأمشاج عريضة متباعدة الخيوط تتكون من قوى اجتماعية متعددة (رجال قبائل، محاربين، دراويش، آخيين، مهاجرين، مثقفين وبيروقراطيين)، قدمت كل واحدة منها إسهاماتها المميزة في بناء الدولة من خلال الإمارات التركية ـ الإسلامية. وكل هذا وقع في النهاية تحت سيطرة بعض المتحدرين من قبيلة القايي، لأنه صدف وجودهم في منطقة فضلتها الظروف. أما فيتك فقد ركز اهتمامه على عامل واحد محدد داخل مجتمع الأوك «UC»، عبارة تعني رجال التخوم في مصادر العصور الوسطى، جمع أوكات «Ucat»، بيئة الغزو وروحيته، والتي كانت أساسية في ظهور الإمارات ولاحقاً الدولة العثمانية، التي سيطرت على الآخرين. بالنسبة لفيتك، التاريخ السياسي للتخوم صُنع من قبل مجموعات من الغزاة، مجاهدين في سبيل العقيدة، انتشروا في مناطق الحدود مع زوال السلطة السلجوقية، وكونوا إمارات طامحة، ومنهم المجموعة التي قادها الغازي عثمان، والتي كُتب لها النجاح بسبب موقعها الموفق. المصادر العثمانية الأولى، من سنة 1337م، والتقويم الأحمدي الذي انتهى سنة 1410، كلاهما يذكران العديد من المراجع التي تذكر بيت عثمان كغزاة، مما يؤكد في رأي فيتك أهمية روحية الغزو بالنسبة للدفع العثماني الأول.

جماعات الغزو هذه من الممكن أن يكون قد انضم إليها أعضاء من بعض القبائل الأخرى إذ أنها لم تكن تتألف من مجموعات قبلية متجانسة،

وعلى الأغلب، فإنها تكونت من محاربين مغامرين من خلفيات مختلفة. وبالمقارنة مع إمارة منتشي، مثلاً، يلحظ فيتك بأن «القراصنة الغزاة» الذين أنشأوا هذه الإمارة كانوا «بالأصل مزيجاً من الأتراك وعناصر محلية من ضواحي أراضي القسطنطينية» وقد انضم إليهم لاحقاً «عدد ضخم من البحارة البيزنطيين. . . بسبب البطالة»[1]. ولاستخدام تعابير أكثر حداثة، فإن جماعات الغزاة كانوا عبارة عن كينونات «ضمنية» بالنسبة لفيتك، ولم يكونوا قبائل. وبما أن القبليّة تتضمن رابطة النسب (والتي برأيه، لم يتمكن علماء الأنساب العثمانيين المتأخرين من إثباتها بشتى الأحوال)، ولأن مجموعات المحاربين الذين اعتُبروا مسؤولين عن إنشاء الإمارات، كانت تربطهم بعضهم ببعض كل الروابط ما عدا النسب، لذلك رفض فيتك فكرة أن قبيلة ما يمكن أن تكون الوسيلة لتأسيس الدولة العثمانية. إن تماسك الإطار العسكري ـ السياسي للإمارات جاء من أهداف وعقيدة مشتركة، وليس من رابطة الدم.

إن الفروقات بين كوبرولو وفيتك لم تناقش بشكل واضح في الأبحاث المتأخرة لأن الموضوع قد أثقل بالاعتبارات القومية وبنقائضها. ومن هذه الزاوية، فإن دور «المنشقين» البيزنطيين والمهتدين في واحدة من الإسهامات السياسية الأساسية للحضارة الإسلامية ـ التركية كان من المواضيع الحساسة والمشحونة. إن الهجوم العنيف ضد الكتابات التاريخية الغربية، التي كثيراً ما مالت إلى إظهار الأتراك كبرابرة غير مبدعين، يجب أن تكون موضوع بحث بحد ذاتها كجزء من التاريخ الفكري لنهاية الفترة العثمانية وبداية العهد الجمهوري. (وكثافة هذه الانتقادات يجب أن ينظر إليها في ضوء واقع الكتابات التاريخية الغربية التي كانت عنيفة وبشكل خاص في محاولاتها لوسم العثمانيين والإمبراطورية «التركية» بالبربرية واللاشرعية لقيامها على أراضٍ داخل القارة الأوروبية وحكمها شعوباً مسيحية).

كوبرولو من شاعر إلى ما بعد مهنته الأكاديمية كسياسي، كان جزءًا من هذا التوجه كداعية قومي (على الرغم من أن قوميته كانت مختلفة عن الاتجاه

---

(1) Wittek, Mentesche, 35.

الرسمي بطرق مختلفة). وقبل محاضراته عن قيام الدولة العثمانية، كان قد نشر ما تحول إلى دراسة ذات تأثير كبير، تنتقد وجهات النظر السائدة بالنسبة للتأثيرات البيزنطية على المؤسسات العثمانية، وخاصة في الناحية الإدارية[1]. وبالرغم من كل هذا، فإن رواية كوبرولو عن أسس الدولة العثمانية، حيث أصر على وجود خامة لأساس قبلي، وعلى وجود قاعدة إثنية، وحث على عدم التركيز على عامل التحوّل الديني، فكان من السهل قراءته كداعية قومي. وفي الواقع فإن كتابه لا يخلو من تجاوزات صارخة.

ومن جهة أخرى، فإن رواية كوبرولو للأحداث خلت من بساطة «القوة المحركة» الواحدة. ورواية كوبرولو التي تشكلت تحت تأثير التقاليد الدركايمية (نسبة إلى Durckheim) في الفكر التركي، كانت مميزة بتماثلها مع الاتجاه التاريخي الجديد لمدرسة الأنّال «Annales»، المجلة التاريخية الفرنسية، والتي كان لها في حينه خمس سنوات من العمر[2]. لذلك وبدلاً من التعاطي مع النواحي السياسية والعسكرية وتتبع سلسلة الأحداث، أعلن كوبرولو وبوضوح

(1) Mehmet Fuat Köprülü, «Bizans Müesseselerinin Osmanli Müesseselerine Te'siri Hakkinda Bazi Mülahazalar, «Türk Hukuk ve Iktisat Tarihi Mecmuasi 1 (1931): 165-313. «Les institutions byzantines ont-elles joué un role dans la formation des institutions ottomanes?» Viie Congrès international des Sciences Historiques: Résumés ... (Warsaw, 1933), I: 297-302, is a French summary of this work, which is now published as a book in three languages; Alcune osservazioni intorno all'influenza delle instituzioni bizantine sulle instituzioni ottomane (Rone, 1953); by the original title in Turkish, with adGLWLR QDO Q R WH V E\ 2 U RD1981); Some Observations on the Influence of Byzantine Institutions on Ottoman Institutions, trans. G. Leizer (Ankara, 1993).

(2) إن التعريف بالدركايمية السوسيولوجية منسوب إلى ضياء غوكالب، عالم الاجتماع الذي كان المعلم المرشد لجيل كامل من القوميين في بداية القرن العشرين. وكتلميذ لمدرسة غوكالب ـ كوبرولو، كان خليل اينالجيك واعياً لهذا التراث، راجع مقالته «Impact of the Annales School on Ottoman Studies and New Findings», Review I (1978): 69-70.

وقد كتب اينالجيك أيضاً تقويماً أكثر تفصيلاً لأفكار غوكالب السوسيولوجية:
«Sosyal Degisme, Gökalp ve Toynbee», Türk Kültürü 3/31 (May 1965): 421-33.

أنه ينوي أن ينظر إلى قيام الدولة العثمانية على أساس بنية المجتمع التركي الأناضولي و«تطور مؤسساته الدينية، والقانونية، والاقتصادية، والثقافية أكثر من أحداثه العسكرية والسياسية»(1). وعلى الرغم من أن هدفه كان من جهة، تصوير الفترة التاريخية العثمانية الأولى كاستمرارية للأناضول السلجوقي في مرحلته المتأخرة إلا أنه مع ذلك تجنب عرض رواية منظمة متسلسلة. وفي مراجعة **لوسيان فيفر** «Lucien Fevre» لكتاب كوبرولو في مجلة الأنَّال الحديثة الصدور، **وافق فيفر** كوبرولو على «كرهه الشديد للتفسيرات الأحادية الجانب» مضيفاً أن كوبرولو «بابتعاده عن مرحلة التاريخ السردي، قد أنتج عملاً معقداً في التحليل والتركيب»(2).

وقصة كوبرولو، التي كتبت من قبل رجل يزدري التفسيرات القائمة على عامل واحد حتمي، ظهر أنها تفتقد إلى التركيز من وجهة نظر الكتابة التاريخية التقليدية. وفي مدخل النسخة التركية لكتابه سنة 1959، لحظ كوبرولو وبشكل دفاعي أن «بعض المستشرقين المحترمين المشتغلين بمسألة جذور الإمبراطورية العثمانية، وعلى الرغم من كونهم علماء لغة جيدين، ما استطاعوا تجاوز الإطار العتيق والتبسيطي عندما تعاطوا بالموضوعات التاريخية لأنهم لم يتمكنوا من الخروج من الإطار العتيق والتبسيطي عندما تعاطوا بالموضوعات التاريخية لأنهم لم يتمكنوا من الخروج من تأثير ذهنية التاريخ السردي... والمحاولات المتكررة للتفسير بعامل واحد، أي من جانب واحد، لأي عمل تاريخي والذي وجد أساساً تحت تأثير عوامل مختلفة كثيرة، ليس أكثر من إهمال للتعقيدات، أي، حقيقة الحياة»(3).

---

(1) Köprülü, Origins, 24.

(2) Lucien Fevbre, «Review of Köprülü, Les origines de l'empire ottoman», Annales: ESC9 (1937): 100-101. وقد أورد كوبرولو فقرات مطولة من هذه المراجعة في مقدمة نسخته التركية.

(3) S U Origins, xxiii، وقد كان كوبرولو أكثر وضوحاً في إبراز نفس الانتقادات ضد تفسير ڤيتك «الأحادي السبب» في كتابه «Osmanli Imparatorlugunnun Etnik Mensei Meseleleri», Belleten 7 (1943): 285-86.

إن صورة كوبرولو الثقافية ـ الاجتماعية لساكني التخوم تشير إلى عدة عوامل منحت مجتمع الأوك القدرة على التحرك وإمكانية التوسع، وإلى خصائص عثمانية مختلفة فضّلتهم بشكل خاص. أما الأصل القايي، فلم يعط أي دور تفسيري أو سببي، في حين ذكر الدفع الديموغرافي من الشرق كواحدٍ من العوامل التي حوّلت تحرك الحدود إلى توسع عثماني.

وعلى الرغم من تعقيداته التاريخية، كان كوبرولو ملتزماً بمعتقد قومي أساسي وبشكلٍ أقوى من اعتقادات المؤرخين الذين عارضهم. فإذا كان على الدولة العثمانية أن تُرى على أنها من صنع الأتراك، فإن هؤلاء الأتراك ينبغي أن يكونوا من الأتراك الأصليين الفعليين، وليس من المتتركين. ولذلك كتب يقول: «من بين رجال الدولة العثمانية العظام الذين اكتسبوا شهرة في القرن الرابع عشر، وحتى في القرن الخامس عشر، كان هناك القليل جداً من المتحولين المسيحيين، كعائلة كوز ميكال «V H O» مثلاً. «وليس التنظيم الإداري البيروقراطي وحده الذي أُسس بناء على الأعراف السلجوقية والإيلخانية، التي تكونت من عناصر تركية، وإنما أيضاً الأشخاص الذين كانوا على رأس السلطة والجيش كانوا وبشكل شبه ثابت أتراكاً. وكل الوثائق التاريخية التي نملكها تؤكد وبشكلٍ قاطع هذه القضية»[1]. وليس من الضروري القول أن هذه الفقرة لم تتضمن أي مرجع، إذ كيف يمكن أن تتضمن مراجع؟ كيف يمكن لأحد أن يظهر أن بيروقراطيي القرن الرابع عشر كانوا أتراكاً «بالكامل»؟ القلة النادرة منهم كانوا معروفين كأشخاص، ومعظمهم ظهر في الوثائق التاريخية للمرة الأولى. وأكثر من ذلك، ينبغي أن نلاحظ الفكرة المسبقة المعتمدة كموضوع لهذا البحث: «رجال الدولة العثمانية العظام». وكيفما جرت محاولة تصنيف جذورهم الإثنية، فبعض هؤلاء الرجال العظام، وقد فشل كوبرولو في ملاحظة ذلك، ولدوا لنساء عظيمات لم يكنّ أتراكاً بالمولد، مثل نيلوفر خاتون، أم مراد الأول.

(1) Köprülü, Origins, II-21.

وبالنسبة للنساء والرجال، الأقل شهرةً، يبدو أن كوبرولو كان قاطعاً بنفس الدرجة في تأكيده على الصفاء العِرْقي لأكبر عدد ممكن منهم، غافراً لهم ارتدادهم وربما أيضاً كونهم فاتحين عثمانيين متحولين بالقوة. وضد الوقائع، يبرهن كوبرولو أنه: «بالنسبة للمصادر العثمانية، غوينوك» «والتي كانت مسكونة بالمسيحيين بالكامل عندما مر فيها ابن بطوطة، ينبغي أن تكون قد دخلت الإسلام في نهاية نفس القرن، لأن بايزيد يلدرم أحضر جماعاتٍ من هناك ومن توربالي لإنشاء الحي الإسلامي الذي أسسه في القسطنطينية. وحتى لو كان هذا التقرير صحيحاً، فمن الأصح تفسيره بإقامة عنصر تركي جديد هناك بدلاً من تحول ديني عام. منطقياً لا يستطيع أحدنا أن يقبل وبسهولة أن الحي الإسلامي في القسطنطينية كان وببساطة مسكوناً من قبل يونانيين أصبحوا حديثاً مسلمين»[1].

ولاحقاً تخلى كوبرولو حتى عن حذره وأعلن بتأكيد قاطع أن «الدولة العثمانية قد تأسست من جانب الأتراك كلياً في القرن الرابع عشر». ثم، وعن غير قصد، أفشى أخيراً سره عندما أكد، معتمداً على المنطق، أنّ «حقيقة كون عدد كبير من حكام الإمبراطورية البيزنطية أتوا من عناصر أجنبية لا ينهض دليلاً على أن اليونانيين كانوا مفتقدين للمهارة الإدارية، فإن أي وضع مماثل حدث في الإمبراطورية العثمانية لا يمكن أن يستخدم كدليل على أن الأتراك كانوا مفتقدين للمهارة الإدارية»[2].

النقطة الأخيرة، وبالتحديد، «المهارة الإدارية» لشعب من الشعوب، ومحاولة إثباتها «للعالم المتحضر» بشكل خاص، كانت أكثر من مسألة اعتزاز قومي، وكما ذكر سابقاً، فإن مثل هذه المناقشات لم تكن إلا صدىً لأحد المبادىء الأساسية «للنظام العالمي الجديد» بين الحربين العالميتين: أي شعب له الحق في وطن في العالم المتحضر إذا استطاع أن يثبت أن عنده في

---

(1) Ibid., 86-87.

(2) Ibid., 87-88.

تجربته التاريخية ما هو ضروري لإقامة دولة مستقرة وليحكم بطريقة متحضرة. وهذا واحد من أهم الأسباب التي دفعت الدول القومية إلى بناء ماضٍ يتوقون إليه توقهم إلى إقامة خطط ومشروعات للتحديث الصناعي. فالأجيال الجديدة تستطيع كما أوضح مصطفى كمال أتاتورك في قول منقوش اليوم في العديد من الأماكن العامة في تركيا: «أن تكون فخورةً [بالإنجازات الماضية للأمة]، وأن تعمل بجد، وتكون واثقة [بالمستقبل]». اتخذ كوبرولو مسلكه الخاص بعيداً عن التاريخ الرسمي وما يسمى بمقولة التاريخ التركي، بتجاوزاتها السيئة الصيت مثل نظرية «لغة ـ الشمس»[1] وفي كل الأحوال، فقد كان كوبرولو وبشكل طبيعي رجل زمانه.

قد لا يوجد مأزق أكثر خطورة من المغالطة الجينية للإيقاع بالمؤرخين، ربما لأنهم، وبحسب طبيعة عملهم، ميالون إلى تقييم أهمية الحقيقة لأيٍ من تأكيداتهم على أساس مصادر نشوئية. ولذلك يبدو أن صحة رواية كوبرولو كان مشكوكاً فيها، ليس بالضرورة بسبب تحليل محتوياتها، وإنما وببساطة لأن كوبرولو كان معروفاً بانغماسه في مناظرات قومية عنيفة وبخضوعه لمفاهيم الصفاء الإثني. وعلى كل حال، فإن نظرية ڤيتك Wittek هي التي حصلت على قبول عام بين جماعات الباحثين في العالم الذين يكتبون بلغات أوروبية غربية، في حين اعتبرت أفكار كوبرولو تتحدر من فضل مستوىً ممكن لكتابةٍ تاريخيةٍ قومية، هذا على الرغم من الاحترام الذي حظي به كوبرولو كبحاثة. فأعماله عن التاريخ التركي الديني والأدبي في العصور الوسطى استخدمت كمصادر أساسية لا غنى عنها، إلا أن «مقولة الغزو» عند ڤيتك هي التي أصبحت الرواية النهائية لأصول الدولة العثمانية في جزء واسع من عالم المثقفين، وبسبب استحضارها لتصورات فروسية، دخلت عالم المعالجات الشعبية.

---

(1) إن نظرية لغة ـ الشمس تستند على قاعدة وجهة النظر الشمسية حول أصل وطبيعة اللغات الإنسانية، في إدعائها أن اللغة التركية كانت اللغة الأولى UR التي اشتقت منها كل اللغات المتحضرة. راجع: Büsra Ersanli Behar, Iktidar ve Tarih: Türkiye'de «Resmi Tarih» Tezinin Olusumu (1929-1937) (Istanbul, 1992), 175-81.

إلا أنه ليس بالإمكان أن نعرض لمقولة ڤيتك على أنها تمثل إجماعاً في هذا الحقل، كما فعل البعض من مؤيديه، لأن هذا يعني التغاضي عن رأي جماعة العلماء الأتراك وإلى حدٍ ما البلقانيين، حيث لا تزال أفكار كوبرولو - غيبون تلعب دوراً هاماً[1]. ففي تركيا كادت آراء كوبرولو القبليّة - الإثنية،

(1) وعلى الرغم من أنه قد يكون صحيحاً القول أن «الأثر الوحيد والأعظم على الرؤية الحديثة لأوائل التاريخ العثماني كان عمل الباحث بول ڤيتك». إلا أنه من الخطأ أن نفترض بأن مقولة الغزو لڤيتك «قُبلت من الجميع: فالأتراك القوميون يمكن أن يعتبروا غزاة ڤيتك، أو محاربيه الدينيين، تجسيداً للبطولة الإسلامية - التركية». (Imber, The Ottoman Empire, 12-13) كانت هناك أرضية مشتركة واسعة بين ڤيتك وكوبرولو؛ وإضافة إلى ما قيل، يجب أن نلحظ أن كوبرولو، والعديد من البحاثة الأتراك قبل ڤيتك وبعده، كانوا قد قبلوا فكرة أنه كان هناك غزاة في أناضول العصور الوسطى وأن عثمان وخلفاءه وبعض أتباعه ينتمون إلى هذا التصنيف. إلا أن هذا بالتأكيد ليس مشابهاً لانتمائهم إلى فرضية الغزو. وعلى الرغم من أن بعض مقالاته قد ترجمت، فإن كتاب ڤيتك لم ينشر بالتركية حتى سنة 1971 (translated by Güzin Yalter and first published as Beiheft to I. H. Danismend's Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, and then as fascicule no. I in Bati Dillerinde Osmanli Tarihleri [Istanbul, 1971], 3-52). An earlier translation by Fahriye Arik is cited in Uzunçarsih, Osmanli Tarihi, vol. I (Ankara, 1947), 97-98, but it remained unpublished.
ولم تكن آريك نفسها مقتنعة بآراء ڤيتك وكتبت مقالة (ولكنها انتهت لأن تكون خاطئة) لتثبت بأن الرمز على نقود أورخان كان الشعار القبلي للقايي. أما بالنسبة لـ أوزون جرسي، أكثر المؤرخين المعروفين في الجمهورية التركية، والأكثر ارتياحاً كسارد للأحداث، فإنه لم يلتزم علناً بأية فرضية. إلا أننا نتبين نظاماً تفسيرياً في عمله، فهو أقرب إلى كوبرولو، ليس فقط بسبب قبوله الأصل القبلي القايي وإنما أيضاً بسبب تركيزه على دور الآخيين، والدراويش، والمؤسسات الأولى القائمة على أساس النماذج الإسلامية - التركية. والأكثر أهمية كان تبنيه للمفهوم القائم على الأصل القبلي الذي سيطر بشكل مطلق في تركيا، وهذا لوحده كان كافياً لتجنبه تعميم ادعاء ڤيتك. راجع أيضاً رقم 67 في الأدنى. وكما في مسألة توغان (راجع رقم 38 في الأدنى)، فإن العديد من البحاثة الأتراك لم يكونوا مرتاحين لم تضمّنته هذه المقولة من تعصب ديني. وقد ظهرت ترجمة روسية لكتاب كوبرولو سنة 1939 (موسكو). وكذلك ترجمة صربية - كرواتية مع مقدمة بقلم نديم فيليبوفيك Nedim Filipovic وقد نشرت قبل الطبعة التركية: Porjeklo Osmanske Carevine (Sarajevo, 1955)

إضافة إلى تركيزه على المصادر الإسلامية ـ التركية للجهاز الإداري العثماني، كادت تصل إلى مستوى العقيدة تقريباً، ثم سارت في اتجاه أكثر شوفينية بعد أن نزعت عنها تدريجياً عناصرها الديموغرافية والسوسيولوجية[1]. وكان هناك دائماً من طوّر وجهات نظر بديلة في تركيا وغيرها كما سنرى لاحقاً. وبشكل عام، فإن تطور الجدل من الحرب العالمية الأولى إلى الثانية قد عمل على تشكيل (نسج) أوسع، تم من خلاله تصور قيام الدولة العثمانية إلى يومنا هذا. أما تصوّر ڤيتك بشكل خاص فقد نُقل وأُعيدت صياغته إلى أن تحوّل إلى نصٍ تقليدي راسخ في جزء واسع من العالم، ونفس المصير أصاب تصور كوبرولو في تركيا.

فتح الأرشيفات العثمانية للباحثين غيّر مجرى الدراسات العثمانية بدءًا من سنة 1940. فكمية ونوعية المواد الأرشيفية، والتي تشكّل بمجملها معلومات واقعية جمعها بيروقراطيون دقيقون، تزامنت تماماً مع بروز أهمية التاريخ الاقتصادي والاجتماعي عالمياً، حتى أن مسألة «المصادر» العثمانية، كما مسألة بقية المصادر بشكل عام، بدأت تظهر كموضة قديمة، خاصة وأنها تستدعي كل أنواع «المشقّات» التي شعر المؤرخون المُحدثون في ردة فعلهم ضد التقاليد الفيلولوجية للقرن التاسع عشر، أنه من الأفضل تركها لمؤرخي الموضة القديمة.

إلا أن استثناءً واحداً لهذا التعميم برز مع صدور كتاب جورج أرناكس George Arnakis سنة 1947، والذي طرح تساؤلات حول منهجية ونتائج كل من كوبرولو وڤيتك[2]. وفي مراجعة لهذا الكتاب، ألقى (بيزنطي) بارز ضوءًا على المواقف الأساسية لهؤلاء البحاثة في تلخيصه لنتائج أرناكس:

استنتاج غيبون المجمل بأن الامبراطورية العثمانية كانت أساساً من صنع الأوروبيين وليس من صنع الشعب الآسيوي حصلت على دعم. أما وجهة نظر

---

(1) ويناقش Aydin Taneri مثلاً بأن مولانا جلال الدين الرومي ليس فقط تركياً وإنما قومياً تركياً، راجع كتابه: Mevlânâ Âilesinde Türk Milleti ve Devleti Fikri (Ankara, 1987)

(2) George Georgiades Arnakis, Hoi protoi othomanoi (Athens, 1947).

كوبرولو المعاكسة، القائلة بأن العثمانيين لم يكونوا سوى تجسيدٍ لكل ما هو مسلم وتركي فقد انتقدت بشكل لاذع، ووصفت بأنها فكرة إثنية تركية حديثة. أبرَزَ ڤيتك أيديولوجية الغزاة بدلاً من العرق التركي كما فعل كوبرولو؛ وبالتالي فقد رفض آراء هوتسما «Houtsma» القائلة بأن العثمانيين كانوا فرعاً من قبيلة القايي من الأتراك الأوغوز. إلا أن أرناكس رأى أن أشعار الأحمدي «Iskendername»، تعبر عن روحية بطولية وليس عن روحية تاريخية، وأن الإحالة إلى الغزاة في قصيدته، كما في نقش بورصه لا يعني ما فهم ڤيتك أنه يعنيه. ركز أرناكس على أن المصادر توحي بأنه لم يكن هناك تعصب إسلامي خلف النشاطات العسكرية للعثمانيين الأوائل: هدفهم، كما أوضح أرناكس، لم يكن نشر الإسلام أو تحطيم المسيحية وإنما وببساطة الغنيمة. ثم ذهب إلى أبعد من ذلك في توضيحه... أن العثمنلي الأوائل جعلوا من السهل على اليونانيين الانضمام إليهم... وباختصار، يعتقد أرناكس أن كل دارسي مسألة المؤسسين العثمانيين منذ غيبون قد ضلّوا سبيلهم، بتركيزهم على الخصائص الإسلامية الأولية أو التركية الأساسية للعثمانيين الأوائل؛ إن الشروط المحلية في بثينية يجب أن تدرس بكثافة قبل أن يتوصل أحدنا إلى تصور متكامل[1].

هذه الفقرة القصيرة، مهما كانت تحيزاتها، تجمع وباختصار بليغ مختلف المواقف والمواضيع المتضمنة. فمن الناحية المنهجية، كانت القضية الأساسية في دراسة قيام الدولة العثمانية هي: هل ينبغي أن نركز اهتمامنا على الشروط المحلية في بثينية، أم على العثمانيين الأوائل كجزء من التقاليد الأناضولية ـ التركية الواسعة؟ الموقف الثاني كان يتضمن على الأقل استخدام بعض المصادر العثمانية حتى القرن الخامس عشر، الأمر الذي يرفضه أصحاب الموقف الأول جزئياً وبشكل متوازٍ مع كل موقف. إزاء هذا الموضوع يدعو البعض إما إلى التركيز على انحلال بيزنطية والثروة البشرية التي قد جعلها هذا الوضع في خدمة العثمانيين الأوائل، أو على الإمكانيات البناءة للتراث الإسلامي ـ التركي. ومن الصعب أن نرى غير الأسباب الأيديولوجية ما يمنع

(1) Robert Lee Wolff's review was published in Speculum 26 (1951): 483-488.

من معالجة هذه البدائل على أرضية متساوية. غير أن معظم هؤلاء العلماء فيما يبدو يميلون إلى تصور أن الدولة العثمانية كانت «أساساً من صنع الأوروبيين» أو «الشعوب الآسيوية» بدلاً من السعي لدمج وجهة نظر بثينية ضيقة مع الإطار الأوسع للتقاليد الإسلامية ـ التركية. لقد كان ڤيتك أكثر مرونة من الآخرين حين سعى إلى مزج روايته للعثمانيين كورثة لتقاليد الغزاة مع وصف الانحلال البيزنطي في بثينية وملاحظته انشقاق أتباع بيزنطية عنها، إلا أنه بتركيزه في النهاية على عامل «أيديولوجية الجهاد المقدس» بمفرده لم يترك مجالاً لاعتبارٍ جدّي للعوامل الأخرى.

على أيٍّ حال، هناك إجماع بين هؤلاء الباحثين، فيما يبدو، على تقدير الدولة العثمانية الأولى، ولكن السؤال الهام كان: إنجاز مَن كانت؟ وإلى جانب موقف كوبرولو الذي ذكرناه، كان موقف أرناكس المؤكد بأنه، مع فتح بورصة، «تعزز العثمنلي بالتقدم الاجتماعي لسكانها المدنيين. وبجعلهم بورصه عاصمتهم، بدأ العثمنلي إصلاحات...، ونظموا دولة نموذجية؛ فتقدمهم وانتشارهم السريع في أوروبا يُعزى إلى التجربة الإدارية والتقاليد المدنية لمواطني بورصه، ونيقية «Nicaea» ونيقوميديا «Nicomedia»»[1]. من الواضح إذاً أن أرناكس مثل غيبون، ركز على بثينية وكل ما اعتبره من أفعال العثمانيين الأوائل بدلاً من «تخيلات» الأجيال اللاحقة، وبالتحديد، مؤرخي القرن الخامس عشر. وبالنسبة لاستنتاجاتهما المحددة، فإنهما معاً ركزا على إسهامات العناصر غير التركية وغير الإسلامية بالأساس في قيام الدولة العثمانية، بينما دعم كل من كوبرولو وڤيتك دور التقاليد الإسلامية التركية (التي فُهمت من قبل الأخير في إطارها الثقافي وليس الإثني). وبالنسبة لتفسيرهم للمصادر، رفض غيبون وأرناكس التواريخ العثمانية على أنها صناعات متأخرة، بينما فضّل كوبرولو وڤيتك استخدام هذه المصادر، على الرغم من إدراكهما لطبيعتها الإشكالية، وبعد أن طبقا ما اعتبراه ضرورياً من وسائل صارمة لتحليل النصوص.

---

(1) Arnakis, Hoi protoi othomanoi, 246.

بإمكاننا إذن أن نميز وبوضوح خطين مميزين لطريقة فهم بدايات التاريخ العثماني: الخط الذي اتبعه غيبون وأرناكس والآخر الذي اتبعه كوبرولو وفيتك؛ غير أنه لا ينبغي لنا أن نأخذ هذين الخطين بصرامة؛ فبعض الاختلافات بين كوبرولو وفيتك قد سبق وذكرناها. وينبغي أن نذكر هنا أيضاً بأن تركيز غيبون على حماسة العثمانيين المهتدين حديثاً في أيامهم الأولى، وخسارتهم لمثالياتهم في المرحلة النهائية للإمبراطورية، هو إلى حد ما مُوازٍ لوجهة نظر فيتك حول الغزو. وهذا الدور الذي عزاه كل من غيبون للدوافع الدينية، وفيتك لمقولة الغزو، هو بالتحديد ما رفضه أرناكس، وكذلك النقاد الجدد، في تعليلهم لقيام الدولة العثمانية.

البحث عن البدائل

قبل أن نتقدم نحو مقولة الغزو لتحليلها، لا بد من التوقف عند بعض الإسهامات الهامة في دراسة هذه الفترة بشكلٍ خاص، ولو لنبرهن من خلالها، في الآن نفسه، بأن هذه المقولة لم تكن محبذةً عند العديد من الباحثين في هذا الحقل.

زكي واليدي **توغان** (1890-1970) «Zeki Welidi Togan»، عالم تركي شغل منصب رئيس الوزراء في جمهورية بشكيريا، التي لم تعش طويلاً بسبب ضمها إلى الاتحاد السوفيتي سنة 1922، فهاجر عندها إلى تركيا، وأدخل رؤية غير اعتيادية للتاريخ التركي بسبب خلفيته وثقافته. في عمله الضخم حول التاريخ العام للأتراك، والذي كتبه أثناء وجوده في السجن لاتهامه بتأييد الطورانية، كما في دراسات أخرى، ركّز توغان غالباً على أهمية التراث الإيلخاني، وكذلك على الأتراك الشرقيين، غير الأوغوز، وهي عناصر أراد من خلالها تذكير الأتراك الغربيين، ورثة التقاليد العثمانية، بأبناء عمهم غير الشرق أوسطيين[1]. وإذا كانت روحية الغزو قد لعبت دوراً، فإن توغان يؤكد، أنها لم تكن من تراث العرب السابقين الذين سكنوا التخوم، وأن الأتراك

(1) A. Zeki Velidi Togan, Umumi Türk ne Giris, 3d ed. (Istanbul, 1981), esp. see 332-33.

الأوغوز الذين سكنوا الأناضول واتخذوه موطناً لهم، لم يرثوا هذه الروحية عن العرب. وإنما أحضرت إلى غرب الأناضول مع بداية القرن الرابع عشر من قبل الأتراك المسلمين الذين أجبروا على الهجرة إلى هناك، من أوروبا الشرقية، بعدما خسروا أراضيهم بخسارتهم لبلاد الإسلام «Islamdom» عندما غُلب الأمير المسلم نوغاي، من جانكيزخانيي التونوردا سنة (1299)، بقيادة توكتاغو خان الزرادشتي[1]. فبالإضافة إلى عامل الحماس الجديد المتطور (المدعوم من قبل الإيلخانيين) لإعادة فتح الأراضي للإسلام، كان هناك عامل الضعف الداخلي للقسطنطينية، وانعدام التعصب الإسلامي بين العثمانيين الأوائل، الذي سهل اندماج الأتراك والمغول شبه المسلمين وكذلك المرتدين عن المسيحية. زد على ذلك أن مرابع قبيلة عثمان، يقول توغان، كانت تقع بالقرب من الطريق التجارية البيزنطية ـ الإيلخانية؛ كل هذه العوامل جعلت من الطبيعي للمحاربين الأتراك أن يسعوا لتوسيع سلطتهم وبناء دولتهم[2]. أما الباقي فترك للقيادة الجيدة، لتبني تقاليد إدارية جيدة، بفضل تراث الإيلخانيين، والدعم الذي أُعطي وأُخذ من الآخيين والدراويش، وسياسة استيطانية منظمة طُبقت بشكل جيد بعد عبورهم نحو الروملي.

أهمية التجارة، نُظر إليها من موقع آخر، من قبل مصطفى أكدغ Mustafa Akdag (1972-1913)، ومؤرخ تركي اختار أن يركّز على بعض ما جاء في مراجع التاريخ العثماني، مما يتعلق بالتبادل التجاري بين قبيلة عثمان

---

(1) المصدر السابق، 333 ـ 35. وفي نفس العمل (341) أوضح أيضاً ما فسره على أنه تأثيرات الـ كيبشاك Kipchak (في مواجهة الأوغوز) في الاستخدامات العثمانية الأولى. وقد تبادل توغان الاتهامات مع كوبرولو في ما سمي بالمجادلة الثانية للقايي: أصر كوبرولو على أن سلالة عثمان كانت من الفرع القايي للأتراك الأوغوز بينما وضع توغان احتمال أن تكون من أتراك القايي الشرقيين.

(2) المصدر السابق، 317 ـ 51. حول عصبية العثمانيين الأوائل الدينية كتب توغان: «لنقل أن مستواهم الحضاري كان أدنى وبشكل لا يقارن، مع أمراء كستامونو Castamonu أو الجرمين Germiyan، ولكنهم كانوا بعيدين عن التعصب الإسلامي، على الرغم من أنهم كانوا مسلمين». (336 ـ 337).

وجيرانهم المسيحيين. ومنها طوّر نظرية جريئة تفترض وجود «مركز اقتصاد حوض مرمرة»، الذي لعب دوراً مهماً في التوحيد والدمج في زمن أرطغرل وعثمان. إن الدولة التي أنشئت من قبلهم، كانت التعبير السياسي لهذه الحقيقة الاقتصادية، وتوسعت من خلال الطرق التي تصل حوض مرمرة بالمناطق الاقتصادية الأخرى. هذه الفرضية لم يكن لها نصيب بكسب أي اعتراف بها. وزاد من ضآلة تأثيرها مهاجمتها على أرضية حقائقها الرديئة وتحليلاتها الفضفاضة، من قبل تلميذ لكوبرولو هو خليل إينالجيك «Halil Inalcik»، الذي ما لبث أن ظهر في طليعة دارسي جيله وقدم إسهاماته الخاصة لمسائل عديدة تتعلق بالفترة الأولى من التاريخ العثماني[1]. فقد فشل الكتاب إذن في ترك أيّ أثر على المؤرخين المحترفين على الرغم من انتشاره الواسع وقراءته من قبل العامة، وعلى الرغم من أن أكدغ كان قد عاد وفضل نفس وجهات النظر في كتاب لاحق[2]، مع زيادة في التركيز على التجارة، التعايش، والعلاقات الطيبة بين الأتراك والبيزنطيين أو شعوب البلقان؛ غير أن وجهات نظره هذه لم تدعم بأي وقائع جديدة تردُّ على الانتقادات السابقة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الكاتب كان قد عانى السجن بسبب أفكاره اليسارية، بعد التدخل العسكري سنة 1971، فإن الكتاب يذكرنا وباستغراب، بحقيقة أن بعض التوجهات الأساسية الخاطئة للمسار القومي، كالتقييم الكامل التأييد للفتوحات التركية، تنعكس بشكل أو بآخر على التوجهات السياسية الحاضرة في تركيا[3].

سبيروس فريونيس «Speros Vryonis»، أميركي يوناني (بيزنطي)، كما لاحظ بعض المراجعين، على الرغم من امتعاضه من ذلك، نشر عمله البارز

---

(1) Mustafa Akdag, «Osmanli Imparatorlugunun Kurulus ve Inkisafi Devrinde Türkiye'nin Iktisadi Vaziyeti», in two parts, Belleten 13 (1949): 497-571, 14 (1950): 319-418. Critiqued by alil Inalcik, Tetkik Münasebetiyle», Belleten 15 (1951): 629-84.

(2) تاريخ النشر الأساسي هو 1959 Akdag, Türkiye'nin Iktisadi ve Içtimai Tarihi, 2d ed., 2 vols, (Istanbul, 1974).

(3) راجع، كمثال، الاستشهادات من مقدمة Akadag، رقم 21 أعلاه.

عن الأناضول في العصور الوسطى سنة 1971[1]. وهو يغطي الفترة التي شهدت قيام الدولة العثمانية إلا أنه لم يكن مهتماً مباشرة بهذه الظاهرة الخاصة. رصد فريونيس التيارات الواسعة للتحركات الديموغرافية، والبداوة، والتغيير الثقافي والديني في آسيا الصغرى والذي خلال أربعة قرون، حوّل ما كان شبه جزيرة أرثوذكسية هللينية إلى واحة إسلامية بغالبيتها، تسيطر عليها نخبة سياسية تركية اللسان. وفي الخلاصة القصيرة لمجموعة الاستنتاجات التي توصل إليها في نهاية بحثه الشاق، كتب يقول: «إن النجاح التركي في النهاية كان نتيجة ديناميات الإنحدار البيزنطي والضغط الديموغرافي التركي البدوي»[2]. أما بالنسبة لمحاربي التخوم، والذي لاحظ أحد المراجعين غيابه عن سياق هذا الكتاب، فقد علق عليه فريونيس قائلاً: «إن فرضية ڤيتك كانت مثيرة منذ جيلين، والأهمية التي ما تزال تحتفظ بها الآن تقتصر على إثارة المزيد من الجدل. أما قبولها كحقيقة قائمة، واعتمادها هنا وهناك لمناطق وحقبات مختلفة، فهو خطأ منهجي»[3].

أما بالنسبة لأرنست ڤيرنر، «Ernest Werner» وهو ماركسي لينيني (وسيطي) من ألمانيا الشرقية السابقة، فإن القرنين الأولين من التاريخ العثماني مثّلا إطار نظام إقطاعي من خلال إخضاع العناصر ما قبل الإقطاعية والمعادية لها[4]. وعلى الرغم من أن إطار عمله العقائدي عتيق ومتكلف، إلا أن ڤيرنر كان ذكياً بتركيزه تفصيلاً على الصراعات الاجتماعية، داخل هذا الكيان

---

(1) Vryonis, The Decline of Medieval Hellenism. راجع أيضاً أجوبته على مراجعات كتابه: «The Decline of Medieval Hellenism...» Greek Orthodox Theological Review 27 (1982) 225-85.

(2) Vryonis, «The Decline», 278.

(3) Ibid., 262-63.

(4) Ernst Werner, Die Geburt einer Grossmacht - Die Osmanen (1300-1481): Ein Beitrag zur Genesis des türkischen Feudalismus, 2d ed. (Berlin, 1972).
ترجمة تركية بقلم Y. Öner، نشرت سنة 88-98. Bükük Bir Devletin Dogusu - Osmanhlar, 2 vols. (Istanbul).

النامي، معتبراً إياها الدينامية التي حرّكت التطورات السياسية. وقد انتقد صراحةً الكتابات التاريخية التركية لتوجهاتها الشوفينية، والتي تتضمن أيضاً تجاهلاً للصراعات داخل المجتمع الإسلامي - التركي بشكل عام وبين محاربيه بشكل خاص[1]. ولكن، ولأن مصادره باللغات الإسلامية كانت هزيلة، ولأنه كان يتشبث بموقع ماركسي لينيني صارم، مع استخدام سطحي لفكرة الصراع الطبقي،[2] فإن توجهاته لم تؤخذ بجدية في الاتجاهات السائدة في الدراسات العثمانية التي، وعلى الرغم من الأثر الهام للمادية شبه الماركسية عليها، منذ الستينات، وقفت إلى الجانب الغربي من خط الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن ڤيرنر يصف كوبرولو بأنه قومي متطرف[3] فإن خطه المنهجي يتماثل وبشكل واضح مع هذا الأخير؛ وهو العثماني الوحيد من الجيل الأول، الذي كانت له مصلحة في التاريخ السوسيولوجي. ففي كتابه «مصادر.. أبرز كوبرولو أهمية «البحث عن تراتبية العوامل المختلفة العناصر التي كونت مجتمع الأناضول التركي في القرنين الثالث والرابع عشر، ومواقفهم بالنسبة لبعضهم البعض، نقاط قوتهم وضعفهم، وأسباب الصراع والوحدة فيما بينهم؛» إلا أن جعبته كانت تتضمن أيضاً العديد من الأسئلة

(1) Werner's «Panturkismus and einige Tendenzen moderner türkischer Historiographie», Zeitschrift für Geschichtswissenschaft 13 (1965): 1342-54.

وبالتضامن مع المؤرخين الماركسيين للجمهوريات الاشتراكية في البلقان، فإن اعتراض فيرنر الأساسي كان على الموقف الذي يرى أن التوسع العثماني جلب معه كل أنواع الفائدة للشعوب البلقانية.

(2) وفي دفاعه الأخير عن موقفه وموقف مؤرخي الجمهورية الديموقراطية الألمانية ضد «برجوازية» العصور الوسطى، راجع:

Werner's «Einleitung» (with Matschke) and «Ökonomische und soziale Strukturen im 10. und 11. Jahrhundert», in Ideologie und Gesellschaft im hoben und späten Mittelalter, ed. E. Werner and K. P. Matschke (Berlin, 1988).

(3) بعد الحرب العالمية الثانية تخلى كوبرولو عن عمله الأكاديمي ودخل الحياة السياسية كأحد مؤسسي الحزب الديمقراطي. وفي أوائل الخمسينات، عندما ارتفعت حرارة الحرب الباردة، خدم كوزير للخارجية في حكومة تركيا المؤيدة لأميركا بشكل قوي.

الأخرى التي فضّل أن يركز عليها[1].

ومهما كان من أهمية الرؤى التي أدخلها هؤلاء الدارسون في تفسيراتهم لقيام الدولة العثمانية، فإن أعمالهم كان لها أولويات أخرى حازت جل الاهتمام؛ ولذلك ظلت التعليقات على موضوعنا المحدد شبه معدومة وإلى حد بعيد. المسح الشامل للتاريخ العام، الإسلامي والعثماني، يذكر أعمال مؤسسي الدولة بشكل يتوافق وفرضية الغزو. وعلى الرغم من كل ذلك، يجب أن يكون واضحاً، بأن فرضية الغزو لڤيتك، حتى عندما كانت في أوّجها، لم تحظى بقبول عام من قبل العاملين في هذا الحقل، وظلت أعمالهم تشكل بحثاً مستمراً عن تفسيرات بديلة. وحتى عندما قُبلت روحية الغزو على أنها لعبت دوراً، كان هناك دائماً دافع واضح للتفكير بعوامل أخرى، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، كالتجارة، الديموغرافيا، علاقات البدو ـ الحضر، وكذلك الصراعات الاجتماعية؛ كعوامل أنتجت إمبراطورية. وفي بداية الثمانينات، كتب إينالجيك مقالة جامعة موجزة ورائعة، أدخلت معظم هذه العناصر مع روحية الغزو[2]. وانتهت لأن تكون، ليس الكلمة الأخيرة حول هذا الموضوع، كما يمكن أن نتوقع، وإنما فقط رائدةً لكثيرٍ من المنشورات المضطربة الهادفة إلى تدمير مقولة الغزو بكليتها.

مقولة ڤيتك ونقّادها

حان الوقت الآن لمراجعة مقولة الغزو بتفصيل أكثر ومن ثم سننتقل إلى منتقديها. وكما ذكرنا سابقاً بالنسبة للموقف المنهجي المشترك مع كوبرولو، نقول إن ڤيتك ما كان ليتمكن من تشكيل نظريته لو لم يفترض نوعاً من الاستمرارية في التغيير اللغوي في تقاليد الغزاة في الأناضول، وفي إسلام القرون الوسطى بشكل عام، وصولاً إلى العثمانيين الأوائل؛ وكذلك مستوىً

---

(1) Köprülü, Origins, 24.

(2) Inalcik, «The Question of the Emergence of the Ottoman State», International Journal of Turkish Studies 2 (1980): 71-79.

معيَّناً من الاتصالات والتشابهات المتزامنة مع هذه التغيرات، بين الغزاة في بثينة والأماكن الأخرى في الأناضول. وهذا بالتحديد ما دفعه إلى أن يستهل روايته عن صعود العثمانيين بمسحٍ لتقاليد الغزاة في الأناضول بدءًا من الدنشمند في نهاية القرن الحادي عشر والقرن الثاني عشر. ولهذا السبب أيضاً وجد أن تجارب الإمارات الأخرى المعاصرة إلى حد ما للعثمنلي مفيدةٌ في فهم القضية الناجحة والمميزة للعثمانيين.

إن القيادة العسكرية والسياسية لساكني التخوم كانت دائماً حكراً للغزاة، بالنسبة لڤيتك. ومنذ أواخر القرن الحادي عشر، كانت مناطق التخوم الأناضولية مسيطراً عليها من قبل الغزاة، الذين كانت أعمالهم المستقلة، المتفرقة والعامة، لا تتوافق دائماً مع سياسة الإدارة السلجوقية الموجهة الفعلية نحو الاستقرار. وكانت هناك اشتباكات متعددة بين السلطات السلجوقية وأولئك الغزاة، الذين كان الدنشمند من أبرز ممثليهم في القرن الثاني عشر. وفي أوائل القرن الثالث عشر، حصل تقارب بين الغزاة والسلاجقة، إلا أن غزوات المغول وضعت نهاية لهذا كله.

في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، تضخّم عدد سكان تخوم غربي الأناضول، ليس فقط بسبب تدفق المجموعات البدوية ورجال دينهم، هرباً من غزوات المغول، وإنما أيضاً لمجيىء «سلاجقة مرموقين يبحثون عن ملجأ، قادة من الجيوش المشتتة، قدماء الغزاة الذين انقطعت علاقاتهم الودية مع قونية». ولهذا كانت تواريخ هذه الفترة مملوءة بقصص حملات جيوش الوسط ضد الأوكات «Ucat» العنيدين، وضد ما يقع خلفها من دفاعات بيزنطية ضعيفة في غرب الأناضول بعد نهاية حكم لاسكاريد «Lascarid» في نيقية. إن إعادة أحياء الزحف من الجانب التركي أدى إلى تصورات سياسية جديدة، تمثلت بظهور عدد من الإمارات الصغيرة. بالنسبة لڤيتك، ساهم الأتراك البدو في الغزوات، والغارات، وقيام الإمارات، إلا أنهم كانوا على درجة أقل من الغزاة «هؤلاء المقاتلون على الحدود، الذين ولأجيال هاجموا

وسيطروا على التخوم... قادة الغزاة هؤلاء أصبحوا أمراء الإمارات»[1]. ولقد رأينا أن دراسة ڤيتك المفصلة لإمارة منتشى دفعته إلى أن يعزو تكوين هذا النظام لحملات القرصنة الناجحة للغزاة، الذين انضم إليهم «العمال البحريون ساكنو المناطق الساحلية» و«عدد كبير من البحارة البيزنطيين».

دول صغيرة مماثلة وجدت في مناطق أخرى من الأناضول الغربي. من بينها واحدة أسسها أتباع عثمان، الذي مثل تشكيلاً آخر للغزاة، «تكيّفوا مع حضارة البلد الذي يهاجمونه»، وهذا «ما جعل من الأسهل على الأكريتاي «Akritai» [محاربو الحدود البيزنطيون] الانضمام إليهم في مجموعات، وعلى الحصون والمدن الأصغر أن تستسلم طوعياً». من جهتهم، هؤلاء العثمانيون «قاموا بكل ما يمكن لتعزيز الانشقاق بين خصومهم...»[2] مدفوعين بروحية الغزو، التي مزجت البحث عن الغنيمة أو المرعى، مع اقتناص الفرصة السياسية، مع الدافع الديني. كل هذه الإمارات الصغيرة سعت إلى توسيع حدودها وسلطتها. ولأسباب ترتبط معظمها بالظروف المحيطة، كان العثمانيون أكثر القادة نجاحاً في تحقيق هذا الهدف، على الرغم من أنهم كانوا الأقل أهمية في البدء. إلا أنه وبفضل مركزهم على المشارف القريبة من منطقة الحدود غير المستقرة، كانوا أقرب المجموعات إلى أضعف النقاط في دفاعات القسطنطينية. وقد استفادوا من هذه الميزة النسبية في استخدام روحية الغزو أكثر من إمارات أخرى لم تكن في موقع استراتيجي مماثل، أو كانت أوضاعها أكثر استقراراً. ونجاحات العثمانيين الأولى، أمنت بدورها، مصادر جديدة من المحاربين بمن فيهم المتحولون إلى الإسلام، وهذا بدوره ساعد في عملية نموّهم.

وبينما تعتمد رواية ڤيتك وبوضوح على فهم لروحية الغزو يتضمن مزيداً من الفوارق الدقيقة التي تغاير شعار الحرب المقدّسة. فقد كان أكثر دقة في تعابيره العامة، وخاصة عندما وضع فارقاً بين الغازي والتوجهات الإسلامية

(1) Wittek, The Rise, 34.

(2) Ibid., 42.

الكلاسيكية. وفي مقالة قرأها الكثيرون، استخدم ميكانيكياً نظريته التي تفترض وجود تناقض بين هذين الاتجاهين كمفتاح لفهم التطورات السياسية العثمانية من بايزيد الأول إلى محمد الثاني[1]. مثل هذه الصيغ وانعدام الاهتمام العام بتفاصيل روايته، أدى إلى تحوّل انحداري لفرضية الغزو برمتها مما جعلها تعاني مع مرور الوقت مما تتعرض له معظم الفرضيات. لقد أصبحت كاريكاتوراً بحد ذاتها، لما يراه بعض المتدينين المتعصبين، على الرغم من أنها كانت تنعم باعتراف واسع وإعادة صياغةٍ مستمرة[2].

إن الإجماع النسبي حول نظرية الغزو الذي ساد قرابة نصف القرن، لم يتوقف خلالها بعض الاختصاصيين عن بحثهم الدائب لإيجاد تفسيرات بديلة أو مكملةٍ، كما أظهرت سابقاً، ولكن لم يكن هناك من مجادلات حقيقية أنتجت أبحاثاً أو أفكاراً جديدة (باستثناء موضوع سلالة القايي التي شغلت كوبرولو وبعض البحاثة الأتراك الشباب لفترة من الوقت)[3]. ولكن إحساساً كامناً بعدم الاطمئنان لهذا الإجماع حول صيغة ڤيتك، ورغبةً ملحةً بإعادة إحياء

(1) Paul Wittek, «De la défaite d'Ankara à la prise de Constantinople», Revue des Études Islamiques 12 (1938): I-34.

(2) راجع كمثال: Michael W. Doyle, Empires (Ithaca and London, 1986)
«رجال القبائل الأتراك الأناضوليين هؤلاء، كانوا مدفوعين بروح عسكرية بارزة (التعصب للغزو)، شيء إسلامي يوازي وجهة نظر تقول إن الغزو ـ معتقد إسلامي عسكري يرفض أي تعايش مع المشركين». (362).

(3) وأنا بالتأكيد لا أريد أن ألمح إلى أنه لم يكن هناك إسهامات تتعلق بدراسة هذه الفترة. فبالإضافة إلى الأعمال المختلفة عن أواخر التاريخ البيزنطي، والتي لا يمكننا إعطاء ملخص عنها هنا، أنتجت حديثاً بعض الأبحاث الجادة عن كل إمارة بذاتها، مثل الدراسات من قبل I.H. Uzunçarsili, H. Akin, Y. Yücel, N. Varlik, and Ç. Uluçay and B. Flemming's ودراسة حميديلي Hamidili وتيكيه Teke. والدراسات المؤثرة التي لها قيمة كبيرة في إلقاء الضوء ليس فقط على نشاطات الإمارات الأخرى وإنما أيضاً على العثمانيين الأوائل، هي تلك التي أنتجها أ. زكاريادو Zachariadou، الذي جمع المصادر الإسلامية والبيزنطية واللاتينية للتوصل إلى اكتشافات هامة. ومن أجل الأبحاث والنقاش حول القايي راجع مقدمة كوبرولو لنسخة كتابه بالتركية الصفحات (xxv-xxvi) في الترجمة الإنكليزية.

الاهتمام في تنقيح مسألة ظهور الدولة العثمانية، كانا ينموان دائماً، وقد برزا إلى السطح في الثمانينات في منشورات عديدة مؤثرة لباحثين عديدين تميزوا بالاستقلالية التامة عن بعضهم البعض[1].

الدافع الأول لتركيز النقاد على بعض أعمال العثمانيين الأوائل، هو أن هذه الأعمال تعتبر اليوم مناقضة لروح الحرب المقدسة؛ والاستنتاج تبعاً بأن روحية الغزو تلك لا يمكن لها أن تكون الدافع الأساسي للعثمانيين. وبتعبيرٍ آخر، إن منتقدي فرضية الغزو يرون أن ما كان يوماً دوافع سياسية أو مادية قد زُخرف بمثاليات عالية في المصادر اللاحقة، التي كتبها أيديولوجيون يعملون في خدمة السلالة العثمانية.

ويجب أن يكون واضحاً أن هذه المناقشات اقتصرت غالباً على ڤيتك؛ فأفكار كوبرولو بالكاد نوقشت، وأفكار غيبون وأرناكس بالكاد ذكرت. وعلى الرغم من بقائه ضمنياً، فإن موقف النقاد الجدد بالنسبة لعلاقة العثمانيين الأوائل مع بقية ساكني التخوم لم تكن من نواحي كثيرة استمراراً لموقف

---

(1) Rudi Paul Lindner, Nomads and Ottomans: G. Káldy-Nagy, «The Holy War (Jihad) in the First Centuries of the Ottoman Empire», Harvard Ukrainian Studies 3/4 (1979-80): 467-73; R.C. Jennings, «Some Thoughts on the Gazi Thesis», WZKM 76 (1986): 151-61; Colin Heywood, «Wittek and the Austrian Tradition», Journal of the Royal Asiatic Society (1988): 7-25; idem, «Boundless Dreams of the Levant: Paul Wittek, the George-Kreis, and the Writing of Ottoman History», ibid. (1989): 30-50; Colin Imber, «Paul Wittek's De la défaite d'Ankara à la prise de Constantinople» JOS 5 (1986): 65-81; idem, «The Ottoman Dynastic Myth», Turcica 19 (1987): 727; idem, «The Legend of Osman Gazi», OE, 67-76. Also see idem, The Ottoman Empire, Introduction. A similar attitude to the gaza thesis is displayed in the philological analyses of Sinasi Tekin in his «Türk Dünyasinda Gaza ve Gihad Kavramlari Üzerinde Düsünceler», in two parts in Tarih ve Toplum 19 (1993); 9-13 and 73-80.

وكانت مصادفة سعيدة بأن أرى الدكتور فريدون أمجين Feridun Emecen من جامعة اسطنبول، الذي قام حديثاً بنقد لموقف تكن Tekin، ولموقف بعض مؤلفي الأعمال التي ذكرت هنا، مما أنتج مناقشة قريبة من مناقشتي والتي استخدمت أيضاً نفس الحقائق؛ وأنا مدين له لإطلاعي على كتابه الذي لم ينشر بعد،

Gazaya Dair: XIV. Yüzyil Kaynaklari Arasinda Bir Gezinti, «Hakki Dursun Yilidiz' a Armagan (Istanbul, Forthcoming).

غيبون ـ أرناكس، بينما جاء الفحص الخاص لفرضية الغزو من خلال توضيحات أرناكس.

التراث الأنتروبولوجي حول القبائل شكل مصدراً واضحاً للإلهام عند رودي بول لندنر «Rudi Paul Lindner» الذي قدّم أكثر الانتقادات إتقاناً، تنظيم لفرضية الغزو وانتشارها. وكان الوحيد الذي طور نظريةً بديلة. نقطته الأساسية قامت على أساس ما لاحظه من تناقض بين الطبيعة الضمنية للقبلية والطبيعة الواضحة لإيديولوجية الغزو. وقد وجد أن القبلية، كما حُددت في الأنتروبولوجيا المعاصرة، تمثل وبشكل أفضل سلوك العثمانيين الأوائل؛ ولذا فهي مرشحة بشكل أقوى لأن تكون العامل الأهم وراء قيام الدولة العثمانية. وهذا ما جعله يأخذ على عاتقه مهمة دحض نظرية الغزو لڤيتك.

لاحظ لندنر وبشدة، أن القبائل في زمن ڤيتك اعتُبرت مجموعاتٍ عصبيةٍ يجمعها رابط الدم، ومغلقة مبدئياً في وجه الغرباء عن تلك الرابطة. وقد اعتبر لندنر أنه، من خلال هذا التعريف فقط، كان بإمكان ڤيتك أن يفترض بأنه قد كان للعثمانيين مبدأ آخر للتنظيم غير العصبية القبليّة، لأنه كان من غير الممكن لهم تشكيل سلالة ثابتة. الدراسات الأنتروبولوجية المعاصرة، من ناحية أخرى، برهنت أن القبيلة هي «كائن سياسي تُحدد عضويته بالمصالح المشتركة (وفي أوراسيا العصور الوسطى، بالخضوع للزعيم)»[1]. أما اليوم فينظر إلى القبائل على أنها جماعات متداخلة ومن الممكن أن يسعى أعضاؤها إلى صنع سلالة مشتركة، بعد تكوين القبيلة. ولذا، يؤكد لندنر، أن التناقضات التي اكتشفها ڤيتك في السلالات المختلفة التي أنتجها الكتّاب العثمانيين في القرن الخامس عشر لا تدحض الجذور القبلية للدولة العثمانية، كما اعتقد ڤيتك. بل على العكس، هذه التناقضات تثبت بأن الكتّاب العثمانيين المتأخرين

(1) Lindner, Nomads and Ottomans, 2. For further elaboration of this point, see also his «What was a - Nomadic Tribe?» Comparative Studies in Society and History, 1982, 689-711.
ومن أجل نقد مفهوم لندنر للقبلية راجع: Richard Tapper, «Anthropologists, Historians, and Tribespeople on Tribe and State Formation in the Middle East, TSF, 48-73.

كانوا يحاولون فرض رابطة عصبية خيالية على مؤسسي دولتهم، الذين كانوا ينتمون أساساً لمجموعات مختلفة من الأتراك والبيزنطيين الخاضعين جميعاً لقيادة عثمان بسبب طبيعة التداخل القبلية. ويذهب لندنر إلى أبعد من ذلك في تأكيده، على أنه إذا كانت القبليّة المتداخلة في الواقع هي العامل المسيطر في قيام الدولة العثمانية، فنظرية الغزو إذاً يجب أن ترفض لأن الغزو «كأيديولوجية مانعة (مقصورة على جماعة معينة) ومعادية» كانت ستمنع البيزنطيين من الانضمام إلى الأتراك لتكوين قبيلة. و«إذا كان شعار الحرب المقدسة قد لعب دوراً هاماً في منطقة التخوم، فهذه البؤرة لن تتضمن إذن وبوضوح بيزنطيين، لأنهم سيكونون العدو المكروه للمؤمنين»[1].

ويرى لندنر أن حقائق ڤيتك حول نظرية الغزو تقتصر على نقش بورصه سنة 1337 وتاريخ الأحمدي. ومثل أرناكس، فإن لندنر يشعر بأن كلاً من هذين المصدرين يمكن أن يُفسَّر كانعكاس لايديولوجية متأخرة للدولة العثمانية المستقرة بدلاً من الروحية الحقيقية للعثمانيين الأوائل. وهو يقترح تحاشي مثل هذه «الأقوال الأيديولوجية المتأخرة»، ويبني مناقشته على أفعال العثمانيين الأوائل، الذين لو كانوا حقاً محاربين مدفوعين للعمل بأيديولوجية الغزو، لما كان بإمكانهم، كما يرى لندنر:

1 ـ تجنيد بيزنطيين في صفوفهم.
2 ـ محاربة قوى إسلامية أخرى.
3 ـ عدم بذل الضغوط لاضطهاد المسيحيين أو عدم حملهم على تغيير ديانتهم.
4 ـ إظهار الاعتدال و«الرغبة في التعايش والتكيّف المتبادل» أو
5 ـ السماح بحرية الهرطقة والمعتقدات ما قبل الإسلامية.

ثم يذهب لندنر إلى أبعد من ذلك فيرى أنّ المؤرخين البيزنطيين المعاصرين للعثمانيين الكبار مثل باخيميرس «Pachymeres» وغريغوراس «Gregoras»، وكنتاكوزانس «Cantacuzenes» كان ينبغي أن يلاحظوا هذه

(1) Lindner, Nomads and Ottomans, 2.

الحيويّة الدينية كعامل في الزحف العثماني لو كان العثمانيون فعلاً مدفوعين بمثل هذه الحيوية. ينينغز «Jenings» يستحضر هذه النقطة أيضاً من المصادر البيزنطية، ولكن بالنسبة إليه كان الفشل الأكثر وضوحاً لفرضية الغزاة يتمثل في عدم تجانسها مع سلوك العثمانيين الأوائل نحو رعيتهم وجيرانهم المسيحيين. ومثله أيضاً كالدي ـ ناجي «Kaldy-Nagy» الذي وجد تعارضاً بين روحية الحرب المقدسة وما لاحظه من ارتباط واهن للعثمانيين الأوائل بعقيدتهم الإسلامية. كما يظهر وبوضوح في استمرارية التصرفات الما قبل إسلامية؛ كاستخدام الأسماء التركية، وحروبهم مع المسلمين الآخرين، وانعدام الحماس لسياسة الدعوة لاعتناق الإسلام. وليس من المهم التذكير بالمصادر التي تنعت عثمان وذريته بالغزاة، لأن ينينغز وكالدي ـ ناجي كلاهما، يشعرا أننا نواجه زخرفة أيديولوجية متأخرة هنا. ويضيف ينينغز فكرةً جديدةً، وهي أن «نقش 1337» كان في الحقيقة قد أنتج في مرحلة متأخرة كثيراً، خلال الإصلاح، عندما أعيد تأهيل البناء الأساسي العائد لسنة 1337 بشكل جديد تضمّن ذكر أورخان ووالده كغزاة.

وعلى الرغم من أن إعادة فتح النقاش حول نظرية تمتّعت بالسيادة حوالي نصف قرن من الزمان هو دائماً من الأمور المرحّب بها، إلا أن وجهة النقاش هذه ـ ضد فرضية الغزو ـ احتوت العديد من المغالطات. والأهم من ذلك أنها بُنيت على ثوابت، كانت أكثر تشدداً حتى من أقاويل المستشرقين الأوائل، وجعلت ناقدي ڤيتك يفترضون وجود «إسلام حقيقي» تتماثل مقاييسه تماماً مع «الغزاة الفعليين». وكان علينا من وجهة النظر هذه، أن نتوقع الغزاةَ مسلمين محافظين، مدفوعين بتعصب ديني، يحاربون المشركين دونما ملل، ودونما كلل يحوّلونهم عن ديانتهم؛ وتبعاً لذلك قد يبدو طبيعياً كل ما يلصقونه من صفات الغرابة على تقاليد ڤيتك الفيلولوجية ومثاليته الفلسفية. إن هؤلاء الكتّاب وقد انحازوا إلى مفاهيم المستشرقين حول الإسلام، والتي تمجد كل ما هو محافظ على أنه إسلامي حقيقي، باتوا يشكون بأي شيء يختلف عنه؛ بل هم في الحقيقة، يذهبون إلى أبعد مما ذهب إليه المستشرقون الأوائل؛ فهم لا يفترضون فقط وجود شيء مثل «روحية الغزو

الحقيقية» التي يمكن تعريفها بغض النظر عن ارتباطها بمحيط تاريخي محدد، وإنما يُخرجون أيضاً، كل من لا يرتبط بسلوك محافظ، من الأمة الإسلامية. لقد اعترف ڤيتك وكوبرولو على الأقل بوجود فئة متوسطة من المسلمين غير الملتزمين، وعزا إليها ما افترض أنه سلوك غير محافظ للقبائل الإسلامية - التركية وللمحاربين على تخوم الأناضول في العصر الوسيط. أما منتقدو فرضية الغزو فهم مستعدون، من الناحية المقابلة، للعب أدوار تحقيق، ولإصدار أحكام وتقييمات أخلاقية على العثمانيين الأوائل لأنهم لم يكونوا مسلمين بكل معنى الكلمة[1].

بعد ذكر مساهمة القوات المسيحية للبحرية البلقانية في الحملات العثمانية، حتى ضد المسلمين من الخصوم، سجّل ينينغز إن «استخدام الجنود المسيحيين جنباً إلى جنب مع المسلمين في الحملات، مخالفٌ لمقاييس أي شخص تقريباً عن الحرب المقدسة، أما قيادة جنود مسيحيين ضد جنود مسلمين فهو أمر مشجوب». ومجدداً، «من الصعب أن نتصور كيف يمكن لأي مسلم ساهم بهذه العمليات أن يُعتبر غازياً من قبل المسلمين الذين يمتلكون معرفة عميقة بدينهم الخاص»[2]. بينما كل المؤلفين العثمانيين المتأخرين، والذين كانوا واعين، إلى حد ما، لهذه الطرق الخاصة التي عمل من خلالها العثمانيون الأوائل، والذين يُعتبرون في الحقيقة المصادر لمعظم المعلومات التي استخدمها ينينغز، قد اعتبروا بناة دولتهم غزاة. فهل كان هؤلاء جميعاً يفتقدون إلى «معرفة عميقة بدينهم الخاص»؟

من بين «الأسباب لافتراض أن أرطغرل وأبناءه كانوا مرتبطين بشكل

(1) الميل نحو إصدار حكم تعسفي على المسلمين الذي أظهروا بعض التوجهات التي لا تعتبر شرعية، يمكن ملاحظة ذلك أيضاً، كما أوضح محسن مهدي، عند مؤرخي الفكر المستعدين لوضع فيلسوف إسلامي من العصور الوسطى مثل ابن سينا خارج الجماعة المؤمنة. راجع مقالته: «Orientalism and the Study of Islamic Philosophy», Journal of Islamic Studies I (1990): 73-98.

(2) Jennings, «Some Thoughts», 155, 153.

ضعيف بالإسلام» يرجع كالدي ـ ناجي إلى حقيقة أن كل أعضاء عائلة أرطغرل وعثمان والمحاربين المرتبطين بهم وبأجيالهم يملكون أسماء تركية[1]. إن عادة التسمية والتغير في هذا الإطار هما بالتأكيد مرتبطان بفهم التوجه الثقافي للشعوب المعنية، والانقلاب الواضح في التفضيل، من الأسماء التركية إلى الأسماء الإسلامية ـ العربية يحتاج إلى الملاحظة والفهم، ولكنه ليس بالضرورة مقياساً لعمق «الالتزام الديني» للشخص كما يرى كالدي ـ ناجي. هناك أسباب عديدة مثلاً لإبقاء الحكام المماليك في مصر على أسمائهم التركية، وعدم الالتزام الديني ليس بالتأكيد واحداً منها[2].

من بين جميع المواقف المتشددة، كان موقف لندنر هو الأكثر جذريةً؛ كان على استعدادٍ لأن يتصرف كواحدٍ من أعضاء محاكم التفتيش، تقريباً، لحرمان العثمانيين الأوائل من انتمائهم الديني. وإذا تمعنّا في بعض الأمثلة التي يعتبرها من معتقدات ومواقف ما قبل الإسلام عند العثمانيين الأوائل، نراه يخلص إلى أنهم قد يكونون، مثلاً، «مجاهدين في سبيل الشامانية (دين بدائي من أديان شمالي آسيا وأوروبا) وليس في سبيل الإسلام». وفي مناسبة أخرى، وبعد تعداد بعض المعتقدات أو الممارسات البدعية للعثمانيين الأوائل، ولكي يدحض مرة أخرى وجود «حماسة إسلامية أحادية الجانب»، يقرر أن «يترك جانباً افتراضه الخطير أن عثمان ورفاقه كانوا مجاهدين في قضية أخرى عادلة، وهي قضية الشامانية»[3]. إن هؤلاء العثمانيين الأوائل، إذا كانوا مجاهدين من أجل شيء، فيجب أن يسمح لهم بأن يكونوا مجاهدين لما

(1) Holy War», 470. راجع أيضاً صفحة 469 من أجل نفس الأفكار حول القادة الأتراك العسكريين مثل أرطوك (توفي 1091).

(2) يبدو أنه أكثر ملاءمة أن نقرأ التغييرات في طرق التسمية كمسألة هوية بدلاً من كونها مسألة إخلاص ديني، تعكس عدم الاهتمام بالتقاليد التركية في التعريف ـ الذاتي للعثمانيين الأوائل كما أبرزها:

M. Kunt, «Siyasal Tarih, 1300-1600», in Türkiye Tarihi, ed. S. Aksin (Istanbul, 1987-88), 2:36-7.

(3) R. P. Lindner, «Stimulus and Justification in Early Ottoman History», Greek Orthodox Theological Review 27 (1982): 216.

افترضوا أنه الإسلام. بعض معتقداتهم كادت أن تكون نقيضاً لجوهر الإسلام المفترض، إلا أنه ليس بإمكاننا فعل أي شيء حول حقيقة أن شعوب محاربي التخوم، ومنهم العثمانيون الأوائل، اختاروا الاحتفاظ ببعض معتقداتهم «الشامانية» أو بالأحرى، إعادة تفسيرها من خلال فهم توفيقي مع الإسلام. ويُلاحظ تلاقي مماثل بين «البدع» وروحية الغزاة في ظروف حدودية عديدة، كما يلاحظ، أنها وجدت كذلك إبّان ظهور الصفويين كقوة سياسية أيضاً[1]. هذه هي الحقيقة التاريخية لمحاربي التخوم، والتي يمكن القول فيها، ولا يمكن نكران ذلك، أنها كانت تناقض قاعدة التعريف غير التاريخي للغزو، الذي وضع على أساس ما كان ينبغي أن يكون.

إن جايكلي بابا «Geyikli Baba»، مثلاً، درويش من عثمانيي بثينية الأوائل، ويمكن أن يظهر بوصفه ذا سلوكٍ غير إسلامي، لباحثٍ مهووس بالمحافظة، ولكن لا يوجد أدنى شك بأن جايكلي بابا اعتبر نفسه مسلماً، واعترف به الكثيرون على أنه كذلك. طاشكبري زاده عالم سني بارز من القرن السادس عشر، كان أكثر قدرةً على التمييز بين البدعة والدين القويم من أسلافه عثمانيي القرن الرابع عشر، وأكثر تشدداً في تطبيق المقاييس المناسبة، إلا أنه لم يتبادر إلى ذهنه أي شك بإسلام جايكلي بابا عندما سجل وبتقديرٍ كبير «كرامات»[2] هذا الأخير. ومن المعروف أن العديد من الأتراك العلويين والسُنة ما يزالون يؤمنون بأساطير مماثلة ويخبرونها لأطفالهم كجزء من تربيتهم الدينية. ومن الطبيعي، أن هذا لا يجعل من هؤلاء «مربين شامانيين».

في الحقيقة، هناك مشكلة جدية في هذا الاستخدام «للشامانية». أولاً، في هذا الجمع لكل ما يبدو أنه «بقي» من المعتقدات التركية السابقة للإسلام تحت تصنيف «الشامانية»، نتبين لندنر، وببساطة، تابعاً لسابقة كوبرولو وغيره

(1) Michel Mazzaoui, the Origins of the Safavids: Si'ism, Sufism, and the Gulat (Wiesbaden, 1972).

(2) Al-Saka'ik al-nu'maniyya, trans. Mecdi Efendi, as Hada'iku's-saka'ik, ed. A. Özcan (Istanbul, 1989), 31-33.

من علماء التركية الأوائل. أما الآن، وبعدما تقدمت دراسة مقارنة الأديان، فقد تم التوصل إلى فهم أدق للشامانية، وبخاصة على ضوء اهتمام لندنر الخاص باستبعاد التحوّلات الحضرية في التعاطي مع البدو، وسيكون مناسباً أن نأخذ معتقدات وتصرفات العثمانيين الأوائل البدعية على محمل الجد. فما علاقة «طقوس التضحية بالإنسان»، هذا إذا افترضنا أن بعض العثمانيين قد مارسها بالفعل، كما يرى فريونيس ولندنر؛ أو طقوس قتل الأبناء من قبل الشخصيات الدينية الشامانية؟[1] ثانياً، وحتى لو كانت أعمال العثمانيين الأوائل تحتوي على بعض آثار الشامانية، فإن هذا لا يجعلهم شامانيين، وبالتأكيد لم يكونوا محاربين من أجل الشامانية. ملاحظات لندنر حول «الاحتمال المثير» «لشامانية» العثمانيين الأوائل تظهر وكأنها إعادة تشكيل لفرضية غيبون القائلة بأن عثمان لم يكن مسلماً حتى مرحلة متأخرة من حياته. ومن الطبيعي أن هذا الرأي يتطلب أدلةً أكثر من مجرد الإشارة إلى بضعة أمثلة لتصرفاتٍ متخلفةٍ وقبل إسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تناقضٌ واضحٌ في خط المناقشات المتّبعة من قبل منتقدي ڤيتك؛ فإذا كان المؤرخون المتأخرون قد صُنّفوا على أنهم أيديولوجيون يحاولون أن يبرئوا مؤسسي الدولة من الوثنية من وجهة نظر بثينية، فكيف يمكن أن نفسر تضمين رواياتهم لهذه الأساطير «غير الإسلامية»؟

عاشق باشا زاده 1400 ـ 1490 وربما كان أشهر هؤلاء المؤرخين، يكاد يهمل تسجيل هذه الأعمال، ولكنه يطمئننا شخصياً إلى صحتها. فلو كانت أعمال العثمانيين الأوائل، وبسبب خصائصها «الوثنية»، متناقضة مع مفهوم عاشق باشا للإسلام، فلماذا لا يحاول كتمانها أو على الأقل الاكتفاء بتسجيلها

(1) حول التضحية البشرية، راجع، فريونيس، Vryonis، «Evidence of Human Sacrifice among Early Ottoman Turks,» Journal of Asian History 5 (1971): 140-46.

ومن أجل تقييم لاستخدام الشامانية في قضيتنا، راجع:

I. Kafesoglu, Eski Türk Dini (Ankara, 1980) and the unpublished M.A. thesis of A. Karamustafa (Mc-Gill University, 1981).

ومن أجل مسح انتروبولوجي ناقد لقراءات السلوك الديني غير المستقيم كآثار متبقية من الماضي، راجع: C. Stewart, Demons and the Devil (Princeton. 1991), 5-12.

كتقاليد؟ ما رأيناه كان على العكس من ذلك، فهو يركّز على رأيه الشخصي بهذه الأساطير. فهل كان هو أيضاً «شامانياً»، وفي استانبول أواخر القرن الخامس عشر حيث كتب؟!

لا أحاول هنا أن أُنقذ سمعة عثمان وعائلته، أو إثبات أنهم كانوا «مسلمين صالحين»، أو حتى تأكيد أنه قد اعترف بهم كمسلمين منذ بداية عملهم السياسي. ربما كان بإمكان البعض بناء مناقشة حول تحوّل عثمان الديني في نهاية عمله، إلا أن هذه المناقشة تحتاج إلى أن تبنى بدلاً من الاكتفاء بالإشارة إليها. ولا أحاول أيضاً تجنب حقيقة أن بعض، أو ربما أكثر، أعمال العثمانيين الأوائل كانت غير محافظة، إلا أن هذا لا يجب أن يكون سبباً للاعتقاد بأن ارتباطهم بالإسلام كان غير جدِّي أو غير صادق بما يكفي للانخراط في روحية الغزو. فما دخل روحية الغزو «بالإسلام الصحيح» ولماذا نتوقع من المجاهد في سبيل الدين أن يتمسك به؟

ومن هذا المنطلق، يجب أن نرى بأن ملاحظات لندنر والآخرين حول مواقف العثمانيين الأوائل من ديانتهم أو جيرانهم ليست مبنية على اكتشاف حقائق جديدة. وربما كان كل كتّاب تاريخ الحقبة العثمانية الأولى، ومنهم ڤيتك، واعين للمواقف التوفيقية وللممارسات غير المتشددة بين العثمانيين الأوائل وكذلك لصراعاتهم مع الأمراء المسلمين الآخرين. وباستثناء أرناكس فإنهم لم يروا أن هذه الحقائق تتناقض مع روحية الغزاة. وكما رأينا، فإن أرناكس ومنذ بداية عام 1947 قد بين نقطتي الاعتراض الأساسيتين ضد ڤيتك: إن نقش بروشه والتاريخ الأحمدي يمكن تجنبهما كأيديولوجية متأخرة، وأنه كان هناك تعارض بين روحية الغزو والمواقف غير العدائية للعثمانيين الأوائل نحو جيرانهم البيزنطيين ونحو الديانات ما قبل الإسلامية[1].

---

(1) وفي مناقشتهم من أجل المصدر القبلي للدولة العثمانية المأخوذ من كوبرولو، والمناقض لفرضية الغزو عند ڤيتك، شعر بعض البحاثة الأتراك أيضاً بأن الغزاة يجب أن يكونوا مسلمين محافظين: Faruk Demirtas, «Osmanli Devrinde Anadolu'da Kayilar», Belleten 12 (1948) «لو كان المجتمع العثماني الأول مكوناً من الغزاة، كما يدعي البحاثة الأوروبيون، لاتخذ هؤلاء لأنفسهم أسماء إسلامية ملتزمة بدلاً من الأسماء القومية التي حملها معظمهم» (602).

لماذا علينا أن نتوقع أنّ أعمال الغزاة لا بد أن تكون موجُّهة بصرامة دينية، حماسة، ورفع شعار «الإسلام الصرف؟» إن وصف ڤيتك لبيئة الغزاة وروحيتهم كان مبنياً على ما رأى من حقائق تاريخية وليس على تعريف مسبق للغزو. وبالتحديد، لم يكن تعريفه شرعياً وإنما كان تاريخياً، آخذاً بعين الاعتبار شروحات المؤلفين المسلمين في العصور الوسطى، الذين سبقوا بكثير، في كتاباتهم، المؤرخين العثمانيين، لنموذج اجتماعي معين أطلق عليه اسم الغزاة، وارتبط بمناطق الحدود مع العالم الإسلامي.

إن الوصف الأكثر شيوعاً للغزاة كنموذج اجتماعي استمد في الأساس من برتولد «W. Barthold» عالم التركيات الروسي، الذي تابع كلّ من كوبرولو وڤيتك أعماله عن كثب، وخصوصاً من هذه الزاوية[1]. أما بالنسبة لكتاب برتولد «تركستان»، (فسرعان ما اعتبر الدراسة المعتَمَدة لتاريخ آسيا الوسطى وشرقي إيران بين القرنين السابع والثالث عشر). ومنذ التقارير الأولى في المصادر الإسلامية عن غزاة خراسان في القرنين العاشر والحادي عشر، رأينا أنفسنا في مواجهة «عناصر لا تهدأ» وهي «تقدم خدماتها حيثما كانت هناك حرب مقدسة تدور وحيثما كانت هناك غنيمة متوقعة»[2]. يذكّرنا برتولد بحادثة «انخرط فيها ثلاثمائة رجل في عمليات سطوٍ وسرقة» وانتهت بالقبض عليهم وإعدامهم من قبل حاكم سمرقند في القرن الحادي عشر. ثم يضيف قائلاً: إن هذه الإجراءات قد «اتخذت ضد طبقة من الشعب انبثق عنها في مرحلة لاحقة ما يسمى (بالمتطوعين)»[3].

وظهور الغزاة واحد من المظاهر الاجتماعية التي ما تزال غامضة لمنظمات ذكرية شبه مشتركة في التاريخ الإسلامي في عصوره الوسطى. لقد مثل الغزاة إمكانية مشاكل مستقبلية، من وجهة نظر الدول المستقرة، التي

(1) W. Barthold, Turkestan down to the Mongol Invasion, 4th ed. (London, 1977).
النسخة الأساسية بالروسية ظهرت سنة 1900 والنسخة الإنكليزية سنة 1928.

(2) Ibid., 215.

(3) Ibid., 312.

حاولت وبنجاحات جزئية فقط أن توجه قدرات هذه القوى الاجتماعية نحو أهداف مغايرة للنظام السائد. غزاة «Gaziyzn» كان الاسم الجامع الذي أُعطى لهذه التنظيمات (على الرغم من أن مستوى التضامن أو التنظيم فيها لم يكن معروفاً تماماً). ومناطق الحدود كانت ميدانهم الرئيسي، وذلك لسبب واضح إذ هناك كان بإمكانهم أن يقوموا بغزواتهم ضد دار الحرب[1]. من ناحية السلطات المركزية، كانت هذه إحدى الطرق الناجعة لإبقاء العناصر غير المرغوب فيها بعيداً عن المجرى العادي للحياة المستقرة، بينما كان من الطبيعي من وجهة النظر العامة، المبنية على قاعدة دينية في ذلك الوقت، أن هؤلاء الغزاة كانوا جاهزين دائماً لإظهار أنفسهم كمحاربين من أجل قضية دينية. برتولد، كما العديد من المستشرقين الذين، اعتمدوا على كتاباته، يرون أن الغزاة لم يكونوا بالضرورة نتيجةً لدافع لا يقاوم للحرب من أجل الدين، وإنما هم في الغالب، عناصر غير مستقرة اجتماعياً، وجدت لنفسها ملاذاً شرعيةً، وإمكانيةَ تغيّر من خلال نشاطات عسكرية في مناطق الحدود، وهذه النشاطات قُدِّست وجُعلت ذات معنى داخل إطار قضية أسمى.

ولكن وحتى في هذه الحال، هذه الشرعية الدينية لم تكن بالضرورة مناسبةً لمثاليات الدول المركزية الإسلامية. الأفكار غير الرسمية، البدع، وحتى الهرطقة، وجدت أرضاً أكثر خصوبة في مناطق الحدود غير المستقرة، حيث من الصعب على الحكومات المركزية فرض سلطتها ورؤيتها للإسلام. زد على ذلك، ما أوضحه ڤيتك مراراً، من أن «وضعاً ثقافياً ـ اجتماعياً مماثلاً قد سيطر على الجانب الآخر من الحدود». وفي حال الأناضول، عاش الغزاة والأكريتاي «Akritai» ولقرون عديدة متقاربين فكرياً وجغرافياً مع بعضهم البعض، أكثر من تقاربهم مع السلطات المركزية.

لمناقشة ما يتعارض وهذا التعريف، قد نحتاج إلى إعادة تفسير للمصادر

---

(1) في النصف الأول من هذا القرن، كان المستشرقون أكثر تأكيداً على أن أخويات العنوة قد وجدت في إسلام القرون الوسطى، وأن الغزاة كانوا جزءًا من هذه الظاهرة برتولد مثلاً، يتحدث عن «نقابة المحاربين من أجل المعتقد». (Ibid., 214-15).

التي تصف أعمال الغزاة. إن منتقدي فرضية الغزو يفترضون، أن التعريفات المعجمية الحديثة للغزو تقدم لنا مقياساً كافياً لتحديد من كان غازياً ومن لم يكن: «الحماسة للحرب المقدسة» هي تعريفٌ كافٍ بالنسبة لهم في وصفهم لروحية ظاهرة اجتماعية ظهرت في منطقة جغرافية واسعة تمتد من خراسان إلى البلقان، وفي مدة زمنية طويلة تمتد من القرن العاشر إلى القرن السادس عشر على الأقل. وهذا الموقف ليس بأقل تاريخية من تعريف البرجوازية بـ «ساكني المدن» ومن ثم تحديد موقع كل شخص منها، وببساطة، بتتبُّع عنوانه البريدي.

وباختصار نقول إن الغزاة، وكما عرّفهم منتقدو فرضية الغزو أنفسهم، ليسوا بكيانات تاريخية، وإنما هم رجال بسيطون يجاهدون بلا كلل من أجل مثالياتهم السامية. أو ليس من المستغرب أن لا ينظر إلى هؤلاء الرجال كعامل فعلي في أوائل التاريخ العثماني وإنما كابتداع أيديولوجي من المؤرخين العثمانيين المتأخرين؟ إن خصائص الفئات الاجتماعية يمكن أن تستخلص ليس من التعاريف المعجمية لتسمياتهم، وإنما من تفسير المصادر التي تصنف أعمالهم، وعلاقاتهم مع فئات اجتماعية أخرى، وتصنف كذلك خصائصهم الثقافية كما تبرز في بيئتهم التاريخية الخاصة. علينا أن نتوجه إلى هذه المصادر إذاً، لنرى كيف تَصوّرَ الغزاةُ ومناصروهم مبدأ الغزو والمفاهيم المتعلقة به.

ومن الغريب أن أحداً، من بين الذين يقبلون أو يرفضون دور روحية الغزو في بناء الامبراطورية العثمانية، لم يحاول التحقق من طبيعة هذه الروحية كظاهرة تاريخية وعلى قاعدة تحليل دقيق للمصادر التي تروي أعمال الغزاة. مغالطة أساسية أخرى عند منتقدي فرضية الغزو تحديداً، تكمن في الخلط بين «القوة الدافعة» و«السبب الكافي». ومن الواضح بأن هذين المبدأين يشكلان نوعين مختلفين من المبادىء التفسيرية، وإلا كان علينا أن نتوقع تحول كل إمارات الغزاة إلى إمبراطورياتٍ عالمية. «فإذا كانت روحية الغزو قوية جداً عند كل من الدنشمنديين والعثمانيين، فلماذا كان هذا الحماس للحرب المقدسة

عاملاً لنجاح العثمانيين، بينما لم يمكّن الدنشمنديين حتى من الانتصار على أعدائهم، الأمر الذي أدى إلى اختفائهم عن مسرح الأحداث في الأناضول بعد أقل من قرن». ويسأل لندنر «إذا كانت روحية الغزو هي القوة الدافعة، كما افترضنا، فكيف يمكن لها أن تؤدي إلى مثل هذه النتائج المتعارضة»؟[1] هذا السؤال قد يكون مقبولاً فقط في حال كانت روحية الغزو، أو أية قوة دافعة أخرى مقترحة، قد قُدمت كسبب وافٍ لإنشاء إمبراطورية عالمية. إلا أن الباحثين العثمانيين، بمن فيهم ڤيتك، كانوا دائماً، في بحثهم عن العوامل التي صيرت إمارةً صغيرةً قوةً عظمى، مستعدين لإظهار الظروف الخاصة التي جعلت ميزان القوى يميل لصالح عثمان، وذلك بإظهارهم الأفضلية الخاصة للمكان الجغرافي مركز قوته الأساسي.

وتبرز الحاجة هنا إلى توضيح العلاقة بين «السببية» والتاريخ الثقافي. فالتاريخ الثقافي أو الفكري لا يستتبع بالضرورة افتراضات سببية مطلقة. فلتصوير روحية أو أيديولوجية من خلال مصادر تتعلق ببيئة أو بطبقة معينة، يجب علينا أن نحدّد أولاً طبيعة هذه الطبقة، مصالحها، حاجاتها، وعلاقاتها بفئات اجتماعية أخرى. وهذا لا يجعلنا نستنتج بالضرورة أن أفعال أعضاء هذه الطبقة كانت تتغذى من «أفكارهم»، وإنما يمكن فقط فهمهم بطريقة أفضل من خلال فحصٍ لأفكارهم. وبهذه المقاربة، فإن التاريخ الثقافي هو طريق معرفي فقط وليس مؤشراً سببياً، والفشل في التقدير الصحيح للتقاليد الثقافية لمجتمع التخوم ينبغ في أساسه من اتجاه ميكانيكي للتاريخ الثقافي، أو من خلطٍ بين

(1) Lindner, «Stimulus», 219. ومن الطبيعي، أن نفس السؤال كان يمكن أن يطرح بالنسبة للقبلية. فلو كانت هي القوة المحركة، كما يقترح لندنر، فهل كان العثمانيون هم المجموعة الوحيدة التي تتبنى القبلية في الأناضول؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا يتطلب تفسيراً تاريخياً لطريقة عثمان الفريدة. وإلا، فلماذا لم ينجح الآخرون؟ هذه النجاحات الكبرى التي تمتع بها العثمانيون تعود إلى عثمان كقائد، ولكن نفس النقطة يمكن طرحها ضمن إطار فرضية الغزو. وإذا كانت هناك من الجهة الأخرى، أسبابٌ للقبلية لتعمل في بثينية بشكل أفضل من بقية المناطق، فنفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للغزو.

خط أبستمولوجي وآخر أنطولوجي.

وبالتأكيد، كانت فرضية الغزو أكثر مرونة، مما تصورها منتقدوها. وكان من الممكن دمجها، كما فعل إينالجيك في مقالته المذكورة سابقاً، في نسيج من العوامل يتضمن حتى المادية منها، وربما كان ڤيتك نفسه يفكر بالقيام بذلك. بعد إبراز هجرات القبائل التركمانية إلى غرب الأناضول والتي أدت إلى «إمكانية ديموغرافية عظيمة وأبرزت أيديولوجية الحرب المقدسة»؛ كتب إينالجيك يقول: الاندفاع من جانب هذا المجتمع الحدودي المتفجر... تحقق على مراحل هي التالية: 1) يدأ بالتحرك الموسمي للمجموعات التركمانية البدوية نحو السهول البيزنطية الساحلية، 2) وتكثف بتنظيم مجموعات غازية صغيرة تحت قيادة زعماء الغزاة، ومعظمهم من أصول قبلية، من أجل القيام بغزوات للحصول على الغنائم أو للتوظيف كمرتزقة، 3) واستمر ببروز قادة ناجحين قادرين على أن يجمعوا تحت قيادتهم زعماء محليين للفتح وإقامة الإمارات... 4) ومع تورط هذه الإمارات الغازية، بأهدافها وبتوجهاتها السياسية والاقتصادية الواضحة، في الصراع الإقليمي للسيادة على مناطق بحر إيجه والبلقان؛ الذي لا يزال يذكر زمر الغزاة ولكنه يسميهم «زمر القراصنة ـ الغزاة»، وبالنسبة لهم، وبسبب «الارتفاع العام لأسعار العبيد... فإن استعباد الجيران "المشركين" كان العمل الأكثر ربحاً إضافةً إلى أنه عمل (ديني)»[1]. وهذه الرواية تحاول أن تحافظ على توازن، أو بالأصح على ارتباط داخلي، بين العوامل المادية والأيديولوجية حيث إن «أيديولوجية الحرب المقدسة (الجهاد)، مثلها مثل نجاح الغزوات الفعلية، قد عززا الروابط بين زمر [القراصنة ـ الغزاة] وأنتجا فئةً اجتماعية متماسكة تتمحور حول الزعيم»[2].

(1) Inalcık, «The Question of the Emergence», 74-75.

(2) Ibid., 76.

تكوّن الدولة العثمانية*

(جمال كفادار)

ترجمة عبد اللطيف الحارس

في مرتفعات بيثينيا حيث اعتادت قبيلة عثمان على التجوال، «جاء اليوم» الذي رأى فيه عثمان أن بإمكانه قيادة شعبه وبناء قوة سياسية تحت زعامته. وتحديد «اليوم» المناسب، لفرض إرادته على قبيلته وتوضيح معالم توجهاتها السياسية، دلّ على مقدرة فائقة في معرفة اللحظة المناسبة والاستفادة منها. وللحصول على شرعية لنجاحه و«لخروجه» على العادات والتقاليد المتبعة، كان لا بد من تدخُّل إلهي.

ما أن بدأت قبيلة عثمان الصغيرة بتنفيذ مسعاها السياسي حتى دخلت في منافسة مع خصومها الأتراك ـ المسلمين والمسيحيين في المنطقة؛ إلا أنها تمكنت في النهاية من تحقيق سيطرتها. لم يتوقع أحد أن تكون النتيجة قيام قوة واحدة منتصرة هي البيت العثماني. وحتى لو توقع البعض في نهاية القرن الثالث عشر، وهذا مشكوك فيه، بأن القوات الإسلامية ـ التركية ستتمكن من ابتلاع الامبراطورية البيزنطية، فلم يكن هناك أي سبب لافتراض أنها ستقع جميعها في يد سلالة واحدة! وحتى لو توقعنا هذا، فلم يكن هناك من سبب لافتراض أن هذا سيتحقق على أيدي العثمانيين. كيف تمكنوا من تسخير دينامية التخوم وروحية الغزو، والتراث الثقافي التعددي للمنطقة بشكل ناجح أكثر من خصومهم؟ أو بالأحرى، ما هي العوامل التي جعلت العثمانيين في

(*) Cemal Kafadar, Between Two Worlds. The Contruction of the Ottoman State. 1995. PP. 118-150.

النهاية يبزون جميع الدويلات الأخرى وحتى الدولة السلجوقية؟

مما لا شك فيه أن روحية الغزو «gazi ethos» قد لعبت دوراً، إلا أن العثمانيين لم يكونوا الشعب الوحيد الذي ادّعى أنه يجاهد في سبيل الله وكذلك الحال بالنسبة للقبلية أو أي مفهوم أو مبدأ أو أيديولوجية أو عقيدة أو عرق أو قانون بإمكاننا أن نتوقع منطقياً أن يكون ميزة عثمانية.

إن البحث عن «أسباب النجاح العثماني» لا يمكن أن يكون أحادي الجانب لكل الفترة التاريخية موضوع الدراسة؛ فالالتزام الأيديولوجي بالغزو والذي يكاد يكون القاسم المشترك لكل الفترات، كان يتغير باستمرار وكذلك كانت خصائصه ودرجة كثافته. فعلى الرغم من الوجود الدائم لمحاربين ملتزمين بعقيدة البطولة والشرف والجهاد في سبيل الإسلام، فإن علاقاتهم بالإمارة من جهة، وبالبيت العثماني من جهة أخرى كانت تتغير باستمرار، وكذلك كانت حال القوى الاجتماعية الأخرى كالدراويش مثلاً. إن الوضع السياسي والاجتماعي برمته كان في حالة تغير دائم، بينما كانت السلطة تتركز تدريجياً في أيدي إدارة تخدم سلالةً معينة. ويركز الباحث على المحركات العامة لهذا التغير ومراحله المهمة في محاولة لفهم الدولة العثمانية كنسق بدلاً من فهمها كعلاقة ميكانيكية بين سبب معين ونتيجة.

وقد ركز الباحثون بشكل عام على عدة عوامل ساهمت في قيام الدولة العثمانية: منها أولاً، موقع ولاية عثمان، الذي شكل ميزة فريدة، إلا أن هذا لم يكن مسألة اعتباطية متروكة للظروف، لأن العثمانيين قد عملوا على تسخير هذه الظروف بطرق معينة ساعدتهم على تحقيق قدرهم. وثانياً، سياسة المحافظة على وحدة الإمارة العثمانية وخاصة عند انتقال السلطة، تحت زعامة وريث واحد. وشكلت هذه السياسة فرقاً واضحاً عن الإمارات الأخرى التي سمحت بالتجزئة، وذلك باعترافها بحقوق الورثة جميعاً تبعاً للتقاليد المغولية ـ التركية. وثالثاً، اتباع العثمانيين منطق المركزية. ورابعاً، الطريقة التي اتبعها بناة الدولة في تغييرهم الناجح لشبكة تحالفاتهم مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، وفي مقارنة مع الإمارات المغولية ـ التركية والتركية ـ

الإسلامية في المنطقة نرى بأن هؤلاء لم يتمكنوا من حل إشكالات الصراع والوحدة بشكل ناجح كما فعل العثمانيون. صحيح أن كل الإمارات كانت وارثةً للثقافة السياسية لسلاجقة الأناضول، وهذا ما اعتبره كوبرولو في غاية الأهمية في بناء الدولة العثمانية، إلا أن العثمانيين كانوا أكثر خبرةً في إعادة تشكيل هذه الثقافة لتتوافق مع حاجاتهم، فكانوا أكثر إبداعاً في عمليات الدمج غير المتوقعة للتقاليد المختلفة، التركية والإسلامية والبيزنطية.

ويحاول الكاتب في هذا الفصل إعادة رسم الخطوات الأساسية التي اتبعها العثمانيون في طريقهم نحو بناء دولتهم، ويجعل هدفه تتبع الدفع المركزي العثماني، الذي رافق التوسع ولكنه كان على حساب القوى الأخرى التي كانت تنضوي في النسق التوسعي نفسه؛ عارضاً من خلال ذلك لطرق العثمانيين في اختيارهم واستخدامهم لاستراتيجياتٍ تتعلق بإقامة أو حل شبكات تحالفاتهم لتعزيز أو توسيع سلطاتهم، الأمر الذي كان يتسبب في إنتاج قلاقل واضطرابات مستمرة. ولكن العثمانيين نجحوا في تخطي هذه القلاقل والاضطرابات، كما نجحوا في تطبيق رؤيتهم للسلطة المركزية في النهاية.

استراتيجيات التحالف والصراع: الإمارة الأولى

تعتبر التقاليد التاريخية العثمانية أن القبيلة التي مثلت قاعدة قوة عثمان قدمت إلى آسيا الصغرى في عهد جده وترافق ذلك مع بداية الفتوحات «الجانكيزخانية» في أواسط آسيا. وعلى الرغم من أن هذه القصة مقبولة تاريخياً، إلا أن تفاصيلها، وما يتعلق منها بهوية الجد أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة. والأهم من ذلك، أنه ليس واضحاً متى وكيف انتهى العثمانيون في بيثينيا، على نهاية حافة الأناضول التركي ـ الإسلامي. أما كونهم ينتمون إلى يطن القايي من قبيلة الأوغوز فيبدو أنها إعادة اكتشاف مبدعة من قبل ملفقي الأنساب في القرن الخامس عشر. فهي غير مذكورة لا في التاريخ الأحمدي، ولا في تاريخ يخشي فقيه الذي يعطي روايته الخاصة والمفصلة عن شجرة العائلة العثمانية عائداً بها إلى نوح. فإذا كان هناك ارتباط فعلي بقبيلة القايي فمن الصعب أن نتصور أن يخشي ـ فقيه لم يسمع به. أما

يازجي زاده فهو أول مصدر مكتوب يربط العثمانيين بقبيلة القايي وذلك سنة 1430، إلا أنه يضيف بأن عادات الأوغوز ومن ضمنها افتراضاً، «الارتباط الحقيقي» لقبيلة أرطغرل، كانت قد نسيت كلياً في أيامه. أما شكر الله والذي كتب تأريخه لاحقاً، فيخبرنا بأنه قد قام بزيارة إلى بلاط القره قويونلو سنة 1449، ليتعرف على فروع العائلة العثمانية من الأوغوز والقايي. ويؤكد شكر الله أنه اهتدى لهذه الحقيقة وأعطى دليلاً على ذلك قرابة النسب بين العثمانيين والقره قويونلو وتحالف الاثنين ضد الأق قويونلو. وعلى الرغم من رأي كوبرولو بأن الارتباط بالقايي لم يكن بالشيء المميز ولذا فإنه لا يستحق التزوير، فإن المكاسب السياسية من وراء هذا الادعاء كانت واضحة.

وتختلف المصادر التاريخية العثمانية في تحديدها لدور الشخصيات العثمانية التاريخية. فبينما تنسب بعض التواريخ إلى أرطغرل قيامه ببعض الغزوات وتحقيق بعض الانتصارات العسكرية، يرى آخرون بأن هذا الجيل لم يكن ناشطاً عسكرياً ولا سياسياً، على الأقل بعد قدومهم إلى بيثينيا. ويروي أبز أنه في زمن أرطغرل وبعد انتقال القبيلة إلى بيثينيا «لم يكن هناك أي قتال أو معارك عسكرية، لقد كانوا ينتقلون فقط بين مراعي الصيف والشتاء». ويبدو واضحاً من كل هذا بأنّ سعي العثمانيين للتنافس السياسي لم يبدأ إلا مع عثمان. فالظروف التي دفعت القبيلة إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية للتخوم، وبالتالي إلى السجلات التاريخية، قامت حوالي سنة 1290 كما اقترح توغان. فالأكيد إذاً أن القبيلة تمتعت بإرتقاء مهم في مستوى نجاحاتها العسكرية وادعاءاتها السياسية المبينة تحت قيادة عثمان؛ ولذا كان اسم عثمان وليس أي اسم آخر من أسلافه، هو المعرّف للإمارة، ولا نعلم بأي اسم عرفت قبيلته قَبل قدومه. ولكن كعثمانيين (اتباع عثمان) فإن القبيلة والإمارة نعتتا بهذا الاسم لمدة طويلة.

لقد عرف أرطغرل وجيله مفهوم الغزو. والخصم الأساسي لأرطغرل كان بيت جرميان، واستمرت هذه الخصومة حتى أوائل عهد عثمان. أن تكون غازياً لا يعني بالضرورة أن تكون محارباً بغير تمييز ضد المشركين، كما أنها

قد تعني أيضاً حرباً ضد أشخاص يؤمنون بنفس المعتقد. لقد أُعطي أرطغرل أرضاً رعوية حول سغوت، وكانت الأراضي المجاورة التي أصبحت تشكل أرض جرميان ما تزال دار حرب. ويبدو أن قبيلة أرطغرل قد كرهت قدوم قبيلة جرميان الأكثر قوة، لأنها هددت حرية تحركها. وقد لعبت قبيلة «جرميان» دور الوصي «الأخ الأكبر» على القبائل الأخرى، على الأقل حتى أوائل القرن الرابع عشر. وبدأ الصراع بين قبيلة عثمان والبيت الجرمياني بسببِ من أن الأخير وقف مع السلاجقة في قمع الثورة التي قامت خلال السنوات 1239 ـ 1241 بقيادة الدراويش البابائية، والذين هرب الكثيرون منهم كزعيمهم أده بالي «Ede Bali» إلى بيثينيا وأقاموا علاقات ودية مع العثمانيين.

وإذا كان الغموض لا يزال يحيط بالسنوات الأولى من حكم عثمان، فهذا الغموض يطال أيضاً هويته الذاتية. أقدم المصادر تقرأ البيزنطية تقرأ اسم عثمان كالتالي: أتومان أو أتمان واستنتج بعض البحاثة من ذلك أن مؤسس الإمارة العثمانية كان له اسم تركي في البدء، على الأرجح أتمان، ثم تغير لاحقاً إلى عثمان. والغريب أن مصدراً من أقدم المصادر العربية التي ذكرت اسم عثمان، المؤرخ والجغرافي العمري سنة 1330، يهجىء الاسم بالطاء أيضاً في مكانين ثم يذكره بشكل صحيح لاحقاً. وهناك صدى لهذا «الاسم الآخر» في مصدر تركي متأخر، سيرة حياة الحاج بكتاش المكتوبة في القرن الخامس عشر.

ولا نحتاج هنا إلى إعادة إحياء نظرية غيبون التي تقول بتحوّل عثمان من الوثنية إلى الإسلام لتفسير تغيّر اسم عثمان وجعل هذا التغير ممكناً تاريخياً. فالأسماء التركية، كانت وما تزال، تعطى للأطفال الذين يولدون كمسلمين. وهذا السلوك على الرغم من اختفائه، إلا أنه بقي سائداً إلى درجة معينة ضمن عائلة عثمان؛ فاسم أرطغرل أعطي لابن بايزيد الأول البكر سنة 1376، واسم أوغوز لأحد أبناء الأمير جم في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. فمن يولد باسم تركي لا يعني بالضرورة أنه غير مسلم. إلا أنه إذا كان الاسم الفعلي لعثمان هو أتمان ثم تبنى اسماً عربياً أكثر هيبةً ومقاماً لاحقاً، فهذا

يمكن أن يدلّ على نقطة انعطاف هامة في الهوية الذاتية أو الأيديولوجية السياسية للعثمانيين الأوائل.

أما طبيعة مفهوم التخوم في غرب الأناضول في ذلك الوقت، فقد تميزت بوجود وحدات صغيرة مستقلة مكونة من مجموعات قروية، ومدن صغيرة وقبائل رعوية ودراويش ومجموعات دينية كهنوتية ولكلٍ منها مساحة أرض معينة. وكل القرارات والتحضيرات المتعلقة بالحرب والسلام، التحالف والصراع، كانت تؤخذ محلياً من قبل قادة هذه المجموعات. وحتى الحصار الطويل لبورسة «Bursa» إحدى أهم مدن بيثينيا، فقد عانى أهلها منه فقط بينما لم تتدخل الحكومة الامبراطورية في القسطنطينية بشكل فعّال. إلا أن المنطقة لم تكن خالية من أي تدخل من قبل السلطات الكبرى في المراكز السياسية. ففي بعض الحالات كانت هذه القوى تستخدم قواتها في المنطقة، إلا أن الأهم من ذلك أنه قد كانت لهذه القوى سلطة إعطاء الشرعية للقوى المحلية، وقد كانت هذه الشرعية جزءًا من اللغة السياسية لمجتمع التخوم. ولذا كان علينا أن لا نبالغ في مسألة استقلالية القوى الصغيرة في التخوم، فالبيزنطيون والمغول وحتى السلاجقة كانت لهم بعض السلطة على مجتمع التخوم. أما بالنسبة للجانب الإسلامي ـ التركي في غرب الأناضول في العقد الأخير من القرن الثالث عشر فقد كانت هناك طبقات سلطوية متعددة:

1 ـ خانات المغول وحكامهم.

2 ـ سلطنة السلاجقة.

3 ـ سلطنة المماليك.

4 ـ أمراء سلاجقة لهم وجود مادي عسكري في التخوم ويسعون إلى السلطة.

5 ـ أمراء الأوك وهم معينون ومعترف بهم من المغول أو السلاجقة.

6 ـ بكوات أو أمراء القبائل.

7 ـ وجهاء دينيون وأتباعهم.

8 ـ المغامرون والطامحون وبعضهم توصل إلى أن يكون أميراً.

وانطلاقاً من هذه الأرضية المعقدة والمتغيرة لمناطق التخوم، كان من الصعب الحديث عن «الجانب الإسلامي ـ التركي» ككيان ذاتي مغلق، أو «كمجموعة قومية». حتى الامبراطور البيزنطي كان له نفوذ مباشر بين المسلمين والمسيحيين خصوصاً وأنه كان هناك أمراء محليون مسيحيون إضافةً إلى مجموعات كهنوتية. ولم تكن القوى الكبرى حاضرة دائماً وبنفس القوة وفي نفس الوقت وذلك بسبب قدراتهم ومصالحهم المتغيرة. والعلاقات بين هذه الطبقات استمرت في التغير كلما تضاربت الادعاءات والطموحات أو تقاربت، مما يعيد ترتيب هذه القوى المختلفة في معسكرات متحالفة أو متخاصمة.

وأظهر عثمان براعة سياسية في هذه البيئة حيث التحالفات تتجاوز الخطوط القبلية والإثنية والدينية. يتحدث أبز عن علاقات عثمان الودية مع قادة المدن والقرى المسيحية وليس هناك من سبب يدعونا إلى افتراض أن هذه القصص كانت من تلفيقات القرن الخامس عشر. ويروى أن عثمان عندما سمع اقتراحات أخيه بحرق وتدمير المنطقة المحيطة بهم، أجابه: «إذا دمّرنا هذه المناطق، فإن مدينتنا في ـ كرك حصار ـ لا يمكن أن تزدهر، وما يجب أن نفعله هو المحافظة على صداقة مزعومة مع جيراننا». كما أن قبيلة عثمان في ترحالها نحو مراعي الصيف، كانت تترك حاجياتها عند قلعة بيلجيك البيزنطية وعند عودتهم كانوا يُهدون مسؤولي الروم، عربون تقدير لخدماته، «الجبن وزبدة الحليب المحفوظة في جلود الحيوانات والسجاد الجيد». وطبيعة هذه الهدايا يمكن أن توضح طبيعة علاقات التعايش التي يمكن أن تنشأ بين الرعويين والمزارعين أو ساكني المدن بسبب الأنواع المختلفة المنتجة من قبل كل واحد منهم. والتبادل التجاري كان الوجه الآخر لهذا التعايش. وعند سيطرة عثمان على أول مركز مدني، أقام (سوق المدينة) وكان يقصده المشركون من المناطق المجاورة كما المسلمون من الإمارات العثمانية والجرمانية.

إن مفهوم الغزو يرتبط بمبدأ الشرف، الصداقات القديمة والخدمات والوعود والارتباطات كان لها وزن معين وتأثير على روحية الغزو. ومن الممكن نقض تحالف أو ارتباط إلا أن هذا النقض يحتاج إلى معنى من ضمن هذا المفهوم. ويتحدث أنصار عثمان عن مهاجمة الأخير لتكفور بيلجيك وهو حليفه السابق، كشيء ما كان من الممكن أن يحدث لو لم يسمع عثمان بأن القائد البيزنطي كان على أهبة الغدر به. ومن جهة أخرى فإن بعضاً من هذه الصداقات استمرت. وقد احترم الأتراك الكسيوس فيلنتروبينوس Alexios Philanthropenos إلى درجة أنهم كانوا مستعدين للتخلي عن حصار فيلادلفيا سنة 1323، «متذكرين لطافته وبسالته». إن أفضل محاربي التخوم هم أولئك الذين يستطيعون المحافظة على قضيتهم بشجاعة وإصرار، ويظهرون تعاطفاً وشهامة نحو العدو. وصلاح الدين الأيوبي هو مثال محاربي القرون الوسطى الذين جمعوا وبأناقة بين هاتين الخاصتين المتناقضتين ظاهرياً.

علاقة عثمان مع خصومه: المسيحيين والمسلمين

وتأتي علاقات عثمان مع ميهل «Mihal» أحد جيرانه، ورئيس قرية هرمنكايا «Harmankaya» لتقف دليلاً على تعاون عثمان مع جيرانه البيزنطيين. وعلى الرغم من أن ميهال قد تحول لاحقاً إلى الإسلام، إلا أن بعض الغزاة قد كرهوا وجود مشرك بينهم يساهم في عمليات الغزو ويتمتع بفوائدها. وقد كان لميهال وعائلته مرتبة هامة بين الغزاة وفي خدمة الدولة العثمانية. وقد أوضح البعض أن علاقة عثمان مع ميهال توضح «الطريقة العثمانية في الفتح»، وذلك بانتقال ميهال من مشارك إلى خاضع إلى مندمج في بناء هرميّ جديد.

أما عن علاقات عثمان مع خصومه من «الجماعات الإثنية» الأخرى؛ فنذكر منها علاقته مع التتار، المختلفين بشكلٍ واضح عن تركمان الأوكات. ويبدو أن هؤلاء كانوا من الأتراك غير الأوغوز والمغول المرتبطين بإمارات الجانكيزخانيين. وقد انتقل معظمهم إلى التخوم في غرب الأناضول، وكانوا بمعظمهم وثنيين. وقد اصطدم أرطغرل وعثمان مع جفدار Gavdar التتار في

أرض الجرميان، إضافة إلى تنافسهم مع البيت الجرمياني نفسه. وهذا الصراع العثماني مع التتار والجرمانيين كان أشد في أوائل الدولة العثمانية، منه مع المسيحيين المحليين. وعند مجيء تيمور إلى المنطقة في أوائل القرن الخامس عشر، انحاز التتار إلى جانب هذا الفاتح الذي أرسل إليهم رسائل لضرب ولائهم لبايزيد، ومما جاء في رسائله: «لنا نفس الأسلاف... فأنتم جزء من شعبي... فلماذا يجب أن تكونوا عبيداً لرجل هو ابن عبيد جعلهم آل سلجوق أحراراً». وقد عبر بايزيد عن استيائه من التتار بقوله: «التتار... مادة للشر والجريمة... وهم أكثر ضرراً للمسلمين ولبلادهم من المسيحيين أنفسهم...».

المصاهرة والاستراتيجية السياسية

ولقد تصرف عثمان ببعد نظر واستراتيجية طويلة المدى. وربما اتبع في ذلك غريزته ومتطلبات خطته. إلا أنه لم يخطىء في فهمه للنتائج المستقبلية للعلاقات العائلية التي أقامها لنفسه ولابنه. فإحدى زيجاته كانت لابنة شيخ هو رأس مجموعة مزدهرة من الدراويش والرعاة في التخوم. إن قصة زواج عثمان من ابنة الشيخ أده بالي «Ede Bali» الذي يظهر في نهاية قصة الحلم كانت بالحقيقة مثار شكوك كثيرة، ربما لارتباطها بقصة الحلم التي لا شك أنها مختلقة. إلا أن بعض المصادر المتأخرة تطلق على أده بالي: عم عثمان «والد زوجته». إن وجود الشيخ أده بالي في غرب آسيا الصغرى في النصف الأول من القرن الرابع عشر لا يمكن الشك فيه؛ لأنه ذُكر في كتاب سير ألفان شلبي المكتوب في السنوات 1358 ـ 1359، ولأن علاقة هذا الشيخ بالبابائية تتناسب تماماً مع معلوماتٍ، في مصادر أخرى، تتعلق بوجود ممثلين لهذه الجماعة حول العثمانيين الأوائل. أما من الناحية الجغرافية فإن بيثينيا تشكل موقعاً استراتيجياً لاستقرار الجماعة البابائية، الذين دفعوا بهذا الاتجاه من قبل القوات السلجوقية بعد المذبحة التي ترافقت مع إخماد ثورة البابائية في سنوات 1239 ـ 1241. وعلاقة المصاهرة بين العثمانيين والشيخ القائد لهذه الجماعة تفسر علاقات العداء التي قامت بين العثمانيين وبين بيت جرميان.

فهذا الأخير قد كوفىء من قبل السلاجقة بسبب خدماته لهم في إخضاع ثورة البابائية. ويذكر عبس أنه كان لأده بالي علاقات ودية، وبسبب المصاهرة أيضاً، مع عائلتين أخرتين مرموقتين: عائلة جاندرلي خليل وعائلة تاج الدين الكردي، وهما من عائلات العلماء المشهورين، ومن أول الواصلين من مناطق تمتاز بمؤسساتها العلمية العريقة. وقد دخلا في خدمة الدولة العثمانية. وزواج أورخان بن عثمان من ابنة تكفور يرحصار كان كذلك مرتبطاً باستراتيجية سياسية.

أما بالنسبة للاستراتيجية العسكرية للعثمانيين الأوائل، فإننا لا نعرف عنها شيئاً أكيداً. حتى معركة بافوس «Bapheus»، وهي أول حدث مؤرخ في تاريخ عثمان، حيث انتصر في مواجهة مع قوة بيزنطية سنة 1301 أو 1302. باخيميرس Pachymeres، المؤرخ الذي ذكر هذا الحدث، إضاف أن عثمان قد أغرى الكثير من الترك من منطقة ميندر Meander وبفلاغونيا «Paphlagonia»، بالانضمام إلى قواته. ولا يوجد سبب للافتراض أن هؤلاء المحاربين قد تحولوا إلى قوة إضافية دائمة للقوات العثمانية. فبعض هؤلاء الأمراء من الإمارات المجاورة كانت لهم هوياتهم وتطلعاتهم ومن الممكن أيضاً تنافسهم مع العثمانيين. بعض هؤلاء المتطوعين في بافوس، والذين كوفئوا بكرم، ربما بقوا وأصبحوا عثمنليين، بينما الآخرون وبسبب عدم تحقق توقعاتهم، ربما تركوا وانضموا إلى قائد آخر. لقد كان في مجتمع التخوم إذاً قسطٌ كبيرٌ من المشاركة بين المحاربين، أو انتزاعٌ لهم من قبل رؤساء القبائل. وحتى عام 1330 فإن قوات الإمارات تكونت وبدرجة كبيرة من «محاربين متأرجحين»، كانوا مستعدين لتلبية نداء الغزو من قبل زعماء مختلفين. إن استراتيجية عثمان وقدرته على اجتذاب متطوعين في فترات نشاط عمليات الغزو لا بد من أن تكون قد نمت، إلا أن العثمانيين ولفترة طويلة لم يكونوا أبرز الممثلين لنشاط التخوم؛ وهذا ما ساعد الإمارة العثمانية، كما يرى البعض، في بناء مؤسساتها وتقاليدها السياسية بشكل تدريجي وثابت أكثر من الآخرين. ولذلك لم يتأثروا بحملة الإيلخانيين «Ilkhanids» في السنوات 1310 ـ 1320، والذين جاؤوا إلى مناطق تخوم غرب الأناضول لإخضاع

الأمراء المتمتعين باستقلالية زائدة. حتى أن مؤرخي الإيلخانيين في تلك الفترة، الفارسي رشيد الدين، وأقحصاري Aksarayi، الذي ساهم شخصياً في هذه الحملة، لم يذكرا عثمان من بين من ذكرا من زعماء الحرب.

أهمية موقع الإمارة العثمانية

لقد كان لمركز قاعدة سلطة عثمان أثر كبير في تحقيق نجاحاته. فمدينة سجوت التي تقع على مرتفع يسهل الدفاع عنه، هي مدينة على الطريق الرئيسية التي تمتد من القسطنطينية إلى قونية وتحيط بها مرتفعات تشكل درعاً طبيعياً لها. وقد كان لهذا الموقع الصغير أهميته بسبب التجزئة السياسية للمنطقة، التي أعطت للوحدات الصغيرة أهمية أكثر من ذي قبل. إلا أن الميزة الأولى والأساسية كانت، كما عبر عن ذلك العديد من البحاثة، موقع القوات الموالية لعثمان الكائن في نهاية طرف التخوم. ولقد برز دور هذا الموقع العسكري الاستراتيجي، والسياسي الاجتماعي لجيران الداخل في ذات الوقت الذي وجه العثمانيون فيه انتباههم نحو مدن بيثينيا البيزنطية، بعيد انتهائهم من مواجهة الجرميانيين والقبائل التترية؛ وفي ظل عالم التنافس في التخوم، لا شيء ينجح مثل التحالفات. إن نجاح هذه المؤسسة الصغيرة التي يرأسها عثمان وأبناؤه في سلسلة من الغزوات والفتوحات لمدن صغيرة في بيثينيا، قد دفعت بالعديدين، ليس فقط من المحاربين، وإنما أيضاً من الدراويش والعلماء، للانضواء تحت قيادتهم.

ويذكر يخشي فقيه أن انتشار أي خبر عن إنجاز عثماني آخر، كان يدفع شعوباً جديدةً نحو السلطة العثمانية. وإن «عدالة وكرم» العثمانيين الأوائل، يذكر أبز، دفعت بالمزارعين الهاربين من المناطق المفتوحة للعودة مجدداً إلى مزارعهم. «لقد كانت معاملتهم أفضل من زمن حكم المشركين حتى أن شعوباً من قرى أخرى بدأت بالقدوم». ويؤكد الباحث أن هذا ليس بدعاية شوفينية كما يدعي بعض الباحثين المحدثين. ففي بعض المصادر التاريخية انتقدت الإدارة العثمانية في القرن الخامس عشر لعدم معاملة رعاياها غير المسلمين، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الضرائب، بطريقة عادلة وبرأفة كما كانت تفعل

الإدارات العثمانية السابقة. وهذا الاهتمام بالاعتدال الضرائبي برز غالباً في ملاحظات الفقهاء العثمانيين.

وتذكر بعض المصادر أن سكان بعض المناطق لم يعودوا قادرين على تحمل عبء القوانين القديمة التي سنّها أق قويونلو أوزون حسن، ولذا فإن «بعض الضرائب الجائرة ألغيت وبعضها الآخر خُفض» في ظل الحكم العثماني الجديد. لقد أدرك العثمانيون أن الوضع الجيد لرعاياهم هو «عاملٌ في إطالة عمر الدولة واستمرار النظام في الامبراطورية». واعتمدوا اعتبارات برغماتية عديدة، فالعدالة واللين والتساهل النسبي يمكن أن تخفف من التوتر بين الحكام والرعايا، خاصة وأن الحكم العثماني كان لا يزال يانعاً وغير مستقر. أضف إلى ذلك أن الحروب المستمرة أدت إلى نزوح أعدادٍ كبيرة من سكان الريف، فكان من الطبيعي للدولة العثمانية في تطلعها نحو مستقبل سياسي جاد أن تعمل على أن يكون رعاياها من المنتجين ودافعي الضرائب. ومهما كان دور الاعتدال الضرائبي في جعل الحكم العثماني مقبولاً أو متسامحاً، فإن هذا الدور قد تعزز أيضاً بالأمان الذي يعم المناطق الواقعة تحت حكم مستقر، مهما كانت هويته.

إن انحطاط المصالح المباشرة للدولة البيزنطية في هذه المنطقة قد سهل ولا شك عملية التوسع العثماني. فنقص الدفاعات البيزنطية ساعد العثمانيين على التقدم دون لفت انتباه القوى الكبرى. ونتيجة لإهمال الدولة البيزنطية للسكان المسيحيين في هذه المنطقة أصبح من السهل على الجانب العثماني كسب من كانوا سابقاً رعايا للدولة البيزنطية. إلا أنه يجب عدم المبالغة بضعف الدفاعات البيزنطية، لأن ذلك ينقص من أهمية الوضع الاستراتيجي للإمارة العثمانية. فلقد عمل البيزنطيون في عهد ميخائيل بليولوغوس Micheal Palaeologus في سنوات 1280 ـ 1281، وأدرونيكوس الثاني الذي صرف ثلاث سنوات من 1290 إلى 1294، في تحصين حدود بيثينيا لصد الغزوات التركية، التي كان عليها أن تقطع النهر لغزو مستوطنات بيثينيا. ولقد تم أخيراً إسقاط هذه الدفاعات ولكن ليس عبر النهر. فالدفاعات البيزنطية هناك كانت

ناجحة. فالعثمانيون الذين كانوا يقيمون جنوباً، تحركوا على طول النهر من الجنوب، مما جعل القلاع البيزنطية عديمة الفائدة. التحرك العثماني الأول كان على طول النهر ثم امتد غرباً نحو بيثينيا وهذا ما حصل في السنوات الأولى بعد معركة بافوس. وعندما بدأ اسمهم في البروز خارج حدود منطقتهم اجتذبوا إليهم المحاربين الطامحين، ولم يدرك العثمانيون أن توسعهم هذا كان حاسماً إلا في مرحلة متأخرة. الدخول العثماني في الأراضي البيزنطية عانى بعض الركود بين سنوات 1307 ـ 1317؛ وعلى الرغم من كل إنجازاتهم في العقد الأول من القرن الرابع عشر، فإن إمارتهم لم تصل لمستوى إمارات آيدن ومنتشى. وبغض النظر عن المحاربين والدراويش والعلماء الذين اجتذبهم عثمان إلى صفوف جماعته النامية، فإن بعض الإمارات الأخرى كانت تتمتع بوضع أفضل. واستناداً للمعلومات المأخوذة من العمري، ومن حقائق سنة 1320، فإن هناك إمارات أخرى كان بإمكانها جمع قوات أكثر مما كان بإمكان البيت العثماني أن يجمع. ولكن بما أن وجود الإمارة العثمانية كان في تحد دائم للإمبراطورية البيزنطية فقد تمكن العثمانيون في بضعة عقود من البروز كقوة مواجهة أساسية لهذا التحدي. وفي تصوير الجغرافي العربي العمري لإمارات غرب الأناضول، نراه يبرز العثمانيين وحدهم كقوة متصارعة عسكرياً مع البيزنطيين. وعندما مر ابن بطوطة على إمارات المنطقة سنة 1330، وصف أورخان على أنه «أعظم أمراء التركمان سعة أرضٍ، وضخامة جيشٍ وثروة». إلا أن كل الميزات الاستراتيجية والفرص المادية ما كانت لتعني أي شيء لو لم يستغلها العثمانيون برؤية بعيدة المدى، وهذه الرؤية كانت تتحدد وتتبلور من خلال مسار الأحداث.

الخلافة

وفي منتصف 1320م كان للعثمانيين نظام إداري ـ عسكري معقد لإصدار نقود باسمهم، ولإعطاء مناصب للعبيد، ولإقامة الأوقاف، ولإصدار الوثائق المكتوبة (بالفارسية) ولامتلاك مدينة مهمة كبورصة. إلا أن أهم إنجاز لهم في هذه السنوات، كان وبحق في تخطي الإمارة العثمانية لاستحقاق موت عثمان

دون أية خسارة لوحدة الإمارة. ربما كانت هناك بعض الأصوات المعارضة وبعض الاعتراضات، إلا أن ما نعرفه هو أن أورخان خلف والده دون أن تمس مملكته؛ بالرغم من أن أورخان لم يكن الولد الذكر الوحيد لعثمان! فلماذا لم تقسم إمارة عثمان بين ورثته؟ لو اتبع العثمانيون التقليد التركي ـ المغولي، كما فعلت الإمارات الأخرى المحيطة بهم، لبقي أورخان الحاكم الأعلى على إخوته الآخرين، إلا أنه سيكون لهؤلاء الإخوة عمل ومناطق نفوذ؛ وهو التقليد الذي اتبعه الجانكيزخانيون وسلاجقة الأناضول، الذين مثلوا التقاليد السياسية للدولتين العظميين اللتين أخذت عنهما الإمارات الأخرى تقاليدها السياسية.

لم يتحد أورخان أحدٌ من إخوته في خلافته، كما أن إمارة عثمان لم تقسم. ولذا يبدو طبيعياً أن نبحث عن «سياسة عثمان إزاء الخلافة»، من خلال حالة واحدة (هي أورخان طبعاً)، على الرغم من كل الغموض المحيط بها. لقد عرفت بعض الإمارات الأخرى الخلافة الواحدة، ولكن الإمارات الانفصالية هي التي كانت سائدة بشكلٍ عام، بينما بقيت أراضي الإمارة العثمانية موحدة المرة تلو المرة، على الرغم من أنها لم تنظم إلا في عهد محمد الثاني الذي شرع قانون قتل الإخوة. وقد صدمت هذه الممارسات غير الاعتيادية المراقبين المعاصرين لها. ويرى معظم مؤرخي القرن الخامس عشر أن قتل الأخوة أصبح قاعدة متبعة بدءًا من عهد بايزيد الأول. أما خلافة عثمان فتميزت كما يرى أبز في أن عثمان نفسه، وكان لا يزال حياً، أعطى العرش إلى أورخان، حتى يتم قبول هذا الرجل الشاب في حياة أبيه. مما يعني أن عثمان كان ينوي عدم ترك أي مجال لتحدي خلافة ابنه على الأراضي والقبيلة العثمنلية. ربما كان أبز يتخيل مخططات عثمان، إلا أنه من الواضح أن مؤرخي القرن الخامس عشر قد وجدوا اختلافاً نوعياً في السلوك العثماني تجاه الخلافة وحاولوا تفسيره، ومعلومات أبز هذه جاءت مباشرة من يخشي فقيه، ابن الزعيم أورخان، والذي من المفترض أن يكون عارفاً بتفاصيل هذه المسألة.

وقد أدى محمد شلبي واجبه التاريخي في مناقشاته لرفض العثمانيين الدائم لفكرة المشاركة. ففي كل جيل، كانت هذه المعارضة لتقسيم المملكة تبرز نفسها؛ برزت مع مراد الأول (1362 ـ 1389) وبايزيد الأول (1389 ـ 1402) والاثنان قضيا على التحديات التي قام بها إخوتهم، أو أبناؤهم، ثم مع مراد الثاني (1421 ـ 51)، وأخيراً مع محمد الثاني (1451 ـ 81) الذي شرع قتل الإخوة كتتويج لمنطق المركزية، هادفاً القضاء نهائياً على عناصر التقسيم. وبالنظر إلى سياسة الخلافة التي اتبعها عثمان على المدى الطويل، يتبين أنه لم تظهر سلالات جديدة من عشيرة عثمان. وأثبت العثمانيون على المدى الطويل أنهم تلامذة أفضل للتاريخ من منافسيهم، ليس فقط في سياسة الخلافة، وإنما أيضاً في تعاطيهم مع التحديات الحقيقية الأخرى لسلطتهم المركزية.

التحديات للسلطة العثمانية: استراتيجيات سيادة المركزية

لم تكن الخلافة هي الاستراتيجية الوحيدة التي اتبعها العثمانيون للحفاظ على سلطتهم المركزية وعلى حدود ممتلكاتهم، إذ كان عليهم مواجهة مراكز النفوذ الأخرى التي كانت تنشأ في مملتكاتهم خلال الظروف التاريخية التي مروا بها.

ولا نعرف الكثير عن إمارة كارازي «Karasi» سوى أمر واحد مؤكد، وكانت له أهميته الخاصة بالنسبة للتاريخ العثماني. لقد كان لكارازي مجموعة من المحاربين الأكفاء الذين علّموا العثمانيين أشياء كثيرة من ناحية العبور نحو ثراس، والتي مثلت أرضاً لها الأولوية في عمليات الغزو. وعندما قضى أورخان على البيت الكارازي وضم ممتلكاتهم، تحول هؤلاء المحاربون إلى خدمته وقدموا له خبرة عسكرية هامة في نقل نشاطات الغزو إلى الضفة الأخرى من الدردنيل، والتي أصبحت بالأساس ممكنة بسبب دعوة كونتاكوزينوس «Kantakouzenos» الذي احتاج للمحاربين الأتراك لاستخدامهم ضد خصومه.

وبضمِّ هؤلاء المحاربين خاطر العثمانيون بتحدٍ جدي لسيادتهم بعمليات الغزو في ثراس، وتحولت إمكانيات التحدي إلى حقيقة في سنوات 1360 ـ 1370 بعد خسارة العثمانيين لغليبولو «Gelibolu». فبخسارة هذا الرابط الأساسي بين الضفتين (الأناضول وثراس) تمتع الغزاة في ثراس باستقلالية عن العثمانيين حتى ولو كانوا بالأساس تحت الحماية العثمانية. وهذا جزء من قواعد اللعبة العسكرية السائدة. وأشهر القادة المحاربين الراغبين بالاستقلال كان حاجي الباجي، وهو من محاربي الكارازي السابقين. وربما كان هو الفاتح الذي عرف باسم سيد علي سلطان. ويبدو أن الشخصية المركزية في الطريقة الكباشية قد قامت على محارب له الفضل في نقل نشاطات الغزو إلى ثراس. ومن الواضح من المصادر العثمانية أن حاجي الباجي كان له الفضل في الانتصار الساحق على القوات الصربية سنة 1371. وقد ذكرت هذه المصادر أيضاً أن حاجي الباجي قد قُتل من قبل قائد موالٍ لمراد الأول ابن أورخان. ومهما كان مدى صحة هذه الروايات التاريخية، فإنها تثبت أن التوجهات الانفصالية قد بلغت أوجها في السبعينات من القرن الرابع عشر، وأن العثمانيين كانوا يواجهون نوعاً من الأزمات التي أدت إلى ظهور إمارات انفصالية في الدول الأخرى في المنطقة وقد كان على رأس هذه الإمارات قيادات عسكرية ناجحة. وتمكن العثمانيون من مواجهة هذا التحدي، بالتعاون مع قيادات عسكرية أخرى وباتخاذ إجراءات صارمة وعنيفة، وما كان لهذه الإجراءات أن تنجح لو لم يطور العثمانيون جهاز حكمهم المعقد. وبالتأكيد لم يكن من باب المصادفة ابتداع العثمانيين للإنجاز الحقيقي لتكنولوجيا السلطة المركزية خلال أزمات 1370 أو ما بعدها. فبعد ملاحظاتهم لضعف الروابط بين المحاربين من جهة وبينهم وبين البيت العثماني من جهة أخرى، أصبح الأمير العثماني سلطاناً وابتدعت الدولة الناشئة جيشاً جديداً، هو الانكشارية، والمؤلف من شباب كانوا عبيداً حتى يكون ولاؤهم الوحيد للسلطان.

إن التعقيدات المؤسساتية لإمارة عثمان ظهرت مبكراً، وقبل وصول عائلة الجاندرلي التي سيكون لها دور هام في تعزيز السلطة المركزية العثمانية. فبدءًا

من الجاندرلي قره خليل سيطرت ثلاثة أجيال من هذه العائلة على الوظائف العليا في الإدارة ولعبت دوراً هاماً في بناء بنى معقدة للحكم دعمت التوجهات المركزية للدولة العثمانية، على الرغم من استياء الغزاة ومؤيديهم لهذه التوجهات. والمصادر التي تذكر هذا الامتعاض، تربط «بداية» كل الشرور والاضطرابات مع قدوم عائلة الجاندرلي وبايزيد الأول.

كما أن حياة الحضر، وما تحمله من اغتراب عن الطرق الرعوية وعن الرعاة أنفسهم كانت أيضاً وجهاً من وجوه هذا التحول. إن الفهم الأفضل للدولة العثمانية يقتضي النظر إليها كتحالف لقوى متعددة، بعضهم تخلى في النهاية عن هذه المؤسسة أو أُخضع، أو هُمّش. وبتعبير أدق فإن تاريخ الدولة العثمانية الذي هو تاريخ تحالفات وصراعات متغيرة بين قوى اجتماعية مختلفة، كانت بدورها تخضع لتحوّلات سريعة تستدعي مناقشة وضعها ضمن الدولة.

وإذا كانت الحركة والمرونة هي من خصائص التخوم في أناضول العصور الوسطى، فإن النجاح العثماني كان في استخدام هذه الحركة لتحقيق غايات العثمانيين، بعد ترويضها وإعادة تشكيلها لتتناسب مع رؤيتهم القائمة على الاستقرار والمركزية. فنظام مثل نظام الدفشرمة، حيث كان يتم جمع الصبيان من عائلات الفلاحين غير المسلمين، «فيحولون إلى عثمانيين» ثم يرفَّعون إلى أعلى مراتب الحكم، لا يمكن رؤيته إلا من خلال دولة ولدت في ظروف التخوم.

أما القوى الاجتماعية التي تضررت من هذه السياسة المركزية فكان على رأسها قادة الحركات الدينية الصوفية، الذين تجسدوا في أشخاص البابات، وأشهرهم على الإطلاق حاجي بكتاش الذي أُرسل من خراسان إلى الأناضول في شكل حمامة ثم أصبح بابا البابائية. وقد اعتمد العثمانيون كثيراً على خدمات هؤلاء البابات في مراحل بناء دولتهم الأولى. وفي النهاية فضّل العثمانيون الحركات الصوفية المدنية والأكثر علماً وحداثة، خصوصاً بعد تحول بعض حلفائهم القدامى من الدراويش إلى أعداء.

وقد تمكن الصفويون من كسب أنصار لهم ليس فقط من بين القبائل وإنما أيضاً من بين مجموعات الدراويش التي كانت مرتبطة بالعثمانيين، والذين أصبحوا مستعدين لتبني المذهب الشيعي. أما جماعات الآخيين القريبة من مفهوم النقابات والمؤسسات شبه الصوفية والمكونة من رجال من المناطق المدنية، فقد خسرت استقلاليتها التي تمتعت بها في السابق وتحولت إلى نقابات مسيطر عليها من قبل الحكومة.

مجموعة أخرى، هي محاربو التخوم وعلى رأسهم أمراء الأوك عانت من القوة المركزية في الإمارة العثمانية النامية، ومن التبني العثماني في النهاية للمفهوم الإمبراطوري في الإدارة والحياة الثقافية. وبسبب ندرة المصادر فمن الصعب أن نعرف بالتحديد البدايات الأولى للصدام بين البيت العثماني وحلفائه ومحاربيه. فمع نمو سلطة وإمارة عثمان وأورخان واكتسابها لخصائص الإدارة الحضرية، كان هناك بعض الغزاة، وغيرهم ضمن هذه الإمارة، الذين شعروا بأنهم تُركوا جانباً. وقد برزت معارضة المحاربين المجاورين من خلال مواجهتهم للمنافسة العثمانية. أما التوتر النظامي والعميق فنشأ بين الغزاة الذين اعتادوا أن يروا أنفسهم كشركاء لأمراء البيت العثماني. واستياؤهم يعود على الأقل إلى الربع الأخير من القرن الرابع عشر، عندما لم يقم العثمانيون فقط بضم الأراضي التي فتحها الغزاة أنفسهم وبشكل مستقل في مناطق ثراس، وإنما فرضوا أيضاً ضريبة على غنيمتهم الأساسية: العبيد. وعلى الرغم من أن العثمانيين قد تمكنوا من تخطي أزمة سنة 1370، فإنها استمرت كتراث. ونحن نعلم اليوم أن الشيخ بدر الدين، القائد «المبتدع» لأعظم حركة ثورية (على الرغم من فشلها) في التاريخ العثماني (1416)، كان ابن غاز. وتؤكد التقارير أن والده كان مرافقاً للحاجي الباجي. وكان الشيخ بدر الدين ضد التحول القسري أو قمع المسيحيين وكانت عنده نظرة طوباوية لجمع ديانات مختلفة. وبكل الأحوال فقد تمكن هو وقادته العسكريين من جمع آلاف المسلمين والمسيحيين الراغبين في القتال ضد الجيش العثماني.

المعارضة للقوة المركزية العثمانية التحمت مع توجهات عرفتها الدولة

العثمانية بأنها «بدعية»، كما أنها انتشرت ضمن أوساط محاربي التخوم والدراويش والبدو. صحيح أنه لم يتحول كل الغزاة والدراويش إلى متمردين أو هراطقة، كما لم تؤيد كل القبائل القضية الصفوية، لكن هذه القضية عرضت نفسها كخيار ثقافي وديني وسياسي منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر. ولا يمكننا بالطبع أن نتوقع لهذه الفئات الاجتماعية المختلفة أن تتصرف كمجموعة واحدة.

الكثيرون من الغزاة «المعتدلين» أو «المتأقلمين» استمروا في عملياتهم في البلقان في خدمة الدولة العثمانية، ولكن بشكل مختلف بالطبع عما كانت عليه الحال إبّان استقلاليتهم في أوائل الدولة العثمانية، بينما عارض الآخرون الدولة العثمانية. المهم أن الغزاة كمجموعة اجتماعية مميزة لها طرق حياتها الخاصة، تحالفاتها وصراعاتها، كان يمكن ملاحظة مواقفها بسرعة. لماذا وقف بعض الغزاة مع الدولة العثمانية؟ لأن دولة مركزية يمكن أن تؤمن لهم الأمان نسبياً. كما من الممكن أيضاً أن تجعل الغزوات اللاحقة أكثر ربحاً. ولذا فمن الطبيعي أن يكون قبول مستوى معين من الخضوع خياراً مقبولاً بالنسبة لبعض المحاربين.

وإذا بدأنا من المفهوم الذي جمع عناصر مختلفة من الشرائح الاجتماعية والثقافية للأوكات (Ucat) الباحثين عن الغنائم، الدراويش، وزعماء القبائل البدوية، إضافة إلى المسيحيين المتحولين حديثاً إلى الإسلام، نرى أن كل هذه المجموعات كانت ترى وتعطي شرعية لنضالها في ظل قضية عليا. ولذا فإن روحية الغزو أخذت تنحو تدريجياً نحو مزيد من التفسيرات «المحافظة» متأثرة بالاتجاهات الجديدة للإدارة السُنية المستقرة. وفي نهاية القرن الخامس عشر، كان ورثة تقاليد الغزو الأولى قد ابتعدوا عن الاتجاه العثماني السائد. وهكذا فإن أبز والمؤرخين الآخرين تبنوا الاتجاه الأصلي لاستمرار تقاليد الغزو الأساسية، بينما أعطى بيروقراطيو البلاط مفهومهم «الغريب» للغزو، ففشلوا بذلك في كسب ورثة التقاليد الأولى. ويجب التنبيه هنا إلى أن الصفويين كسبوا ولاء القبائل والدراويش ليس فقط بالدعاية الدينية، وإنما أيضاً بتبنيهم

مفهوم «الغزو الحقيقي».

أما في البلقان فبعد إخماد ثورة بدر الدين، انحصر الوجود التركي ـ الإسلامي بالوجود العثماني. واستمر العثمانيون في توسعاتهم، وكان لسياسة إقامة المستعمرات والاستقرار التي اتبعها العثمانيون بعد انتصاراتهم العسكرية أثر مميز في عملية التوسع. وقد ساعدت طبيعة السلطة السياسية المجزأة في البلقان ومشكلة وجود كنيستين على هذا التوسع أيضاً. وقد ركز الكثير من المؤرخين أيضاً على خفض العثمانيين للأعباء المالية المفروضة على فلاحي البلقان الذين عانوا ولوقت طويل من جشع سادتهم. والأهم من ذلك كانت الطبيعة المنتظمة والمستقرة للإدارة العثمانية التي جاءت بعد فترة ضياع وفوضى؛ إضافةً إلى تأثير الانتصارات «الساحقة» (سيب سنديغي Sip Sindigi 1371، كوسوفو 1389، فارنا 1444، وكوسوفو الثانية 1448) التي كرست نهائياً وجود الإدارة العثمانية في البلقان.

ركز إينالجك في دراسته للأطراف السياسية العثمانية في سنوات 1430 و1440 على مجموعة من أمراء الأوك الذين شكلوا في ذلك الوقت الأعضاء القياديين لـ «حزب الحرب» الذي وقف معارضاً لعائلة الجاندرلي الذين كانوا من الداعين للتعاون مع حكومة الامبراطورية البيزنطية. وستكون هذه هي المرة الأخيرة التي يلعب فيها وجهاء محاربي التخوم دوراً استراتيجياً هاماً كان له أثره في التوجه العام للسياسة العثمانية. وعلى الرغم من أن اعتقال مراد الثاني والتتويج الأول لمحمد الثاني سنة 1444، أظهرا وكأن أمراء الأوك لهم اليد الطولى في السياسة العثمانية، إلا أن انقلاباً مضاداً سيقوم به جيش العبيد (بتشجيع من عائلة الجاندرلي) بعد أقل من سنتين. ورغم عودة محمد الثاني سنة 1451 واتباعه لسياسة أكثر عنفاً نحو البيزنطيين وفتح اسطنبول، فإن تحقق حلم الغزاة لم يؤد إلى تعزيز دور أمراء التخوم في النظام السياسي العثماني بسبب نضج التوجهات المركزية للدولة العثمانية في ذلك الوقت. وعلى الرغم من إعدام جاندرلي خليل من قبل الفاتح بعد الفتح مباشرة، فإن بعض زعماء «حزب الحرب» من أمراء الأوك قد قتلوا أيضاً بعد فترة لم تكن ببعيدة.

وعلى الرغم من أن القرن الذي تلا فتح القسطنطينية ظهر وكأنه عهد مجد الغزاة في البلقان كما نقرأ في (غازيات نامه) التي سجلت أعمال الغزاة، إلا أنه كان مجداً عابراً وتمتع الغزاة به على حساب خضوعهم المتزايد للدولة المركزية. وفي سنة 1457 عندما أمر محمد الثاني بالهجوم الأخير واحتلال قلعة بلغراد، احتج محاربو الحدود في البلقان قائلين، كما يروي أبز، «إذا فتحت بلغراد، فما علينا سوى فلاحة الأرض». لقد عرف هؤلاء الغزاة تماماً إلى أين ستؤدي بهم سياسة الدولة المركزية. وعلى الرغم من بعض المكاسب التي حصلوا عليها من غنائم العقود السابقة، إلا أنهم بدأوا بالتحول تدريجياً إلى مالكي إقطاعات في المناطق، أي مزارعين ولو بشكل غير مباشر. فخسروا بذلك وضعية أسلافهم كمحاربي تخوم ناشطين ومستقلين. وكما حدث مع البدو، فإن نشاطات محاربي التخوم قد نظمت وضبطت، ورُبط المحاربون بقطع أرض معينة انسجاماً مع المنطق الإداري للنظام العثماني الكلاسيكي.

وفي كتاب «سلجوق نامه» الذي جُمع للأمير جم بهدف ردم الهواة بين العائلة العثمانية، أو بين هذا الأمير بشكلٍ خاص، وحلقات الغزاة ـ أن غزاة الروم قد أصدروا نقوداً وجعلوا خطبة الجمعة باسم سلجوق لمدة أربع سنوات كتعبير عن سيادتهم، وكانعكاس لرفضهم قبول السيادة العثمانية. أما بالنسبة لسلجوك نفسه، فقد قيل إنه لم يرض عن هذا العمل، وكان قابلاً بالحق الأعلى للبيت العثماني في هذه المسائل، وأنه دعا كل الغزاة إلى الالتفاف حول عائلة عثمان. ويتبين من «سلجوق نامه» التي أُلفت سنة 1474، أن الغزاة كانوا يشعرون بأنهم لم يعطوا مردوداً عادلاً في مقابل خدماتهم. ونقول مجدداً إن فتح القسطنطينية وجعلها عاصمة شكل الحسم النهائي في هذه المسألة؛ لأن هذا الفتح كان يمثل قمة الرؤية السياسية التي همّشت الغزاة. ولكن وقبل الفتح بكثير، كما تقول الروايات التي كتبت بعد أن خسرت أدرنة دورها كعاصمة، زار سلجوق هذه المنطقة وحذر الحكام المسلمين من المستقبل قائلاً: «أي شخص يرغب في فتح أرض الروم، يجب أن يكون مركزه في أدرنة. وأي شخص يرغب في تدمير المشركين والأعداء، يجب أن يبقى في

أدرنة لأنها قلب الغزاة. .». وقد تنبأ هذا الشيخ بأن سلطاناً اسمه محمد سيظهر وسيفتح القسطنطينية؛ ولكن هذه المدينة ستدمر في النهاية بسبب «الفساد، والرذيلة، واللواط، والطغيان». ولن يكون هذا حال أدرنة، «إلا إذا تخلى المسلمون عن الغزو». وقد وعد الأمير جم بنقل عاصمته إلى أدرنة، «دار الغزاة»، إذا أصبح سلطاناً، كما ورد في «سلجوق نامه». أما بالنسبة للغزاة فإن هذا كان وعداً بتغيير السياسة السائدة وبإعادة شرفهم وسلطتهم. والمعارضة للأمير جم في صراعه الأخير (1481 ـ 1482) للحصول على التاج جاءت من جيش العبيد «Kapikulu» الذي فضّل بايزيد وتوجه؛ ومنذ تلك الفترة كرّست سيادة الإدارة المبنية على العبيد، ولم يلعب بعدها الغزاة أي دور هام في توجيه سياسة الدولة العثمانية. وسيكون من الخطأ الحديث عن محاربي التخوم كقوة سياسية بعد القرن السادس عشر.

وتحويل العاصمة بعيداً عن اسطنبول، استمرت في حمل معانيها الرمزية في التاريخ العثماني السياسي حتى الأيام الأخيرة للإمبراطورية. فعندما أراد عثمان الثاني (1618 ـ 1622) إضعاف سلطة جيش العبيد، هدد بتحويل العاصمة إلى مدينة أخرى وقد سرت شائعات بأنها قد تكون بورصه أو أدرنة أو الشام. وفي سنة 1703 قام الانكشارية مع علماء أسطنبول وممثلي نقاباتها، بمسيرة ثورية إلى أدرنة، حيث كان السلطان مصطفى الثاني (1695 ـ 1703) مقيماً لسنوات عديدة وفي نيته جعلها عاصمة الدولة العثمانية. وبعد فرض العزل على مصطفى الثاني، فإن السلطان الجديد أحمد الثالث (1703 ـ 1730) أُخذ إلى اسطنبول بعد أن وعد بعدم تركها مجدداً. وفي سنة 1810، هدد محمود الثاني (1808 ـ 1838) الانكشارية بأنه سيأخذ عائلته ويرحل عن اسطنبول إذ لم يمتثلوا للقوانين. وأخيراً فإن اختيار أنقرة كعاصمة للجمهورية التركية لا يحتاج إلى أي تفسير كرمز للانقطاع النهائي عن النظام السياسي العثماني.

ومهما كانت عظمة الدور الذي لعبه الغزاة في ظهور الدولة العثمانية، فإنهم لا يمثلون أكثر من جزء معين من مجتمع التخوم في أناضول العصور

الوسطى، مع عاداتهم الخاصة ومصالحهم وتحالفاتهم، ضمن ائتلاف حظي بنجاح كبير أدى في النهاية إلى ابتلاع بعض أعضائه. لقد مثل الغزاة فئة اجتماعية صلبة، تُركت في النهاية خارج الطبقة الحاكمة بسبب ظهور الإمارة المركزية بقيادة البيت العثماني، الذي كان يوماً مثلهم واحداً من أمراء الغزاة. لقد أصبحت عمليات الغزو تخضع لقرارات الباب العالي. فالغزوة لم تعد مسألة على مستوى المحلة أو المنطقة وإنما ارتقت إلى مصاف المسائل العالمية في عالم السياسة الحقيقية. ولذا فعندما وقّع سليمان القانوني معاهدة سلام مع آل هابسبورغ وكان في نيته الحفاظ عليها أمر قائد الغزاة ميهال أوغلو بالامتناع عن القيام بأية غزوة في أراضيهم.





الدولة والرعايا*

(خليل إينالجك)

ترجمة عبد اللطيف الحارس

برزت الدولة العثمانية إلى الوجود حوالي سنة 1300 كإمارة تخوم صغيرة، كرّست نفسها للغزو (الجهاد) على حدود سلطنة السلاجقة، في آسيا الصغرى، مع الإمبراطورية البيزنطية. ولقد كان للغزوات التخومية الأولى، بخاصة، تأثيرها الكبير على الوجود التاريخي للدولة، طوال ستة قرون: مسار فتوحاتها الديناميكية، ونظامها العسكري الأساسي، وسيطرة الطبقة العسكرية داخل إمبراطورية تعايشت فيها وبنجاح عناصر إثنية ـ ثقافية ودينية متفاوتة. إن المجتمع الذي قام على هذه العناصر اتبع تقاليد الإمبراطوريات الإسلامية الأولى، إلا أن بعض مظاهره الأكثر تفرداً، كانت في الواقع من إنجاز العثمانيين أنفسهم.

إن عبور العثمانيين للدردنيل واستيطانهم أراضي أوروبية كان ذا أهمية حاسمة في تحوّل الدولة العثمانية من إمارة تخوم صغيرة وغير هامة، إلى إمبراطورية تضم البلقان وآسيا الصغرى. ويعود الفضل إلى سليمان باشا، ابن ثاني السلاطين العثمانيين أورخان (1324 ـ 62)، في إقامة أول مستوطنة عثمانية في أوروبا.

(*) عن: Halil Inalcik, Empire and Population; In: An Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1994. Edited By H. Inalcik with Donald Quataert. Cambridge University Press. 1994. pp. 11-43.

لقد رسَّخ سليمان أولاً وجوده على شبه جزيرة غاليبولي سنة 1352 كحليف لجان كانتوكوزانوس «John Cantocuzenus» المدّعي للتاج البيزنطي. ثم تمكن بعد سنتين من احتلال مدينة غاليبولي المحصنة وجعل منها قاعدة قوية ومنطلقاً لفتوحاته في ثراث «Thrace». واجتذب إليها وبسرعة مهاجرين أتراكاً من الأناضول، فلاحين لا يملكون أراضي، وبدواً، وكل أنواع الشعوب التي لا جذور لها، والباحثة عن حياة جديدة على ضفة المضيق الثانية. وهكذا ظهر إلى الوجود ما يسمى بالباشا سنجق Sancak، الذي تضمّن شبه جزيرة البلقان بكاملها.

وبعد فترة من الاضطرابات تلت موت سليمان المفاجيء سنة 1357، استؤنفت عملية فتح ثراث وبحماس متجدد تحت قيادة أخيه مراد. وفي سنة 1361، وقعت مدينة أدريانوبل Adrianople الهامة في أيدي القوات العثمانية. إن الفتح السريع لثراث سبب ذعراً في بيزنطية وفي أوروبا بعامة، لأن المداخل الأوروبية للقسطنطينية قد سقطت بسرعة في أيدي العثمانيين. وخلال الفترة الواقعة بين 1362 و89، كان مراد الأول قد أخضع الجزء الأعظم من البلقان شمالي الدانوب وجعل من معظم السلالات المحلية أتباعاً للعثمانيين، خالقاً بذلك إمبراطورية تتألف من دول تابعة. وفي سنة 1389، وفي معركة كوزوفو ـ بولجي Kossovo-Polje، فشلت محاولة السلالات البلقانية الحاكمة، الموحّدة القوى، في القضاء على السيطرة العثمانية.

وبسقوط والده في ساحة المعركة، استلم السلطان بايزيد الأول (1389 ـ 1402) السلطة وبحماس عزّز مواقعه في الأناضول. وفي سنة 1393، عاد إلى البلقان لتأسيس سيطرة مركزية على الإمارات السلافية متوسّعاً أكثر باتجاه الشمال. ونتج عن تنافس بايزيد مع هنغاريا في مناطق الدانوب الأدنى، ومع فينيا في الموره، وألبانيا، ومناطق بحر إيجه، ظهور تحالف هنغاري ـ فينيني ضد العثمانيين. وعندما بدأ بايزيد حصاره للقسطنطينية، نجحت كل من هنغاريا وفينيا في تحريك حملة صليبية لوقفه. إلا أن بايزيد فاجأ الصليبيين في نيقوبوليس سنة 1396 وانتصر عليهم؛ معززاً بذلك وبشكلٍ راسخ الوجود

العثماني في البلقان ومكتسباً في الآن ذاته مكانةً هامة لنفسه في جميع أرجاء العالم الإسلامي. وهو الأمر الذي جعل كلاً من مصر والشام تتحرران من تهديد أي هجوم صليبي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتردد السلطان العثماني في القضاء على السلالات التركية في الأناضول، في محاولة لضم كل الأراضي الواقعة غرب الفرات في آسيا الصغرى إلى مملكته. ومع كفاحه لتوسيع حدود مملكته وبناء دولة مركزية قوية على شاكلة الدول الإسلامية الكلاسيكية، أصبح بايزيد، وبشكل لا يمكن تجنبه، متورطاً مع الطبقة العسكرية الأصيلة في الأناضول، والتي باتت تتطلع الآن شرقاً نحو تيمور للحماية والإنقاذ.

أما تيمور، الذي كان قد ادّعى أنه وريث الإمبراطورية المغولية في إيران، فقد بات يدّعي الآن السيادة على كل بلاد الأناضول بما في ذلك الممتلكات العثمانية. وعندما تحدى بايزيد تيمور، تعرض لخسارة ساحقة في معركة أنقرة سنة 1402، وانهارت إمبراطوريته. ونتيجةً لذلك، أعادت السلالات الحاكمة في الأناضول تأسيس ذاتها، واستعادت الدول التابعة في البلقان (بيزنطية، وولاشيا، وصربيا، وألبانيا) حريتها من جديد من العثمانيين.

الصراع الداخلي بين الأمراء العثمانيين المتنازعين بين سنتي 1403 و1413 لأضعف وبشكل كبير إمكانية عودة السلطة العثمانية بُعيد موت تيمور سنة 1405. ولكن الاستقرار ما لبث أن عاد وبسرعة خلال عهدي محمد الأول (1413 ـ 21) ومراد الثاني (1421 ـ 51)، لأنهما استطاعا البناء على المؤسسات الصلبة السابقة للدولة العثمانية. كل القوى السابقة من جيش الانكشارية، مالكي التيمار السُباهيين، والعلماء والبيروقراطيين.. كانت لها مصلحة مشتركة في إعادة إحياء الدولة المركزية. وفي ظل قيادةٍ قادرة، قدموا إسهامات هامة للعودة المميزة للدولة العثمانية المركزية. وواجهت الدولة منعطفاً خطراً عندما تمكن العثمانيون من رد هجمات صليبية هنغارية في البلقان في معارك زلاتيكا Zlatica سنة 1443، وفارنا سنة 1444، وكوسوفو سنة 1448. لقد أظهرت القوات العثمانية مجدداً قدرتها على افتتاح أراضٍ جديدة، مع تصميم واضحٍ، هذه المرة، على فتح العاصمة البيزنطية نفسها.

ومما تجدر ملاحظته بعد العاصفة التيمورية التي أودت بالإمبراطورية العثمانية الأولى تحت قيادة بايزيد الأول، أن مركز جاذبية الدولة قد تحول نحو البلقان. ومن البلقان أعاد العثمانيون سيطرتهم على غرب وشمال الأناضول قبل وصول محمد الثاني، فاتح استانبول (1451 ـ 81)، إلى السلطة.

تنظيم الفتح، التخوم ضد المركز

خلال مرحلة التوسع، خضعت الإدارة القائمة، وبشكل كبير، للمؤسسة العسكرية، التي كانت تهدف وبوضوح إلى نظام مركزي. السناجق، أو المقاطعات الفرعية، وضعت تحت قيادة حكام عسكريين عرفوا ببيكوات السناجق «Sanacak-begis» أو أمراء الألوية. هذه السناجق أصبحت جزءًا من مقاطعة الروملي (الموازية لرومانيا العهد البيزنطي)، والتي حُكمت بدورها من قبل بغلربيك «Beglerbegi» وهو حاكم عسكري مسؤول عن كل قوات المقاطعات بما فيها وحدات التخوم الخاصة.

قوات التخوم وعلى رأسها بيكوات التخوم «Uç begis»، كانت الأكثر فعالية في الجيش العثماني. لقد لعب أمراء التخوم هؤلاء دوراً هاماً في الشؤون الداخلية والخارجية للإمبراطورية خلال الفترة ما بين 1360 و1453. هذه القوات كانت منظمة تبعاً لقيادات عائلية وراثية؛ أمير تخوم (أوج ـ بيك) على الجناح الأيمن باتجاه الدانوب الأدنى وولاشيا، وأمير تخوم آخر على الجناح الأيسر باتجاه مقدونيا، وأمير تخوم ثالث في المركز باتجاه صوفيا وبلغراد. ومع استمرار الفتوحات فإن خطوط التخوم في هذه المقاطعات تقدمت إلى الأمام، من ناحية البلقان إلى الدانوب، ومن ثراث إلى مقدونيا ثم إلى ألبانيا والبوسنة، ومن فيليوبوبوليس Philiopopolis إلى صوفيا ونيش.

خلال فترة الانقطاع بعد خسارة سنة 1402، كانت السلطة الفعلية للدولة قد انتقلت إلى أيادي أمراء التخوم. إلا أن السياسة المركزية ما لبثت أن تزايدت أهميتها مع مراد الثاني (1421 ـ 51)، الذي عمد إلى تعيين قواد التخوم من بين رجاله الخاصين العاملين في القصر، إلى أن تمت لها السيادة

تحت قيادة محمد الثاني (1451 ـ 81). ولكن قبل انتهاء هذه العملية، كانت المنافسة قد نمت وبشكل خطير بين قوات التخوم تحت قيادة الأوج ـ بيك الوراثية، والفرسان مالكي التيمارات في الأراضي الداخلية. وفي الحقيقة، هذه المنافسة تساعد على تفسير العديد من الاضطرابات والثورات خلال هذه الفترة، بما فيها ثورة الشيخ بدر الدين سنة 1416 والتي حتى الآن، لم تفسر من خلال هذه الخلفية. المتنازعون على النفوذ من حول التاج العثماني لجأوا أيضاً إلى أحزمة التخوم، التي كانت دائماً مراكز نزاع ضد الحكومة المركزية.

ورغم ذلك، كان دور أمراء التخوم حاسماً في دفع الحدود العثمانية إلى الأمام، خلال هذه الفترة ذاتها. فتحتَ الضغط، وإنقاذاً لأنفسهم من الغارات المستمرة لرجال التخوم، ارتضى العديدون من أمراء وقياديي البلقان الانضواء طوعياً تحت ظل الراية العثمانية، لأنه وبمجرد أن تصبح هذه المناطق دافعةً للجزية، يصبح سكانها غير المسلمين أهل الذمة ورعايا محميين من الدولة الإسلامية كما ينص على ذلك الشرع الإسلامي.

أما التحول من حالة دافعي الجزية إلى الضم الكامل والدمج داخل النظام العثماني، أي تحويل هذه المناطق وتسجيلها كسناجق، فقد تراوح توقيته تبعاً للظروف الخاصة لكل مقاطعة. وبشكل عام، فإن مراحل التحول قامت أولاً على تضييق حدود التبعية بإبعاد السلالات المحلية الحاكمة والعناصر الانفصالية، ثم إحلال نظام التيمار محلّ الأجهزة الإدارية المتبقية من الفترة ما قبل العثمانية، وجعله حجر الزاوية الأساسي في إدارة المقاطعات العثمانية.

سياسة الامتصاص التدريجي للأراضي المحتلة هذه استمرت كقاعدة حتى القرن السادس عشر. وضم هنغاريا لم يكن إلا حالة خاصة؛ لأنه عندما أصبح وجود هنغاريا المستقل غير ممكن في مواجهة خطر آل هابسبورغ، عندها فقط تحول حوض الدانوب إلى مقاطعة عثمانية تحت قيادة أمير الأمراء «belglerbegi». والظروف الخاصة فقط هي التي سمحت لمقاطعات مثل ولاشيا ومولدافيا، بالمقاومة ككيانات مستقلة حتى مرحلة متأخرة بعد القرن

السادس عشر.

ويمكن ملاحظة تراث عثمانيي التخوم الأوائل في التقسيمات الإثنية المميزة للبلقان تحت الحكم العثماني. فمناطق الحدود في ثراث Thrace، شرقي بلغاريا، ومقدونيا، وتساليا Tessaly في القرن الرابع عشر، أصبحت على التوالي مناطق تسيطر عليها الهجرة والثقافة التركية، وكذلك كان الأمر في المراكز الحدودية الأخرى مثل بلوفديف Plovdive، صوفيا Sofia، وباباداغ Babadag، وسيليستر Silister، وفيدين Vidin، وسكوبجي Skopje، وسرس Seres، وتريكالا Triccala وأرجيرو كسترون Argyrocastron. ففي هذه المناطق اتبعت المستوطنات الكثيفة للمزارعين الأتراك في القرى، الطريقة نفسها التي اتبعها الأتراك في توسعهم غرب الأناضول، وكان الرواد؛ تكايا الدراويش الصوفية، ومن استقر من مجموعات اليوروك Yörük نصف الرعوية.

ظروف التوسع العثماني في أوروبا

مرَّ الفتح العثماني للبلقان، كما بينا، بمراحل عدة خلال نصف قرن 1352 ـ 1402. وكانت عوامل عدة قد مهدت الطريق لهذا الفتح. فشبه جزيرة البلقان في ذلك الوقت كانت تضم خليطاً من دويلات صغيرة، مقسمة بين زعماء إقطاعيين أو سلالات حاكمة. وقد استغل العثمانيون التنافس القائم بين هذه القيادات المحلية من أجل توسيع مجال سيطرتهم، كحلفاء لهم في البدء، ثم كحماة لهم فيما بعد. هنغاريا في الشمال، والبندقية «Venice» في الجنوب والغرب، حاولتا أيضاً الاستفادة من هذه التجزئة السياسية. لكن لأنّ حكمهما كان ستتبعه بالضرورة سيطرة كاثوليكية تنظر إلى المسيحيين الأرثوذكس كمنشقين، فإن شعوب البلقان قاومتهما بشكل عام. وكحماة للكنيسة الأرثوذكسية، أعطوا مكانةً متميزةً للإكليروس في تنظيمات دولتهم، برز العثمانيون كقوة في البلقان منذ الفتوحات الأولى، على الرغم من المساعي المناهضة لكلٍ من هنغاريا والبندقية. وبإمكاننا في الواقع، ملاحظة العديد من الأمثلة على تعاون الكهنة الأرثوذكس المحليين مع الدولة العثمانية.

أما الأرستقراطيون ورجال البلاط المحليون في دول البلقان فقد اتبعوا سياسةً مؤيدةً للغرب بشكل عام. وكمقابل لمساعدات الغرب العسكرية، فإن هذه العناصر النافذة وعدت بالاعتراف بسيادة المذهب الكاثوليكي الروماني؛ وهذا ما أدى إلى ابتعاد هذه الشعوب عن زعمائها الإقطاعيين. لقد كان هناك دائماً حزبٌ مؤيدٌ للعثمانيين ضمن النخبة الحاكمة.

إلا أن الظروف الاجتماعية التي كانت سائدة في بلقان القرن الرابع عشر، هي التي جعلت التوسّع العثماني ممكناً. فمع انحطاط السلطة البيزنطية المركزية، كما ترى الأبحاث المعاصرة، تمكن مالكو الأراضي الكنسية والعسكرية الواسعة في المقاطعات، من زيادة نفوذهم، واستطاعوا تجنب دفع الضرائب، على حساب القسطنطينية أو الأنظمة المحلية المختلفة الأخرى، ثم أصبحوا مستقلين في مناطقهم الخاصة. ولدعم دويلاتهم الإقطاعية الصغيرة، فإنهم أحكموا سيطرتهم على الأرض والمزارعين وفرضوا عليهم ضرائب باهظة وأعباء مرهقة.

وبالعكس من هذا التوجه نحو الإقطاعية في البلقان، أقام العثمانيون نظاماً مركزياً قوياً، يماثل أنظمة بعض الدول الأوروبية الغربية في القرن الخامس عشر. وخلال هذه العملية المركزية، أعاد العثمانيون لملكية الدولة أو سيطرتها، كامل الأراضي التي كانت في أيدي الزعماء أو العائلات، أو الأديرة المحلية. صحيح أنهم أبقوا جزءاً من هذه الأراضي بيد مالكيها السابقين، إلا أن هؤلاء الزعماء المحليين أصبحوا الآن مالكي تيمار عثمانيين وتحت السيطرة الصارمة للدولة. وللتأكيد، فإن السلاطين العثمانيين قاموا بهذا التغيير لسبب هام، هو أنهم أوجدوا مجموعة عسكرية مركزية قوية؛ فيالق الانكشارية؛ أول جيش متفرغ في أوروبا. وتحت القيادة المباشرة للسلطان، ازداد عدد هذه الفيالق من 1000 سنة 1360 إلى 5000 تحت قيادة بايزيد الأول (1389 ـ 1402).

إن إعادة تأكيد سيطرة الدولة على الأراضي الزراعية أدى إلى تغييرات ملموسة في حياة مزارعي البلقان. ففي ظل النظام الجديد، ألغيت وببساطة

الكثير من الواجبات الإقطاعية: الضرائب والمكوس، وضع الأفراد والجماعات، وأسماء الأراضي.. كلها أعيد تنظيمها بقوانين صادرة عن الحكومة المركزية وباسم السلطان. وكان الإشراف وتنفيذ هذه القوانين مسؤولية قضاة وأمراء المقاطعات. وتحققت المركزية الإدارية وبشكلها الكامل ولأول مرة في عهد بايزيد الأول الذي تميزت سياسته بخاصية الاعتماد على العبيد وخدّام البلاط الذين دُرِّبوا ليكونوا موالين، وأداة فعّالة للإدارة الإمبراطورية.

الضرائب والرعايا

في ظل النظام العثماني كان الشعب يتكون من مجموعتين أساسيتين: العسكر، الطبقة الإدارية والعسكرية، التي كان أفرادها يقومون بوظائف عامة كممثلين للسلطان وكانت لذلك معفاة رسمياً من كل الضرائب. والمجموعة الثانية، الرعايا، التجار، العمال والفلاحون؛ عملياً مجموعة الناس التي كانت تقوم بأعمال منتجة وتدفع لذلك الضرائب. لقد فرض النظام العثماني الضرائب على الرعايا، ولكن بنسبةٍ أخفت وبساطةٍ أكثر من ضرائب النظام البيزنطي ـ البلقاني السابق. وقد أعفت الدولة أيضاً، من الضرائب الاستثنائية ـ الأفاريز avariz، (في حالات الحرب)، مجموعة معينة من الرعايا، كانوا يقدمون بعض الخدمات الخاصة، مثل حراسة الممرات الجبلية والغابات، أو يساهمون في بعض الموارد الخاصة للبلاط أو للجيش. هذه المجموعات، التي كانت تعرف باسم «معفى ومسلم» كتعبير عن وضعهم الإعفائي، كانت تشكل طبقة وسطى بين العسكر والرعايا.

كل هذه المجموعات ـ العسكر، الرعايا، والمتمتعين بالإعفاءات، كانت تسجل في سجلات خاصة على أساس مَسح تقوم به الدولة في فترات منتظمة في كل الإمبراطورية. إلا أن هناك درجة معينة من التغير وُجدت بين هذه المجموعات، مما جعل النظام العثماني أقل تشدداً من نظام الطبقات المغلقة الصارم. وفي الواقع، كانت هناك وسائل معترف بها للرعايا، المسيحيين والمسلمين، ليصبحوا عسكراً. الدفشرمة، ضريبة الغلمان المسيحيين، كانت

واحدة من الوسائل التي مكنت المسيحيين من الانضمام إلى الطبقة العسكرية. وأيضاً، وللتخفيف من آثار فتوحاتهم، ضمّ العثمانيون في الفترة الأولى إلى نظامهم الخاص، بعض المجموعات العسكرية المؤيدة لهم. أما بالنسبة للرعايا المسلمين، فكان من الممكن انضمامهم إلى الجيش بقانون خاص من السلطان إذا حققوا، كمتطوعين على التخوم، أعمال شجاعة مميزة.

ومع ذلك، فالمبدأ العام المعمول به هو أن كل فرد ينبغي أن يبقى في المجموعة التي ينتمي إليها وذلك لحفظ التوازن في الدولة والمجتمع. ويبدو أن منطق النظام العثماني كان قائماً على حقيقة أن الدولة قد قامت من خلال مساعي مجموعة عسكرية محترفة صغيرة، نوع من العُصبة العسكرية التي تجمعت حول قائدها العسكري، الغازي عثمان. وقد حافظت السلالة على هذا الوضع الرئيسي كلبنة أساسية للنظام الاجتماعي ـ السياسي بأكمله.

وكطبقة تابعة ومنتجة، كان الرعايا من مسلمين ومسيحيين، مجبرين على الخضوع للقيادة العسكرية كما على دفع الضرائب. وكان الحاكم يعتبر، حسب العرف السائد، الراعي الذي يحمي قطيعه، رعاياه، ويقودهم إلى الطريق الصحيح. وقد وجد هذا المفهوم تعبيره العملي بإجراءات الحماية الكثيرة التي حاول السلطان من خلالها إظهار اهتمامه بحالة الرعايا. وكما سنظهر لاحقاً، فإن النظام السياسي بأكمله كان قائماً على هذا المبدأ، وقد سعى السلاطين العثمانيون دائماً إلى إظهار أنفسهم للعامة على أنهم الحامي الأوحد لهم ضد كل أشكال التعسّف والظلم.

تأسيس الإمبراطورية العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني (1451 ـ 81)

تعود لمحمد الثاني مسؤولية إتمام النظام العثماني المركزي والمطلق في الأناضول والبلقان. فبعد فتح القسطنطينية، شعر محمد الفاتح بأنه قد أصبح أكثر الحكام قوة في العالم الإسلامي، ولذا قام بتحدي الإمبراطوريات الإسلامية في إيران ومصر. واكتسب سلطة عظيمة لا مثيل لها حصرها في

شخصه واستخدمها لخلق نموذج البادشاه العثماني، وهي سلطة ملكية مطلقة في التقاليد القديمة لملوك الفرس وخانات الترك.

مُدعياً بأن فتح العاصمة الإمبراطورية قد خوّله حق إعادة الحدود البعيدة للإمبراطورية الرومانية الشرقية، قام محمد الثاني بسلسلة من الحملات أدت خلال ربع قرن من الزمان إلى ضم صربيا (1459)، والمورة (1459)، والبوسنة والهرسك (1463 ـ 1464)، وأيبوا «Euboea» (1470)، وشمالي ألبانيا (1478 ـ 79) في البلقان، وأراضي الكانداريد Candarids في قسطمونو ـ سينوب Kastamonu-Sinop (1461) والقرمانيين في وسط الأناضول (1468). وكذلك ضُمّت الشواطىء الجنوبية للقرم وخضع خانات القرم لسيادة السلطان سنة 1475. بينما فشلت مساعي محمد لاحتلال بلغراد (1456) المدخل لأوروبة الشرقية، وجزيرة رودس (1480) وإيطاليا (1480). وعلى الرغم من ذلك، فإن فتوحاته جعلت من الإمبراطورية العثمانية وحدة أراضٍ متجانسة بين الدانوب والفرات، مما أحيا مركز سيطرة بايزيد الأول، ولكن على قاعدةٍ ملموسة، وأكثر ثباتاً. وهذا التوسع في الأراضي نفسه، استمر كمركز لأراضي الدولة العثمانية الرئيسية حتى القرن التاسع عشر. ويعود الكثير من الفضل في هذا التوسع السريع للإمبراطورية، للاستخدام الفعّال للمدفعية ولزيادة عدد الانكشارية من خمسة إلى عشرة آلاف رجل. ولكن ينبغي أن لا نقلّل من أهمية سياسة الاستمالة التي طبقها السلاطين العثمانيون في الأراضي المفتوحة حديثاً.

وفي سبيل إيجاد حلّ لأكثر المسائل أهمية في الإمبراطوريات ما قبل الحديثة، أي ما يتعلق بإقامة مالية مركزية كبيرة بما فيه الكفاية لتمويل السياسات الإمبراطورية، لجأ محمد إلى عدد من الإجراءات المالية المجدِدة والقاسية؛ كان من جرائها أن صارت سياسته المالية الباعث الرئيس لعدم الرضى الواسع والعنيف أحياناً، والذي ميّز الفترة الأخيرة من عهده.

اسطنبول، العاصمة الجديدة، أصبحت رمز طموحات محمد لإمبراطورية عالمية. وخلال مدة حكمه قام بكل جهد ممكن لتحويل اسطنبول إلى حاضرة

سياسية ودينية، كما كانت في السابق أيام عظماء الأباطرة الرومان. جعل من نفسه قيصراً وحاكماً للبرين والبحرين. وبسرعة أعاد إسكان المدينة المهملة والمخرَّبة بإنشاء أحياء من عناصر تركية، ويونانية، وأرمنية ويهودية أُحضرت من أجزاء مختلفة من الإمبراطورية. وقد وسّع من اعترافه الرسمي ببطريرك الروم في اسطنبول وذلك بإعطائه درجة شرف عالية، وفيما بعد دعا خلفاؤه بطريرك الأرمن للإقامة في المدينة. من ناحية ثانية، أعاد تثبيت الامتيازات التجارية للدول الإيطالية البحرية.

ومن أجل إنعاش الازدهار الاقتصادي في اسطنبول، بنى مراكز تجارية ـ بازارات كبيرة مغطاة في «المدينة القديمة»، وبازارات أصغر في منطقة المرفأ وفي وسط المدينة. وبينما قدر عدد سكان مدينة القسطنطينية قبل الفتح مباشرة بين 30,000 و50,000، ارتفع هذا العدد إلى 14,803 عائلة؛ أي ما يقارب مجموعه أكثر من 70,000 نسمة، في إحصاء أخذ سنة 1478. وقد نمت اسطنبول بسرعة في عهد خلفائه، وبعد مضي قرن على الفتح أصبحت أكبر مدينة في الشرق الأوسط وأوروبا بعدد سكان يصل على الأقل إلى 400,000 نسمة. وكان لنهوض المدن ـ العواصم العثمانية، بورصه، أدرنه، واسطنبول كمراكز تجارية مكتظة آثاره العميقة على البناء الاقتصادي الجديد في الشرق الأوسط والبلقان. وحتى بعد نهوض اسطنبول، استمرت بورصه المركز التجاري الأساسي للحرير الإيراني المُصدّر إلى إيطاليا، ونمت هناك صناعة حرير محلية تؤمن الأقمشة الحريرية المطرزة والمنسوجات الحريرية الأخرى للبلاط العثماني وللأسواق الأخرى في الشرق وأوروبا.

وكنتيجة لردة الفعل العنيفة ضد سياسة الفاتح المالية، فإن حكومة خليفته، بايزيد الثاني (1481 ـ 1512) اعتمدت المواقف الأكثر توفيقية. فمثلاً، أعادت إلى المالكين السابقين، المؤسسات الوقفية أو لملاكي الأراضي الخاصة، معظم الأراضي التي صُودرت ووُزعت كتيمار في عهد محمد الثاني. وشهد عهد بايزيد الثاني الذي نعم بالسلام بشكل عام، وتميز بالكرم، تطوراً داخلياً هاماً. ففي عهد بايزيد بشكل خاص تعزّز وضع اسطنبول كمدينة

اقتصادية قادرة على الاستمرار. وقد سمح التوسع العظيم للمالية المركزية للدولة بتدعيم الجيش والبحرية، وزيادة عدد الانكشارية المجهزين ببنادق، وبناء أسطول حربي كبير لم يشهد البحر الأبيض المتوسط مثيلاً له من قبل، وكان ذلك بإشراف ومساعدة المهندسين الجنويين.

القوة البحرية العثمانية والإمبريالية

وعلى طريق تقاليد الغزاة البحريين وقراصنة غربي الأناضول، والتي تعود إلى أوائل القرن الرابع عشر، فإن البحرية العثمانية في عهد بايزيد الأول تحدّت البنادقة من مركزها المحصن في غاليبولي. ولاحقاً، في عهد محمد الثاني، لعبت البحرية دوراً هاماً في تحقيق السيطرة العثمانية على البحر الأسود وبحر إيجه، وساهمت في أعمال عسكرية ضد المماليك (1485 ـ 91) بمهاجمتها للسواحل السورية. إلا أن الأهم من ذلك كله، كان التحدي العثماني الفعّال للبنادقة في البحر المفتوح في حرب البندقية (1499 ـ 1503).

المؤرخ المعاصر، ابن كمال، ركّز على أن العثمانيين قد تخطوا في القوة كل السلطنات الإسلامية السابقة لأنهم ومن بين أشياء أخرى كثيرة، حوّلوا دولتهم إلى قوة بحرية عظيمة في البحر الأبيض المتوسط. وفي الحقيقة، وخلال الفترة الأولى لصعود البحرية العثمانية، فإن الغزاة البحريين الأتراك قد ظهروا في غربي المتوسط لمساعدة المسلمين الأسبان الذين استنجدوا ببايزيد الثاني. وكان المماليك أيضاً قد طلبوا مواد وخبرات عثمانية لإعادة بناء بحريتهم في السويس بعد خسارتهم على يد البرتغاليين سنة 1509.

إن نهوض القوة البحرية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط كانت له نتائج عظيمة ليس فقط على صعيد توسع الحكم العثماني إلى الأراضي العربية من سوريا إلى مصر والمغرب، وإنما أيضاً بطردهم للبرتغاليين من البحر الأحمر. ولذا، وبعكس المعتقدات الشائعة، فإن العمل التأسيسي للنهوض العظيم للعثمانيين كقوة عالمية في عهد سليم الأول (1512 ـ 1520) وسليمان (1520 ـ 66)، كان قد بدأ في عهد بايزيد الثاني.

الخلافة

حتى عهد السلطان محمد الثاني كان هناك نوع من التضامن تمت المحافظة عليه بين العثمانيين والمماليك في وجه الغرب الصليبي والخطر التيموري من الشرق. وظهرت المنافسة للمرة الأولى حول مسألة السيادة على الإمارات التركمانية في مناطق الحدود: القرمانيين، وذي القادر ولاحقاً الرمضانيين.

قبل التحدي العثماني اعتبر المماليك القوة الإسلامية السُنية الأولى لأنهم تغلبوا على المغول، وأصبحوا حماة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة واحتفظوا أيضاً بالمتحدرين من الخلفاء العباسيين في القاهرة. وبحذر شديد ميّز العثمانيون في دعايتهم بين العرب و«المماليك المضطهِدين» تحت زعامة السلطان النشِط سليم الأول (1512 ـ 1520)، وقرروا إنهاء الحكم المملوكي للأراضي العربية.

وتمكن العثمانيون وبسرعة من إقامة حكمهم في سوريا ومصر بعد انتصار سليم الأول على المماليك في مرج دابق 24 آب، 1516، وفي الريدانية 22 كانون الثاني (يناير)، 1517. وعجّل شريف مكة في تلك اللحظة وتحت خطر الغزو البرتغالي، في الاعتراف بسيادة سليم على الحجاز.

هناك أسطورة، اختُلِقت على ما يبدو في القرن الثامن عشر، تُخبرنا بأن المتوكل، أحد المتحدرين من الأسرة العباسية، تنازل عن حقوقه كخليفة إلى سليم الأول في احتفال رسمي. في الحقيقة، كان سليم سعيداً في ذلك الوقت بحصوله على لقب حامي [الحرمين] مكة والمدينة. على الرغم من أن سليمان الأول كان قد عرّف عن نفسه باعتباره «خليفة كل المسلمين في العالم»، وما عناه بذلك كان تركيزاً على دوره كحامي للعالم الإسلامي. ولذا فإن المفهوم العثماني الجديد للخليفة كان في الواقع توسيعاً للمفهوم العثماني الأساسي لقيادة الحرب المقدسة (الجهاد) وبخط متوازٍ مع سياسته للزعامة العالمية، حاول سليمان أن يُبرز دوره كحامي للمسلمين في كل أنحاء العالم.

ففي سنة 1538 أرسل أسطولاً لطرد البرتغاليين من منطقة ديو في الهند. وبناءً على طلب سلطان أتجه في سومطرة، أرسل مساعدات تقنية، وخطط لإرسال بعثة لطرد الموسكوبيين من الفولغا الأدنى لفتح طرق التجارة والحج للمسلمين في آسيا الوسطى.

ولكن بعد القرن السابع عشر، لم تعد للسلاطين العثمانيين المقدرة على عرض قوتهم من أجل المسلمين. وبدلاً من ذلك، صاروا يركزون وبشكل متزايد على حقوقهم الشرعية كخلفاء، بالعودة إلى تعاريف الخلافة التي كوّنتها السلطات الدينية في القرن العاشر. هذا التركيز على الشرعية سيؤدي، في القرن التاسع عشر، إلى حركة الجامعة الإسلامية في عهد عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909).

إن الفكرة التقليدية للغزو، الجهاد ضد المشركين، أُعيدت صياغتها من قبل العثمانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لدعم التوسع العثماني في الشرق، على حساب جيرانهم المسلمين. فعندما قرر العثمانيون اتخاذ موقف ضد منافسيهم المسلمين ـ سلالات الأناضول، ثم الأق قوينلو، وأخيراً الصفويين في إيران ـ اتهموهم بإعاقة العثمانيين عن القيام بواجبهم الأساسي، الحرب المقدسة ضد المسيحية الغربية. ووجد العثمانيون مبررات إضافية ضد الشيعة الصفويين عندما أعطى العلماء العثمانيون موافقتهم للحرب ضد المبتدعة.

العثمانيون والغرب

إن الدولة العسكرية الأوتوقراطية للعثمانيين قد قدمت الأداة التي تمكن بواسطتها العالم الإسلامي أولاً من مقاومة ثم مهاجمة الغرب. وبدأ الصراع وبشكل واسع عندما شنّ العثمانيون، مستفيدين من الانقسامات الناشئة عن ظهور البروتستانتية والملكيات القومية في أوروبا، سلسلة من الهجمات المتماسكة ضد آل هابسبورغ في وسط أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. ونتج عن ذلك احتلال هنغاريا (1526 ـ 41)، والحصار الأول لفيينا سنة 1529،

والانتصار البحري في برفيتزا Preveza سنة 1538. وخلال فترة 1528 ـ 78، اتبع العثمانيون دبلوماسية فعّالة في أوروبا، ففي كل الأماكن دعموا القوى المعارضة للبابوية ولآل هابسبورغ، مثل الكالفنيين في فرنسا، وهنغاريا والأراضي المنخفضة «Netherlands»، والموريسكوز «Moriscos» في إسبانيا والملكيات القومية الناشئة في فرنسا وإنكلترا. وبالإضافة إلى الحملات العسكرية المتتابعة، عبّر العثمانيون عن دعمهم بإعطاء امتيازات تجارية للدول الصديقة (فرنسا سنة 1569، انكلترا سنة 1580، والأراضي المنخفضة سنة 1612). وعلى المدى الطويل، فإن هذه الامتيازات التجارية قد أعطت دفعاً قوياً لاقتصاديات الدول الغربية المدعومة من قبل العثمانيين.

الدعامة الأخرى للدبلوماسية العثمانية في ذلك الوقت كانت تجنب الحرب على جبهتين. وبشكل خاص، فإن الإمبراطورية أرادت أن تتجنب حرباً مع إيران عندما تكون منخرطة في حرب مع أوروبا الغربية. وقد أعاق تحقيق هذا الهدف عام 1603 إعلان الشاه عباس (1588 ـ 1629) الحرب واستعادة كل ما فتحه العثمانيون في أذربيجان عندما كان العثمانيون منهمكين في حرب طويلة ومدمرة مع الهابسبورغ (1593 ـ 1606). ومعاهدة تستزفا ـ توروك «Zistva-Törok» مع آل هابسبورغ سنة 1606 نُظر إليها بصواب كنقيضٍ للمد العثماني وبدايةٍ للانحطاط. وكان من جملة ما عناه الفشل العثماني هو أن الثقافة الآسيوية التقليدية، وحتى عندما تقتبس تكنولوجيا عسكرية من الغرب، محكوم عليها بالإخفاق أمام قيام أوروبا الحديثة. ومن الملاحظ أن الانحطاط العثماني كما كان نتيجة النظام الاقتصادي الحديث لأوروبا الغربية، كان كذلك نتيجة تفوق التكنولوجيا العسكرية الأوروبية. النظام الاقتصادي والنقدي العثماني انهار في القرن السابع عشر بسبب الاقتصاديات الماركنتلية العدوانية للدول الأوروبية التي حلّت محل البنادقة في المشرق.

زمن الأزمات في نهاية القرن السادس عشر ـ الانحطاط

من العوامل التي مهّدت الطريق لأزمات أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر يمكن أنْ نذكر أثر الازدياد السكاني، والتكنولوجيا

العسكرية الأوروبية الجديدة، والأزمة المالية والنقدية.

انتشر العنف في الأناضول في أواسط القرن السادس عشر، وخاصة خلال فترات نزاع الأمراء مصطفى وبايزيد. آلاف المزارعين الأناضوليين العاطلين عن العمل انضموا إلى الأمراء المتنازعين كمرتزقة أملاً في الوصول إلى مرتبة الطبقة العسكرية تحت راية أميرهم المنتصر. الفرسان السباهية الذين خسروا تيماراتهم، أو الذين أضحت تيماراتهم غير ذات قيمة، شكلوا واحداً من العناصر الرئيسية للفوضى. إضافة إلى أن الآلاف من المزارعين الشباب، الساعين إلى المشاركة في امتيازات الطبقة الدينية، ملأوا المعاهد في مدن الأناضول، إلا أنهم كرسوا نشاطهم لسلب ونهب هذه المدن والقرى المجاورة لها. وساعد البلقان على استيعاب جزءٍ كبيرٍ من سكان الأناضول عندما أمنت مناطق التخوم للشباب المعتنق مهنة عسكرية فرصةً واضحةً لإبراز بسالتهم كمتطوعين «gönüllüs»، إلا أن التوسع العثماني في أوروبا وصل إلى مرحلة الجمود في النصف الثاني من القرن السادس عشر وانهارت تنظيمات المغيرين على التخوم akincis.

أما في الأناضول، وفي نفس الوقت، فإن الضغط السكاني في سهول الأناضول القاحلة كان مستمراً. وقد دُرس هذا الضغط على قاعدة المسح العثماني للشعوب، إلا أن مداه الدقيق لا يمكن حسبانه.

بعد 1578، دفعت الحروب مع إيران العديد من الشباب للانخراط في الجيش. وبمعنى ما فإن الحروب مع إيران والنمسا في نهاية القرن السادس عشر كانت جزئياً نتيجة النمو السكاني، لأنها حركت ضغوطات متنوعة اجتماعية سياسية ومالية داخل الإمبراطورية.

وفي المناطق الواسعة المفتوحة في القوقاز، عمل الآلاف من رعايا الأناضول في التيمار أو حراساً للقلاع. ولكن ـ وهذا ما يشجبه الملاحظون للانحطاط العثماني بشدة ـ هذا التغيير عرّض لخطر نهائي المبدأ الموجِه للنظام العثماني، وهو المبدأ القائم على الفصل بين الرعايا والجيش.

وبالنسبة للأسباب الأخرى للانحطاط، فإن الكُتّاب العثمانيين في تلك الفترة ركزوا على ضعف استقلالية الديوان الإمبراطوري ومكاتبه، وخاصة مع قيام المعركة التي أُعلنت ضد الصدر الأعظم سوكوللو Sokullu من قبل مراكز نفوذ وصلت حديثاً إلى اسطنبول مع ارتقاء سليم الثاني للعرش (1566). إن الاستقلالية التقليدية للإدارة، والتي هي في الظروف الأفضل الضمان لمصالح الدولة، تقلّصت من قبل نزلاء البلاط وأشخاص آخرين غير مسؤولين. وبذلك بدأ الفساد والانحلال في القوانين والأنظمة الأساسية للإمبراطورية، وواحد من أهم النتائج المؤثرة كان التحوّل وعلى مدى واسع للميري (أراضي الدولة) من سيطرة الدولة إلى وضعية ملك (أراضي ملكية خاصة) والوقف (مؤسسات دينية). وفي هذا الوقت أيضاً فإن الطبقة الدينية، العلماء، اعتادت على التدخل أكثر فأكثر في الإدارة وفي القوانين الصادرة عن السلطان. المسائل المتعلقة بالقوانين السلطانية والتنظيمات الإدارية أصبحت وبشكل متزايد موضوعات للفتوى، الرأي الرسمي لشيخ الإسلام، رئيس العلماء، بالاتفاق مع السلطات الدينية. هذا النفوذ لرجال الدين عزّز روح المحافظة السنية فقُلّصت وعلى نحو خطير حرية عمل الحكومة في الاستجابة للظروف المتغيرة.

الكتاب العثمانيون في تلك الفترة، أرجعوا، الانحطاط إلى فساد المؤسسات الذي بلغ ذروته في عهد سليمان القانوني. بدون شك هناك بعض الحقيقة في كل هذا، والمؤرخون المحدثون بالإجمال يوافقون على هذا الرأي. إلا أن الكتاب العثمانيين فشلوا في تبيان كل الأسباب المساهمة، كما فشلوا في تقدير التغييرات الفعلية الهامة التي كانت تحدث في زمانهم.

تطرقنا سابقاً إلى مشكلة التزايد السكاني وأوضحنا صعوبة تحديد نتائجها بوضوح. وننتقل الآن إلى دراسة النظم العسكرية والمالية، المرتبطة مباشرةً بموضوعنا.

الحروب مع إيران التي ابتدأت منذ 1578 واستمرت بتقطع حتى سنة 1639 ينبغي النظر إليها كأحد الأسباب الرئيسية لانحطاط الإمبراطورية العثمانية. إن غزو واحتلال أذربيجان وشروان في السنوات 1578 ـ 90 كان

مدمراً جداً، ليس فقط للبناء العسكري التركي وإنما أيضاً للمالية العثمانية. فالجنود الذين أقاموا في تلك الأراضي بشكل ثابت كان ينبغي إعادة تموينهم من الأناضول. ثم كان الهجوم الإيراني المضاد في سنة 1603، الذي رمى الجنود العثمانيين المقيمين هناك برمتهم إلى الأناضول.

وخلال الحروب ضد النمسا منذ سنة 1593 إلى 1606، واشتداد الحاجة لإرسال وحدات مُشاة مجهزة بأسلحة نارية إلى ساحة المعركة، أحدث زيادةً هامة في عدد الانكشارية (7,886 سنة 1527 و37,627 سنة 1610). وفي الأناضول، جرى تسجيل أعداد كبيرة من المرتزقة السكبان Sekban (أكثرهم من أصول فلاحية) ـ وجميعهم مجهزون بأسلحة نارية. وخلال فترات السلام، وعند انتهاء الحاجة إلى خدماتهم، جاب هؤلاء المرتزقة، العاطلون عن العمل وبدون مداخيل، المناطق الريفية منتزعين الإتاوة من شعوب الأناضول. أما الفرسان السباهيون، الذين انتزعت منهم تيماراتهم، أو لم يعد مدخول تيماراتهم كافياً لمعيشتهم، فقد كانوا من بين المنضمين إلى هذه المجموعات المسلحة. وهذه المجموعات من العصابات عرفت بالجلالي Celali وأرهبت المناطق الريفية إلى درجة أنهم كانوا السبب الرئيسي للنزوح السكاني من الريف ودمار الزراعة الأناضولية. ونتيجةً لذلك أصيبت الدولة بشلل تام في وقت صعّد فيه الإيرانيون هجماتهم المضادة بين سنوات 1603 و1610. وفي نفس الوقت تعرّضت مقدونيا وشمال بلغاريا إلى فوضى مماثلة واحتلت العصابات المسيحية جزءًا هاماً منها.

وقد أعاد هذا السيناريو نفسه أكثر من مرة خلال حروب القرن السابع عشر، ولكن وبخاصة بين سنوات 1683 و1699. هكذا لم يعد بإمكان العثمانيين إنجاز عملهم في أوقات الحرب دون مساعدة السكبان والمجموعات الأخرى المختلفة التي يطلق عليها اسم المرتزقة المسلمين. ولتدفع لهم، وللأعداد المتضخمة من الانكشارية أيضاً، كان على المالية المركزية أن تبحث عن مصادر دخل جديدة. وحقيقة أن الدولة العثمانية كانت ملزمة منذ معركة ليبانتو Lepanto بالمحافظة على أسطول قوي في البحر

الأبيض المتوسط لموازنة أسطول الحلفاء، زاد من أعبائها المالية.

بعد سنة 1590 عانت المالية من عجز كبير. وفي نفس الفترة فإن زيادة الـ «avariz» (ضرائب الطوارىء) والجزية (ضريبة الرأس على غير المسلمين) والتجاوزات التي اقترفت خلال جبايتهما زادت من عدم ارتياح الرعايا. وأصبحت الـ avariz ضريبة تدفع نقداً على قاعدة سنوية منظمة، واستمرت نسبتها بالازدياد مع مرور الوقت (40 أسبرز aspers سنة 1582، 240 سنة 1600، و535 سنة 1681). أما الجزية التي كانت قيمتها 40 أسبرز للشخص سنة 1574، فقد ارتفعت إلى 70 سنة 1592، و150 سنة 1596، و240 سنة 1630، و280 سنة 1691.

أما العامل الذي كانت له آثار تدميرية على الاستقرار المالي العثماني فكان انخفاض سعر النقود الفضية، والسبب الرئيسي لذلك كان تدفق الفضة الرخيصة من أوروبا بعد سنة 1580. الأسواق العثمانية فاضت بالفضة الأوروبية والعملة المزوّرة. ولأن الضرائب والأعباء المرتبطة بالتيمار لم ترتفع، فإن قيمتها الاسمية بقيت دون تغيير رغم أن قيمتها الفعلية هبطت وبكثافة. وليس بالمستغرب والحال هذه، أن يحاول السباهيون ومالكو التيمار الآخرون التعويض عن خسارتهم في مداخيلهم بابتداع ضرائب جديدة أو بالمطالبة بنسب أعلى من الضرائب القديمة من الرعايا المضغوطين بقوة. إن الانتفاضات المتعددة للانكشارية خلال هذا الوقت ارتبطت مباشرة بالانخفاض الفعلي لمداخيلهم وعدم الاستقرار النقدي.

وكنتيجة لهذه الثورات، لم تعد الإمبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر تلك الإمبراطورية الحيويّة التي كانت في القرن السادس عشر. إن نظام التيمار، الذي ولد في ظروف خاصة بالعصور الوسطى، قد تحطّم بشكل لا يمكن إصلاحه. وقد استبدل به جيش مجهز بالبنادق من المرتزقة وبمالية مركزية تحولت نحو الضرائب المدفوعة نقداً. واستُبدل بالعملة العثمانية النقد الأوروبي، ودخل الاقتصاد في مجال المركنتاليات الأوروبية «European mercantilists».

سكان الإمبراطورية وحركات السكان

السكان

الإحصاءات الأكثر مصداقية حول السكان العثمانيين في القرن الخامس عشر أتت من كشوفات الضرائب والجزية، وسجلات ضريبة الرأس[1]. وبالنسبة لغير المسلمين فإن سجلات ضريبة الرأس من السنوات الهجرية 893 إلى 896 (17 كانون الأول 1487 إلى 5 تشرين الأول 1491) تُعطي المعلومات في الجدول I: 1، ومجموع عائدات الجزية لسنة 1489 هو 32,407,330 أقجه Akça لكل المجموعات. وتتضمن هذه الإحصائيات العائلات hanes أو الأرامل اللواتي ورثن أراضي أزواجهن. وهان Hane لا تعني كل الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد وإنما كل زوج وزوجة مع مصدر دخل مستقل. ولذا، فإن الابن المتزوج الذي يعيش مع أهله مع مصدر دخل مستقل يشكل هاناً واحداً. كما أنزلاء المنزل «Household» يشكلون عائلة مستقلة اقتصادياً.

الجدول رقم I: 1 ضريبة الرأس المدفوعة من قبل السكان غير المسلمين، 1488 ـ 1491

العائلات	1488	1489	1490	1491
عائلات البلقان التي تدفع الجزية بانتظام	639,119	646,550	621,508	639,387
المجموعات الخاضعة إلى نسبة جزية مخفّضة (مناطق الأفلاق وعمال المناجم في البوسنة والصرب وسالونيكا)	19,079	35,905		34,970
المجموع	658,198	681,452		674,357
الأناضول	-	-	32,628	-

المصدر: Barkan (1964)

(1) Barkan, Ö. L. (1964). «894 (1488/1489) Yili Cizye Tahsilatina Ait Muhasebe Bilançolari», BL, I, 1-117.

وعلى الرغم من ذلك فإنه من غير الممكن على قاعدة هذه الإحصائيات التحديد ولو على وجه التقريب لمجموع السكان غير المسلمين لهذه الفترة. فغير المسلمين الخاضعين لضريبة الرأس كانوا من الذكور البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين أكثر من 12 أو 15 سنة والقادرين على إعالة أنفسهم من خلال نشاطات اقتصادية. إلا أنه في المناطق الريفية بشكل عام فإن رب العائلة الفلاحية كان مسؤولاً عن كل الأشخاص الذين تتوجب عليهم الجزية ويدفع جزية واحدة عن العائلة. وكذلك فإن هذه التقارير حول ضريبة الرأس لم تتضمن غير المسلمين المعفين من هذه الضريبة، مثل رجال الدين، العبيد، المُعدمين، حاشية الأشخاص العسكريين وأحياناً أعضاء الميليشيات المسيحية.

وفي زمن هذا المسح الإحصائي فإن الأراضي العثمانية تضمنت الأراضي البلقانية شمالي نهر الدانوب وسافا Sava، باستثناء شمالي البوسنة وكرواتيا اللتين كانتا بأيدي الهنغاريين، ودلماتيا Dalmatia، في أيدي البنادقة، إضافة إلى أنها كانت تتضمن بعض القلاع والجزر في اليونان و(مجموعة جزر أرخبيل) بحر إيجة[1]. ومجموع العائلات غير الإسلامية المسجلة الخاضعة لضريبة الرأس بلغت حوالي 674,000 في البلقان وحوالي 32,000 في الأناضول سنة 1491. وإذا افترضنا مع بَركان Barkan أن السكان المعفيين يشكلون نسبة 6 بالمائة من مجموع السكان مع معدل وسطي 5 أشخاص للعائلة الواحدة، فيكون مجموع السكان غير المسلمين في البلقان العثماني حوالي الأربع ملايين في التسعينات من القرن الخامس عشر.

أما بالنسبة للأناضول، فإن الأراضي العثمانية سنة 1490 كان يحدّها خط من طرابزون إلى خليج أنطاليا تقريباً، بدون مناطق شرقي آسيا الصغرى. في هذه المنطقة، التي يبلغ مجموع عدد العائلات المسيحية فيها 27,131، فإن منطقة طرابزون ـ رايز Trabzon-Rize والتي خرجت من أيدي الـ Comneni سنة 1461، فإنها المنطقة الوحيدة التي كانت تكتظ بالسكان المسيحيين سنة

(1) Pitcher, D.E. (1972). al historical geography of the Ottoman Empire, Leiden XVI.

1490[1]. وبالعكس، فإن مناطق غربي الأناضول، والتي فُتحت من قبل التركمانيين في مرحلة سابقة، في أوائل القرن الثالث عشر، فإن عدد السكان غير المسلمين الخاضعين لضريبة الرأس كان 2,605 عائلة فقط، أما في أنحاء الأناضول الأخرى فوصل العدد إلى 2,856 (راجع الجدول 2 :1) معظمهم كانوا من اليونانيين والأرمن مع بعض المجموعات اليهودية الصغيرة في المدن.

الجدول رقم 2 :I السكان غير المسلمين في الأناضول 1489

	العائلات		
	hane	Bive	
Saruhan	480	94	معظمهم يونانيون
Aydin	570	172	
Mentese	168	51	
Teke	236	33	
Hamid	491	112	
Germiyan	167	31	
Ankara	628	46	معظمهم أرمن
Kiangiri (Çankiri)	504	34	
Kastamony-Sinop	1,253	282	معظمهم يونانيون
Bigacik	9	–	
المجموع	4,606	855	

المصدر: Barkan (1964)

وفي الفترة بين 1520 ـ 35، فإن عدد العائلات المسيحية الخاضعة للضريبة في مقاطعات الأناضول الخمس وصل إلى 63,300 أو 7 بالمائة من مجموع السكان، بينما كان سابقاً 32,000 حوالي سنة 1490. وهذه الزيادة ربما كانت نتيجة النموّ السكاني والذي شكل الاتجاه العام للفترة بين 1490 ـ 1535، أو عدم دقة السجلات، أو من الهجرة من الشرق. المجموع العام

(1) Lowry, H. W. (1981). Trabzon Sehrinin Islamlasma ve Türklesmesi, 1461-1583, Istanbul.

للبلقانيين المتحوّلين إلى الإسلام بلغ 94 عائلة في السنة الهجرية 893، و255 في سنوات 893 ـ 96[1]. الغلمان المسيحيون الذين جمعوا لفيالق الانكشارية أو لخدمة البلاط والذين سينضمون لاحقاً إلى طبقة العسكر بعد التدريب لم يُتضمنوا في هذه الإحصائيات[2]. في الفترة 1520 ـ 35 كان في الأناضول 271 عائلة يهودية فقط تدفع الضريبة؛ وفي مقاطعة ديار بكر 288.

وبتعبير آخر، مع نهاية القرن الخامس عشر كانت الأناضول وحتى غرب الفرات بلداً مسلماً بأكثريتها؛ مسكونة بالأتراك المسلمين المهاجرين، أو بالسكان الأصليين المتحوّلين. ومما لا شك فيه أن عملية أسلمة واسعة النطاق قد حدثت. وكان ذلك نتيجة عملية ثقافية ـ اجتماعية خلال القرون الثلاثة للحكم السلجوقي التركي[3]. وإذا أردنا أن نحكم من خلال السكان العثمانيين وسجلات الضرائب للنصف الثاني من القرن الخامس عشر، فإننا نرى غرب الأناضول عندها مسكوناً بالتركمانيين[4].

ولا توجد عندنا أية أرقام عن السكان المسلمين في الأناضول قبل السنوات 1520 ـ 35. ففي هذه الفترة، واعتماداً على حسابات بَركان Ö.L. Barkan، فإن العائلات الإسلامية الخاضعة للضريبة لنفس المنطقة سنة 1490

(1) Barkan (1964), p. 13.

(2) Inalçik H. (1965), «Ghulam», EP, II, pp. 1085-91.

(3) Turan, O, (1959). «L'Islamisation dans la Turquie du Moyen Age». SI, x; Vryonis, S. (1971). The decline of medieval Hellensim in Asia Minor and the process of Islamization from the eleventh through the fifteenth century, Berkeley, Los Angeles and London. pp. 351-402; cahen. C. (1988). La Turquie pre-Ottomane, Istanbul and Paris. Expanted French ed. of Pre-Ottoman Turkey, trans. by J. Jones-Williams, London (1968). pp. 162-75, 321-23; Inalcik (1970c). «Islam in the Ottoman Empire», Cultura Turica, V-VII, 19-29.

(4) Inalçik, H. (1986a). «The Yürüks, their origins, expansion and economic role», in R. Pinner and W. Denny, eds., Oriental carpet and textile studies, London, pp. 39-65, p. 47.

بلغت 832,395[1]. وأُضيفت إلى هذه الإحصائيات العائلات العسكرية المعفاة من الضريبة والتي شكلت مجموعة صغيرة تعيش بأكثريتها في المدن. ومن خلال نفس الإحصائيات، فإن النمو السكاني في المقاطعات الآسيوية الخمس يظهر في الجدول 3 :1[2].

الجدول رقم 3 :I النمو السكاني في الأناضول

	العائلات		
	1520 ـ 30	1570 ـ 80	النمو٪
Anatolia (Western Asia Minor)	474,447	672,512	41,7
Karaman (Central Asia Minor)	146,644	268,028	82,8
Zülkadriye (Kirsehir-Maras area)	69,481	113,028	62,6
Rum-i Kadim (Amasya-Tokat area)	106,062	189,643	79,0
Rumi-i Hadis (Trabzon-Malaty area)	75,976	117,263	54,0
المجموع	872,610	1,360,474	

المصدر: Barkan (1970), p. 169

وبحلول عام 1580، فإن عدد سكان المقاطعات الخمس كان 6,802,370 في مقابل 4,636,050 حوالي سنة 1490 (عدد العائلات مضروبة بخمسة)؛ وتتراوح نسبة النموّ هنا من 41 إلى 82 بالمائة بحسب الأوضاع الخاصة لكل منطقة.

وفي الواقع، فإنّ العائلات في المدن تألفت من 3 إلى 4 أفراد وكانت أصغر من مثيلاتها في المناطق الريفية[3]. وقد نوقشت فرضية بركان (كل عائلة

(1) Barkan, (1957). «Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'empire Ottoman au XVe et XVIe siècles», JESHO, I. p. 20.

(2) Barkan, (1970). «Research on the Ottoman fiscal surveys», in Cook, ed., 1970, 163-71. p. 169.

(3) Inalcik, (1978a). «The impact of the Annales School on Ottoman studies and new findings», R, I(3/4), 69-96. pp. 79-80; Göyünç, No. (1979)». «Hane' Deyimi Hakkinda», TD, XXXII, 331-48.

مضروبة بخمسة) من قبل ل. أردر L. Erder[1]، على ضوء نظرية الديموغرافيا الحديثة. فقد أوضح أردر، أن العائلة العثمانية قد استخدمت في أكثر الأحيان للتسهيلات المالية وليست ثابتة جغرافياً. فلو أخذنا إحصائيات السكان الذكور البالغين في بعض نماذج سجلات السكان والضرائب العثمانية، واستخدمنا نظرية العلاقة بين نسب النمو السكاني وتقسيمات الأعمار المتغيرة للسكان، لوجدنا ـ يقول أردر ـ بأن كل المضاعفات تتحدد بمدى ضيق نسبياً يتراوح بين 3 أو 4، وفي كل الأحوال، يرى بركان أن الإمبراطورية العثمانية شاركت دول غربي البحر الأبيض المتوسط المسيحية بالنمو السكاني المذهل الذي بلغت معدلات زيادته 59,9 بالمائة في فترة 1520 ـ 80، والتي رآها بروديل منطقية[2].

الزيادة، أضاف بركان، وصلت إلى حد 83,6 بالمائة في المدن الكبرى. وبناءً على زيادة عدد العائلات، فإن النتيجة يجب أن تكون موثوقة ما عدا احتمال بعض التعارضات في الاحصائيات بسبب عدم دقة الاحصائيات المتتالية. وبكل الأحوال، فإن معدّل العائلة لا يمكن أن يكون أقل من شخصين، مما يعطي عدد سكان 1,664,790. وكلما أضفنا شخصاً للعائلة فإن الفرق سيكون حوالي 800,000 نسمة أكثر. ولذا، فإن حسابات السكان على قاعدة العائلات التي تدفع الضرائب هي افتراضية. ولكننا أكثر ثقة بحساباتنا للزيادة السكانية لأن مصادرنا تستخدم العائلة Hane في كل الأوقات. ومع قدوم عام 1535، فإن سوريا وفلسطين، وكذلك مقاطعتا ديار بكر (جنوبي شرقي آسيا الصغرى) وذو القادر قد ضمتا إلى الأراضي العثمانية. وفي عام 1535، فإن العدد الإجمالي للعائلات المسلمة التي تدفع الضريبة في المقاطعات الآسيوية، بما فيها كيليكيا Cilicia والمقاطعات العربية في سوريا

(1) Erder, L. (1975). «The measurement of preindustrial population changes: the Ottoman Empire from the 15th to the 17th century», MES. pp. 284-301.

(2) Braudel, F. (1972 and 1973). The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, trans. by S. Reynolds, I-II, New York. I, p. 398.

وفلسطين وأفراد القوة العسكرية، بلغ 1,067,355 عائلة أو حوالي 5,300,000 شخص إذا استخدمنا نفس المضاعِف بخمسة. وعند إضافة المسيحيين واليهود فإن عدد العائلات يصل إلى 1,146,697 والعدد الإجمالي إلى 5,733,485.

وبالإجمال فإن بركان يقترح[1] للفترة بين 1520 ـ 35، عدد سكان يتراوح بين 12 و12,5 مليون في الإمبراطورية العثمانية بما فيه السكان الذين لم يذكروا في سجلات الضرائب في البلقان وآسيا الصغرى. ويقترح بروديل حداً أقصى من 22 مليون لأقصى مدى للإمبراطورية في نهاية القرن السادس عشر. إلا أن بركان يظن أنه في نهاية القرن[2] كان عدد السكان أكثر بكثير ويتراوح بين 30 ـ 35 مليون؛ بناءً على تقدير نسبة النمو الطبيعي بـ 60 بالمائة وإضافة سكان المناطق التي ضُمت بعد سنة 1535 (سيرميا Syrmia، كرواتيا، هنغاريا، وسلوفاكيا في أوروبا؛ شمال إثيوبيا، الحجاز، اليمن، العراق، الأحساء، وشواطىء أفريقيا الشمالية)[3]. وبالتأكيد فإن إحصائيات بركان مبالغ فيها[4]. وفي حساباتنا ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة للفتوحات العثمانية. بشكل عام، هناك تراجع في الازدهار وعدد السكان في الأراضي الجديدة المفتوحة من قبل العثمانيين كما هو موثق في سوريا، وجنوب شرق آسيا الصغرى[5] وهنغاريا[6]. ولكن عند ثبات الحكم العثماني وعودة النظام والأمن، عاد التحسن والتطور وازداد السكان (الجدول I: 4).

(1) Barkan (1957), p. 23.

(2) Braudel (1972), I, p. 396.

(3) Pitcher (1972). XXI

(4) Inalçik (1978a), p. 75; Braudel (1972), I, p. 398.

(5) Barkan (1957), p. 25; Cohen, A. And B. Lewis (1978). Population and revenue in the towns of Palestine in the sixteenth century, Princeton, pp. 19-41.

(6) Kàldy - Nagy, G. (1960). «Bevölkerungs-statistischer Quellenwert der Gizye-Defter und der Tahrir-Defter», Aor, II, 259-67.

الجدول رقم 4 :I تزايد السكان في لواء (مقاطعة فرعية) من دمشق

السنة	عدد القرى	عدد العائلات المسلمة الخاضعة للضريبة	الدخل السنوي بملايين الأقجة
1521	844	38,672	12,6
1548	1016	63,035	13,6
1569	1,129	57,897	15,8

المصدر: Barkan (1957)

الضغط السكاني

إن الهجرة المتزايدة للبدو التركمان إلى منطقة التخوم في غربي الأناضول كانت واحداً من الأسباب الرئيسية لاندفاع الأتراك باتجاه الغرب في الفترة الواقعة بين سنوات 1260 ـ 1400. وفُقد هذا الضغط السكاني بسبب التقلص الاقتصادي وازدياد الفقر، كنتيجة لزيادة التعارض بين نسب السكان والموارد الاقتصادية[1]، كما اعتبرها العديد من الدارسين العثمانيين موضوعاً أساسياً لتفسير الأزمات والتغيرات البنيوية التي مرّت فيها الإمبراطورية العثمانية في الفترة بين 1580 و1620[2]. عدة دلالات استخدمت لتحديد ما إذا كان قد حدث ضغط سكاني أم لا في تلك الفترة.

ومن أجل فحص فرضية الضغط السكاني خلال القرن السادس عشر في الأناضول، درس مايكل كوك «Michael Cook» المُعطيات الديموغرافية والاقتصادية من الإحصائيات العثمانية[3]. الدراسات السابقة (وخاصة دراسات أكدغ Akdag، بروديل Braudel وكوجر Güçer) اعتمدت على الانخفاض في

(1) Issawi, C. (1958). «Comment on Professor Barkan's estimate of the population of the Ottoman Empire», JESHO, I, 329-31.

(2) Braudel (1972), I. pp. 593-94; Inalçik (1978a), pp. 80-83; cook, M.A. (1972). Population pressure in rural Anatolia, 1450-1600, London.

(3) Cook (1972).

تصدير القمح، ارتفاع الأسعار، نقص المواد والمجاعات في الإمبراطورية كمؤشرات أساسية للضغط السكاني. درس كوك المسألة بالبحث عن نسبة السكان للموارد الاقتصادية وما إذا كانت هذه النسبة قد تغيرت بشكل كبير في مرحلة معينة من الوقت وفي مناطق محددة. مع دراسة المظاهر التي تتعلق بها مثل عدم توفر الأراضي المربحة (الأرض التي يكون ناتجها مساوياً لما أنفق عليها)، ارتفاع أسعار الأراضي، زيادة عدد المزارعين غير الملاكين والهجرة، واستخلص أن «النموّ السكاني كان أكثر سرعة من زيادة نموّ المحصول». وناقش أيضاً «التشبع الديموغرافي في ظروف القرن السادس عشر». واقترح كوك حسابات للنسبة بين النموّ السكاني وزيادة المحاصيل 17 على 12 في فترة 1475 ـ 1575 مستخدماً كمؤشر المستوى الأساسي 10 سنة 1475. ويجب أن نلاحظ أن معدّل ملكية الأراضي للعائلة الفلاحية قد انخفض من نصف Çift إلى ثلث أو بالأحرى ربع Çift في نهاية الفترة، في المناطق الخاضعة للدراسة. انخفاض حجم مزرعة العائلة هو بلا شك إشارة إلى أزمة للسكان الريفيين إضافة إلى نظام Çift-Hane (قطعة الأرض ـ العائلة) ككل. ولفت كوك أيضاً الانتباه إلى حقيقة أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بوتيرة أسرع من ارتفاع الأجور ولكن لا يوجد أي دليل إحصائي على ذلك. والاستغلال المكثّف للأرض أو الانتقال إلى زراعة محاصيل مربحة أكثر اقتُرحا أيضاً كدلائل على الضغط السكاني[1]. وتتفق (ثريا) فاروقي Faroqhi مع مايكل كوك في ملاحظة التعارض بين زيادة السكان ونمو إنتاج الحبوب. وقد درست فاروقي واردر Erder التغييرات السكانية في مناطق سبين قره حصار وكوكايلي Kocaeli في فترتين[2]. وفي كلتا الحالتين لاحظ المؤلفان أن «بعض الانحدار السكاني حدث في نهاية القرن السادس عشر». وأكدا «أن هذا كان في الواقع ظاهرة شاملة».

(1) Islamoglu-Inan. H. (1987), ed. The Ottoman Empire and the world-economy, Cambridge. pp. 107-28.

(2) Erder, L. and S. Faroqhi, (1979). «Population rise and fall in Anatolia, 1550-1620», MES, XV, 322-45.

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار بعض التطورات غير المتوقعة في التقديرات السكانية والتغييرات. فمثلاً، الزيادة الحادة في مجموع السكان في منطقة قره حصار، والهجرة الجماعية للسكان المسيحيين من شرقي الأناضول نتيجة عمليات السلب من قبل الجلالي Celali يمكن أن تشكل تفسيراً آخر. وتقترح فاروقي أنه، وعلى الرغم من المنع القانوني، كان هناك اتجاه لتقسيم وحدات الـ Çift خلال القرن السادس عشر وقد يكون هذا إحدى نتائج الزيادة السكانية (الجدول 5 :I).

الجدول رقم 5 :I تقديرات الكثافة السكانية للإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية 1600 (أشخاص بالميل المربع)

الكثافة	البلد
97	Italy
86	France
112	Low Countries
56	Britain
41	Turkey in Europe (The Balkans north to the Danube and Drave Rivers)
20	Turkey in Asia (Approximately Turkey today, excluding Thrace)

المصدر: Mc Gowan (1982), p. 174

التحركات السكانية

منذ البداية، تكوّن المجتمع العثماني من المهاجرين، والجماعات المستأصلة من جذورها، الرعاة الباحثين عن المرعى، الجنود العاطلين عن العمل أو الشباب المزارعين الذين لا يملكون أرضاً، الساعين إلى النجاح وحياة جديدة في التخوم. المؤرخون العثمانيون الشعبيون الأوائل قالوا: «هؤلاء العثمانيون تعاطفوا مع الغرباء الذين لا جذور لهم»[1]. ومما لا شك فيه أن العثمانيين كانوا يعتقدون أن الازدهار وزيادة مداخيل الدولة كانا

(1) Qruç. B. A. (1925). Die Frühosmanischen Jahrbücher des Urudsch, ed. by F. Babinger, Hanover. pp. 4, 79.

يعتمدان أساساً على النشاط والمهارة الإنسانيين. وسنرى أن مالكي التيمار أو الأمناء على الوقف شجعوا الناس على المجيء والاستقرار في أراضيهم لأن أهم وسائل الإنتاج كان العمل في هذا الاقتصاد الريفي مع توفر أراضٍ حدّية غير محدودة للزراعة.

وقد استقبل العثمانيون دائماً اللاجئين. عشرات الآلاف من اليهود المطرودين من أسبانيا، والبرتغال وإيطاليا جاؤوا وأسسوا مجموعات مزدهرة في المدن تحت حماية السلاطين العثمانيين خلال وبعد سنة 1492. مجموعات من المور Mariscos الذين طردوا من الأندلس Andalusia في القرن السادس عشر استقروا في قلب غلطة Galata[1].

المنشقون عن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية «Old Believers, Raskolnik» استمروا في السكن حتى القرن العشرين في شمال غرب الأناضول. وفي القرون الأخيرة للإمبراطورية، مئات الآلاف الهاربين من الغزو الروسي للبلقان، وبلاد الشركس Circassia والقرم Crimea، استقبلوا وأسكنوا من قبل الحكومة العثمانية في الأناضول[2].

وعلى الرغم من أن البدو الرعاة ينتقلون في الغالب ضمن مجالهم Yurt، والذي يتكون من منطقة أراضي رعوية صيفية وشتوية محددة، وهم كثرة بصفة خاصة في المناطق الواسعة الممتدة من صحراء شمالي سوريا والعراق إلى غربي الأناضول، إلا أنهم أحياناً يهاجرون كمجموعات للبحث عن مراعي أفضل عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية أو عندما يدفعون من قبل مجموعات بدوية أكثر قوة. ولذا، فإن تدفقات مستمرة من البدو، تركمانيين بأكثريتهم، ولكن البعض منهم كانوا أكراداً وعرباً أيضاً تحرّكوا من

(1) Inalçik, (1991). «Ottoman Galata, 1453-1553», in E. Elder, ed., Première rencontre internationale sur l'empire Ottoman et la Turquie moderne, Istanbul, pp. 67-70.

(2) Karpat, K. (1985). Ottoman population: demographic and social characteristics, Madison.

الشرق إلى الغرب، ووصلوا إلى غربي الأناضول، وجزر بحر إيجة والبلقان خلال التاريخ العثماني.

ومن ناحية ثانية، فإن سياسة الترحيل التي اتبعتها الحكومة، والانتفاضات السياسية والاجتماعية قبل تخريب الجلالي وأحياناً الضغط السكاني في منطقة معينة، كلها لعبت دوراً أساسياً في التنقل السكاني في الإمبراطورية. هجرات البدو الرعاة كانت دائماً وبشكل خاص ذات نسق بارز.

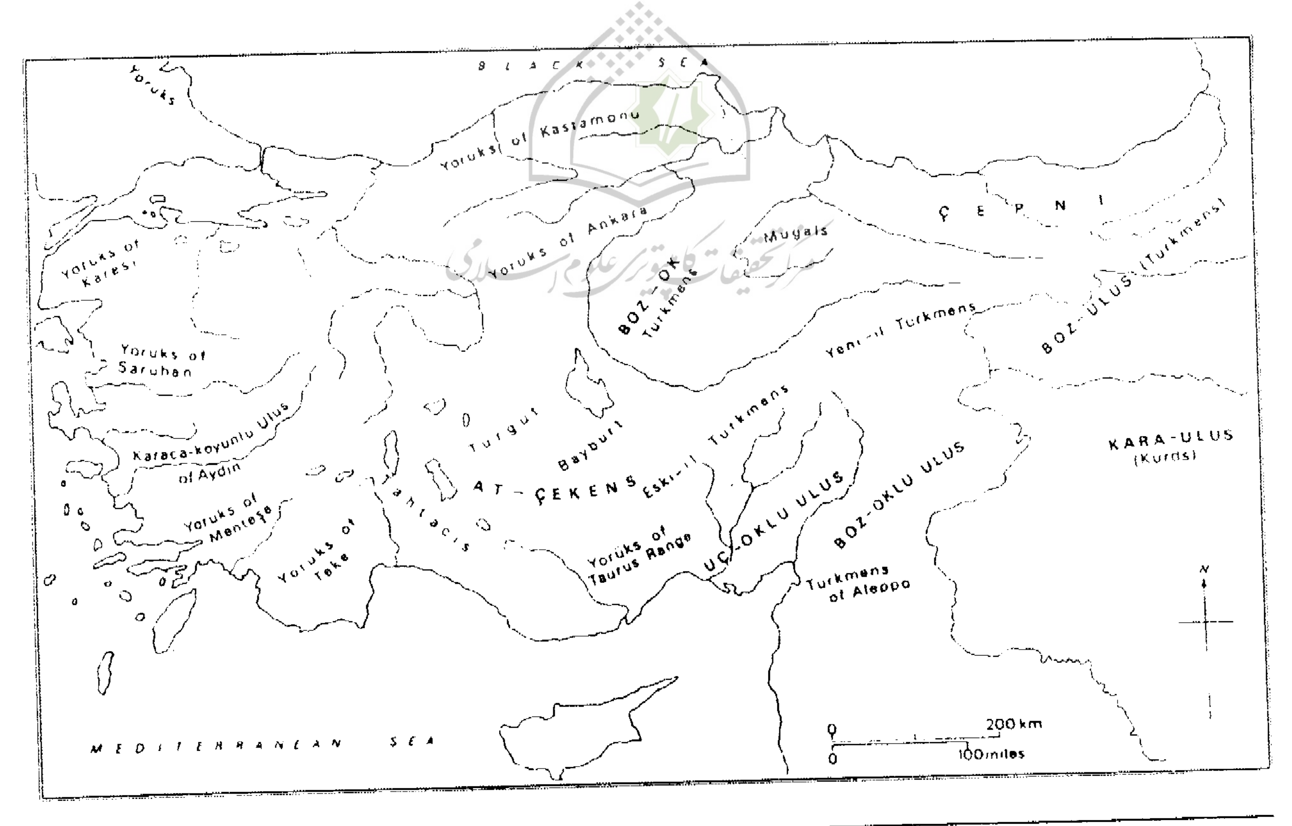
وكما كان معروفاً بالنسبة للإمبراطوريات البيزنطية والإيرانية، فإن العثمانيين أيضاً اتبعوا سياسة الترحيل بالقوة للسكان في محاولة للتخلص من أي مجموعة إثنية متمردة أو لإقامة مستوطنات في منطقة معينة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدولة. فنجد مثلاً مجموعات ثائرة مثل الـ Çepni التركمانيين من منطقة كانيك Canik في البحر الأسود والذين استقروا في البانيا في أوائل القرن الخامس عشر، والتتار من منطقة توكات ـ أماسيا Tokat-Amasya استقروا في وادي ماريتسا Maritsa، وتركمان صاروخان (غربي الأناضول) في ضواحي سكوبجي Skopje في التسعينات من القرن الرابع عشر. وحدثت استيطان على مدى واسع في عهد محمد الثاني عندما رحّل مجموعات من الفلاحين من الأراضي المفتوحة حديثاً في صربيا والموره، وبدواً من التركمان إلى القرى المجاورة لأسطنبول والتي خسرت سكانها اليونانيين خلال حصار القسطنطينية. وفي سنة 1455، رحّل أيضاً كل المجموعات اليهودية في مدن البلقان من أجل إعادة السكان وتحريك النشاطات الاقتصادية في عاصمته الجديدة اسطنبول[1]. كما تسبب أيضاً في استقرار اليونانيين في اسطنبول من خلال فتوحاته المتتابعة في المورة، جزر بحر إيجه، طرابزون، وبعض مدن وسط الأناضول. سكان أرمن من وسط الأناضول، ومسلمون من الأناضول أُحضروا إلى اسطنبول في سنوات 1459 ـ 75. أما سليم الأول فقد أحضر إلى اسطنبول 200 عائلة من الحرفيين من تبريز و500 عائلة من القاهرة.

---

(1) Inalçik, (1973b). «Istanbul», EP, IV, 224-48, p. 225.

وحدث تنقل سكاني واسع كنتيجة للاضطرابات التي أحدثتها عصابات الجلالي Celali في الأناضول في فترة 1596 ـ 1610[1]. وفي المصادر المعاصرة فإن الخروج إلى المقاطعات الأخرى في المناطق البعيدة مثل الروملي، القرم وسوريا أطلق عليها اسم «الانتقال العظيم» (The great flight). ثم اتخذت الحكومة إجراءات صارمة للتأكد من عودة هؤلاء الفلاحين إلى قراهم المهجورة في الأناضول[2].

وفي سنة 1613 ومع بداية الفوضى التي أحدثها الجلالي فإن العشائر التي تشكل الـ Boz-Ulus التركمانيين في شرقي آسيا الصغرى بدأت بالتحول نحو وسط الأناضول حتى كوتاهيه، مسببين أضراراً كبيرة للأراضي المزروعة التي مروا بها[3]. وخلال القرن السابع عشر، فإن الهجرة من وسط الجزيرة



(1) Akdag, M. (1963). Celali Isyanlari (1550-1603), Ankara. pp. 250-54; MTM, I, p. 82.

(2) Inalçik, (1965b). «Adaletnameler», BL, II, 49-145. pp. 126-27.

(3) Güçer, I. (1964). XVI.-XVII. As trlarda Osmanli Imparatorlugunda Hububat Meselesi, Istanbul. p. 18.

العربية من جانب القبائل العربية الضخمة من سمّر وعنيزة إلى شمالي الصحراء السورية تسببت في الهجرة الكثيفة للعشائر التركمانية والكردية إلى وسط وغربي مقاطعات آسيا الصغرى. ولذا نجد آنذاك Boz-Ulus تركمانيين في مناطق أنقرة، آيدين، وأماسيا ـ توكات[1].

السكان البدو التركمان واقتصادياتهم

إن سلاجقة الأناضول الذين يمثلون دولة بيروقراطية مركزية قد دعموا الفلاحين والمصالح التجارية ضد التركمانيين الرعاة الذين دُفعوا من قبل الدول إلى الأراضي الحدّية، وكان هؤلاء التركمانيون متجمعين في مناطق التخوم والأراضي الرعوية الجبلية من جبال طوروس في الجنوب إلى جبال بونتيك Pontic التي تمتد من بولو Bolu إلى طرابزون في الشمال. وفي سهول وسط الأناضول الجافة من قونيه إلى أنقرة كان هناك تجمع تركماني رعوي آخر. وفي الواقع، وبسبب الحاجة إلى الانتقال الموسمي بين الأراضي الرعوية الصيفية والشتوية، Yaylak وKislak، اصطحب التركمانيون قطعانهم في الشتاء إلى الأراضي المنخفضة في وديان الأحواض النهرية الأساسية في جنوبي وغربي الأناضول[2]. وقد تجاهلوا الحدود ودخلوا في عُمق وديان الأناضول الغربي، التي كانت تحت السيطرة البيزنطية[3]، من القرن الحادي عشر حتى الوقت الذي استطاعوا فيه فتح هذه الوديان والاستقرار فيها تحت قيادة الغزاة[4].

(1) Barkan, (1955-56). Osmanli Bütçeleri», IFM, XVII, 193-347, p. 203.

(2) Planhol, X. de. (1958) De la plaine pamphylienne aux lacs pisidiens, nomadisme et vie paysanne, Paris: Hütteroth, W. D. (1974). «The influence on social structure of land division and settlement in Inner Anatolia». in Benedict, Tümertekin and mansur, eds. **19-47**, pp. 30-40.

(3) Vryonis (1971), pp. 143-287.

(4) Wittek, p. (1934). Das Fürstentum Mentesche. Studie sur Geschichte westkleinasiens im 13-15. Jahrhundert, Istanbul.

وهؤلاء البدو الأتراك الذين عرفوا بالتركمان Türkmen، يوروك Yörök ثم لاحقاً قزل باش Kizilbas[1]، كانوا يشكلون حوالي 15 بالمائة من السكان في مقاطعة أناضولو Anadolu (التي تمتد على طول خط بين سينوب Sinop وخليج أنطاليا Antalya في الغرب) في العشرينات من القرن السادس عشر. وإذا أضفنا المجموعات العسكرية ذات الأصول الرعوية مثل Yaya وmüsellem فإن هذه النسبة ترتفع إلى 27، في الحقيقة، إن تجمع الـ Yörük العظيم كان موجوداً في المقاطعات الصغرى لأنقرة، كوتاهيه، منتشا، آيدين، صاروخان، تاكي Teke، وحميد Hamid. هذه السناجق السبعة مجتمعة كان عدد سكانها من البدو حوالي 80,000 عائلة[2] (راجع الجدول I: 6).

الجدول رقم I: 6 العائلات البدوية (hane) لغربي الأناضول (Anadolu beglerbegiligi) من خلال السجلات العثمانية الإحصائية للفترات 1520 ـ 35 و1570 ـ 80

سنجق	1520 ـ 35	1570 ـ 80
Alaiye	227	455
Ankara	9,484	23,911
Aydin	6,692	3,693
Biga	99	2,066
Bolu	461	2,003
Hamid	4,978	11,814
Hüdavendigar	1,600	2,055
Karahisar-Sahib	2,385	1,729
Karesi	-	2,445
Kastamonu	1,248	1,457
Kiangiri (Çankiri)	؟	976
Kocaeli	؟	؟

(1) Inalçik (1986a), pp. 41,47.

(2) Ibid., p. 45.

Kütahya	15,164	23,935
Mentese	19,219	16,912
Saruhan	6,640	15,072
Sultanönü	255	2,095
Teke	8,816	5,601
المجموع	77,268	116,219

المصدر: Barkan (1957), p. 30

وكانت هناك أعداد كبيرة من القبائل التركمانية منذ الغزو التركي الأول للأناضول في العقود الأخيرة للقرن الحادي عشر[1]. ولاحقاً، كان هناك تدفق مستمر من البدو، بأكثرية تركمانية، استمر في زيادة السكان البدو في المنطقة.

وبينما كان النموّ السكاني العام في غربي الأناضول من الفترة 1520 ـ 35 إلى 1570 ـ 80 قد حُسب على أنه 42 بالمائة، فإن نمو السكان البدو كان 52 بالمائة، وهذه الحقيقة يمكن تفسيرها بالهجرة من الشرق بدلاً من النمو الطبيعي[2]. إن الهجرة الواسعة نحو الداخل الغربي قد اكتسبت زخماً عندما أسس العثمانيون مواقعهم المتقدمة في البلقان سنة 1352. وعندما اصطدمت غزوات التركمانيين المهاجرين في أزمير بالصليبيين الغربيين[3]، سنة 1348، فإن الهجرة التركمانية اتخذت اتجاهاً جديداً وبدأ الخروج من مناطق دنيزلي Denizli ـ آيدين ـ صاروخان إلى الدردنيل، ومن هناك إلى ثراث Thrace وشرقي البلقان خلال الفتوحات العثمانية الأولى. وقد أظهرت الإحصاءات العثمانية أن هذه الهجرة التركمانية الواسعة والاستيطان كانت لهما آثاراً ثورية على ديموغرافية شرقي البلقان وثراث. وقد ترافق مع السياسة العثمانية القائمة على نقل المجموعات البدوية الفوضوية إلى البلقان من أجل التتريك وتأمين

(1) Vryonis (1971), pp. 223-44.

(2) Inalçik (1986a), pp. 45-46.

(3) Inalçik (1985a). «The rise of the Turcoman maritime principalities in Antolia, Byzantium, and Crusades», BF, IX, 179-217, pp. 197-99.

فتوحات جديدة، درجة واسعة من الهجرة الطوعية التي حدثت خلال القرن الرابع عشر في نفس المناطق. وتوضح خريطة مفصّلة مبنية على الإحصاءات العثمانية من قبل بَركان Barkan هذا التغير الأساسي في التركيبة الإثنية للسكان[1]. وكما حدث سابقاً في غربي الأناضول فإن هذا لم يكن، إذا استخدمنا كلمات سبيروس فريونيس Speros Vryonis «فتحاً عسكرياً نموذجياً. . . وإنما هجرات إثنية لشعوب بدوية وبنسب عددية ضخمة»[2]. وفي شرقي البلقان بين البحر الأسود وخط يمتد على شواطىء مستا Mesta وينطرة Yantra، شكلت المستوطنات التركية أكثرية السكان، بدواً كانوا أم حضراً، في بداية القرن السادس عشر (الجدول I: 7).

الجدول رقم I: 7 الميليشيات من أصل Yörük في البلقان 1560

Under Subasi (قادة)	Subasi	Eskunci (جنود)	Yamak (مساعدين)
Solonica (Macedonia, Thessaly)	13	3,000	9,000 (600 ocak)
Vize (northern Thrace)	4	525	1,575
Yanbolu (Upper Tunca river)	؟	؟	؟
Naldöken (Eski-Zagra, Filibe)	42	1,715	7,548
Ofçabolu (Istip-Üsküp)	1	485	2,218
Kocacik (Yanbolu, Varnas, Shumen)	؟	900	2,700
Tanridag (Western Thrace, Thessaly)	47 (in 1591)	2,125	14,710
Kesriye (Castoria area)	؟	؟	؟

المصدر: Cökbilgin (1957)

(1) Barkan, (1953-54). «Osmanli Imparatorlugu Bütçelerine dair Notlar», IFM, XV, 239-329. pp. 209-39; Barkan. (1946-50). «Deportations comme méthode de peuplement et de colonisation dans l'empire Ottoman», IFM, XI, 524-69; XIII, 56-79; XV, 209-329. map.

(2) VRYONIS, (1975). «Nomadization and Islamization in Asia Minor», DO. xxix. p. 50.

وقد أعادت الإدارة العثمانية تنظيم القبائل الرعوية في شرقي الأناضول إلى اتحاديين كونفدراليين كبيرين: التركمان في تحالف Boz-Ulus والأكراد في تحالف Kara-Ulus. وقد وقعت منازعات شبه دائمة بين هذين الاتحادين.

وفي هذا الوقت فإن معظم الأتراك كانوا قد تحولوا إلى حياة حضرية في المدن والقرى. وحتى عندها، فإن التركمان كانوا لا يزالون يشكلون الكثافة السكانية في منطقة شرقي البلقان الممتدة بين آيتس Aytos وستارا زاكورا Stara Zagora، وفي الرودويس Rhodoes بين بتاك، هستوفو Batak، وكوموتيني Komotini. تجمع آخر لليوروك Yörük ظهر في المنطقة الجبلية شمال سلونيكا Solonica. وسهوب دوبروجا Dobruja في شمال فارنا Varna وشومان Shumen كانت مسكونة تقريباً بالكامل من اليوروك. وبالعكس ففي غربي البلقان كانت هناك مجموعات يوروك متفرقة في المنطقة غرب أنهار ميستا Mesta وينطرة Yantra. وكذلك عاشوا في المرتفعات شمال سكوبجي Skopje وفي جبل كراتوفا Karatova جنوب كوستانديل Küstendil. ومن ناحية ثانية، استقرت مجموعات كبيرة من البدو اليوروك في وادي مارتيسا Martisa بين هسكوفو Haskovo وبزارجيك Pazarjik، وكانوا مقيمين هناك في المدن والقرى في أوائل القرن الخامس عشر. وبالنسبة إلى السجلات العثمانية في أوائل القرن السادس عشر فإن المسلمين البدو في البلقان كانوا كما هو موضح في الجدول I: 8.

الجدول رقم 8 :I المسلمون البدو في البلقان

العائلات	
Yörük	14,435
Yörük (المنظمين عسكرياً)	23,000
Müsellems (of Yörük origin)	12,105
المجموع	49,540

الجدول رقم I: 8 a الاتحادات القبلية في شرقي الأناضول

مجموع الضريبة الواجب دفعها (بالأقجة) (akça)	الغنم	العائلات	
C. 2 مليون	1,998,246	7,325	Boz-Ulus (Turcomans)
C. 1 مليون	؟	؟	Kara-Ulus (Kurds)
100,000	؟	؟	Sam (Damascus) Turcomans
14,806		273	عشائر أخرى متفرقة في مقاطعة دياربكر

المصدر: Barkan (1943), pp. 143-44

وخلال انتقالهم الفصلي بين الأراضي الرعوية الشتوية في سهوب بِرّيي Berriye في شمالي العراق، وجبال البنغول Bingöl في الشمال بين نهري مراد والفرات كان على قبائل الـ Boz-Ulus أن تدفع رسوماً مختلفة للعديد من الزعماء الأكراد المحليين (الجدول I: 8a). وقد ألغت الإدارة العثمانية هذه الرسوم واستبدلتهم بضريبة واحدة تتكون من خروف واحد عن كل قطيع من 300 رأس، تدفع لخزينة الدولة على معبر نهر مراد[1]. وفي إيجيلي Içili، في قلب جبال طوروس، شكّل اليوروك أكثرية السكان[2] وكانت هناك هجرة دائمة للمقاطعات المجاورة حيث انخرطوا في الزراعة في القرن السادس عشر. وكانوا يترحلون إلى السهول الساحلية في الشتاء[3]. وفي سنة 1530 تحضَّر

(1) Barkan, (1943). XV. ve XVI. Asirlarda Osmanli Imparatorlugu'nda Zirai Ekonominin Hukuki ve mali Esaslari, Istanbul. pp. 140-42.

(2) Barkan, (1955-56) (1943) p. 52.
المقالة التاسعة عشر، البدو يشكلون 54 بالمئة من مجموع السكان في ذو القادرية، و58 بالمائة في مقاطعة حلب، و62 بالمائة في مقاطعة بغداد في الفترة ما بين 1580 ـ 90، راجع أيضاً:

Murphey R. (1111). «Some features of nomadism in the Ottoman Empire», JTS, VIII: T. Halasi-Kun Festschrift, 189-97. p. 192.

(3) Barkan (1943), p. 53, article 23.

العديد منهم، أو انخرطوا في زراعة الحقول أو زراعة الكرمة كنشاطات إضافية.

البدو والاقتصاد

من المُضلّل أن نتبع وبشكل غير نقدي أحكام السكان الحضر، وبخاصة بيروقراطيو الإدارة المركزية، فيما يتعلق بالبدو[1]. في الحقيقة شكل التركمان البدو جزءًا متكاملاً مع المجتمع الحضري وقاموا ببعض الأعمال التي بدونها لا يمكن للمجتمع أن يستمر.

والدولة العثمانية، معترفةً بهذه الحقيقة، اتخذت إجراءات لتكييف البدو مع نظامها الإمبراطوري[2]. فأعطت كل عشيرة Yurt. (اليورت يتكون من أراض رعوية صيفية وشتوية ذات حدود واضحة ومسجّلة في السجلات الإمبراطورية). وفي مناطق الـ Yurt هذه، ومع العناية بالماشية، انخرط التركمان، ولو هامشياً، في الزراعة. وقد استصلحوا أراضي في الغابات والمستنقعات لزراعة القمح والقطن والرز لتأمين حاجاتهم وحاجات السوق. ومعظم أراضي الأودية النهرية في غربي الأناضول، مثلاً، كما في أدنى كيليكيا Ciliciaكانت هناك مستنقعات تنتشر فيها الملاريا متروكة بدون استخدام. وعند مجيئهم للإقامة الشتوية فيها استصلح التركمان البدو جزءًا من هذه الأراضي من أجل محاصيل تدر عليهم أموالاً نقدية صعبة؛ كالقطن والرز[3]. وعند رحيلهم إلى المراعي الصيفية كانوا يتركون مراقبين ليعودوا من

---

(1) Vryonis (1975), p. 57. يعترف بأن تكافلاً تدريجياً قد حصل بين اليونانيين والأتراك.

(2) Lindner, R.P. (1983). Nomads and Ottomans in medieval Anatolia, Blloomington. pp. 51-74.

يعتبر أن الدولة العثمانية اتبعت سياسة ضرائبية تعمدت تدمير البدو التركمانيين اقتصادياً كي لا يكون عندهم أي خيار سوى أن يصبحوا حضراً، أيضاً إينالجك (1986أ)، ملاحظة 67.

(3) Soysal, M. (1976). Die Siedlungs-und Landschaftsentwicklung der Çukurova, Erlangen. pp. 24-28.

أجل الحصاد. هذه المستوطنات المؤقتة تحولت إلى قرى صغيرة مع مرور الوقت. وتُظهر الإحصاءات العثمانية أن التركمان قد زرعوا في بعض أراضي غربي الأناضول الواطية القطن الذي يباع للإيطاليين في مرافىء (Ayasoluk) Ephesus، وبالاتيا Palatia (Balat) أو في جزيرة خيوس Chios. والقيمة الإجمالية للقطن الخام المُشترى من قبل الجنويين هناك بلغت مبلغاً عظيماً يعادل أكثر من نصف مليون دوكات ذهبية في الخمسينات من القرن الخامس عشر[1].

باغولوتي Pegolotti (حوالي 1340) ذكر بعض المواد المصدرة مثل القمح، الأرز، الشمع، القنب، العفصة الجوزية gallnut، الشبّ alum، الأفيون، جذر الفوّة (وكان يستعمل في الصباغة)، الفلّون (أقماع ثمر البلوط المجففة المستخدمة في الدباغة) Valonia و«الحرير التركي»[2]. وفي المعاهدات التجارية بين أمراء التركمان والدول المركنتلية الإيطالية ذكر بشكل خاص القمح، الثمار المجففة، الأحصنة، الثيران، الغنم، العبيد، الشمع، جلود الحيوانات والشّبّ كسلع للتصدير، والنبيذ، الصابون، والأنسجة كسلع للاستيراد. ودراسات إليزابيت زاكاريادو Zachariadou[3] المعتمدة على المصادر اللاتينية تظهر عودة النشاط الاقتصادي لغربي الأناضول في ظل الإمارات التركية، مما يعدّل الصورة المتشائمة للخراب الكامل والانحطاط للمنطقة الخاضعة للحكم التركماني. ومع مرور الوقت، وبسبب تسامح الأمراء، ظهر نوع من التكافل بين السكان التركمانيين واليونان.

---

(1) Heers, J. (1961). Gênes au XVe siècle, activité économique et problèmes sociaux, Paris. p. 393.

(2) Pegolotti, F. B. (1936). La pratica della mercatura, ed. by A. Evans, Cambridge, Mass. pp. 293-300, 360-83, 411-35.

(3) Zachariadou, E.A. (1983). Trade and Crusade, Venetian Crete and the Emirates of Mentesche and Aydin (1300-1415), Venice. pp. 125-73.

يعدّل في نظرية الانحطاط لفريونيس Vryonis, (1971), pp. 144-45

وإلى جانب القمح والقطن، فإن تصدير السجاد أصبح موضوع تجارة عالمية وكان له تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع التركماني في غربي الأناضول[1]. وفي الثلاثينات من القرن الرابع عشر، قال ابن بطوطة[2]، في حديثه عن أقسراي Aksaray المجاورة لقونية: «إنهم يصنعون هناك سجاداً من صوف الغنم يسمى باسم المكان، ولا يوجد ما يوازيه في أي بلد آخر؛ ويصدّر من هناك إلى سوريا، ومصر، والعراق، والهند، والصين، وإلى أراضي الترك». ولاحقاً أصبحت منطقة حوض Usak-Gördes-kula في أعلى نهر Gediz مركزاً عالمياً معروفاً لصناعة السجاد. وهذا التطور الفريد ترافق مع عوامل مختلفة. جغرافية المنطقة مع الأراضي الرعوية العالية في الجبال المحيطة المسكونة بكثافة بالتركمانيين الرعاة أمّنت الصوف الوفير والرخيص وكذلك العمال الماهرين. أفضل أنواع الشَّب والفوّة للصباغة، الينابيع المتدفقة لغسيل الصوف الخام وصقل السجاد ونهر Gediz للنقل إلى البحر، كل ذلك وفّر الشروط المثالية. وبمرور الوقت قامت مدن مزدهرة في الحوض كانت كلها مسكونة بالتركمان، الذين كانوا يمضون شهرين أو ثلاثة كل صيف في الجبال المحيطة[3].

ويجب أن لا نغفل عن أن رعاية الماشية أمنت المنتجات الغذائية والمواد الخام الأساسية مثل الصوف والجلود للصناعات المدينية وكان لها أثر اقتصادي حيويّ في المجتمعات ما قبل الصناعية في الشرق كما في أوروبا.

(1) بسبب أشكاله الجمالية وألوانه البرّاقة علّق السجاد التركماني على جدران الكنائس ومكاتب الأعمال في المدن الأوروبية ونُسخ في رسومات بعض الجهابذة مثل carpaccio ولوتو lotto أو هولبين Holbein: راجع

Yetkın, S. (1972). Historical Turkish carpets, Istanbul; Aslanapa, O. and Y. Durul Tirk hale Sanatı, Istanbul; Rogars M. (1990-91). «To and from: aspects of Mediterranean Trade and consumption in the 15th and 16th centuries». ROMM. 55.

(2) Ibn Battuta (1962). The travels of Ibn Battuta, A.D. 1325-54, ed. by H.A.R. Gibb, Cambridge. pp. 432-33.

(3) Inalçik (1968a), pp. 54-55.

وليس بمستغرب أن الصوف والجلود يأتيان دائماً في مقدمة لائحة المواد المصدرة إلى أوروبا من الأناضول العثماني والبلقان من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين.

حقيقة أخرى حول الرعاة الأناضوليين هي أنهم قد احتكروا المواصلات البرية في الإمبراطورية ليس فقط على الصعيد الخاص وإنما أيضاً على صعيد مؤسسات الدولة. الجمل هو الحيوان الأهم عند اليوروك. والجمال كانت تستخدم عادةً لنقل الأمتعة في الظروف الصعبة، إلا أن اليوروك استخدموها أيضاً في مصلحة النقل ولكسب المال. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية الجمل، فإنه لم يذبح من أجل الطعام، وسمي بمادة «رأس مال مهم». حتى أصبح بعض الرعاة رأسماليين، يوظفون رعاةً آخرين للعناية بالقطعان ويفرغون أنفسهم للمواصلات الطويلة المدى أو لتجارة الماشية.

سنة 1555 كانت ملاحظة السفير الإمبراطوري بوسبك Busbecq[1] أن الإمبراطورية العثمانية أصبحت على ما هي عليه بفضل الأرز والجمال توضح لنا نقطة هامة (الأرز كان الطعام الأساسي في الحملات بسبب متانته وسهولة تخزينه). وقد نسّل التركمان هجيناً من الجمال مستخدمين الجمل العربي (ذو السنام الواحد)، والأنواع ذات السنامين التي كانت تتناسب مع مناخ الأناضول البارد والممطر وأرضه القاسية. وقد لاحظ تفرنيه Tavernier أن نسلاً جديداً استخدم في تنقلات القوافل بين تبريز واسطنبول؛ كان أكبر حجماً ويحمل حمولةً أكثر من الجمل العربي[2]، ويستطيع سحب نفسه من الوحل دون صعوبة. وقد اختفت حشود الجمال الأناضولية الكثيرة في القرن العشرين فقط عند انتهاء شبكة السكك الحديدية.

وقد استخدم الجمل في نقل كافة أنواع المعدات الثقيلة، كالأسلحة والذخائر ومؤونة الجيش، وكذلك في نقل المنتجات التجارية الثقيلة

(1) Foster, W. (1933). England's quest for eastern trade, London. pp. 108-10, 241.

(2) Tavernier, J.B. (1970). Voyages en Perse, ed. by V. Monteil, Geneva. pp. 36-37.

والضخمة. وللجمل قدرة حمل حوالي 250 كلغ، أي ما يوازي ضعفي حمولة الحصان أو البغل، وكلفته قليلة نسبياً. وكان الجيش العثماني قادراً على الانتقال من الفرات إلى الدانوب بفصل واحد مع كل معداته الثقيلة وأسلحته. وبدون الجمل، فإن كلفة النقل ستمنع حمل القمح، والطحين والشعير لتأمين حاجة الجيش والحصون المنعزلة. وليس مصادفة أن بايزيد الأول أخذ عشرة آلاف جمل من منطقة انطاليا كجزء من غنيمته في سنة 1399. وكان سائقو الجمال في هذه المنطقة وفي غربي الأناضول إما تركمانيين أو «مهاجرين عرب»[1]. وباختصار، فإن الجيوش العثمانية اعتمدت على البدو سائقي ـ الجمال لمواصلاتهم وخدماتهم اللوجستية. ولهذا السبب مجدداً لم تكن عند العثمانيين طرقات ذات سطحية قاسية. وعلى الرغم من أن البلاط احتفظ بعدد ضئيل نسبياً من الجمال لنقل حاجيات السلطان، إلا أنهم كانوا يوظفون عشرات الآلاف من الجمال وسائقيهم البدو للجيش خلال الحملات.

وعندما يضطر اليوروك في ظروف خاصة، لعيش حياة حضرية مستقرة فبإمكانهم القيام بذلك دون صعوبة تذكر وخلال فترة تكيّف قصيرة. ففي حياتهم الرعوية مارسوا غالباً الزراعة كمكمل لاقتصادهم. وقرى اليوروك معروفة بأنها أصغر حجماً وأكثر بدائية من القرى الكبيرة المجاورة كما يلاحظ في مناطق دلي أورمان Deli-Orman ودوبروجا Dobruja أو وسط الأناضول[2].

وتبيّن سجلات الضرائب والسكان العثمانية للقرن الخامس عشر بأن أكثرية سكان غربي الأناضول من الحضر المستقرين كانوا عندها من أصول تركمانية. وبفضل ارتباطها مع التجارة الأوروبية عن طريق تصديرها للقمح،

(1) Inalçik (1983d). «Arab camel drivers in western Anatolia in the fifteenth century», Revue d'Histoire Maghrebine, X, 247-70. pp. 263-67.

(2) Inalçik, (1992a). The Middle East and the Balkans under the Ottoman Empire: essays on economy and society, Bloomington. Inalçik (1970b). The foundations of the Ottoman economico-social system in cities», in La ville balkanique, Sofia, 17-24; Tunçdilek, N. (1960) «Sakarya Vadisinin Iktisadi Tarihi hakkinda», IFM, XVII.

والقطن، والزبيب، والتين، والشّب، والسجاد، والصوف، والجلود، أصبحت هذه المنطقة واحدة من أكثر المقاطعات ازدهاراً في الامبراطورية.

وقد نوقشت[1] فكرة أن النمو السريع للسكان الريفيين في القرن السادس عشر سبّب توسعاً في الأراضي المزروعة على حساب الأراضي الرعويه، ولذا كان على اليوروك الانسحاب تدريجياً إلى الأراضي الحدّية «Marginal Lands» على ارتفاعٍ أعلى. إن العدد المتزايد لمستوطنات المزارعين في مناطق الغابات يُفسرَّ أساسياً بهذا العامل. وفي القرن السادس عشر، أصبح الصراع بين الرعاة والفلاحين في شرقي الأناضول مسألة خطيرة للحكومة. وبخاصة عندما أصبحت منطقة رصيف أرضروم ـ بازين Erzurum - Pasin ممراً للجيوش العثمانية، فتخلى السكان الريفيون عن الأرض وتفرقوا.

ثم جاء الرعاة من الجنوب لاستخدام الأرض كمرعى صيفي. وعندما حولّت الحكومة الأرض إلى تيمار للسباهيين، أحضر هؤلاء فلاحين إلى الأرض في محاولة لإعادتها مجدداً إلى أراض مزروعة[2]. ومنذ ذلك الوقت منع الرعاة من رعي مواشيهم هناك. محبطين من أوامر السلطان، هدد هؤلاء البدو بترك البلد برمته والذهاب إلى أذربيجان تحت سلطة شاه إيران[3]. وفي الواقع، حدثت رحلات مستمرة للعشائر التركمانية إلى اذربيجان في القرن السادس عشر. الهجرة الموسمية للقبائل، وخاصة التركمان القزل باش، بحثاً عن المرعى على جانبي الحدود العثمانية ـ الإيرانية، كان أحد الأسباب الرئيسية للصراع بين العثمانيين والصفويين. ولأن الرعاة لم يعيروا انتباهاً للحدود السياسية، وُجد وضع مماثل بين بولندا والامبراطورية العثمانية في

(1) Planhol (1959). «Geography, politics and nomadism in Anatolia», International Social Science Journal, XI.

(2) قاد السباهيون الفلاحين في تحويل مراعيهم إلى حقول، راجع: Barkan (1943), pp. 27-29, 67.

(3) Sümer, F. (1957). «Azerbaycan'in Türklesmesi Tarihine Umumi bir Bakis», B. fasc. 83, 429-47.

نفس القرن. اليوروك الغربيون، في وسط الأناضول من منطقة سيواس Sivas إلى البحر الأبيض المتوسط ومن وادي سكاريا Sakarya إلى مقاطعة آيدن، استفادوا بشكل عام من الظروف المناخية الملائمة، فمارسوا الزراعة إلى جانب تربية المواشي، بينما كانت القبائل في شمالي سوريا وشرقي الأناضول تعتمد وبشكل كامل على الرعي[1]. وبشكل عام، ومن أجل زيادة مدخول تيماراتهم، كان السباهيون مهتمين بشكل خاص بتحويل المراعي المخصصة للبدو الرعاة إلى أراض مزروعة. وأحد الأعذار التي استخدموها كان الادعاء بأن البدو قد تخلوا عن الرعي[2]. وباختصار، فإن نظرية توسيع الأراضي المزروعة على حساب الأراضي الرعوية كان أحد حقائق أناضول القرن السادس عشر.

ولأن انتقال البدو من منطقة إلى أخرى لم يؤثر إجمالاً على العائدات الضريبية، وهو وضع كان لا يمكن تجنبه مع الفلاحين، استخدمت الدولة التركمانيين على نطاق واسع في الأعمال العامة. استخدمتهم كقوات إضافية في البلقان (الجدول I:7)، أو نقلتهم من الأناضول وأسكنتهم في الروملي في أماكن استراتيجية هامة على طول الطرق، في الممرات الجبلية، الخ. ولأن قوة عمل البدو كانت معفاةً من الضريبة استغلت بشكل واسع في المؤسسات المختلفة للدولة مثل المناجم، زراعة الأرز، أو تدريب الأحصنة للدولة. كما أسندت الدولة أيضاً إلى بعض المجموعات الخاصة من البدو مهمة التزويد النظامي للبلاط والجيش ببعض المؤن، مثل السمن، والأقواس والسهام.

وبسبب طبيعة اقتصادهم الحساس، كان البدو أكثر تأثراً من السكان الحضر بالعوامل غير الملائمة. فأي وباء يمكن أن يقضي على حيواناتهم، قد يحولهم إلى حالة الفقر المدقع. وفي ظل ظروف كهذه، كانوا يلجأون إلى

(1) Sümer, F. (1949-50) «XVI, Asirda Türk Asiretlerine Umumibir Bakis», IFM, XI, 509-23. p. 516.

(2) Barkan (1943).

قطع الطرق أو ينضمون للجيش الإمبراطوري كمرتزقة من أجل معاش ضئيل. ولأنهم كانوا مجموعة غير مميزة وثانوية في المجتمع العثماني، انضموا إلى كل حركة معارضة للنظام القائم. ولأنه يصعب الوصول إليهم في جبالهم، أصبح التمرد مستوطناً مع اليوروك في منطقة طوروس وبين القبائل الألبانية في البلقان. وفي شرقي آسيا الصغرى، حيث ساد الاقتصاد الرعوي، حاولت الإدارة العثمانية التوصل إلى تسوية مع القبائل محترمةً استقلاليتها في ظل قيادتها الموروثة. وكانت الضرائب، الضئيلة القيمة، تُجمع وتُرسل من قبل الزعيم. وفي مقابل امتيازاته، كانت الخدمة العسكرية الإجبارية تحت قيادة الزعيم الموروثة مطلوبة.

إن سكان الجبال المسلمين والمسيحيين أظهروا بعض الخصائص المشتركة. الإدارة الامبراطورية عمدت عادةً، إلى تقسيم القبائل الكبيرة التقليدية إلى عشائر مستقلة بقيادة زعماء منضبطين ومُعترف بهم رسمياً. وعلى الرغم من أن مناطق رعيهم Yurt والطرق التي يسلكونها في انتقالهم الفصلي بين المراعي الصيفية والشتوية كانت محددة في سجلات رسمية، فإن الخلاف مع الفلاحين والسلطات الإدارية لم يكن أمراً غير مألوف. فالرعاة كرهوا التقييدات البيروقراطية والتسجيلات والضرائب، وعندما تضعف السلطة المركزية، يصبح استياؤهم خارج حدود الإنضباط.

الحدث العثماني:
مقدمة تاريخية في سياسات القوة

شمس الدين الكيلاني

1 ـ من امتصاص الضربة الصليبية ـ المغولية إلى الحدث العثماني:

لم يرم أي من الطرفين سلاحه، فبعد خروج آخر صليبي من عكا (1291)، ظل كل شيء يُنذر بأن حقبة جديدة من الصراع تطلّ في الأفق، فالعالم لا يزال، مثلما هو اليوم، بعيداً، عن أن تقيم فيه الحضارات والأديان علاقاتها مثل أشخاص مهذبين على مركب واحد.

نعم، لقد خسر الفرنجة معركتهم الكبرى على حافة المتوسط الشرقية، وخسروا معها مراهناتهم على تحالف مسيحي ـ مغولي؛ لكنهم لم يتوقفوا عن التقدم في صقلية، أو في شبه الجزيرة الأيبيرية، وبالمقابل، فالمعارك على خطوط تماس الأناضول، حيث أسس عثمان بن أرطغرل إمارته في (1299)، ستلتهب بنيران لا تهدأ لقرون.

على الرغم من الخراب المدمّر، الذي لا مثيل له والذي أورثه الغزو المغولي: حملات (جنكيز خان) في دولة خوارزمشاه (1220 ـ 1221)، حملات (باتو) في الغرب والقرم (1231 ـ 1241)، و(هولاكو) على بغداد (1258)، إلاّ إن الإسلام، بالنهاية، سيأسر الغالب. حاول المسيحيون جذب المغول، ثم التحالف معهم، ضد الإسلام، في النهاية أخفقوا. ممثل البابا (أنوسنت الرابع) الفرنسيسكاني (جوفاني دي كاربيني) زار (قراقوروم) عاصمة المغول (1245 ـ 1247)، ثم زارها عامي (1253 ـ 1255) ممثل لويس التاسع

ملك فرنسا و«كانت الفكرة من هاتين البعثتين ، حتمال قيام تحالف مغولي ـ أوروبي مع إمكان اعتناق المغول المسيحية، لكن لم يكن لهذه المحاولات نتائج في أي من القضيتين، وفي النهاية اعتنق المغول الإسلام»[1] ولم تُثمر أيضاً رحلة (ماركو بولو) الأكثر شهرة عام (1275 ـ 1292) عند (قوبلاي خان)[2].

غمرت الموجة المغولية بلاد الإسلام، في القرن الثالث عشر، وما انحسرت إلاّ وتركت وراءها الدمار والخواء في كل مكان، مزيلة معالم المدينة الإسلامية، ومدنها الزاخرة، وزادت الظواهر والميول التي أبرزها الغزو الصليبي قوة: تراجع الحياة المدنية، والبداوة على الحضر، والتفكك[3]. وستدفع باتجاه اختلاطات سكانية هائلة: من أطراف (الصين) حتى غرب (الأناضول) والبحر الأسود، إلى شمال العراق، وإيران، وبحر الخزر، وخوارزم والهند، مع إبراز دور العنصر التركي ـ المغولي في أحداث التاريخ الإسلامي. وستتأكد، منذ الآن، تدريجياً التنوعات اللغوية والإثنية للأمم الإسلامية «وكانت إحدى نتائج الهجرات التركية، وغزوات المغول أن توضّح انقسام الأقطار الإسلامية إلى مناطق لغوية عربية وفارسية وتركية منفصلة يقتصر الاتصال الأدبي فيها على دوائر محدودة من المثقفين»[4] وإن بقيت اللغة العربية لغة الثقافة للمسلمين عامة.

---

(1) أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، الجزء الثاني، د. نقولا زياده، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 179

(2) أنظر: هـ.ج. ويلز، معالم تاريخ الإنسانية، عبد العزيز جاويد، المجلد الثالث، الكتاب السابع، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1950، ص ص 747 ـ 754.

(3) يقول كلود كاهن: «من المؤكد أن العهد المغولي قد تسبب فعلاً في تدهور الاقتصاد الريفي لصالح الرعي، يوازي هذا التطور تحولاً آخر سببته غزوات بني هلال في المغرب»، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، جزء ثالث، بدر الدين القاسم، دار الحقيقة، بيروت 1983، ط 3، ص 268.

(4) هاملتون جب، التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، المركز العربي للكتاب، دمشق، بدون تاريخ، ص 38.

على الرغم من كل النتائج السلبية لغزوات المغول، إلا أنه يمكن القول، إذا أخذنا الأمر من زاوية الصراع مع الغرب، إن مجيء المغول ـ تماشياً مع رأي توينبي ـ يعتبر عنصر تقوية وليس عنصر إضعاف للقوى السياسية والعسكرية للإسلام، وإن لعب على صعيد الثقافة والمدنية دور إضعاف.

أحفاد جنكيز خان في الدول الثلاث التي تفرعت عن بيته اعتنقوا الإسلام: القبيلة الذهبية في النصف الغربي من السهوب الأوراسية عام 1313، والإيلخانيون في إيران والعراق عام 1295، و(التشاغانيون) فيما وراء النهر عام 1326[1].

امتص العالم العربي ـ الإسلامي الصدمة، وستنقشع محنة الحصار بين المغول والصليبيين التي واجهها في بداية القرن الثالث عشر «فما أن دنا آخر القرن حتى تغير الحال وأصبح عزيز الجانب»[2]، وبعد نصف قرن من الدمار المروع الذي أحدثوه في بغداد، سيكرس خلفاء هولاكو وقتهم لإحياء معالم الثقافة الإسلامية.

كان اعتلاء (غازان) العرش عام (1295) في (تبريز) نقطة فاصلة في تاريخ الدولة المغولية (الإيلخانية)، لأنه حالما اعتلى العرش أعلن اعتناقه للديانة الإسلامية رسمياً «واختار أهل السنة وهذا هو المذهب الذي يعتنقه جميع أفراد الشعب تقريباً، ومع ذلك فقد عامل الشيعة بتسامح»[3] إلا أن هذا لم يخفف من حدة صراع الهيمنة مع المماليك، وقد يكون هذا وراء تشيع أخيه «أولجايتو»، الذي انقلب إلى المذهب الشيعي بعد تتويجه خلفاً لأخيه (1310)، فازداد عدد الشيعة في (إيران) ومن حينها «لم تعد ما بين النهرين

---

(1) راجع أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، الجزء الثاني، مصدر سابق ص 156.

(2) د. فيليب حتي، د. ادوار جرجي، د. جبرائيل جبور، تاريخ العرب المطول، الجزء الثاني طبعة رابعة، دار الكشاف بيروت 1965، ص 584.

(3) برتولد شبولر، العالم الإسلامي في العصر المغولي، خالد أسعد عيسى، دار حسان، دمشق، طبعة أولى 1982، ص 72.

العربية والخاضعة لمغول إيران سوى منطقة عازلة أصابها الدمار.. وتم استقطاب العالم الإسلامي في المشرق حول بعض الحواجز في شمال غرب إيران من جهة وحول سوريا ثم القاهرة من جهة ثانية»[1].

وبالإضافة إلى ما تم إنجازه منذ العهد الأموي، من تحويل حوض السند الأدنى، والملتان إلى الإسلام، ومد السلطان (محمود الغزنوي) للحدود حتى (لاهور) التي أصبحت في عهد الغزنويين قاعدة أمامية للثقافة الإسلامية في الهند، ثم ضم الجزء الإسلامي في حوض السند والملتان؛ سيجعل الغوريون من هذا مقدمة لفتح ما تبقى من شمال الهند، وسيؤسسون في القرن الثالث عشر، أثناء الاضطرابات في المشرق العربي، سلطة دلهي (1206 ـ 1555) وستؤول الهند كلها لأول مرة لقبول الحكم الإسلامي إلى حد ما[2].

سيضع الغزو المغولي، بقيادة (باتو) حداً للتوسع الروسي جنوباً أو في الاتجاه الجنوبي ـ الشرقي، ذلك التوسع الذي بدأه الروس منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر، فتتحول بذلك حركة التوسع باتجاه آخر، إلى الشمال والشمال الشرقي. وقد فرضوا سلطتهم على الإمارات الروسية، فأظهر أمراء (موسكو) من الطاعة والولاء إلى الدرجة التي اعتمدهم فيها خانات الفولغا كجباة للضرائب والجزية بين إمارات (روسيا).

وطوّر هؤلاء (الخانات) علاقاتهم مع مصر، فأمدوا المماليك من قاعدة الفولغا وسواحل البحر الأسود بالعبيد/ الجنود، ومن (مصر) كانت ترد إليهم البضائع: المنسوجات الناعمة الجميلة، والفواكه المختارة، والعطور النادرة، والحيوانات الغريبة، وأيضاً الصُنّاع الحرفيين، وعلماء الدين الذين كان

(1) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، مصدر سابق ص 264.

(2) أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، الجزء الثاني، مصدر سابق ص 124. راجع أيضاً: عزيز أحمد، الهند، تراث الإسلام، القسم الأول، إشراف: شاخت وبوزوت، سلسلة عالم المعرفة، آب 1978، ص 197. راجع: ستانلي لين بول، الدول الإسلامية، محمد صبحي فرزات، مكتبة ملاح، دمشق 1984، ص ص 619 ـ 631.

لنشاطهم آثار هامة في تطور مغول روسيا، فتوطدت هيمنة الثقافة الإسلامية على الشعوب المغولية على ضفاف الفولغا وتحولت (بركا) والمغول إلى الإسلام بطريقة سلمية[1].

وظل الإسلام يتقدم عن طريق الاتصالات السلمية: التجارة وتأثير الطرق الصوفية، ويذكر (الفضل شلق) بحق: إن العرب رغم خسارتهم السلطة السياسية ظلوا «ينشرون الإسلام في آسيا: أندونيسيا وسنغافورا وغيرها، وفي إفريقيا السوداء حصيلة التجارة، وأصحاب الطرق الصوفية، والدعاية الدينية»[2].

فقط، على جبهة الأندلس، ومنذ القرن الثالث عشر، بدأ يتآكل الوجود العربي تدريجياً. أما في قلب العالم الإسلامي، في مصر والشام والحجاز، فسيرث المماليك سلطة الأيوبيين نحو مئتين وسبعين سنة من 1250 لغاية 1517. ومع أنهم كانوا أقل ثقافة، إلاّ أنهم سيتركون المجتمع الأهلي يعبر عن نفسه ثقافياً، استمراراً لجدل العلاقة بين الجماعة والسلطان التي تميّز التجربة العربية ـ الإسلامية.

سيحتفظ العرب بمكانتهم في مجال علم الفلك، والرياضيات، ومنها علم المثلثات، وعلوم الطب ولا سيما طب العيون، يشهد على ذلك انتشار (البيمارستانات) التي بناها (قلاوون) في مصر والشام. وإنجاز أبي الحسن علي ابن النفيس وما قدمه من صورة واضحة عن الدورة الدموية الصغرى قبل سرفيتس البرتغالي بثلاثة قرون، ومثله أبو بكر ابن المنذر البيطار في البيطرة[3]. ولا بد من ذكر أحمد بن تيمية (1263 ـ 1328) الدمشقي في علم

(1) راجع: برتولد شيولر، العالم الإسلامي في العصر المغولي، مصدر سابق، ص ص 93 ـ 98.

(2) الفضل شلق، الأمة والدولة، جدلية الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي، دار المنتخب العربي، 1993، ص 62.

(3) د. فيليب حتي، تاريخ العرب المطول، مصدر سابق، ص 809.

الفقه، وابن خلكان (1211 ـ 1282) في موضوع التراجم، وسيستمر نشاط المصنفات التاريخية الموسوعية، على أيدي أبي الفداء، وابن تغري بردي، والمقريزي، وسيشهد هذا العصر مأثرة ابن خلدون الخالدة (المقدمة)، التي لا تضاهيها سوى (ألف ليلة وليلة) في المجال الإبداعي، التي تعتبر أجمل أثر أدبي ابتكره الخيال البشري، وهي تقف مع مقدمة ابن خلدون في ذروة الأعمال الفكرية لهذه الحقبة. وشهد هذا العصر انتشار سيرة عنترة، والظاهر بيبرس، بالإضافة إلى مقامات الحريري.

وسيكرس المماليك عنايتهم بالفن والعمارة، وربما كان نشاطهم الأكثر إثارة وأصالة ـ كما يقول كاهن ـ إنما ظهر في ميدان الفنون: الأضرحة والمساجد والمدارس والقصور[1] فجعلوا من القاهرة إلى اليوم ـ كما يقول حتي ـ أجمل البقاع في العالم الإسلامي.

ولأن الظاهر بيبرس، أول المماليك العظام، كان حريصاً على اكتساب الشرعية المرجوة، فإنه أعاد تجديد بناء الخلافة العباسية التي ضاعت بدمار بغداد. فاستقدم عم المستعصم، آخر خلفاء بني العباس وابن الخليفة الظاهر، ونصبه خليفة في القاهرة متخذاً له لقب المستنصر الذي «سيتسلم وثائق البيعة من حكام الهند والسلطان بايزيد سلطان العثمانيين»[2].

حمى المماليك أرض الشام ومصر من الغزو المغولي، وهزموهم في (عين جالوت)، وردوا غزوة (تيمورلنك) البربرية في فاتحة القرن الخامس عشر، إلاّ أنهم لاحقاً، وخاصة على الصعيد السياسي ـ العسكري، وفي إدارة الدولة، سينكشف عجزهم في القرن الخامس عشر وفي حقبة (المماليك البرجية) في ضبط وحماية الداخل، وفي ردع الخارج، مما سيترك فراغاً في السلطة والقوة والشرعية سيملؤه العثمانيون لاحقاً.

---

(1) راجع كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، مصدر سابق، ص 265.
(2) د. فيليب حتي، تاريخ العرب المطول. . مصدر سابق، ص 800.

ورغم ذلك، فقد كانوا حتى نهاية القرن الرابع عشر قوة هيابة رادعة بالنسبة للغرب. فإذا كانت (أبو لغد) قد اعتبرت الفترة (1250 ـ 1350) بمثابة «ولحظة مثلت توازناً دقيقاً بين الشرق والغرب، وكانت احتمالات اختلاله لصالح أحد القطبين متعادلة»[1] فإن (هـ.جـ.ويلز) لا يتردد في القول: «إذا حكمنا استنتاجاً من الخريطة قلنا: إن القرون الثلاثة من بداية القرن الثالث عشر حتى نهاية القرن الخامس عشر كانت عصر تراجع بالنسبة للمسيحية»[2].

إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية تطور الثقافة الإسلامية، فإننا سنجد شواهد حية على استمرار ازدهار هذه الثقافة، رغم انحطاط الحياة المدنية ـ والسياسية، إذ إن الاستقلال النسبي للجماعة الإسلامية، وبالتالي ثقافة المجتمع الأهلي عن السلطان هو القانون الذي حكم الجدل بينهما[3].

إن أردنا تتبع المسبقات التاريخية قليلاً، فإننا نجد، ومنذ عصر (المأمون) على الخصوص، بروز نوع من التقليد الاجتماعي ـ التاريخي واضح المعالم، عندما فشل (المأمون)، اعتماداً على قوة (الدولة ـ الخلافة) التي يترأسها، في تحويل مبدأ (المعتزلة)، الذي جعله (مذهباً للدولة ـ الخلافة)

(1) جانيت ل. أبو لغد، النظام العالمي في القرن الثالث عشر، الاجتهاد، العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، السنة السابعة، 1995، ص 219.

(2) هـ. ج. ويلز، معالم تاريخ الإنسانية، مصدر سابق، ص 774.

(3) راجع في هذا المجال: الفضل شلق، الأمة والدولة، مصدر سابق، ص ص 15 ـ 41. ووجيه كوثراني، السلطة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988، ص 35. حيث يقول: «وهذا ما يسوغ الحديث عن انفصال بين الأمة والدولة في التاريخ الإسلامي، فالأمة كإطار انتماء عقدي وفكري وسلوكي للجماعة لم تندمج اندماجاً عضوياً مع الدولة». راجع أيضاً: رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة، دار اقرأ، بيروت، ط 2، عام 1986، ص 77. حيث يقول: «وأصل المسألة أن الأمة هي الشارعة وقد كان جائزاً في العقل أن تتولى الأمر بنفسها من خلال جماعتها، ولكنها آثرت أن تسد ذرائع الفساد، بسبب تكالب الأعداء عليها.. فأجمعت على تولية الإمام، والإجماع شرع».

إلى دين للجماعة. انتهى الصراع بانتصار الجماعة ـ السنة. تلك النتيجة «كانت برهاناً قاطعاً على استقلال النظام الديني الإسلامي عن الخلافة، وغيرها من المؤسسات السياسية، وعلى أن الحكام السياسيين لا يستطيعون الإشراف على مصادر سلطان الدين، لأنها ملك الجماعة، ولا علاقة لأحد بها. وإن الخلافة ذاتها نابعة من ذلك السلطان وإنها رمز سياسي له»[1].

سيظهر الانقسام بين النظام الديني والنظام السياسي، حيث تُرك النظام الثاني حراً في تطوره دون أن يكون للنظام الديني سوى سيطرة ضئيلة نسبياً عليه[2]. وإن هذه الحقيقة ستجعل التطور التلقائي النسبي يحكم الحياة الثقافية بجوانبها الدينية والأدبية والفكرية.

في مرحلة سيادة (السلطنة) البويهية ـ الشيعية، سيزداد التأكيد في الوعي والممارسة، على هذا الاستقلال النسبي للسير الثقافي ـ الديني وسيقوى التأكيد على حياة الجماعة مقابل حياة الدولة ـ السلطان، وتصبح الخلافة رمزاً للجماعة بعد أن فقدت فعلها السياسي. أو كما يعبر عن ذلك (شلق): «صارت رمزاً دينياً عندما فقدت سلطتها الفعلية»[3].

سينظم الشافعية، ومنذ السنوات الأولى للقرن الحادي عشر، المدارس السنية محاكاةً منهم لمراكز الدعوة التي أسسها الفاطميون. ولتحرير الخلافة من سيطرة الشيعة سيجري التحالف مع السلاجقة، بمباركة من الخليفة رسمياً، فتوثقت من جديد الروابط بين الهيئة الحاكمة والنظام الديني ـ الثقافي.

الوزير السلجوقي العظيم (نظام الملك) سيؤسس (المدرسة) إلى جانب المسجد، كحاضنة لتعميم العلم والثقافة وتقنينهما، بعد أن كان المسجد إلى

(1) هاملتون جب، التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، مصدر سابق، ص 15.
(2) المصدر السابق، ص 18.
(3) الفضل شلق، الدولة والأمة، مصدر سابق، ص 39.

عهده يقوم بهذا الدور لوحده. (المدرسة) ستصبح مركزاً لتوحيد التعليم العالي ولتنظيمه، ولتدريب فئات جديدة من رجال الإدارة والموظفين. ستنتشر المدرسة (النظامية) في كل مكان ومعها العلم والثقافة[1] وبالإضافة إلى هذا، أعاد (نظام الملك) ترتيب نوع من النظام الإقطاعي حقق فيه دمج المؤسسة العسكرية وهيئة الموظفين بطبقة الملاك، محاولاً، بكلا الإجراءين السابقين، ربط النظام الديني بالدولة عن طريق تخريج النخب الجديدة من المدرسة (النظامية)، وتوثيق صلة الجند بالأرض عن طريق الإقطاع العسكري. وعن طريق هذا الربط، يستطيع النظام الديني أن يكسب الهيئة الحاكمة، وهو يسعى لإعادة الوحدة، إذ علينا أن ننسى ـ كما يذكّرنا جب ـ أن تجربة الانبعاث السني: النظام الديني والثقافي، كانت حركة عامدة محكمة ضد تجربة الفصل بين النظام الديني والهيئة الحاكمة خلال فترة الدولة الشيعية[2]. إلاّ أن هذا الفصل سيأخذ شكله الجديد، ويتمفصل بشكل أوضح لإبعاد التناحر بين السلطة والشريعة بتحديد مجال مناسب لكل منهما لا ينفصمان فيه نهائياً ولا يستغرقان في بعضهما أو يندمجان بشكل قسري، وذلك بتأسيس (السلطنة) لتكون أداة للإدارة السياسية والعسكرية، تقوم إلى جانب الخلافة. وإن كانت السلطنة من الناحية النظرية تخضع للخلافة التي تقوم على رأس النظام الديني.

---

(1) د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الرابع، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة 13، 1991، ص 402 ـ 403. حيث يقول: «ظل المسجد المعهد الأول للثقافة العربية الإسلامية، فلم تنشأ المدرسة كجهاز للثقافة والتعليم قبل القرن العاشر (الرابع الهجري) إذ قامت المدرسة البيهقية في نيسابور. . إلى أن نظام الملك وزير ملك شاه السلجوقي (465 ـ 485هـ) هو من أسس المدرستين المشهورتين اللتين تعرفان باسمه في بغداد ونيسابور، وتعرف كل منهما بالمدرسة النظامية كما أسس المدرسة الحنفية في بغداد، وكان الإمام الغزالي يقوم بالتدريس في المدرسة النظامية. .». راجع أيضاً، هاملتون جب، التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، مصدر سابق، ص 28. راجع أيضاً: لويس يونغ، العرب وأوروبا، ميشيل أزرق، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص 47.

(2) هاملتون جب، التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، مصدر سابق، ص 32.

وتأكيد هذه الثنائية ربما كان الغرض منه هو حفظ الاستقلال للنظام الديني ـ الثقافي في وجه الأمراء، ثم الإبقاء في الوقت نفسه على وحدة الجماعة فيجد كل طرف من مصلحته تأييد الآخر «فالملك والدين توأمان»[1] وكان من آثار هذه المدرسة ومن هذه النهضة الثقافية التي رعتها تلك المدرسة، أن ظلت فعاليتها مستمرة في دار الإسلام لعدة قرون.

سيرث نور الدين زنكي هذا النظام: المدرسة كحاضن للثقافة والعلم، والإقطاع العسكري كنظام لإدارة الأرض الزراعية، في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) سيحافظ عليه صلاح الدين الأيوبي وخلفاؤه في مصر والشام، إبان فترة المواجهة مع الفرنجة. بنى (نور الدين) مدارس للشافعية والحنفية في دمشق وحلب، وغيرها. ثم عني (صلاح الدين) عناية خاصة ببناء المدارس الأيوبية مثل الناصرية، والقمحية، والسيفية...[2].

الحالة الثقافية نفسها سيُعايشها المغرب العربي، حيث شكلت هذه الحقبة بالنسبة للمغرب «ذروة ثقافية، ذلك أن جميع أجزائه شاركت فيها لأول مرة.. فبفعل الدعاية السنية المضادة التي عكست نفسها ضد الفاطميين.. تمت بادىء ذي بدء في بلاد السلاجقة ثم تبناها المرينيون فكانت لفاس وتلمسان وتونس مدارسها العظيمة، وما زال بعضها موجوداً حتى الآن.. ستتوَّج في القرن الثالث عشر والرابع عشر بتفتح ثقافي»[3] على الرغم من الضعف السياسي.

ستترافق ظاهرة الانبعاث الثقافي، التي بدأت بشكل لافت منذ القرن الحادي عشر، مع انداح القبائل البدوية في الاتجاهات المختلفة. القبائل التركية غمرت شرق فارس وامتدت إلى العراق والشام (شمال سوريا)، وقبائل

(1) المصدر السابق، ص 31.

(2) د. حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام.. مصدر سابق، ص 402 ـ 403.

(3) د. عبد الله العروي، تاريخ المغرب، محاولة في التركيب. د. ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1977، ص 214.

عربية اجتازت الشام ومصر وشمال إفريقيا، يصاحبها تدهور سياسي واقتصادي، وانحسار تدريجي للحياة المدنية وحياة الحضر، مما يهدد منابع الثقافة «هكذا ففي الوقت الذي نجح فيه النظام السني في تنسيق ثقافة الإسلام المدينية تحت لوائه، كانت هذه الثقافة تنكمش بسبب توسع البدو. في هذه الأثناء بدأ زعماء السنة يدركون ما لدعوة الانبعاث الديني، التي يتزعمها الصوفية، من قيمة بين عامة أهل المدن وفي الأرياف»[1].

الظروف القاهرة أدت إلى التساهل، والإمام الغزالي سيوفق بين الشريعة والتصوف، بتركه حيِّزاً مشروعاً للتجربة الصوفية المنضبطة بأحكام الشريعة. والمدارس الصوفية ستتكاثر، تخرج المريدين، وستصبح مراكز جديدة للفقه، وللتأثير الروحي على العامة. وأخذ شيوخهم يجوبون العالم الإسلامي يحملون بذور التبادل الثقافي والديني. الطرق الصوفية الكبرى: السهروردية والقادرية، والشاذلية ستسهم في الحفاظ على الوحدة الثقافية للمسلمين، أثناء مصائبهم الكبرى السياسية والمدينية. استطاع المسلمون التوفيق، أو التعايش بين الانحطاط السياسي، واستمرار حيويتهم الثقافية، بين عملية التشظي السياسي، وحالة الازدهار الثقافي[2].

بعد أن هدأ ضجيج الخراب المغولي ـ الصليبي، في القرن الثالث عشر، وهي الفترة التي تشهد تمزق ديار الإسلام والعرب، وإفقارهم المدني، «لم تحافظ هذه الحضارة على تماسكها الداخلي فحسب، بل حققت تقدماً أيضاً على نطاق عالمي، على نحو أكثر إثارة حتى من الفتوحات العربية التي

---

(1) هاملتون جب، التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، مصدر سابق، ص 35.

(2) راجع: ريتشارد ايتون، الحضارة الإسلامية والتاريخ العالمي، الاجتهاد، العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، سنة سابعة، 1995، ص 201. حيث يقول: «أكد هودجسون ـ أكثر من غالبية المثقفين ـ على التزامن بين عملية التشظي السياسي» وعملية «ازدهار الثقافة في التاريخ الإسلامي» «وعلى العلاقة بين هاتين الظاهرتين».

تمت في القرنين السابع والثامن الميلادي. . العلماء والأولياء والقديسون والمتصوفون الذين طوروا بدءًا من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) مجموعة كاملة من الشعائر والتعاليم، والنظم القانونية، والأعراف الاجتماعية، والتقاليد الروحية، وأشكال الطاعة، والحساسية الجمالية، وأساليب الدراسة، ومدارس الفلسفة، التي ركزت وبنت لبَّ وجوهر الحضارة الإسلامية.

ونظراً لأهمية وحيوية هذا الجوهر كانت الحضارة الإسلامية قادرة على البقاء، وحتى التوسع وسط مختلف التقادير السياسية»[1].

وكانت علاقة العلماء (القضاة، المفسرين، رواة الحديث، أئمة المساجد، الوعاظ. . .) والصوفية بالجماعة وجمهور العامة، أقوى من علاقة الحكام بهم. وكان من أهم تطورات القرن الثالث عشر انتشار العديد من الطرق الصوفية كتعبير عن الإسلام والهوية الاجتماعية، كما يقول لابيدوس[2].

ومن الملفت للنظر، كما يقول ريتشارد ايتون: «إن المذاهب والنماذج الصوفية الشهيرة ظهرت في القرن الثالث عشر والرابع عشر، أي في الفترة التي كانت قد تحطمت فيها الوحدة السياسية للمجتمع»[3].

غدت (ديار الإسلام) بحق، نظاماً عالمياً يرتوي من ثقافة واحدة، يتكلم مثقفوها بلغة واحدة: لغة القرآن، فابن بطوطة المغربي رجل العالمية الإسلامية، الذي قضى في رحلاته ثلاثين عاماً في النصف الثاني للقرن الرابع عشر، عبر قارتي آسيا وإفريقيا: «في كل مكان يرحل إليه كان يجد تجاراً مثقفين، علماء، وصوفية، وأمراء، يتحدث إليهم بالعربية في موضوعات تمتد من التصوف إلى الفقه. . وتغصّ فصول كتابه كله بتقارير بلهجة واثقة، تشي

(1) ريتشارد ايتون، الحضارة الإسلامية والتاريخ العالمي، مصدر سابق، ص 195 ـ 196.
(2) راجع: الفضل شلق، تاريخ المجتمعات الإسلامية، قراءة في كتاب، ا. لابيدوس، الاجتهاد، العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، سنة سابعة، 1995، ص 275.
(3) ريتشارد ايتون، الحضارة الإسلامية والتاريخ العالمي، مصدر سابق، ص 197.

بالوحدة الثقافية لدار الإسلام من إسبانيا إلى الصين، ويستطيع التوقع في أن يجد منصباً ضمن الجماعة الإسلامية»[1].

في فارس والأناضول، بعد انهيار الحكم المغولي، وانهيار السلطات الحاكمة واجتياح البدو، كان من الطبيعي أن يكون التصوف قاعدة التضامن لمواجهة ظلم الطغاة، وتحولت تلك التضامنات في ظروف الخطر الخارجي إلى عصبة مجاهدة في «سبيل الله».. فكنت تجد أهل الحرف في مدن الأناضول ينتظمون في نقابات من النوع «الآخي»، ومعظم الإمارات الصغيرة بمثابة «دول مجاهدة» نذرت نفسها لمحاربة «ديار الكفر». في هذه الحال، يصبح من الطبيعي ومن غير المستغرب، أن نجد «أن واحدة من الإمبراطوريتين اللتين ظلتا تقتسمان غرب آسيا فيما بينهما حتى القرن العشرين، أعني الامبراطورية العثمانية كانت في الابتداء «دولة مجاهدين»، وإن شيوخاً من فروع الطريقة السهروردية هم الذين أوجدوا الامبراطورية الأخرى المنافسة للعثمانية وهي الدولة الصفوية في فارس»[2]. هاتان الدولتان ستلعبان دوري اللاعب الأول، مع اختلاف مضمون دور كل منهما، في «مغامرة الإسلام الكبرى» في القرون اللاحقة.

2 ـ ظهور الحدث العثماني:

وحدهم العثمانيون في ظل أوضاع التمزق والتراجع السياسيين، وفي قلب المجابهة الكبرى حول مصير الإسلام، سيقلبون نهج التراجع التكتيكي، أو نهج الدفاع الاستراتيجي الذي انتهجه المسلمون إلى سياسة الهجوم الاستراتيجي الشامل، ناقلين بذلك المعركة إلى قلب أوروبا.

سيكون ابن خلدون أول كاتب عربي أشار إلى إمارة بني عثمان، وأدرك إمكاناتها «كانت إمارة متحفزة للدفاع والهجوم، إمارة غزاة كونت لنفسها سجلاً

(1) المصدر السابق، ص 213 ـ 214.
(2) هاملتون جب، التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، مصدر سابق، ص 41.

حافلاً من روايات البطولة، واجتذبت إليها أعداداً من المتحمسين لنصرة الدين والجهاد»[1].

هنا في الأناضول، على الحدود الفاصلة بين دار الإسلام، وأوروبا المسيحية ستأتي الأفعال كأجوبة على الأسئلة المصيرية التي طرحتها أوضاع القرن الثالث عشر والرابع عشر، والتي يمكن اختزالها بسؤال واحد: لمن الغلبة؟

لقد نهضت إمارة آل عثمان في حقبة من الزمان، هي أشدّ الحقب سوءًا على العرب والمسلمين. في الشرق تهاوت الرؤوس، والمدن والعروش، وفي أقصى غرب العالم العربي ـ الإسلامي: في الأندلس هزيمة «وقعة العقاب» وما سيترتب عليها من تقهقر وانحسار دائمين للوجود العربي في شبه الجزيرة الإيبيرية. وسادت في العالم الإسلامي، في هذه الفترة، أنظمة للحكم سيطر عليها المماليك، وهم جماعة من العسكريين الدخلاء، أكثرهم من أصل تركي، جعلوا من أنفسهم أسياداً على شعوب غريبة عنهم[2]، والإقطاع العسكري السلجوقي الذي قام بوظيفة ربط الأرض بالدولة، والذي تحول في زمن نور الدين زنكي، وصلاح الدين، وبداية العصر المملوكي إلى نوع من الفروسية العربية ـ الإسلامية تمنحه ملكية الأرض قاعدة مادية مضمونة. سيتحول ذلك الإقطاع إلى أداة مرعبة لضبط وإرهاب المجتمع، ووسيلة مناسبة لنهب الداخل وإفقاره في الوقت الذي

(1) عبد الكريم غرايبه، العرب والعثمانيون، دراسة لتطور العلاقة بين الأمتين خلال ألف عام، جامعة دمشق 1961، ص 272. ويقول محمد فؤاد كوبريلي: «ولما كانت مناطق الحدود هذه واقعة في أقصى دار الإسلام من ناحية الغرب، وكان الصراع فيها مصطبغاً إلى حد ما بالصبغة الدينية وله طابع الجهاد المقدس، ووفدت جماعات مختلفة من الناس يتزيون بزي الدراويش المجاهدين. . طلباً للجهاد»، قيام الدولة العثمانية، ترجمة: د. أحمد سعيد سليمان، دار الكاتب العربي، ص 137.

(2) برتولد شيولر، العالم الإسلامي في العصر المغولي، مصدر سابق، ص 72.

ضعف فيه عن مواجهة الخارج[1].

لذا، لما خرج العثمانيون على سطح أحداث التاريخ تعلقت بهم آمال المسلمين جميعاً، هؤلاء العثمانيون الذين بدأوا دولتهم «كولاية لمحاربي تخوم، بحيث جذبت المتطوعين، وهي الأكثر قرباً إلى بيزنطة، فكان فيها أفضل الفرص للحروب المقدسة»[2].

منذ دخول (أرطغرل) آسيا الصغرى هرباً، تحت دفع أمواج القطعان المغولية سيقطعه السلطان السلجوقي علاء الدين إمارة على حدود بيزنطة، عربوناً لنصرته له، وسيحول ابنه عثمان مؤسس الإمبراطورية العثمانية، الذي أخضع حكمه لمشورة الفقهاء، سيحول تلك الإمارة إلى نقطة ارتكاز للتوسع على حساب بيزنطة[3] أكسبهم موقعهم قبالة المدن اليونانية الثلاث بروصه، وبيكوميديا (أزميت)، نيقيه (أرتك) موقفاً هجومياً. احتلوا بروصة 1326، نيقيه 1331، وأزميت 1337، ولما استولوا على موطىء قدم لهم على الشاطىء الأوروبي (غليبولي) 1353 تحكموا بعقدة المواصلات البحرية بين الأناضول وتراقيه[4] فكان الظهور العثماني بمثابة الحدث الأعظم في الشرق المتوسطي خلال القرن الرابع عشر.

يرجع أول هجوم جدي على القسطنطينية إلى عام 1337 بعد الاستيلاء

---

(1) راجع: محمد عمارة، العرب والتحدي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1980، ص 154. حيث يقول: «لقد بدأت القصة بمؤسسات فروسية لجأت إليها الأمة كي تتخذ منها أداة نقل بها فروسية أمراء الإقطاع الصليبيين وإذ الأداة تتحول هي إلى أصل، وأن الأمة تتحول إلى أداة، وهؤلاء الجند الذين اشترتهم الأمة رقيقاً، ثم دربتهم وسلّحتهم، تحولوا بعد النصر العسكري إلى سادة واستبدوا بالأمة».

(2) د. عبد العزيز محمد الشناوي، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، الجزء الأول، دار المعارف بمصر، 1969، ص 521.

(3) أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 187.

(4) راجع، عبد الله العروي، تاريخ المغرب.. مصدر سابق، ص 232 ـ 233.

على بروصه 1326، أما وقد فشلت هذه المحاولة فإن الأتراك سيبدأون بحركة التفاف واسعة النطاق حولها، داخل أوروبا براً، تشبه من وجوه مختلفة حركة التفاف البرتغاليين حول إفريقيا إلى بحر العرب نحو الهند بعد أكثر من قرن ونصف، لتطويق ديار العرب والمسلمين. حركة الالتفاف العثمانية هذه دفعت (البابا) أن يرسل النداء تلو النداء لملوك الغرب للقيام بحملة صليبية جديدة، وحدهم الإيبيريون: الإسبان، والبرتغاليون سيستجيبون لتلك النداءات فعلياً، لكنهم بدلاً من الذهاب لملاقاة المسلمين بعيداً شرقاً سيفضلون، في البداية، الهجوم على مواقعهم في الأندلس القريبة، وحيث لم يعد المرينيون من عام 1340 يستطيعون التدخل عسكرياً في إسبانيا.

سيتابع أخلاف عثمان (1299 ـ 1326) غاراتهم على شرق أوروبا، فيستولون على أدرنة، ويجعلونها حاضرتهم في أوروبا عام (1361) قاطعين بذلك الطريق بين القسطنطينية وما خلف أدرنة من بلاد البلقان، وعازلينها عن الأمم السلافية ـ الأرثوذكسية التي قد تجد فيها السند والحليف[1].

تحت قيادة السلطان مراد الأول (1359 ـ 1389) سيتغلبون عام 1389 على تحالف دول البلقان في معركة (قوصوه) الشهيرة محتلين بلغاريا وقسماً من صربيا والبوسنة وقسماً من هنغاريا، وعندما تداعت الجيوش الغربية، تلبية لنداء البابا وإنجاداً لـ (سيجموند) ملك المجر، سيهزمهم بايزيد الأول (1389 ـ 1402) في (نيقوبولس) عام 1396، وسيُرسل الوفود والهدايا والعبيد الأسرى المسيحيين إلى القاهرة، وبغداد، وتبريز، ومكة، وسينال من الخليفة المتوكل لقب سلطان الروم.[2] وساعد العثمانيين في ذلك النصر، تقديمُ أنفسهم كحماة

(1) راجع: جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، عمر الإسكندري، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، سلسلة الألف كتاب: 114، ص 83.

(2) راجع: د. أحمد شلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، طبعة أولى، 1967، ص 486. راجع أيضاً: جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 83.

للحرية الدينية للأرثوذكس المضطهدين من قبل سادتهم الكاثوليك[1].

النكسة أمام (تيمورلنك) المغولي في أنقرة 1402، لن توقف طويلاً تقدمهم، بعد حين سيعيد السلطان محمد شلبي (1403 ـ 1413) القوة والمكانة، بما اتخذه من تدابير. وسيأخذون عن أوروبا في هذه الفترة، استعمال الأسلحة النارية 1420، وفي عام 1444 سيستطيع مراد الثاني أن ينتزع النصر في معركة (وارنه) على التجمع الصليبي[2].

محمد الفاتح سيجعل من عام 1453 حداً زمنياً فاصلاً في تاريخ البشرية باستيلائه على القسطنطينية، رمز العالم القديم واتخاذها عاصمة له. تلك المدينة التي كانت الهدف الدائم للجيوش الإسلامية منذ عهد الخليفة الثالث، مروراً بالحملتين اللتين قادهما الأمويون، وبحملات هارون الرشيد، وقبله الهادي[3] وكما يقول (ديورانت): «لقد سقط الحصن الذي طالما حمى أوروبا من آسيا أكثر من ألف عام، وأصبحت طرق التجارة التي كانت مفتوحة في يوم من الأيام للسفن الغربية في أيد أجنبية، تفرض عليها المكوس أثناء السلم، أو تسدها بالمدافع في وقت الحرب»[4].

وأعلن محمد الثاني (الفاتح)، الذي قال عنه بروكلمان «كان يجمع في

---

(1) راجع: د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، طبعة أولى، مكتبة أطلس، دمشق، 1974، ص 35.

(2) راجع: ستانلي لين بول، الدول الإسلامية، محمد صبحي فرزات، مصدر سابق، ص 474 ـ 475.

(3) د. أحمد شلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مصدر سابق، ص 491/ 492. راجع أيضاً: برناردين كليتي، فتح القسطنطينية، شكري محمود نديم، مكتبة النهضة، بغداد، 1962، ص 38. راجع أيضاً: برنارد لويس، الحرب والسلام، تراث الإسلام، القسم الأول، إشراف شاخت وبوزوث، مصدر سابق، ص 285.

(4) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثالث، مجلد سادس، ص 38.

شخصه جميع مظاهر عصره الفكرية والثقافية»[1]. إنه لا يمانع في إقامة شعائر الديانة للمسيحيين، ويضمن لهم الحرية الدينية، وأعطاهم نصف الكنائس، وجعل نصفها الباقي جوامع، واحتفل بتثبيت رئيس طائفة الروم الأرثوذكس بنفس الأبهة التي كان يُعامل بها البطارقة أيام ملوك بيزنطة، ومنحهم حق الحكم في القضايا الدينية والجنائية بشؤون طوائفهم[2]، وفرض عليهم مقابل ذلك دفع الخراج مستثنياً أئمة الدين فقط. وقد تم فتح الصرب نهائياً في عهده (1460) واليونان وكورنثة (1458)، وأجبر (البندقية) على التنازل عن أشقودره.

سيساند محمد الفاتح تتار القرم المسلمين، في صراعهم مع الجنويين، وقد كان لهؤلاء الجنويين ممتلكات ومحطات تجارية في بحر إيجه وفي البحر الأسود. سيطردهم من بحر إيجه أولاً، وفي سنة 1461 انتزع لهم موقعاً هاماً في شمال الأناضول، ثم استولى في سنة 1475 على ثغر (كافا) الواقعة في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود، ثم انتزع منهم آزوف على نفس البحر، ووضع يده على المحطات التجارية التابعة لجمهورية جنوه على شواطىء القرم واعترف تتار القرم بالسيادة العثمانية، وأصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية[3] وبقيت بلاد القرم تابعة لهم لمدة ثلاثة قرون.

انطلاقاً من مواقع القوة العثمانية، وواقع الضعف السياسي والتمزق الأوروبيين «ابتدأت المخابرات بين الدولة العلية وبين البابا اسكندر السادس (بورجيه)، وملك نابولي، وميلانو، وفلورنسا، كل منهم يجتهد في محالفة الدولة العلية للاستعانة بجنودها البرية ومراكبها البحرية لمحاربة من عاداه»[4].

---

(1) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، منير بعلبكي، منير أمين فارس، دار العلم للملايين، 1965، ط 4، ص 441.

(2) راجع: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم بمصر، 1912، ص 61.

(3) عبد العزيز محمد الشناوي، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مصدر سابق، ص 662 ـ 663.

الوضع على الجبهتين سيسمح لمحمد الثاني بوضع الخطط الجدية للسيطرة على إيطاليا وعلى روما بالأخص، فأرسل الجيوش لهذا الغرض إلى مدينة أترنتو 1480، وهو الذي أقسم ليقدمن (الشوفان) لحصانه وهو واقف على مذبح كنيسة القديس بطرس في روما بعد أن يدكّ صرح البابوية[1].

وحين توفي السلطان محمد الفاتح عام 1481 كانت قد دانت له آسيا الصغرى وبلاد اليونان ومعظم شبه جزيرة البلقان، ووضع أقدامه على جانبي بحر الأدرياتيكي، بعد استيلائه على الجزائر الأيونية واشقودره وأوترانتو، وهدد سلامة إيطاليا بل أوروبا أجمع[2].

ساعدت الأوضاع الأوروبية إلى عثمان في مشروعهم الهجومي، فأوروبا لم تخرج بعد من فوضى الإقطاع إلى العصر الحديث. صحيح إنهم رجعوا من مغامرتهم (الصليبية) في شرق المتوسط بعد قرنين «يملكون نظرة جديدة، واتسع أفقهم» كما يقول ديلماس، وقد حصدت تلك المغامرة، ومعها اكتشاف البارود قلاع الإقطاع ورجالها، وبدأ ملوك أوروبا يقيمون مكان الأطر الإقطاعية مبادىء أولية للإدارة المركزية، ولكن كل هذا لا يزال قيد الإنجاز. وصحيح أن حرب (المئة عام) بين انجلترا وفرنسا قد وضعت أوزارها مع سقوط القسطنطينية مساهمة في تعزيز الروح القومية لدى الطرفين وقوت مركزية الدولة الانجليزية والفرنسية، ولكن بقيت هذه بمثابة ميول لم تتحقق واقعاً متكاملاً، إنما ظل الشيء المؤكد، أن إنجلترا وفرنسا عندما أشرفت حروبهما على نهايتها في القرن الخامس عشر، وعندما كان العثمانيون يسجلون تقدمهم في البلقان والقسطنطينية، كانا في حالة شلل سياسي شامل. وصحيح إنه منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر ستبدأ حركة النهضة في إيطاليا حاملة معها إحياء العلوم والآداب القديمة والنزعة الحسية والإنسية، والتعلق بالحياة الدنيا،

---

(1) راجع محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص 71.

(2) راجع هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة إلى الثورة الفرنسية، د. زينب عصمت راشد، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر، ط 3، 1970، ص 89.

وإعلاء قيمة الجسد. والنزعة الإنسية تبدأ في تأسيس الأخلاق والحقوق وتنتهي إلى السياسة، وهي لا تنفصم عن حركة النهضة: بترارك، دانتي، ميكيل أنجلو، بوكاشو، أراسمس، يترافق معها ظهور المطبعة 1445 وتسارع نشر المخطوطات في كل مكان، وستشرع أوروبا منذ القرن الرابع عشر استثمار الفحم واستخدم بارود المدفع، وكانت قد استخدمت «زناقات» الكتف لحيوانات الجر من عام 1000، وطوعت الريح لتدير طواحين الماء منذ عام 1015[1]، إلاّ أن هذا لم يخلق بعد واقعاً جديداً مبتكراً وحركة النهضة والإنسية ما كانت حتى ذلك الوقت سوى نزعة للنخبة الأرستقراطية، ولم تندمج بعد في الوعي الاجتماعي[2]، ودائرة العلم ما زالت ضيقة، والابتكارات التقنية ضعيفة التأثير ستنتظر حتى نهاية القرن السابع عشر والثامن عشر ليتقدم التيار الفكري الذاهب من غاليلو إلى نيوتن ليعد حجارة بناء جديدة، مع الاكتشافات الجديدة لأمريكا، والالتفاف حول ديار الإسلام نحو الهند للاستحواذ على طرق التجارة، مع معايير جديدة للعلم والثقافة، يرافقها الإصلاح الديني، والنزعة التجريبية العلمية، والتنوير، كل هذا سيجري لاحقاً. أما الآن في ظروف التقدم العثماني على الجبهة الأوروبية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فالحال ستكون صعبة بالنسبة لأوروبا. فبالإضافة إلى وباء الطاعون الذي اجتاح أوروبا منذ 1347 فحصد ما شاء من الأرواح في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا وانجلترا واسكندنافيا والنمسا وبولونيا وروسيا[3] فالقرن الرابع عشر كان أيضاً شاهداً على سلسلة من الكوارث غير الملائمة للتجدد السياسي، فإن انحطاطاً اقتصادياً كبيراً هو واحد من أطول فترات الانحطاط في التاريخ قد بدأ حوالي عام 1280. ولم يكن باستطاعة أية حكومة أوروبية أن تحمي نفسها من هذا الانحطاط وما رافقه من مجاعة وطاعون، وكان من الصعب رسم حدود فاصلة في أوروبا بين تداخلات مناطق النفوذ. وعلى

(1) كلود ديلماس، تاريخ الحضارة الأوروبية، كوليت حبيب، الفن الحديث، ط 1، بدون تاريخ، ص 90.

(2) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، مصدر سابق، ص 41.

(3) عبد العزيز محمد الشناوي، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مصدر سابق، ص 537.

الرغم من أن عدة دول سترى النور: ألمانيا الجنوبية الشرقية لآل هابسبورغ، ودولة تسكانيا، وخروج فرنسا وانجلترا من حرب المئة عام وهما تتلمسان هويتهما القومية، إلاّ أن الحروب الصغيرة وعمليات الزواج، وتقاسم المواريث ستؤدي إلى تقلب الحدود والدول بصورة فوضوية[1]. أما على مستوى علاقات القوى ضمن أوروبا، فلا تزال أوروبا تقع تحت وطأة الصراع البابوي/الإمبراطوري الذي شهدته القارة بكل مظاهره منذ فريدريك الثاني، ولكن استمرار إصرار (البابوية) ابتداءً من غريغوري السابع على مشروع التسيّد على العالم المسيحي، سينال من مستوى اهتمامها المحلي في إيطاليا، وبقضاياها الأرضية، وإذ هي تحاول تحجيم دور الامبراطور، حجمت دورها هي لأنها وضعت نفسها تحت وصاية أمير زمني آخر: (شارل انجو) الفرنسي وخلفائه، وفي النهاية سيُقضى على حلمها الكوني عام 1303 عندما اعتدى عملاء التاج الفرنسي: فيليب الرابع، على البابا بونيفاس الثامن[2]، وستفقد الامبراطورية الرومانية المقدسة، من جهتها، سطوتها على ألمانيا عندما يُفقدها تشاغلها بالمشكلة الإيطالية/والبابوية قدرتها على الاهتمام بموقعها الألماني الذي هو موطنها، ومثلما يقول توينبي: «فقد كان التاج الإمبراطوري عبئاً ثقيلاً، خسر فيه التاج الألماني سيطرته على موطن الامبراطور»[3].

الكنيسة الكاثوليكية نفسها ستنقسم إلى رأسين، من عام 1378 إلى عام 1417، انعكاساً للتنازعات الدولية الدنيوية. نُصّب اثنان من (البابوات) أحدهم في (أفينيون) تحت سطوة فرنسا، والثاني في روما، موضوع الخلاف سينصب على ما إذا كانت البابوية يجب أن تكون بيضة القبان الفرنسي، أم تعود إلى القبان الإيطالي.

وحدها إسبانيا ـ التي ستصبح في القرن السادس عشر قاعدةً لإمبراطورية

---

(1) راجع: جوزيف شتراير، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، محمد عيتاني، دار التنوير، بيروت ط 1، 1982، ص 60 ـ 62.

(2) أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، جزء ثاني، مصدر سابق، ص 202.

(3) المصدر السابق، ص 172.

عظمى سيستغرق صراعها مع العثمانيين فضاء القرن السادس عشر بكامله ـ وحدها إسبانيا مع البرتغاليين ستكونان مستعدتين، دائماً، منذ القرن الثالث عشر لتقتنصان أية سانحة للتقدم على حساب عرب الأندلس، وستستفحل قوتهما وخطرهما باطراد على الجبهة العربية ـ الإسلامية هناك، ولن يوقفهما، عندما اجتاز المتوسط إلى المغرب العربي إلا العثمانيون بالتعاون مع عرب إفريقيا. ولكن ستكون الأندلس قد ضاعت إلى الأبد.

جبهتان متناظرتان من حيث النتائج ستتبادلان الأدوار والمصائر منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر: جبهة الأناضول/البلقان على أطراف الحوض الشرقي للمتوسط، وجبهة أسبانيا، البرتغال/غرناطة، المغرب العربي. بقدر ما يخسر فيه الغرب هناك موقعاً سيربحه في الجبهة المقابلة. وعندما يطل علينا القرن السادس عشر، سندخل معه والعالم حقبة التبدلات والانقلابات الكبرى، ومعها التناظرات العظمى للقوى والترتيبات السياسية، على كلا جبهتي المواجهة: دار الإسلام و«دار الحرب».

أوروبا ستبقى ممزقة بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة من قاعدتها في ألمانيا والتي ستصبح القوة الأعظم المتحكمة في موازين القوى الأوروبية، تنازعها المواقع والقوى: فرنسا والبابوية. أما على الجبهة المقابلة: الإسلامية، فستكون القوة العثمانية قد بلغت أعزّ مواقعها، وتبوأت جانب الصدارة الإسلامية، تنازعها الهيمنة والزعامة: إيران الشيعية.

الامبراطورية الرومانية المقدسة، والامبراطورية العثمانية ستتغالبان وسيغطي صراعهما على الغلبة مساحة القرن السادس عشر برمتها. ستمد القوى المسيحية يدها إلى (فارس) للاستقواء بها على الامبراطورية العثمانية وشاقة بذلك الجبهة الإسلامية، وسيمد المسلمون ـ الممثلون بالعثمانيين ـ اليد إلى فرنسا وإلى كل قوى الإصلاح الديني: اللوثريين، والكالفانيين، والزنجليين وجماعة هس. . ستتجابه تلك القوتان على البر والبحر، ليس في المتوسط وحسب بل على أطراف الأطلسي، في بحر العرب، والبحر الأحمر، والخليج العربي، والمحيط الهندي، وعلى نتائج تلك المعركة سيتوقف مصير العالم

لعدة قرون، قوتان ارتدت كل منهما الجلباب الديني: الإسلام، المسيحية، ولكنهما لم ينسيا ولا لحظة قضايا العالم الأرضية، والمصالح المادية والرمادية للدول وللبشر.





الدولة العثمانية والحاضرة العثمانية

شفيق محسن

مقدمة

أمضى العثمانيون قرابة قرنين من الزمن حكمهم خلالها ثمانية من السلاطين قبل أن يولوا وجههم شطر البلاد العربية. وكان العثمانيون قد زحفوا على أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي. وهم كأسلافهم السلاجقة من الجنس المغولي ومهدهم الأصلي وسط آسيا وشمالها[1].

جاء العثمانيون إلى الشرق العربي فاتحين عسكريين، بعد أن كانت أسرة آل عثمان قد أقامت دولةً تشغل المساحة الممتدة ما بين أقصى الأناضول في الشرق وأقصى البلقان في الغرب، وبعد أن تشكل داخل تلك الدولة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر تركيب بشري مميز الهوية، من تفاعل قبيلتهم مع غيرها من القبائل التركمانية المسلمة في الأناضول وجماعات غير قليلة من اليونان والعرب والبلغار[2].

بحيويةٍ وطاقةٍ لا حدَّ لهما خلال قرنين، جمع العثمانيون بقايا إمبراطوريتين: العربية ـ الإسلامية والبيزنطية ليوحدوهما ويشكلوا إمبراطوريةً جديدة سيطروا عليها قروناً عدة، هي الإمبراطورية العثمانية المكوَّنة من طائفة من الإمارات المسلمة، واليونانية، واللاتينية، والسلافية الناشئة عن تفكك الدولتين السلجوقية والبيزنطية. ولكن لا جغرافية هذه الإمبراطورية، ولا

(1) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، 1974، ص 26.

(2) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، دار رياض الريس، بيروت، 1994، ص 168.

شعوبها ولا لغاتها،[1] ولا تاريخها ولا حضارتها يمكن وصفها بأنها تركية أو تسميتها تركية، وإنما عثمانية. فإذا كان يقصد بالحضارة على أنها مجموعة المميزات أو المشخصات المادية لمجتمع ما، يعكس الثقافة التي هي مجموعة المميزات الروحية لشعب، فإننا نجد حضارة عثمانية واحدة، متفرعة عن حضارة أوسع تشمل أو تضم مجمل المناطق والأقاليم التي تتألف منها الأمبراطورية. لقد أحيت الإمبراطورية العثمانية مجتمعاً متعدد القوميات. هذا المجتمع كان يملك من الثقافات بقدر ما كانت الإمبراطورية تضم من أوطان ومن قوميات قيد التكوين[2].

---

(1) تضم اللغة العثمانية الكثير من المفردات العربية والفارسية وتكتب بالأحرف العربية مثل اللغة الفارسية.

(2) إن شعوب الإمبراطورية كانت تضم عدداً كبيراً من الأقليات ولكي نأخذ فكرة عن الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الأكثرية السنية الطورانية الناطقة باللغة التركية
- الأكثرية العربية الناطقة بالعربية
- الأقليات الإسلامية السنية - غير العربية وغير التركية: الأكراد، القوقازيون، الشركس، الشيشان، البربر، الداغستان
- الأقليات العربية الإسلامية غير السنية؛ الشيعة - العلويون - الإسماعيليون - الدروز
- المسيحيون: روم أرثوذكس - روم كاثوليك، سريان أرثوذكس، يعاقبة - أقباط أرثوذكس - نساطرة أو أشوريون - موارنة - روم كاثوليك - أقباط كاثوليك - كلدان كاثوليك - بروتستانت
- انجيليون - كاثوليك لاتين
- اليهود والطائفة الموسوية
- يزيديون - مندائيون - بهائيون - بهرة
- الأقليات غير السنية غير الناطقة بالعربية
  * الناطقة باللغة الفارسية: شيعة - بهائيون - يهود
  * الناطقة باللغة الكردية: يزيديون - شيعة - سريان - أرثوذكس - سريان كاثوليك
  * الناطقة باللغة السريانية: نساطرة - كلدان - كاثوليك - سريان أرثوذكس - سريان كاثوليك
  * الناطقة باللغة الأرمنية: الأرمن الأرثوذكس - الأرمن البروتستانت
  * الناطقة باللغة العبرية: اليهود

من الإمارة إلى الإمبراطورية

بصفتهم بناة امبراطورية، واجه العثمانيون جملة عقبات مهمة لا يستهان بها، لم تكن الامبراطوريات السابقة قد عالجتها إلاّ جزئياً[1]. فقد كان عليهم إقامة حكم فعال في محيط جغرافي مأهول من قبل تشكيلة كبيرة من الطوائف الدينية والمجموعات الإثنية، إضافة إلى العديد من الثقافات الفرعية المنبثقة عن هذه التجمعات المتوطنة في جيوب بيئية منيعة ووعرة[2]. وقد كان يتوجب عليهم أيضاً جعل قبائل البدو والسكان الحضر يتشاركون في بناء هدف مشترك، مع ما يرافق ذلك من اختلاف في التفكير وطرائق وأساليب العيش. وقد كان يترتب عليهم أيضاً التوفيق ما بين مقتضيات الضرائب الإمبراطورية من جهة، واستقلالية الأسياد المحليين، الذين غالباً ما أبقاهم العثمانيون في مناصبهم بعد ضم أراضيهم إلى الإمبراطورية، من جهة أخرى[3].

أما أهم وأصعب العقبات فكان يتمثل بإيجاد وسيلة ناجعة لإنجاز عملية تكامل ملايين المواطنين المسيحيين في امبراطوريتهم[4]. يبدو أن آل عثمان قد نجحوا هنا أكثر ممن سبقوهم في بناء الإمبراطوريات. هذا النجاح يعود في المقام الأول إلى قدرتهم على بناء طبقة من الموظفين العسكريين، يدينون بالولاء الكامل للسلالة الحاكمة. هذه الهيئة الحاكمة أي طبقة الموظفين كانت

---

(1) أنظر كتاب جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم. بيروت، دار النهار، ط 1، 1979.

(2) أنظر كتاب: Les Sectes secrètes de l'Islam. De l'ordre des Assassins aux frères musulmans, Paris, Robert Laffont, 1983.

(3) يقول كمال الصليبي: «ليس هناك ما يحتم اعتبار الفتح العثماني لبلاد الشام عام 1516م حداً فاصلاً أكثر من غيره في تاريخها. وبالتالي في تاريخ لبنان... هذا مع العلم بأن أوضاع المناطق اللبنانية من الشام في الفترة الأولى من العهد العثماني وحتى الربع الأخير من القرن السادس عشر على الأقل، لم تختلف كثيراً عن أوضاع هذه المناطق في عهد المماليك الجراكسة» ـ كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، بيروت 1979، ص 173.

(4) قبل عام 1516 كان عدد المسيحيين في الإمبراطورية يفوق عدد المسلمين:
D. Kitsikis, L'Empire Ottoman, P.U.F. Paris, 1985.

تسمى القولاري أو عبيد القصر، وكانت في معظمها من أصولٍ مسيحية المنزوعين عن أهلهم بين سن العاشرة والخامسة عشرة، إضافة إلى مسلمي البوسنة وهم يتحدرون من جماعات مسيحية، وكانوا قد اعتنقوا الإسلام إبان فتح البوسنة[1].

إن ولادة الحركة الصفوية الشيعية المتمردة دفعت العثمانيين إلى الشرق. والصفوية هي حركة دينية مؤسسها الشيخ صفي الدين الأردبيلي (1252 ـ 1334). وعندما تولى رئاستها إسماعيل الصفوي تحولت إلى نظام سياسي بعد أن أعلن نفسه شاهاً لإيران عام 1501، واتخذ من تبريز عاصمةً له[2].

حاول الصفويين نشر المذهب الشيعي في آسيا الصغرى. وقاموا باضطهاد السنة في فارس والعراق. تصدى لهم السلطان سليم الأول وهزمهم قرب تبريز، واستولى على ديار بكر وكردستان. وكان ذلك مقدمةً لفتح الشام ومصر عام 1516 بعد انتصاره على المماليك في مرج دابق، ولدخول السلطان سليمان القانوني العراق عام 1533. وكان الصفويون قد عقدوا تحالفاً مع البرتغاليين في المحيط الهندي ضد التواجد المملوكي ثم العثماني، وأقاموا فيما بعد، روابط مع الحلف المقدس الذي أقامه البابا سنة 1683 لوقف التوسع العثماني في أوروبا[3]. لقد اعتبرت السلطة الإمبراطورية الحركة الشيعية المتطرفة في الأناضول بمثابة الطابور الخامس، الذي يشكل خطراً على وحدة وسلامة الإمبراطورية. فلجأت إلى فرض الإسلام التقليدي السني في آسيا الغربية، وفيما بعد في كل الأراضي التي سوف تنضم إلى الإمبراطورية العثمانية.

(1) جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص 74 ـ 76.

- Gibb et Bowen; Islamic Society and the West, Vol 1, Part II, Chap XIV (the Dhmmis), London 1965.

- Geoffrey Lewis; la Turquie, Paris, Marabont, 1968, p. 33.

(2) موفق بني المرجة: السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، ص 41.

(3) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 182.

وبشكل مواز، فإن إعطاء البطريركية الأرثوذكسية سلطة قضائية، روحية ووطنية، بمعنى أو بآخر، كان يشكل ضرورة حكومية وجواباً لمنطق الإدارة المركزية. ففي تقرير سري أرسله الكاردينال Benoit-marie Langénieux في 19 كانون الثاني 1893 إلى البابا ليون الثالث نتيجة لمهمة كلفه بها الحبر الأعظم في الشرق، نقرأ التالي: «.... لذلك، إن الشعوب الشرقية، متمسكة إلى أبعد الحدود بالمكانة والاعتبار اللتين يتمتع بهما بطاركتهم. إن البطريرك، بالنسبة لشعبه، لا يمثل فقط أعلى سلطة دينية، وإنما يتمتع أيضاً، بسلطان واسع في شؤون الحياة المدنية. إن أحكامهم في بعض القضايا المدنية، وفي كامل أراضي الإمبراطورية الواسعة، نافذة مثل أحكام ولاة المقاطعات، لذلك فإن الشرقيين يعلقون أهمية بالغة على الطريقة التي تتعامل بها الكنيسة الرومانية مع بطاركتهم، الذين تتجسد فيهم مصالح وامتيازات الأمة...... إن مسألة الطقوس وثيقة الارتباط بالقضية القومية.. لسنا هنا بصدد نقاش لاهوتي، فالقضية اليوم تطرح على الصعيد الإنساني أكثر مما تطرح على صعيد المنافع العملية»[1].

منذ ذلك الوقت، أصبحت الامبراطورية العثمانية، بالنسبة لسائر الأوروبيين، قوة عظمى، بل حتى وبفضل توسعها، قوة أوروبية لا يستهان بها. وصارت إقامة علاقات سياسية معها ضرورةً ملحةً بالنسبة لسائر القوى الأوروبية[2].

(1) Joseph Hajjar; Le Vaticam, La France et le catholicisme oriental (1778-1914). Diplomate et histoire de l'eglise. Bibliothèque Beauchense. Paris 1979, p. 337.

(2) بهذا الخصوص كتب روبير مانتران R. Mantran «من غير المعقول دراسة تاريخ أوروبا في النصف الأول من القرن السادس عشر دون التوقف عند شخصية سليمان الأول القوية إلى جانب شارلكان وفرنسوا الأول. لقد ساد السلطان العثماني عصره حقاً. إنه بلا منازع إحدى الشخصيات الكبرى في التاريخ»

R. Mantran; Histoire de la Turquie, P.U.F. Paris, 1961, p. 57.

منذ نهاية القرن السابع عشر، أدخلت القوى العظمى الإمبراطورية العثمانية في لعبة التوازن الغربي. بلغ نظام التوازن هذا مداه منذ اللحظة التي أصبحت فيها الإمبراطورية عنصراً مهماً في السياسة الدولية، رغم التباينات الدينية والثقافية والحضارية. بين سياسة الحروب الصليبية وسياسة التقارب، كان التوازن صعب التحقيق. ولكن تنافس القوى العظمى جعل بقاء «رجل أوروبا المريض» ضرورياً لاستمرار التوازن الأوروبي[1]. وبهذا الخصوص يقول المؤرخ الكبير توينبي بأن «المسألة الشرقية المزعومة» هي في الواقع مسألة غربية. وقد وُلِدت برأيه نتيجة الخلل الذي أصاب الحضارة الإسلامية. وهو يعتبر أن التعصب الطائفي هو الذي أملى على القوى العظمى مواقفها تجاه الإمبراطورية العثمانية بشكل عام. هذه المواقف التي استندت إلى ثلاث نقائض مزيفة أو خاطئة أو غير صحيحة: مسيحية ـ إسلام؛ أوروبا ـ آسيا؛ حضارة ـ بربرية[2]. أما المفكر الفرنسي مكسيم رودنسون فكتب يقول: «من المدهش ملاحظة أن موقف العالم المسيحي تجاه العالم المسلم (بما هو بناء سياسي ـ أيديولوجي) شبيه بموقف العالم الرأسمالي الغربي تجاه العالم الشيوعي. إن عالم الإسلام هو قبل أي شيء بناء سياسي أيديولوجي معاد. ولكنه أيضاً حضارة مختلفة وعالم اقتصادي مجهول»[3].

الحاضرة العثمانية

مقدمة:

مثل كل الإمبراطوريات المتعددة القوميات، السابقة لظهور الدول القومية؛ شكلت الإمبراطورية العثمانية كياناً مختلفاً نوعياً عن كافة الأجزاء التي

(1) راجع كتاب: Jean - Pierre Roux; Histoire des Turcs, Fayard, Paris, 1984

وكتاب: Maxim Rodinson; Islam et Capitalisme; Seuil, Paris, 1966

(2) A. Toyenbee; The Western question in Greece and Turkey.

(3) Maxim Rodinson; Islam et Capitalisme Seuil, Paris, 1966, p. 24.

تتألف منها. ومن العبث فهم هذا الكيان من دون الدراسة الدقيقة لكل جزء من أجزائها. إن التاريخ التركي، اليوناني، الأرمني، الكردي، العربي، اليهودي، البلقاني، الشرق أوسطي، المسلم والمسيحي، أي منهم لا يعطينا إلا صورة جزئية لهذه الحاضرة ـ الكيان.

إن الميثولوجيا التاريخية ومن أجل تأكيد الخصوصية القومية لكل شعب خرَّبت عمل المؤرخين العرب والمؤرخين البلقان، وشوَّهت تماماً تاريخ الامبراطورية العثمانية. ففي ذلك العصر كان تأثير المحيط الجغرافي وطرق العيش في تكوين شخصية الشعوب أهم بكثير من تأثير الأصول الإثنية والدينية. وبهذا الصدد يقول كمال الصليبي مثلاً: «.... فهناك الأساطير التي تتحدث عن انتفاضات «الشعب اللبناني» أو «الشعب العربي في لبنان» ضد جور المماليك وبني عثمان في العصور الإسلامية المتأخرة، فتعزو ظهور أولى البوادر التاريخية للكيان اللبناني إلى وعي اللبنانيين للبنانيتهم، أو لعروبتهم، في الزمن الذي كانت البلاد العربية خاضعةً فيه لحكم الأتراك. وهو زمن لم يكن فيه بالحقيقة وعي في هذه البلاد لأي نوع من الانتماء القومي بالمفهوم الحديث، وإن كان فيه قدر من الوعي للفارق العنصري بين الأتراك والعرب»[1].

فلنلاحظ أولاً أن فكرة الخلافة، كمؤسسة جامعة لكافة المسلمين، لم يعد لها مقومات الاستمرار ابتداءً من أوائل القرن السادس عشر، عام 1501 بالذات، أي منذ قيام الدولة الصفوية في إيران. ذلك أنه منذ اعتماد الصفويين التشيع الإثني عشري مذهباً رسمياً للدولة، تحوَّل العاهل الإيراني، من وجهة النظر الدينية، إلى رئيس روحي وزمني معاً، عليه أن يحكم بالاتفاق مع علماء الدين ومن واجبه حفظ الشريعة ونشر الإسلام. إن ارتباط العاهل بالبنية الشيعية في إيران هو عنصر ملازم للتاريخ الإيراني منذ بداية عهد الصفويين[2].

(1) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، طبعة أولى 1979، بيروت، ص 13.

(2) Olivier Carré; l'Islam et l'Etat, P.U.F. Paris, 1982, p. 67.

وهذا ما يتناقض مع جوهر المؤسسة الخلافية. فالإسلام هو دين ودولة، وليس هذا القول من ابتكارنا، بل يقوله جميع علماء الإسلام ومؤرخيهم[1]. والخلافة على ما يقول ابن خلدون هي «حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي، في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[2]. وهذا ما دعاه إلى القول: «بأن الخلافة الخالصة كانت في الصدر الأول، إلى آخر عهد علي، ثم صارت إلى الملك»[3]. والفقيه الكبير الماوردي أعطى نفس التعريف للخلافة وذات الوظيفة، ولكنه أكّد على وجوب إجماع أمة الإسلام لتحقيق الخلافة[4]. حتى الشيخ علي عبد الرازق، الذائع الصيت لقوله بعلمنة الإسلام، لم يتردَّد في القول: «إن يكن الفقهاء أرادوا بالإمامة والخلافة ذلك الذي يريده علماء السياسة بالحكومة، كان صحيحاً ما يقولون: من أن إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية يتوقفان على الخلافة، بمعنى الحكومة، في أي صورة كانت الحكومة ومن أي نوع»[5]

بدت الشيعية ومنذ انطلاقتها حركة سياسية أكثر منها حركة دينية. لقد ظهرت كتعبير عن المعارضة السياسية لقيام الدولة الأموية أساساً وفيما بعد

---

(1) إبن خلدون، المقدمة، ص 180.

(2) نفس المصدر.

(3) الماوردي: الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت 1978، ص 3 وما بعدها.

(4) علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، مكتبة الحياة، بيروت، 1978، ص 92.

(5) كتب الدكتور طه حسين في صحيفة السياسة القاهرية الصادرة في 5 نوفمبر 1922 ما يلي: «إن المسلمين على اختلاف آرائهم وتباين مذاهبهم وأحزابهم في الخلافة قد أجمعوا في جميع العصور والأمكنة على أن الخلافة منصب سياسي وديني معاً. وكذلك فهم المسلمون الخلافة ولا زالوا يفهمونها: فهي سلطة دينية لأنها مستمدة من القرآن، سياسية لأنها مدبرة لحياة الناس... وقد تغيرت العصور واختلفت الأزمان ولم يستطع المسلمون أن يفرقوا بين الدين والسياسة».

لقيام الدولة العباسية[1]. إلا أن الإسلام العربي استطاع أن يحافظ على وحدته وتجانسه وذلك بفضل التسامح الديني الذي ابتكره، والنزعة الإنسانية غير محدودة التي اتّسم بها والتي نجم عنها عدم وجود نظام كهنوتي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد لعب الشيعة العرب دوراً مهماً أيضاً في الإبقاء على وحدة وانسجام الإسلام العربي: إن معضلة التوفيق بين معارضة الدولة الإسلامية من جهة وعدم الخروج من الإسلام من جهة أخرى أدت بالإسلام الشيعي إلى تبني تقليد سياسي راسخ يقوم على أساس تبرير الخضوع لسلطان الدولة. هذا التقليد يقوم على انتظار الإمام الغائب الذي سوف يظهر ليقيم «حكم الله». فالحكم الوحيد الصحيح هو حكم إمام الزمان، وكل الحكومات الأخرى قائمة على الغصب والباطل، لذلك لا يمكن القبول بأية حكومة أو سلطة أخرى. ولا يجوز الإسهام في أي كفاح سياسي أو اجتماعي إلى أن يختار الإمام الغائب الظهور[2].

بناءً على ذلك كان ظهور الدولة الصفوية في إيران تهديداً قوياً لوحدة مؤسسة الخلافة الإسلامية، وقد أحدث ذلك انقساماً شبيهاً بالانقسام الذي عرفته الكنيسة المسيحية عام 1054، وأدى إلى انقسام العالم المسيحي إلى كنيسة شرقية وكنيسة غربية. وعلى غرار الدولة البيزنطية، سوف يحدد العثمانيون عقيدة الدولة الرسمية: الإسلام السني التقليدي، الذي سوف يستمر حتى نهاية أيام الإمبراطورية. ولنلاحظ ثانياً، أن القصة التي تقول بأن الخليفة العباسي المتوكل قد تخلى عن اللقب لسليم الأول وخلفائه هي قصة يعوزها الكثير من الدقة والموضوعية.

---

(1) يقول مهدي بازركان، رئيس حكومة جمهورية إيران الإسلامية السابق: «لم يكن ظهور الشيعة والصراع مع السنة سوى نتاج صراع على الحكم والسلطة السياسية. ولا يمكن للخلاف على أسلوب الوضوء والصلاة وتفاصيل فقهية أخرى أن يكون سبباً في كل تلك الصراعات الحادة والصداقات الدامية. بل كان الخلاف الرئيسي هو اختلاف المصالح والمواقف السياسية». مهدي بازركان: الحد الفاصل بين الدين والسياسة، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979، ص 30.

(2) نفس المصدر، ص 30.

ولنلاحظ ثالثاً أن العلماء المسلمين لم يعترفوا إلاّ فيما بعد بشرعية إضفاء لقب خليفة على السلاطين العثمانيين. إن أول وثيقة تاريخية تتحدث عن السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين هي معاهدة «كوجك كينارجه» مع روسيا سنة 1774 ـ «وهو إدعاء أقره الروس وإن لم يقره الفقهاء المسلمون»[1].

في الواقع منذ بداية القرن السادس عشر، تاريخ دخول آل عثمان إلى مصر، كان العثمانيون هم الجبهة الوحيدة القادرة على المطالبة بلقب الخلافة. لكنّ أحداً من هؤلاء السلاطين لم يدَّع هذا اللقب أو يلجأ إليه لتبرير سلطانه حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني، والذي فعل ذلك لأسباب سياسية بحتة[2]. إذن ليس في التاريخ العثماني ما يبرر النظر إلى السلطنة كوريث لدولة الخلافة. لقد كان هدف آل عثمان توسيع رقعة أراضيهم عن طريق القوة العسكرية. وأدى ذلك طبعاً إلى نشر الإسلام أحياناً في البلدان المفتوحة كالبلقان مثلاً، ولكن ذلك كان نتيجةً وليس سبباً للفتوحات. كما أن تلك الفتوحات تشكلت في المناطق المسيحية ومن عناصر مسيحية، سواء عن طريق تجنيد مباشر للمسيحيين أو عن طريق المعونة التي كان يقدمها الحلفاء المسيحيون في البلقان[3].

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط 2، بيروت، دار الشروق، 1986، ص 167.

(2) من بين الألقاب الرسمية للسلاطين العثمانيين، خصوصاً ألقاب السلطان سليمان الأول المسمى بالقانوني، لا نجد أي لقب إسلامي: «إن سلطان السلاطين في الشرق والغرب، حاكم سعيد لأرض الرومان، الفرس والعرب، بطل الخلق، حامي الأرض والزمن، إمبراطور وسلطان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، الكعبة المشرَّفة، المدينة المنورة، وفلسطين المقدسة، لعرش مصر وإقليم اليمن... إلخ السلطان سليمان خان، ابن السلطان سليم خان». مترجمة بتصرف عن:

Geoffrey Lewis; la turquie; Marabont Université, Paris, 1968, p. 25.

(3) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة دار الأنجلو ـ مصرية 1981، ص 74. نقلاً عن عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 168.

1 ـ النطاق الجغرافي للحاضرة العثمانية

غطّت الإمبراطورية في أقصى اتساعها، نحو نهاية القرن السابع عشر، مساحةً واسعةً من غربي القارة الأوروآسيوية وجزء من شمالي القارة الأفريقية. قبل بداية القرن السادس عشر، كانت أراضي الإمبراطورية موزعة بالتساوي على شبه جزيرتين: شبه جزيرة البلقان وشبه جزيرة الأناضول. بعد هذا التاريخ توسعت أراضي الإمبراطورية أساساً نحو الجنوب وفي اتجاهين: نحو شبه الجزيرة العربية ونحو شمالي أفريقيا.

المجال البحري للإمبراطورية شكل جزءًا كبيراً من مجمل مساحة الإمبراطورية: كامل الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الجزر اليونانية، وكامل البحر الأسود، الذي تحول إلى بحيرة عثمانية. أما المجال القاري فكان يتكون من الآتي:

(أ) نحو الغرب، كامل الجهة الجنوبية من الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، باستثناء المغرب.

(ب) نحو الشرق، ثلثا القسم الغربي من بحر قزوين، بما فيه ساحل داغستان.

(ج) نحو الجنوب الشرقي، نصف الضفة الغربية من الخليج العربي.

(د) وأخيراً نحو الجنوب، الضفة اليمنية من المحيط الهندي وتقريباً مجمل ضفاف البحر الأحمر، يعني كامل الشاطىء العربي حتى خليج عدن، وكامل الساحل المصري والسوداني والقسم الشمالي من أثيوبيا.

إن المنطقة التي تضم الأناضول والبلقان كانت تشكل نقطة المركز للنطاق القاري للإمبراطورية، أما أطراف الإمبراطورية فكانت موزعة دائرياً على الشكل التالي حسب دوران عقارب الساعة: هنغاريا، رومانيا، بسارابيا، أوكرانيا، القرم، القوقاز، أرمينيا، آذربيجان، كردستان، العراق، سوريا، سواحل شبه الجزيرة العربية، مصر، ليبيا، تونس والجزائر.

قلب الإمبراطورية كان ينبض بين بحر إيجه والبحر الأسود، ضمن

المثلث المؤلف من المدن الثلاث الكبرى: سالونيك، وإزمير، واسطنبول التي كانت عاصمة الإمبراطورية العثمانية.

2 ـ النطاق البشري أو الديموغرافي للإمبراطورية العثمانية

نكرر القول، أن الإمبراطورية العثمانية كانت دولة ما قبل قومية، والمفهوم الحديث لكلمة وطن لم تكن معروفة، كل تنظيم المجتمع كان قائماً على الأديان أو الملل، مثلها في ذلك مثل جميع الإمبراطوريات السابقة.

إن تقسيم المجتمعات الماقبل قومية إلى طوائف دينية لم يكن صفة خاصة بالعثمانيين. جميع الإمبراطوريات السابقة اتبعت عادة إعطاء الجماعات الدينية المختلفة المنضوية تحت رايتها حكماً إدارياً ذاتياً[1]. الجديد الذي أتى به العثمانيون هو إعطاء هذه العادة صفة القانون، وابتكار قواعد محددة ومنظمة مما أعطى لهذا العرف صفة المؤسسة. هذه المؤسسة ستصبح ركناً أساسياً من أركان النظام العثماني، وجزءًا لا يتجزأ من بنية الدولة. وهو ما سيعرف بنظام الملة الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن نظام أهل الذمة الذي كان يقتصر على تقنين الحقوق الدينية لغير المسلمين، فيما يخضع هؤلاء في شتى حياتهم المدنية للأحكام العامة التي يخضع لها المسلمون، أي التشريع الإسلامي أو الشريعة الإسلامية[2].

نظام الملة

تقوم الدولة العثمانية على ثنائية مزدوجة: من جهة، الثنائية الاجتماعية، طبقة عسكرية ـ رعية، من جهة ثانية، الثنائية الدينية إسلام سني ـ مسيحية أرثوذكسية. الطبقة الحاكمة (العثمانيون) كانت مؤلفةً من الطبقة العسكرية والإدارية والتي كانت تضم رؤساء الملل الروحيين. الرعية كانت تتألف من

(1) راجع جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت 1979، الفصل الأول.

(2) د. عبد الوهاب خلاف، خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي؛ الكويت، دار القلم، الطبعة التاسعة، 1971.

جموع الشعوب الخاضعة للإمبراطورية وإلى أي ديانة انتمت(1). هذه الثنائية التي اصطبغت بها الإمبراطورية في بداياتها انبثق عنها تلقائياً نظام الملل (الأوطان الدينية)، حيث نجد أربع ملل: اليونانية، والأرمنية، واليهودية، والملة التركية للمسلمين السنة.

كان شعوب الإمبراطورية، بغالبيتهم العظمى، موزعين على ملتين كبيرتين: المسيحية الأرثوذكسية والإسلامية السني. حتى تاريخ ضم البلاد العربية، في بداية القرن السادس عشر، كانت الملة اليونانية هي الغالبة عددياً، بعد هذا التاريخ أصبحت الملة الإسلامية هي الغالبة. الملة المسيحية الأرثوذكسية تضم: السلاف، والرومان، واليونان، وقسم من العرب. الملة الإسلامية تضم غالبية السكان العرب، والأكراد، وقسم من الألبان والأتراك. نحو القرن السادس عشر وفي قمة العصر الذهبي للإمبراطورية، من أصل تسعة رؤساء وزراء لسليمان القانوني، نجد ثمانية منهم مسيحيي المولد(2).

أما الديانات والمذاهب الأخرى التي لا تنتمي إلى هذه الملل فقد اعتبرت جماعات مخالفة أو معارضة للنظام العام ومدعومة من قبل قوى أجنبية. وقد بيَّن جورج قرم في كتابه «تعدد الأديان وأنظمة الحكم»، الصادر قبل عقدين، التشابه القائم بين الحاضرة الإسلامية والحاضرة المسيحية فيما يتعلق بمضمون التدابير الرامية إلى تقليص نطاق العلاقات ما بين الطوائف. فقد لاحظ أن تشدد التوحيد البنيوي يؤدي في الحالتين إلى الضغط على أولئك الذين ينكرون «الدين الحق» ويُشعرهم بعزلتهم عن حياة الحاضرة(3). وبهذا الصدد يقول عوني فرسخ في كتابه «الأقليات في التاريخ العربي»: «تأثر

---

(1) M. Flory et R. Mantran; Les Règimes politiques des pays arabes; thémis, Paris, 1968.

(2) عديدة المؤلفات التي تؤكد ذلك نذكر فيها على سبيل المثال: D. Kitsikis L'Empire Ottomane, G. Lewis; La Turquie. وخصوصاً أعمال المؤتمر الدولي المعقود في أثينا عام 1953 والصادرة في كتاب:
Le Cinq-Centième anniversaire de la prise de Constantinople (1453-1953), acte du colloque international, publé par l'Héllénisme contemporain, A thènes, Mai, 1953.

(3) جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص 250.

الموقف من الشيعة بالصراع مع الصفويين، واعترف بالدروز كطائفة مستقلة، وحدهم العلويون واليزيديون الذين لم يعترف لهم بشرعية المذهب، وإن كان للجماعتين مؤسساتهما الدينية. . . . ويمكن القول إن الشيعة والدروز والإسماعيلية عوملوا بقدر من التسامح، وإن يكن أقل من ذلك الذي حظي به النصارى واليهود، إذ لم يكونوا يحظون بدفاع رجالات الهيئة الإسلامية لكونهم لا يضمهم مصطلح أهل الذمة»[1].

بكل الأحوال، عرفت التعددية في الإمبراطورية العثمانية نوعاً من التراتبية فيما يخص العلاقات ما بين الطوائف. وهذا يسري على الجماعات الإسلامية كما يسري على الجماعات المسيحية. هذه التراتبية بدأت، في القرن التاسع عشر، تنزع نحو قدر أكبر من التساوي، أو بعبارة أدق بدأت تنزع نحو قدر أقل من عدم المساواة. ومع ذلك فقد لاحظ البروفسور رودنسون أن هذه الطوائف لم تتخل عن صفتها الفوق وظيفية (الطائفة ـ الوطن)، ولا عن استقلاليتها تجاه الدولة، ولا عن احتكارها ولاء وانتماء أبنائها[2]. بل أكثر من ذلك، فقد لاحظ أنه رغم الجهود الجبارة التي قامت بها الإمبراطورية،[3]

(1) عوني فرسخ: الأقليات. . . ص 83.
(2) مكسيم رودنسون؛ البعد الديني للصراع اللبناني، ص 81.
(3) كانت هذه الإصلاحات متعارضة أساساً مع النظم المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. وقد استندت حركة الإصلاحات (التنظيمات) إلى مرسومين سلطانيين صدرا خلال عهد السلطان عبد المجيد. أولهما صدر في 3 ت2 عام 1839 وعرف باسم «خط شريف همايوني» المشهور باسم «منشور كلخانة». وقد كفل هذا المرسوم مساواة المسلمين وغير المسلمين من الرعايا العثمانيين أمام القانون. والمرسوم الثاني صدر في 8 شباط 1856، (خط شريف همايوني) الذي عرف بـ «منشور التنظيمات الخيرية». وقد كرّس هذا حق كل ملة بأن تقيم شعائر عبادتها بحرية بالغاً ما بلغ عدد أعضائها. وقد شمل الإصلاح فيما شمل: تنظيم التعليم، تنظيم القضاء، إنشاء محاكم تجارية ومختلطة. . . إلخ. حول هذه الإصلاحات أنظر: عوني فرسخ، الأقليات في المجتمع العربي، ص 188 ـ 193. و
P.E. Davision; Reforme in the Ottoman Empire (1856-1867); Princeton, 1963.
Edmond Engelhardt; La Turquie et le tanzimat, Paris, 1882.

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من أجل تسوية أوضاع الطوائف الأقلية وإدخالها في النظام، فإن هذه الطوائف المسيحية كانت تشعر بانجذاب قوي تجاه إخوانهم في الدين في أوروبا، المنضوين في أوطان قوية، غنية، متقدمة وحرة. هذا الانجذاب قد تحكَّم أيضاً بعلاقة شيعة الإمبراطورية العثمانية بإيران الصفوية وما بعد الصفوية[1].

هذه الطوائف لم يكن لها في البدء حق التجمع في ملل مستقلة. تلك كانت حال المسلمين الشيعة المدعومين من إيران، وحال الكاثوليك في هنغاريا، وكرواتيا، وشمالي البانيا، وجزر بحر إيجه، وصقلية، وفلسطين، وكذلك موارنة جبل لبنان. وجميع هذه الطوائف الكاثوليكية التي تخضع لبابا روما، أي لرئيس ديني مقيم خارج حدود الإمبراطورية، كانت تتبع تنظيمياً ملة الأرمن الغريغورية الأرثوذكسية[2].

أجبر تدخل القوى العظمى في الإمبراطورية الحكومة العثمانية على الاعتراف بملل جديدة: الكاثوليك تحت حماية فرنسا، البروتستانت تحت حماية القوى البروتستانتية مثل انكلترا وهولندا. دون أن ننسى محاولة روسيا الحصول على حق حماية الأرثوذكس، بادعائها وراثة الإمبراطورية البيزنطية. إن نظام الامتيازات الأجنبية هو الذي سوف ينظم الأوضاع القانونية لهذه الطوائف. فبموجب هذا النظام، كانت الدول الأوروبية تمنح بسخاء جنسيتها لغير المسلمين. مما أتاح لأبناء الأقليات أن يتملصوا من التبعية للقضاء المحلي ليغدو مرجعهم القضائي الوحيد، في حال التنازع مع مسلم، المحكمة القنصلية[3]. ومن المفيد الإشارة إلى أن التنظيم الإداري الناجم عن مرسوم التنظيمات قد ألحق هذه الملل بوزارة الخارجية المستحدثة لأول مرة

---

(1) المرجع السابق، ص 81 وما بعد.

(2) D. Kitsikis; L'Empire Ottoman.

(3) راجع جورج قرم، تعددية الأديان وأنظمة الحكم، ص 294 وما فوق. وكذلك عوني فرسخ، الأقليات في المجتمع العربي، ص 199 وما فوق.

في تاريخ الإمبراطورية. وكان ذلك عام 1836[1].

إن نظام الملة يتطابق تماماً مع فلسفة الحكم العثماني برمته، حيث تكتفي السلطة المركزية بالحماية العسكرية لحدود الإمبراطورية، بينما كل السلطات موزَّعة: السلطة السياسية لحكام المقاطعات أو الولايات الذين ينبغي عليهم تأمين الأمن والنظام العام في ولاياتهم ومقاطعاتهم عن طريق تجنيد الفرق المحلية، بينما السلطة المدنية والشؤون الإجتماعية، الدينية والثقافية هي بيد الهيئة الدينية. وهو ما أسماه جورج قرم نظاماً لامركزياً مركباً حيث المجال الإقليمي في بعض المجالات والاختصاص المدني في مجالات أخرى، وحيث هذا الأخير أي الاختصاص المدني مطعَّم بنظام لامركزية الاختصاص الديني بالنظر إلى أن صلاحية سائر الشؤون التي لا تدخل في المجال السياسي - العسكري بتقلدها العلماء بالنسبة للرعايا المسلمين، والبطاركة والحاخامون بالنسبة للرعايا غير المسلمين. أما الطوائف الإسلامية غير السنية، فهي وإن كانت لا تتمتع بالشرعية نفسها؛ فإنها تملك مؤسساتها الطائفية الخاصة بها ولا تشارك في المؤسسة الدينية السنية[2].

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تتناول نظام الملة، والذي هو مختلف عن نظام الطوائف، رغم أن هذا الأخير منبثق عنه. وأغلب المفكرين والدارسين الذين عالجوا الموضوع اعتبروه مسؤولاً عن مجمل المشاكل التي يعاني منها اليوم المجتمع الإسلامي بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص. إبتداءً من انتشار العصبيات المذهبية والطائفية وفتكها بالمجتمعات العربية، مروراً بالصعوبات التي تواجهها فكرة القومية العربية، وانتهاءً بأزمة الفكر الإسلامي السياسي المعاصر.

إلا أنه وبالرغم من كل شيء، فإننا نستطيع القول بأن الإمبراطورية العثمانية قد ساعدت، وبفضل هذا النظام بالذات، مختلف المناطق

(1) D. Kitsikis; l'Empire Ottoman, p. 114.

(2) جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص 271.

والجماعات، وعلى مدى قرون، على الاحتفاظ بخصوصيتها وأصالتها الفكرية والثقافية واللغوية، هذه الخصوصية والأصالة اللتان ستصبحان فيما بعد أساس القوميات الناشئة[1].

الطبقة الحاكمة العثمانية

لقد احتل الشعب التركي الموقع الأهم في الإمبراطورية العثمانية، ولكن شاركه في هذا الموقع، وإن بنسب متفاوتة، شعب آخر هو الشعب اليوناني، أي الأرثوذكس الناطقون باللغة اليونانية. أما بقية الشعوب فقد خضعت تدريجياً لهيمنة هذين الشعبين[2].

إن كلمة عثمانيين لا تعني عامة الشعب. ما يقصد بكلمة عثمانيين هم أفراد الطبقة الحاكمة التي تخدم السلالة الحاكمة وأهدافها بمعزل عن الأصل العرقي أو الديني. إن افتراض وجود طبقة حاكمة إسلامية خالصة تستغل جموع الرعية غير المسلمة هو افتراض جد خاطىء. فقد دعي المسيحيون، وخصوصاً اليونانيين، لخدمة الدولة في مختلف المراتب الإدارية والوظائف الحكومية. وكان الأسلوب المتبع والأكثر شيوعاً هو إقطاع أراضٍ واسعة لوجهاء النظام الجديد[3].

حوالي بداية القرن السابع عشر، تكوَّنت في العاصمة، حول البطريركية، إرستوقراطية يونانية جديدة، بدأت تحتل مواقع هامة في الإدارة العثمانية. من

---

(1) راجع كتاب:
M. Flory et R. Mantran; Les régime politiques des pays arabes, P.U.F. Thémis, Paris, 1968.

(2) بهذا الصدد كتب مكسيم رودنسون يقول: «بالنسبة لليونانيين وقادتهم بطاركة القسطنطينية، سكان الفنار، نستطيع التحدث، مع بعض المبالغة عن ثنائية تركية - يونانية. ولكن من المؤكد والثابت أن الفناريين مدعومين من العثمانيين ساروا أشواطاً بعيدة في هلينة السلاف» أي جعلهم هللينيين.
Maxim Rodinson; La dimension religieuse du Conflit libanais, I.F.R.I. 1987, Paris, p. 80.

(3) D. Kitsikis, l'Empire Ottoman.

بين هذه الأرستوقراطية كان يوجد مجموعة يسمى «الفناريين». خلقت هذه المجموعة لنفسها، وتحت إشراف البطريرك، غيتو، شكل نقطة التقاء للمسيحيين الأرثوذكس الناطقين باللغة اليونانية. وما لبثت هذه الأقلية أن برعت في مجالين أساسيين، هما التجارة والإدارة. وأصبحوا حاجة لا غنى عنها لاستمرار النظام. مما جعل العثمانيين يتخلون عن المبدأ القائل بضرورة أن يعتنق الإسلام كل مرشح غير مسلم لأي منصب في الإدارة[1]. ويقول المؤرخ الكبير توينبي: «إن الحكومة العثمانية سارت على هذا النحو قبل أن تجبرها هزيمة 1673 على القيام بذلك. فبين العام 1669 والعام 1716 احتكر الفناريون المناصب الإدارية الأربعة الكبرى في الإدارة. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، سار الفناريون في الاتجاه الذي سيجعلهم حتماً شركاء أساسيين في التزام المزرعة العثمانية»[2].

إن السمة الأبرز لهذه الشراكة تتجسد في السلطات الممنوحة للبطريرك الأرثوذكسي التي جعلته يتمتع بصلاحيات لم يمارسها بطاركة الدولة البيزنطية. هذه الصلاحيات جعلت من الكنيسة الأرثوذكسية كنيسة وطنية.

فالبطريرك هو الوسيط الرسمي بين السلطان وكل تابعيه من المسيحيين الأرثوذكس. وهو الرئيس الروحي ليس فقط لتابعي كنيسته وإنما أيضاً لتابعي كل الكنائس الأرثوذكسية المستقلة، كالكنيسة القبطية والكنيسة الأرمنية. وعليه أن يحمي ويدافع عن الدين المسيحي. إن وضعه القانوني شبيه بوضع والٍ منتخب. فهو إضافة إلى الصلاحيات التي يتمتع بها الوالي، يتمتع باستقلالية تامة، ولا يحكم إقليماً معين بل يحكم رعايا السلطان في أي بقعة من بقاع الإمبراطورية المديدة، وقراراته نافذة باسم القانون (براءة التثبيت)[3].

---

(1) A. Toynbee; l'Histoire. A story of history. Bruzelles, 1975, p. 115.

(2) نفس المصدر.

(3) N. Vlachos; Les relations des Grecs asservis avec l'Etat Ottoman, pp. 149-150.

عوني فرسخ، الأقليات في المجتمع العربي، ص 184. وجورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم.

خصائص الإمبراطورية العثمانية

يقول ديمتري كيسيكس في كتاب مبتكر عنوانه «الإمبراطورية العثمانية»، الصادر في باريس عام 1985. إنّ القارة الأوروآسيوية، بفعل آلاف السنين من التاريخ، تنقسم إلى ثلاث مناخات حضارية كبرى:

أولاً: الغرب؛ الذي يضم اليوم، إضافة إلى أوروبا الغربية، أميركا الشمالية والجنوبية، أوستراليا ونيوزيلندا.

ثانياً: الشرق أو الشرق الأقصى، الذي يضم: الهند، جنوب - شرق آسيا، أندونيسيا، الهند، كوريا واليابان.

ثالثاً: المنطقة الوسيطة التي تنتسب في آن واحد إلى الشرق وإلى الغرب[1].

ويلاحظ المؤلف في كتابه هذا، أن عادة تقسيم القارة الأوروآسيوية إلى قارتين جغرافيتين: أوروبا مسيحية من جهة في مواجهة آسيا مسلمة من جهة أخرى، قد حجب الرؤيا تماماً عن هذه المنطقة الوسيطة. ويرى أن النتائج الفلسفية والسياسية الناجمة عن ذلك كانت خطيرة جداً. إذ نتيجة لذلك فإن أي تركي ليس له مكان شرعي في أوروبا بصفته آسيوي ومسلم، وبالمقابل، فإن أي يوناني ليس له مكان شرعي في آسيا بصفته أوروبي ومسيحي. ويخلص الكاتب طبعاً إلى أن الإمبراطورية العثمانية كانت بامتياز واحدة من الإمبراطوريات التي حكمت هذه المنطقة الوسيطة[2].

بكل الأحوال تتصف الإمبراطورية العثمانية بالصفات الثلاث الأساسية

---

(1) Dimitei Kitsikis; l'Empire Ottoman; P.U.F. Paris, 1985. p. 15.

(2) يشارك Kitsikis هنا Lybeyer, Albert في كتاب نشره عام 1913 وعنوانه:
The government of the Ottoman empire in the time of Soliman the Magnificent, New York, 1913.

بل ويرى Lybeyer، إن الإمبراطورية العثمانية هي امبراطورية وسيطة تستقي من مناهل المسيحية والإسلام.

التالية: أولاً التعددية القومية والدينية، ثانياً التوحيدية، وثالثاً التسامح.

أولاً: التعددية القومية والدينية

إن أي إمبراطورية هي، بطبيعتها وتعريفها، كيان سياسي متعدد القوميات، بل سابق لظهور الفكرة القومية. فالحديث عن إمبراطورية وطنية هو كلام عبثي أو هرطقة فكرية. فالفكرة القومية كانت قطعاً غير معروفة في القرن الرابع عشر. وكان النظام السياسي قائماً على تأمين ولاء وطاعة السكان ـ الرعايا للسلطة المركزية الإمبراطورية. وكتاب الأمير لميكيافيللي هو أكبر معبر عن ذلك[1].

إن الجديد في الإمبراطورية العثمانية أنها ليست فقط إمبراطورية متعددة القوميات، وإنما أيضاً متعددة الديانات. صحيح إن الإمبراطوريات العربية ـ الإسلامية، وبفضل التسامح الذي جاء به الإسلام، كانت تضم شعوباً تعتنق دياناتٍ أخرى غير الدين الإسلامي، إلا أن القانون كان محصوراً بالتشريع الإسلامي[2]. أما في ظل الإمبراطورية العثمانية فيرى أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه، «أصول التاريخ العثماني»، أن الشريعة الإسلامية لم تكن مصدر التشريع الوحيد أو الأساس القانوني لنظام الحكم العثماني[3]. بل يرى أن النظام المعتمد من قبلهم كان مزيجاً من النظام البيزنطي والنظام الفارسي ـ المأخوذ عن السلاجقة ـ والنظام الإسلامي. ويضيف بأنه لم تكن للقاضي الشرعي سلطة على السلاطين وعبيده أفراد الهيئة الحاكمة[4] الذين كانت لهم

(1) ميكافيللي كتاب الأمير الطبعة الفرنسية N. Machiavel; Le Prince Editions Seghers, Paris, 1973 وفي معرض مقارنته النظام العثماني بالنظام المملوكي، يرى ميكافيللي أن الدولة المملوكية مختلفة عن بقية الإمارات الإسلامية ويشبهها بالبابوية عند المسيحيين الفصل الـ XIX، ص 156.

(2) أنظر كتاب خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، د. عبد الوهاب خلاف، الكويت، دار القلم للطباعة والنشر، الطبعة التاسعة، 1971.

(3) أحمد عبد الرحيم صالح، أصول التاريخ العثماني، ص 106.

(4) نفس المصدر، ص 100.

محاكم خاصة. ويلاحظ بأن النظام الضريبي يؤدي في نهاية الأمر إلى أن يشارك في جباية الضرائب من الأهلين بمختلف عقائدهم جُباةٌ من المسيحيين واليهود[1].

في الواقع كان الدين الإسلامي موجوداً في قلب الإمبراطورية العثمانية ولكنه كان تابعاً لها سياسياً[2]. إن السمة الأكثر تعبيراً عن هذه التبعية هو الوضع القانوني والإداري والقيادي لرجال الدين بشكل عام ورجال الدين المسلمين بشكل خاص. والذين كانوا، وبكافة مراتبهم موظفين لدى السلطان بمن فيهم شيخ الإسلام[3]. «فعلى الرغم من أنه لا كهنة في الإسلام إلا أن السلطنة العثمانية تميزت بوجود ما يمكن اعتباره الهيئة الإسلامية...... التي لم تخرج عن كونها مجرد أداة السلطنة في التعبير عن سياستها الدينية»[4]. أما رودنسون فقد تحدث عن وجود دين إسلامي رسمي، سني، حنفي، يشكل أساس القانون العثماني ـ مجلة الأحكام العدلية فيما بعد ـ، وديانات شعبية أو جماهيرية أخرى تمارسها جموع إسلامية منضوية في طوائف عدة تتمتع بمؤسساتها الدينية الخاصة[5].

نستطيع أن نستنتج أنه إذا كان رجال الكهنوت المسيحيين يتمتعون باستقلال ذاتي قوي[6]، فإن رجال الدين، العلماء المسلمين، أصبحوا بالنتيجة

(1) نفس المصدر، ص 95.

(2) وهذا ما سيلاحظه الشيخ علي عبد الرازق في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم»، القاهرة، 1925.

(3) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 181.

(4) عوني فرسخ، نفس المصدر، ص 181.

(5) M. Rodinson; Liban; espoirs et realités, travaux et recherches de l'IFRI, Paris 1987.

(6) حول هذا الموضوع راجع: Le cinq - centième anniversaire de la prise de Constantinoqle (1453-1953), acte du colloque international publé par l'Héllénisme Contemporain, A thènes Mai, 1953.

وفي هذا الكتاب الصادر عن المؤتمر دراسات عديدة وهامة جداً حول وضع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية.

«مثقفين نظاميين» أو «مثقفين عضويين» مرتبطين بأيديولوجية الدولة العثمانية وإدارتها. إنها مرحلة العصر المدرسي ـ الأكاديمي للفكر الإسلامي المشغول من قبل علماء وفقهاء أكاديميين (رسميين) يتم من خلالهم سيطرة الدولة غير المباشرة على المجتمع. فيتحولون مع ثبات واستقرار الدولة، إضافة إلى رجال الدين في الديانات الأخرى، إلى جزء أساسي من الطبقة الحاكمة التي ستعمل على تحصين الدولة حيث الإيديولوجيا السائدة هي داعي المصلحة العليا. وهذا ما سيجعل من أي حركة اجتماعية ـ سياسية «هرطقة» تهدد أمن وكيان الدولة[1].

ثانياً: مسكونية الدولة العثمانية Occumenisme

الصفة الثانية التي تتمتع بها الإمبراطورية العثمانية هي المسكونية وانطلاقاً من المبدأ والتعريف، إن أي إمبراطورية مسكونية هي مثل كوكب في الفضاء، تتمتع بالاكتفاء الذاتي. وليست بحاجة إطلاقاً للدخول في علاقات مع بقية الكواكب. وهي لذلك لا تملك وزارة للشؤون الخارجية مثلها في ذلك مثل الإمبراطورية الصينية المعاصرة لها.

هذه النزعة المسكونية لها ما يبررها. ذلك أن البنى السياسية، الاجتماعية والدينية التي بناها العرب في الأقاليم المنزوعة من البيزنطيين والفرس شبيهة بتلك التي كانت قائمة في الإمبراطوريتين السابقتين. وعندما جاء الأتراك في القرن الحادي عشر تكاملوا مع هذا العالم ذي الحضارة المشتركة[2] والمختلفة تماماً عن مفاهيم الحضارة الغربية. وبمقدار ما لاقى مسيحيو الشرق صعوبة

---

(1) يقول الدكتور طه حسين تعليقاً على الفصل بين منصب الخلافة وبين السلطة السياسية في تركيا: «لقد نشأت في البلاد الإسلامية فكرة جديدة لا عهد للإسلام بها وهي فكرة السلطة الزمنية والسلطة الدينية والفصل بين هاتين السلطتين... فإذا فقد الخليفة قوته السياسية وأصبح شيئاً يشبه شيخ الإسلام أو البابا فليس هناك ما يدعو إلى أن تذعن له البلاد الإسلامية، بل ليس هناك ما يدعو إلى أن ترضى البلاد الإسلامية المختلفة بأن يحتفظ الترك لأنفسهم بهذا المنصب الجديد. جريدة السياسة القاهرية، 5 نوفمبر 1922.

(2) J.P. Roux; Histoire des Turcs.

في استيعاب وفهم سلوك الغربيين، لدى احتكاكهم بهم زمن الحروب الصليبية، فإن المسلمين قد فهموا تماماً الفرق ما بين المسيحيين الشرقيين والمسيحيين الغربيين[1]. وهذا ما يساعدنا على الاقتناع بالمقولة التي تفيد بأن غالبية الفتوحات العثمانية كانت تتم بالتواطؤ ما بين الفاتحين وسكان المناطق المحتلة. هذا التواطؤ الناجم عن مشاعر الود التي يكنها للعثمانيين رعايا القوى المعادية[2]. «كانت الإمبراطورية العثمانية في بداياتها، تبدو كمستعمرة نباتية، رابطة أو جمعية تنمو بشكل مطرد، أكثر مما هي إمبراطورية بالمعنى التقليدي للكلمة حيث قوم من الغرباء يسيطرون على الأهالي الخاضعين المغلوبين على أمرهم»[3].

ثالثاً: التسامح

إن التسامح هو قضية حياة أو موت بالنسبة لدولة إمبراطورية؛ بغض النظر عن صفات العاهل أو الشعب المسيطر داخلها. إن خرق هذه القاعدة يؤدي حتماً إلى موت هذه الإمبراطورية مهما عظمت صفات قادتها.

إن خصوصية الدولة العثمانية الكوزموبوليتية أنها متعددة الثقافات. شرعية الدولة واستمرارها بالنسبة لرعاياها نابعة من الضمانات التي تؤمنها لحماية استقلالية هذا التنوع الثقافي، سواء أكان ذلك على صعيد علاقة الجماعات فيما بينها، أو على صعيد علاقة كل جماعة على حدة مع السلطات العليا أي الباب العالي. هذا الأخير لكي يؤمن التوازن المسكوني اكتفى بمراقبة المجتمع عن بعد، دون أن يؤكد ذاته كممثل لخصوصية محلية، إثنية أو دينية. لذلك نلاحظ أنه بعيد زوال الدولة العثمانية بدا العالم كما كان قبل أن تتكوَّن الإمبراطورية: فسيفساء من التجمعات الدينية، المذهبية، الإثنية

(1) Emmanuel Sivan; l'Islam et les Croisades; et Dominique Sourdel; Histoire des Arabes, 3eme édition.

(2) M. Rodinson; La fascination de l'Islam, p. 56.

(3) Geoffrey Lewis; la turquè, p. 43.

والقومية. والمثال الأبرز لعدم تأصل سلطة السلالة العثمانية في الداخل وفي الخارج يعطينا إياه التاريخ الحديث. فبعد هروب آخر السلاطين العثمانيين عام 1922، إلى أوروبا، لم تستطع السلالة العثمانية أن تتواصل كما فعلت بقية العائلات الملكية المخلوعة في أوروبا وفي روسيا.

الخلاصة

خلال القرن التاسع عشر، أصبحت الفكرة القائلة بوجود حضارات مختلفة، تتفاعل كل على حدة في نطاق جغرافي محدد، مقبولة من الجميع. وتحولت إلى نظرية فلسفية مكمِّلة لنظرية الدولة القومية. بموجب هذه النظرية كل حضارة تمتلك روحاً وذاتاً وتطوراً خاصاً. إن البحث عن هذه الروح أو الخصوصية دفعت الباحثين إلى التخلي عن دراسة العصور الحديثة للتعمق في دراسة الأنظمة الكلاسيكية. هذا التوجه يعتبر أن الذاتية أو النواة الأساسية بكل حضارة تقع في دائرة الدين حيث كل شيء ينطلق من هناك[1]. ويعطي أيضاً للغة أهمية كبرى، فلكل لغة دور مركزي، ويفترض بكل شعب أن يتماثل مع لغته. الأعراق أيضاً اعتبرت من العناصر البالغة الأهمية في تكوين الخصائص المميزة لكل شعب[2].

إن القرن التاسع عشر غيَّر العالم أكثر مما غيرته كل العصور السابقة مجتمعة. ظهر العالم وكأنه يسير نحو حال أفضل وأكثر حضارة. ولقد لعب

(1) مثلاً كتب هيجل يقول: «إجمالاً، يمثل الإسلام شكل التوازن الذي تستقر فيه نهائياً أصالة الفكر الشرقي محققاً أقصى حدود إمكانياته».

M. Hulin; Hegel et l'Orient, Paris, 1979, p. 135.

(2) نورد هنا بعض الفقرات المعبرة جداً عن روح القرن التاسع عشر: «من هذا التناقض القائم ما بين الحضارة العثمانية والحضارة البلقانية وجدت المسألة الشرقية بمفهومها الحديث. أي الجهد التي تقوم به الشعوب المدركة لذاتها ضمن أطر جغرافية محددة وواضحة لتتشكل في دول. وبما أن التركي لا يخطر بباله أبداً أن يبني دولة حديثة، لأن الحضارة العثمانية تبقى دائماً حضارة البدو، لم يعد هناك في آسيا مسألة شرقية، لأن التركي هو هناك في موطنه».

Jacques Ancel; Manuel historique de le Question d'Orient, Paris, 1923, p. 301.

الغرب دوراً رائداً في هذا المجال. لا شك أنه سيطر على العالم بفضل سياسته واحتكاره للقوة المادية التي أمنتها له الصناعة. ولقد اجتاحت المفاهيم السياسية والاقتصادية للغرب، كفكرة الدولة القومية ومفهوم الحرية والديموقراطية ونظرية قيام المؤسسات الدستورية الضامنة لهما والفصل بين السلطات، وثورات سائر الشعوب الطامحة والتي كانت ترزح تحت نير أنظمة الحكم الإمبراطوري.





العلاقات العثمانية ـ البيزنطية

صلاح ضبيع

ينتسب العثمانيون إلى قبيلة القايي، إحدى قبائل الغزو التركية التي هاجرت من أواسط آسيا في نهاية الربع الأول من القرن الثالث عشر الميلادي، بسبب ضغط المغول عليهم تحت قيادة جنكيزخان. وكانت هجرة الأتراك العثمانيين بقيادة زعيمهم سليمان شاه، الذي توجه بهم نحو أرمينيا، حيث استقر هناك في المنطقة الواقعة بين أرضروم وأرزنجان على الفرات، وكان ذلك في سنة 621هـ ـ 1224م. وقد مكث سليمان شاه في تلك المنطقة ما بين ست وعشر سنوات، ثم ما لبث أن غادرها مع أفراد قبيلته إلى أماسيا بالأناضول حيث استقر هناك، ولكن إقامته لم تدم طويلاً، إذ إنه فكر في العودة إلى تركستان وطنه الأصلي، غير أن القدر حال دون بلوغ مطمحه، ذلك أنه مات غريقاً في نهر الفرات وهو في طريق عودته، ودُفن أمام قلعة جَعْبَر، وحتى يومنا هذا يطلق على هذا المكان اسم ترك مزاري أي «قبر التركي».

وعلى كل، فعلى أثر موت سليمان شاه انفرط عقد قبيلته، حيث عادت بعض بطونها إلى خراسان أمّا البعض الآخر فقد آثر التوجه إلى آسيا الصغرى بقيادة أرطغرل، ابن سليمان شاه، الذي كان لديه أملٌ كبيرٌ في أن يجد الحماية في دولة سلاجقة الروم في قونية، التي كان يحكمها آنذاك السلطان

علاء الدين كيقباد الأول (1219 ـ 1236م). ويُجمع المؤرخون على أن السلطان علاء الدين أقطع أرطغرل وأفراد قبيلته المنطقة الواقعة حول سوجوت كموطن ومرعى لهم في الشتاء، وجبال طومانيج وأرمينى بيله كموطن ومرعى في الصيف، وقد حدث ذلك حوالي 630هـ ـ 1232م. وهكذا قامت الإمارة العثمانية على أطراف الحدود البيزنطية الأناضولية في المرتفعات الواقعة في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من آسيا الصغرى.

وفي المنطقة الجديدة التي استقر بها أرطغرل وأفراد قبيلته، بدأ العثمانيون يحضرون لهم موطىء قدم على خريطة العالم. وعندئذ بدأت عجلة الصراع تدور بينهم وبين البيزنطيين في آسيا الصغرى، فاستولى العثمانيون في عهد أرطغرل على بعض المدن والقلاع البيزنطية هناك، كما ساعدوا الدولة السلجوقية في بعض حروبها ضد البيزنطيين. ولكن الصراع بين العثمانيين والبيزنطيين لم يكن قد بلغ أَوجه في عهد أرطغرل، وهذا ما يدفع إلى القول إنّ هذا الصراع كان يُمثل إرهاصات نزاعٍ مسلَّح سوف يطول أمده.

وقبل المضي قدماً في إطلالة على الصراع العثماني البيزنطي، لا بد من الإشارة إلى وضع الدفاعات البيزنطية الآسيوية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي. فبيزنطة التي تمت استعادتها من اللاتين في سنة 1261م، كان على رأسها آنذاك الإمبراطور ميخائيل الثامن باليولوغوس (1261 ـ 1282م) Michael VIII Palaeologos، ولكن نظراً إلى أن هذا الإمبراطور كان قد اعتلى العرش البيزنطي في سنة 1259م عن طريق الاغتصاب من أسرة لاسكاريس فقد قام بإعفاء أعداد كبيرة من القوات البيزنطية العاملة على حدود بيزنطة الآسيوية التي كانت موالية لهذه الأسرة، خوفاً من قيام هذه القوات بالثورة ضده، أمَّا القوات التي بقيت وأيضاً السكان فقد أثقل الإمبراطور كواهلهم بالضرائب. وترتب على ذلك تحول القوات البيزنطية العاملة في مناطق الحدود البيزنطية الآسيوية إلى الأتراك العثمانيين، كما نهج نهجهم السكان المحليون في تلك المدن. فقد رأى السكان أن الانضواء تحت الحكم العثماني قد يكون أفضل بكثير من حكم الإمبراطور ميخائيل الثامن. وهكذا،

في الوقت الذي أصبحت فيه الغارات العثمانية على الحدود البيزنطية الآسيوية عنيفة، كانت المقاومة البيزنطية هناك عاجزةً إلى أقصى درجة.

وعلى ذلك، عندما اعتلى السلطان عثمان (1288 ـ 1326م) العرش العثماني خلفاً لوالده أرطغرل، وجد الطريق ممهداً للزحف داخل الأراضي البيزنطية الآسيوية. وفي البداية انتهج عثمان سياسة (فرق تسُد) بين قادة المدن والقلاع البيزنطية في آسيا الصغرى، إذ إنه أقام علاقات صداقة مع بعض القادة، في الوقت الذي كان مُعادياً فيه للبعض الآخر، وبهذه الطريقة نجح في الاستيلاء على العديد من القصبات والقلاع البيزنطة. ولم تفلح المُقاومة البيزنطية في وقف الزحف العثماني داخل الأراضي البيزنطية الآسيوية. ومع بداية القرن الرابع عشر الميلادي لم يعُد لبيزنطة في الركن الشمالي الغربي من آسيا الصغرى غير مدن بروسة ونيقية ونيقوميدية والأقاليم التي تقع فيها تلك المدن.

ويتطلع السلطان عثمان إلى فتح مدينة نيقية. فيبدأ القلق بالظهور ـ لأول مرة ـ في مدينة القسطنطينية، بل إنّ الإمبراطور البيزنطي أندرونيقوس الثاني باليولوغوس (1282 ـ 1329م) Andronikos II Palaeologos اعتبر عثمان من أخطر القادة الأتراك على إمبراطوريته، فراح يعمل على وجه السرعة لإيقاف تقدمه داخل أراضيه. لذا أرسل لقتاله حملة عسكرية مؤلفة من ألفي جندي من قواته النظامية، غير أن هذه الحملة هُزمت هزيمة مدوية في 27 يوليو 1301م على مقربة من مدينة قويون حصار (بافيوم)، الواقعة في ضواحي مدينة نيقوميدية. وليس من شك أن هذا الانتصار أعطى الإمارة العثمانية صفة الاستمرارية ومكن لها في آسيا الصغرى.

وبَدَأت صفحة جديدة من العلاقات السياسية بين العثمانيين والبيزنطيين بعد موقعة بافيوم. فقد زحفت القوات العثمانية على مدينة نيقية وفرضت الحصار عليها، ولكنها فشلت في أخذها عنوة، نظراً لمتانة أسوارها، فأقام عثمان على مقربة من أبواب قلاعها الحصينة، وملأ تلك القلاع بالقوات. وكان يهدف من وراء ذلك إلى تجويع سكان المدينة ليُجبرهم في النهاية على الاستسلام.

وعندما رأى قواد المدن البيزنطية في آسيا الصغرى مدى خطورة عثمان على مدنهم، عقدوا النية على القضاء عليه. ومن أجل ذلك تكون حلف ضده في سنة 707هـ ـ 1307م، وكان الحلف يهدف إلى مُهاجمة عثمان بغتةً في عاصمته يني شهر، بيد أنّ عثمان تمكن من تشتيت قوات هذا الحلف. ويذكر بعض المؤرخين المحدثين أن المقاومة البيزنطية في آسيا الصغرى انهارت تماماً بعد سنة 1307م. وهذه حقيقة واقعة، لأن فتوحات عثمان داخل الأراضي البيزنطية سارت بخطى سريعة بعد سنة 1307م، فتساقطت المدن والقلاع البيزنطية في يده كما تتساقط أوراق الأشجار في الخريف.

وقد أدرك عثمان منذ البداية أن دولته لن يكتب لها الاستقرار إلا بالاستيلاء على مدينة بروسة. ففرض الحصار عليها في سنة 1318، وجرت محاولات عدة لاقتحامها في سنة 720هـ ـ 1320م و722هـ ـ 1322م، غير أنها باءت بالفشل، لكنّ الحصار ظل مفروضاً عليها إلى أن سلمت في سنة 726هـ ـ 6 أبريل سنة 1326م. وتجمع المصادر والمراجع على أن أورخان ابن عثمان كان متسامحاً مع سكان مدينة بروسة، فقد عاملهم مُعاملةً حسنة، ومن أراد منهم مغادرتها تركه وشأنه، ولم يسمح لأحد أن ينتزع أي شيء من أمتعتهم. والجديرُ بالذكر، أنه باستيلاء العثمانيين على مدينة بروسة فقد رسخت أقدامهم في آسيا الصغرى. أمّا على الجانب البيزنطي فقد ضاعت هيبة بيزنطة تماماً وغدت نهاية حكمها هناك ظاهرةً للعيان.

لكن، من جهةٍ ثانية؛ فإنه عندما سقطت مدينة بروسة في يد العثمانيين كان عثمان يجودُ بآخر أنفاسه فاعتلى عرش الدولة العثمانية بعده ابنه السلطان أورخان (1326 ـ 1359م) وكان أول عمل قام به هو نقل عاصمة دولته من يني شهر إلى مدينة بروسة. ثم رأى أن إقامة دولة ثابتة الأركان لن يتم إلا بفتح مدينتي نيقية ونيقوميدية البيزنطيتين. ومن أجل ذلك واصل زحوفه داخل الأراضي البيزنطية، فاستولى على العديد من المدن والقلاع عن طريق القوة تارة، وبالتسليم تارة أخرى، حتى أمكنه في النهاية قطع خطوط المواصلات

البرية والبحرية بين مدينة القسطنطينية ونيقوميدية، ثم راح يعد العدة لمهاجمة مدينة نيقية.

وأثناء ذلك كان الإمبراطور أندرونيقوس الثالث باليولوغوس (1328 ـ 1341م) Andronidos III Palaeologos قد اعتلى العرش البيزنطي، فسعى لإنقاذ مدينة نيقية على الأقلّ وإيقاف التقدم العثماني الجارف تجاه مدينة القسطنطينية. لذلك قاد بنفسه حملة عسكرية، عَبرَ بها البسفور، في أول يونيو سنة 1329م، وخ بلكانون (مالتيب اليوم) ـ على سواحل خليج نيقوميدية ـ نشبت إحدى المعارك القوية في التاريخ بين العثمانيين والبيزنطيين، وكان النصر حليف العثمانيين بقيادة أورخان، الذي تعقبت قواته الفلول البيزنطية الهاربة إلى فيلوكرين، وأعملت فيها القتل. ولقد أُصيب الإمبراطور أندرونيقوس في معركة بلكانون وولى هارباً إلى القسطنطينية، وكان هروبه إيذاناً بـ «تخلي ورثة القياصرة عن آسيا الصغرى إلى الأبد» كما قال أحد المؤرخين المحدثين.

وكان أن تقدم السلطان أورخان على رأس قواته بعد موقعة بلكانون ـ فيلوكرين إلى مدينة نيقية، فسلمت إليه دون قتال في 21 جمادى الأولى سنة 731هـ ـ 2 مارس 1331م. ويومها سمح أورخان للقائد البيزنطي لمدينة نيقية بمُغادرتها إلى القسطنطينية، كما سمح أيضاً لأهالي المدينة بالبقاء فيها أو مُغادرتها أنّى شاءوا. وهذا يدل على سماحة الدين الإسلامي وحكمة أهله. ولا شك أنه بسقوط مدينة نيقية في يد العثمانيين، فقد انتهت سلطة الإمبراطورية البيزنطية في آسيا الصغرى.

واصل السلطان أورخان فتوحاته داخل الأراضي البيزنطية الآسيوية فاستولى ـ بمساعدة ابنه سليمان ـ على بعض القلاع والقرى البيزنطية. وفي سنة 1333م عُقدت مُعاهدة سلام بين العثمانيين والبيزنطيين. ولكن هذه المُعاهدة لم تمنع العثمانيين من مُهاجمة الأراضي البيزنطية، ففي سنة 1337م هاجمت البحرية العثمانية ضواحي مدينة القسطنطينية في أوروبا، غير أن الأسطول البيزنطي تمكن من إبادة معظم السفن العثمانية.

ولم يكن السلطان أورخان بالرجل الذي يقبل الهزيمة، فلأجل الانتقام لنفسه قاد قواته على الفور وشدد الحصار على مدينة نيقوميدية، وبعد عدة جولات من المفاوضات سلّمت المدينة، وغادرتها حاكمتها تحت حماية العثمانيين، أمّا السكان فقد خيرهم السلطان أورخان بين الرحيل أو البقاء، وقال لأتباعه: «عليكم مُراعاة ألاّ يضيع لسكان المدينة الذين رغبوا في الرحيل أي شيء حتى ولو كان مجرد قشة، لأننا لسنا خائنين لعهودنا». وعلى أية حال، باستيلاء السلطان أورخان على مدينة نيقوميدية فقد سقط آخر معقل للبيزنطيين في الركن الشمال الغربي من آسيا الصغرى، ووصلت حدود الدولة العثمانية إلى البوسفور. وعند ذلك أصدر الإمبراطور أندرونيقوس الثالث باليولوغوس مرسوماً حذر فيه بإعدام كل من يُرْسى سفينة أو مركباً على سواحل هذا المضيق أو سواحل مضيق غاليبولي. إذ إن الإمبراطور كان يأمل في أن تكون هذه الحواجز الطبيعية سداً بينه وبين السلطان أورخان، الذي كان يفكر آنذاك في عبور هذه المضايق إلى أوروبا.

وجاءت السلطان أورخان أخيراً الفرصة. فعلى أثر وفاة الإمبراطور أندرونيقوس الثالث باليولوغوس في 14 ـ 15 يونيو 1341م، نشبت حرب أهلية طاحنة على العرش البيزنطي، بين الإمبراطورة آنا Anna ـ أرملة أندرونيقوس والوصية على ابنه يوحنا وبين يوحنا كوزانوس الذي كان هو الآخر وصياً عليه. فاستعانت الإمبراطورة آنا بالسلطان أورخان، الذي مدَّ لها يد العون. ولكن عندما وجد يوحنا كانتا كوزانوس أنه لن يحسم مسألة العرش البيزنطي لصالحه إلا بمساعدة أورخان، فقد طلب منه المساعدة مُقابل زواجه من ابنته تيودورا. فألقى أورخان بثقله إلى جانب كانتا كوزانوس حتى رجَّعه كفته في هذه الحرب سنة 1347م، ومكنه من أن يكون إمبراطوراً شرعياً مع يوحنا بن أندرونيقوس الثالث.

وفي سنة 1347م تقابل السلطان أورخان مع كانتا كوزانوس في اسكوتاري، وفي هذه المُقابلة طلب كانتا كوزانوس مُساعدة أورخان ضد

العرب، فاستجاب أورخان. ولكن علاقات الصداقة والمصاهرة بين أورخان وكانتا كوزانوس لم تمنع القوات العثمانية من مُهاجمة الأراضي البيزنطية في أوروبا، لكن ذلك الهجوم باء بالفشل. ومرة أخرى يطلب كانتا كوزانوس المُساعدة من أورخان ضد العرب، فأرسل إليه الأخير المُساعدات في سنة 1349م، وكانت عبارة عن عشرين ألف جندي. وسنة 1352م تمكنت القوات العثمانية من إبادة القوات الصربية في معركة إيمبيثيون على نهر مايتزا. وفصل الخطاب، أن الأتراك العثمانيين كانوا هم فقط المستفيدين من الحرب الأهلية البيزنطية، لأن هذه الحرب مكنتهم من عبور المضايق الذي ترتب عليه الاستقرار في البلقان.

لم يترك العثمانيون الفرصة التي لاحت لهم بسبب الانقسامات الداخلية على العرش البيزنطي تمر دون الاستفادة منها، لا سيما بعد أن أصبحوا ملمين بالوضع في منطقة البلقان. وتقول الأقاصيص إن سليمان بن أورخان تمكن في إحدى الليالي من عبور الدردنيل مع بعض من رجاله على بعض الألواح الخشبية واستولى على قلعة تذيمب في سنة 1352م. ثم واصل بعد ذلك فتوحاته داخل الأراضي البيزنطية في أوروبا والتي كان من أهمها مدينة غاليبولي التي سقطت في يده سنة 1354م. ودارت المفاوضات آنذاك بين أورخان وابنه سليمان وبين الإمبراطور يوحنا كانتا كوزانوس من أجل تسليم الأراضي التي استولى عليها العثمانيون في أوروبا إلى البيزنطيين ولكنها باءت بالفشل. ولقد اعتبر الشعب البيزنطي الإمبراطور يوحنا كانتا كوزانوس مسؤولاً عن الاستقرار العثماني في البلقان الأمر الذي دفع الإمبراطور إلى التنازل عن الحكم في 4 ديسمبر سنة 1354م.

وبصرف النظر عن الجالس على العرش البيزنطي، فإن عجلة الفتوحات العثمانية التي بَدَأت دورانها في الأراضي البيزنطية في البلقان لم تتوقف، إذ إن سليمان واصل فتوحاته، فتساقطت المدُن والقلاع في يده، والتي كان من أهمها مدينة ديموتيقية سنة 1357م. وفي أثناء ذلك خطف بعض القراصنة البيزنطيين خليل بن السلطان أورخان، وتم التحفظ عليه في مدينة فوكيا

الجنوبية، ولكن الإمبراطور يوحنا الخامس باليولوغوس - تحت ضغط أورخان - تمكن من إطلاق سراحه بعد دفع فدية مالية ضخمة.

على أية حال، اعتلى السلطان مراد الأول (1359 - 1389م) العرش العثماني في سنة 1359م، بعد وفاة والده أورخان، ولم تتوقف الفتوحات العثمانية في عهده، والتي كان من أهمها مدينة أدريانوبل (أدرنة) في سنة 1361م، وفيليببوبوليس سنة 1363م. وعندما شعر الإمبراطور يوحنا الخامس بخطورة وضعه عقد مُعاهدة سلام مع السلطان مراد الأول، اعترف فيها بالسلطان سيداً له.

والحقيقة أن البابوية تغاضت تماماً عن الفتوحات العثمانية في الأراضي الأوروبية، طالما كانت هذه الفتوحات على حساب البيزنطيين الهراطقة في نظرها. ولكن عندما بدأت هذه الفتوحات تهدد حدود الدول الأوروبية التي تدين بالمذهب الكاثوليكي والخاضعة لطاعة البابوية الروحية، سعى البابا أوربان الخامس (1362 - 1370م) Urban V، لإعداد حملة صليبية ضد العثمانيين. وقاد هذه الحملة أماديو السادس كونت سافوي، ولكنها لم تستول من العثمانيين إلا على مدينتي غاليبولي سنة 767هـ - 1366م، وبعض القلاع على الساحل الأوروبي لبحر مرمرة، ثم قفل أماديو عائداً لأوروبا في سنة 1367م.

وفي سنة 1369م قام الإمبراطور يوحنا الخامس باليولوغوس برحلة إلى الغرب الأوروبي اعترف فيها بالديانة الكاثوليكية، لكي يتمكن من طلب المساعدة من الغرب، ولكنه لم ينل سوى وعود جوفاء. وعندئذ أدرك أنه ينبغي عليه اتخاذ خطوة لا بد منها، فأقدم على إقامة مُعاهدة سلام مع السلطان مراد الأول سنة 1372م. ولقد أظهرت هذه المُعاهدة مدى ما كان يُعانيه الإمبراطور من ضعف. ولك أن تعلم أن الإمبراطور قد تعهد بدفع جزية سنوية إلى مراد، والاعتراف به سيداً له ومساعدته عسكرياً إذا اقتضت الظروف.

وبعيداً عن العلاقة بين الإمبراطور والسلطان، نرى أنه كانت هناك علاقة من نوع خاص بين ولديهما، ساووحي شبلي بن مراد وأندرونيقوس بن يوحنا الخامس ـ وصلت إلى حدَّ اشتراكهما معاً في ثورة ضد أبويهما، سنة 1373م، بهدف الإطاحة بهما، وأن يعتلي كل منهما عرش دولته، ويعيشا معاً في سلام، غير أن السلطان مراد أمكنه القضاء على هذه الثورة، وقتل ابنه ساووحي، أمَّا أندرونيقوس فقد سمل والده عينيه وزج به في الحبس.

ولكن فشل أندرونيقوس في ثورته ضد والده يوحنا الخامس والعقاب الذي ألم به من جراء ذلك لم ينهيا طموحاته المتمثلة في الإطاحة بوالده عن العرش البيزنطي. فهرب من سجنه في سنة 1376م ولجأ إلى جنوه في جلاتيا (بيرا)، واتصل من هناك بالسلطان مراد الأول طالباً منه المُساعدة في دخول القسطنطينية مُقابل بعض التنازلات، فأمده مراد بقوة عسكرية هائلة مكنته من دخول القسطنطينية في 12 أغسطس 1376م. وعندئذٍ ألقى القبض على والده الإمبراطور يوحنا الخامس وأخويه مانويل وثيودور وزج بهم في السجن.

ولم تمض سوى ثلاث سنوات على سجن الإمبراطور يوحنا الخامس وولديه حتى تمكنوا من الهرب في يونيو 1379م، وعبروا جميعاً البسفور إلى السلطان مراد، حيث عقد معه يوحنا اتفاقية تعهد له فيها بالعديد من التنازلات مُقابل إعادته إلى عرشه، فقدم له مراد القوات التي مكنته من دخول القسطنطينية في يوليو 1379م، وهرب أندرونيقوس إلى جلاتيا، وفي النهاية توصلت الأطراف المُتصارعة إلى تسوية في مايو 1381م، والتي بمقتضاها أصبح أندرونيقوس وارثاً لوالده في حالة وفاته. والمتأمل يرى هنا أن السلطان مراد أصبح هو الحَكَم بين أفراد عائلة باليولوغوس، يعزل منهم من يشاء ويولي من يشاء أو يوليهم جميعاً حتى غدوا أفصالا له.

وفي أثناء ذلك سعى أحد أفراد أسرة باليولوغوس وهو مانويل ابن الإمبراطور يوحنا الخامس إلى نفض علاقة التبعية للسلطان مراد عن كاهله، فكان ثمن ذلك استيلاء مراد على مدينة سالونيك في 9 أبريل 1387م، وهروب مانويل منها وسعيه إلى اللجوء لدى معارفه من الحكام إلا أنهم

رفضوا جميعاً استقباله بما في ذلك القسطنطينية نفسها، فما كان منه إلا أن ذهب إلى مراد في بروسه وقدم له فروض الولاء والطاعة فسامحه مراد. ولم يتخلص أفراد أسرة باليولوغوس من علاقة التبعية لمراد إلا بوفاته في معركة كوسوڤو Kossovo في 15 يونيو سنة 1389م.

اعتلى السلطان بايزيد الأول (1389 ـ 1402م) العرش العثماني في أعقاب وفاة والده مراد الأول. فتابع سياسة التدخل في الصراعات العائلية بين أفراد أسرة باليولوغوس. ولقد ظهر ذلك واضحاً في مُساعدته ليوحنا السابع ابن أندرونيقوس الرابع على دخول القسطنطينية في 14 أبريل سنة 1390م، لكن الإمبراطور يوحنا الخامس تمكن من طرده منها.

ووصلت الأوامر من قبل السلطان بايزيد إلى الإمبراطور يوحنا الخامس، بأن يُرسل إلى الأول مائة جندي بقيادة ابنه مانويل، ولم يكن أمام الإمبراطور سوى السمع والطاعة. وفي آسيا الصغرى ساعد مانويل السلطان بايزيد في الاستيلاء على مدينة فيلادلفيا، آخر معاقل البيزنطيين في آسيا الصغرى. وقد استغل الإمبراطور يوحنا فرصة غياب بايزيد في آسيا وأجرى بعض الإصلاحات في أسوار القسطنطينية، ولكنه ما لبث أن هدمها بأوامر من بايزيد، الذي هدد بسمل عيني ابنه مانويل وإرساله إليه أعمى. ولم يستطع الإمبراطور تحمل كل هذه الإذلالات فمات كمداً في 16 فبراير سنة 1391م. وعندما وصلت أخبار وفاته إلى ابنه مانويل هرب من معسكر السلطان بايزيد في آسيا واعتلى العرش البيزنطي (1391 ـ 1425م). فتتابعت عليه الأوامر من قبل بايزيد بالعديد من المطالب، ويومها قال له السلطان: «إذا لم تكن راغباً في تنفيذ أوامري، فأغلق عليك أبواب مدينتك، واحكم داخلها، لأن كل ما هو موجود خلف الأبواب ملك لي».

ويبدو أن مانويل قد أخذته العزة فرفض تنفيذ أوامر بايزيد، فدفع الأخير بقواته إلى تراقيا وحاصر القسطنطينية، ولم يُرفع الحصار إلا بعد استجابة مانويل لمطالب بايزيد، والتي كان من ضمنها إقامة مسجد في القسطنطينية. وفي 8 يونيو سنة 1391م قدم مانويل إلى آسيا الصغرى على رأس قواته

لمساعدة بايزيد في بعض حروبه هناك، ولم يُغادرها إلا في يناير سنة 1392م. ولكن بعد اجتماع مدينة سريس شتاء سنة 1393 ـ 1394م، الذي جمع السلطان بايزيد بكل قواد الدول التابعين له قرر الإمبراطور مانويل التخلص من علاقة التبعية لبايزيد. ففرض بايزيد الحصار على القسطنطينية سنة 1394م، واستولت قواته على كل أملاك مانويل خارجها، وراح الجميع يترقبون سقوط المدينة في يد العثمانيين. وضاعت نداءات الإمبراطور إلى الغرب الأوروبي بالمساعدة أدراج الرياح، فلم تصله إلا مساعدة قليلة من فرنسا، لم تستطع أن تبعد الخطر العثماني عن القسطنطينية. فسافر مانويل بنفسه إلى دول أوروبا متسولاً منها المُساعدة لإنقاذ عاصمته، ولكن لم يُقْدِم أحد على مُساعدته، فمكث في باريس منتظراً وصول خبر فتح السلطان بايزيد للقسطنطينية.

وعلى أية حال، فقد جاء إنقاذ القسطنطينية من الشرق وليس الغرب. فقد حدث آنذاك أن عاثت جحافل المغول بقيادة تيمورلنك فساداً في الأملاك العثمانية الآسيوية، مما دفع بايزيد إلى رفع الحصار عن القسطنطينية والعبور إلى آسيا، ولكنه لقي حتفه في موقعة أنقره سنة 1402م. فالتقطت القسطنطينية آخر نفس في حياتها، الذي أطال في عمرها نصف قرن.

قلبت موقعة أنقرة ميزان القوى لصالح البيزنطيين، بدليل المُعاهدة المذلة التي وقعها الأمير سليمان بن السلطان بايزيد مع الإمبراطور الشريك يوحنا السابع سنة 1403م. كما أن هذه الموقعة مكنت الإمبراطور مانويل الثاني من العودة إلى القسطنطينية. وقد واكبت عودته نشوب الحرب الأهلية على العرش العثماني بين أبناء السلطان بايزيد، فأدلى الإمبراطور بدلوه فيها، مُساعداً أطرافها كل ضد الآخر، حتى انفرد السلطان محمد الأول (1413 ـ 1421م) بالعرش العثماني سنة 1413م. ولقد شهدت العلاقات بين العثمانيين والبيزنطيين هدوءًا نسبياً في عهده، كما أنه كانت تربطه علاقات صداقة مع الإمبراطور مانويل الثاني، لدرجة أن محمداً أوصى وهو على فراش الموت بوضع اثنين من أولاده الصغار تحت وصاية الإمبراطور.

اعتلى السلطان مراد الثاني (1421 ـ 1451م) العرش العثماني في أعقاب

وفاة والده محمد الأول. وعند ذلك وصلته سفارة من قبل الإمبراطور مانويل الثاني تُطالبه بإرسال اثنين من إخوته إلى القسطنطينية، كما أوصى والده، ليكونا تحت وصاية الإمبراطور فرفض مراد، وأمام هذا الرفض أشعل الإمبراطور الفتنة على العرش العثماني، بإطلاقه سراح الأمير مصطفى الذي كان يدعى أنه ابن السلطان بايزيد وقدم له المُساعدات العسكرية التي مكنته من الاستيلاء على بعض الأراضي العثمانية في أوروبا، ولكن السلطان مراد أمكنه القضاء عليه، ثم أعلن الحرب على الإمبراطور مانويل ـ المتسبب في هذه الفتنة ـ وحاصر القسطنطينية في يونيو سنة 1422م، وضيق الخناق عليها حتى أصبحت قاب قوسين أو أدنى من يديه. غير أن الإمبراطور الماكر ما لبث أن حرك الثورة ضده في آسيا الصغرى، الأمر الذي دفعه إلى رفع الحصار عن القسطنطينية والذهاب إلى هناك وحيث تمكن من إخماد تلك الثورة.

وكان الإمبراطور مانويل الثاني قد وقَّع في سنة 1424م مُعاهدة مع السلطان مراد الثاني، تنازل بمُقتضاها الإمبراطور عن كل المكاسب التي حصلت عليها بيزنطة بعد موقعة أنقرة طبقاً لمعاهدة سنة 1403م، ومن ثم، فإن وضع بيزنطة السياسي في سنة 1424م أصبح نفس الوضع الذي كان قبيل موقعة أنقرة سنة 1402م. غدت القسطنطينية تنتظر مصيراً لا مفر منه على يد العثمانيين.

وعلى أية حال، عندما اعتلى السلطان محمد الثاني (الفاتح) (1451 ـ 1481م) العرش العثماني، بَدَأ يعد العدة لفتح مدينة القسطنطينية، فعقد ـ في البداية ـ اتفاقية سلام مع الإمبراطور البيزنطي الحادي عشر (1448 ـ 1453م) Constantine XI، تعهد له فيها بعدم الاعتداء على القسطنطينية. كلما عقد مُعاهدات سلام أيضاً مع العديد من الدول الأوروبية المجاورة لحدوده. وعندما شعر أن وضعه السياسي في أوروبا أصبح آمناً، عَبَر إلى الأناضول وقضى على بعض الثورات التي شبت ضده هناك.

وفي أثناء ذلك وصلت سفارة من قبل الإمبراطور قسطنطين إلى السلطان محمد الثاني تُطالبه بزيادة الراتب الذي كان يدفعه لإعاشة أحد أقاربه

الموجودين في القسطنطينية، فانتهز السلطان هذه الفرصة وأعلن الحرب على بيزنطة، وراح يواصل استعداداته. فأجرى بعض الإصلاحات الإدارية في دولته. كما أقام قلعة «الروملي» على البسفور في 13 أغسطس سنة 1452م، رغم المحاولات التي بذلها شعب القسطنطينية وإمبراطورهم لوقف بنائها. وجمع السلطان أيضاً القوات، وبنى الأسطول، وصب مدفعاً عملاقاً، وصفه أحد المؤرخين المحدثين بقوله: «إن المدفع العملاق كان يساوي بالنسبة إلى عصره قنبلة ذرية».

وعلى الجانب الآخر، بذل الإمبراطور قسطنطين قصارى جهده في الاستعدادات للدفاع عن عاصمته. فظهر الخندق المحيط بأسوارها البرية، ورمم تلك الأسوار، وبنى الأبراج، وأقام المتاريس، وجمع الأسلحة والأطعمة. كما أرسل إلى البابا نيقولاس الخامس (1447 ـ 1455م) Nicholas V، يطلب منه المُساعدة، فأرسل إليه الكاردينال أزيدرو لإتمام وحدة الكنائس أولاً ـ أي قبل المساعدة، وفي 12 ـ 13 ديسمبر سنة 1452م أُعلنت هذه الوحدة في كنيسة آيا صوفيا في القسطنطينية، ولكنها لم تلق قبولاً لدى عامة الشعب البيزنطي، ويومها قال الدوق الكبير لوكاس نوتاراس Lucas Notaras ـ قائد الأسطول البيزنطي والرجل الثاني في الإمبراطورية ـ: «إنني أفضل أن أرى عمامة الأتراك حاكمة في القسطنطينية من أن أرى قلنسوة اللاتين». ووجه الإمبراطور أيضاً نداءات وسفارات إلى معظم دول أوروبا طالباً منها المُساعدة، ولكن الوضع السياسي في أوروبا لم يكن يسمح بمساعدة بيزنطة آنذاك، ولهذا لم تصله سوى بعض المُساعدات الضئيلة من جنوة والبندقية.

وبدأت بوادر حصار القسطنطينية تلوح في الأُفق بإرسال المدفع العملاق تجاهها في 2 أبريل سنة 1453م، كما غادر الأسطول العثماني مدينة غاليبولي في نهاية مارس وأول أبريل من نفس العام متجهاً إلى المدينة أيضاً. وفي 23 مارس سنة 1453م تحركت القوات البرية من مدينة أدريانوبل بقيادة السلطان محمد الثاني، وفي 6 أبريل من نفس العام نصبت تلك القوات خيامها أمام أسوار القسطنطينية.

وأرسل السلطان محمد الثاني سفارة إلى الإمبراطور قسطنطين يعرض عليه السلام مُقابل تسليم القسطنطينية، وتعهد له السلطان بحماية أرواح سكانها وممتلكاتهم، ولكن قسطنطين رفض. فقام السلطان بتوزيع قواته البرية على أسوار المدينة، وحدد لكل قائد من قواده الناحية التي سوف يهاجمها. أمَّا قسطنطين فقد قام هو الآخر بتوزيع قواته على أسوارها من الداخل، كما أغلق مدخل القرن الذهبي (الميناء الداخلي) بالسلاسل. وبدأ الجميع يترقب نشوب القتال.

وفي 11 ـ 12 أبريل سنة 1453م بدأت المدافع العثمانية تطلق قنابلها على أسوار القسطنطينية، فهدمت مساحة كبيرة من السور الخارجي، وقام البيزنطيون على الفور بإصلاح ما تهدم. وفي 8 أبريل من نفس العام دفع السلطان محمد الثاني بهجومه البري الأول، ولكنه باء بالفشل. وفي 20 أبريل نشبت معركة بحرية طاحنة في البسفور بين البحرية العثمانية والبيزنطية كان النصر فيها حليف البيزنطيين.

وعندما وجد السلطان محمد الثاني أن بحريته عاجزة عن اختراق السلسلة ودخول القرن الذهبي، قام بنقل عدد كبير من سفنه من البسفور إلى القرن الذهبي براً من وراء جلاتيا، وحدث ذلك في ليلة 22 أبريل سنة 1453م. وتعد هذه العملية مشروعاً عملاقاً بكل المقاييس، لا سيما عندما نعلم أن طول الطريق البري الذي سارت عليه السفن بلغ حوالى ثلاثة أميال.

وعندما وجد الإمبراطور قسطنطين أن القسطنطينية أصبحت مُحاصرة من كل ناحية أرسل سفارة إلى السلطان محمد الثاني يُطالبه عن طريقها برفع الحصار عن القسطنطينية وفي مُقابل ذلك سيدفع له الجزية التي سيحددها بنفسه. ولكن السلطان رفض ذلك ورد عليه رداً بليغاً قال له فيه: «إمَّا أن أحصل على القسطنطينية وإما أن القسطنطينية تحصل عليه». وعلى أية حال، انقضت افترة من 29 أبريل إلى 25 مايو من سنة 1453م في هجمات من قبل العثمانيين ودفاع بطولي من قبل البيزنطيين. ومرة أخرى يعرض السلطان السلام في 25 مايو من نفس العام مُقابل تسليم القسطنطينية، ولكن الإمبراطور

قسطنطين رفض ذلك. وعلى كلّ حدد السلطان محمد الثاني يوم 29 مايو يوماً للهجوم الكبير والأخير على القسطنطينية، ولشحذ همم قواته أباح لهم نهب المدينة لمدة ثلاثة أيام.

وفي ليلة 29 مايو سنة 1453م، بَدَأ الهجوم العثماني الكاسح على القسطنطينية. ولكن القوات البيزنطية نجحت في رد الهجمات العثمانية الأولى. وفي أثناء ذلك حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ أن جيوستنياني، الذي كان يُمثل العمود الفقري للدفاع البيزنطي، أصيب أثناء القتال، فغادر أرض المعركة بقواته رغم توسلات الإمبراطور قسطنطين، الأمر الذي كان إيذاناً بإنفراط عقد المُقاومة البيزنطية. ولقد استغل العثمانيون حالة الإرتباك التي سادت صفوف الجيش البيزنطي بسبب إصابة جيوستنياني، وشددوا من هجومهم براً وبحراً، حتى دخلوا القسطنطينية في 20 جمادى الأولى سنة 857هـ ـ الثلاثاء 29 مايو سنة 1453م.

وبديهي أنه كانت ستحدث هناك حالاتٌ من النهب والسلب من قبل القوات العثمانية التي دخلت القسطنطينية. فماذا ننتظر من قوات عانت الأمرين في حصار دام من 6 أبريل إلى 29 مايو سنة 1453م، وفي هذا الحصار رأوا مقتل إخوانهم. والحقيقة أن اللاتين عندما دخلوا القسطنطينية في سنة 104م أحدثوا فيها حالات من السلب والنهب فاقت آلاف المرات ما فعله العثمانيون في سنة 1453م. وهذا ما عبر عنه أحد المؤرخين المحدثين بقوله: «إن الأتراك العثمانيين تصرفوا في سنة 1453م بإنسانية ولطف أكثر من الصليبيين في سنة 1204م». والذي يجب أن نعلمه أن نهب وسلب المدينة من قبل قوات السلطان محمد الفاتح لم يستمر ثلاثة أيام كما تعهد السلطان، لأن السلطان عندما دخل المدينة في منتصف الثلاثاء 29 مايو، أوقف حالات النهب والسلب.

وبعد. . . عزيزي القارىء لقد أخذتك معي عَبر قصة كفاح طويلة بين العثمانيين والبيزنطيين، توجت بفتح مدينة القسطنطينية. وأقول لك الآن أن فتح القسطنطينية على يد العثمانيين يُعد حدثاً من أعظم أحداث التاريخ في

العالم. فيكفي أن سقوطها كان إيذاناً بانتهاء العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، كان إيذاناً بزوال إمبراطورية عاشت قرابة ألف ومائة عام وقيام إمبراطورية. كان إيذاناً باستقرار الإسلام في أوروبا وانتشاره في ربوعها. كما أن فتح القسطنطينية حقق الحُلُم الطويل الذي عمل من أجله سلاطين الدولة العثمانية منذ عثمان (1288 ـ 1326م) وحتى محمد الثاني، الذي نال اسم الفاتح في التاريخ. كما تحقق حُلِمُ المسلمين الطويل بعد أن فشلوا في الاستيلاء عليها قرابة ألف عام.



اقتحام العثمانيين للقسطنطينية: شهادة المؤرخ البيزنطي دوكاس*

حاتم الطحاوي

«أغلق عليك أبواب مدينتك، واحكم داخلها، فكل ما وراء الأسوار ملك لي»

بايزيد الأول لمانويل الثاني

(1) العلاقات التركية البيزنطية حتى سقوط القسطنطينية

امتد الصراع التركي البيزنطي إلى عدة قرون سبقت ظهور العثمانيين، حيث قام الأتراك السلاجقة بتهديد الإمبراطورية البيزنطية بشكل دائم منذ القرن الحادي عشر الميلادي ونجحوا في إلحاق هزيمة مروعة بالجيش البيزنطي، عند مانزكرت (ملاذكرد) 1071م/ 463هـ[1]، حيث سقط الإمبراطور رومانوس

(*) Ducas, Istoria Turco - Byzantina (1341-1462). Tr. by Harry J. Magoulias as Decline and fall of Byzantium to the Ottoman Turks 1341-1462. Detroit, 1975.

وهناك أيضاً ترجمة إنجليزية للفصول من 33 إلى 42 من كتاب دوكاس. أنظر:

J. R. Melville Jones, (ed. and Trans), the Siege of Constantinople 1453: Seven Contemporary Accounts, Amesterdam, 1972, pp. 56-116.

(1) عالجت العديد من المصادر البيزنطية والفارسية والعربية الانتصار التركي الكبير على الامبراطورية البيزنطية في ملاذكرد. أنظر:

Pesellus, M. Fourteen Byzantine Rules. The Chronographia of Michael Pesellus, Trans. by Sewter E.R.A., London 1966, pp. 355-59.

ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن علي الشيباني ت. 1228م/ 630هـ)، الكامل في التاريخ، =

الرابع ديو جينيس Romanus IV Diogenes أسيراً في يد القائد السلجوقي الشهير ألب أرسلان.

وحمل سلاجقة الروم (سلاجقة قونيه) والأتراك الدانشمنديون خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين عبء الكفاح ضد البيزنطيين، حتى اختفاء إمارة قونية وظهور عدد من الإمارات التركية الصغيرة على الحدود الشرقية للإمبراطورية البيزنطية، التي أخذت في ذلك الوقت تقوم بتركيز اهتمامها على سياستها الأوروبية.

وهناك بعض الكتابات التي ترجع ظهور تلك الإمارات التركية الصغيرة، وعلى رأسها إمارة بني عثمان في القرن الثالث عشر الميلادي الى الزحف المغولي[1] الذي تعرضت له الهضبة التركية.

وبشهادة المؤرخين الغربيين قامت معظم هذه الإمارات على عقيدة الجهاد، وعمرت بواسطة المرابطين في العالم الإسلامي، وكان جنودها يحاربون البيزنطيين من أجل ترسيخ فكرة الإيمان[2]، كما قامت إمارة عثمان على وجه التحديد فوق موقع استراتيجي يتحكم في الطرق القادمة من القسطنطينية إلى آسيا - باعتبارهم ورثة للتقاليد الإسلامية والسلجوقية - كانوا على دراية تامة بالنظم الإدارية، الأمر الذي سمح فيما بعد لإمارتهم الصغيرة

= ج 10، القاهرة 1274م، ص 20 - 21؛ ابن القلانسي (أبو يعلى حمزة ت 1160م/ 55هـ)، ذيل تاريخ دمشق، بيروت 1908، ص 99. أنظر كذلك بعض الكتب التي صدرت باللغة التركية عن موقعة ملاذكرد:

Faruk Sumer & Ali Sevim. Islam Kaynaklarina gore, Malazgirt Savasi, Ankara, 1971; Semavi Eyice, Malazgirt Savasi kaybeden, Romanos IV Diogenes, Ankara, 1971; Ali Sevim, Malazgirt, Mardan Savasi, Ankara, 1971.

(1) Gibbons, H. A. The Foundation of the Ottoman Empire. A History of the Osmanlis up to the Death of Bayezid I, 1300-1403, Oxford, 1916.

وراجع رأي المؤرخ التركي الشهير محمد فؤاد كوبريللي، الذي رفض هذه النظرية في كتابه: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة 1993م، ص 31 - 43.

(2) هسى. ج. م.، العالم البيزنطي، ترجمة وتعليق رأفت عبد الحميد، القاهرة، 1997، ص 187.

بالتحول إلى إمبراطورية مترامية الأطراف.

ومن المفارقات التاريخية التي لا بد لنا أن نعرفها، أن العبور العثماني الأول نحو القارة الأوروبية كان بناء على طلب الإمبراطور البيزنطي يوحنا السادس كانتاكوزينوس John VI Cantacozenus (1347 ـ 1355) الذي أرسل للأمير العثماني أورخان Orchan يطلب مساعدته في الحرب الأهلية التي اشتعلت في بيزنطة، وضد منافسه يوحنا باليولوغوس John Paliologus[1]. كذلك قام يوحنا كانتاكوزينوس بتزويج الأمير التركي أورخان من ابنته الأميرة البيزنطية، في سابقة لم تشهدها العلاقات البيزنطية/العثمانية من قبل.

وانتهز أورخان الفرصة، فأرسل قوات تتألف من عشرة آلاف مقاتل لمساعدة الإمبراطور كانتاكوزينوس. ومن هنا بدأ الاستقرار العثماني في أوروبا، فاحتلوا مدينة غاليبولي Gallipoli في العام 1354[2]، ومنها أخذوا في متابعة غزوهم لمنطقة البلقان.

وبعد نجاح العثمانيين في اكتساح منطقة البلقان، أدرك البيزنطيون الخطر الذي يتربص بهم، وحاولت السياسة البيزنطية استمالة الغرب الأوروبي من أجل الوقوف ضد الخطر العثماني. وبدأ الإمبراطور يوحنا الخامس باليولوغوس في تكثيف اتصالاته بالغرب عارضاً وحدة كنيستي القسطنطينية وروما. على حين ظلت غالبية الشعب البيزنطي تؤيد كنيسة القسطنطينية الأرثوذكسية في رفضها سياسة يوحنا والاتحاد الكنسي مع الغرب[3]، وهو ما دفع البابوية إلى عدم

---

(1) Ducas, Op.cit., Ch. 11, p. 60; Ch. VIII, pp. 70-72; Nicol, D. The Last Centuries of Byzantium, 1261-1453, London, 1972, pp. 48-50.

(2) كانت مدينة غاليبولي Gallipoli أو Kallipolis تقع على الساحل الأوروبي من بحر مرمره شمالي Hellespont. أنظر: O.D.B., vol. 2, p. 1094-95.

(3) هسي، المرجع السابق، ص 188. وعن جذور القطعة الكبرى بين كنيستي القسطنطينية وروما. أنظر: اسحق عبيد، روما وبيزنطة من قطيعة فوشيوس حتى الغزو اللاتيني لمدينة القسطنطينية 869 ـ 1204، القاهرة، 1970.

تقديم أي دعم حقيقي للإمبراطور البيزنطي.

وعلى أية حال بدأ العثمانيين بقيادة السلطان مراد الأول 1362 ـ 1389م في توسيع دائرة نفوذهم في أوروبا على حساب الإمبراطورية البيزنطية والصرب، وأكبر دليل على ذلك انتقال البلاط العثماني من آسيا الصغرى إلى تراقيا Thrace، واستقرار السلطان العثماني منذ حوالى العام 1365 في مدينة أدريانوبل Adrianople (أدرنه الحالية). ثم نجح العثمانيون في دحر الصرب مرتين الأولى 1371 والثانية في كوسوفو 1389 التي سميت بمعركة مرج الشحارير[1]، حيث خضع الصرب والبلغار بعدها للسلطان العثماني. وأصبحت بيزنطة من الناحية العملية مرتبطة بالأتراك العثمانيين، ولم يكن الإمبراطور البيزنطي سوى مجرد تابع إقطاعي عليه أن يؤدي الالتزامات العسكرية[2].

ونجح الإمبراطور بايزيد في الاستيلاء على إقليم تساليا من الإمبراطورية البيزنطية في العام 1395م[3]، مما زاد من إحساس الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني بحجم الخطر العثماني.

(1) عن الانتصارات العثمانية على الصرب والبلغار في معركة كوسوفو. أنظر:
Ducas, Op.cit., Ch. II, p. 61; Nicol, Op.cit., pp. 299-301.

(2) هسى، المرجع السابق، ص 189. والفصيل Vassal الإقطاعي هو الشخص التابع للسيد Lord الإقطاعي الأوروبي القروسطي، وارتبط الطرفان بعقد السيادة والتبعية Lordship and Vassalage، الذي فرض على كل طرف منهما التزامات معينة تجاه الطرف الآخر، فعلى حين كان على السيد الالتزام بحماية أفصاله وتوفير المال والمأوى لهم، كان الأفصال ملتزمين بحماية سيدهم، والمشاركة في الحروب التي يخوضها لدى استدعائهم. أنظر: نورمان ف. كانتور، التاريخ الوسيط. قصة حضارة. البداية والنهاية، ترجمة قاسم عبده قاسم، ج 1، القاهرة 1997، ص 276 ـ 287. ويتبقى أن كتاب مارك بلوك هو أحد أهم الكتب على الإطلاق في تناوله للنظام الاقطاعي الأوروبي في العصور الوسطى. أنظر: Marc Bloch. Feudal Society, 2. Vols. London, 1982.

(3) Nicole, Op.cit., pp. 316, 319.

ولم يكن أمام الإمبراطور البيزنطي إلا أن يتوجه ـ كما فعل والده من قبل ـ نحو الغرب الأوروبي، يناشده حماية القسطنطينية، التي ظلت قروناً طويلة حصن الأمان الشرقي للعالم المسيحي. لكن موقف الإمبراطور مانويل لم يثر في الغرب سوى الشعور بالعطف.

وهكذا كانت الإمبراطورية البيزنطية على وشك السقوط النهائي في يد العثمانيين في بداية القرن الخامس عشر الميلادي، لولا تدخل القدر ليزيد من عمر بيزنطة نصف قرن آخر. فقد تنامت قوة المغول في نهاية القرن الرابع عشر تحت قيادة تيمورلنك، ولم يحاول الإمبراطور البيزنطي تجنبهم حتى ينتهي مشروعه الحربي بإسقاط القسطنطينية، لكنه سعى إلى استفزاز تيمورلنك الذي أوقع بالجيش العثماني هزيمةً مروعة في معركة أنقرة 1402[1]، بل إنه نجح في أسر السلطان العثماني بايزيد، الذي مات بعد ذلك بشهور وهو في الأسر.

اندلعت الحرب الأهلية داخل السلطنة العثمانية بعد موت السلطان بايزيد، لكن الضعف البيزنطي لم يمكن الإمبراطورية من محاولة استرداد أراضيها وهيبتها من أيدي العثمانيين. وعندما تمكن السلطان محمد الأول من القضاء على منافسيه، قام بتكريس جهوده من أجل تقوية الجبهة الداخلية، مما أعطى الإمبراطورية البيزنطية فرصة لالتقاط أنفاسها، ولتحقيق علاقات جيدة بين الإمبراطور مانويل الثاني والسلطان محمد الأول.

واعتلى آخر الأباطرة البيزنطيين قسطنطين الحادي عشر العرش البيزنطي 1448، واستمر الشعب البيزنطي في رفضه لأية تسوية مع كنيسة روما، لدرجة أن البيزنطيين كانوا يفضلون رؤية عمائم الأتراك العثمانيين وسط القسطنطينية

---

(1) عن موقعة أنقرة 1402م بين المغول والعثمانيين. أنظر الفصل المثير الذي كتبه جوزيف داهموس: Dahmus, J. Seven Decisive Battles of the Middle Ages, Chicago, 1983, Ch. 8, pp. 197-226; K.P. Matschke, Die Schlacht bei Ankara und das Schicksal. Von Byzanz, Weimar, 1981.

على أن يشهدوا قلنسوات اللاتين[1].

وإبان حصار القسطنطينية وقف الجنوية (أصحاب الامتيازات التجارية في غلطة) إلى جوار الإمبراطور البيزنطي حتى النهاية. ولم يكن لدى البيزنطيين ما يمكنهم من التصدي للمدفعية التركية الحديثة. وكان على العثمانيين المكوث فترة طويلة أمام أسوار القسطنطينية قبل أن ينجحوا في فتح الثغرات بها، ولما لم يستطيع البيزنطيون ترميم الثغرات اعتلت طلائع الانكشارية أسوار المدينة بنجاح في التاسع والعشرين من مايو 1453. وكان في حوزة العثمانيين أربعة أسلحة لم يكن من السهل التغلب عليها، وهي المهارة العسكرية الفائقة، والموارد الوفيرة، والتفسخ الذي أصاب الحكام الأوروبيين المسيحيين، والأوضاع الداخلية في الإمبراطورية البيزنطية[2].

(2) دوكاس Ducas المؤرخ والكتاب

ولد المؤرخ البيزنطي ميخائيل دوكاس Michael Ducas في آسيا الصغرى وعمل معظم حياته في خدمة الجنوية أصحاب جزيرة لسبوس Lesbos[3]، وهو من أسرة عملت طويلاً في البلاط البيزنطي. وضع تاريخاً دقيقاً للفترة الواقعة

(1) Ducas, Op.cit., Ch. XXXVII, p. 210;
والحقيقة أن كراهية الشعب البيزنطي للاتين ليس مردها الخلاف الكنسي فقط، بل الخلاف السياسي والفكري أيضاً، فما يزال البيزنطيين يتذكرون ما فعلته جيوش الحملات الصليبية الثلاث الأولى بالأراضي البيزنطية في طريقها نحو الشرق الإسلامي 1096، 1147، 1189، كذلك لم يستطيعوا نسيان الامتيازات التجارية الضخمة التي حصل عليها التجار البنادقة والجنوية والبيازنة إبان أسرتي كومنينوس وانجيلوس 1081 ـ 1204، مما دعاهم إلى القيام بعدة هجمات على الأحياء اللاتينية. وأخيراً لم ينس البيزنطيون تحويل اللاتين لمسار الحملة الصليبية الرابعة من مصر إلى غزو القسطنطينية نفسها العام 1204 حيث مكثوا حتى العام 1261، عن ذلك أنظر: حاتم عبد الرحمن الطحاوي: بيزنطة والمدن الإيطالية، (العلاقات التجارية 1081 ـ 1204)، القاهرة، دار عين للنشر، 1998م.

(2) هسی، المرجع السابق، ص 192.

(3) Ducas, Op.cit., p. 28.

ما بين 1341 و1462 في خمسة وأربعين فصلاً، مستعرضاً العلاقات الخارجية للإمبراطورية البيزنطية مع الأتراك العثمانيين، ومع الصرب والمجر والبلقان، والغرب الأوروبي، كذلك تعرض دوكاس لفترة الحرب الأهلية البيزنطية، وللنشاط الاقتصادي للتجار الإيطاليين في القسطنطينية. كما أن معرفته باللغات الإيطالية والتركية فضلاً عن اليونانية أكسب أحداثه مصداقية. قدم لتاريخه بمدخل مختصر منذ بدء الخليقة، غير أنه تناول عهود الأباطرة البيزنطيين الثلاثة الأخيرين بتفصيل شديد[1].

وفي الفصول التي سنطالع ترجمتها بعد قليل (39، 40، 41)، نجد اهتمام دوكاس الشديد بكافة تفاصيل الأيام والساعات الأخيرة قبيل استيلاء العثمانيين على القسطنطينية 29 مايو 1453، وطلب السلطان العثماني محمد الثاني (الفاتح فيما بعد)، من الإمبراطور البيزنطي الحادي عشر تسليم المدينة، ورفض الإمبراطور والسناتو البيزنطي الإذعان للطلب العثماني.

وأفاض دوكاس في وصف ما يمكن تسميته الآن بالتحركات العسكرية العثمانية تحت أسوار القسطنطينية، وكذلك وصف الدفاعات البيزنطية التي انهارت وانتهت بمقتل الإمبراطور البيزنطي نفسه. كذلك اهتم دوكاس بوصف الخطوات الأولى للفاتحين العثمانيين في شوارع القسطنطينية، والإجراءات التي قاموا بها، وعمليات القتل والسبي لكافة سكان المدينة.

ويمكننا أن نلحظ مشاعر دوكاس تجاه العثمانيين، حيث يصفهم بأبشع الصفات، ولا ينسى أن يذكر قراءة بسمو الأصل البيزنطي (الروماني) على الجنس التركي (الشرير)، كما أنه غالباً ما ينعت السلطان محمد الفاتح بالطاغية، في إشارة تدل على ما يحتفظ به مؤرخنا في قلبه من كراهية تجاه ما صنعه الفاتح بالقسطنطينية، كما يظهر في كتابات دوكاس تعصبه الشديد ضد الإسلام، واستشهاده بالكثير من أسفار العهد القديم، كما أفاض أيضاً في

---

(1) هسي، المرجع السابق، ص 190، هامش 13 ;Ibid, Ch. 1, pp. 57-58

وصف حالة الذعر والهلع التي انتابت البيزنطيين سكان القسطنطينية لدى سقوطها في أيدي العثمانيين.

ولا بد لنا أن نشهد أن دوكاس قد سطر مرثية رائعة في سقوط القسطنطينية (الفصل XLI)، التي كانت ـ وبحق ـ أهم مدن العصور الوسطى الأوروبية على الإطلاق. ويصفها وهو في حالة حزن حقيقي «... لهفي عليك أيتها المدينة! يا قبلة أركان الكون»، ... «أيتها المدينة التي يتباهى بها المسيحيون...»، «... المدينة التي مثلت الفردوس الثاني...»، «مدينة المدائن».

وكان لمؤرخنا كل الحق في ذلك، فقد مثلت القسطنطينية بالنسبة للبيزنطيين رمزاً يصعب تجاهله، ما بالنا بسقوطه تحت سنابك العثمانيين.

وبلغت القسطنطينية مكانتها السامية انطلاقاً من وجود الإمبراطور الروماني الوحيد على عرشها، بعد نجاح القبائل الجرمانية في إسقاط الإمبراطورية الرومانية الغربية منذ وقت مبكر 476، وانقسام الغرب الأوروبي إلى عدة ممالك ذات أصول جرمانية.

وتمشياً مع الفكر المسيحي التطهري، فإن دوكاس لا يرجع سقوط القسطنطينية إلى براعة وقوة التكتيك العسكري العثماني، المدعم بالكثير من خبرات إسقاط الأسوار والمدن الأوروبية، بقدر ما يرجع سقوط المدينة إلى عدم رضاء الرب عن الشعب البيزنطي المسيحي، نتيجةً لكثرة ارتكابه للخطايا والآثام.

ويعيد دوكاس التركيز بشكل كبير على هذه الفكرة، مع قيامه بعقد مقارنة إيجابية بين غضب الرب على الشعب اليهودي من قبل، وغضبه الحالي على الشعب المسيحي، وهو في ذلك يعتمد على مراثي النبي أرميا Jermia بشكل مكثف من أجل تحقيق المقابلة التي يشير إليها بشكل واضح، بحيث ينجح في استدعاء المآسي التي حدثت لمدينة أورشليم في العصر القديم إبان عملية السبي البابلي، لتقابل الكارثة المروعة التي حاقت بالقسطنطينية

(أورشليم الجديدة) في العصر الوسيط، حيث يصف السلطان العثماني محمد الفاتح بأنه نبوخذ نصر الجديد[1].

وفي النهاية يناجي دوكاس الرب ـ بعد ـ أن يعترف بآثام وخطايا أمته ـ راضياً بحكمه وإرادته بأن يكونوا خاضعين وتابعين للعثمانيين، لكنه يتوسل إليه في نهاية الأمر ويطلب الصفح عنه وعن أمته. . . «إصفح عنا أيها الرب. . .».

الفصل التاسع والثلاثون (XXXIX)

1 ـ عندما اكتملت الاستعدادات طبقاً للخطة الموضوعة، أرسل محمد (الفاتح) رسولاً للإمبراطور القابع بالمدينة (القسطنطينية) مع الرسالة التالية:

«لقد اكتملت تجهيزات الهجوم الشامل، وجاء الوقت الذي يجب أن نحدد فيه ماذا نحن فاعلين. دعنا نترك نتيجة ذلك لله. ماذا ترى الآن؟ هل ترغب في تسليم المدينة، والرحيل في سلام إلى أي مكان تحدده برفقة حاشيتك وأهل بيتك وممتلكاتهم، تاركاً خلفك سكان المدينة مع وعد بألا نتعرض لهم بسوء؟ أم أنك سوف تختار المقاومة، وما يترتب على ذلك من فقدان لحياتك وممتلكاتك، وتفضل أن ترى الأتراك (العثمانيين) وهم يقومون بسبي شعبك، وتشتيتهم عبر أرجاء الأرض؟»

وجاء رد الإمبراطور ومجلس السناتور البيزنطي على هذه الرسالة كالتالي: ـ

«إذا ما ارتأيت، كما فعل أباؤك من قبل، وبفضل رحمة الرب، يمكنك العيش معنا في سلام، فقد كان آباؤنا بمثابة آباء لهم، واحتفظوا لهم بالكثير من الشرف، ونظروا إلى هذه المدينة (القسطنطينية) كأرض خاصة لأبيهم. وفي الوقت الذي كانت تظهر فيه بعض المشاكل بيننا وبينهم، كانوا يحضرون عبر أسوار المدينة ويتم تقديم واجب الاحترام لهم. سوف ندافع عن المدينة

---

(1) Ducas, Op.cit., Ch. XXXVI, pp. 203, 209.

حتى الموت، سوف نحافظ على قلاعنا وأرضنا. وكل ما يمكنك الاستيلاء عليه بدون وجه حق هو انتزاع ضريبة سنوية كبيرة، سوف نقوم بدفعها لك مقابل أن ترحل عن مدينتنا بسلام. هل أنت متيقن تماماً أنك سوف تحرز النصر في هذه الظروف. أم سوف تلحق بك الهزيمة؟ أما عن إمكانية تسليم المدينة إليك، فهذا ما لا أستطيعه ـ ولا يستطيع أي شخص آخر ـ القيام به. وبالأحرى عليك القضاء على حياتنا جميعاً. إنه قرارنا جميعاً، المقاومة... والموت عن طيب خاطر».

2 ـ عندما استمع (محمد الفاتح) لهذا الرد، شعر باليأس من سقوط المدينة (القسطنطينية) بسلام، ولهذا أصدر تعليماته للمنادين بإبلاغ كافة أفراد الجيش (العثماني) بأن ساعة اقتحام المدينة قد حانت. وأقسم أنه ليس أحب إليه من سقوط أسوار جدران هذه المدينة، وأعلن استباحة ثرواتها، وأسراها لجنوده...... «كل هذا سوف يكون من نصيبكم»، فانطلقت من حناجر جنوده صيحات الموافقة والاستحسان.

3 ـ في الهزيع الآخر من الليل، بث (محمد الفاتح) المنادين والرسل حول المعسكر مع أوامر بتجهيز المشاغل الكبيرة، ومرة واحدة تم إيقادها جميعاً. وبدأ الجميع في شدو الترانيم والصياح بلغتهم الشريرة والمقززة في مشهد غريب وعجيب، وغطى ضوء المشاعل الأرض والبحر القريب بدرجة أكبر من ضوء الشمس، بحيث وصل الضوء إلى داخل المدينة (القسطنطينية)، وإلى غلطه Galata[1]. وإلى جميع الجزر القريبة، لدرجة أنه وصل إلى جميع

(1) غلطه Galata هي مستوطنة تقع في الجانب الشمالي للقرن الذهبي في مواجهة القسطنطينية، وربما كانت بها جالية يهودية في القرن الحادي عشر الميلادي، واستولى عليها اللاتين في بداية اقتحامهم للقسطنطينية 1203 فيما يعرف بالحملة الصليبية الرابعة، وبدأ الجنوية في الحصول على امتيازات تجارية منذ العام 1267، إلى أن نجح العثمانيون في إسقاطها مع القسطنطينية 1453. أنظر: Oxford Dictionary of Byzantium, Oxford, 1991, vol. 2, pp. 814-15.

السفن والقوارب البعيدة في سكوتاري Skutari[1]. وأضاءت المشاعل سطح المياه على نحو مثير كما لو أنها مضاءة بالفعل. هل كان ذلك ضوءًا فقط، إن هذه المشاعل تجلب الضوء، لكنها أيضاً يمكن أن تتسبب في اندلاع الحرائق، وأن تقوم بتدمير كل شيء! واعتقد الرومان (البيزنطيون) أن النيران قد خبت بالمعسكر (العثماني)، فتسللوا إلى ثغرة بأسوار المدينة، وعندما شاهدوا الأتراك (العثمانيين) وهم يرقصون، وسمعوا أصواتهم المبتهجة، أمكنهم التنبؤ بما سيحدث لهم، وبقلب نادم توجهوا بصلاتهم إلى الرب «ارحمنا يا رب من غضبك، وخلصنا من أيدي الأعداء».

وأثّر هذا المشهد، وتلك الجلبة والضوضاء كثيراً في سكان المدينة (القسطنطينية)، واجتاحت الرعدة أوصالهم، فلم يتمكنوا من التقاط أنفاسهم بسهولة.

4 ـ عمل جيوفاني Giovanni[2] طوال الليل، فأمر بجمع كل الشجيرات القصيرة من المدينة، ووضعها مكان الثغرة القريبة الموجودة في السور، كذلك أقام خندقاً ثانياً من أجل الحماية إذا ما تم تحطيم السور. وأدرك الرومان (البيزنطيون) أن حركتهم سوف تكون واضحة وملفتة للانتباه، وأنهم لن يستطيعوا المرور عبر باب المدينة لمواجهة الأتراك (العثمانيين) في تحصيناتهم الخارجية، لأن الأسوار المهدمة سوف تقوم بكشفهم. وكان هناك بعض الرجال من كبار السن، الذين يعرفون أحد الانفاق أسفل الطرف المنخفض من

(1) سكوتاري Skutari، جزء من الساحل الشرقي لمضيق البوسفور في مواجهة القسطنطينية من الناحية الشرقية، وهي الآن منطقة اسكدار في الجزء الشرقي لإستانبول، وهناك مدينة أخرى في البانيا تحمل نفس الاسم. أنظر: .Webester's New Geographical Dictionary Massachusetts, 1984, p. 1093.

(2) جيوفاني جستنياني Giovanni Giustiniani قائد عسكري جنوى شهير، وصل إلى القسطنطينية في يناير 1453 على متن سفينتين حربيتين كبيرتين وبصحبة 700 مقاتل، 400 من جنوا والباقي من جزيرتي رودس وخيوس، ورحب به الإمبراطور البيزنطي لدى وصوله إلى القسطنطينية. أنظر: Ducas, Op.cit., Ch. XXXVIII, p. 211; p. 309, Not 262

القصر الذي كان قد تم إغلاقه منذ سنوات. وعندما سمع الإمبراطور بوجود هذا النفق، أمر بإعادة فتحه، بحيث يستطيع الجنود استخدامه في هجومهم المباغت، لأنه كان محمياً بجدران صلبة، بحيث تقوم المعركة مع الأتراك (العثمانيين) في الفناء الخارجي له، وكان اسم باب النفق يدعى كيركوبورتا Kerkoporta[1].

5 - في يوم الأحد، بدأ الطاغية (محمد الفاتح) الاشتراك في القتال، وبدأ في العمل من الصباح للمساء، بحيث لم يترك وقتاً للرومان (البيزنطيين) لكي ينعموا فيه بالراحة. وكان ذلك الأحد هو يوم عيد جميع القديسين، السابع والعشرين من شهر مايو (1453م).

6 - ومنذ الفجر، اشترك (محمد الفاتح) في مناوشات خفيفة حتى الساعة التاسعة من نفس اليوم (الثالثة من بعد الظهر). وبعد ذلك أخذ في تنظيم الجيش من القصر إلى البوابة الذهبية، كما قام بنشر ثمانين جندياً من بوابة زيلوبورتا Xeloporta إلى بوابة بلاتاي Platae. بينما بدأت السفن التي رابطت عند الأعمدة المزدوجة عملية الحصار البحري بداية من بوابة هورايا Horaia إلى ما وراء الأكروبوليس الخاص بديمتريوس العظيم، والممر الخلفي الذي يقع في دير هوديجبيتريا Hodegetria. كما أبحرت السفن إلى ما وراء القصر الكبير، وعبرت الميناء. وهكذا ساهمت في إتمام الحصار نوعاً ما عند الفلانجاز وبالإضافة إلى جميع أنواع التجهيزات، فقد حملت كل سفينة على متنها سلم خشبي يمكّنهم (العثمانيين) من الوثوب إلى أعلى نقطة في أسوار المدينة.

7 - وبمجرد غياب شمس ذلك اليوم (الاثنين 28 مايو 1453م)، تصاعدت الدعوة لنشوب المعركة (النهائية)، وكان الاستعداد للقتال هائلاً

---

(1) كان هذا الباب يسمى أيضاً زيلو كيركون Xylokerkon لأنه يقود إلى ميدان مقفر خارج القسطنطينية. أنظر: Van Millingen, A, Byzantine Constantinople: The Walls of the City and Adjoining Historical Sites, London, 1912, pp. 89-94.

وكبيراً بحق! وامتطى الطاغية (محمد الفاتح) ظهر جواده مساء الاثنين[1]، وفي مواجهة الأسوار المهدمة بدأ المعركة مع أتباعه المخلصين من الشبان وكبار السن، وكل من لديه قدرة على القتال. فكان هناك ما يزيد على عشرة آلاف (عثماني) يقاتلون قتال الأسود. فضلاً عن وجود مائة ألف رجل من الفرسان (العثمانيين) في جناحي الجيش ومؤخرته. وإلى الجنوب، وبالقرب من ميناء البوابة الذهبية، كان هناك مائة ألف مقاتل آخرين، إن لم يزيدوا عن ذلك. ومن المكان الذي يقف فيه الحاكم (محمد الفاتح) إلى أطراف القصر، كان هناك خمسين ألف مقاتل آخرين. أما المقاتلون (العثمانيون) على متن السفن وعلى القنطرة، فكانوا لا حصر لهم.

انتشر المدافعون عن المدينة (القسطنطينية) على الشكل التالي: تمركز الإمبراطور وجستنياني عند الأجزاء المهدمة من الأسوار، خارج الخط الدفاعي المكون من القضبان المترابطة في الفناء المسيج، وبرفقتهم ثلاثة آلاف من اللاتين والرومان (البيزنطيين)، بينما تمركز القائد العسكري الأعلى عند البوابة الإمبراطورية Imperial مع حوالي خمسة آلاف مقاتل. وعند الأسوار البحرية، وأعلى الحصون ذات الفتحات الممتدة من بوابة زيلوبورتا Xeloprta إلى بوابة هورايا Horaia اصطف أكثر من خمسمائة من النشابين ورماة الأقواس. ولإحكام دائرة الإتصال بين بوابة هورايا والبوابة الذهبية، تمركز رام للأقواس في كل جزء من الجدران البارزة للقلاع، أو أحد المشرفين على المدفعية، وقضوا طوال الليل يراقبون الأحداث، ولم يتسلل النوم إلى جفونهم.

9 ـ واندفع الأتراك (العثمانيون) نحو الأسوار، يحملون معهم عدداً كبيراً

---

(1) يذكر نيكولوباربارو Nicola Barbaro أن أمر الهجوم الكبير على القسطنطينية بدأ قبل فجر التاسع والعشرين من مايو بثلاث ساعات فقط. أنظر: Barbaro, N. Diary of the Siege of Constantinople 1453, Trans. by J.R. Jones, New York, 1969, p. 62.

بينما يذكر البروفيسير ستيفن رنسمان Steven Runciman أن أمر الهجوم النهائي على القسطنطينية قد أصدره محمد الفاتح في الساعة الواحدة والنصف صباحاً. أنظر:
Runciman, S., The Fall of Constantinople 1453, New York, 1965, p. 133.

من السلالم الخشبية التي تم إعدادها من قبل. وخلف موجات الهجوم، كان الطاغية (محمد الفاتح) يلوح بعصاه المعدنية، ويأمر رماة الأقواس بالتقدم نحو الأسوار، مستخدماً أسلوبي الترغيب والترهيب. وقاتل المدافعون عن المدينة (القسطنطينية) ببسالة، وبكامل طاقاتهم حتى وهم يرتدون عن أسوارها. وقام الإمبراطور بإمداد جستنياني ورجاله بالسلاح، وقاتل كل من الإمبراطور ورجاله وجستنياني ورجاله ببسالة وشجاعة.

10 ـ وكان يمكن بضربة من ضربات القدر أن يتم اختطاف النصر من أيدي الأتراك (العثمانيين)، وبدأت جيوش الرومان (البيزنطيين) في تحصين مواقعها، لكن الرب انتزع من وسط صفوفهم قائداً عسكرياً رفيع المستوى[1]، حيث أصيب بزخات من الرصاص في ذراعه من الخلف، واخترقت الدرع الحديدية التي تحمي صدره، تلك الدرع التي جرى تشكيلها على طريقة أخيليوس Achilles. فلم يستطع تحمل آلام الجرح، وقام بالبكاء بين يدي الإمبراطور وتوجه إليه بكلماته «واصل صمودك وشجاعتك، وسوف أقوم بالتراجع نحو سفينتي لأعتني بجرحي، وبعدها أعود بسرعة لممارسة القتال». إنها نفس الساعة التي تحققت فيها كلمات النبي أرميا Jeremias لليهود. «فقال لهما أرميا: هكذا تقولان لصدقيا. هكذا قال الرب آله إسرائيل. هاأنذا أرد أدوات الحرب التي بيدكم التي أنتم محاربون بها ملك بابل والكلدانيين الذين يحاصرونكم خارج السور، وأجمعهم في وسط هذه المدينة، وأنا أحاربكم بيد ممدودة، وبذراع شديدة وبغضب وحمو وغيظ عظيم. واضرب سكان هذه المدينة الناس والبهائم معاً. بوباء عظيم يموتون. لا يترأف عليهم ولا يشفق ولا يرحم»[2]. وعندما شاهد الإمبراطور جيوفاني يتراجع وينسحب، ارتعد قلبه

(1) كان القائد الجريح هو جيوفانجي جستنياني نفسه. أنظر السطور القادمة.

(2) يستخدم المؤرخ البيزنطي دوكاس هنا سفر أرميا من العهد القديم، الإصحاح 21، 3 ـ 6 والسطر الأخير من 7. وهنا يبدأ دوكاس باستدعاء الماضي البعيد في محاولة للتشبيه بين السبي البابلي لليهود وما يمكن تسميته تجاوزاً السبي العثماني للمسيحيين العصاة والآثمين حسب رؤية المؤرخ البيزنطي. واعتمدت على الترجمة العربية للكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس، القاهرة، 1970.

لما حدث، ومع ذلك فقد استمر الجميع في القتال بكل قواهم.

11 ـ أخذ الأتراك في التقدم تجاه الأسوار، مستخدمين دروعهم كغطاء واقي في رمى السلالم التي بحوزتهم من أجل اعتلاء الأسوار. وتم إحباط تلك المحاولة بفضل الأحجار التي قام (البيزنطيون) بإلقائها عليهم. الأمر الذي دفعهم إلى التراجع بعد النجاح الذي تحقق في صد هجومهم. وكان جميع الرومان (البيزنطيين) يحاربون بثبات إلى جانب الأمبراطور ضد الأعداء، مستخدمين جميع قوتهم من أجل منع الأتراك (العثمانيين) من المرور عبر الأسوار المهدمة، وكانوا يجهلون أن الرب قد أراد أن يتمكن الأتراك (العثمانيون) من النجاح بطريقة أخرى. وبعد أن شاهدوا النفق ـ الذي أشرنا إليه سابقاً ـ مفتوحاً وثب إليه حوالي الخمسين من أشهر عبيد الطاغية (محمد الفاتح)، وتسلقوا قمة الأسوار، وقاموا ـ في تعصب شديد ـ بقتل أي شخص قام بمواجهتهم هناك، وباغتوا الحراس المرابطين بأعلى الأسوار بإطلاق قذائف النيران عليهم في منظر يجلب الرعب...!! أما بالنسبة للرومان (البيزنطيين) واللاتين الذين نجحوا من قبل في إعاقة الهجوم السابق، ومنع تثبيت السلالم على الأسوار، فقد باغتهم الأتراك، وقاموا بتقطيع أجسادهم إرباً. بينما فضل بعضهم إغلاق عيونهم ثم قفزوا من فوق الأسوار، وأنهوا حياتهم بشكل رهيب بعد تهشم أجسادهم. وهكذا لم يعد هناك عائق أمام تثبيت السلالم على الأسوار. حيث هجم الأتراك (العثمانيون) عليها كالنسور الجارحة.

12 ـ لم يدرك الرومان (البيزنطيون) ولا الإمبراطور حقيقة ما حدث، لأن دخول الأتراك (العثمانيين) حدث على مسافة بعيدة منهم، ولأن اهتمامهم الأكبر كان بالأعداء المواجهين لهم. وكان عدد المقاتلين الأتراك (العثمانيين) الذين يمكن وصفهم بالشراسة كبيراً جداً ولا حصر له، بحيث كان يمثل نسبة 20 ـ 1 بالمقارنة مع الجنود الرومان (البيزنطيين)، وفضلاً عن ذلك كان الأخيرون لا يتمتعون بالخبرة القتالية التي تكونت لدى الأتراك (العثمانيين)،

وبالتالي فقد انصبّ اهتمامهم على مواجهة الأتراك الذين يواجهونهم على البر بشكل مباشر. وفجأة انهالت عليهم السهام من أعلى لتقتل العديد منهم، وبعدما تمكنوا من النظر ومشاهدة الأتراك (العثمانيين)، أخذوا في الهرب والفرار خلف الأسوار، ولم يتمكنوا من الدخول عبر بوابة خاريسيوس Charisios بسبب ضغط الجموع التي توجهت نحوه. واستطاع المرور منه فقط أولئك الذين تمتعوا بقوة البنية، بحيث تمكنوا من دفع ووطء الآخرين ضعاف البنية تحت أقدامهم.

وعندما شاهدت جيوش الطاغية (محمد الفاتح) مسلك الرومان (البيزنطيين)، أخذوا في الصياح بصوتٍ عال وموحد، وأخذوا في مطاردتهم إلى الداخل، حيث قاموا بقتلهم علاوة على وطئهم بالأقدام. وعندما وصلوا إلى البوابة، لم يتمكنوا من اجتيازها لكونها مغلقة تماماً بالأجساد الميتة التي انحشرت بداخلها. ودخلت الغالبية عبر الثغرات الموجودة بالأسوار، وقاموا بقطع رقاب كل من واجههم (من البيزنطيين).

13 ـ شعر الإمبراطور (البيزنطي) باليأس وانقطاع الأمل، وانتصب واقفاً، شاهراً سيفه ودرعه في يده، وبكى في تأثر شديد قائلاً «ألا يوجد هناك أحد من المسيحيين يمكنه أن يطيح برأسي؟» وكان الإمبراطور بائساً ووحيداً، وهنا قام أحد الأتراك (العثمانيين) بإصابته إصابة مباشرة، أتبعها بضربة أخرى. لكن جندياً تركياً (عثمانياً) آخر عاجل الإمبراطور بضربة قاتلة ومميتة من الخلف، تمكنت من طرحه أرضاً، فقام الجندي بقتله كأي جندي عادي، ثم تركه مكانه، لأنه لم يكن يعلم أنه الإمبراطور (البيزنطي) نفسه.

14 ـ ولم يقتل سوى ثلاثة من الأتراك (العثمانيين)، وتمكن الباقون من أخذ طريقهم نحو الداخل. وكان ذلك في الساعة الأولى من اليوم (الساعة السادسة صباحاً). ولم تكن الشمس قد أشرقت بعد. وبمجرد دخولهم (العثمانيين) المدينة، قاموا بالانتشار فيها من بوابة خارسيوس إلى القصر الإمبراطوري، وقاموا بقتل كل من قاومهم، بالإضافة إلى قتل كل من حاول الفرار بحيث تم قتل حوالى الألفين تقريباً. وكان الأتراك (العثمانيون) يشعرون

بالقلق، وافترضوا أن داخل المدينة يعجُّ ـ على الأقل ـ بحوالي الخمسين ألفاً من الجنود المقاتلين (البيزنطيين)، وبناءًا على ذلك قاموا بقتل الألفين الذين سبق ذكرهم. وعندما علموا أن عدد الجنود المدافعين عن المدينة لا يزيد على الثمانية آلاف رجل، لم يرغبوا في قتل أحد منهم، وكان هذا الجيش التركي (العثماني) لديه شغف كبير بالحصول على الأموال. فإذا ما وقع الابن في أيديهم بعد قتله لأبيه، أو الأب بعد قتله لابنه Patricide، فإنهم يطلقون سراحه مقابل ما يمنحه لهم من الذهب. كم عدد الحقائق الملتصقة بهم، أولئك الذين لم يرتكبوا أية أخطاء، بدلاً من أولئك الذين ارتكبوا الأخطاء بالفعل. وبعد انتهاء القتال قابلت بعض الأتراك (العثمانيين) الذين أشاروا إلى ما يلي «إنهم مخيفون بحق أولئك الذين يحكموننا، ولذلك كان يجب علينا قتل أولئك (الجنود) الذين قمنا بمواجهتهم أولاً، لكن بعدما أدركنا أن هناك نقصاً في عدد الرجال (في القسطنطينية)، فإننا سوف نقوم ببيعهم جميعاً كالأغنام».

15 ـ واجتاح بعض العزبان Azabs (؟) من حاشية الطاغية (محمد الفاتح)، الذين كانوا يدعون بالانكشارية Janissaries القصر الإمبراطوري، وانداح البعض منهم أيضاً نحو دير البشير العظيم Great Foreunner الذي كان يدعى كذلك دير بترا Petra، كما اقتحموا دير خورا Chora حيث وجدوا الأيقونة المتعلقة بالسيدة الطاهرة، أم الرب. . . أواه أيها اللسان، وأيتها الشفاه، كيف أستطيع أن أحكي ماذا حدث لهذه الأيقونة بسبب ما ارتكبناه من خطايا وآثام؟ وبينما كان المرتدون (المسلمون) متلهفين على التوجه نحو أماكن أخرى من أجل الحصول على غنائم جديدة، قام أحد الكفرة (المسلمين) بمد يده الملوثة نحو الأيقونة، ثم قام ـ بواسطة فأسه ـ بتحطيمها إلى أربع قطع صغيرة. وقام كل منهم بالحصول على الغنائم بشكل متساو، وبعد أن استولوا على الأوعية الخاصة بالدير، مضوا في طريقهم إلى الخارج.

16 ـ بعد أن قاموا (العثمانيون) بتدمير منزل البروتوسيباستوس، بدأوا في

كسر الصناديق والخزائن الحديدية المليئة بالثروات المكدسة منذ وقت بعيد، كذلك قاموا بإيقاظ النساء النبيلات من مخادعهن. كان ذلك في يوم التاسع والعشرين من مايو، وكان نوم الصباح عذباً في عيون الصبيان والعذارى، فقد باتوا ليلتهم آمنين بلا خوف، وبراحة بال مثلما فعلوا في الليالي السابقة.

17 ـ ونزلت مجموعة كبيرة منهم (العثمانيين) إلى الشارع المؤدى إلى الكنيسة العظيمة[1]. وسكنت الحركة بين الأتراك (العثمانيين) والرومان (البيزنطيين) بشكل ملفت للنظر!!

وتدفق الأتراك (العثمانيون) على المدينة (القسطنطينية) منذ ساعات الفجر الأولى، بينما لاذ سكانها بالفرار، وتوجه البعض منهم نحو منازلهم لإنقاذ أطفالهم وزوجاتهم، وتحركوا وهم ملطخين بدمائهم، عبر الساحة الإمبراطورية، وعبروا ساحة القسطنطينية، حيث سألتهم زوجاتهم: «ماذا سيحدث لنا؟» فأجابوهم وسط دموعهم الحارة «إن الأتراك (العثمانيين) يقومون بقتل الرومان (البيزنطيين) داخل أسوار المدينة». فلم يصدقن ذلك لأول وهلة. وكان الجميع يسبون ويلعنون نذير الشؤم الذي حل بهم. وفي الخلف كانت توجد بعض المجموعات الأخرى، ملطَّخةً أيضاً بالدماء، ومدركين أن كأس العقاب والغضب الإلهي قد مست شفاههم. وقام الرهبان والراهبات، وبعض الرجال والنساء، بحمل أطفالهم على أذرعتهم، تاركين منازلهم إلى المجهول الذي ينوي تدميرها أيضاً، وهرول الجميع نحو الكنيسة العظيمة، وامتلأ الشارع المؤدي إليها بأفواج من البشر في مشهد فريد!

18 ـ لماذا لجأ الجميع إلى الكنيسة العظيمة؟ لقد سمعوا منذ عدة

(1) الكنيسة العظمى Megal Ekklesia هي الاسم الحقيقي لكنيسة أيا صوفيا Hagia Sophia أو الحكمة المقدسة بالقسطنطينية، وذلك طبقاً للمؤرخين البيزنطيين في القرن الخامس الميلادي. واستخدم مصطلح الكنيسة العظيمة منذ القرن الثامن الميلادي ليعبر عن بطريركية القسطنطينية الأرثوذكسية. إلا أن الكنيسة عرفت فيما بعد وإلى الآن باسم أيا صوفيا. أنظر: O.D.B., vol. 2, pp. 867-68.

سنوات من بعض الذين ادعوا القدرة على التنبؤ، بأن قدر المدينة (القسطنطينية) أن يتم حصارها بواسطة الأتراك (العثمانيين)، الذين سوف ينجحون في اقتحامها بالقوة، وسوف يقتلون الرومان (البيزنطيين) بالقرب من عمود قسطنطين الكبير[1]، وبعد ذلك يهبط ملاك من السماء شاهراً سيفه ليخلص الإمبراطورية (البيزنطية)، ثم يقوم بتسليم السيف لشخص مجهول، تبدو عليه علامات الفقر الشديد، يقف عند عمود قسطنطين، حيث يقول الملاك له «خذ هذا السيف، وقم بالثأر لشعب الرب». وعندها يأخذ الأتراك (العثمانيون) في الهرب، بينما يأخذ الرومان (البيزنطيون) في مطاردتهم، وقتلهم، بحيث يقومون بدفعهم عن المدينة (القسطنطينية)، ومن النواحي الغربية والشرقية حتى الحدود مع بلاد فارس إلى مكان يسمى Monodendrian[2].

ولأنهم أدركوا ضرورة تحقق النبوءة قام البعض بالهرولة، وكذلك بإسداء النصح للآخرين بالهرولة أيضاً فقد كانت هناك قناعة ثابتة لدى الرومان (البيزنطيين) الذين توقعوا ما يحدث الآن من قبل، وأخذوا يجادلون «إذا ما

---

(1) قسطنطين العظيم، أحد أهم الأباطرة العظام للإمبراطورية البيزنطية حكم ما بين 324 و337 وقام ببناء القسطنطينية التي حملت اسمه في العام 330م، ويعد الإمبراطور الروماني الأول الذي اعترف بالمسيحية كدين رسمي للإمبراطورية الرومانية، وهناك جدل كبير حول اعتناقه المسيحية، وهل كانت تلك الخطوة ذات بعد سياسي أم ديني. عن قسطنطين العظيم أنظر: Jones, A.H.M., Constantine and the Coversion of Europe, London, 1962;: MacMullen, Constantine, London, 1987; وانظر كذلك: رأفت عبد الحميد: الدولة والكنيسة «قسطنطين»، ج 2، القاهرة، 1982.

(2) لم أعثر على هذا المكان خلال فترة البحث، لكنه من الواضح أنه كان على الحدود البيزنطية/ الفارسية خلال العصور القديمة قبل الفتح الإسلامي. وبشكل عام تذكر النبوءة رغبة البيزنطيين في طرد العثمانيين من الأراضي المحيطة بهم في الشرق (آسيا الصغرى) والغرب (غربي القسطنطينية والمجر وصربيا والبلقان)، وإعادتهم إلى بلاد فارس، حيث موطنهم الأصلي حسبما يعتقد الفكر البيزنطي.

تركنا عمود الصليب خلفنا، سوف يمكننا أن نتجنب الأحداث السيئة التي ستحدث في المستقبل».

كان هذا هو السبب في هرولة الجميع نحو الكنيسة العظيمة. وخلال ساعة واحدة، كان المعبد الذي يتصف باتساع مساحته، قد امتلأ بالفارين من الرجال والنساء، وكان هناك حشد كبير جداً، وصعب حصره، وانتشر الجميع بالكنيسة، بالدور السفلي والدور العلوي، وفي الفناء، وفي كل مكان، وقاموا بإغلاق أبواب الكنيسة بالمزاليج، وأخذوا في الانتظار آملين أن يتم إنقاذهم بواسطة مخلص مجهول.

19 ـ أواه أيها الرومان (البيزنطيون) البؤساء! أواه أيها التعساء!، المعبد الذي كنتم تعدونه بالأمس كهفاً ومذبحاً للهراطقة، ولم يدخله أحدكم حتى لا يقوم بتدنيسه، لأن الطقس الديني Liturgy كان يقدم بواسطة رجال الأكليروس الذين اعتنقوا فكرة الاتحاد الكنسي[1]، والآن، وبسبب الكارثة التي توشك أن تقع بكم، فإنكم تحثون الخطى بداخلها، باحثين عن أمل إنقاذكم. لكن الكارثة التي توشك أن تحدث لن تقوم بتحريك قلوبكم باتجاه السلام الروحي. كذلك إذا حدثت الفاجعة، وإذا هبط إليكم ملاك من السماء ليقول لكم «إذا وافقتم على توحيد الكنيسة وإشاعة السلام بها، فإنني سوف أقوم

(1) لم يجد البيزنطيون لديهم سوى منح الورقة الأخيرة للغرب الأوروبي، فنادى الإمبراطور البيزنطي بوحدة الكنيستين الشرقية (كنيسة القسطنطينية) والغربية (كنيسة روما)، وكل ذلك من أجل موافقة الغرب الأوروبي على مد يد العون إليه! وإنقاذ الإمبراطورية من السقوط تحت سنابك العثمانيين، لكن هذا التصرف كان يطعن البيزنطيين وكنيسة القسطنطينية في الصميم، فهي التي تعلو على كل الكنائس، ولم لا وهي كنيسة الإمبراطورية الرومانية الوحيدة، والشامخة، ورفض البيزنطيون لقرون طويلة خلت أية فكرة حول توحيد الكنيستين. وظل الحال كما هو أمام الخطر العثماني، فلم يقبل البيزنطيون إعلان وحدة الكنيستين الشرقية والغربية في دومو Duomo بفلورنسا في العام 1429. وكانت كبرياؤهم تدفعهم بحق ـ كما قال دوكاس ـ إلى قبول فكرة خضوعهم للعثمانيين، على أن يكونوا تابعين لكنيسة روما.

بطرد الأعداء من المدينة». ومع هذا فإن ذلك سيكون مجرد كذبة! فقد قال أحدهم قبل عدة أيام «من الأفضل لنا أن تسقط المدينة في أيدي الأتراك (العثمانيين) من أن تقع في قبضة الفرنجة»، إن ذلك يمثل الحقيقة تماماً.

20 ـ (استمرت) عمليات السلب والنهب، والقتل والذبح، وأخذ الأسرى من الطرقات. ووصل الأتراك (العثمانيون) إلى المعبد قبل انتهاء الساعة الأولى، وقاموا بتحطيم الأبواب المغلقة بفؤوسهم، وبعد ذلك تقدموا إلى داخل المعبد شاهرين سيوفهم اللامعة، وأمكن مشاهدة أعداد لا تحصى من البشر، وقاموا بأسرهم جميعاً، ولم يبد أيٌّ منهم أية مقاومة، وسلم الجميع أنفسهم ليساقوا كالأغنام. من يستطيع سرد الكارثة التي حدثت وزمانها ومكانها؟ من يستطيع وصف بكاء وصراخ الأطفال، دموع ونواح الأمهات، بكاء وعويل الآباء؟ والتركي (العثماني) وضيع الأصل يقوم بقتل الفتيات العذارى المتصفات بالرقة، والراهبة الطيبة التي لا تنتمي إلا للرب، يتم الآن سبيها لتصبح خاضعة لسيد آخر. وتم اختطاف الفتيات بواسطة جذبهن من جدائلهن وتم تعرية صدورهن وأكتافهن ونهودهن. وتم جمع النساء العبيد مع سيداتهن، وكذلك الأسياد من الرجال مع عبيدهم، والأرشمندريت(*) مع البوابين، الرضع الصغار، الذكور والإناث، الذين لم يتعرضوا لأشعة الشمس بعد، وبالبكاء شاهدهم آباؤهم، الجميع تم سحبهم وضربهم بالسياط، وقاموا بقيادتهم نحو مكان معين بحيث يتم الحفاظ عليهم، ثم عادوا مرة أخرى من أجل الحصول على غنائم جديدة. وكان الخاطفون، الذين سيقتص الرب منهم، في عجلة شديدة من أمرهم، فخلال ساعة واحدة كانوا قد تمكنوا من أسر الجميع، وتم ربط الأسرى الرجال بالحبال، بينما تم ربط النساء الأسيرات بقماش الأحجبة التي ارتدينها. وخرج الأسرى في أسراب كقطعان الماشية والأغنام والماعز إلى خارج المعبد، وأصبح المعبد المقدس مجرد مكان إضافي لهذا المنظر المثير للدهشة، وكان جميع الأسرى ينتحبون ويرتعشون من البكاء، في الوقت الذي لم يكن هناك

(*) الأرشمندريت Archimandrite، هو الكاهن الذي يلي الأسقف في المرتبة عند الكنائس الشرقية.

أحد يمكنه أن يعرض عليهم الرحمة.

21 ـ ماذا بعد كنوز المعبد؟ ماذا يمكن أن أقول، وكيف يمكنني أن أذكر ذلك؟ إن لساني ليلتصق في حنجرتي بشكل لا يمكنني من التنفس. في نفس تلك الساعة قام الكلاب بتحطيم الأيقونات إلى عدة أجزاء. كذلك الأمر بالنسبة للسلاسل والشمعدانات التي تغطي المذبح المقدس، وكذا المصابيح الزيتية، حيث تعرضت جميعاً للتحطيم أو للاستيلاء عليها، أما جميع الأوعية المقدسة الموجودة في الموهف(*) Sacristy المصنوعة من الذهب والفضة، وكذلك بعض الأدوات الأخرى، فقد قاموا (العثمانيون) بجمعها بشكل سريع، ثم رحلوا عن المعبد بعد أن قاموا بتخريبه، وأحالوه إلى مكان مقفر وبائس، عار من محتوياته تماماً، لدرجة أنهم لم يتركوا شيئاً خلفهم.

22 ـ تلك كلمات الرب التي تحدث بها عبر النبي عاموس AMOS، وتحققت في صهيون الجديدة «أتى يوم معاقبتي إسرائيل على ذنوبه أعاقب مذابح بيت إيل فتقطع قرون المذبح وتسقط إلى الأرض. وأضرب بيت الشتاء مع بيت الصيف فتبيد بيوت العاج وتضمحل البيوت العظيمة، يقول الرب» (سفر عاموس 3: 14 ـ 15)، «بغضب كرهت أعيادكم ولست ألتذ باعتكافاتكم. إني إذا قدمتم لي محرقاتكم وتقدماتكم لا أرتضي وذبائح السلامة من مسمناتكم لا ألتفت إليها. أبعد عني ضجة أغانيك ونغمة ربابك لا أسمع» (عاموس: 5: 21 ـ 23). «فقال لي الرب قد أتت النهاية على شعبي إسرائيل، لا أعود أصفح له بعد. فتصير أغاني القصر ولأول مرةٍ في ذلك اليوم، يقول السيد الرب. الجثث كثيرة يطرحونها في كل موضع صامتين. اسمعوا هذا أيها المتهمون المساكين لكي تبيدوا بائسي الأرض، قائلين متى رأس الشهر لنبيع قمحاً والسبت لنعرض حنطة. لنصغر الأيفة ونكبر الشاقل ونعوج موازين الغش. لنشتري الضعفاء بفضة والبائس بنعلين» (عاموس 8: 2 ـ 6) «ويكون في ذلك اليوم يقول السيد الرب إني أغيب

(*) الموهف Sacristy هي غرفة المقدسات وملابس الكهنة في الكنيسة.

الشمس في الظهر وأقتم الأرض في يوم نور. وأحول أعيادكم نواحاً وجميع أغانيكم مراثي» (عاموس 8: 9 ـ 10).

23 ـ كان ذلك اليوم البغيض والمرعب الذي سقطت فيه المدينة (القسطنطينية) هو يوم عيد القديسة الشهيدة ثيودوسيا St. Theodosia الذي كان يمثل مهرجاناً شعبياً للغاية. وفي عشية هذا الإحتفال كان العديد من الرجال والنساء يسهرون طوال الليل بجوار القبر والذخائر المقدسة. وفي الصباح كانت النساء وأزواجهن يبدون الكثير من التوقير والتبجيل للقديسة في كنيستها، حاملين القناديل المزخرفة والمزينة بالإضافة إلى البخور، وفجأة سقطوا جميعاً في فخ الأتراك (العثمانيين). كيف كان لهم أن يدركوا أن الكارثة يمكن أن تباغتهم، وأن تسقط المدينة كلها بهذا الشكل؟ أولئك الذين كانت لهم أهمية وشأن كبير، تبدلت ـ الآن ـ أحوالهم بشكل كامل!

24 ـ كان الخطر يكمن في النيران والحرائق التي اندلعت من بوابتي خاريسيوس Charisios والقديس رومانوس St. Romanos، وامتدت بالقرب من القصر، ولم تسمح المقاومة التي أبدتها السفن (البيزنطية) للأتراك (العثمانيين) بأن يمدوا الحبال التي صنعوها على الأسوار.. وكان الرومان (البيزنطيون) في وضع متفوق على الأتراك (العثمانيين)، بحيث كانوا يرمونهم بوابل من الأحجار والقذائف حتى الساعة الثالثة (التاسعة صباحاً) من نفس اليوم. وحوالي ذلك الوقت، تمكن بعض سارقي الغنائم والأسلاب (العثمانيين) من الدخول إلى المدينة. وبينما كان يمكن ملاحظة قيام معركة بين الرومان (البيزنطيين) والأتراك (العثمانيين) خارج الأسوار، فإن هؤلاء أخذوا في الصياح بكل ما يملكون من قوة، واندفعوا للسيطرة على قمة الأسوار، وعندما شاهد الرومان (البيزنطيون) أن الأتراك (العثمانيين) قد أصبحوا داخل المدينة (القسطنطينية) بالفعل، أصابهم الحزن الشديد، وانخرطوا في البكاء والعويل، وقذفوا بأنفسهم على الأسوار. وبدأت قوة الرومان (البيزنطيين) في الضعف بعد أن تم استنفادها. وعندما شاهد الأتراك (العثمانيون) من سفنهم زملاءهم يعتلون أسوار المدينة أدركوا أن المدينة قد

سقطت وقاموا بشكل سريع بتثبيت السلالم المصنوعة من الحبال، وقفزوا منها إلى الأسوار، ومن ثم قاموا بتحطيم البوابات، وقاموا بدفع الجميع (البيزنطيين) إلى وسط المدينة.

25 ـ كان القائد الأعلى (البيزنطي) مكلفاً بحراسة البوابة الإمبراطورية مع خمسمائة من رجاله، عندما رأى الأتراك (العثمانيين) يقتربون من موقعه، تخلى عن الدفاع عن البوابة، وتوجه إلى منزله بصحبة عدد من رفاقه، بينما تشتت شمل باقي الجنود الرومان (البيزنطيين)، بحيث تم أسر بعضهم قبيل وصولهم إلى منازلهم، أما البعض الآخر الذين نجحوا في الوصول إلى منازلهم، فقد اكتشفوا أن الأتراك (العثمانيين) قد سلبوا جميع ما فيها: الأطفال والزوجات، وكل شيء بها، وقبل أن يجدوا الوقت للانخراط في البكاء والنحيب، قام الأتراك (العثمانيون) بأسرهم أيضاً. أما الآخرين الذين كانوا قد وصلوا إلى منازلهم ووجدوا زوجاتهم قد تم اختطافهن، فقد تم تقييدهم في سلاسل مع أصدقائهم المقربين ومع زوجاتهم. أما الرجال والنساء العجائز الذين لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم، سواء بسبب ضعفهم ووهنهم أو بسبب طعنهم في السن، فقد تم قتلهم بلا رحمة أو شفقة، أما الأطفال حديثو الولادة فقد قذف بهم إلى ميادين المدينة.

26 ـ عندما عاد القائد العسكري الأعلى إلى منزله، وجد أبناءه وبناته وزوجته المريضة قد احتموا بالبرج الذي كان يعيق طريق الأتراك (العثمانيين). لكنهم سقطوا جميعاً في الأسر في نهاية الأمر مع بعض رفاقهم. وأمر الطاغية (محمد الفاتح) جنوده بحراسة القائد العسكري الأعلى وجميع أهل بيته وممتلكاته. وخصص مبلغاً كبيراً من النقود الفضية للجنود (العثمانيين) الذين قاموا بحصار منزل القائد العسكري الأعلى: كمقابل للرهائن الذين حصلوا عليهم، طبقاً لليمين الذي قطعه على نفسه من قبل. وهكذا أصبح القائد العسكري الأعلى (البيزنطي) وأهل بيته تحت الإقامة الجبرية.

27 ـ وبمجرد أن دخل الأتراك (العثمانيين) إلى المدينة، تصرفوا مثل

البغالين والطهاة[1]، وحملوا الكثير من الغنائم والأسلاب.

28 ـ أما بالنسبة لجيوفاني جستنياني ـ الذي ذكرناه في تقريرنا السابق ـ فقد عاد إلى سفينته من أجل تضميد جراحه، وعندما وصل إلى الميناء قدم إليه بعض رجاله الذين فروا من المعركة تقريراً يفيد بأن الأتراك (العثمانيين) قد دخلوا المدينة بالفعل، وإن الإمبراطور (البيزنطي) قد قتل. وعندما سمع جستنياني هذه الأخبار القاسية، أمر رسله باستدعاء معاونيه من الضباط، وكذلك البحارة التابعين له بواسطة النفخ في البوق المخصص لذلك.

29 ـ واستعدت السفن الأخرى للوصول أيضاً. وفقدت معظم تلك السفن قباطنتها خلال مرحلة الاستيلاء على المدينة (القسطنطينية). وكان مشهداً يبعث على الرثاء أن نرى على ساحل الميناء رجالاً ونساء، ورهباناً وراهبات، يبكون بشكل يدعو للشفقة، ويضربون على صدورهم، يتضرعون ويناشدون أولئك الذين على متن السفن القدوم لإنقاذهم، لكن ذلك كان مستحيلاً، فقد كان كل شيء يسير حسب القضاء والقدر، وبشكل حاسم ونهائي، فكان يجب عليهم أن يشربوا حتى الثمالة من الكأس المليء بغضب الرب. وحتى إذا ما عادت السفن لمد يد المساعدة لهم؛ فإنها لم تكن لتستطيع القيام بإنقاذهم. فلن تنشغل السفن التابعة للطاغية (محمد الفاتح) بعمليات السلب والنهب التي جرت إبان اقتحام المدينة (القسطنطينية)، وبالتالي فلم تستطع أية سفينة أن تهرب من الميناء. وبعد ذلك غادر الأتراك (العثمانيون) سفنهم، ودخلوا جميعاً إلى المدينة، فانتهز السكان اللاتين الفرصة، وأبحروا بسفنهم خارج الميناء، الأمر الذي جعل الطاغية (محمد الفاتح) يشعر بالغضب الشديد، ويصر على أسنانه، لكنه كان عاجزاً عن إيقافهم، فاضطر إلى تحمل هذا الموقف العصيب.

---

(1) لا نعرف على وجه التحديد لماذا قام دوكاس بوصف العثمانيين الذين دخلوا القسطنطينية بسائقي البغال والطهاه، وربما كان ذلك يدل على تدني مراكز البغالين والطهاة في السلم الاجتماعي البيزنطي في القرن الخامس عشر الميلادي.

30 ـ عندما أدرك الغلطيون (سكان حي غلطه Galata) حجم الكارثة هرولوا إلى منطقة الميناء بصحبة زوجاتهم وأطفالهم، متطلعين نحو المراكب (من أجل الهرب)، وعندما وجدوا إحداها قاموا بالصعود إليها وبدأوا في التجديف حتى وصلوا إلى السفن، تاركين خلفهم منازلهم وممتلكاتهم. ونظراً لأنهم كانوا في عجلة من أمرهم، فقد سقطت العديد من الأشياء الثمينة. وكان أحد وزراء الطاغية (محمد الفاتح) دعى زاغانوس Zaganos[1]، الذي قدم له يد المساعدة في إدارة المعركة، ولهذا كان مقرباً منه (محمد الفاتح)، وقام زاغانوس باقتحام حي غلطه وهو يصيح «لا أحد يبادر بالرحيل». وأقسم برأس الطاغية (محمد الفاتح) أن يضمن الأمان للجميع قائلاً «لا داعي للخوف، إن الحاكم (محمد الفاتح) يعدكم ضمن أصدقائه، كما أن حيكم لن يصاب بأية خسائر جديدة، وفضلاً عن ذلك فسوف تحصلون على معاهدات أفضل من تلك التي حصلتم عليها سابقاً من الإمبراطور[2]، أو من جانبنا. لا يجب أن تنشغلوا بأي شيء آخر كي لا تدفعوا الحاكم (محمد الفاتح) للحنق عليكم».

وهكذا تمكن زاجانوس بواسطة تلك الكلمات من منع الفرنجة Franks سكان غلطه من الرحيل، ومع ذلك فإن بعضهم قام بالهروب من الحي إذا ما استطاع إلى ذلك سبيلا. وبعد مشاورات عدة، قام بعض الذين يحتفظون بمفاتيح القلعة، وكذلك البودستا Podesta[3] بإبداء الرغبة في الخضوع للطاغية

---

(1) زاغانوس Zaganos أحد مستشاري السلطان مراد من قبل إبان حروبه مع المجر. أنظر: Ducas, Op.cit., XXXII, p. 184.

(2) عقد محمد الفاتح معاهدة مع التجار الجنوية. أنظر نص المعاهدة في: Melville, J. The Siege of Constantinople, Seven Contemporary Accounts, pp. 136-37.

(3) البودستا Podesta هو القنصل الجنوي المسؤول عن إدارة المستوطنات الجنوية في القسطنطينية، أو في المستوطنات الجنوية في الشام في فترة الحرب الصليبية، على حين كان القنصل البندقي يسمى البايل Baille، وبشكل عام كان البودستا الجنوي مسؤولاً عن كافة ما يتعلق بالجنوية وعلاقاتهم مع الإمبراطورية البيزنطية، كما كان همزة الوصل بينهم وبين وطنهم الأم.

(محمد الفاتح)، وعندما قرروا تنفيذ ذلك، بدأوا بتسليم مفاتيح القلعة له، وبالفعل تسلم (محمد الفاتح) المفاتيح بسرور بالغ، وقام بصرف الغلطيين مع كلمات مشجعة ومساندة لهم.

31 ـ ولم تنجح سوى خمس سفن كبيرة في فرد أشرعتها والهروب من الميناء، بينما لم تستطع باقي السفن ذلك بسبب تخلي بحارتها عنها. وتم إنقاذ قباطنتها الذين لجأوا إلى السفن الأخرى، بينما سقط بعض القباطنة الآخرين في الأسر، ونجح بحارة بعض السفن في إنقاذها، وقاموا بالإبحار عبر الميناء بعد فرد الأشرعة، موجهين شكرهم للرياح الشمالية التي هبت بقوة، واستمروا في إبحارهم وهم يندبون حظ المدينة (القسطنطينية)، وأخذوا في البكاء والنحيب للكوارث التي ألمّت بالمدينة. وحدث نفس الأمر بالنسبة للسفن ثلاثية المجاديف التابعة للتجار البنادقة.

32 ـ وعندما وجد البحارة الأتراك (العثمانيين) معظم سكان المدينة (القسطنطينية) داخل الأسوار، بدأوا في جمع الرجال والنساء، وحملهم إلى متن سفنهم، بينما سيق باقي المواطنين (البيزنطيين) كالقطيع إلى خيام تقع إلى جوار بعض الحفر خارج أسوار المدينة.

الفصل الأربعون (XL)

1 ـ جرت كل هذه الأحداث بين الساعة الأولى والساعة الثامنة من نفس اليوم (من السادسة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر)، وقام الطاغية بدخول المدينة برفقة وزرائه ومساعديه، تحيط به من الأمام والخلف مجموعة من العبيد الغلاظ والأشداء، يتمتع الواحد فيهم بمهارة في رمي السهام أفضل من أبوللو Apollo، وأكثر شباباً وحيوية من هرقل Herakleidae، ومتحمساً لتحدي عشرة رجال بمفرده.

وتقدم (محمد الفاتح) نحو الكنيسة العظيمة (أياصوفيا)، حيث ترجل عن جواده وقام بالولوج إليها مبدياً دهشته وعجبه مما يرى. وعندما وجد أحد الأتراك المتحمسين يقوم بتحطيم قطعة من رخام الكنيسة الأرضي، سأله لماذا

يقوم بتخريب أرضية الكنيسة، فأجابه أنني إنما أفعل هذا من أجل الإيمان (لأجل ديننا)، فقام (السلطان محمد الفاتح) بضرب التركي بسيفه، محذراً الجميع بأنه «يجب الكف عن عمليات سلب الغنائم والأسرى، فكل مباني المدينة وجميع ما تحتويه جدرانها هو ملك لي». وعندما قام الطاغية (محمد الفاتح) بمشاهدة الغنائم والأسلاب التي تم جمعها، والأسرى الذين لم يكن لهم حصر، أبدى ندمه وأسفه على قراره، وتم سحب التركي من قدميه، وإلقائه خارج الكنيسة بين الحياة والموت.

وقام (محمد الفاتح) باستدعاء أحد القساوسة الحقيرين والوضيعين التابعين له (أحد رجال الدين المسلمين)، لاعتلاء منبر الوعظ، من أجل إقامة صلاته الشريرة والفاسدة، وبالفعل قام ابن الخطيئة الذي لم يدن بالمسيحية، باعتلاء المذبح المقدس، إيذاناً بقيام الصلاة.

2 ـ واحسرتاه! ويا للكارثة! إن ما يحدث الآن لهو أمر رهيب ومريع!؟

وا أسفاه، ماذا حدث لنا؟ أواه! ماذا نشاهد الآن؟ التركي الكافر يقف على المذبح المقدس الذي يحتوي على الذخائر المقدسة للرسل والحواريين والشهداء، إنه لشيء مريع، أيتها الشمس! أين نور الرب، وأين الابن والكلمة الذي ينتمي للأب، والذي قدم نفسه قرباناً من أجل ذلك، لكنه لا يفنى أبداً. ويبدو أنه قد تم النظر إلينا كمخادعين ومختالين! إذ لم يعد هناك أي اعتبار لمقامنا وديانتنا بين الأمم، وبسبب الأمم، وبسبب خطايانا فإن الكنيسة التي تم إعادة بنائها تحت اسم حكمة اللوغوس من الرب، والتي دعيت باسم كنيسة الثالوث المقدس، والكنيسة العظيمة، وصهيون الجديدة، قد أصبحت الآن مذبحاً للبرابرة، وتغير اسمها وطبيعتها لتصبح منزل محمد! يا إلهي لا نريد منك سوى العدل يا ربنا.

3 ـ وعندما غادر محمد الفاتح الكنيسة، سأل عن القائد العسكري البيزنطي الأعلى، الذي تم إحضاره إليه في الحال، حيث سأله السلطان: «هل فعلت ما هو صحيح بعدم تسليمك المدينة (القسطنطينية)؟ أنظر إلى الخسائر

والتدمير والخراب الذي حدث! أنظر إلى ذلك العدد الكبير من الأسرى»! فأجابه القائد العسكري: «سيدي، ليس من سلطتي أن أقوم بتسليم المدينة لك، والإمبراطور (البيزنطي) نفسه لا يملك هذا الحق. فضلاً عن ذلك فإن بعض مبعوثيك طالبوا الإمبراطور بعدم القيام بذلك وكتبوا له بعض الكلمات المشجعة مثل: لا تخف، فلن تكون له الغلبة والسيطرة عليك. وافترض الطاغية (محمد الفاتح) أن منافسه خليل باشا هو الذي ساهم في ذلك.

وعندما سمع (السلطان) باسم الإمبراطور، سأل عنه، وهل هرب عن طريق البحر؟ فأجابه القائد العسكري (البيزنطي) بأنه لا يعلم عنه شيئاً، لأنه كان يتولى الدفاع عن البوابة الأمامية عندما اصطدم المقاتلون (العثمانيون) الذين انثالوا عبر بوابة خاريسيوس Charisios بقوات الإمبراطور. وتقدم جنديان من الجيش (العثماني) بضع خطوات إلى الأمام، وخاطب أولهما الطاغية (محمد الفاتح): «سيدي لقد قمت بقتل الإمبراطور بينما كنت أسرع لاقتحام المدينة (القسطنطينية) مع قواتي للبحث عن الأسلاب والغنائم، قمت بقتله، وتركت جثته في الخلف»، وأضاف الجندي الثاني: «لقد قمت بتوجيه الضربة الأولى بسيفي نحو الإمبراطور». وأمر الطاغية (محمد الفاتح) الجميع بالعودة للبحث عن رأس الإمبراطور (البيزنطي).

وبعد بحث قصير، تم العثور على رأس الإمبراطور، وتقديمه للطاغية (محمد الفاتح) الذي قام بتوجيه سؤاله للقائد العسكري (البيزنطي): «أخبرني - بكل الصدق - هل هذا هو رأس إمبراطوركم؟»، وبعد أن قام القائد العسكري بفحصه جيداً أجابه «نعم.. إنه هو.. يا سيدي» كما شاهده آخرون وقاموا بالتصديق على شهادة القائد العسكري.

وتم تعليق رأس الإمبراطور (البيزنطي) على عمود أغسطس، حيث ظل مكانه إلى المساء، وبعد ذلك تم حشوه بالقش (تحنيطه) وأمر محمد (الفاتح) أن يتم إرسال رأس الإمبراطور البيزنطي إلى حكام العرب وفارس، وإلى باقي الأتراك، كدليل دامغ على انتصاره على البيزنطيين.

4 ـ ذكر آخرون أنهم شاهدوا القائد العسكري مع أورخان[1] في برج القلعة الخاص بالفرنجة الذين قاموا بتسليم أنفسهم، إذ لم تكن لديهم إمكانية مقاومة الأتراك (العثمانيين). وكان هناك العديد من النبلاء من أفراد الطبقة العليا (بالقسطنطينية) بصحبة القائد العسكري. وقام أورخان بتبديل ملابسه ليبدو مثل الرهبان، وقام بالانبطاح أرضاً للوصول إلى إحدى الكوات التي يستخدمها رماة السهام في منطقة تقع خارج المدينة (القسطنطينية). وقام البحارة الأتراك بالقبض عليه، وتقييده، ثم قاموا بإلقائه في إحدى القاعات المخصصة للأسرى.

وعندما استسلم الباقون بالبرج، قام الأتراك بحملهم جميعاً إلى السفينة، وحاول أحد الأسرى الهرب عن طريق عقد صفقة مع قائد السفينة (العثماني)، مقترحاً عليه أن يسمح له بالهرب، مقابل أن يقوم بتسليمه أورخان والقائد العسكري البيزنطي الأعلى. ووعده قائد السفينة بالسماح له بالهرب، وعندما تعرف قائد السفينة على أورخان، قام بقطع رأسه، وأبقى على القائد العسكري، واصطحبهما معاً إلى الحاكم (محمد الفاتح) في كوزميديون Kosmedion، الذي كافأه بالعديد من المنح والعطايا. أمر الحاكم (محمد الفاتح) القائد العسكري الأعلى بالجلوس، وبعد أن قام بمواساته، أمر بالبحث عن زوجته وأولاده في الخنادق والقنوات والحفر، وكذلك على متن السفن، وتم العثور عليهم وإحضارهم على الفور.

وقام محمد (الفاتح) بدفع المال بواقع ألف قطعة فضية لكل أسير من أسراه، وأمر بإرسال القائد العسكري الأكبر وأسرته إلى منزلهم، وفي محاولة منه لجعله يهدىء من روعه، أبلغه: «لقد خططت لأن أعهد إليك بهذه المدينة (القسطنطينية)، بمميزاتها الوفيرة، كما أنني سوف أرفعك إلى مكانة أرفع مما كنت عليها لدى الإمبراطور البيزنطي، فلا تجزع» وعندما علم محمد (الفاتح)

---

(1) هو أورخان بن سليمان ابن السلطان بايزيد. فر إلى القسطنطينية بعد هزيمة جده أمام تيمورلنك في موقعة أنقرة 1402م، وقيام نزاع دموي عثماني على الحكم أسفر عن مقتل والده سليمان، فلم يجد أورخان بداً من اللجوء للإمبراطور البيزنطي.

منه هوية النبلاء الذين كانت لهم مكانة رسمية مميزة كموظفي القصر، قام بتسجيل أسمائهم، وبعد ذلك قام بجمعهم من السفن والخيام التي لجأوا إليها، وقام ببيعهم للأتراك العثمانيين مقابل ألف قطعة فضية لكل شخص.

5 ـ وفي الصباح التالي لذلك اليوم الأسود ـ الذي حدث خلاله تدمير تام لأمتنا ـ قام الطاغية (محمد الفاتح) بدخول المدينة (القسطنطينية)، وتوجه إلى منزل القائد العسكري الأعلى، الذي قام بتحيته والترحيب به، وبعد أن قام القائد العسكري بالانحناء إجلالاً لضيفه، قام محمد بالولوج إلى داخل المنزل، حيث كانت زوجة القائد العسكري الأعلى ترقد مريضة بالداخل، واقترب محمد من سرير السيدة المريضة، مثل الذئب الذي يرتدي ثياب الحمل، وخاطبها في لباقة «إليك تحياتي أيتها الأم، أرجو ألا تشعري بالحزن على ما جرى من أحداث، إنها إرادة الرب (الله)، وسوف أعيد إليك معظم ما فقد منك، فقط أرجو أن تستردي صحتك.» وتقدم أبناء القائد العسكري الأعلى وقاموا بالانحناء تحيةً لمحمد (الفاتح)، وأخذوا في التعبير له عن عرفانهم بالجميل، ثم رحل محمد عن المنزل ليقوم بجولة في المدينة (القسطنطينية).

كانت المدينة مهجورة تماماً، لا يوجد بداخلها إنسان أو حيوان أو طير... يمكن أن يسمع تذمره وشكواه أو حتى مجرد سماع صوته. لم يكن بها سوى بعض الغنائم والأسلاب البسيطة التي تركت مكانها، وقتل العديد من (الأتراك) عندما تشاجروا بالاختلاف حول أنصبتهم من الأسلاب والغنائم، فكان أحدهم يستولي على الغنائم من الآخر، الذي لم يكن يستطيع مقاومته، وبالتالي كان نصيبه ضربة سيف قاتلة، وفي اليوم التالي، الثلاثين من مايو (1453)، دخلت باقي القوات (العثمانية) إلى المدينة، وقامت بجمع وحصر ما جرى إهماله من الغنائم والأسلاب البسيطة.

6 ـ بعد مرور الطاغية (محمد الفاتح) بمعظم أجزاء المدينة (القسطنطينية) ـ أعلن بداية الاحتفال بإقامة مأدبة بالقرب من القصر (الإمبراطوري)، وبعد أن قام بشرب الكثير من النبيذ (!!!؟؟)، وبينما هو في

خدرة الشراب، قام باستدعاء الخصي الرئيسي التابع له وأمره قائلاً: «إذهب حالاً إلى منزل القائد العسكري الأعلى (البيزنطي)، وأخبره أن الحاكم (محمد الفاتح) يأمرك بإرسال ابنك الصغير إلى المأدبة...»، وكان ذلك الصبي وسيم الطلعة في الرابعة عشرة من عمره. وعندما سمع والده بذلك، شحب وجهه، حتى بدا كأنه يعاني من سكرات الموت، واحتج على طلب الخصي قائلاً له: «ليس من عادتنا وعرفنا أن أسلم ابني لكي يتم القبض عليه، وإنه لمن الأفضل لي إذا ما أرسل الجلاد يطلب رأسي بدلاً منه». لكن الخصى الأكبر نصحه بتسليم ابنه للطاغية (محمد الفاتح) حتى لا يغضب عليه غضباً شديداً.

ولم يقتنع القائد العسكري الأعلى بهذا، وقال للخصي «إذا أردت ابني يجب أن تقبض علي أولاً، فلن أسلمه لك بإرادتي أبداً..». وقام الخصي الأكبر بكتابة تقرير لمحمد (الفاتح) بما جرى بينه، وبين القائد البيزنطي الأعلى، فأمر محمد (الفاتح) وهو في حالة من الغضب الشديد خصيه قائلاً: «خذ معك الجلاد، واحضر معك الصبي عند عودتك.. ودع الجلاد يحضر القائد البيزنطي الأعلى وأولاده».

7 ـ وعندما وصلا (الخصي والجلاد) إلى القائد (البيزنطي) الأعلى، أعلماه بقرار محمد (الفاتح)، وقام القائد بمعانقة زوجته وأطفاله، وغادر المنزل برفقة الجلاد وابنه وابن زوجته كانتاكوزينوس. واصطحب الخصي معه الصبي لكي يراه محمد (الفاتح)، ولإخباره أيضاً أن الآخرين يقفون عند باب القصر.

وأمر محمد (الفاتح) الجلاد بقطع رؤوسهم جميعاً، فاصطحبهم الجلاد إلى طريق ضيق بجوار القصر وأخبرهم بالقرار، وعندما سمع ابن القائد العسكري قرار موته ووالده، انخرط في بكاء شديد، ولكن والده الشجاع بث فيه القوة والصلابة وبدأ في توجيه الكلام إليه: «ولدي... لقد تلاشى الأمس (الماضي) بسرعة، وكنت شاهداً على الخراب والدمار الذي حل بنا، ثروتنا التي لم تكن لتنفذ، مجدنا الرائع الذي تمتعنا به في هذه المدينة العظيمة (القسطنطينية)، ذلك المجد الذي كان موضع حسد جميع المسيحيين، كل

ذلك قد فقدناه، والآن، وفي هذه الساعة، لم يتبق لنا شيء منها، وها نحن نعيش الزمن الحاضر. لم يكن لحياتنا أن تستمر إلى الأبد، ويجب علينا أن نموت بغير شك، لكن ما هي الطريقة التي سوف نموت بها؟ قد نموت محرومين من ثرواتنا، مرتدين ثياب المجد والشرف والمسؤولية، ويجب علينا أن نستخف بكل هذا، فها نحن محتقرين ومنهكين ننتظر أن يأتينا الموت ليجرد الأحياء من مقامهم الرفيع. أين إمبراطورنا (البيزنطي)؟ ألم يقتله (العثمانيون) بالأمس؟ وأين الذي كان حاكماً محلياً كبيراً، أين القائد العسكري باليولوغوس Palaiologos وولداه؟ ألم يقتلوا بالأمس في المعركة؟ يا ليتنا متنا معهم. وكيفما كان الأمر، فإن هذه الساعة هي ساعتنا، دعنا لا نرتكب أية أخطاء أو آثام مرة أخرى، أنت تعرف أسلحة الشيطان، وإذا ظللنا هنا أحياء ألن يخرج بسهامه المسمومة؟ الساحة الآن جاهزة لنا، باسمه (المسيح) الذي صلب من أجلنا، مات، ونهض مرة أخرى، دعنا نموت مثله لنكون معه، فربما يمنحنا بعضاً من قدسيته.

عادت شجاعة الصبي إليه مرة أخرى بفضل الكلمات السابقة، وقام بتهيئة نفسه للموت، وخاطب الجلاد قائلاً «أنجز مهمتك، وابدأ بنا». وقام الجلاد بتنفيذ رغبته، وقطع عنقهما في الحال. بينما وقف القائد العسكري الأعلى يدمدم بصوت خفيض «أنا أومن بك سيدي (المسيح)، وأنت فقط سيدي»، ثم قام بتوجيه حديثه للجلاد قائلاً: هلا منحتني ـ أيها الأخ ـ بعض الوقت لإقامة صلاتي؟ كانت هناك كنيسة صغيرة بجوارهما، فتوجه إليها ـ بعد موافقة الجلاد ـ حيث أقام صلاته الأخيرة، وعندما غادر باب الكنيسة كانت جثث ولديه ما تزال تنتفض بالحياة، تقدم نفسها قرباناً وتسبح شاكرة للرب. ثم قام الجلاد بقطع رأسه بعد ذلك، والتقط رؤوس الضحايا من على الأرض، وعاد أدراجه إلى المأدبة، حيث قام بتقديمهم إلى السفاح المتعطش للدماء (محمد الفاتح)، بينما تركت الجثث مكانها.

8 ـ أرسل محمد (الفاتح) رؤساء طبقة النبلاء وموظفي القصر الذين قام بعتقهم من قبل إلى الجلاد الذي قام بدوره بقتلهم، واستثنى منهم الزوجات

والأبناء، وقام باختيار الفتيات العذارى الجميلات، والأولاد وسيمي الطلعة، وعهد بهم إلى عناية الخصي الأكبر، بينما عهد بالأسرى إلى عناية آخرين حتى يتم أخذهم إلى مصر وأدريانوبل (أدرنة الحالية).

9 ـ وإذا نظرنا إلى جميع أرجاء المدينة (القسطنطينية)، نجد أنها امتلأت بالخيام، والحفر والخنادق في مشهد غير عادي، وأصبحت مدينة مهجورة وميتة لا يسمع بها صوت، علاوة على خلوها من أية لمسة من لمسات الجمال.

الفصل الواحد والأربعون XLI

1 ـ لهفي عليك أيتها المدينة (القسطنطينية)! يا مدينة المدائن! لهفي عليك أيتها المدينة! يا قبلة أركان الكون! أيتها المدينة التي يتباهى بها المسيحيون، والتي قام البرابرة (العثمانيون) بتخريبها، يا لهفي عليك أيتها المدينة التي مثلت الفردوس الثاني، التي تم تأسيسها في الغرب، واستمرت تحتوي على العديد من الأشجار المحملة بالثمار الروحية.

2 ـ أين جمالك أيتها المدينة ـ الفردوس؟ أين النشاط الخير لفضائلك الروحية، أين أجساد الرسل والحواريين (الذخائر المقدسة)، التي تم زرعها في الفردوس دائم الخضرة؟ كان من بينها عباءة أرجوانية، ورمح واسفنجة ومزمار وحينما كنا نقوم بتقبيل تلك الذخائر المقدسة، كنا نشعر بأننا نراه، ذلك الذي عُلِّق على الصليب. وأين الذخائر المقدسة الخاصة بالقديسين والشهداء؟ ماذا تبقى من قسطنطين العظيم، والأباطرة الآخرين؟ ماذا تبقى من الطرق الواسعة والساحات، ومن الطرق المتقاطعة ومن الحقول، وماذا تبقى من بساتين الكروم المسيحية، التي تزخر بالذخائر المقدسة الخاصة بالقديسين، كذلك ببقايا ممتلكات النبلاء والأطهار، والرهبان والراهبات، يا أيها الرب. كل ذلك قد فقدناه. جثث عبيدك أيها الرب، وهبت نفسها لتكون طعاماً لطيور سماواتك، وأجساد قديسيك إلى حيوانات الأرض في صهيون الجديد، ولن نقوم بدفنهم.

3 ـ أواه أيتها الكنيسة! يا سماءنا الأرضية! أواه أيها المذبح السماوي! أواه أيتها المزارات المقدسة! أيتها الوصايا القديمة والحديثة، أيتها الألواح التي كتبت بإصبع الرب! أواه أيها الإنجيل الذي تحدث به الرب! أواه أيتها الأحاديث المقدسة للملائكة المتجسدين في البشر! أواه يا عقائد البشر أصحاب النزعات الروحية! أيتها المبادىء الأخلاقية الخاصة بالأبطال وأشباه الآلهة! أواه أيها الجسد العاقل، أيها البشر! أواه أيها الجيش الذي كان مرةً لا حصر لأعداده، وتلاشى الآن مثل سفينة تغوص في عرض البحر! أواه أيها السكان، وأيتها القصور من جميع الأنواع والذين ما زالوا أحياء كذلك، وها أنا أندب معك وأنوح، ولدي نظرة مثل نظرة النبي أرميا Jermias لما حدث في هذه المأساة.

4 ـ «كيف جلست وحدها المدينة الكثيرة الشعب. كيف صارت كأرملة، العظيمة في الأمم، السيدة في البلدان صارت تحت الجزية. تبكي في الليل بكاء ودموعها على خديها. ليس لها معز من كل محبيها. كل أصحابها غدروا بها. وصاروا لها أعداء. قد سبيت يهوذا من المذلة ومن كثرة العبودية، هي تسكن بين الأمم. لا تجد راحة. وقد أدركها طارديها في المضائق. طرق صهيون نائحة لعدم الآتين إلى العيد. كل أبوابها خربة. كهنتها يتنهدون. عذاراها مذللة وهي في مرارة. صار مضايقوها رأساً، نجح أعداؤها لأن الرب قد أذلها لأجل كثرة ذنوبها، ذهب أولادها إلى السبي قدام العدو، وقد خرج من بنت صهيون كل بهائها. صار رؤساؤها كأيائل لا تجد مرعى فيسيرون بلا قوة أمام الطارد. قد ذكرت أورشليم في أيام مذلتها وتطوحها كل مشتهياتها التي كانت في أيام القدم عند سقوط شعبها بيد العدو وليس من يساعدها، رأتها الأعداء، ضحكوا على هلاكها. وقد أخطأت أورشليم خطية، من أجل ذلك صارت رجسة. كل مكرميها يحتقرونها لأنهم رأوا عورتها، وهي أيضاً تتنهد وترجع إلى الوراء.» (مراثي أرميا، الأصحاح الأول 1 ـ 8)

5 ـ «بسط العدو يده على كل مشتهياتها، فإنها رأت الأمم دخلوا مقدسها الذين أمرت أن لا يدخلوا في جماعتك، كل شعبها يتنهدون يطلبون

خبزاً، دفعوا مشتهياتهم للأكل لأجل رد النفس. أنظر يا رب. وتطلع لأني قد صرت محتقرة». (مراثي أرميا، الأصحاح الأول 10 ـ 11)

«أما إليكم يا جميع عابري الطريق. تطلعوا وانظروا إن كان حزن مثل حزني الذي صنع بي الذي أذلني به الرب يوم حمو غضبه. من العلاء أرسل ناراً إلى عظامي. فسرت فيها. بسط شبكة لرجلي. ردني إلى الوراء جعلني خربة اليوم كله مغمومة.». (مراثي أرميا، الإصحاح الأول، 12 ـ 13)

6 ـ «رذل السيد كل مقتدري في وسطي. دعا على جماعة لحطم شباني. داس السيد العذراء بنت يهوذا معصرة». «صار بني هالكين لأنه قد تجبر العدو». (مراثي أرميا، الإصحاح الأول، 15، السطر الأخير من 16)

7 ـ «بارٌ هو الرب لأني قد عصيت أمره. إسمعوا يا جميع الشعوب وانظروا إلى حزني. عذاراي وشباني ذهبوا إلى السبي. ناديت محبي. هم خدعوني. كهنتي وشيوخي في المدينة ماتوا إذ طلبوا لذواتهم طعاماً ليردوا أنفسهم». (مراثي أرميا، الإصحاح الأول، 18 ـ 19)

8 ـ «سمعوا أني تنهدت». (مراثي أرميا، الإصحاح الأول، 21)

9 ـ «صار السيد كعدو. ابتلع إسرائيل. ابتلع كل قصوره، أهلك حصونه وأكثر في بنت يهوذا النوح والحزن»، «حصر في يد العدو أسوار قصورها، أطلقوا الصوت في بيت الرب كما في يوم الموسم». (مراثي أرميا، الإصحاح الثاني، 5، السطر الأخير من 7)

10 ـ «أنظر يا رب وتطلع بمن فعلت هكذا. أتأكل النساء ثمرهن أطفال الحضانة. أيقتل في مقدس السيد الكاهن والنبي. اضطجعت على الأرض في الشوارع الصبيان والشيوخ. عذارى وشبان سقطوا بالسيف. قد قتلت في يوم غضبك، ذبحت ولم تشفق». (مراثي أرميا، الإصحاح الثاني، 20 ـ 21)

11 ـ «أتم الرب غيظه. سكب حمو غضبه وأشعل ناراً في صهيون فأكلت أسسها». (مراثي أرميا، الإصحاح الرابع، 11)

12 ـ «أذكر يا رب ماذا صار لنا. أشرف وانظر إلى عارنا. قد صار ميراثنا للغرباء. بيوتنا للأجانب. صرنا أيتاماً بلا أب أمهاتنا كأرامل». (مراثي أرميا، الإصحاح الخامس، 1 ـ 3)

13 ـ «على أعناقنا نضطهد. نتعب ولا راحة لنا». (مراثي أرميا، الإصحاح الخامس، 5)

14 ـ «آباؤنا أخطأوا وليسوا بموجودين ونحن نحمل آثامهم، عبيد حكموا علينا، ليس من يخلص من أيديهم». (مراثي أرميا، الإصحاح الخامس، 7 ـ 8)

15 ـ «جلودنا اسودّت كتنور من جرى نيران الجوع». (مراثي أرميا، الإصحاح الخامس، 10)

16 ـ «أخذوا الشبان للطحن والصبيان عثروا تحت الحطب، كفت الشيوخ عن الباب والشبان عن غنائمهم. مضى فرح قلبنا صار رقصاً نوحاً. سقط إكليل رأسنا. ويل لنا لأننا أخطأنا. من أجل هذا حزن قلبنا. من أجل هذه أظلمت عيوننا. من أجل جبل صهيون الخرب. الثعالب ماشية فيه. أنت يا رب إلى الأبد تجلس. كرسيك إلى دور فدور. لماذا تنسانا إلى الأبد وتتركنا طوال الأيام. أرددنا يا رب إليك فنرتد. جدد أيامنا كالقديم». (مراثي أرميا، الإصحاح الخامس، 13 ـ 22)

17 ـ المراثي السابقة التي عبر عنها النبي إرميا Jeremias لدى سقوط أورشليم القديمة، من الواضح أنها تعبر الآن خير تعبير عن سقوط أورشليم الجديدة.

18 ـ فضلاً عن ذلك، كيف يمكن للسان أن يصف كارثة سقوط المدينة (القسطنطينية) ووقوعها في الأسر، وما عانته من هجر العديد من السكان لها، الذين لم يرحلوا هذه المرة من أورشليم إلى بابل وبلاد أشور، لكنهم رحلوا من القسطنطينية إلى الشام، ومصر، وأرمينيا، وبلاد فارس، والجزيرة العربية، وكذلك رحلوا إلى افريقيا، وتفرقوا عبر إيطاليا، وآسيا الصغرى، وباقي

الأقاليم الأخرى. كيف حدث ذلك؟ كيف تم أخذ الزوج (أسيراً) إلى أقليم بافلاجونيا Paphlagonia[1]، بينما سيقت الزوجة إلى مصر، وتناثر أولادهم في أماكن أخرى، وقاموا بتبديل لسانهم من لغة إلى الأخرى، وبدلوا أحوالهم من التقوى والورع إلى مصاف الأشرار، وقاموا بتغيير عقيدتهم من اتباع الكتاب المقدس إلى اتباع كتابات خرقاء.

19 - «يا للرعدة! أواه أيتها الشمس! وأنت أيضاً. . .، أواه أيتها الأرض، فلتطلقي تنهيدة طويلة على هجران الرب التام، فهو وحده الذي يعلم ما ارتكبه جيلنا من آثام وخطايا! فنحن لا نستحق أن نرفع عيوننا نحو السماء، ويجب علينا أولاً أن ننحني حتى تلمس جباهنا الأرض، وعندها يجب علينا أن نقوم بالبكاء». «أنت فقط، يا إلهنا، وما تفعله بنا هو الحق، فقد ارتكبنا الكثير من الخطايا والآثام، كما أننا ارتكبنا العديد من أعمال الظلم والعدوان على جميع الأمم، فحق علينا حكمك بأن نكون تابعين وخاضعين، لكننا نتوسل إليك: . . . إصفح عنا أيها الرب.»).

(1) بافلاجونيا Paphlagonia هو إقليم بيزنطي كان يقع في شمال آسيا الصغرى بين مدينة غلاطية Galatia القديمة والبحر الأسود.

النظام العالمي الحديث*
(ايمانويل والرستين) (الحلقة الثانية)

قراءة الفضل شلق

أزمة القرن السابع عشر

تفيدنا بحوث المؤرخين حول اتجاهات الأسعار في أوروبا بين الحربين العالميتين وحول الدورات الاقتصادية الطويلة (على مدى 250 سنة مثلاً) ـ كما بلورها فرنسوا سيميان ـ في صياغة نظرية مقبولة لتطور أوروبا الحديثة في الفترة المبكرة: هناك توسع في القرن السادس عشر وضمور أو ركود أو أزمة في القرن السابع عشر. هناك خلافات حول الحد الفاصل بين المرحلتين، وحول طبيعة التغييرات الحاصلة، وحول التنوعات الإقليمية، وحول الأسباب والنتائج، لكن التعميم يبقى صامداً (ص3). ويبدو القرن السابع عشر مضافاً إليه جزء في القرن السادس عشر، معدوم الطابع الخاص إذ يقع بين عصر النهضة والإصلاح الديني من جهة وعصر الأنوار والثورة من جهة أخرى، فكأنه فترة انتقالية بين مرحلتين. وهناك شكوك من ناحية أخرى حول ما إذا كانت هناك دورات طويلة في الاقتصاد (ص3).

إن الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر والثورة الزراعية في

(*) Wallerstein, Immanuel: The Modern World System II; Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy, 1600-1750. Academie Press, San Diego California, 1974.

نشرت الحلقة الأولى في مجلة الاجتهاد، العدد 37، سنة 1997، ص ص 171 ـ 222.

الألف الثامن قبل الميلاد، نقطتان فاصلتان في التطور التاريخي. والمرحلة الواقعة بين 1500 و1750 هي مرحلة ركود في التطور التكنولوجي وهي مرحلةٌ انتقالية نحو الرأسمالية (ص5). وبالنسبة لجماعة أخرى من الدارسين ليست الثورة الصناعية هي النقطة الفاصلة (ص6) بل هو التوسع الأوروبي بمعنى ولادة السوق العالمية، وظهور الرأسمالية في القرن السادس عشر الطويل. وهناك جماعة أخرى تعتبر منتصف القرن السابع عشر نقطة التحول الفاصلة، أي حلقة الوصل بين مرحلة الثورة الصناعية والثورة الفرنسية من جهة والقرن السادس عشر الطويل من جهة أخرى (ص6). فالقرن السابع عشر شهد تحولات نوعية أهمها: فهم العالم رياضياً أو إحصائياً.

إذن هناك ثلاثة تواريخ مقترحة لنقطة الفصل:

- 1800 لمن يركزون على أهمية الثورة الصناعية.

- 1650 لمن يركزون على أهمية ظهور الدول الرأسمالية (بريطانيا والأراضي المنخفضة) أو ظهور الأفكار الحديثة (ديكارت، ليبنتز، سبينوزا، نيوتن، لوك).

- 1500 لمن يركزون على أهمية ظهور النظام الرأسمالي العالمي.

فالتعبير «أزمة» يجب أن لا يستهان به على أنه رديف تحول دوري؛ بل يجب أن يكون تعبيراً لا عن تحولات حديثة Conjuncture بل عن منعطف في تحول البنى على المدى الطويل. إن أزمة القرن السابع عشر تعني مرحلة الانتقال من الفيودالية إلى الرأسمالية، وهذا الأمر يستدعي تحديد الرأسمالية كنظام اجتماعي وكنمط إنتاج وكحضارة أيضاً. إن الفكرة الأساسية لهذا الكتاب هي أن النظام العالمي الحديث أخذ شكل الاقتصاد العالمي الرأسمالي (ص7) في أوروبا في القرن السابع عشر الطويل تحول النظام الفيودالي الأوروبي إلى نظام مختلف نوعياً (ص8).

ومنذ ذلك الوقت: أ) توسع الاقتصاد العالمي ليشمل كل الكرة الأرضية؛ ب) شهد دورات نمطية للتوسع والانكماش وتغيرات للأدوار

الاقتصادية لمناطق جغرافية مختلفة (هبوط وصعود دول مركز، ودول طرفية وشبه طرفية)؛ ج) شهد عملية تحول شاملة وطويلة الأمد في النواحي التقنية والصناعية، وظهور البروليتاريا، إضافة إلى تنامي المقاومة السياسية للنظام نفسه ـ وهذه التحولات ما تزال مستمرة.

من هذا المنظار يبدو أن فترة 1600 ـ 1750 هي بالدرجة الأولى مثل على النمط الدوري للتوسع والانكماش. فمن الناحية الجغرافية، لم تشهد الحدود المولودة حوالي العام 1500 تغييراً يذكر حتى عام 1750 كما أن السيرورات الشاملة والطويلة الأمد لم تشهد قفزة نوعية في الفترة ما بين 1600 و1750. وفرضيتنا هي أن هناك تواصلاً جوهرياً بين القرنين السادس عشر والسابع عشر. وعلى الرغم من بقاء الحدود للاقتصاد العالمي دون تغيير بين 1500 و1750، فإن هناك فرقاً بين فترتي 1500 ـ 1650 و1600 ـ 1750، والتداخل هنا مقصود.

والأمر ليس سهلاً إذ يتطلب دراسة المؤشرات الاقتصادية وإنشاء خرائط للتجارة لكل فترة مؤلفة من 25 عاماً. وإذا كانت فرضيتنا صحيحة، فإن على هذه الخرائط أن تثبت أن التجارة الأوروبية تعاملت بالمواد المعيشية الأساسية لا المواد الترفيهية وحسب: بين أوروبا الشرقية من جهة وروسيا والبلقان التركي من جهة أخرى، كما بين المتوسط الإسلامي والمتوسط المسيحي. وقد تضمنت هذه الحدود القارة الأميركية دون إفريقيا وآسيا. وهذا مع العلم أن المعطيات الكمية قليلة وناقصة الشمولية (ص8). هكذا ننظر إلى القرن السابع عشر الطويل كمرحلة أزمة أو تراجع نسبي أو نمو بطيء (ص9).

القرن السابع عشر

إن ما يميز مراحل التوسع والانكماش الزراعيين في أوروبا منذ الكارولينجيين هو ارتفاع وهبوط أسعار الحبوب بالمقارنة مع البضائع الأخرى والأجور. وقد جرى تحول في التجارة بين أوروبا الغربية والشرقية، إذ ازداد إنتاج المواد الغذائية في غرب وجنوب أوروبا، بحيث صارت أوروبا الغربية

مكتفيةً بالحبوب (ص7). ورغم تزايد الإنتاج الزراعي بقي سوء التغذية منتشراً وكانت المجاعة متفشية. فهناك تناقض دائم بين الإنتاج والتوزيع من جهة ومتطلبات السكان من جهة أخرى (ص13). وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي للزراعة، تراجع دور طبقة الفلاحين (ص14). والصناعة لحقت بالزراعة إذ فقدت زخمها (ص15). وتنامى ظهور الصناعة الريفية بسبب جاذبيتها للعاملين الزراعيين العاطلين عن العمل. إن الرديف المقابل لتراجع أسعار الحبوب هو ازدياد الأجور الفعلية (ص16). وبقيت آسيا وإفريقيا خارج الاقتصاد العالمي، واستمرت أميركا على أطرافه. وأدى النقص في العملة المتداولة إلى تراجع متقابل في عمليات التسليف. وظهرت موجة من العملة المزيفة التي شكلت وباءَ القرن (ص17). وبقي عدد السكان ثابتاً.

وبالإمكان اعتبار القرن السابع عشر بالنسبة للمرحلة السابقة (1450 أو 1500 أو 1650) كما بالنسبة للمرحلة اللاحقة (التالية للعام 1750) مرحلة توقف وإعادة ترتيب للأوضاع وتأمل: لكن لا يبدو أن في الأمر أزمة، وذلك لأن انكماش القرن السابع عشر حدث داخل اقتصاد عالمي رأسمالي فعال ومستمر في وظائفه (ص18). كانت الشرائح الرأسمالية في القرن السابع عشر خليطاً يفتقد إلى الانسجام في تشكيلته الطبقية. ولم تصبح الرأسمالية بعد طبقةً واعيةً تماماً لذاتها ومتأكدة من حقها في الحكم والتسلط والربح. لكنها كانت قادرةً على جني قدر كبير من الأرباح وعلى مواجهة الصعوبات. وكانت الفروقات تؤدي إلى اختلالات متزايدة داخل النظام (ص19). كان القرن السابع عشر قرناً أسود بالنسبة لإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، ورمادياً بالنسبة لفرنسا، وذهبياً بالنسبة لهولندا، وفضياً على الأقل بالنسبة لإنجلترا (ص20).

هل يمكن أن يكون التضخم شكلاً من أشكال التراجع النسبي عندما يكون هناك تراجع في الاقتصاد العالمي؟ إن البلدان الأعلى تقدماً اقتصادياً مثل إنجلترا وهولندا تستطيع المقاومة لفترة أطول. أما البلدان المنتجة للمواد الأولية ـ كما في حوض البلطيق المنتج للحبوب ـ فقد كانت عاجزةً تماماً عن الدفاع عن نفسها (ص21). يمكن الاستخلاص من مختلف الدراسات أن

كلاً من الفترتين 1300 ـ 1350 و1600 ـ 1650 كانت نهاية فترة التوسع الاقتصادي. ولم يكن الأمر مقتصراً على التضخم بمعنى ارتفاع الأسعار بشكل عام، بل أصيب التوسع في المنتجات المادية؛ خاصة المساحات المزروعة ومستوى الإنتاجية. وتراجع التزايد السكاني الذي يتبع عادة ازدياد الإنتاج الغذائي؛ كما تراجع توسع كمية العملة المتداولة وأعداد رجال الأعمال. وكانت أسباب توقف التوسع في القرنين الرابع عشر والسابع عشر متشابهة؛ إلا أنها قادت في الحالة الأولى إلى سقوط وإلى أزمة في البنى الاجتماعية للفيودالية الأوروبية، في حين قادت (ص25) إلى التركيز والتدعيم وإعادة التنظيم في الحالة الثانية؛ فقد كان توسع الاقتصاد العالمي الرأسمالي هو الحل الوحيد المتاح. تصاعدت قوة الدولة في دول المركز وشبه الأطراف في القرن السابع عشر؛ كذلك انتشر إطار الميركنتيلية. وكانت المرونة هي ما يمنع الانكماشات من التطور إلى أزمات. والسمة الثانية هي الاستمرارية في النشاط الاقتصادي... وتراكم التحسينات الصغرى (ص26). هناك سيرورة رأسمالية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر جعلت الطفرة الصناعية ممكنة، وكان استقرار الأسعار عنصراً هاماً في هذه السيرورة. وبعكس ما قاله **إنجلز**، لم تزدد الطبقة العاملة فقراً مع تقدم التصنيع: فقد ازداد الفقر في المناطق التي تخلو من الصناعة (ص28). فالثورة الصناعية كان معناها ارتفاع مستوى معيشة الطبقات العاملة. وعانت الفيودالية أزمةً رغم ازدياد المداخيل (ص29). لقد أضعَفت الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية طبقة النبلاء بحيث صار الفلاحون أكثر قدرةً على اقتطاع قدر أكبر من الفائض بين 1250 و1500. وكان هذا الأمر صحيحاً في كل أوروبا شرقاً وغرباً.

وكان حلول النمط الرأسمالي مكان النمط الفيودالي ردة فعل لأسياد الأرض، كان سعياً اجتماعياً سياسياً قامت به الشرائح الحاكمة للحفاظ على امتيازاتها والاحتفاظ بنصيبها من الفائض حتى ولو تطلّب ذلك إعادة تنظيم الاقتصاد وتغيير التراتبية المألوفة. ولم يكن الأمر مجرد حفاظ على التراتبية، بل ازدادت حدة الفوارق (ص31). كانت الرأسمالية حلاً لأزمة الفيودالية... علماً بأنه كانت هناك حلولٌ أخرى حاولتها الفيودالية مثل توسيع نطاق الملكية

المطلقة من أجل إبقاء الفلاحين وردهم إلى دورهم الاجتماعي التقليدي، رغم المكاسب التي حققوها (ص32). يتضح مما سبق أن الملكيات المطلقة لم تكن كلها دولاً قوية، كما أن الدول القوية لم تكن جميعها ملكيات مطلقة. إن الدول الأقوى في القرن السابع عشر هي التي كانت مسيطرةً اقتصادياً (هولندا أولاً، وإنجلترا في الموقع الثاني، وفرنسا في الموقع الثالث وحسب). إن الثورة الإنجليزية قادت إلى دولة إنجليزية قوية، بينما أدى تأكيد لويس الرابع عشر «أنا الدولة» إلى ضعف نسبي فيها.

لم يكن انكماش القرن السابع عشر أزمة نظام بقدر ما كان مرحلة استتباب وتركيز للقوة. والقرن السادس عشر كان ثورياً لا تضخمياً وحسب؛ كان عصر الإنسانوية والإصلاح الديني. وكان القرن السابع عشر عصر تهدئة. ولم تكن الكلاسيكية والحكم المطلق وصفاً للواقع بقدر ما كانتا برنامج عمل يعيد المبادرة إلى أيدي الشرائح العليا لاستيعاب التغييرات الاجتماعية الجذرية. فقد كان القرن السابع عشر بحثاً وراء الاستقرار (ص33).

الهيمنة الهولندية في الاقتصاد العالمي

صار مركز الاقتصاد العالمي الأوروبي بحلول العام 1600 متموضعاً بثبات في أوروبا الشمالية الغربية (هولندا، لندن وجنوب شرق إنجلترا، وشمال وغرب فرنسا) وكانت مرحلة 1600 ـ 1750 فترة تمتين القواعد لكنها مرحلة بطء في تطور الاقتصاد العالمي؛ مرحلة تسميها كتب التاريخ مرحلة المركنتيلية (ص37). توجد المركنتيلية حيث تكون للدولة سياسات ترتكز على قواعد القومية الاقتصادية التي يكون هاجسها الأول التداول السلعي، إما عن طريق المعادن الثمينة أو بخلق ميزان تجاري (ثنائي أو متعدد الجهات) ويرتبط وجود المركنتيلية بوجود دولة ذات سياسات ترتكز على القومية الاقتصادية الموجهة بالدرجة الأولى إلى التبادل السلعي إما عن طريق المعادن الثمينة أو بواسطة ميزان تجاري (ثنائي أو متعدد الجهات) (ص37). ويعتمد النجاح في المنافسة المركنتيلية على الفعالية الإنتاجية. وقد كانت هولندا أول قوة هيمنت في الاقتصاد العالمي الرأسمالي بعد فشل محاولة شارل الخامس في تحويل

الاقتصاد العالمي إلى امبراطورية عالمية، علماً بأن الهيمنة حالة نادرة لم تمارسها سوى هولندا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وكل منها لفترة وجيزة.. ومعنى الهيمنة هو الفعالية الإنتاجية ليس فقط بالنسبة للأطراف بل بالنسبة لبلدان المراكز الأخرى، وبالتالي التفوق على المراكز الأخرى في القدرة التنافسية. المشكلة بالنسبة للهيمنة هي أنها حالة عابرة وهي تتدرج من الناحية الإنتاجية إلى التجارية إلى المالية (ص38). بلغت الهيمنة الهولندية القمة بين عامي 1625 و1675، وهي قد بدأت في أقدم أشكال الإنتاج الغذائي، في الصيد (صيد الأسماك)، خاصة الـ Herring ثم الأنواع الأخرى؛ وذلك بفضل تقنية جديدة في بناء السفن التي تمتاز بامتداد الطول نسبةً إلى العرض وبقدرة عالية على المناورة والمقاومة في البحار، كما تمتاز بالسرعة وسعة الحمولة. وصارت هناك استخدامات صناعية للأسماك (ص39). كان الإنجليز يمتعضون إذ يرون الهولنديين يصطادون قرب شواطئهم ويتاجرون بمنتجات الأسماك عندهم. وقد سيطر الهولنديون على تجارة البلطيق بالطريقة ذاتها. أظهر الهولنديون أيضاً تفوقاً في الزراعة المكثفة، وضخ تصريف المياه لتجفيف المستنقعات بواسطة طواحين الهواء، وتقدماً كبيراً في استخدام آلات الخشب الميكانيكية (ص40). استخدموا أدوات عمل بسيطة ورخيصة لإنتاج محاصيل ذات إنتاجية عالية (بواسطة السماد والعمل المكثف في مساحات صغيرة)، ومحاصيل صناعية (فواكه، أصبغة، تربية حيوانات). وما جعل المحاصيل الصناعية ممكنة كان استيراد القمح؛ وذلك في وقت كانت أوروبا تتوسع ولا تعير اهتماماً للزراعة المكثفة (ص41). كانت هولندا في الوقت ذاته تحتل الصدارة صناعياً بدءًا من المنسوجات حيث بدأ إنتاج الستائر الجديدة قبل إنجلترا (ص42). جربت إنجلترا الحرب التجارية ضدهم وفشلت. وكانت الصناعة الكبرى الثانية هي بناء السفن التي اعتمدت المكننة (المنشار الميكانيكي الذي تسيره طاحونة الهواء، والرافعات الميكانيكية وغيرها من الأدوات التي توفر استخدام الأيدي العاملة). وكان الخشب يستورد من البلطيق (ص43). وازدهرت كذلك صناعة السكر، ثم صناعة الورق، المنشار الميكانيكي، إنتاج الكتب، صناعة القرميد، والكلس، والتبغ، وصناعة

الجلود، وتخمير البيرة، والكيماويات والذخائر. وكانت البلد الأول الذي أحرز نمواً ذا استمرارية ذاتية إذ حققت اندماجاً إنتاجياً صناعياً زراعياً متكاملاً (ص44). كان 60٪ من الهولنديين سكان مدن في عام 1622. وحدث اندماج هائل لجماعات من الفلمنك والوالون والألمان والبرتغاليين واليهود الألمان والهوغونوت الفرنسيين؛ وكان كل منهم يشعر أنه هولندي حقيقي. ونشأت شرائح واسعة من التجار والحرفيين والبروليتاريين الذين يكثر بينهم النساء والأطفال. وكانت مشاكلهم ذات صدى مُشابه للقرن العشرين (ص45).

سيطرت السفن الهولندية على النقل البحري في العالم في القرن السابع عشر. وقد تضخم حجمها عشر مرات بين 1500 و1700. وبلغت حمولة سفنها 3 أضعاف حمولة السفن الإنجليزية في عام 1670، وفاقت حمولة السفن الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والألمانية مجتمعة.

وكانت شركة الهند الشرقية (VOG) نموذج الشركات التجارية الرأسمالية التي تجمع أعمال المضاربة إلى التثمير إلى الاستعمار (ص46). وقد شكلت هذه الشركة في عام 1602 عقيب سقوط انتوارب بيد الأسبان وانتقال السوق الأوروبية إلى أمستردام منذ 1585 لمواجهة ليشبونة التي صارت بوابة أوروبا. استطاع الهولنديون عقب انسداد طريق اللافنت البري (الذي حصل بين 1590 و1630 وليس بين 1450 و1500) وانتقال النقل البحري من الشمال (البحر الأحمر والخليج) إلى الجنوب (رأس الرجاء الصالح) استغلال الفرصة بسبب التقدم التقني؛ فقد حل الشراع المربع مكان المثلث (Lateen) والريح التجارية مكان الموسمية. لكن تجارتهم كانت ما تزال تجارة توابل، أي مواد ترفية، ضيقة السوق. إذ لم يكن في آسيا طلب على المنتجات الأوروبية (ص47).

كان النقاش العام حول تبني واحد من الحلين: إما ضم جزر الهند الشرقية كأطراف إلى العالم الرأسمالي، أو الاستمرار في التجارة التقليدية الخاضعة لتوجيه الدولة Administered؛ إما التجارة الحرة أو الاحتكار؛ إما ربحية الاستغلال أو ربحية المضاربة Speculation، وإما المدى الطويل أو المدى القصير. في البداية تبنى القادة في أمستردام الحل الأول، لكن الحل

الثاني هو الذي انتصر في النهاية ليس في هولندا فقط بل في إنجلترا وفرنسا (ص48).

وظهر الهولنديون في شرقي المتوسط؛ في نفس الوقت الذي ظهروا فيه في المحيط الهندي، وكان ذلك مباشرةً بعد الاتفاق الهولندي ـ الإسباني في 1609 (ص49).

في بداية القرن السابع عشر كان هناك هولنديون وإنجليز وفرنسيون وهانز في شرقي المتوسط؛ لكن الهولنديين تفوقوا بفضل هندسة السفن والتنظيم التجاري لديهم. هيمنوا في تجارة المتوسط. صار اللافنت يستورد سلعاً مادية لا المعادن الثمينة فقط من أوروبا، لكنها بقيت سلعاً ترفية. لم يصبح اللافنت طرفاً للسوق العالمية إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وبقي في القرن السابع عشر والثامن عشر مساحة خارجية (ص50).

في أمريكا كانت شركة الهند الغربية التي أسسها الهولنديون أكثر عدوانية واستخدمت مزيجاً من الدين والتجارة. أسس الهولنديون التجارة المثلثة الزوايا مع إفريقيا (العبيد) ومع أمريكا (قطن، تبغ، سكر بأيد عاملة من الرقيق) وتحملوا أعباء التأسيس الاجتماعية لكن الأرباح الكبرى ذهبت للإنجليز، بعد عام 1670، عندما أصبح هؤلاء متفوقين في الإنتاجية (ص51). كان الهولنديون هم الذين أبعدوا الإسبان في الأمريكتين وأنشأوا ستاراً بحرياً احتمى وراءه الإنجليز والفرنسيون؛ وهم الذين بدأوا زراعة السكر في الأميركتين في البرازيل وانتقلوا بعد أن طُرِدوا منها إلى بربادوس؛ وهم الذين أطلقوا تجارة العبيد الزنوج لتوفير الأيدي العاملة لمزارع السكر، وعندما خسروا المزارع حاولوا الاستمرار في تجارة العبيد؛ وفي عام 1675 خسروا هيمنتهم، حيث أخذت الشركة الملكية الإفريقية الإنجليزية مكانهم (ص52).

كانت المشكلة الأساسية بالنسبة للإنجليز هي أن التجار الهولنديين كان باستطاعتهم بيع السلع البلطيقية في إنجلترا بأسعار أرخص من التجار الإنجليز.

وينبغي عدم الإقلال من عنصر آخر هو التجارة الداخلية عبر الأنهار والأقنية (ص53). بقي المفتاح هو التجارة بين شمال أوروبا وغربها، والأساس هو تفوق هولندا الزراعي ـ الصناعي الذي تحول إلى تفوق تجاري من خلال النقل والتأمين (ص54). السبب الأساسي في تفوق النقل الهولندي هو تدني كلفة إنشاء السفن، واستخدام بحارة أقل؛ وهذا تحول إلى فعالية تجارية بدت آثارها في سعر النقل والتأمين والتكاليف الإدارية (ص55). جاءت الربحية من التنظيم التجاري الذي كان له أثر حلزوني Spiral effect مثل أثر كلفة السفن.

وتطورت تجارة محطات التوزيع (entrepot trade) عقب تطور بناء السفن، الذي كان أيضاً حصيلة الفعالية الصناعية (ص56). إن ميزة الهولنديين في القرن السابع عشر جاءت متدرجة كالتالي: إنتاجية ثم توزيعية ثم مالية. وفي ركود القرن السابع عشر كانت هيمنة هولندا سبباً ونتيجة: كانت نتيجة لأن ميزات هولندا في النقل البحري والتأمين أديا إلى ميزان تجاري لصالحها؛ وكانت سبباً لأن سمعتها المالية جعلت حكومة هولندا أكثر قدرة على الاستدانة بفوائد أقل وعلى اجتذاب رؤوس الأموال (ص57). أمسكت هولندا مفتاح نظام المدفوعات الدولية في أوروبا وصارت مركزاً للمدفوعات المتعددة الجوانب (ص58).

يبدو للبعض أن الدولة الهولندية كانت ضعيفة. وهذا رأي خاطىء لأن هذه الدولة كانت الوحيدة في أوروبا التي تمتلك من القوة الداخلية والخارجية ما يكفي لجعل حاجتها إلى السياسة المركنتيلية حاجة هامشية. لقد اتبعت في السابق سياسات حمائية، حتى في أوج القرن السابع عشر، لكن دور الدولة كان واضحاً (وقوياً) في أمور غير الحماية (ص60). وقد جرى في أواخر القرن السادس عشر تجميع موانىء الصيد الخمسة وتنظيمها في سبيل ضبط النوعية. وأنشئت شركة الهند الشرقية لمواجهة فوضى السوق الحرة والإغراق. وكان إنشاء الشركتين بمثابة تأميم. وقد كانت هولندا مهيمنة وكانت الليبرالية تناسب الاقتصادات المهيمنة جيداً. لكن الأمر لا يدوم (ص61).

أما عن بنية الدولة فقد كانت هناك «جمعية عامة» فيها عضو عن كل إقليم من الأقاليم السبعة (هولندا، جلدرلاند، زيلاند، أوترخت، فريزلند، أوفريجسيل، وجرونجن)، إضافة إلى ذلك مجلس الدولة الذي كان مؤسسة تنفيذية ضعيفة. وكان الأسطول هو المؤسسة العسكرية المفتاح، ولم يكن لها ملك. وكان الإقليم الأهم، هولندا، ذا بنية حكومية معقدة: مجلسه التشريعي مؤلف من 18 عضواً يمثلون المدن إضافة إلى واحد يمثل كل النبلاء. أقرب وظيفة للملك هي المدير Stadholder في كل إقليم، وأمراء أورانج هم في مختلف (لا في كل) الأقاليم.

لا يمكن تخيل بنية أقل إمكانية للفعالية من هذه البنية. لكن النظام كان فعالاً رغم مشاكله. وكانت القلاقل في النذرلاند أقل من بريطانيا وفرنسا. يمكن تفسير الأمر بأن هولندا كانت تدفع 60٪ من تكاليف الدولة، ونصف هذه التكاليف تأتي من مدينة أمستردام وحدها. وكان الإداري الأساسي في هولندا هو محامي الدولة الذي سمي فيما بعد بمثابة رئيس وزراء، والوزراء من كل إقليم (ص62).

وكانت قوة ولاية هولندا، مدينة أمستردام، التي تسيطر على استيراد القمح، هي الأساس. وكانت هي الإسمنت الذي حافظ على تماسك الدولة؛ وكانت السياسة الخارجية تخضع لمصلحة التجارة؛ فهل كان هناك سبب لمركزة الدولة؟ وقد مارست الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ديكتاتورية اجتماعية. وما كانت أرستقراطية أمراء أورانج راغبة بالخروج على الدولة. ولم تكن الطبقات الدنيا تهدد وجودها. فقد دفع الحكام ثمن الاستقرار بواسطة نظام منافع اجتماعية بتمويل جاء معظمه من أموال الكنيسة الكاثوليكية المصادرة (ص63).

وقد عوض نظام المنافع الاجتماعية عن التراجع في الأجور الفعلية في القرن السابع عشر وواكبت القوة في الداخل قوة خارجية، إذ هيمنت الأساطيل الهولندية على البحار (ص64). لكن الهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي لا تستمر.

وكان سبب تراجع هولندا قوتها؛ إذ تحالفت فرنسا وبريطانيا ضدها. فالدولة إذن هي الأداة الأساسية بيد البورجوازية الهولندية لتأمين الهيمنة التي بدأت عندما حققت هولندا تقدمها على صعيد الإنتاج وامتد ذلك إلى التجارة والمال.

وعلى الصعيد الثقافي، تصبح الدولة المهيمنة مركز إشعاع ثقافي نتيجة قدرتها على تلبية الحاجات وامتلاكها القدرة المالية، إضافة إلى أن الليبرالية سياسة تؤدي إلى تقدم ثقافي، في حين يؤدي الغنى إلى ترف متزايد (ص65).

كان الهولنديون في القرن السابع عشر يصدرون تقنيات الزراعة وبناء السفن والصناعة وغيرها وكان ملوك إنجلترا يشجعون حرفيي هولندا على القدوم إلى إنجلترا بين 1669 و1750؛ وكان الهولنديون أذكياء العالم.

وكما كانت هولندا ملاذ الفلاسفة (ديكارت، سبينوزا، لوك) (ص66)، كانت أيضاً ملجأ المضطهدين الهوغونوت الفرنسيين وغيرهم (كومتينيوس، جيريو، بايل) وذلك انطلاقاً من المبدأ التجاري (إمنع أقل ما يمكن، واقبل ما يأتي من كل مكان». وكانت هناك هجرة أدمغة إلى هولندا؛ فهذه ليست ظاهرة جديدة (ص67). لكن التسامح الثقافي له حدود (ص69). إذ اندلعت الفتنة الأرمينية: بين الذين يقولون إن اللطف من الله Grace هو الخلاص وبين أرمينيوس الذي يعتبر أن Grace هو شرط للخلاص. يعبّر هذا الرأي عن الطبقات التجارية العليا الداعية للسلم؛ والرأي الأول يعبّر عن الطبقات الدنيا مدعومين من أمراء حزب الأورانج (ص69). وكان ثمن الهيمنة هو التراجع (ص70).

صراع في المركز ـ المرحلة الأولى 1651 ـ 1689

حدث أول تحد للهيمنة الهولندية عام 1651. وما كان ذلك ممكناً من قبل بسبب انشغال إنجلترا وفرنسا بمشاكلهما الداخلية.

تراجع عدد السكان بين 1650 و1700 (أو توقف النمو السكاني) وذلك

بسبب الحروب والأمراض ونقص التغذية. وأدى إنتاج فائض في الحبوب إلى هبوط أسعارها (ص75).

لقد انتصرت المركنتيلية في القرن السابع عشر وكانت إشكاليتها الأساسية تتعلق بكيفية تقوية الدولة. وقد كانت الطلقة الأولى قانون الملاحقة الإنجليزي في 1651. وقد قادت إليه نهاية حرب الثلاثين عاماً في 1648 التي أدت في نفس الوقت إلى نهاية حرب استقلال هولندا واعتراف إسبانيا نهائياً بها وإعلان الكومونولث الإنجليزي في 1649 ومرحلة تحطم المديريات Stadholderless تبدأ في هولندا عام 1651 (ص76).

في عام 1652 أنشأ الهولنديون محطةً لهم في رأس الرجاء الصالح. ولما كان الهولنديون مهيمنين كان على الإنجليز الخيار بين أن تساعد الدولة التجارة أو أن توضع القيود على التجار الأجانب. وفي عام 1621 اختاروا الأول بشكل الشركات الموجهة. خَدَمَ ذلك الشركات ولم يخدم البورجوازية ككل. ثم في عام 1651 تحركت الدولة لوضع قيود على المستوردات رغم احتجاج الشركات (ص77). وصدر قانون الملاحة عام 1651 لتقييد الواردات: فالسلع الواردة يجب أن تشحن على ناقلات إنجليزية. وقد رفض الهولنديون هذا القانون وكانت أول المعارك عام 1652 ولم يكن الأسطول الهولندي بحالة جيدة (ص78).

وفي عام 1667 كانت المعركة الثانية التي انتهت بانتصار هولندي وتسوية ربحت فيها إنجلترا أمستردام الجديدة مقابل بعض جزر الهند الشرقية. واعتبر الإنجليز أن منتجات الأراضي التابعة لهولندا (الكتان الألماني مثلاً) هي بمثابة مصنوعات هولندية. وقد كان لدى الإنجليز إعجاب بمهارة الهولنديين. وكان دخول الفرنسيين حلبة الصراع للأسباب نفسها (ص79).

لم تكن الحرب الإنجليزية ـ الهولندية البحرية الثالثة ذات نتيجة حاسمة. خلالها احتل الفرنسيون هولندا فاعتبر «عام الكارثة» لانتهاء الجمهورية الهولندية. لكنه اعتبر في نفس الوقت «عام الأعجوبة» لأن الهولنديين استعادوا

أنفاسهم وأجبروا الفرنسيين في عام 1678 على إلغاء رسوم الحماية المفروضة منذ 1664 (ص80).

إن جذور تنامي قوة الإنجليز والفرنسيين تكمن في التحولات الهامة في القاعدة الاقتصادية. وهناك كثير من البحوث حول الموضوع لا تأخذ الحدود القومية بعين الاعتبار. وفي اعتقادي أن الفرق بين فعالية الإنتاج الزراعي ـ الصناعي في كل من إنجلترا وفرنسا أقل مما يظن. فقد كانت مساحة فرنسا خمسة أضعاف مساحة إنجلترا وضعف مساحة إنجلترا مع سكوتلندا وويلز (ص81).

كانت الزراعة في فرنسا أهم موارد الثروة، كذلك في إنجلترا. وكانت هولندا في الطليعة في مجال تنويع الإنتاج الزراعي. وكانت دول المركز الأخرى مضطرة لتقليدها. وتكثر التعليلات الجدالية حول التجديدات الزراعية في هذا القرن (ص82).

إن البحث في زيادة الإنتاج الزراعي (الحبوب) بالنسبة لعمل الفرد أو بالنسبة لوحدة المساحة المزروعة (ص83). لا يمكن أن يكون جزءًا من صورة مكتملة دون دراسة زراعة الحبوب مع تربية المواشي والمراعي، حيث جرى الاهتمام بأعشاب جديدة Clover, lucerme, hay التي تعلم الإنجليز زراعتها من الهولنديين.

وانتشرت الرعاية دون «بداوة» مع زيادة إنتاجية اللحوم. وفي القرن السابع عشر بدأ الغرب اللحاق بالشرق «على طريق الجنان الاصطناعية» (ص84).

وأدت زيادة الإنتاج إلى التصدير، في إنجلترا خارج الحدود وفي فرنسا داخلياً خارج فرنسا الشمالية. ومن الممكن رسم صورة الإنتاج الزراعي على الشكل التالي: إنجلترا: إنتاج حبوب، تربية حيوانات؛ فرنسا: إنتاج حبوب + إنتاج نبيذ؛ وكان الفرق هو في إجارة الأرض (Land tenure). وقد تطلبت زراعة الماشية تثميراً رأسمالياً أكثر كثافة من النبيذ.

وقد تنوعت في فرنسا وإنجلترا علاقات الأرض على الشكل التالي:

1 ـ سادة الأرض الكبار: نبلاء عادةً، يتلقون مدفوعات ريعية.

2 ـ المزارعون الأغنياء: أحياناً يكونون مستأجرين للأرض (أجراء) يسيطرون على مساحة متوسطة من الأرض ويستخدمون عمالاً.

3 ـ مزارعون صغار، في قطع أرض صغيرة، أحياناً يحتاجون إلى عمل إضافي لتأمين عيشهم.

4 ـ عمال لا يملكون الأرض (ص85).

إن إحدى الظواهر الأساسية للرأسمالية الحديثة هي التنامي البطيء والمستمر للملكيات الكبرى. وقد أدى شراء البورجوازية للعقارات والألقاب النبيلة إلى ازدياد الملكية الغيابية. وقد تطلب الحفاظ على توحد الملكيات الكبيرة خبرةً ودهاءً: ما سُمّي Strict Settlement في إنجلترا، وRentes Constituers (لا Rentes fonciers) في فرنسا. وكان بعض المزارعين الأغنياء والصغار أجراء شرعاً وملاكين بالقوة (فعلاً) (ص86).

إن التمييز بين الأجراء والمالكين لا يقرر التصنيف الاقتصادي والقوة الاقتصادية. وقد قضى ازدياد إيجار الأرض (الريع) والضرائب في النصف الأول من القرن السابع عشر على استقلال المزارعين الصغار (ص87).

وكان تصاعد أعداد المزارعين الأغنياء مع نمو وانتشار الملكيات الكبيرة في إطار رأسمالي يحتاج إلى وسطاء يديرون المنتجين المباشرين سواء أكانوا أجراء أم عمالاً (ص88).

رغم الجدل الدائر يمكننا أن نعتبر أن نظام الأرض والإنتاجية الزراعية في فرنسا الشمالية وإنجلترا بين 1650 و1750 كانا متقاربين، وأن الفروق بينهما كانت هامشية. كلاهما يزيد حصته من الإنتاج العالمي للحبوب للحفاظ على نفس المردود المالي في تلك الفترة من الركود. وكلاهما يعتمد على الحماية الصناعية.

كانت هذه الحماية في إنجلترا أحد أعمدة المركنتيلية الإنجليزية الثلاثة، إلى جانب قانون الملاحة وقانون الذرة (ص90). وكان تركيز الحماية الأساسي حول المنسوجات. وفي صناعة السفن كان التطور أبطأ وكان الهولنديون يجهدون للحفاظ على حجم صناعتهم (ص91). وكان هم الإنجليز والفرنسيين هو إيجاد الفرص للقادرين للعمل فيهما، وكان هم الهولنديين الحفاظ على القوى العاملة لديهم فقد كان الصراع بين بلدان المركز يدور حول تصدير البطالة للآخرين، إذ كانت هناك «أزمة فقر مزمنة» طالت ثلث إلى نصف السكان (ص92).

وقد تدنت الأجور، حتى في هولندا حيث كان العمال يجبرون على أخذ بعض أجورهم عيناً بأسعار مرتفعة. وتراجعت وضعية عمال مناجم الفحم والملح في سكوتلندا إلى وضعية العبيد.

إن معظم المركنتيليين يرغبون في الحفاظ على الأجور متدنيةً ما عدا المستنيرين منهم، فهؤلاء يعتبرون الأجور المتدنية دليل فقر والأجور العالية دليل غنى في المجتمع (ص93). لكن ارتفاع الأجور مع فرض النظام القاسي للعمل هو وسيلة إضافية لزيادة الإنتاجية في زمن الأزمات.

اعتبر المؤرخون الليبراليون في النصف الثاني من القرن السابع عشر أن إنجلترا الليبرالية كانت تتجه إلى مزيد من الصناعات المستقبلية الشعبية على يد القطاع الخاص بينما كانت فرنسا في زمن كولبير بيروقراطية تتجه نحو إنتاج المواد الترفيهية. ففي إنجلترا: ليبرالية، برلمانية، تقدم؛ أما في فرنسا فهناك أرستقراطية، وفيودالية، ووهدر، ونظام قديم Ancien Regime (ص94). لكن الكولبيرية في نظام الأعمال الرأسمالية هي مثال على فساد الوظيفة وارتزاقية العسكر بشكل يقترب من النماذج التي سوف تنتشر في القرن التاسع عشر، لا العكس. ومن الضروري التذكير أن حجم فرنسا يساوي أربعة أضعاف حجم إنجلترا، وأن فرنسا تحتوي على مناطق متنوعة وبعضها متخلف مقارنةً بغيره (ص95).

ويعتبر البعض أن للفترة الواقعة بين 1660 و1700 هي مرحلة «الثورة التجارية» الإنجليزية. فقد ازدادت حصة إنجلترا من التجارة الدولية على حساب الهولنديين، ولم يحقق الفرنسيون تطوراً مماثلاً (ص96).

في عام 1700 صار ثلث الشحن الإنجليزي البحري من البلدان الأوروبية المجاورة، والثلث من البلطيق. والشحن من جزر الهند الشرقية ضئيل بالأطنان، لكنه الأكثر كلفة للطن الواحد. وكانت الصادرات الأوروبية إلى آسيا ما تزال هامشية. فقد كان من الواجب تحويل الهند إلى بلد طرفي كي تصبح التجارة معها «مفيدة» (ص97).

إن الحديث عن المنافسة الإنجليزية ـ الهولندية وصعود إنجلترا على حساب هولندا يعني أمرين اثنين: أولهما، السوق الداخلية في إنجلترا وتجارة البلطيق... وليس المهم عَلَم السفينة التي يتم عليها الشحن بل نوعية البضاعة المنقولة. في القرن السادس عشر كانت تجارة الحبوب تتجه من البلطيق غرباً والمنسوجات تنقل شرقاً. وأدى ركود القرن السابع عشر إلى نهاية هذه التجارة خاصة مع انهيار أسعار الحبوب لأنه لم يعد هناك سوق لاستيراد المنسوجات شرقاً (ص98).

أدى انهيار تجارة القمح الناتج عن ركود الاقتصاد العالمي إلى ازدياد حدة المنافسة بين دول المركز الثلاث. وهذه المنافسة كانت تتردى أحياناً إلى حروب (بحرية، على الأخص) وإلى ازدياد الحاجة إلى الخشب لبناء السفن وإلى الحديد. وصارت مشكلة استيراد الخشب حادة بعد 1650 بسبب نضوب الموارد المحلية في بريطانيا، خاصة مع توسع بناء السفن وبناء البيوت (بعد حريق لندن الكبير)، لكن فرنسا ذات المساحة الكبيرة كان لديها موارد خشب داخلية واسعة (ص99). لذلك سعى الإنجليز إلى المنافسة الحادة في البلطيق وإلى دفع التجارة شرقاً من غدانسك إلى كوتغزبرغ ثم إلى ريغا شرقاً، وإلى استبدال الفحم بالخشب للتدفئة والطبخ (ص100).

في بداية القرن السابع عشر كانت إنجلترا تستورد 2٪ من البلطيق وفي

آخره 28٪. فقد صارت السويد مركز تصنيع الحديد لما فيها من خشب (طاقة) وحديد خام، ولأن تصنيع الحديد فيها كان أرخص من شحن هاتين المادتين. وكانت إنجلترا مستورداً رئيسياً من الحديد السويدي بينما فرنسا تنتج احتياجاتها. وكان لجوء إنجلترا إلى استيراد الحديد واستخدام الفحم الحجري مكان الخشب قبل فرنسا يعود إلى عوامل أيكولوجية لا إلى مستويات التقديم. وهناك فارق آخر بين البلدين حيال تجارة الأطلسي. ففي عام 1700 كانت إنجلترا أكثر البلدان مصلحةً في تجارة الأطلسي (ص101).

نشأت في القرن السابع عشر 28 مستوطنة جديدة في نصف القارة الغربي: 3 منها هولندية، و8 فرنسية و17 إنجليزية (ص102).

وقد شجعت انجلترا أكثر من فرنسا الهجرة الاستيطانية إلى أميركا. فهل كانت إنجلترا بحاجة إلى الأسواق الخارجية أكثر من فرنسا؟ مرة أخرى نعود إلى ذكر حجم البلدين. إنجلترا كانت بحاجة إلى أوروبا وأميركا الشمالية لما فيهما من أسواق. لقد واجهت فرنسا وإنجلترا المشكلة نفسها، وكان لديهما رد الفعل نفسه لكن الفرق نسبي، لذلك فإن الشيء الذي كانت إنجلترا تدفع باتجاهه هو التجارة الخارجية (ص103). يضاف إلى ذلك أن الكمية أيضاً تفسر لماذا طور الإنجليز التجارة الثلاثية في حين لم تفعل فرنسا ذلك. وقد أدى تطوير تجارة الأطلسي إلى تطوير إعادة التصدير؛ وذلك لأن النقل من إنجلترا كان بحرياً ومن شمال فرنسا برياً؛ وفي عصر كان فيه النقل البحري أرخص صارت إنجلترا في وضع مناسب اقتصادياً (ص104).

وكان تمويل الإنتاج والتجارة يتم عن طريق تدفق المعادن الثمينة (الذهب والفضة) والحوالات؛ وكانت الثورة التمويلية التي حدثت بين 1500 و1730 مقدمةً للثورة الصناعية. وهناك جدل حول الأهمية النسبية لدور كلٍّ من المعادن الثمينة والحوالات (ص105).

لقد بقي النظام العالمي هو الاقتصاد العالمي الأوروبي؛ والساحة الخارجية له هي بالدرجة الأولى الهند وجزر الهند الشرقية والنروج وروسيا،

وربما تركيا.

في التبادل داخل النظام يتم التعامل بالنقد (فضة ونحاس للأمور اليومية في الاقتصاد العالمي الأوروبي) مدعوماً بالذهب؛ والنقد الورقي يمكن أن يخدم في هذا المجال؛ فتجري المعاملات متعددة الأطراف بالورق؛ والتسويات بثقل الذهب حين اللزوم (ص108).

أما التبادل بين ساحات مختلفة، خارجية بالنسبة لبعضها، فالتبادل لا يتم إلا بواسطة الذهب والفضة (ص108). المعادن الثمينة كانت تُتَبادل لقاء الأفاويه من الهند وجزر الهند الشرقية وتكتنز هناك. وقد أدى إنتاج الذهب والفضة كسلعة في الأمريكتين إلى جعلهما (أي الهند وجزر الهند الشرقية) ساحة طرفية للاقتصاد العالمي الأوروبي بمقدار ما كانت المعادن الثمنية تستخدم كنقد. ومن أجل الذهب والفضة تم ضمّ الأمريكتين إلى الاقتصاد العالمي الأوروبي. إن تدفق المعدن الثمين داخل الاقتصاد العالمي الأوروبي اعتمد ليس فقط على آليات التمويل بل على إنتاج الكميات المتاحة، أي على العرض (ص109).

تراجع إنتاج الفضة العالمية في القرن السابع عشر، ثم أصاب الركود إنتاج الذهب في هذا القرن. إن للمعدن الثمين كأي سلعة أخرى سعره؛ والتضخم العام، كما حدث في القرن السادس عشر، أدى إلى تناقص سعره (ص110).

لكن المعدن الثمين كنقد هو عامل واحد في التبادل الفعلي. وقد تناقص استيراد المعدن الثمين لتزداد الندرة مع مرور القرن (ص111). وقد استخدم الذهب داخل الاقتصاد العالمي الأوروبي للمقاصات الدولية وشؤون الدولة والاكتناز، واستخدمت الفضة للتجارة الداخلية ذات الحجم الكبير، والنحاس للمعاملات الصغرى والمنزلية. واعتمدت إنجلترا على السوق الخارجي وعلى الذهب، بينما اعتمدت فرنسا على السوق الداخلي وعلى الفضة؛ وكلاهما اعتمد نظام المعدن الواحد monometallic. وهناك علاقة

عكسية بين استخدام الذهب والفضة من جهة واستخدام النحاس من جهة أخرى، لكننا نعود مرة أخرى إلى مسألة حجم الدولة (مساحةً) في الاقتصاد العالمي، فكانت فرنسا ذات اتجاه داخلي اقتصادياً وخارجي سياسياً، بينما كانت إنجلترا ذات اتجاه خارجي اقتصادياً وداخلي سياسياً. ويلتبس الجواب على السؤال: أيتهما الدولة الأقوى؟ لأن لويس الرابع عشر كان يحكم حكماً مطلقاً (ص112). ففي القرن الثامن عشر كانت بريطانيا الدولة الأقوى. وكان ضعف الدولة الفرنسية لا قوتها هو ما أدى إلى الثورة الفرنسية.

تتقرر قوة الدولة حسب الدور الاقتصادي للمنتجين ـ المالكين المنتمين لهذه الدولة في الاقتصاد العالمي. وذلك حسب خمسة مقاييس:

1 ـ الدرجة التي تستطيع سياسة الدولة مساعدة المنتجين ـ المالكين على المنافسة في السوق العالمي (المركنتيلية).

2 ـ الدرجة التي تستطيع الدولة التأثير في قدرة الدول الأخرى على المنافسة (القوة العسكرية).

3 ـ الدرجة التي تستطيع الدولة تعبئة مواردها لإنجاز مهام المنافسة الاقتصادية والعسكرية (التمويل العام Public Finance).

4 ـ الدرجة التي تستطيع الدولة خلق إدارة تتيح التنفيذ السريع للقرارات التكتيكية (البيروقراطية الفعالة).

5 ـ الدرجة التي يستطيع الحكم السياسي إحداث توازن مصالح داخل المنتجين ـ المالكين بما يسمح لـ «كتلة مهيمنة» أن تحفظ استقرار الدولة. هذا العنصر الأخير هو سياسة الصراع الطبقي، وهو مفتاح العناصر الأخرى.

إن جميع هذه المقاييس سياسية وليست اقتصادية لأنها ليست مقاييس الفعالية الإنتاجية. وبالطبع هناك تفاعل متبادل بين الإثنين (ص113).

إن التاريخ المعاصر للدولة هو السعي المتواصل الطويل الأمد لتوليد بنى على قدر كاف من القوة للدفاع عن مجموعة منتجين ـ مالكين في الاقتصاد

العالمي في وجه مجموعات أخرى من المنتجين ـ المالكين. والقوة العسكرية واحد من المقاييس في هذا المجال. لذلك كان خطأ المؤرخين الهولنديين الذين اعتبروا توسع القوة الهولندية (1580 ـ 1640) «أعجوبة» لأن وجود الملك القوي لا يعني وجود دولة قوية.

إن بورجوازية تعي مصالحها وتثق بذاتها يمكن أن تُجْمِعَ على الإجراءات الضرورية وأن تحقق ما يتطلبه وجود ملك قوي في أحيان أخرى (ص114).

كانت تلك مرحلة تنامي الوحدات العسكرية، مما خلق مشكلة تموين، لأن تنامي الجيوش زاد كثيراً عن تقدم وسائل الإنتاج، وقد وضع ذلك عبئاً على هولندا في مواجهة فرنسا وإنجلترا. وكانت هولندا تدافع عن نفسها (ص115). وقد أدت «مؤسسة الحرب» في القرن السابع عشر إلى زيادة حجم الإنفاق العام في الدول المركز. وكان ذلك أكثر مما كانت هولندا قادرة على تحمله (ص116).

يشبه البعض كولبير وزير لويس الرابع عشر بالكيميائي الذي عليه إيجاد الذهب للملك. فقد كان يفتش باستمرار ودون توقف، وكان يعتبر أن الدولة تستدين أكثر مما يجب وذلك بشكل «تلزيم الضرائب». فخفض دور ملتزمي الضرائب مما أدى إلى زيادة واردات الدولة بنحو الضعف (ص117).

في القرن السابع عشر كانت لامركزية الدولة هي سبب قوتها في مواجهة الملكيات المطلقة الممركزة. وقد تراجع دور وفعالية الإدارة في هولندا مع ميل سكان المدن إلى نمط العيش الأرستقراطي.

كان طريق فرنسا إلى المركزية هو: المركزية + الانسجام أو التجانس (Uniformity) والمركزية لا تقتصر على جهاز مركزي (وهذا كان موجوداً من قبل) بل تتطلب نشوء خطوط اتصال بين المركز والمواقع المحلية من المحافظين (ص118).

لماذا اتبع الفرنسيون والإنجليز خطين يبدوان مختلفين في البحث عن

دولة قوية؟ نجد الجواب في الاختلافات الصغرى في البنى الطبقية. فقد كانت كل من الدولتين تتقدم مزدهرة على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي في الاقتصاد العالمي الأوروبي، ففي كليهما استطاعت الأرستقراطية تحويل نفسها إلى مزارعين رأسماليين وأن تلعب دوراً في الإنتاج غير الزراعي. وفي كليهما استطاع بورجوازيون غير أرستقراطيين ولوج مواقع اجتماعية عليا. كانت الدولة الفرنسية أضعف من الإنجليزية (بسبب الحجم أكثر من أي شيء آخر وبسبب القوى الاقتصادية النابذة)؛ وفي فرنسا تم إدخال النبلاء في البنية السياسية كموظفين لدى الدولة وكموظفين محليين حسب مواقعهم الاجتماعية. وفي كلتيهما كان يدور صراع في المواقع الاجتماعية العليا بين بقايا الفيودالية والرأسماليين. وهناك التباسات عديدة بسبب غياب الحدود بين الأرستقراطيين والبورجوازيين المؤرستقرطين (ص119). كان انتصار أرستقراطية الأرض هو في الحقيقة انتصار الطبقات الرأسمالية. وقد اختلفت فرنسا عن إنجلترا في أنها كانت أكبر حجماً. وفي إنجلترا أيضاً مناطق طرفية، وهي تخاف على نفسها، لكنها كانت قريبة ومتداخلة مع المركز، أما في فرنسا فكان الأمر مختلفاً بسبب اتساع البلد (ص123).

كان الاستقرار أكثر فعالية في إنجلترا مما في فرنسا، لكنه كان موجوداً في كلا البلدين، وكان حدوثه نتيجةً لتسوية داخل الشرائح المهيمنة. وإذا كان الفلاحون فيما مضى قادرين على التحالف مع بعض شرائح الطبقات العليا في ثوراتهم، فإن ذلك لم يعد ممكناً في القرن السابع عشر.

صار الربط بين الطبقات العاملة والطبقات الخطيرة، بين الفقر والجريمة. إن الفيودالية لم تعق البورجوازية، بل كانت مظلةً لهم، لكنها في إنجلترا أكثر نجاحاً مما في فرنسا (ص125).

الأطراف في مرحلة نمو بطيء

يسهل وصف مراحل التوسع في الاقتصاد العالمي وتحديد ملامحها، أما مراحل التراجع فهي أكثر تعقيداً، خاصة بالنسبة للمناطق الطرفية؛ فالجماعات

الحاكمة في بلدان المركز وشبه الأطراف تحاول حل مشاكلها على حساب المناطق الطرفية. لكن هذه المناطق الأخيرة لا تغيب عن الاقتصاد العالمي كلية لأن رأسمالييها يبذلون جهدهم للبقاء فيه.

والذي تجدر الإشارة إليه هو أن المسألة مسألة تراجع لا توقف كلي... والنظام الرأسمالي يتعلق بآلية السوق... والسوق ليست حرة لأنها تخضع لقرارات سياسية وثقافية (ص129).

إن تغيرات العرض والطلب ليست مسألة قوى غيبية لا يمكن توقعها. وفي مرحلة الانكماش يكون الإنتاج أكثر ركوداً في البلدان الطرفية القديمة، وتكون إعادة توزيع الأدوار بين بلدان المركز وشبه الأطراف أكثر سهولة. وهناك مرحلة تراجع طويلة في القرن السابع عشر 1600 أو 1650 إلى 1750. وقد كانت بداية التراجع بين 1600 أو 1650؛ وهي لا تعود إلى نقص المعلومات بقدر ما تعود إلى النمط الطبيعي للتحول من التوسع إلى التراجع أو الانكماش (ص130).

إن ما حصل في الأطراف بين 1590 و1620 لمواجهة حالة الانكماش الاقتصادي، هو زيادة الإنتاج، وهذا أمر أدى إلى تراجع الأسعار مطلقاً ونسبياً. ولم يكن أمام الأطراف سوى هذا الخيار أو الانسحاب الجزئي من السوق (ص131).

في الآن نفسه تراجعت الصادرات وتزايدت الواردات وتحول الميزان التجاري في بولندا من فائض 52٪ (1565 ـ 1585)، إلى فائض 8٪ (1625 ـ 1646)، إلى عجز في النصف الثاني من القرن السابع عشر (ص132).

وحدث تراجع شبيه في تربية الماشية بعد العام 1600 (ص133). وساءت حالة التصدير بسبب الحروب. وتحول الاقتصاد العالمي الأوروبي من حالة عرض أقل من الطلب إلى العكس (ص134).

وفي الحالة الأولى يقود التخريب إلى زيادة الطلب. وفي الحالة الثانية إلى تخفيض مجمل الإنتاج.

هناك عدة مزايا للملكيات الكبرى على المزارع الصغرى. فالملكيات الكبرى أكثر قدرة على تنويع المساحات وهي على تماس أكثر مباشرة مع السوق وتستطيع نقل بضائعها مباشرة إلى مرافىء النقل (ص135).

إن شروط التبادل (أي القوة الشرائية للمنتجات المباعة بالنسبة إلى المشتريات) لثلاثة شرائح اجتماعية: ملاكين كبار، نبلاء، مزارعين صغار) تدل على أن مرحلة التوسع كانت مفيدة لجميع الشرائح، أي في القرن السادس عشر، أما في القرن السابع عشر (مرحلة التراجع) فقد تحسنت الشروط للشرائح العليا وتراجعت بالنسبة للسفلى (ص136). في القرن السابع عشر، قرن التراجع، أدت الأزمة المالية إلى زيادة الاستثمار في الأرض لأن شراء الأرض للاكتناز أفضل من اكتناز النقود (ص137).

وأدى الانكماش إلى تحول نحو اقتصاد الكفاف ووضع الأرض خارج إطار المنافسة، وكان ذلك تراجعاً لكنه لم يكن نفياً لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل هو تكيف ذكي مع أحوال السوق لزيادة الأرباح (أو تخفيف الخسائر) في سوق ضعيف. وليس معنى التراجع الخروج من السوق العالمية بدليل استمرارية ـ الأسواق المحلية وازدهارها أحياناً في مقابل تراجع الصادرات إلى بلدان المركز (ص137).

تزايد العمل القسري في القرن السابع عشر في بولندا، ألبانيا الشرقية، هنغاريا، بوهيميا، رومانيا والدانمارك؛ وانتشر فرض العمل الإضافي على الفلاحين لصالح أسياد الأرض (ص138). ولم يكن الفلاحون سعداء بهذه الحالة فكثر الهروب من العمل في الأرض والتخريب المقصود (ص139).

ثلاثة أنماط للعلاقة بين أسياد الأرض في أوروبا الشرقية والعاملين عليها: العمل القسري والأجور والإجارة. كانت الإجارة هي الصيغة الأساسية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في أوروبا الشرقية. وأدى توسع القرن السادس عشر إلى إعادة العمل القسري مكان الإجارة. وفي المناطق القريبة من المرافىء كان الفلاحون أكثر قدرة على مقاومة العمل القسري والاحتفاظ بقدر

أكبر من الربح لأنفسهم بواسطة نظام الإجارة quit-rents بسبب قربهم من المرافىء وسهولة الدخول المباشر إليها.

انهارت القدرة على المقاومة في القرن السابع عشر وحل العمل القسري والأجور مكان نظام الإجارة (ص140). وتزايد إفقار الفلاحين في ذلك القرن، كذلك تراجع العمل في إنتاج المواد المصنوعة، لأن قدرة الفلاحين الشرائية انحسرت وتراجعت حركة الحرفيين من المدن إلى المزارع الكبرى. وازدادت مساحة الملكيات الكبرى. كما تزايد الاستقطاب الاجتماعي (ص141). وحدث ارتداد نحو الفيودالية وتضخمت طبقة النبلاء. ولم يكن في الأطراف آلية دولية قوية قادرة ولا آلية تسويات بين الشرائح العليا للأرستقراطية وللطبقة الرأسمالية ولا آلية تعويض للطبقات الدنيا. والملكية كان وضعها يزداد ضعفاً (ص142).

سعت الشرائح العليا إلى إجراءات قانونية وضغوطات معنوية لإحلال تضامن الأعيان Common Wealth of gentry مكان الدولة، وإحلال المساواة بين الشرائح العليا (5 ـ 10٪ من السكان) في وقت كانت تزداد الفروقات الاجتماعية (ص143).

قادت مرحلة التراجع الاقتصادي العالمي دول المركز إلى السير على طريق القومية (الميركنتيلية) والتسويات الدستورية داخل الشرائح العليا، إضافة إلى إضعاف قدرة الطبقات الدنيا على الثورة أو العصيان. في حين أن دول أوروبا الشرقية لم تستطع الأخذ بميزات التكتيكات المركنتيلية أو ضمان أي تسوية داخل الشرائح العليا. قاد هذا الأمر في أوروبا الشرقية إلى ازدياد حدة الصراع الطبقي، وانتشار المشاعر المحلية regionalism وتراجع الوعي القومي، والبحث عن كبش فداء، وقلاقل فلاحية (ص144).

وحدث الأمر نفسه في أوروبا الجنوبية والأمريكتين وأدى إلى ركود وتراجع الصادرات (ص145). وتراجعت إنتاجية الفرد إضافةً إلى تصحير الأرض وإرهاقها؛ وأدت هيمنة التداول النقدي على علاقات الإنتاج إلى حالة صار فيها الفلاحون غير قادرين على كفاية أنفسهم. وتراجع الرق في جنوب

إيطاليا وصقلية بعد ازدهار القرنين الخامس عشر والسادس عشر لأن العبيد الأفارقة الذين كان البرتغاليون يجلبونهم إلى إيطاليا صاروا يصدرون إلى الأمريكتين (ص146).

وكان الفلاحون هم الخاسرون الحقيقيون فازدادت حدة الصراع وحدث العديد من الثورات الفلاحية، وبدل الحديث عن الارتداد الفيودالي refeudalization يمكن الحديث عن تتجير الفيودالية Commecialization of the fiefs. وفي أميركا الإسبانية تزايد دور الهاسيندا كمؤسسة مفتاح في هذه المنطقة الطرفية في الاقتصاد العالمي في ظروف الانكماش (ص147). والسؤال هو هل كانت الهاسيندا وحدة اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي وغير رأسمالية؟ وهل أدى انهيار فورة الفضة Silver boom إلى ضرب الرأسمالية الكامنة (ص148). وقد كانت الفضة الصادر الأساسي من أميركا الإسبانية في القرن السادس عشر. وكانت قد وصلت إلى القمة في الإنتاج والأسعار بين 1590 و1630، وتشير الأرقام إلى أن تراجعاً حاداً وسريعاً حدث بعد ذلك (ص149). لكن الذهب والفضة هما أيضاً سلعتان. وقد تراجع إنتاجهما بسبب التضخم. ومن الضروري معرفة أثر تراجع تصدير المعدن الثمين على الصادرات الأخرى. وقد أصاب ذلك مجموعتين قويتين أولاهما الأسبان الذين كانوا يتولون الإنتاج؛ وثانيتهما الدولة التي كانت تقتطع الضرائب منهم (ص150).

مع نضوب الموارد لجأت الدولة إلى سياسة تهزم نفسها وهي فرض مصادرات بقيمة 1/8 المعدن الثمين المشحون والخاص. مقابل ذلك انخفض التصدير بسبب الامتناع عن التصدير لدى المنتجين. وقد كان معنى ذلك نمو نمط من السلوك الطفيلي القائم على النهب. وفي مقابل تراجع إنتاج المعدن الثمين، الذي كان الصادر الأساسي، تزايد إنتاج القمح للاستهلاك المحلي. وهناك تشوش لدى الباحثين حول ما إذا كان ذلك تطوراً رأسمالياً أم لا (ص151).

وكما في أوروبا الشرقية أدى تباطؤ النمو في القرن السابع عشر في

الاقتصاد العالمي ككل إلى تكثيف استعمال المورد الأساسي (الأرض وقوة العمل) للحفاظ على مستوى الربحية. ويعرف الجميع قصة الانخفاض في عدد السكان في جميع أميركا الإسبانية كما يعرفون الدور الأكيد للأوبئة في هذا الانخفاض (ص152). وكان الصراع يحتدم بين رأسماليي إسبانيا وأميركا الإسبانية حول اقتسام الأرباح واللجوء إلى العمل المأجور القسري وإلى شراء محصول السكان الأصليين بأسعار ثابتة مما زاد الأعباء على «الهنود». وفي 1632 علق التاج نظام العمل القسري خارج المناجم. لكن الهنود خضعوا لمزيد من الاستغلال والديون كطريقة للاحتفاظ بهم للعمل في الأرض. وأدت مصادرة الأراضي إلى ازدياد هذا الاتجاه قوة (ص154). وقد تحول الأنيكوميندا إلى هاسيندا وتحول العاملون بالقسر إلى رهينة دين (ص155).

لكن الهاسيندا المكتفية ذاتياً كانت آلية للتكيف مع قوى السوق. والانكماش العالمي لم يكن معناه تراجع النشاط الاقتصادي الرأسمالي (ص156).

لقد كان القرن السابع عشر عصر المركنتيلية، وقد فشلت إسبانيا والبرتغال في ذلك وتحولتا إلى دولتين نصف طرفيتين أي إلى خط اتصال بين مصالح قوى المركز ومناطق الأطراف (ص158).

تتنافس قوى المركز في زمن الانكماش حول التحكم بمناطق الأطراف. وهي تلجأ إلى الاستعمار مباشرة أو إلى منع الآخرين من الاستعمار. وتتنوع المنافسات فتغذي حروب القوى الاستعمارية الأضعف عندما تكون السيطرة المباشرة مكلفة جداً. فقد تنافست إنجلترا وفرنسا وهولندا في الكاريبي لاستعمار ما يمكن استعماره مباشرة؛ وما تبقى بيد الإسبان والبرتغاليين كانت هناك منافسة على الاتجار معه. وكانت آلية المنافسة التجارية الأساسية في القرن السابع عشر هي تجارة المواد الممنوعة (ص158).

وتكاثرت الهجرة من المدينة إلى الأرياف ليصير المهاجرون رعاة بقر Cowboys يذبحون الحيوانات البرية لبيع جلودها. وقد ساهم في ذلك

الهاربون من السفن. وكان التجار الهولنديون يشترون الجلود. كما أن الحكومة الإسبانية ساهمت في ذبح الماشية لمنع التجارة غير الشرعية: وكانت النتيجة هي القضاء على الماشية في الكاريبي. وقد سيطر القرصان على الجزر؛ وما كان ذلك ممكناً التعامل تجار الهولنديين والفرنسيين والإنجليز معهم (ص159).

بدأ الهولنديون التجارة غير المشروعة في القرن السادس عشر. وكما كان الملح ضرورة لصيد سمك الـ Herring صار التهريب نمط حياة يربط تجار المركز بالمنتجين في البلدان الطرفية التي لا تخضع مباشرة. وكانت حاميكا النموذج الأعلى للتجارة غير المشروعة في القرن السابع عشر (ص160).

إن القراصنة نهبوا. لكن الفرنسيين والإنجليز أيضاً نهبوا. والفرق كان في أن هؤلاء سعوا إلى استمرارية الإنتاج بخلاف القراصنة. فقد كان التجار الفرنسيون والإنجليز يتعاملون بتجارة شرعية أيضاً مع الإسبان، وذلك بتجارة العبيد. وكانت التجارة غير الشرعية جزءاً يسيراً من الصورة الكاملة؛ لأن إنتاج السكر كان يتوسع غرباً لإيجاد أراض جديدة غير مرهقة exhausted ووصلت إلى البرازيل (والمكسيك لدرجة أقل).

يشبه إنتاج السكر في أميركا إنتاج الخشب في البلطيق كمحصول يرتكز عليه النمو ومشكلته الأبدية هي الاستهلاك الأيكولوجي وضرورة إيجاد أرض بكر للاستغلال؛ والأرباح منه عالية. وقد اتجه إنتاج السكر من الكاريبي إلى البرازيل في حوالي 1580 (ص162).

وكان إنتاج التبغ بمثابة نسيب فقير للسكر. لكن التبغ أيضاً يميت الأرض كالسكر، وتحتاج زراعته للانتقال كل 25 سنة إلى منطقة أخرى. لكن سوق التبغ أضيق من سوق السكر وهي ذات ربحية أقل. وكان الظن أن للتبغ ميزة شفائية كالسكر. لكن السكر صار مادة غذائية في بداية القرن السابع عشر ولم يصبح التبغ كذلك إلا بعد قرن أو قرنين (ص164). وكانت هناك إمكانية

لنمو التبغ في أوروبا. لكن الدول الأوروبية فضلت منع زراعته استسهالاً لفرض الضريبة على التبغ الوارد أكثر من الإنتاج المحلي؛ فالأسباب مالية (ص165).

تم اكتشاف الذهب في البرازيل حوالي العام 1695 تلبيةً لحاجات التوسع التجاري. وكانت معظم تجارة الذهب (حوالي الثلثين) غير شرعية.

إن الانكماش الطويل 1600 ـ 1750 لم يكن مجرد ضمور في المناطق الطرفية، بل كان إعادة تموضع لنشاطات طرفية سابقة (إنتاج الحبوب والمراعي) ونقلها من الأطراف إلى المركز (ص166). مما أجبر الأطراف في أميركا الإسبانية وأوروبا الشرقية على إعادة توجيه نفسها نحو الأسواق الإقليمية بالإضافة إلى خلق منطقة طرفية جديدة، تُستعمر مباشرة جزئياً وتنتج محاصيل لا يمكن إنتاجها في المركز. هذه المنطقة الجديدة هي الكاريبي موسعاً: من شمال شرق البرازيل إلى ميريلاند في أميركا الشمالية، ومنتجاتها الرئيسية هي السكر والتبغ والذهب. واشتركت دول المركز الثلاث في جني الأرباح، هولندا حتى 1650، والإنجليز بعد 1690، ومعهما فرنسا. إن البورجوازية في الأطراف هي المزدوج الكلاسيكي: التجار والزراع. وفي القرن السابع عشر عانت الأطراف القديمة في الشرق وجنوب أوروبا (صقلية وجنوب إيطاليا، والبرتغال وإسبانيا) وأميركا الإسبانية من الضمور، واستعادت المصنوعات بعض دورها، وأعيد التوجيه نحو أسواق محلية وإقليمية. وتراجع دور التجار بالنسبة للزارعين. وتغيرت تبعية الدين من النظام الدولي للزارعين والتجار إلى نظام محلي للفلاحين وسادة الأرض (ص167).

تطور إنتاج السكر في الكاريبي عن طريق الشراكة بين الزارع والتاجر، بحيث كان الزارع وكيلاً للتاجر بدل ملكية التاجر المباشرة (ص168). ثم تطور النظام تدريجياً ليصبح التاجر وكيلاً للزارع بدل أن يكون الزارع وكيلاً للتاجر (ص169). وعلى صعيد قوة العمل حل العبيد مكان العمل التعاقدي الطويل المدى؛ وذلك في مزارع السكر قبل مزارع التبغ. وقد سدَّ العبيد الحاجة إلى الأيدي العاملة التي نشأت بسبب نضوب الأيدي العاملة التعاقدية (ص172).

وكان العبيد أفارقة لأن «الهنود» عندما استخدموا كعبيد كانوا يموتون بسرعة إذ إنهم ما كانوا قادرين على تحمل العيش في مزارع السكر، ولا في المناجم قبل ذلك.

في الكاريبي الموسع أي المنطقة الطرفية الجديدة في الفترة ما بين 1600 و1750 كان شكل العمل البروليتاري الأساسي هو الرق لا العمل المأجور أو العمل بالمشاركة أو العمل القسري. فقد كان الرق في ظل الظروف السياسية للمرحلة هو الأنسب اقتصادياً للمنتجين البورجوازيين الذين شكلوا من خلال النظام القانوني ومن خلال السوق العلاقات الإنتاجية الأساسية في المنطقة (ص175).

المناطق شبه الطرفية على مفترق طرق

إن أحد العناصر الثابتة لاقتصاد عالمي رأسمالي هو تقسيم العمل التراتبي وتوزيعه المكاني. وعنصر ثان هو تغير مواضع النشاط الاقتصادي وبالتالي المناطق الجغرافية في النظام العالمي. ولسياسات الدولة الذكية دور كبير فيما يحدث. وقد كان تراجع إسبانيا هو الظاهرة الأكثر بروزاً في القرن السابع عشر (ص179). إنكشفت مكامن الضعف في إسبانيا، ربما، في 1596، في الوقت الذي حدث الإفلاس الثاني للملك فيليب الثاني (ص180). لكنّ إسبانيا لم تكن طرفيةً في القرن السادس عشر، ولم تكن مقتصرة على تصدير المواد الخام، بل كانت مركزاً صناعياً، وكان تراجعها مسألةً تسترعي الانتباه. في فترة الركود أصاب إسبانيا ضمور Involution زراعي إضافة إلى تلاشي الصناعة (ص180). في هذا الوقت بالذات حين كان يعاد توجيه الاقتصاد العالمي الأوروبي من مرحلة توسع وتضخم إلى مرحلة ركود صارت البرتغال جزءًا من إسبانيا شرعياً ـ في اتحاد أيبيري (ص182). وكان رجال المصارف البرتغاليون مربوطين ببورصة أمستردام وربما كانوا يستخدمون التمويل الهولندي، وكان لدى الإسبان ردة فعل ضد الميزات المكتسبة لدى البرتغاليين؛ واتخذت هذه المشاعر غطاء معادياً لليهود (ص183).

ثار البرتغاليون عام 1640 في وقت ثورة الكاتالونيين ولم يكونوا يعانون من الانقسامات الطبقية التي عانى منها هؤلاء، مما سهل لهم الانتقال إلى الاستقلال. واستعادت البرتغال استقلالها وبدأت السير نحو الارتباط بالإنجليز (ص184). وعلى مدى القرن السابع عشر صارت إسبانيا، في أحسن الأحوال، خط نقل (Conveyor Belt) بين بلدان المركز والمستعمرات الإسبانية (ص185).

وكانت تجارة العبيد مشكلةً حقيقيةً إذ كان التجار الإنجليز يجنون منها أرباحاً عالية؛ لكنّ هذه التجارة الشرعية كانت غطاءً لجلب سلع ممنوعة إلى المستعمرات الإسبانية على يد شركة البحار الجنوبية. وفي الفترة ما بين 1600 و1750، برهنت إسبانيا على عدم القدرة على مواجهة ما صار معروفاً باسم الانحطاط الإسباني (ص191).

إن العمود الفقري لأوروبا (إيطاليا الشمالية، ألمانيا الجنوبية والغربية والنذرلاند الجنوبية) تراجع أيضاً بشكل دراماتيكي وبأشكال مختلفة. لم تكن لديهم مستعمرات ولا معادن ثمينة، ولم يكن لديهم مواد خام مدارية تُسْتَخدم في تبادل البضائع المستوردة؛ ولم يكن لديهم سوى صناعتهم وزراعتهم من أجل البقاء إضافة إلى خبراتهم في التجارة والمال.

مفتاح بقائهم كان نظام التلزيم المنزلي Putting-out System، حيث يعمل المنتج الفعلي في المنزل مستخدماً إدارته، ومستخدماً عاملين متدربين Apprentices، أو وحيداً مع عائلته؛ يتلقى المواد الخام من رجل أعمال تاجر، معطياً إياه الحق بشراء منتوجاته بسعر ثابت، والتاجر هو الذي يتولى نقل المنتوجات إلى السوق (ص193). كان نظام التلزيم المنزلي Putting-out معروفاً في القرون الوسطى لكنه صار منتشراً بشكل ملحوظ في القرن السادس عشر واعتبر موجهاً ضد النقابات وهو ما جعل الصناعة في الريف أمراً ممكناً (ص194).

وقد تطور النظام باتجاه تأكيد تبعية العمال لرجال الأعمال ـ التجار.

ففي البلدان شبه الطرفية، بخاصة، كان نظام التلزيم المنزلي بيد رجال أعمال ـ تجار أجانب. وقد سجّل ذلك التنظيم بداية التحول البروليتاري بنفس الطريق التي كان فيها فساد الوظيفة واستخدام الجنود المرتزقة بداية البيروقراطية (أي التحول البيروقراطي) في وظائف الدولة. وصار المنتج المباشر (الذي كان يملك وسائل العمل) فعلياً مستخدماً لدى رجال الأعمال ـ التاجر الذي تحكم بمدخول المنتج الفعلي واقتطع منه فائض القيمة دون أن يصبح بعد في وضع يسمح له بالتأكد من الفعالية القصوى بالإشراف المباشر عليه في مكان العمل (ص195).

وقد عانت صناعات العمود الفقري جميعها تراجعاً في القرن السابع عشر (ص195). فقد حولت سويسرا الضرورة إلى ميزة وتطورت علاقتها بفرنسا إلى آلية تجعل منها بلداً شبه طرفي (ص196). وكانت سويسرا مصدر الجنود المرتزقة؛ واستخدمت ذلك للمساومة ضد عوائق التعرفة الجمركية الفرنسية. وفي حرب الثلاثين عاماً بدأ السويسريون بتثبيت موقفهم التاريخي في الحياد مما سمح لهم بطرد الفرنسيين من السوق الألمانية (ص199). وقد استخدم السويسريون مزيجاً من المركنتيلية الاقتصادية والحماية السياسية الفرنسية إضافة إلى الصناعة المنزلية Cottage في الساعات والمنتجات الحيوانية لتصبح في نهاية القرن الثامن عشر أكثر بلدان القارة الأوروبية تصنيعاً.

لم تختف الصناعة في القرن السابع عشر من العمود الفقري الأوروبي، بل تحولت إلى الريف، خاصة صناعة النسيج القطني والصوفي. وبقيت في المدن صناعة الحرير الترفية، و«صناعة» ترفيه أخرى هي تصدير الفنون. وتمت مصادرة الأراضي المشاعية إلى جانب تقوية سلطة ملاكي الأرض على الفلاحين في شمال إيطاليا كجزء من التراجع إلى الوضع شبه الطرفي. وفي **البيا** جرت (ص200) تقوية الدولة كجزء من عملية الصعود إلى وضع شبه طرفي (ص201).

إن تراجع منطقة جغرافية اقتصادياً لا يعني في العادة تراجع الأفراد والعائلات بل نقل استثماراتهم مكانياً إلى مناطق أخرى أو نقلها إلى قطاعات

أخرى في نفس المكان بما يحقق مردوداً أكبر. ويتزامن ذلك مع تحويل الرأسمال من الصناعة إلى الأرض أيضاً (ص202). وشاركت في شمال إيطاليا شركات المضاربة في صناعة الحرير كي يحمي الرأسمال نفسه. كذلك جرى تلزيم الضرائب المتعلقة بالقروض للدولة (ص203).

أما السويد فقد استفادت من ركود القرن السابع عشر إذ كانت دول صغرى ومتأخرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً في عام 1599 عندما أطيح بسيجسموند ـ وصارت من أقوى دول أوروبا في 1697 عندما اعتلى شارل الثاني عشر العرش. ففي القرون الوسطى المتأخرة كانت ستوكهولم مدينة هانزياتيك، وكانت السويد حتى القرن السادس عشر مستعمرة ألمانية. ولم يكن للنقابات جذور في السويد. وفي منتصف القرن السادس عشر بدأت صادراتها تتزايد، وكان الفلاحون في السويد أقوياء (ص203). وصاروا في بداية القرن السابع عشر طبقة رابعة في البرلمان السويدي. وكان هذا أمراً فريداً في أوروبا. وكان سبب ذلك ضعف الزراعة السويدية التي تعود لأسباب مناخية. ولم يكن هناك تعارض بين الأرستقراطية والدولة المركزية. ولم تجد الأرستقراطية فائدة مادية في استعادة الفيودالية. والسر في النجاح هو النحاس «ذهب الرجل الفقير». والرجل الفقير الذي احتاج النحاس أكثر من أي شيء كان هو ذلك الرجل الغني، إسبانيا، الذي احتكر موارد الفضة في القرن السادس عشر والذي لجأ إلى صك العملة النحاسية في الحرب للحفاظ على سلطة آل هابسبورغ الإسبانيين في النذرلاند (ص204).

وتأسست شركة التجارة السويدية لاحتكار وتسويق النحاس السويدي عام 1619، وقد رحبوا بمشاركة الرأسمال الأجنبي في الشركة (ص206). وكان النجاح في بناء القوة العسكرية السويدية والقوة الصناعية أمراً مدهشاً. فقد صارت السويد في القرن السابع عشر أمة مسلحة تعيش على الحرب وتجعل الحرب صناعتها القومية. وكان لديها جيش قوي من الفلاحين (اختراع جديد) دون مرتزقة؛ في حين كان المرتزقة عماد الجيوش الأوروبية. وبذلك استفادوا من ضعف الفيودالية السويدية. وقد تشكل الجيش من فرق، لكل منطقة فرقة،

وذلك من المتطوعين الفلاحين والحرفيين، وكان يرفض الأوباش. وكانت للجيش مخازن مركزية للألبسة؛ ودفع الرواتب بانتظام؛ وكان النظام لامركزياً يعتمد على تحديد المدخول من العائلات الدافعة للضرائب. أما الأسلحة والذخائر فكانت ذات مقاييس منتظمة Standerdized، وجرى التركيز على المدفعية (ص207).

كانت السويد تحصل على جزء من فائض القيمة المنقولة من شرق أوروبا إلى شمال غربيها وتستخدم هذا المردود لخلق وضعية شبه طرفية لها. وكان الجيش أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف. وفي القرن السابع عشر حل الحديد مكان الذهب؛ ولم يستخدم في المدفعية فقط بل استخدم في الأدوات المنزلية أيضاً، مع الاهتمام بالنوعية (ص208).

إن العنصر الأساسي هو الاستخدام الواعي لماكينة الدولة (ص210). فقد سيطرت الدولة السويدية على ثلاث احتكارات في الاقتصاد العالمي الأوروبي. وكانت هذه الدولة بمثابة أوبيك العالم المعاصر (ص210).

إن خلق دولة قوية فعالة في السويد اعتمد على الحد من قوة النبلاء. وقد كان هذا ممكناً بفضل البنية الطبقية في السويد وبفضل دورها في تقسيم العمل الدولي. وقد أعطيت الأراضي للنبلاء لقاء خدمتهم العسكرية وتوفرت السيولة المالية. وكان الفلاحون أيضاً طبقة قوية منظمة في البرلمان (ص212). رغم ذلك تصاعدت نسبة الأرض التي يسيطر عليها النبلاء وخاف الفلاحون من ذلك (من 21,4٪ إلى 63٪ عام 1654) وكانت السويد فقيرة في الموارد الطبيعية وقليلة السكان (مليون سويدي ونصف مليون من الفنلنديين وغيرهم) (ص213).

ومن الواجب عدم المبالغة في تراجع قوة النبلاء لأن الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها ازدادت تدريجياً (ص216). وفي عام 1682 أعطي الملك حق إنشاء الإقطاعيات وحق إلغائها. وكانت السويد فريدة بين دول غير المركز من حيث تقوية جهاز الدولة في القرن السابع عشر فقد كان لديها جيش يزرع

الرعب لدى الآخرين، إضافة إلى تدجين النبلاء وصناعة الحديد والأسطول التجاري. وقد صعدت السويد إلى الموقع الذي تراجعت إليه إسبانيا والبرتغال؛ واستفادت من موقعها في البلطيق ومن ازدياد ضعف المناطق شبه الطرفية في أوروبا الشرقية (ص217).

في عام 1695 اعتلى بطرس الأكبر سدة العرش في روسيا. وفشلت محاولات بريطانيا وهولندا والسويد في القرن السابع عشر لضم روسيا إلى السوق العالمي كطرف بينما كان هو يحاول التغريب والانضمام إلى السوق كدولة شبه طرفية (ص218).

إندلعت حرب الشمال الكبرى عام 1700. ورفضت السويد مراراً إنهاء الحرب لأنها كانت مصممة على تحطيم روسيا. وكان الثمن غالياً (جيش عدده 80 ألفاً من قلب الإمبراطورية لا من أطرافها). وقد اتبع بطرس الأكبر سياسة الأرض المحروقة التي صارت كلاسيكية لدى الروس. وبعد هزيمتهم في بولتافا عام 1709 كان على السويديين الخروج من اللعبة (ص219).

عام 1721 خسرت السويد أرضاً وسكاناً وموارد للدولة وسلطتها على البلطيق وموقعها الاحتكاري فيه (ص219). وكان عصر الحرية في السويد بين 1718 و1772، إذ تراجع الحكم الملكي المطلق أمام البرلمان. وفي السنوات الأولى من عصر الحرية واجهت الدولة حالة الإفلاس (ص220).

كانت حرب الشمال الكبرى بالنسبة للسويد ما كانته حرب وراثة العرش الإسبانية لإسبانيا: محاولة لكسر طوق القيود البنيوية التي يفرضها الاقتصاد العالمي. لم ينجح مجهود هذه أو تلك. مرة أخرى يمكن القول إنه لا علاقة للحكم المطلق بقوة الدولة. فقد كان لدى الدانمارك حكم مطلق ودولة طرفية ضعيفة (ص221). وكان النبلاء في الدانمارك أقوياء وكانت الدولة طرفية تصدر الحبوب والماشية لا المعادن كالسويد. كما كانت فقيرة زراعياً وكان للفلاحين فيها موضع قوي. إعتمد تنظيم الزراعة الدانماركي على الملكيات الكبرى المحاطة بمزارع لفلاحين مضطرين لأن يقدموا لأصحاب الملكية الكبرى

خدمات العمل لا الريع (ص222).

مع انتهاء حرب الثلاثين سنة التي استفاد منها الدانماركيون كانت الدانمارك طرفية بكل معنى الكلمة: تعتمد على التصدير من المزارع الكبرى demesnes مع عمل قسري Courvee، وتجارتها بيد الأجانب، ودولتها ذات قاعدة مالية ضعيفة (إذ كانت الأراضي الغنية معفاة من الضرائب)؛ وما أنقذ الدانمارك من الفناء هو أن دول المركز كانت تريد مواجهة السويد؛ ولم يكن إفلاس الدانمارك في صالح دول المركز خوفاً من خسارة الديون التي لها على الدانمارك (ص223). وقد نمت الإصلاحات لصالح الحكم المطلق بسبب الديون، فتزايدت ملكية النبلاء، وساءت حالة الفلاحين. وقد جرى الاعتماد على المرتزقة بعكس السويد. وبقيت الدانمارك طرفية رغم الحكم المطلق (ص224).

استطاعت براندنبرغ التحول من منطقة طرفية لا أهمية لها إلى قوة شبه طرفية تحت اسم بروسيا في أواخر القرن السابع عشر واستطاعت تجاوز السويد وساكسونيا والنمسا في جنوبيها. وكانت الأراضي الألمانية شرق الألب قد شهدت في القرن السابع عشر تطورات كما في بولندا وبقية أوروبا الشرقية نحو تركز الملكيات الكبرى (ص226). وتسارعت العملية بعد حرب الثلاثين سنة في ماكلنبرغ وبراندنبرغ وبوميرانيا. وازداد العمل القسري Courvee من 2 أو 3 أيام إلى 6 أيام في الأسبوع. وكان استغلال الفلاحين في البيا الشرقية أكثر مما في بولونيا لكن تركز الملكيات الكبرى كان أقل (ص226).

كان اليونكرز أضعف من أن يستطيعوا الإمساك بزمام السياسة. وقد اجتمع هذا الأمر مع حادث جيوبوليتيكي، هو أن براندنبرغ كانت منهكة لا يتجاوز حاكمها وضعية يونكر ممتاز في نهاية حرب الثلاثين عاماً؛ ثم سمح الحظ لحاكمها عام 1609 بأن يرث دوقية كليفز؛ وعام 1625 ورث بروسيا وعام 1637 ورث بويدانيا، فصارت الإمارة على ساحتين مائيتين كبيرتين (الراين والبلطيق) (ص227). وسعى فريدريك حاكم براندنبرغ إلى بناء بيروقراطية وجيش للحفاظ على أراضيه ولمواجهة القوة السويدية.

لم يكن اليونكرز أقوياء كما لم يكن حاكم براندنبرغ قوياً. فسعى الحاكم إلى جمع الضرائب لبناء جيش على قدر كاف من القوة لفرض الضرائب على اليونكرز. أعطى اليونكرز جميع مداخيلهم من مزارعهم ومداخيل إضافية من وظائف البيروقراطية من أجل اعتصار الفلاحين وسكان المدن؛ مما سمح له بإقامة البيروقراطية والجيش لحماية الدولة من التهديدات الخارجية؛ وسمح لخلفائه باتباع سياسة نمو صناعي في الداخل. وما كان اليونكرز قادرين أو راغبين بمعارضة هذه السياسة (ص228).

في الخلدة العظيمة Great Recess عام 1653 استطاع حاكم براندنبرغ فرض ضرائب إضافية لمدة 6 سنوات لقاء تنازل لليونكرز يسمح بمأسسة القنانة (أن يصبح الفلاحون أقناناً ما لم يستطيعوا البرهان على العكس). وفي حرب الشمال 1655 ـ 1660 وقف إلى جانب السويد ضد بولندا أولاً ثم وقف ضد السويد فمنعها من ابتلاع بولندا وأكمل فرض سلطته على بروسيا. فخدم هولندا (والإنجليز) في مواجهة السويد؛ وتمكن من استخدام سياسته الخارجية في تقوية مواقعه الداخلية. وعمل على خلق بيروقراطيات ثلاث: مالية وعسكرية وإدارية مركزية فعالة صغيرة الحجم (ص229).

وجعلته الضرائب الإضافية (3,3 مليون تالر عام 1688 مقابل مليون عام 1640) قادراً على توسيع الجيش من 4 آلاف إلى 30,000 عام 1688. لكن سلطة البيروقراطية انتهت عند أبواب الملكيات الكبرى؛ علماً بأنه كان لدى حاكم براندنبرغ ـ بروسيا ملكية ضخمة بخلاف ملوك بولندا والنمسا والدانمارك. تزاوج ذلك مع أزمنة سيئة وخراب واسع نتيجة الحروب وموارد طبيعية ضئيلة نتيجة فقر التربة مما جعل العمل من أجل ملك بروسيا أمراً مجزياً (ص230).

خلقت براندنبرغ ـ بروسيا بيروقراطية فعالة دون تكاليف «الوظيفة الفاسدة» Venality of office كما في فرنسا واستطاعت إخضاع الفلاحين لليونكرز وإخضاع اليونكرز للدولة. أما النمسا فقد كانت في وضع أفضل للعب الدور الذي مارسته بروسيا، لأنها كانت في بداية القرن السابع عشر قوة

عسكرية عظمى. وقد أعادت النمسا، تحت لواء الإصلاح المضاد، فرض الكاثوليكية وفرض سيطرتها هي على النمسا وتشيكيا ومعظم هنغاريا (ص231). لكن آل هابسبورغ ما استطاعوا تحويل ممتلكاتهم إلى دولة متجانسة تمارس دورها بين الدول بفعالية. إن التهديدات التركية الخارجية قلصت مواردها فما استطاعت بناء جيش إلا بمقدار نصف جيش فرنسا وأكبر قليلاً من جيش بروسيا (ص232).

كانت الفترة الممتدة من حرب الثلاثين سنة إلى نهاية الحروب النابليونية عصراً مركنتيلياً في جميع ألمانيا وأوروبا الشرقية. ولا يجب إغفال الفروق بين الدول شبه الطرفية، التي سماها البعض مركنتيلية زائفة، والبلدان الطرفية التي ما كان باستطاعتها حتى أن تكون كذلك (ص233). ومن الواضح أنه في فترة الانكماش استطاعت مركنتيلية البلدان شبه الطرفية أن تضع قواعد النشاطات الصناعية وأن تحضِّر للنهوض الصناعي الذي سيحدث بعد 1750 (ص233). في بداية القرن الثامن عشر، تم إخراج السويد من المنافسة ودخلت بروسيا والنمسا الصراع كي تكون إحداهما القوة العظمى في أوروبا الشرقية وتستفيد من ميزات التوسع الاقتصادي الأوروبي الذي سيأتي. وفي عام 1711 اعتلى العرش شارل السادس من آل هابسبورغ وفي 1713 اعتلى عرش بروسيا فريدريك ويلهلم الأول (ص234).

كانت بروسيا في عام 1713 ما تزال بلداً زراعياً بموارد ضئيلة. ولا يمكن فهم الصراع البروسي ـ النمساوي دون الأخذ بالاعتبار الصراع الفرنسي الإنجليزي. وعندما أخذت بروسيا سيليزيا عام 1748 بعد حرب وراثة عرش النمسا فإنها استولت على أكثر مناطق الإمبراطورية النمساوية تقدماً وتصنيعاً (ص235). لكن النمسا استطاعت أيضاً ضم ممتلكات إضافية وصارت لها منافذ على المتوسط وبحر الشمال وكان خلق جيش قوي في بروسيا وجهاز دولة فعال بسبب ضعف النبلاء بالمقارنة مع دول الأطراف الأخرى وحاجة إنجلترا وهولندا إلى بروسيا لمواجهة السويد. هذه السلسلة من الأحداث هي التي جعلت براندنبرغ تتحول من طرف إلى منطقة شبه طرفية ذات احتمالات

كبرى فتغيِّر من دورها في الاقتصاد العالمي (ص236).

بدأ استعمار أميركا الشمالية عام 1620، وفيما عدا أمستردام الجديدة التي كانت ذات موقع استراتيجي للهولنديين (أخذت منهم) لم تدخل أميركا الشمالية الاقتصاد العالمي الرأسمالي قبل 1660 (ص236).

في القرن السابع عشر صارت المستعمرات الشمالية تنافس إنجلترا في بناء السفن وتموين جزر الهند الغربية، ولم تكن بحد ذاتها قيمة كبرى بالنسبة لإنجلترا. بعد 1689 حاول الإنجليز توسيع دور المستعمرات الشمالية كسوق للمصنوعات الإنجليزية بتشجيع إنتاج محصول جديد هو الخشب لبناء السفن (ص238). فكان ازدياد الهجرة إلى ولايات الأطلسي الوسطى بين 1713 و1739، وكان أمل الإنجليز أن يعمل هؤلاء في إنتاج الأخشاب. وأصدروا قانوناً عام 1705 لمنح معونات لتشجيع إنتاج الأخشاب لبناء السفن (ص239). ورغم غلاء الأيدي العاملة في المستعمرات الشمالية لكن رخص الخشب قاد إلى توسيع بناء السفن فيها (ص240). في عام 1775 كان ثلث السفن المسجلة في بريطانيا على أنها ملك لها، قد بني في المستعمرات الشمالية؛ وكانت هذه السفن مصدراً للثروة.

كانت المستعمرات الشمالية قليلة الموارد الطبيعية وكانت تتقدم صناعياً وتجارياً كما كانت بعيدة جغرافياً بحيث لم يكن ممكناً تطبيق القوانين التي سنتها بريطانيا لإخضاع اقتصادها للتبعية. تدريجياً تولدت الظروف التي ستؤدي إلى متغيرات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التي ستقود إلى الثورة الأميركية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

تميز القرن السابع عشر (1600 ـ 1750) بالجهود الفرنسية الإنجليزية لتحطيم الهيمنة الهولندية، وكانت هذه فترة طويلة من الركود، أي أنها كانت فترة توسع، لكن بسرعة أقل من القرن السادس عشر، شهدت فيها المناطق الطرفية مزيداً من الاستغلال للمنتجين المباشرين وتقلصت الميزات للطبقات العليا المحلية (بالنسبة للشرائح العليا في دول المركز). لكن قصة البلدان شبه

الطرفية كانت أكثر تعقيداً. فقد سعت دول المركز إلى جعلها وسيطاً مع الأطراف Conveyor belt. ونجحت في ذلك إلى حد بعيد. لكن المناحرات المتزايدة بين دول المركز جعلت بعض المناطق قادرةً على أن تحسن مواقعها النسبية: كما هو الحال بالنسبة للسويد وبراندنبرغ ـ بروسيا، وإلى درجة أقل، المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية (ص241).

الصراع في المرحلة الثانية 1689 ـ 1763

لا يستطيع المرء تحليل الظواهر الاجتماعية خارج إطار الزمان والمكان. وقد جعلنا مفهوم الحدود المكانية محوراً أساسياً في تحليلنا السابق. إن الركود في القرن السابع عشر تمثل في الثبات النسبي للنمو السكاني الإجمالي وللتوسع المادي ولسرعة المبادلات ولانخفاض الأسعار العالمية.

وقد قسمنا المنافسات بين دول المركز إلى مرحلتين 1651 ـ 1689 و1689 ـ 1763. لا يتطابق هذا التقسيم تماماً مع الفترة 1600 ـ 1750 لكن العالم الواقعي لا يحتوي على خطوط فاصلة بوضوح.

في الفترة ما بين 1651 و1689 كان هناك تحد ناجح للهيمنة الهولندية على يد الإنجليز والفرنسيين. وفي 1763 صار واضحاً انتصار الإنجليز بنهاية حرب المئة عام الثانية (ص245). ولم يكن واضحاً في 1689 أن إنجلترا سوف تنجح في صراعها مع فرنسا التي كان لديها 4 أضعاف سكان إنجلترا. وهي كانت غنيةً بالموارد الطبيعية والمرافىء الجيدة وكانت صناعتها تنمو بسرعة أكثر من إنجلترا التي كانت ما تزال تعاني من الحرب الأهلية. عام 1689 صار وليم أورانج الملك وليم الثالث في إنجلترا وسكوتلندا وإيرلندا. وخاضت فرنسا حرباً ضد هولندا التي بدأت عام 1688 وصارت حرب فرنسا ضد إنجلترا. كانت إشكالية انجلترا الأساسية تتعلق بجهودها الحربية وهل يجب أن تكون برية أو بحرية. وكان ذلك مثاراً لجدل كبير بين مدرستين الأولى تقول ببناء جيش بري والثانية تدعو إلى بناء جيش بحري (ص246). وكان أحد الأحزاب يرفض إيجاد جيش نظامي (Standing Army) (ص247).

عام 1689 كانت البحرية الفرنسية قويةً بمستوى البحرية الإنجليزية أو الهولندية، وكانت البحرية الفرنسية أكثر تقدماً تقنياً من كليهما لكن في معركة بارفلور في 1694 وجد الأسطول الفرنسي نفسه محاطاً بأسطول إنجليزي وهولندي يفوقه عدداً بأكثر من الضعف (44 قطعة ضد 99) ومدافع (3240 ضد 6756) وأكثر قدرةً على المناورة. فانهزم الفرنسيون رغم التفوق التقني (ص248). وستصبح السيطرة على البحار بيد الحليفين. وصار الإنجليز يعتمدون على البحرية والفرنسيون على الجيش البري. وتحولت تكتيكات فرنسا من السيطرة على البحار إلى تدمير تجارة العدو (بالتعاون مع القراصنة). لكن تخريب تجارة العدو هو وسيلة الطرف الأضعف في حرب بحرية؛ وليست الخيار الأول والأفضل (ص249).

وكانت معاهدة ريجونيك عام 1697 أول تراجع لفرنسا بعد ريشيليو. إن الحاجز العسكري بين هولندا وفرنسا فكرة قديمة. بعد معاهدة وستفاليا في 1648 كان الصراع بين ثلاث قوى؛ وبعد معاهدة ريجونيك عام 1697 صار الصراع بين قوتين إذ صار الهولنديون حليفاً صغيراً للإنجليز (ص250).

دعا الهولنديون في القرن السابع عشر إلى عدم التحرش بالسفن المحايدة وإلى حرية حركة السفن والبضاعة بعكس الإنجليز والفرنسيين؛ وكانت الحرب غير مرغوبة بالنسبة لهم، وهي الملاذ الأخير الذي يلجأون إليه. وفي خضم حرب وراثة عرش إسبانيا تأزمت علاقات سكوتلندا وإنجلترا ثم وصلتا إلى حل. وكان النصف الثاني من القرن السابع عشر بالنسبة إلى سكوتلندا (كأي منطقة طرفية أخرى) فترة طويلة من الركود المتداخل مع الأزمات والتراجعات (ص251).

عام 1615 تم إقرار قانون لشركة تجارية في إفريقيا وجزر الهند الغربية، وتأسست «شركة سكوتلندا» وكان لديها مشروع لبناء محطة تجارية في برزخ دارين (في بنما الحالية) (ص252). لكن المركنتيلية في أوقات الركود سلاح فعال بيد الأقوياء فقط (ص253).

إن الاتحاد مع إنجلترا ما كان ليتم لولا سياسة الإنجليز وتأييدها من قبل قطاع كبير من الأرستقراطية وسكان المدن السكوتلندية. وأدخل قانون الاتحاد Union Act في 1707 التجار السكوتلنديين في تجارة المزارع الكبرى (Plantation) الشرعية وقضى بشراء أسهم شركة سكوتلندا مع الفائدة وحلها (ص254). وكان الاتحاد حقيقياً ومنه انطلقت دولة بريطانيا العظمى الجديدة إلى الانتصار في حرب وراثة عرش إسبانيا. وقد أعطى صلح أوترخت العرش الإسباني لآل بوربون وجعل احتكار تجارة العبيد للبريطانيين (شركة بحر الجنوب تستورد 4800 عبداً سنوياً إلى أميركا الإسبانية لمدة 30 سنة (ص255).

وانتهت حرب وراثة عرش النمسا في 1748 بمعاهدة إيكس لاشابل وكانت بمثابة تثبيت الأمور كما هي: حرب دون ثمرة؛ لكنها خدمت مصالح إنجلترا التجارية. وهي أول حروب الإنجليز التي كانت المصالح التجارية هي صاحبة الأولوية الأولى، فقد كانت حرباً من أجل التوازن التجاري لا من أجل توازن القوى. لم يكن أي طرف راضياً؛ النمساويون لأنهم يدفعون ثمن الحاجز الهولندي دون أن يتاح لهم توسيع تجارتهم؛ والفلمنكيون بسبب القيود السياسية على تجارتهم لمنعهم من منافسة التجار الهولنديين؛ والإسبان بسبب تمادي الإنجليز بالتجارة غير المشروعة مع مستعمراتهم؛ والفرنسيون لاضطرارهم لتأمين سفنهم لدى شركات تأمين إنجليزية وذلك كي لا يقبض الإنجليز على سفنهم (ص256).

رغم أن الجيوش البرية لبروسيا وفرنسا فاقت جيوش الإنجليز والنمساويين عدداً، إلا أن البحرية الإنجليزية كانت ضعف عدد البحرية الفرنسية. وقد أكدت الحرب سيطرة الإنجليز على البحار رغم جهود الفرنسيين في بناء الأسطول منذ 1713. وقد تحطمت البحرية الفرنسية من أساسها. لم يدم السلم طويلاً واندلعت حرب السنوات السبع عام 1756 وكانت معاهدة باريس عام 1763 تأكيداً نهائياً لتفوق الإنجليز في صراع دام 100 عام مع فرنسا (ص257).

هذا الانتصار لجزء من البورجوازية العالمية، المقيمة في إنجلترا، بمساعدة الدولة البريطانية، يمكن تفسيره فقط عن طريق تحليل طريقة عمل الدولة البريطانية وكيف استطاعت سياسياً أن تبني وتوسع القاعدة الاجتماعية الاقتصادية التي جعلت رجال الأعمال البريطانيين يتفوقون على منافسيهم الفرنسيين.

لقد كان عدد السكان ثابتاً بين 1600 و1750 في إنجلترا وفرنسا رغم المجاعات والأوبئة. وفي عام 1740 بدأ عدد سكان أوروبا يزداد باستمرار. وكان المتغير الأساسي هو إتاحة الغذاء بكميات متزايدة: ولم يكن التغيير المناخي سببه (ص258).

إن التطورات في الإنتاج الزراعي في فرنسا وبريطانيا هي ازدياد زراعة البطاطا، وحلول الشاي محل الكحول، وتزايد استهلاك السكر والأرز، وتركز الملكيات الكبيرة وحلول الأدوات الحديدية مكان الخشبية (ص259).

المدهش أنه حين وصلت أسعار الحبوب إلى أدنى مستوياتها صارت إنجلترا أهم مصدِّر لها في أوروبا. فكان قانون دعم الذرة في 1688 من أجل تشجيع التصدير، ونشأت سوق للحبوب من أجل إنتاج الكحول (بيرة، جين)، التي ارتفع استهلاكها بفضل ارتفاع الأجور الفعلية في زمن الركود (ص260). وقد أدى ازدياد تصدير الحبوب الى إزاحة البلطيق من سوق هولندا، وتفوق الإنجليز على الهولنديين في الشحن البحري (ص261).

لم تكن الصورة في فرنسا مختلفة عن ذلك، فقد أدت حروب 1688 ـ 1713 إلى إتيان الاستيراد إلى فرنسا مما شجع زراعة الحبوب في جنوبها، وكانت النتيجة تطوراً موازياً في فرنسا دون دعم. إن دول المركز تستعيد نشاطات مربحة كانت الأطراف تقوم بها وذلك في زمن الركود العام (ص262).

وقد حدثت ثورة زراعية في إنجلترا بين 1650 و1750. وكان التوسع الزراعي والحروب مع فرنسا من جملة العوامل التي شجعت نمو الصناعات

المعدنية (ص263). وقد منع استيراد نسيج القطن الخام في 1700 من إيران والصين والهند، ولم يتم الوصول إلى عصر القطن قبل 1773. إضافة إلى ذلك حطم الإنجليز صناعة المنسوجات الصوفية الإيرلندية. وفي حين طور الإنجليز الزراعة، قام الفرنسيون بتطوير صناعاتهم، وطور الهولنديون صناعة بناء السفن.

كانت أسعار المصنوعات الفرنسية عاليةً بالنسبة للأسعار الزراعية؛ والعكس كان صحيحاً في إنجلترا. واعتمد الإنجليز على التصدير (بسبب صغر سوقهم الداخلية) والفرنسيون على توحيد البلد (لإيجاد سوق) بسبب تباطؤ الطلب العالمي في هذه الفترة، واتجه الإنجليز إلى تصدير الحبوب أكثر من تصدير البضائع المصنوعة، فقد بدا هذا الأمر للإنجليز على أنه أفضل السبل للدخول والسيطرة على الأسواق الرئيسية الأجنبية (ص267).

لقد انتصرت الدولة القومية لا الليبرالية. والسؤال هو: هل كان تأكيد انجلترا على الزراعة وعلى التجارة الخارجية وعلى دور البحرية بين 1700 و1750 هو ما أدى إلى انتصارها لاحقاً؟ (ص268).

وفي الفترة ما بين 1660 و1700 انطلقت إنجلترا لتصبح محطةً رئيسيةً لإعادة تصدير بضائع المستعمرات، لكن التجارة البحرية ظلت أوروبية الطابع وبيد الهولنديين. فقد جرى نقاش مفتوح في إنجلترا حول فوائد السياسات المركنتيلية للتجارة. فمن ناحية يدعو البعض إلى دور للدولة في التجارة (قانون الملاحقة في 1696 وتأسيس مجلس للتجارة). ومن ناحية أخرى يدعو البعض للتجارة الحرة و/أو لتعديل السياسات المركنتيلية (ص269).

كانت التجارة إلى نصف الكرة الغربي تعتمد في معظمها على السكر والعبيد. في 1700 كانت الهيمنة في تجارة السكر بيد البريطانيين وفي 1750 صارت بيد الفرنسيين، ولكن هذا لا يعني أن الفرنسيين تفوقوا في المنافسة. ففي الوقت الذي تأمركت فيه تجارة فرنسا كانت تجارة بريطانيا تتعولم. وفي إنجلترا كانت الشركة الملكية لإفريقيا تحتكر تجارة العبيد ابتداء من 1663 (ص270).

في بداية القرن السابع عشر كان الفرنسيون يلعبون دوراً أكبر من الإنجليز في تجارة المتوسط. وخلال القرن كانت الدولة العثمانية ما تزال ساحة خارجية (لا دولة طرفية) وكانت تجارتها تتراجع أهميتها بالنسبة إلى مجمل تجارة فرنسا أو مجمل تجارة أوروبا الغربية (ص272).

في أواخر القرن السابع عشر شهدت تجارة آسيا مع أوروبا تحولاً من الفلفل والأفاويه إلى المنتجات الترفية الأخرى: منسوجات الهند، حرير الصين والبنغال وإيران، والصينيات (اللك، البورسلان... إلخ) والشاي والقهوة اللذان كانا ما يزالان ترفيين. لكن تزايد هذه التجارة لم يحول المحيط الهندي إلى منطقة طرفية. فقد بقيت آسيا ساحة خارجية، إذ لم يحدث تغير هام في التقنيات ولا في علاقات الإنتاج. فقد أنجزت دول المركز لتصبح قوى استعمارية أو شبه استعمارية في مناطق واسعة من العالم بين 1600 و1750. وبخلاف أميركا والكاريبي حيث وجدت المستوطنات منذ البداية، كانت هناك ممانعة أوروبية في البداية للاستيطان في آسيا (ص273).

تدريجياً صارت المنتجات المتبادلة أقل ترفيةً في المنظور الأوروبي. ولم يبدأ تحويل آسيا إلى مناطق طرفية قبل منتصف القرن الثامن عشر واندفاعته الاقتصادية. وحتى بعد ذلك الحين اقتصر الأمر على المناطق الأكثر جدوى.

كانت إزاحة الهولنديين من تجارة البلطيق مؤذيةً لهم أكثر من أي مكان آخر تراجعوا فيه. في روسيا كما في الهند كانت التجارة الأوروبية تتزايد دون أن تجعل (بعد) من روسيا منطقة طرفية (شمع، كافيار، فرو) (ص274).

كانت البضائع الإنجليزية تباع عبر الهولنديين في القرن السابع عشر، لكن الأمر انقلب إلى عكسه في القرن الثامن عشر. ففي هذا القرن صار الإنجليز يرون في الفرنسيين منافسهم الرئيسي. أدت حرب المئة عام الثانية التي بدأت في 1689 إلى مشاكل مالية كبرى عانت منها إنجلترا وفرنسا، لكن فرنسا عانت بدرجة أكبر. فقد اضطرت فرنسا إلى تخفيض سعر عملتها عدة

مرات بسبب جيشها الكبير من المرتزقة وجهازها الدبلوماسي الكبير أيضاً (ص275). وما عانته إنجلترا من الأعباء العسكرية كان أقل كلفة، لذلك حافظت عملتها على ثباتها. وعلى العموم عانت كل أوروبا في أواخر القرن السابع عشر من «أزمة الفضة» وهكذا اعتمدت إنجلترا على التجارة الخارجية وحصلت على الذهب عبر البرتغال والبرازيل. بينما اعتمدت فرنسا على التجارة الداخلية وحصلت على الفضة عبر إسبانيا والمكسيك. إن جهود إنجلترا، خلال الحرب، لتأمين مصادر الذهب (ص276) كانت تختلف عن فرنسا التي أضعفت بنية الدولة وتلاعبت بمخزون الفضة، فقد كانت إنجلترا تقوي بنية الدولة وتزيد مخزون الذهب (ص277).

استخدمت فرنسا تخفيض العملة Devaluations من أجل تمويل الدين العام. والأهم من ذلك لجأت فرنسا للاستدانة مقابل موارد الضرائب في المستقبل وصار المصرفيون يتداولون سندات محسومة على أساس توقعات الضريبة المستقبلية. معنى ذلك أن التجار ـ المصرفيين كانوا يصدرون عملة ائتمانية على أساس وعود حكومية تحت وطأة الحرب وهذه لا يمكن الاعتماد عليها كلية. فقد انهارت المدفوعات كلية في 1709 وتوقفت الحكومة عن الدفع.

صار تلزيم جمع الضرائب آلية أساسية لجمع الضرائب للحكومة الملكية الفرنسية. وشكلت تلزيمات الضرائب نصف مدخول الحكومة منذ كولبير حتى الثورة الفرنسية. وكان ذلك مكلفاً للدولة إذ نشأت طبقة من الممولين الوسطاء على حساب مداخيل الدولة.

جابهت إنجلترا صعوبات مماثلة لكن التطورات كانت مختلفة. فقد اعتمدت على نظام للدين العام طويل الأمد مما أدى إلى إرساء الدولة على أساس متين بكلفة متدنية. فكان إنشاء بنك إنجلترا في 1694 ثم إنشاء الشركة المتحدة للهند الشرقية ثم شركة بحر الجنوب؛ وهذه الشركات الثلاثة حصلت على امتيازات مقابل قروض طويلة الأمد للدولة. ووحدت الدين العام (ص278) فتعامل أصحاب المصالح المالية بثقة تجاه الدولة. وشارك في ذلك

ممولون من الخارج بالإضافة إلى سكان المدن (اليهود السيفارديم والهوغونوت) ولكن مشاركة الهولنديين كانت هي الأكثر أهمية. ومن الملاحظ أن الهوغونوت فضلوا التثمير في إنجلترا على فرنسا (ص279).

وكانت ديون إنجلترا في القرن الثامن عشر خارجية في معظمها. وكان الهولنديون يفضلون سندات الخزينة الإنجليزية على الهولندية بسبب فارق الفائدة. وكما أن هولندا ساعدت بريطانيا، فإن بريطانيا سوف تساعد أميركا في القرن العشرين. وفي المقابل كان انعدام وجود نظام للدين العام في فرنسا قبل عام 1715 أحد أسباب ضعفها (ص281). وحين حاول جون لو أن يحدث في فرنسا تجربة تشبه التجربة البريطانية في تحقيق الاستقرار المالي وفي عقلنة الضرائب، فشلت المحاولة (ص282).

في القرن الثامن عشر صارت إنجلترا مركزاً في الاقتصاد العالمي. والسؤال هو كيف أصبحت دولة إنجلترا أقوى من دولة فرنسا؟

تكون الدولة قويةً بمقدار ما يستطيع الحاكمون جعل إرادتهم تسود وتتفوق في مواجهة إرادة الآخرين داخل وخارج إطارها الجغرافي. على هذا الأساس تكون دولة إنجلترا قد تفوقت على دولة فرنسا. فالدولة القوية فعلاً نادراً ما تضطر إلى إظهار قبضتها الحديدية.

إن التسويات الاجتماعية في إنجلترا وفرنسا القرن السابع عشر لا تختلف كثيراً فيما بينها كما يظن البعض، وهي أدت إلى الاستقرار خلال حروب 1689 ـ 1763. وكان القرن الثامن عشر عصر تسوية بين الملكية والنبلاء في كل أوروبا (ص284).

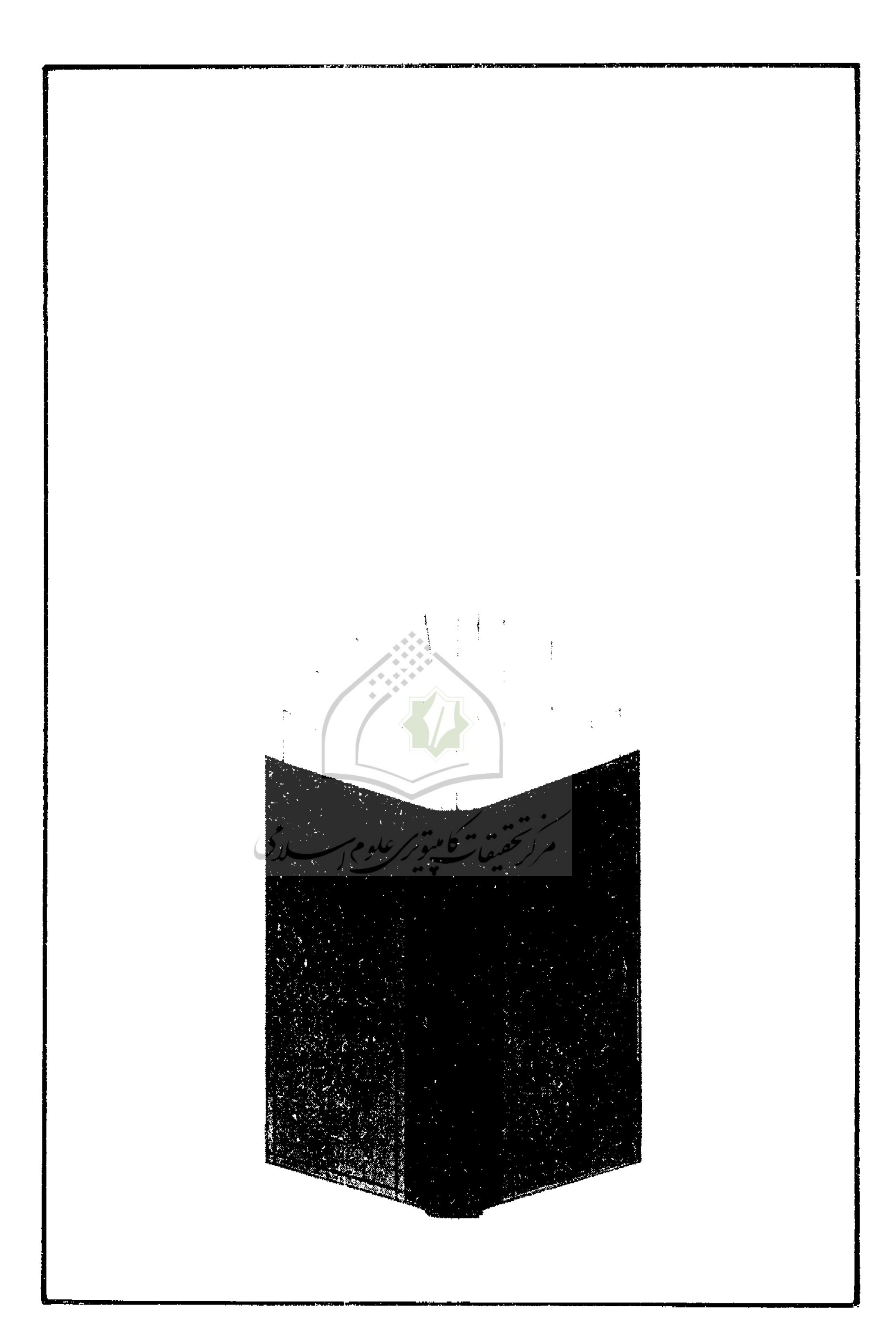
لم يكن فساد الوظيفة في إنجلترا أقل مما في فرنسا. ولم تكن إنجلترا أكثر ديمقراطية من فرنسا، بل أقل. لكن روح التسوية السياسية والوفاق بين الشرائح العليا في فرنسا كان أقل بكثير مما في إنجلترا.

يعود عدم اكتمال الوفاق بين الشرائح العليا في فرنسا إلى تطورات بدأت مع الهوغونوت وإلغاء إعلان نانت وهزيمة البروتستانت ونقمة الشرائح

الدنيا من النبلاء والفلاحين الأغنياء، والمشاكل المستعصية الناتجة عن حجم الدولة الكبير جداً والمتنوع جداً، بما لم يسمح ببناء الدولة بشكل سريع (ص287).

من ناحية أخرى لم تكن النزاعات الداخلية في فرنسا معزولة عن نشوء الحلف الهولندي ـ الإنجليزي. فقد كان الإنجليز هم المنافسين الأساسيين لهولندا، وكانوا يعملون لإزالة هيمنتها وتحويلها إلى حزام ناقل شبيه بإسبانيا والبرتغال. لكن فرنسا كانت قوة مجاورة تهدد بابتلاع هولندا وتحطيمها.

الفرق بين إنجلترا وفرنسا (1600 ـ 1750) يعود إلى أسباب سياسية (دولة قوية) لا إلى اختلاف في تنظيم الإنتاج. فالأسباب السياسية أعاقت اكتمال دمج فرنسا بعكس إنجلترا الأقل حجماً. أما الفروق بخصوص التكنولوجيا والذهنية فإن الأمر يعتمد على كتب من تقرأ.



مراجعات کتب



تاريخ الترك في آسيا الوسطى*

(و. بارتولد)

مراجعة أحمد الزين

يخالف موقف المتخصص في دراسة تاريخ الترك موقف المتخصص في دراسة تاريخ أية أمة من الأمم، لأن المصادر الأولى لهذا التاريخ لم تكتب بلغة الترك. لذلك كان لزاماً على متتبع هذا الأمر أن يعرف زمان نشأتهم منذ بداوتهم من خلال قراءة حكايات جيرانهم وعبر تحولهم من البداوة إلى الحضارة وصولاً إلى الزمن الذي حكمت فيه الأسر التركية المختلفة بلاداً متمدنة. هذا، مع العلم أن الترك في هذه المراحل المختلفة تأثروا حضارياً بالعناصر المغلوبة لهم، كما تأثروا باللغات الأدبية لهذه العناصر، حيث بدأوا يستعملون في كتاباتهم لغة هؤلاء المغلوبين. فالترك المقيمون في منغوليا إنما تعرف أحوالهم من المصادر الصينية، كما أن الترك الذين هاجروا إلى الجزء الغربي من آسيا الوسطى وتأثروا بالحضارة الإسلامية، فإنما تعرف أحوالهم أيضاً من المصادر العربية، ومن المصادر الفارسية بوجه خاص. ومن جهة ثانية، فإن الباحث إذا أراد الوقوف على تاريخ خانات المغول في آسيا الوسطى، أو على تاريخ تيمورلنك وأحفاده، فلا يجد ضالته إلا داخل حدود إيران. حتى أن لغة المؤرخين العثمانيين ـ وهو ما حرر بالتركية ـ تحوي من الكلمات العربية والفارسية أكثر مما تحويه من الكلمات التركية.

وموطن الترك الأساسي هو آسيا الوسطى التي تبلغ مساحتها حوالي ستة ملايين كلم2، وهي في مجموعها سلسلة من الجبال والهضاب تمتد، من

(*) و. بارتولد: تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

جبال «الهملايا» جنوباً وحتى جبال «الألتاي» و«يابلونوي» شمالاً، ومن جبال «تيان ـ شان» غرباً حتى جبال «كنجان» و«كوكونور» شرقاً. والعنصران اللذان كانا قد تواجدا في تلك المناطق هما العنصر التركي والعنصر المغولي المشترك.. وهما مدار البحث في هذه المحاضرات.

وقد توالى الاهتمام بدراسة واستكشاف معالم هذه البلاد من جانب رحالة عرب[1] وصينيين[2] وأوروبيين[3]، إضافة إلى كتب الجغرافيا التي حررها العرب ابتداء من القرن التاسع وحتى القرن الثالث عشر الميلادي[4]، وكتب التاريخ العربية والفارسية[5]، وما صنفه الأوروبيون نقلاً عن هذه المصادر.

أما المعرفة الحقيقية لهذه البلاد فقد تمت بفضل البعثات العلمية[6] التي تمكنت من اكتشاف «نقوش أورخون» التي حلّ رموزها العالم «طومسن» في أواسط القرن التاسع عشر. إلا أن هذه البعثات اقتصرت أخيراً على العلماء الروس.

(1) من الرحالة العرب «أحمد بن فضلان» الذي جاب بلاد الترك خلال عامي 921 و922م، «وأبو دلف» و«ابن بطوطة» ما بين العامين 1324 و1353م. ورحلة غياث الدين النقاش سنة 1419م.

(2) أهم رحلات الصينيين رحلة «هيوان ـ تسانج» سنة 630م.

(3) الرحلات الأوروبية قام بها التجار الأوروبيون ومروجو المسيحية من مبعوثي باباوات روما، ومنها: رحلة «بلانوكا ـ بيني» في سنتي 1245 ـ 1246م. ورحلة القس «روبروك» سنة 1253م. ورحلة «ماركو ـ بولو» خلال الأعوام 1271 ـ 1291م التاجر البندقي، وغيرهم.

(4) أهم مصادر كتب الجغرافيا: كتاب «المسالك والممالك» لـ«ابن خرداذبه» سنة 840م، و«أخبار البلدان» لـ«ابن الفقيه الهمذاني» سنة 930م، وكتاب «المسالك والممالك» لـ«ابن حوقل» سنة 976م، و«معجم البلدان» لـ«ياقوت الحموي» المتوفي سنة 1229م... وغيرها.

(5) ومن تلك الكتب: «فتوح البلدان» لـ«البلاذري» المتوفى سنة 897م، و«تاريخ الأمم والملوك» لـ«الطبري» المتوفى سنة 932م، و«مروج الذهب» لـ«المسعودي» المتوفى سنة 957م.. وغيرها من كتب التواريخ العربية والفارسية.

(6) بدأت هذه البعثات أواخر القرن الثامن عشر مع الأكاديمية الروسية بأمر من كاترينا الثانية، والتي كانت غايتها الاعتناء بممتلكات روسيا في آسيا.

وهذه المحاضرات التي نحن بصدد دراستها كتبها «بارتولد»[1] سنة 1926 ـ 1927م، ثم ألقاها باللغة التركية في جامعة اسطنبول بدعوة من حكومة «أتاتورك» الذي كان يبغي منها إطلاع الأتراك على الأصول البعيدة للقومية التركية. وقد سبق أن ترجمت هذه المحاضرات إلى الإلمانية في مجلة «العالم الإسلامي» الإلمانية، كما ترجمتها عن الألمانية «م. دونسكيس» إلى الفرنسية سنة 1945م.

تناولت المحاضرات تاريخ الترك من عهد ما قبل التاريخ التركي إلى أيامنا هذه، وحيث كانوا قبائل متفرقة لم يوسموا بعد باسم الترك وحتى آخر أحداث دولهم في آسيا الوسطى، وصولاً إلى خضوع قسم منها للروس وآخر للصينيين. وقد جاءت هذه الكتابة ـ خاصة أنها ألقيت بشكل محاضرات ـ شاملة لشروح واستطرادات كثيرة في بعض أماكنها، وفيها إلمامات سريعة مجملة أقرب إلى الإشارات المبتورة منها إلى الشرح المفصل. وإذا لم تكن جميعها وثيقة الصلة بالموضوع، إلا أنها تلقي أضواء مختلفة على جوانبه.

وقد عني المؤلف في كتاباته التاريخية بدراسة التأثيرات الحضارية والدينية واللغوية، كما عني بدراسة العوامل الجغرافية والاقتصادية، ودراسة الطرق والمسالك التجارية برية كانت أم بحرية. ومن هنا كثرت مصادره؛ إذ هو لا يكتفي بالمصادر التاريخية والجغرافية بل يرجع أيضاً إلى النتائج التي وصلت إليها البعثات العلمية، ثم يرجع إلى الأبحاث الأتنوغرافية والأثرية. كما يرجع كثيراً إلى علم المسكوكات ليضبط به الأسماء، ويقف على دقائق الوضع الاقتصادي في العهود المختلفة، ثم يعود بعد هذا كله إلى كتب الأدب والفولكلور، وإلى كتب التصوف والمناقب والتراجم.

فلا غرو، إذاً، إذا كانت هذه المحاضرات موسوعة كاملة لتاريخ آسيا الوسطى. إلا أن الحق يقال أن فهم ما تحويه هذه المحاضرات صعب جداً،

(1) و. بارتولد (1869 ـ 1930م). أما مترجم هذه المحاضرات إلى اللغة العربية فهو الدكتور أحمد السعيد سليمان، وقد صدرت عن مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1996م.

والربط بين مختلف أحداثها وحركات قبائلها وشعوبها معقد ينقصه التسلسل والربط من جهة. كما أن الدارس عليه الإلمام باللغات التركية والفارسية وحتى الصينية والروسية، من جهة أخرى. خاصة أنها جاءت خالية تماماً من الحواشي والتوضيحات، وكأن المراد بالإفادة منها هو من يعرف التركية فقط. وإذا لم يكن الهدف كذلك، فكان لزاماً على المترجم أن يملأ تلك الثغرات ويغطيها بالحواشي والتفسيرات والروابط المختلفة بين عناصرها الكثيرة التي ما يكاد يحفظ المتتبع آخرها حتى يكون قد غاب عن ذهنه أولها.

تسمية الترك للمرة الأولى

إن أقدم آثار تركية تسمي أصحابها بالترك هي تلك التي أنشأها الترك لأنفسهم والتي تخلّد ذكرى اللسان التركي مستخلصة من نقوش أو آثار «أورخون». وهم قوم ظهروا في القرن السادس الميلادي واستولوا في زمن قصير على مساحات تمتد من حدود الصين إلى إيران وبيزنطية. ولا يعرف تاريخ البدو الذين سبقوا هؤلاء الا الصينيون. والفرق بين حكومة الترك في القرن السادس وبين غيرها من حكومات البدو، هو أن الدولة عند أتراك هذا القرن كانت منذ نشأتها تحت إمرة أسرة، لا تحت أمرة شخص. ويرى المؤلف أنه بناء على هذا كان الخانات الحاكمون في غرب البلاد مستقلين من بداية أمرهم استقلالاً تاماً، فكانوا يستقبلون السفراء ويعقدون المعاهدات دون مراجعة الخاقان الأكبر المقيم في الشرق، كما كان يُفعل في أواخر عهد المغول. وكانت دولة أتراك الغرب تتصل ثقافياً بالخارج حيث كانت واسطة حضارة الشرق الأقصى حضارة غرب آسيا[1]. هذا، مع العلم أن «نقوش أورخون» تتناول فترة نصف قرن فقط، من سنة 630 إلى سنة 680م، وهي الفترة التي كان أتراك الشرق في أثنائها تحت حكم الصين. وهؤلاء الترك استطاعوا الحصول على استقلالهم تحت قيادة بعض الخانات الجدد. كما

(1) يؤكد ذلك اهتمام علماء أوروبا بأتراك الغرب، خاصة منهم عالم الصينيات القرخسي «شانان» الذي وضع كتاباً في أوائل القرن العشرين نشرته الأكاديمية الروسية.

أنهم استطاعوا في زمن قصير أن يخضعوا لحكمهم أبناء جنسهم من أتراك الغرب. وكان يحكمهم «خانات» يقبضون على زمام الأمور بالقوة؛ إذ لا يُنتخبون من القبيلة ولا يعينون، وإنما تجد جماعة الشعوب نفسها أمام الأمر الواقع فتقبله بلا مقاومة، أو بعد مقاومة طويلة.

الدين عند الأتراك القدماء

لا تذكر الآثار الموجودة شيئاً عن عقائدهم الدينية، وإن كانت تتحدث عن عبادة السماء والأرض. ويستنتج المؤلف أن عبادتي الأرض والماء عندهم كانت تشكل ألوهية واحدة لا ينفصل جزآها. ومن بين الألوهيات المنعزلة عن غيرها يذكر روح واحد هو الروح الحارس للأطفال الرضع والمسمى «أوماي»، حيث ما زال الأتراك «الشامانيون» في «الألتاي» يقدسون «أوماي» حتى يومنا هذا. كما يقدس «الشامانيون» «بل»، وهو أحد الأرواح أي الجن. ويرى المؤلف أن المصادر الصينية تذكر أن الخان التركي أراد إقامة معبد بوذي في عاصمة ملكه، إلا أنه عدل عن رأيه لأن الديانة البوذية ـ كما رأى أحد مستشاريه ـ تؤثر تأثيراً سيئاً على خصائص الترك العسكرية. أما بالنسبة للديانة الإيرانية القوية في ذلك الزمن، وهي الزرادشتية، فلم يكن لها نشاط تبشيري عالمي.

ومن جهة ثانية، فإن الديانتين المانوية والمسيحية دخلتا هذه المنطقة من القرن الثالث الميلادي. وقد انتشرت الأولى بين الترك على نطاق واسع، بينما دخلت الثانية عبر الأبجدية السريانية. كما كان هؤلاء الترك يعتقدون بالتناسخ، فتصبح روح المرء بعد موته طائراً أو حشرة.

أصول اللغة التركية

يتحرك المؤلف حول دائرة طويلة من مراجع الكتّاب والباحثين والرحالة الذين عنوا بالجانب التركي القديم ليرى صعوبة الحصول على أصل ثابت للغة التركية كحال اللغات الفارسية والهندية والصينية وغيرها من اللغات. ويخلص

إلى القول بأن معظم اللهجات التركية متشابهة، وأنه ليس أمام عالم التركيات سوى لهجتين اثنتين متميزتين إحداهما عن الأخرى، وهما لهجة «ياقوت» ولهجة «جوفاش».

فقد انسلخ الناطقون بلغة «الياقوت» عن الأقوام التركية منذ أقدم العصور وهاجروا إلى المناطق الشمالية القصوى. وهم بذلك لم يشتركوا في الحياة التاريخية للأتراك. وأما لغة «جوفاش» فقد استعملت على الضفاف الوسطى لنهر «الفولجا»، وكانت أوسع استعمالاً في العصور الوسطى منها الآن. وقد حاول بعض العلماء إثبات أن لغة «الجوفاش» قد حفظت بقايا أقدم دور من أدوار تطور اللغة التركية. كما أنه يمثل أقدم مرحلة لتطور اللسان التركي بعد انفصاله عن أصله، وذلك زمن انفصال اللسان المغولي عن اللسان التركي. ويرى المؤلف أن الترك الذين يتكلمون ما نسميه اليوم «اللغة التركية»، كانوا موجودين منذ أقدم العصور. إلا أنه من العبث أن نفرض أن كلمة «ترك» كانت موجودة قبل القرن السادس الميلادي. وينقل عن «طومسن» أن كلمة «تورك» اسم لقبيلة مستقلة أو لأسرة حاكمة. كما ينقل عن «رادلوف» أن الأتراك الذين دامت دولتهم من القرن السادس إلى القرن الثامن كانوا ينتسبون إلى «الأتراك الغز»، وقد صدّقت النقوش الأثرية ذلك. وكان هؤلاء «الغز» أو «الترك» ينقسمون قبائل عدة. ففي الشرق يوجد «الثولوس» و«الطاردوش». وفي الغرب يوجد «التوركش». وهناك قبائل أخرى من «الترك» بالمفهوم الحالي للكلمة، وأشهرهم «القارلوق» و«الأويغور» و«القيرغيز». ولا يستبعد المؤلف أن يكون المفهوم الحالي للكلمة «ترك» أو «تورك» اصطلاحاً إسلامياً، انطلاقاً من ملاحظة العرب أن أقواماً كثيرة من تلك التي حاربوها في القرنين السابع والثامن الميلاديين كانت تتكلم اللغة نفسها التي يتكلمها الأتراك، فأطلقوا عليهم كلمة ترك. وبعد هذا بدأت الأقوام التي دخلت في الإسلام تسمي نفسها تركاً. ومن جهة أخرى، فإن الروس والأوروبيين الغربيين في الأزمنة المتأخرة لم يطلقوا كلمة «ترك» إلا على السلاجقة ثم على العثمانيين. مع الإشارة إلى أن هؤلاء جميعاً متحدرون من «الغز».

حركة التترك

لقد كانت أقوام الترك كثيرة، منها البدوي ومنها الحضري. وكان من أكثر الأقوام اتصالاً بهم «الصامويد»، وبخاصة القاطنون منهم في الجنوب. ويتألف «الصامويد» من خمسة أقوام تتكون منهم الأسرة «الأور ـ التائية»، وهم من الشرق إلى الغرب: «الفن ـ الصامويد ـ التورك ـ الموغول ـ التنغور». ومن «الصامويد» المتتركين حديثاً قوم «القاراغاص». كما أن أقواماً منهم لم يتم تتركها كقوم «قاماسين»، الذين يقطنون شرق ديار «الياقوت»، وهذه بذلك تكون أقصى ديار الناطقين بالتركية لجهة الشرق.

ومن الأقوام غير التركية التي ورد ذكرها في «نقوش أورخون» «التتار». وقد وسم المغول أنفسهم فيما بعد بهذا الاسم. وكان هؤلاء «التتار» قسمين: الأول يتكون من تسع قبائل، والآخر يتكون من ثلاثين قبيلة.

اتصال الترك بالإسلام

أحرز العرب أهم انتصاراتهم في آسيا الوسطى أثناء ولاية قتيبة بن مسلم على خراسان بين سنتي 705 و715م. وتذكر النقوش أنه في السنوات العشر من حكم قتيبة هذا استولى الأتراك الشرقيون على دولة «توركه ش» لمدة محدودة. ووصلوا غرباً إلى ممر «بزغاله» الذي يفصل الصغد وطخارستان[1]، أي يفصل البلاد المتمدنة الحضارية عن البلاد الواقعة قرب المجرى الأعلى لنهر جيحون. ويفهم من مجرى الأحداث أن أتراك الشرق حاربوا العرب كما حاربهم أتراك الغرب. ولم يستسلم الأتراك في تلك الفترة لأسلحة المسلمين، إلا أن تأثير المدنية الغربية عليهم قوي بعد دخول المسلمين إلى آسيا الوسطى. ومنذ العهد «الساساني» الإيراني بدأ تأثير المدنية الإيرانية يحل محل

(1) الأصح أن الممر المذكور يصل بين سمرقند وبلخ. والصغد منطقة بين بخارى وسمرقند، ونشير هنا أن المؤلف والمترجم يذكران مواقع وبلدان وأسماء كثيرة دون الإشارة إلى التعريف بها أو ذكر أماكنها بدقة حيث يصعب على الباحث الغريب عن جغرافية المنطقة فهم كثير من الأمور والحركات والأسماء.

المدنية الهندية في آسيا الوسطى، خاصة أن إيران كانت تسيطر على طرق التجارة العالمية، البرية والبحرية. وبوقوع الأتراك تحت تأثير المدنية الإيرانية، دخلوا الديانة الزرادشتية.

أما الإسلام فقد أخذ ينتشر بين الترك حين بسطت دولة «آل سامان» الإيرانية نفوذها في أواسط آسيا، وتحديداً خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين. وقد طالت قبضتهم آنذاك المناطق المتحضرة بتركستان الروسية الحالية، والتي كانت تسمى بلاد ما وراء النهر[1]، وكان سكانها يسمون في أثناء الفتوحات الإسلامية بالأتراك. وتدل الوثائق الموجودة أن المدارس التي كانت بخراسان وفي ما وراء النهر في القرن العاشر الميلادي لعبت الدور الأهم في نشر الإسلام، وكانت تلك المدارس مستقلة عن تدبير الحكومات وسياساتها. ومع افتتاح البلدان كانت بيوت النار تتحول إلى مساجد. ويرى المؤلف أن «خوارزم»، وهي إحدى الولايات التي كانت واقعة على حدود المدينة الإسلامية، كان لها تجارة واسعة منذ القدم مع الجماعات البدوية التركية. ويبدو له أن أهل خوارزم قد أسهموا في تأسيس المستعمرات الإسلامية بالقرب من «سيحون». ولقد كان للتجار المسلمين دور في نشر الإسلام في بلاد «الخزر»، وخاصة في عاصمتهم «إيتيل» الواقعة على نهر «الفولجا». وكانت بلاد «الخزر» تشترك في حدودها الجنوبية الغربية مع بلاد الخلافة الإسلامية.

وينقل المؤلف أن «الخزر» سنة 965م تعرضوا لهجوم من أعدائهم، ومنهم الروس، فطلبوا العون من الخوارزميين. فاشترط عليهم هؤلاء أن يسلموا، فقبلوا الإسلام، وعاونهم الخوارزميون وأنقذوهم من استيلاء الأعداء. كما تشير المصادر الإسلامية إلى أن بلغار «الفولجا»، وهم جيران «الخزر»، كانوا أكثر اتصالاً بالمدنية الإسلامية. ففي سنة 921م وفد على الخليفة المقتدر سفراء من البلغار، ممن اهتدوا إلى الإسلام، وطلبوا منه أن يرسل

(1) هو نهر «جيحون» أو «آموداريا».

إليهم بعض العسكريين المتخصصين في بناء القلاع والاستحكامات، وكذلك بعض العلماء لتدريس الإسلام. وكان من بين الهيئة التي أوفدها الخليفة إلى البلغار «ابن فضلان»، الذي وصف الرحلة من بغداد إلى تلك البلاد، ثم العودة ماراً ببلاد «الخزر»، وبخارى وخوارزم. وقد قلد البلغار في سك عملتهم السامانيين، حيث سكوا اسم الخليفة على عملتهم المضروبة في ذلك الوقت. وكان «ابن فضلان» يسمّي ملك البلغار «ملك الصقالبة».

ويعلق المؤلف على دخول الترك في الإسلام مدعياً أن الأمم البعيدة عن البلاد الإسلامية كانت تتأثر بالإسلام قبل البلاد ذات الحدود المشتركة مع الإسلام، حيث يستنتج ذلك من خلال مشاهدات «ابن فضلان»، الذي رأى بين بلاد الخوارزميين وبلاد البلغار قوماً من الترك «شامانيين» أي بدواً. ويعني ذلك له أن الدين الإسلامي كان ينتشر بين الأتراك الذين لهم نصيب من الحضارة. وعلى جهة أخرى، فالمؤلف يعتبر أن ظهور التبشير الفردي الإسلامي كان مرتبطاً بالتصوف الإسلامي، نافياً أن يكون السبب الرئيسي لدخول الترك في الإسلام هو عسكريتهم وتأثرهم بفكرة الجهاد. وأن سبب نجاح المتصوفة في نشر الإسلام بين الأتراك أكثر من نجاح علماء الدين في ذلك، هو أن المتصوفة يحدثونهم عن الجحيم والعذاب فيها، وليس عن الجنة وثوابها. ويرى أن سبب تفوق الإسلام على الديانات الأخرى، رغم اعتماد تلك الديانات أساليب المتصوفة نفسها، هو تفوق العالم الإسلامي مادياً ومعنوياً على كل البلاد المتمدنة. ويخلص المؤلف إلى تعليق مفاده أن أمماً كثيرة من ديانات مختلفة كالمسيحية والبوذية والمانوية تركت دياناتها ودخلت في الإسلام، ولكننا لا نجد أمة إسلامية واحدة تخلت عن دينها ودخلت في دين آخر.

أول مملكة تركية إسلامية

في سنة 960م، أي بعد عودة سفارة المسلمين من بلاد البلغار إلى بغداد، دخل الإسلام حوالي مائتي أسرة من الترك، شكلت هذه الأُسر فيما بعد دولة «القاراخانيين» وعاصمتها «كاشغر» بقيادة الخان «بغراخان». هذا

بالإضافة إلى إسلام بلغار «الفولجا». ويُعد «ساتوق بغراخان» أول من أسلم من خانات الترك كحاكم لـ «كاشغر». وفي القرن العاشر نفسه أسلم قسم من «الغز»، وهم المقيمون عند مصب نهر «سيرداريا». وافتتح خان «الغز» عهده بالإسلام بأن حرر المدن الإسلامية التي كانت تدفع الجزية للكفار حتى ذلك الوقت. وقد اعتبر دخول «القراخانيين» و«الغز» في الإسلام نصراً له، وصار للولايات الإسلامية الواقعة على الحدود جيران مسلمون في الشمال والشرق. وفي سنة 966م احتل «القراخانيون» سمرقند وبخارى، كما احتلوا بلاد ما وراء النهر. وامتاز «القراخانيون» بتقواهم والتزامهم الديني، وبعدهم عن عمل المحرمات، بخلاف «الغزنويين»، الذين ورثوا ملك «السامانيين» في حكم البلاد الواقعة جنوب نهر «جيحون». ويعد محمود الغزنوي من أبرز زعمائهم، حيث كان قد أعلن الجهاد في بلاد الهند، إلا أنه لم يكن يجد حرجاً من تعاطي المحرمات. وقد ظهر من «القاراخانيين» الرحالة «محمود الكاشغري» الذي كتب كتاباً في التاريخ في سنة 1075م أو سنة 1077م وأهداه إلى الخليفة المهتدي، والكتاب يتضمن خريطة لتواجد المسلمين في بلاد الترك.

المغول والصين

يؤكد «الكاشغري» في كتابه ما جاء في «نقوش أورخون» أن من بين الأقوام التي تُعتبر غير تركية خالصة قوم التتار. ومن المعروف أن المغول كانوا يسمون أنفسهم بهذا الإسم. ومن بين هذه الأقوام قوم «ياباقو». ويرى المؤلف أن بعض المغول اتجهوا منذ زمان «الكاشغري» إلى الغرب، حتى وصلوا إلى مناطق يسكنها الترك. كما كان «القيرغيز» القاطنون في الحوض الأعلى لنهر «ينيسي» الصيني يذكرون بوصفهم من الترك الخُلّص. ويؤكد «الكاشغري» في كتابه أن المغول طردوا الترك من منغوليا. وترى المصادر الصينية أن آخر الأقوام التركية التي حكمت بمنغوليا هم «القيرغيز» الذين طردوا «الأويغور» سنة 840م. ويرتبط طرد الترك من منغوليا بظهور قوم من المغول يعرفون باسم «الخطاي» الذين أقاموا دولة قوية له في شمال الصين.

السلاجقة

خلصت مصادر عديدة، منها ما ذكره «الكاشغري»، أن رئيس الأسرة «الغزيّة» التي حكمت مؤخراً في إيران كان يسمى باسم «سوباشي»، أي قائد الجيش. وقد نطق الأوروبيون اسمه هكذا: «سه لجوق»، نقلاً عن اللفظ العربي للاسم. في حين أن تلفظ الاسم بالقول: «سالجوق»، أو «سالجيق» هو أقرب إلى التلفظ التركي. والمعروف عن «سلجوق» هذا أنه أسلم وخلّص سكان الوادي الأدنى لنهر «سيحون» من الجزية التي كانوا يدفعونها «للغز». ويرى المؤلف أن العلاقات كانت وثيقة بين المسلمين الذين يسكنون حوض «سيحون» وبين ذرية «سلجوق». كما يرى أن هؤلاء «الغز»، الذين لم يستطيعوا في وقت الوصول إلى الوحدة، قد وفقوا في تأسيس أقوى الدول التركية وأطولها عمراً، ومن بينها تركيا الحالية. ونشير في هذا المجال إلى أن أقدم هجرة عرفها التاريخ للأتراك «الغز» كانت هجرة جماعة منهم تُعرف باسم «البجنك» في اتجاه الغرب، وذلك في نهاية القرن التاسع الميلادي.

قامت دولة السلاجقة في القرن الحادي عشر الميلادي عن طريق حفيدين «لسلجوق». كان أحدهما يُذكر في خطابات أئمة المساجد في «نيسابور»، وباسمه تسك العملة. وكان يُدعى للآخر في مساجد «مرو»، وتسك العملة باسمه. ثم بدأ السلاجقة يأخذون عن الإيرانيين قواعد المركزية، وتوحيد أداة الحكم، واستعملوا للمرة الأولى على العملة التي سكوها باسمهم اللقب الإيراني «شاهنشاه»، في حين كان «السامانيون» و«الغزنويون» يفضلون لقب «أمراء مسلمين». ثم بتقدمهم نحو الغرب اتخذوا بدل لقب «شاهنشاه» لقب «سلطان ازسلام». وكان «سلطان الإسلام» يلي الخليفة من حيث الموقع والأهمية، كما كان يولى السلطة الزمنية من الخليفة نفسه. ويشير المؤلف إلى أن «طغرل بك» حفيد «سلجوق» كان قد تزوج من بنت الخليفة العباسي آنذاك.

ويلاحظ المؤلف أن أحفاد «سلجوق» كانوا أشد دفاعاً عن الإسلام وعن أهل السنة من «القراخانيين»، لا بل كانوا متعصبين تحديداً للمذهب الحنفي،

الذي أخذه الترك عن السامانيين»، وأنه بفضلهم دخل الإسلام «الأناضول»، وتكونت به دولة إسلامية تركية.

وكان أحفاد «سلجوق» يسعون إلى السيطرة على كل بلاد العالم الإسلامي. ففي الوقت الذي تمت فيه الفتوحات التركية الأولى في الأناضول، كان السلطان «ألب أرسلان» يغير غارات موفقة على طول نهر «سيحون»، وعلى بلاد «القراخانيين». وفي عهد ابنه وخليفته «ملكشاه» المتوفي سنة 1092م بلغت إمبراطورية السلاجقة أوج عظمتها، فسار «ملكشاه» إلى مدينة «أوزكند» في «فرغانه»، وأخضع لحكمه خان «كشغر» ليمتد بذلك نفوذ سلطان الإسلام على آسيا الإسلامية كلها، وذلك من حدود بلاد «الأويغوز» شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً. ولئن كان «الغزنويون» في الهند وإفغانستان قد احتفظوا باستقلالهم، فقد اضطروا في عهد ابنه «سنجر» إلى أن يخطبوا باسمه على المنابر.

التتار

إن أول حركة زحف للتتار كانت من منغوليا تحت ضغط «جنكيز خان»، بعدما كانوا يعيشون حول بحيرة «بويرنور». ومعلوم أن استعمال كلمة «تتار» تعود إلى «نقوش أورخون» في القرن الثامن الميلادي حيث كان يطلق على الناطقين باللغة المغولية بوجه عام. وكانت قبائل المغول تقطن المنطقة الممتدة من «سد الصين» جنوباً إلى بحيرة «بايقال» شمالاً. وكان مستواهم الحضاري على درجات مختلفة. وقد ذكر الصينيون ثلاثة أنواع من «التتار» هم: «التتار البيض»، وكان الصينيون يجاورونهم جنوباً. وفي شمالهم «التتار السود». وفي شمال هؤلاء «التتار المتوحشون»، الذين كان يسميهم المغول «شعوب الغابة».

ظهور جنكيز خان

كان «جنكيزخان» قبل أن يوحّد منغوليا تحت إدارته قد خاض حرباً مع

طرف آخر برئاسة زعيم يدعى «جاموغا». وفي سنة 1205م تمكن «جنكيز» من التغلب على «جاموغا» وإعدامه، كما تذكر مصادر المغول نفسها. وفي سنة 1207م خضع «القيرغيز» القاطنون بجوار «ينيسي» «لجنكيزخان»، فكانوا أول من خضع له من أقوام الترك. ثم أخذت سلطة «جنكيزخان» تتوسع شيئاً فشيئاً مع توسع فتوحاته ليصبح نصيبه من السلطان والنفوذ في آسيا الوسطى أكبر مما كان يتمتع به «سلطان الإسلام» نفسه، أي ملك السلاجقة.

ونشير في المقابل، إلى أن خوارزم ما بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين كانت خاضعة للأمراء التابعين لسلاطين السلاجقة. وكان هؤلاء الأمراء يحتفظون باللقب الإيراني القديم «خوارزمشاه». وفي تلك الفترة كانت خوارزم مركزاً لدولة كبيرة سيطرت أثناءها على القسم الشرقي من العالم الإسلامي. وكان «محمد خوارزمشاه»، الحاكم في تلك الفترة يطمع في أن يشتهر بأنه فاتح العالم، وخاصة الصين. وحين سمع باستيلاء «جنكيزخان» على بكّين تملكه الحزن وأرسل سفيراً لدى «جنكيز» ليتحقق من خبر هذا الفتح. ثم تبادل الفريقان السفراء والمبعوثين كان آخرها قتل محمد «خوارزمشاه» لمجموعة من التجار الوافدين في «أوترار»، إحدى مدن الحدود ببلاد الخوارزميين. ويرى المؤلف أنه من الطبيعي أن تكون حادثة مقتل التجار هذه سبباً مباشراً لغزو «جنكيز خان» للبلاد الإسلامية[1].

ويذكر المؤلف أن «جنيكزخان» استعمل مقولة «فرِّق تسُد» مع القبائل التي واجهته ليتمكن من القضاء عليها واحدة تلو الأخرى. ويقول أيضاً إنه لعب الدور نفسه في غرب آسيا. ففي الوقت الذي كان يجري محادثات مع الإسماعيليين ومع الخليفة في بغداد، استأصل الطرفين معاً فيما بعد. وقد دامت الحروب ما بين «جنكيزخان» و«محمد خوارزمشاه» الذي توفي سنة 1220م وخليفته من بعده ولده «جلال الدين» عدة سنوات تمكن المغول أخيراً

---

(1) يذكر المؤلف أن التجار الذين قتلهم الخوارزميون كانوا يعملون مع جنكيز خاصة، وهم يدينون بالديانة الإسلامية. كما كان في جيش المغول عامة قبائل من مسلمي «قاياليق» و«آلماليق» وبعض الأتراك.

من إيقاع الهزيمة «بجلال الدين» بالقرب من أصفهان وذلك بالرغم من وفاة «جنكيزخان» في سنة 1227م، وبالرغم من خسائرهم الفادحة.

وتجمع الروايات على أن فتوحات المغول كانت مصحوبة بالمجازر البشرية. وبعد موت «جنكيزخان» قسمت البلاد التي تملّكها بين أبنائه وأحفاده من بعده لأكثر من مائتي سنة. ونشير في هذا المجال إلى أن «هولاكو» ابن «تولوي» ابن «جنكيزخان» خرج من منغوليا في صيف سنة 1253م على رأس جيش كبير استولى به على بغداد، وأجهز على الخلافة العباسية، وأسس حكومةً مغولية في غرب آسيا.

امبراطورية تيمورلنك

يعود «توغلوق تيمور» المولود سنة 1330م، والذي أصبح خاناً في الثامنة عشرة من عمره، بنسبه إلى أسرة من الخانات ظهرت في المشرق. كان أبوه يعرف باسم «إيسان ـ بوقا» المتحدر من قبيلة مغولية متتركة هي قبيلة «بارلاس» التي كانت تحكم وقتذاك الأماكن الواقعة على نهر «كشكه». وجده هو الأمير «الجغتائي» «قاراجار» الذي يعود بالنسب إلى جد الأسرة «قاجول» أخي «قابول»، وهو الجد الأعلى لـ «جنكيزخان».

وكان في نية تيمور الاستيلاء على أكبر عدد من الممالك، أو على العالم كله إذا أمكن. وينسب المؤرخون إليه عبارة نُسبت من قبل إلى الإسكندر المقدوني، ومن شابهه من غزاة العالم، مفادها أن «العالم لا يستحق أن يملكه حاكمان». وكان يُمنّي نفسه بفتح الصين، ولكن الموت حال بينه وبين تحقيق أمنيته. ويرى المؤلف أن ذلك يدل على مدى اهتمام الأتراك المسلمين بالصين. ويبدو أن عاصمته الأساسية كانت «سمرقند» ذات المركز التجاري المهم. وقد شيد فيها قصراً فخماً يعرف بـ«آق سراي» ما زالت بقاياه حتى اليوم. ولتشييد هذا القصر استعان بالعديد من العلماء والصناع الخوارزميين. وكان مغطىً بالفسيفساء الصينية.

وكانت المناطق المتأثرة بالمدنية الإيرانية هي الهدف الأصلي لغزوات

تيمور، فيما قضت الظروف أن تتحمل خوارزم من ويلات حروبه أكثر من غيرها ـ ربما لأسباب جغرافية، مع العلم بأن سكانها في ذلك الوقت كانوا من الأتراك. فدمرت خوارزم، وأمحت عاصمتها «أوركانج» تماماً، وزرع في مكانها الشعير إعلاناً على خرابها. وكان يوجد في جيش «تيمور» الإيرانيون جنباً إلى جنب مع الأتراك، مع العلم أنه يُنسب إليه القول: «إن الخصال العسكرية قاصرة على الترك».

ومن جهة أخرى، فقد كان «تيمور» متأثراً بالمدنية الإيرانية، مع العلم أنه كان أمّياً، ولكنه كان على قسط كبير من الثقافة. وكان يلعب الشطرنج ويخالط العلماء. ومن المعجبين بثقافته ابن خلدون المتوفى سنة 1406م، أكبر مؤرخي العرب في ذلك الوقت. وكان يجلب العلماء إلى عاصمة ملكه ليتوج عظمته بالأبنية الضخمة وبمنشآت الري.

ولم يكن «تيمور» حسن الحظ في أولاده وأحفاده مثل «جنكيز خان»، لأن أولاده لم يعجزوا عن توسيع حدود الإمبراطورية وحسب، بل عجزوا عن المحافظة عليها، حيث بُعيد وفاته فقد أبناؤه كل بلادهم ما عدا «تركستان» والمناطق الشرقية والجنوبية من إيران. وقد تحولت العاصمة التيمورلية من «سمرقند» إلى «هراة»، حيث جعل منها «شاهرخ بن تيمور» مقراً له. كما حكم «أولغ بك»، أكبر أبناء «شاهرخ» من جديد في «سمرقند» زهاء أربعين عاماً (1409 ـ 1449م)، ظلت سمرقند خلالها أكثر المدن ازدهاراً.

وفي عهد «تيمور» تقدم الأدب التركي بعد أن كان معدوم الذكر في عهد «تيمور» نفسه. كما اعتلى شأن الشعر التركي واللغة التركية في تلك الفترة. واستطاعت التقاليد التركية ـ المغولية أن تستأصل التقاليد التركية الخالصة وأن تقوم مقامها. وقد نقش «أولغ بك» عملته بالتركية، بعد أن كانت العملة في سمرقند تسك باسم الحاكم.

ولم يكن تمسك «أولغ بك» بالقومية التركية يمنعه من الأخذ من المدينة الإيرانية أكثر مما أخذ جده «تيمور». إذ لم يقتصر على لقاء العلماء، بل كان

يشتغل هو نفسه بالعلم ويعلّم الهيئة خاصة، فشكّل بذلك أنموذجاً نادراً في التاريخ الإسلامي للحاكم العالم. وكان معاصروه يشبّهونه في هذا الباب بالإسكندر المقدوني تلميذ أرسطو، وكدلالة على قوميته التركية اتخذ من الترك تلميذاً وخلفاً له في العلم هو «علي قوشجي»، الذي شارك في إنشاء مرصد «أولغ بك» وفي ترتيب جداول الزيج.

وفي المقابل، كان «أولغ بك» وقبله «تيمور» يُتهمون بعدم رعاية أحكام الإسلام، وبالانغماس في المحرمات، كدعوة المغنيات وإقامة الحفلات، وعدم إعفاء الأهالي المسلمين من الجزية تطبيقاً لحكم الإسلام وغيرها.

انهيار التيموريين

هلك التيموريون في صراعهم ضد قوم من الترك خرجوا من «الإستبس» وهم «الأوزبك»، تحت حكم الخان «أبي الخير»، فقد استولى «أبو الخير» سنة 1431م على مدينة «أوركانج»، وعلى القسم الشمالي من «خوارزم». انقضَّ سنة 1448م على ما وراء النهر. وفي سنة 1451 أغار على المناطق المجاورة لسمرقند ونهبها. وعلى أيدي أولاد وأحفاد «أبي الخير» كانت نهاية سلطنة التيموريين.

وهكذا استمر الصراع الدامي بين الأقوام التركية بآسيا الوسطى، حتى تمكن الروس والصينيون من فتح «تركستان» خاصة بعدما وقع جزء كبير من آسيا الوسطى بيد قوم متخلفين حضارياً «كالأوزبك». إضافة إلى ذلك فقد اكتشف الأوروبيون أواخر القرن الخامس عشر الميلادي الطريق البحري إلى الهند، واستولى الروس على سيبيريا، مما أوجد لهم طريقاً برياً جديداً يربط بين أوروبا والشرق الأقصى.

تركيا قبل العثمانيين*

(كلود كاهن)

قراءة الفضل شلق

تمهيد

ليست الكتابة عن تاريخ الترك قبل قيام الدولة العثمانية أمراً سهلاً. ولا يرجع ذلك فقط لقلة الوثائق المكتوبة. بل أيضاً لأن هذه الشعوب كانت كثيرة التنقل، فتنشىء تحالفات ودولاً وامبراطوريات سرعان ما تتفكك وتنهار. كانت هذه الشعوب التي يغلب عليها اقتصاد البداوة والتركيب الاجتماعي البدوي (ص 3) تتحرك في فضاء واسع يمتد من مونغوليا إلى الفولغا، وأحياناً يصل إلى أوروبا، كما حدث في القرن الخامس على يد اتيلا ملك الهانز (ص 1). وما عرفت هذه الشعوب الكتابة إلا قليلاً. وكانت في معظمها شامانية الدين (ص 4). وقد انتشرت بينها ديانات أخرى صينية وهندوسية ومسيحية نسطورية ومانوية. وقد ورثت عن السكيثيين، الذين حل الترك مكانهم في وسط آسيا، سرعة الحركة والمهارة في استخدام القوس والنشاب والفروسية، فكانت الشعوب الأخرى المستقرة وراء حدودهم تخافهم وتهلع من غزواتهم.

بدأت أسلمة هذه الشعوب مع احتكاكها بالعرب المسلمين منذ نهاية القرن السابع الميلادي (ص 5)، وكان هذا الاحتكاك يتراوح بين الغزوات

(*) Claude Cahen, Pre-Ottoman Turkey; Translated by J. Jones-Williams; Sidgwick and Jackson, London, 1968.

المتبادلة والحروب والتبادل التجاري. وقد ازداد التواصُل مع الهجرات السكانية التي تكثفت منذ القرن التاسع الميلاد بسبب الضغوطات السكانية في بلد المنشأ أي مونغوليا (ص 4). ويميز الكاتب بين دول أنشأها جنود أتراك من العبيد السابقين (كالدولة الطولونية أو الأخشيدية أو الغزنوية) وذلك في الإطار الإسلامي العربي المتاح قديماً، وبين دول نشأت على قاعدة الهجرات السكانية كالدولة السلجوقية (ص 10). إن أول دولة تركية إسلامية هي الدولة القرخانية (ص 11) لا الدولة الغزنوية كما يزعم كثير من المؤرخين. وبموازاة دولة القرخانيين إلى الغرب نشأت دولة الغز السلجوقية (ص 13) في القرن الحادي عشر. ومن غير الممكن فهم نشوء هذه الدولة إلا على خلفية القرنين السابقين، العاشر والتاسع، حيث سادت الانقسامات المذهبية الحادة، وانتشر التشيع انتشاراً واسعاً ليسيطر في بغداد على يد البويهيين الديالمة الذين وضعوا الخلافة تحت رايتهم بعد أن بلغت من الضعف مبلغاً كبيراً (ص 14). وكان التفكك الاجتماعي قد سمح بسيطرة أرستقراطيات عسكرية أجنبية (ص 15). وصار المسرح مهيئاً للعزوف عن الانقسامات وعن التشيع إلى نوع من التدين السني شبه الصوفي.

امبراطورية السلاجقة

هناك ضرورة لدراسة تاريخ السلاجقة كي نفهم كيف صارت آسيا الصغرى تركية (ص 19). ينتسب السلاجقة إلى سلجوق بن دقاق حسب روايات منقولة عن كتاب سياست نامه المفقود. وكان سلجوق يخضع لملوك الخزر. وقد انتقل أولاده إلى ما وراء النهر لمساعدة السامانيين، ثم لمساعدة الأمراء القرخانيين في حروبهم الداخلية بعد نهاية السامانيين (20). وكانوا مضطرين للاحتكاك بالغزنويين. ورغم محاولاتهم لتلافي الصدام، إلا أنهم اضطروا إلى خوض الحرب معهم في عام 1040 وانتصروا عليهم قرب مرو (ص 22). وقد ميزوا أنفسهم بالولاء لأمير المؤمنين في بغداد وبتبني خط سني كامل التشدد (ص 21). وخلال مسيرتهم غرباً اصطدموا بقبائل التركمان في غربي الهضبة الإيرانية واضطروا إلى توجيههم ضد بيزنطة كي يتفادوا

المشاكل الناتجة عن وجودهم وتحرشاتهم بالآخرين (23). وفي عام 1055 دخلوا بغداد بترحيب من الخليفة (ص 24). الذي خلع علي طغرل لقب «ملك الشرق والغرب» وأعطاه التفويض للسيطرة على كامل بلاد المسلمين. وفي عام (1063) تولى الحكم ألب أرسلان، ابن أخي طغرل، واستطاع الجمع بين الجناحين، الخراساني والعراقي ـ الإيراني للسلاجقة (ص 26). وفي توسعهم إلى الشمال الغربي اصطدم السلاجقة بالبيزنطيين وألحقوا بهم هزيمة منكرة في منزيكرت (ص 28). وكانت الأهمية التاريخية لهذه المعركة أن أرض الروم انفتحت أمام قبائل التركمان الذين صاروا يتجولون فيها كيفما شاؤوا (ص 29) ويشير لقب ملك شاه الذي اعتلى العرش عقب مقتل أبيه ألب أرسلان، الفجائي إلى تحول ثقافي لدى السلاجقة باتجاه تبني الثقافة العربية ـ الفارسية. وكانت إحدى الدعائم التي قامت عليها الإمبراطورية، إضافة إلى حسن استخدام الدبلوماسية والحرب، هي الرغبة العامة لدى الناس بإحلال السلام والنظام تحت حماية حكم قوي (ص 30). وقد بلغت الإمبراطورية السلجوقية أقصى توسعها حوالي عام 1090 إذ شملت معظم بلاد المسلمين الآسيوية (ص 32).

لقد تبنى السلاجقة تنظيماً عربياً ـ إيرانياً بمقدار ما هو تركي، وهناك سؤالان أولهما يتعلق بعناصر هذا التنظيم التي تنفرد بها الخصوصية التركية، والثاني يتعلق بالعوامل التي يجب إدراكها من أجل فهم «تركيا» التي سوف تحلُّ في آسيا الصغرى. وهذه هي المرة الأولى التي ندرس فيها هجرة شعب بكامله ولا يقتصر الأمر على إدخال أتراك فتيان كأفراد سرعان ما ينسون جذورهم (ص 32). وقد كانت الجيوش المحترفة تتشكل في معظمها من هؤلاء الترك الذين يجندون مباشرة من أواسط آسيا والذين يختلفون في ثقافتهم عن الشعوب التركية المهاجرة نحو الغرب. وهي شعوب بلغت أعدادها عشرات الألوف من البشر (لكن أياً منهم لم يبلغ مئات الألوف) برجالهم ونسائهم وأطفالهم وحيواناتهم (ص 33).

يشعر بعض الأتراك المعاصرين بالنقص لأن أسلافهم الأوائل كانوا من

البدو (ص 33)، لكن النظرية التي تعتبر أن البدو هم دائماً عنصر تخريب هي نظرية خاطئة (ص 34)، إذ إن اقتصاد البداوة يستجيب لمتطلبات أنواع معينة من الأقاليم، وربما قاد إلى تحسين الزراعة لا العكس. لكن التركمان سرعان ما أضاعوا مركزهم كقاعدة للدولة السلجوقية (ص 35). ومن علائم التحول الأخرى تبني السلاجقة لأسماء عربية مما يشير إلى انغماسهم في ثقافة الشعوب الإسلامية المغلوبة. وكالعادة كانت المشاكل المتعلقة بالوراثة أهم العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار السياسي؛ فجميع أفراد العائلة لهم حصة في الوراثة، لذلك يتحاربون عند موت كل سلطان في سبيل وراثة العرش (ص 37). وقد أدت هذه الحروب الداخلية إلى ازدياد استخدام العبيد في الجيش والتخلي تدريجياً عن الاستعانة بالقبائل التركمانية. وهذه كانت حال جميع الدول العربية ـ الإيرانية من قبل (ص 38). يختلف جيش السلاجقة عن البويهيين بضخامته، وذلك يطرح مسألة رواتب الجند بحدة أكبر، وهذا يؤدي بدوره إلى تعقيد مسألة الإقطاع.

إن الإقطاع نظام قديم، بدأ منذ الفتح العربي، فالإقطاعات تمنح للعسكريين بدل الرواتب لقاء واجبات عسكرية يؤدونها. لكنه بقي في أيام السلاجقة كما في أيام البويهيين يقيد حقوق الملكية ولا يعطي المقطعين حقوقاً سنيورية كما في أوروبا الفيودالية. فالأرض الممنوحة يمكن انتزاعها من المقطع. وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت المقطعين لا يهتمون كثيراً بإنتاجية الأرض؛ لكن هذا النظام كان مفيداً للحاكمين (ص 39)، رغم أنه يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية في حال ضعف الدولة المركزية (ص 40).

قبل السلاجقة كان نظام الأمن في الداخل لا يعتمد على الشرطة بل على ميليشيات محلية، وهذه كانت تشكل خطراً على الحكام الأجانب المكروهين. وقد وضع السلاجقة مكانها فرقاً نظامية (الشحنة). ويصف نظام الملك، وزير ملك شاه، نظام الحكم والإدارة في كتابه سياست ـ نامه الذي يعبر عن تراث إيراني ـ إسلامي. وفي أيام السلاجقة كان لمختلف الإدارات وكلاء ذوو أسماء فارسية، لكن لغة الدواوين بقيت عربية (ص 41).

لقد تدهورت العلاقة بين الخلافة والسلطنة (حامية الخلافة) بعد موت ملك شاه. لكن المرحلة السلجوقية شهدت نشوء حركة تنظيم سني قوي التشدد. وكانت ظروف المرحلة تقتضي السير في هذا الاتجاه أكثر من ميول الحكام (ص 42). وكانت مؤسسة «المدرسة» هي الشيء الجديد الذي استحدثه السلاجقة، وكانت تعبر عن ذلك الاتجاه. لكن الشيع المذهبية الأخرى لم تضطهد، إلا عندما كانت تشكل خطراً سياسياً. وفي تلك الفترة أيضاً توسع الإطار السني ليستوعب الصوفية (ص 43). وكان الغزالي هو المعبر الأكثر وضوحاً عن هذا الاتجاه العريض. ومن المعلوم أن التركمان المنخرطين حديثاً في الإسلام كانوا أكثر ميلاً للصوفية. ولم يتغير موقف التسامح تجاه المسيحيين رغم الحملات الصليبية (ص 44). وليس في تاريخ الإسلام اضطهاد ديني حقيقي إلا في أيام الخليفة الفاطمي، الحاكم بأمر الله (ص 45).

ما تغير الاتجاه التاريخي رغم الانهيار السياسي بعد ملك شاه. وكان من أسباب الانهيار عدم وجود قانون محدد لتوارث السلطة، والفوضى الناتجة عن تصرفات التركمان، وانتهاء التوسع والفتوحات ذات المردود العالي من الغنائم، وتهديدات الحشاشين (ص 46). ومع انفراط عقد السلالة السلجوقية (التي انتهت عام 1192م)، وضعف السلطة انتعشت آمال الخلافة (ص 47). وكان الانحلال في خراسان التي خضعت لتعديات المغول الخيتاي أسرع مما في غيرها من المناطق (ص 48). وتعاظمت بالمقابل سلطة القوى المحلية المعبرة عن نفسها بتنظيمات «الفتوة». وقد نجح الخليفة الناصر في قيادة الفتوة في بغداد وفي إعادة تنظيمها كما استطاع استيعاب الحشاشين (ص 49). وقد انتشرت حركات الفتوة لتشمل ديار الإسلام (ص 50).

وفي أيام السلاجقة حلت الفارسية مكان العربية كلغة المثقفين، وترجم العديد من المؤلفات العربية القديمة من العربية إلى الفارسية. ولم تحدث في أيام السلاجقة تطورات تقنية هامة على صعيد الفنون، لكنهم توسعوا في بناء الجوامع والمدارس، مما يشير إلى أن الترك، حتى عندما لا يكونون خلاّقين،

يتيحون المجال للآخرين للتطور والإبداع (ص 51).

تركيا في آسيا الصغرى

ما خلّف الترك حتى أواخر القرن الثاني عشر وثائق تاريخية مكتوبة (ص 55). تحسن الوضع قليلاً في القرن الثالث عشر (ص 57)، لكنه تراجع في القرن الرابع عشر (ص 58) بعد تفكك امبراطورية المغول؛ لذلك تؤخذ المعلومات من مصادر غير تركية.

تشكل هضبة آسيا الصغرى مستطيلاً طوله 750 ميلاً وعرضه 300 إلى 375 ميلاً. وهي منطقة جبلية تتخللها وديان، وتتميز بفروقات مناخية حادة (ص 61). وخطوط الاتصال الرئيسية، الطبيعية والتاريخية، هي دائماً ذات اتجاه غربي - شرقي، وإن وجدت خطوط أخرى من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. وقد تغيرت أسماء المدن والقرى عبر التاريخ مما يجعل البحث التاريخي حول المنطقة أكثر صعوبة (ص 63).

لم تكن آسيا الصغرى في القرن الحادي عشر زاخرة بالحضارة والمدن كما في أيام الرومان، إذ عانت، خاصةً في المناطق الحدودية زمناً طويلاً من الحروب والحروب المضادة والنهب والتخريب، بين البيزنطيين والمسلمين. وكانت المناطق الحدودية خالية من الناس أو مسكونة فقط بالغزاة والمرابطين (ص 64). وكان البيزنطيون قد لجأوا إلى إسكان بعض هذه المناطق أو إحلال العسكر النظاميين مكان الغزاة المتطوعين (ص 65). لكن الانقسامات الحادة في الأناضول أضعفت مقاومتها، كما أن تكتيك الحرب للعسكر البيزنطيين ذوي السلاح الثقيل والمراكز الثابتة كان غير مجد في وجه المقاتلين الترك السريعي الحركة (ص 66). وكانت معركة منزيكرت في 1071م حداً فاصلاً بين مرحلتين من غزو الترك المتواصل في الأناضول. قبل ذلك يصف مؤرخو الأرمن في 1029م غزاة طوال الشعر، فرساناً يستخدمون القوس والنشاب، الذي لم يكن معروفاً لديهم (ص 67). وقد كانت الغزوات من الشرق إلى الغرب لا تتوقف (ص 69). لكن التركمان قبل منزيكرت لم

يكونوا يفكرون بالبقاء في الأناضول بعد غزواتهم. ولم يكن ألب أرسلان المنتصر في هذه المعركة، والذي أسر إمبراطوراً بيزنطياً لأول مرة في التاريخ، يتوقع سقوط بلاد الروم؛ بل سيحدث ذلك تدريجياً بفعل تعاقب الأحداث (ص 72).

يصعب وضع تصور دقيق للأحداث بعد منزيكرت حتى الحملة الصليبية الأولى. فقد بقيت قوات بيزنطية في الأناضول، حتى أرمينيا شرقاً، لكنها كانت تتصرف على هواها. وكانت هناك أيضاً قوات من الترك في الأناضول. وقد راوحت المرحلة بين الحرب والتفاوض بين البيزنطيين والسلاجقة. وبقيت في الذكرى بعض الأحداث بالصدفة، وأخرى لم تعرف أو نسيت. ولا يوجد سبب للاعتقاد أن ملك شاه ووزيره نظام الملك عدلا عن سياسة ألب أرسلان في عدم ضم بلاد الروم (ص 73). لكن الأمر الواضح الآن هو أن البيزنطيين أنفسهم شجعوا الترك على الانتشار في الأناضول لاستخدامهم في صراعاتهم على السلطة التي كانت كثيرة ومتواصلة. ولم يكن البيزنطيون ينظرون إلى الترك كأعداء بالطريقة التي كانوا يرون العرب (ص 76). وهناك اعتقاد بأن سليمان السلجوقي احتل نيقيا ثم قونيا ثم أنطاكية بمباركة من الفريق البيزنطي الحاكم (ص 77). وكان ملك شاه كأبيه غير راغب بضم بلاد الروم. وقد تمزقت الامبراطورية السلجوقية بعد موت ملك شاه وتوقف التدخل في آسيا الصغرى، وبقيت الحالة هكذا حتى مجيء الصليبيين. وفي هذا الوقت ظهر تهديد آخر من الترك الآتين من أوروبا والذين كانوا يسكنون مناطق الدانوب الأسفل (ص 81). وفي ملطية في قلب الأناضول ومركز مواصلاتها ظهر دانشمند (الرجل المتعلم) الذي حيكت الأساطير الكثيرة حوله، في الملحمة الرومانطيقية دانشمند نامه (ص 82).

لم يأبه الترك في الأناضول لمرور الحملة الصليبية الأولى، لكن هذه الحملة قطعتهم عن البحر وحصرتهم في الهضبة (ص 84). وفي الوقت نفسه أدى نشوء الممالك الصليبية والأرمنية إلى قطع الصلة بين ترك الأناضول والعرب المسلمين في مصر وبلاد الشام. وقد تشكل المجتمع الإسلامي -

التركي في آسيا الصغرى خارج المجال العربي الإسلامي، وكانت لذلك آثار هامة سنراها فيما بعد (ص 85).

وقد وقعت معركة الخابور في عام 1107 بين سلاجقة الروم بقيادة السلطان قلج أرسلان من جهة وسلاجقة الشرق بقيادة السلطان محمد. وقتل السلطان قلج أرسلان في هذه المعركة. وقد تحرر ترك الأناضول بعد هذه المعركة من تدخلات سلاجقة الشرق، وبقوا معزولين في الأناضول، نسبياً، لمدة قرن من الزمان (ص 90) ولم تحدث عندهم تغييرات تذكر خلال تلك الفترة.

ولم يمنع صعود دولة الدانشمند وعودة بعض القوى الامبراطورية البيزنطية بين عامي 1110 و1141 من استمرار المنازعات والحروب على جميع الأصعدة. وقد كان أباطرة البيزنطيين يرون في الفرنجة الصليبيين أعداء أشد خطورة من الترك (ص 91). انشأت تحالفات تركية ـ صليبية وبيزنطية ـ تركية (ص 93). وقد قتل سلطان السلاجقة على يد أتباعه عندما قدم تنازلات للبيزنطيين لم تكن مقبولة لديهم (ص 92). وكان قادة الترك يلجأون للبيزنطيين أحياناً، كما كان قادة البيزنطيين يلجأون للترك طلباً للنجدة (ص 94).

وفي النصف الثاني من القرن الثاني عشر تضاءل حجم الدانشمنديين بسبب موت أميرهم محمد، وخلاف أولاده على الوراثة، فتحول مسعود السلجوقي إلى لعب دور الحكم بينهم (ص 96). ومع وصول الحملة الصليبية الثانية كانت العلاقات بين البيزنطيين والصليبيين سيئة، فقد كانت لدى الصليبيين صورة مبسطة ساذجة، أقنعوا بها الأوروبيين، عن العلاقات البيزنطية التركية، فلم يتفهموا أوضاع البيزنطيين، ولم يروا أنه ما كان لدى ترك آسيا الصغرى اهتمام بالقدس، وكانت لديهم الفكرة الخاطئة بأن جميع المسلمين موحدون، في حين لم يكن المسيحيون موحدين (ص 97). ولم يعر الصليبيون اهتماماً للإغريق الذين تبادلوا المساعدة مع الترك الذين كان هدفهم الأساسي هو السلم مع القسطنطينية (ص 98). وقد كانت التحالفات

بين مختلف الأطراف تتبدل دائماً، وكذلك الانسحابات كانت متبادلة (ص 99).

لم تكن مختلف الأطراف تسعى إلى مواجهة شاملة (ص 103). لكن المواجهة الكبرى حصلت في عام 1176 في ميريوكينالون بين البيزنطيين بقيادة إمبراطورهم والسلاجقة بقيادة قلج أرسلان. وكان النصر حليف السلاجقة. وكانت هذه المعركة توازي في أهميتها معركة منزيكرت التي حدثت قبل حوالي مئة عام. فقد تبرهن نهائياً أن وجود الترك في الأناضول ليس سطحياً ولا مؤقتاً أو يمكن تجاوزه، بل هو أمر يجب التعايش معه. والمغزى الآخر لهذه الحرب كان أيضاً انهيار المشروع الفرنجي البيزنطي الكبير. ومرة أخرى، فرضت الحرب على السلطان السلجوقي ولم يسع إليها (ص 104).

من ناحية أخرى، صعد في هذه الفترة نجم صلاح الدين الأيوبي في الشام والجزيرة ومصر، وكان قلج أرسلان مضطراً لمساعدة خصومه. وعندما مات الامبراطور البيزنطي في 1180، وبعد معركة ميريوكينالون، ظهرت بجلاء قوة الاختراق التركماني وصعوبة مواجهته. ثم جاءت الحملة الصليبية الثالثة بعد أن حقق الترك انتصارات متتالية في الأناضول (ص 105).

عندما حقق السلاجقة أقصى النجاح لدولتهم في القرن الثاني عشر اهتزت هذه الدولة بسبب هذا التوسع نفسه. يكمن السبب خارج الدولة وخارج آسيا الصغرى أيضاً. فقد أدت القلاقل الناتجة عن حركة التركمان الواسعة في خراسان إلى درة فعل خوارزمية وصلت آثارها البعيدة إلى أذربيجان وأرمينيا وآسيا الصغرى. وما هو أكيد أن قتالاً نشب في ديار بكر وديار ربيعة بين التركمان بقيادة رجل يسمى رستم وبين الأكراد. وقد ذبح التركمان الأكراد ومضوا في ارتكاب المذابح في جورجيا وصولاً إلى كبادوقيا، ولم يميزوا بين الأديان في ارتكاب المذابح، ووصلوا إلى كيليكيا في شتاء 1186/87 وإلى شمالي سوريا وممالك الفرنجة (ص 110). وقد جابههم الفرنجة وقتلوا رستم. لكن التركمان استمروا في ارتكاباتهم بعد مقتله.

وعند بلوغه سن السبعين قسم قلج أرسلان أراضي الدولة بين أولاده وأخيه وابن أخيه، وبلغت القسمة إحدى عشرة حصة. وحاول الابن الأكبر قطب الدين السيادة مكان أبيه والسيطرة على العاصمة قونية (ص 111)، ونجح في فرض نفسه على والده. صادف هذا الأمر مرور الحملة الصليبية بقيادة فريدريك بربروسا الذي اتصل بالسلطان وأخذ وعداً منه بعدم التحرش، كذلك اتصل قطب الدين به لنفس الغرض (ص 112). لكن ذلك لم يمنع التركمان من التحرش بقواته. فقد كان لديهم ميل طبيعي لمهاجمة جيش بربروسا، بغض النظر عن افتقارهم للانتظام. وفي نفس الوقت كان قلج أرسلان يهنىء صلاح الدين على استعادته القدس في 1187م، وخطب ابنته لابنه قطب الدين (ص 113). فحاصر الصليبيون قونيا، وحاول قلج أرسلان التفاوض، واضطر إلى إعطاء بربروسا رهائن، يستعادون عند وصوله إلى كيليكيا؛ لكن هذا غرق في أحد أنهارها في عام 1190م. واضطر قلج أرسلان للهرب من قطب الدين الذي كان يصطحبه في إحدى غزواته ضد أخيه نور الدين، وهام على وجهه، حتى وفاته عام 1191 وعمره 77 عاماً معتبراً ابنه كيخسرو خليفته (ص 114). ولم ينجح هذا في إقناع إخوته بسيادته عليهم إلا بعد هربه ثم موت قطب الدين ثم موت خليفته ركن الدين واتفاق الأمراء على استعادة كيخسرو. ولا لزوم لتكرار أن أزمة الدولة السلجوقية لم تؤد إلى إبطاء نشاطات التركمان ولا إلى الانهيار على الحدود مع البيزنطيين. بل العكس هو الذي حصل، إذ كانت لدى البيزنطيين انقساماتهم أيضاً (ص 115). وكان هؤلاء يحتاجون إلى السلم مع السلاجقة كي يستطيعوا مواجهة اللاتين (ص 116). فصارت الانقسامات البيزنطية أيضاً عاملاً مساعداً للسلاجقة. وكان هؤلاء يحاولون الوصول إلى منافذ على البحر (ص 117). وفي مطلع القرن الثالث عشر تجاوزت الدولة السلجوقية أزمتها واستطاعت تحقيق تقدم إضافي، وبلغت قمة توسعها في الأربعين عاماً القادمة (ص 118).

عقد كيخسرو اتفاقاً مع لاسكاريس البيزنطي عند اعتلائه العرش ومضى في إنعاش سياسة أسلافه الشرقية وفي محاولة إيجاد منافذ على البحر (ص 119). لكن المشاكل التي أثارها التركمان أدت إلى مواجهة بين كيخسرو

ولاسكاريس؛ انتصر بنتيجتها كيخسرو لكنه قتل في المطاردة بعدها وذلك في عام 1211م. واضطربت الأمور بسبب الخلاف على وراثة العرش بين أبنائه الثلاثة، وانتصر كيكاوس بدعم خارجي (من مغيث الدين حاكم أرضروم وليو الأول ملك أرمينيا وظاهر الدين أمير الدانشمند) ودخل قونية (ص 120). وعقد كيكاوس صلحاً مع لاسكاريس لم يعتبره الطرفان مهماً، إذ كانت بنوده عادية، لكنه دام خمسين عاماً. وكانت الاضطرابات التي حلت بالعالم الإسلامي تفرض نفسها: حركات التركمان والغزوات الخوارزمية ثم المغولية وصعود الدولة الأيوبية (ص 121).

وفي عام 1220 مات كيكاوس بينما كان يهيء لحملة في الشرق. وخلفه أخوه كيقباذ دون صعوبة (ص 124). وهو الذي يحفظ له التاريخ صيتاً أكثر بريقاً من سلاطين السلاجقة الآخرين (ص 124). وقد حقق كيقباذ انتصارات على شواطىء البحر الأسود الشمالية (ص 125). واستطاع توحيد آسيا الصغرى وتوسع في الجزيرة العليا وفي شمال الشام (ص 126). وكان انتصاره الأكبر ضد جلال الدين منكوبرتي، ابن خوارزم شاه محمد الذي أخرجه المغول من بلاده (ص 128). لم ينهزم جلال الدين من قبل في وجه أي قوة غير مغولية، مما أعطى كيقباذ السمعة بأنه السلطان الذي لا يقهر. وقد توسعت امبراطورية سلاجقة الروم شرقاً لمواجهة المغول، كما توسعت من قبل الامبراطورية البيزنطية شرقاً لمواجهة الترك، ولقيتا المصير نفسه (ص 130).

كان كيقباذ في أوجه قوته سلطان آسيا الصغرى دون منازع (ص 132). وقد خضعت له الدول المسيحية المجاورة. وفي آخر أيامه ظهر الخطر المغولي، لكنه توفي في عام 1237. ونشبت حرب دامية لتقرير من يرث العرش، وانتصر فيها كيخسرو رغم أن الأب كان قد أخذ البيعة لابنه الآخر عز الدين (ص 133). وقد حقق كيخسرو سلطة تعادل ما حققه أبوه (ص 135). لكن ثورة بابا إسحق أضعفت السلاجقة في الوقت الذي وصل فيه المغول. فقد ثار بابا إسحق عام 1240 معلناً أنه رسول الله، وسيطر على مناطق واسعة وتبعه كثير من التركمان وغيرهم، واستمرت حركته حوالى عامين

أو ثلاثة، وقبض عليه وقتل لكن حركة اتباعه استمرت. لا نعرف ما هي تعاليم بابا إسحق ولا ما هي أهدافه (ص 136)، ولا نعرف أيضاً مدى تأثير أحداث الشرق وهرب الخوارزمية وأثرها على التركمان، لكن هذه الحركات استدعت حشد الجيوش لإخضاعها في حين أنه كان يجب أن تكون هذه الجيوش في مكان آخر. فقد صادف مجيء المغول فترة ضعف السلاجقة (ص 137). ففي يوم واحد من عام 1243 أزيل جيش السلاجقة من الوجود في معركة قرب أرزنجان، وحدث تحول في تاريخ آسيا الصغرى، تحول لا عودة عنه (ص 138).

المجتمع والمؤسسات قبل المغول

إن «تتريك» آسيا الصغرى أمر يثير الدهشة. ومن غير الممكن إعطاء أرقام دقيقة حول الهجرات التركية؛ لكنها لا يمكن أن تكون أكثر من بضع مئات من الآلاف للموجة الواحدة. والمعروف أن الجيوش في ذلك الوقت لم يكن يتجاوز عدد الواحد منها بضعة آلاف من الرجال. وقد كانت آسيا الصغرى قليلة السكان عند وصول التركمان إليها. يضاف إلى ذلك أن عناصر السكان المسيحيين كانت متفرقة، ففي حين كانت هناك مناطق إغريقية وأخرى أرمينية، الخ... كانت هناك جماعات تركمانية في كل منطقة (ص 143). وعندما كانت الموجات الجديدة تصل كانت تجد البيئة الثقافية أقرب إلى المألوف لديها مما في المناطق العربية. ولم يكن الاختلاط بغير الترك يؤدي إلى فقدان الهوية التركية (ص 144)، علماً بأن السمة التركية لم تعم على الترك المسلمين إلا في أيام المغول (ص 145).

إن تتريك الريف تم على يد التركمان. وهناك نوعان من البدو، بدو الجمال ذوو الأسفار الطويلة، وبدو الغنم ذوو الأسفار القصيرة، وهذا كان النوع الغالب في تركيا. لكن البداوة الصرفة لا توجد إلا نادراً (ص 146). وقد عاش المسلمون والمسيحيون جنباً إلى جنب، وبقيت أكثرية الريف مسيحية؛ ولم يؤد الاختلاط بالزواج إلى إضعاف العنصر التركي (ص 147). ولم تكن الروح القبلية قوية عند الترك كما عند العرب، والمهاجرون لم

يدخلوا آسيا الصغرى كجماعات قبلية كبيرة بل كمجموعات تتكون من عناصر قبلية متعددة (ص 149).

لقد كان ترك آسيا الصغرى مسلمين رسمياً، ولم يكن الآخرون كذلك. لكن لا يمكن افتراض التماهي الكامل بين التتريك والتحول نحو الإسلام (ص 150).

كانت آسيا الصغرى من قبل منطقةً للمدن فيها دور هام. وفي بداية الهجرات التركمانية كانت المدن تتأثر بالغزو، لكن المدن في المناطق المستقرة كانت المكان المفضل لنزول زعماء القبائل (ص 151). فقد كانت المدن كما في المناطق الإسلامية الأخرى هي المراكز السياسية والاقتصادية والثقافية. وكان التأثير الفارسي في هذه المدن قوياً، واستخدام اللغة الفارسية منتشراً. وفي حين واجه مماليك مصر السكان المحليين كأتراك، فإن ترك آسيا الصغرى واجهوا التركمان كمسلمين يتكلمون الفارسية أو التركية. وهنا أيضاً حدث التتريك النهائي، وإن بشكل غير كامل، في المرحلة المغولية وما بعدها (ص 153).

في هذا الوقت لم تكن بعد غالبية السكان تركية ولا إسلامية ولا موحدة، لكن وطناً تركياً كان في طور التكوين، لأن آسيا الصغرى تختلف عن المناطق الأخرى، الخاضعة سياسياً للحكم التركي، كان يستوطنها شعب تركي يجعل منها داراً له، وكان هو الذي له الغلبة في حين كان السكان المحليون منقسمين فيما بينهم. ولم تكن السمة التركية شاملة لجميع المسلمين ولا حتى لجميع الأتراك، لكن الاتجاه الغالب كان يشير إلى ذلك (ص 155).

ومن الناحية الاقتصادية يتحدث الرحالة المعاصرون عن ازدهار آسيا الصغرى، ويعطون بذلك صورة مختلفة عن التي حملها مؤرخو الحملة الصليبية الأولى والتي تشير إلى خراب ودمار شاملين. ففي مجال الزراعة لم تكن حيازة الأرض غيابية، كما كان الحال تحت حكم البيزنطيين، بل كان سادة الأرض الأتراك يسكنون الأرض ويهتمون بها. وكان السلاطين يهتمون

بإسكان المناطق الحدودية (ص 156)، ويهتمون باستغلال المناطق الداخلية. وكان هناك ازدهار حقيقي في النصف الأول من القرن الثالث عشر (ص 157). ويشير الرحالة من ابن بطوطة إلى أبي الفدا إلى ابن سعيد إلى العمري إلى كثرة الأشجار المثمرة، وإلى أن ملكيتها لم تكن فردية كما في ديار الإسلام الأخرى (ص 158). وكان استخدام عربات الجر شائعاً، وكانت الثيران تجرها. وكانت الخيول أيضاً كثيرة العدد (ص 159).

وكانت آسيا الصغرى غنية بالمناجم، فقد كانت هي المصدر الوحيد لحجر الشب Alum إلى أوروبا (ص 160). وتوفرت فيها مناجم Lapis-Lazuli ومناجم الملح والحديد والفضة، وأكثرت فيها صناعة النسيج والفخار (ص 161) والسجاد (ص 162).

وكانت الطرق التجارية تخترق الأناضول لتجتمع في القسطنطينية، وفي الاتجاه المقابل تتفرع كالمروحة باتجاه سوريا والجزيرة وأرمينيا وأذربيجان وإيران. وكان طبيعياً في البداية أن تصاب التجارة بعدم انتظام نتيجة الحروب المتواصلة (ص 163) إلا أن المرافىء والمحطات التجارية صارت تستقبل تجاراً مسلمين وبيزنطيين وفرنجة وبنادقة، كما كان تجار سلاجقة يقيمون في البندقية (ص 165). وقد أعطى السلاجقة لتجار البندقية امتيازات خاصة ضريبية وقضائية (ص 166). وبنوا العديد من الخانات (القيساريات) لاستقبال التجار (ص 167). والأكيد أن آسيا الصغرى شهدت قرناً (امتد حتى بدايات الحكم المغولي) من التطور الاقتصادي الذي لم يكن له مثيل لا من قبل ولا من بعد (ص 168).

وكانت النقود تسك من النحاس، ثم من الفضة في أيام قلج أرسلان، ثم من الذهب في القرن الثالث عشر. وفي البداية استخدموا نقوداً بيزنطية، ثم تمت أسلمها فيما بعد (ص 170). وكان التحول نحو استخدام الذهب دليلاً على النمو الاقتصادي خاصة وأن الذهب لم تكن مصادره داخلية، بل خارجية. كما أن هذا التحول حدث في وقت تراجع استخدام الذهب في ديار الإسلام الأخرى (ص 171). وكانت الأوزان والمقاييس متنوعة الأصول،

وربما كانت هناك استمرارية مع العصر البيزنطي فيما يتعلق بمقاييس الأرض، ومع العالم الإيراني فيما يتعلق بأوزان ومقاييس التجارة (ص 173).

كان عثمان طوران أول من لاحظ أن نظام إجارة الأرض في تركيا القروسطية يتميز بملامح أصيلة وخاصة به. وقد كان البيزنطيون والمسلمون يميزون بين الملكية الخاصة (ومعظمها فردية) وملكية الدولة (ص 173). وقد تناقصت ملكية الدولة في الامبراطوريتين على مشارف الفتوحات التركية فقد منحت الكثير من الأراضي للأفراد، كما نشأت ملكيات خاصة على حساب الفلاحين الأمراء والملكيات الصغرى. لقد كان الترك في وسط آسيا وإيران على معرفة بمختلف أنواع إجارة الأرض، لكن هؤلاء الذين بقوا يعيشون حسب التقاليد القبلية ما يزالون بعيدين عن مفهوم الملكية الخاصة (ص 174).

وقد أجرت الدولة في آسيا الصغرى مسحاً عاماً للأرض في الثلث الأول من القرن الثالث عشر، واعتبرت أن كل ما ليس ملكاً خاصاً هو ملك عام (للدولة). يختلف هذا الأمر عما بعد الفتوحات العربية حيث جرى التمييز بين ملكية المسلمين وملكية السكان المحليين أي بين الأراضي العشرية والأراضي الخراجية. فقد اعتبرت جميع الأراضي ملكاً للدولة، وانطلاقاً من هذا الإطار يمكن إنشاء أو إعادة إنشاء ملكيات خاصة للأفراد أو الجماعات (ص 175) وفي ذلك انقطاع عما سبق. لكن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك ملكيات خاصة، بل كانت تقتطع بشكل أو بآخر من الملك العام (ص 177). وقد كانت الأوقاف تنشأ من الأملاك الخاصة أو من أراضي الدولة أحياناً (ص 178) لصالح المساجد أو المدارس، الخ...

يشير الكاتب مرة أخرى إلى ضرورة عدم الخلط بين الإقطاع السلجوقي والفيودالية الأوروبية. وعلى كل حال، يختلط في كلمة «إقطاع» عند سلاجقة آسيا الصغرى معنيا الملكية شبه الخاصة للأرض، من ناحية، والحق بجباية ضرائب الأرض، من ناحية أخرى. وإدارة جباية الأرض، على كل حال، تضع صاحبها في موقع يشبه موقع الدولة من الأرض (ص 180). ولم يكن للإقطاع نفس الأهمية العسكرية كما في البلدان الإسلامية المجاورة.

والاختلاف هو أن غلبة أراضي الدولة كمياً أدت إلى أن يتعلق الإقطاع بأراضي الدولة لا بحقوق مالية على الأراضي المملوكة ملكاً خاصاً. وكان السلاجقة يعلمون أن الإقطاع لا يعطي حق الملكية بل مردود الأرض فقط، بما يشبه الريع والضريبة في آن معاً. وكان الإقطاع مؤقتاً، وربما ارتبط بتأدية واجب الوظيفة أو غيرها ولم يكن وراثياً، وكان يمكن للدولة استعادته كاملاً أو استعادة بعضه؛ ولم يكن للمقطع الحق بتعديل شروط الإقطاع. وكان ذلك يشبه الإقطاع في مصر المملوكية حيث كانت الدولة المركزية قوية؛ وكذلك إقطاع الدولة العربية بعد الفتوحات (ص 181). وقد بلغت موازنة الدولة في بداية القرن الثالث عشر خمسة عشر مليون دينار، وتراجعت في مرحلة الانهيار إلى 3,3 مليون دينار، في حين كانت موازنة الدولة في مصر حوالى 4 مليون دينار (ص 188).

وقد انتعشت الحياة المدينية في آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر (ص 189). ولم تشهد مدنها فصلاً بين الطوائف. ولم يكن في ديار الإسلام ولا في الإمبراطورية البيزنطية استقلال ذاتي للمدن، لكن هذا لا يعني أنها كانت دون حيوية أو تنظيم. لقد كانت المدينة مركز كل إدارة وثقافة، وكان التركمان خارج المجتمع والثقافة، أو كانت لهم ثقافة ومجتمع خاصان. وكان الحاكم يسكن المدينة مع العسكر، وكان لكل مدينة قاض ومحتسب يخضع له (ص 191). وكان تعبير اكديش يعني الإنسان المولود من أبوين ذوي اثنيتين مختلفتين. وكان الأكاديش، ذوي الأصول المختلطة، في عداد الأرستقراطية المدينية، تحت أمرة أكديشباشي أو أمير أكاديش (ص 192). وقد استخدمهم السلاطين للسيطرة على الجماهير المحلية. وبعد بضعة أجيال حل «الاخوان» (جمع «آخي») مكانهم. وكانت للمهن تنظيماتها التي كانت تخضع للدولة (ص 193)، بعكس النقابات في الغرب التي كانت مستقلة. وكان المحتسب يشرف على النقابات ويعاونه عرفاء وأمناء ورؤساء. ومع التطور وضعف الدولة، صار للنقابات دور شبه مستقل (ص 194). وكانت تقاليدها، على العموم إيرانية ـ بيزنطية. وكان لكل حرفة سوق خاص بها. وكان للفتوة والعيارين دور هام في المدن. وكانت تنظيمات الفتوة جماعات مستقلة، غير

حرفية، اجتماعية لا دينية، ضد السلطات. وكانت قوتها تزداد مع ضعف الدولة المركزية (ص 195). ولم تَخْلُ مدينة عراقية أو إيرانية من الفتوة. وقد شجعها الخليفة الناصر واستخدمها في بغداد. وأطلق عليها الترك في إيران والأناضول اسم الأخوة (ص 196). وقد استمالت الصوفية المدن الإسلامية منذ القرن الحادي عشر ونظمت نفسها في تنظيمات أخوية. وتبنت الفتوة بعض أساليب الصوفية، كما تبنت الصوفية بعض أساليب الفتوة، رغم أنهما لم يكونا في البداية شيئاً واحداً. وهناك أيضاً علاقة بين تنظيمات الحرف (الأصناف) وتنظيمات الفتوة. وكان كل منهما يضم أحياناً نفس الأعضاء رغم كونها منفصلة عن بعضها، علماً بأن الاندماج حصل في أيام العثمانيين (ص 199). وقد بقي الرق في ديار الإسلام رقاً مدينياً منزلياً ولم ينتشر في الزراعة، ولعب دوراً في الحرف المدينية (ص 200). وكانت المدينة السلجوقية الكبرى قونية، العاصمة، ثم سيواس (ص 201).

وكان غير المسلمين ما زالوا هم الأكثرية. وبالرغم من النهب الذي ارتكبه الترك الفاتحون لم يكن السكان المحليون معادين لهم بل اعتبروا وجودهم عقوبةً لبيزنطة (ص 202). وكان التسامح الديني أكثر مما في بلاد الإسلام الأخرى. وما استخدم الحكام الترك فكرة الحرب المقدسة (الجهاد) إلا نادراً (ص 201) وقد كان المسيحيون يفضلون السلاجقة على البيزنطيين (ص 204) ويعتبرون أن حياتهم تحسنت تحت حكمهم (ص 205). وقد كانت العلاقة بين سلاجقة الروم والإغريق في الأناضول أفضل من علاقة أي منهما بأبناء دينه في البلدان المجاورة (ص 211).

أما فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية فهناك ضرورة لدراسة النظام الأناضولي بحد ذاته دون فرضيات مسبقة حول التشابه بينه وبين المؤسسات البيزنطية أو العثمانية، فهذا النظام قد تغير حسب مراحل تطوره، إذ لم يكن في البداية كما في مراحل الاستقرار اللاحقة (ص 217). إن التمييز بين السلطان والخليفة ليس كما بين الإمبراطور والبابا في أوروبا القروسطية، إذ لم يكن بينهما تقسيم بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية (ص 218) ربما لم

يتلق سلاطين السلاجقة الأوائل في الأناضول الشرعية من الخليفة، لكن هذا ربما كان ما حدث في المراحل اللاحقة، وقد سمى قلج أرسلان نفسه «سلطان العرب والعجم» (والعجم هنا تستخدم بمعنى الترك). وإذا كان بعض السلاجقة استخدم تعبير الجهاد إلا أنهم لم يستعملوا تعبير «الغازي» الذي استخدمه الدانشمنديون وغيرهم من أمراء الأناضول غير السلاجقة (ص 219).

وقد استخدم السلاطين آلات الشرف مثل العرش والتاج والخاتم والمظلة السوداء (اللون العباسي) وقصور الترف، والخيم الواسعة؛ واستمتعوا بالنبيذ والحريم والصيد. واحتكروا سك العملة (ص 220). واستخدم السلاطين الصغار الأتابكة، لكن هؤلاء لم يكن لديهم الدور الذي كان لهم عند السلاجقة الآخرين. وكان للسلطان نائب سلطان وبيرفان (لرسائل السلطان الخاصة) وحاشية من أصحاب المناصب ذوي الألقاب الفارسية مثل أمير الجاندار (الحرس)، وأمير السلاح، وأمير الشيكار (الصيد)، وأمير آخور (الخيل)، والاستدار (مشرف القصر)، أمير مجلس (للاستقبالات)، والشنجير (الطعام)، والشرابلار (حامل الكؤوس) والحاجب (ص 223).

كانت الدول الإسلامية في الشرق تميز بين أهل السيف وأهل القلم، تمييزاً حاداً. وكان أهل السيف من الأتراك والأكراد، أما أهل القلم (الإداريون) فكانوا من السكان المحليين، وكان الانتقال من فئة إلى أخرى شبه مستحيل. أما الفئة الثالثة من القضاة والفقهاء فقد كان الانتقال منها إلى أهل القلم، أو العكس، ممكناً وإن كان صعباً. أما في آسيا الصغرى فما كان بإمكان المحليين أن يعملوا كإداريين بسبب جهلهم اللغتين العربية والفارسية؛ فكان معظم أهل القلم من الإيرانيين. وكان أهل السيف من الترك أو من العبيد الأجانب المتتركين (ص 224). وكان على رأس الإدارة المدنية وزير يضاف إليه المستوفي للتدقيق ولمساعدة الوزير (ص 225). وكان هناك أيضاً عارض الجيش، وصاحب البريد، والدواوين، خاصة ديوان الإنشاء (ص 226). وكانت الوثائق الرسمية تختم بالطغراء (ص 227).

وكان القضاء يشبه البلدان الإسلامية الأخرى، فالقضاة للأمور الشرعية،

والأمير داد للمظالم الإدارية. وكان هناك منصب البيلاربيك الذي ما زال صعب التحديد (ص 228). وكانت الدولة تعين القاضي لكن وظيفته خارج إدارة الدولة (ص 229). وكانت موارد القضاة مستقلة. وهم الذين أشرفوا على الأوقاف. ولم يتخذ المفتي بعد دوراً هاماً.

تألف الجيش في البداية من التركمان فقط، أبعدها استخدم العبيد، ثم المرتزقة، وهؤلاء كانوا من الأجانب (ص 230). واقتصر دور الكوشان (ذوي الأصول المختلطة) على الميليشيات المحلية وحفظ الأمن، ولم يخدموا في الجيش (ص 231). والغريب أن قادة المرتزقة كانوا من الفرنجة، وذلك عند السلاجقة كما عند البيزنطيين (ص 232).

وهناك انتشار واسع للرأي القائل أن إدارة الأقاليم السلجوقية كانت إقطاعية بالمعنى نفسه الذي استخدم لوصف الفيودالية في أوروبا القروسطية. وقد رأينا أن الإقطاع والفيودالية يختلفان جذرياً، وأن الفيودالية تحدث فقط عند انحلال النظام الإقطاعي، أي انحلال سيطرة الدولة المركزية. وهناك ميل لا يقتصر على الماركسيين، بل يشمل سواهم، لوصف كل مجتمع بين مرحلة العبودية والرأسمالية الحديثة بالفيودالية (ص 234). فهؤلاء لا يدركون مسألة تعدد البنى الفوقية لبنية تحتية واحدة، وبالتالي تكون العلاقة بين الدولة وسادة الأرض علاقة فيودالية عندما تفوض الدولة سلطتها لهؤلاء، وتكون إقطاعية عندما تكون الدولة مركزية. ومن الضروري التمييز بين دولة قادرة على الاحتفاظ بسلطتها وأخرى غير قادرة على ذلك.

يضاف إلى ذلك الخطأ المنهجي الذي يرتكبه الذين يعالجون الدولة السلجوقية والدولة المغولية في إطار مرجعي واحد فيصلون إلى استنتاجات خاطئة، علماً بأن الدولة المغولية نفسها ليست فيودالية. ومن الضروري تفادي الخلط في المصطلحات ومعالجة تاريخ آسيا الصغرى مرحلة مرحلة. إن الأمير الذي تستعاد منه الأرض ليس سيداً فيودالياً (ص 235).

يميز الكاتب بين أربعة مراحل في تاريخ الدولة السلجوقية. ففي

المرحلة الأولى، كان زعماء القبائل يعترفون بتبعيتهم للسلطان؛ وفي هذا النظام القبلي كانت السلطة تفرض لا على أقاليم جغرافية بل على مجموعات بشرية. وفي المرحلة الثانية بقيت فكرة الاستقلالية عن السلطان مع وجوب الخضوع له جزئياً؛ وتدعم هذا الاتجاه بمبدأ تقسيم الدولة بين ورثة السلطان مما أضعف السلطان أمام الزعماء القبليين (ص 236) رغم أن الإمارة حصرت بأعضاء أسرة السلطان ولم يسمح لغير الأتابكة بها. وفي المرحلة الثالثة صار الحكام والزعماء المحليون يعتمدون على السلطان ويخضعون لسلطة الدولة؛ وفي القرن الثالث عشر منح الإقطاعات وحل مكان المقطعين موظفون أو عسكر يمكن إزاحتهم في أي وقت (ص 237). لقد كان ممكناً الوصول للإمارة عن طريق الإقطاع الذي يعطي حقاً وراثياً بحيازة الأرض، أو عن طريق تنازل محدد بشروط من السلطة في أرض ما بدل الراتب الدوري، أو عن طريق انتداب السلطة لأحد الأعيان، وهذه الأساليب الثلاثة ليست فيودالية بأي شكل من الأشكال (ص 238) وفي المرحلة الرابعة انهار سلطان السلاجقة وتقاسم الوزراء والأعيان الأرض (ص 246). وما يمكن استنتاجه هو أن السلاجقة اعتمدوا على حكام محليين يمكن عزلهم في أي وقت، فهذا النظام الإقطاعي ليس فيودالياً، بل هو نقيض الفيودالية (ص 245). فحتى التركمان، الذين كانوا يشكلون حالة خاصة، ما استطاعوا الخروج على سيطرة السلطان (ص 247) ولم يكن هناك إقليم واحد، حتى في المناطق التركمانية، خارج سلطة الدولة.

وعلى الصعيد الديني لم يهتم سلاجقة الروم بالانتماء السني كما كان يحرص السلاجقة العظام في العراق وإيران، وكانت التأثيرات السنية والشيعية متساوية الحجم (ص 248). لكن الأسباب السياسية جعلت سلاجقة الروم يتبنون الخط السلجوقي التقليدي في تبني الاتجاه السني (ص 249). وحتى القرن الثالث عشر كانت المدارس قليلة، وكان وجود العلماء والمثقفين نادراً، فكانوا يستوردون الفقهاء الأحناف من إيران (ص 250). وكان التأثير الإيراني قوياً (ص 252). فكانت اللغة الفارسية ذات انتشار واسع (ص 254). وكان للصوفية انتشار واسع (ص 255). وكان التركيب الثقافي تركياً ـ فارسياً لا

تركياً - عربياً (ص 257). وكانت التأثيرات السنية الشيعية مختلطة على تقاليد تركية قديمة (ص 259). ولم يكن في الأناضول حضارة إسلامية بل السلاجقة، فكان طبيعياً أن التأثير الفني للنماذج الإيرانية قوياً (ص 261).

المرحلة المغولية

بعد معركة كوس ذاغ التي خسرها السلاجقة عام 1243 تفاوض وزير السلطان كيخسرو، من دون علم هذا الأخير، مع المغول وتوصل إلى عقد سلام معهم يعلن على أساسه سلطان السلاجقة ولاءه للمغول لقاء مبلغ من الفضة والذهب يدفعه لهم سنوياً (ص 269). وانتهز التركمان الفرصة وكثرت القلاقل التي أثاروها، وربما كانت هناك علاقة بالعصيان الذي أثاره من قبل بابا إسحق (ص 270). واعتمد المغول على الأقليات غير الإسلامية، وكان ملك الأرمن حليفهم. وفي عام 1245 مات كيخسرو مخلفاً ثلاثة أطفال، مما أثار مشكلة توارث عرش السلطنة. وما زاد صعوبة الأمر أن المغول فرضوا على السلطان السلجوقي تخفيض جيشه (ص 271). وتفاقمت سلطة الأمراء، وهيمن الأتابك قراتاي، ذو الأصل الإغريقي والذي كان تقياً مؤمناً (ص 272). ولم تعد الرواتب تعطى نقداً بل أقطعت الأرض مكانها، وازداد تنافس الأمراء على تقسيم أراضي الدولة فيما بينهم. واستمر الأمراء والموظفون الكبار في التآمر مع المغول. وفي نفس الوقت أرسلت بعثة إلى الخليفة في بغداد. وحتى هذا الوقت، أي عام 1251، بقي اسم الخليفة وحده يظهر على النقود، دون اسم السلطان أو الحاكم المغولي (ص 273). وأرسل الإخوة المتنافسون على السلطنة أصغرهم سناً كرهينة لدى المغول. وكان هناك اتجاهان أحدهما يدعو للاستسلام للمغول والثاني يدعو إلى العمل لإنقاذ إمبراطورية السلاجقة. وازدادت المنافسة على العرش وهرب أحد المتنافسين، ركن الدين، معلناً نفسه سلطاناً، ثم سقط بيد أخيه، واعتقل قيد إقامة جبرية (ص 274). وفي عام 1256 عين الخان الأكبر أخاه هولاكو لاستكمال غزو الغرب ولحكم إيران، بما في ذلك سلاجقة الروم، فأرسل هذا بايجو مع جماعته وقطعانه للرعي في الأناضول متجاهلاً التنازلات التي كانت قد أعطيت

سابقاً للسلاجقة (ص 275). واجتمع الفريق المعادي للمغول في قونية، وكان يتألف من المسلمين الداعين للجهاد ومن حرس السلطان الخاص (وهم عبيد) وبعض الإغريق، وكان في عدادهم ميشال باليولوجوس الذي سوف يصبح إمبراطور بيزنطة. وكان ملك الأرمن متحالفاً مع المغول. وانهزم هؤلاء أمام بايجو والمغول، وقتل الوزير، وهرب السلطان عز الدين لاجئاً للبيزنطيين. وأعلن ركن الدين سلطاناً وتم تعيين معين الدين أمير حاجب وبيرقان في الوقت نفسه، وكانت سياسته الانحياز للمغول من أجل الحفاظ على الدولة السلجوقية (ص 276) وفي عام 1258 انضم بايجو إلى هولاكو لحصار بغداد وتدميرها، وقتل أصغر الإخوة دون معرفة السبب، وازدادت قلاقل التركمان، فتعاون السلاجقة والمغول على قمعها (ص 277). وقسمت دولة سلاجقة الروم بين قسم شرقي لركن الدين وقسم غربي لعز الدين. وشارك الأخوان في الحملة المغولية على سوريا، ثم أجبر هولاكو عز الدين على تسليم السلطنة لركن الدين (ص 278). وفي عام 1260 كان أول نصر على المغول في عين جالوت، وذلك على يد مماليك مصر، ودخل ركن الدين قونية، وهرب عز الدين إلى القسطنطينية التي كان ميشال باليولوجوس قد استعادها. وخاب أمل عز الدين إذ كانت سياسة القسطنطينية قد تحولت للتحالف مع مغول إيران ضد مغول روسيا، وسجن ثم حرره مغول روسيا وعاش في القرم حتى 1280 (ص 279).

ومنذ ذلك الوقت حتى عام 1277 كان معين الدين هو الشخص الأقوى، وقد استطاع تحقيق نوع من الاستقرار بإشراف ورضى المغول، لكن المرحلة كانت مرحلة انحطاط بالنسبة للسلاجقة (ص 280). فقد استطاع ركن الدين احتلال قونية لكنه لم يوحد كل مناطق السلاجقة الروم، إذ بقي أتباع أخيه عز الدين وعدد من مناطق التركمان خارج سلطته. وظهرت إمارات تركمانية جديدة خاصة تلك التي أسسها قرمان الذي كان على الأرجح حطاباً من قبل (ويقول البعض أنه كان صوفياً من أذربيجان أو قاطع طريق)؛ وقد بقيت هذه الإمارة مائتي عام (ص 281). كانت الروح العدوانية عند التركمان تستدعي دائماً تدخل المغول، خاصة وأن بعض التركمان كان يتعاون مع مماليك

مصر (ص 282). وقد تموضعت العساكر المغولية في جميع المحطات الأساسية في آسيا الصغرى. وكان هؤلاء يعيشون على حساب المنطقة التي يتموضعون فيها ويقاتلون ضد التركمان وعلى أهبة الاستعداد دائماً للتدخل على الحدود مع بلاد الشام. وتمادى معين الدين وأولاده والأمراء في تقاسم أراضي الدولة السلجوقية بحجة تخفيض مصاريف الإدارة (ص 283). وعندما اختلف ركن الدين مع معين الدين ثم خنقه في 1265 في إحدى الموائد واختير ابنه كيخسرو مكانه وكان طفلاً عمره سنتان. وسعى المغول لتدعيم مواقعهم لمواجهة مغول روسيا (القطيع الذهبي) والمماليك والتركمان المحليين بتحالف مع الأرمن (ص 284). لكن بيبرس القائد المملوكي انتصر عليهم عام 1277 (ص 288) في معركة في غرب الأناضول، ونصب نفسه على عرش السلاجقة ثم انسحب عندما رأى التركمان لا ينتفضون ضد المغول. لكن التركمان ثاروا بعد انسحابه وتأخر عز الدين في القدوم من القرم فنصبوا أحد الزاعمين بأنه واحد من أولاده (ص 289). وفي العام نفسه، 1277، قتل معين الدين، وكان ذلك بمثابة نهاية جيل من الرجال. ومات بيبرس في العام نفسه فأعاد المغول بسط سيطرتهم (ص 291). فعادت الحالة ظاهرياً إلى ما كانت عليه، لكن المحمية المغولية تحولت إلى الخضوع لحكمهم المباشر (ص 292).

فرض المغول الحكم المباشر في الأناضول عام 1278. وعاد التهديد المغولي في أيام قلاوون الذي احتل روم قلعة على الفرات بمساعدة القرمانيين (ص 293). ورد حملة المغول، عام 1281، على بلاد الشام بقيادة الايلخان أحمد الذي لم يكن شعبياً لدى المغول بسبب إسلامه قبل الأوان. وفشلت محاولات عقد السلم مع المماليك الذين وصلوا إلى ملطية عام 1282. ومات عز الدين في القرم، فأعلن ابنه غياث الدين مسعود نفسه سلطاناً وهو ما يزال في القسطنطينية. لكن المغول أبقوا على السلطنة بيد كيخسرو وأعطوا مسعود الحق بالسلطة على بلاد القرمانيين. وواجه الايلخان أحمد عصيان أخيه أرغون في خراسان وأخيه كانعريتاي في آسيا الصغرى (ص 294). وفي 1284 نصب مسعود سلطان وقتل كيخسرو. ومرة أخرى قسمت

امبراطورية سلاجقة إلى قسمين كما في أيام ركن الدين وعز الدين، فأعطي الشرق لمسعود والغرب لأبناء كيخسرو. وفهم هؤلاء أن سلطتهم لا معنى لها دون التفاهم مع أمراء التركمان فأغدقوا الألقاب عليهم، ثم جرى عزل أبناء كيخسرو، إلا أن مسعوداً لم يستطع بسط سيطرته دون حملة مغولية بقيادة كايخاتوا في 1286 (ص 295)؛ لكن التركمان كانوا يعودون إلى سابق عهودهم بعد انسحاب المغول (ص 296). وتفاقمت الخلافات حول منصب الوزارة السلجوقية. ولجأ المغول إلى وضع الحكم السلجوقي بيد السلطان والوزير (سامغار) مما يدل على أن السلطان لم يعد موجوداً سوى كموظف لدى الايلخانيين الذين استخدموه في موضع فوق حفنة الأرستقراطية التي احتكرت السلطة منذ ثلاثين عاماً. ولم تعد الأناضول موحدة إلا بجهود المغول (ص 297). ومع كل أزمة تنشأ بين المغول أنفسهم بسبب الخلاف على وراثة العرش كان أعداؤهم ينتهزون الفرصة، فيثير التركمان القلاقل فتتكرر حملات المغول لزرع الرعب في القلوب (ص 298). لكن التركمان لم يدمروا. وتزايد الانحلال بفضل سياسة المغول، أولجايتو، وبعدها بايدو الذي خلعه، وبعدها غازان الذي خلع هذا الأخير، إذ كانت هذه السياسة تقضي بوضع كل منصب بيد شخصين يراقب كل منهما الآخر. وتتالت المناحرات والمؤامرات والرشوات للمغول، إلى أن انهارت وحدة الأناضول السياسية (ص 299). وساهمت في ذلك ثورات الأمراء المغول أنفسهم ضد الحكم المركزي. لكن تحرر الأمراء لم يتم إلا بعد سقوط امبراطورية الايلخانيين. وبعد أن نفي مسعود لمساعدته أحد الثائرين عاد إلى الحكم بعد أن مات غريمه. وكان كل حاكم جديد يقتل الموالين لسلفه. وعندما عاد مسعود سلطاناً عام 1303 لم يكن له مورد يكفيه. وعندما مات اختفت السلطنة السلجوقية دون ذكر لها في كتب التاريخ المعاصرة (ص 301). والمهم أن غضب المغول لم يؤد إلى اختفاء الإمارات التركمانية، بل العكس هو الذي حصل (ص 303). ومن جملتها إمارات قرامان، منتشا، أيدين، سارافون، كارازي وعثمان (ص 308). وقد أدى دخول المغول إلى تجمع التركمان على الحدود المسيحية. فالمغول حكموا وسط الأناضول حكماً مباشراً، ونشأت تركيا على الأطراف، ومع

سقوط المغول زحفت تركيا من الأطراف إلى الوسط (ص 317).

يترك المؤرخون انطباعاً بأن المحمية المغولية عم فيها الخراب والفوضى الشاملين. ليس هذا الانطباع وهمياً، لكن يجب معرفة الحجم الحقيقي لهذا الأمر. فالحرب لم تكن دائماً ولم تحدث في كل مكان في وقت واحد. لقد تراجعت موارد الدولة السلجوقية. وربما كان الأرجح أن ذلك معناه لا إفقار البلد بل إعادة توزيعها أو انتقالها إلى يد الايلخانيين والأمراء المحليين (ص 317).

لم يؤد مجيء التركمان إلى الإضرار بالزراعة، والمعلوم أن جميع البلدان التي اجتاحها المغول تراجعت زراعتها بسبب ازدياد البداوة وتحويل الأرض الزراعية إلى مراع. لقد أظهر المغول، والتركمان الواصلون حديثاً معهم، احتراماً أقل من أسلافهم للعمل البناء وللزراعة، لكن الاستقرار كان يقود تدريجياً إلى الاهتمام بتربية المواشي والزراعة (ص 318).

وعلى صعيد الموارد الأخرى يذكر مؤرخو ورحالة تلك الفترة أخباراً عن استخراج حجر الشب وعن تجارته التي كانت بيد الأجانب، البنادقة والجنويين (ص 319). وهناك أخبار أخرى عن صناعة النسيج والسجاد والحرير الأحمر، وعن مناجم الفضة والنحاس. وليس ما يؤكد أنه كان هناك تراجع مأساوي في المرحلة المغولية. لقد كانت التجارة بعيدة المدى بيد الأجانب. وقد أدت القطيعة غير الاعتيادية بين المغول ومماليك مصر إلى انقطاع التجارة بينهما. وكان للعلاقة بين مغول روسيا ومماليك مصر، الذين كانوا يعتمدون عليهم لاستيراد العبيد، أثر سلبي على تجارة الأناضول. واحتفظت الأناضول بجزء من التجارة الدولية بين أوروبا والشرق البعيد (ص 321) خاصة التي كانت تمر عبر أواسط آسيا، لكن مصر المملوكية كان لها النصيب الأكبر من هذه التجارة. وكانت سيواس مركزاً مهماً لمرور القوافل (ص 322). ويشير ازدياد بناء الخانات في جميع مناطق الأناضول، تقريباً، إلى توسع التجارة. وكان هناك اهتمام ببناء الرباطات المحصنة، والجسور والطرقات، لخدمة هذه التجارة (ص 323). وكان التجار يدفعون رسوماً للمرور في هذه المحطة،

وكانت تسمى التمغه. ومع الاستقرار كان يتزايد عدد التجار الأجانب المقيمين في المرافىء بتشجيع من الحكام (ص 324).

وقد حدثت فوضى نقدية، إذ جرى تخفيض محتوى العملة الفضية، التي كانت الأكثر استعمالاً، وقد حاول المغول استخدام العملة الورقية تشبهاً بأقربائهم الذين كانوا يحكمون الصين آنذاك، لكن الظروف التقنية لم تكن مهيأة لاستخدام واسع في العملة الورقية. ومع مرور الوقت صار لكل من الدويلات والولايات المستقلة عملتها النقدية المستقلة، وما عادت هناك عملة موحدة (ص 325).

وقد احترم المغول جميع الأديان، ولم يسعوا لتغيير حال المسيحيين؛ إذ كانت أحوال هؤلاء (ص 326) جيدة. وما أن حل القرن الخامس عشر حتى بلغ التتريك مدى بعيداً إذ إن الجماعات الإغريقية المعزولة في الأناضول ما عادت تفهم اللغة الإغريقية (ص 327).

وقد حدثت في أيام المحمية ثم في أيام الحكم المغولي المباشر تغييرات عميقة، ومن غير المبرر اعتبار المؤسسات المغولية والسلجوقية كلاً واحداً، كما اعتاد كثير من المؤرخين (ص 328). لقد جرى تقسيم الأراضي بين الوزراء والأمراء والأعيان، وليس سهلاً القول أنها كانت ولايات على الأرض أو تملكاً لها. وعلى المستوى الأدنى جرى انتزاع كثير من أراضي الدولة وتحويلها، جزئياً على الأقل، إلى ملكية خاصة. لكن الأرض التي تحولت إلى ملك خاص كان يمكن استرجاعها للدولة؛ وقد كانت المصادرات للأموال الخاصة كثيرة. وقد سعى الايلخان غازان ووزيره المؤرخ رشيد الدين إلى إعادة التنظيم واستعادة الأرض المنتزعة بطريقة غير شرعية (ص 329). وكان لتغير شكل ملكية الأرض أثر ضئيل على وضع الفلاحين المادي والقانوني.

لقد كان هناك، إذن، اتجاهان متناقضان أولهما اختفاء عدد كبير من الإقطاعات لتصير ملكاً خاصاً، وثانيهما منح مزيد من الإقطاعات للعسكر في

وقت صار صعباً دفع رواتبهم نقداً (ص 330). لكن جيش المغول لم يعتمد على الإقطاع بل على الخراج الذي تؤديه الدولة السلجوقية وعلى المطالبات التي ينجح المغول في تحديد قيمتها أو سقفها. لم يتطور النظام السلجوقي من داخل بل بضغوطات المغول. وقد أخطأ البعض في اعتبارهم لبعض الأمور وكأنها صفات للنظام السلجوقي في حين كانت امتداداً للنظام المغولي الذي تعايش مع النظام السلجوقي (ص 331). ومن المعلوم أنه في عام 1260م قضى ركن الدين وعز الدين والوزير الطغرائي وقتاً طويلاً مع هولاكو إبان انشغاله في الحملة على سوريا، وحصلوا منه على قروض كبيرة. ولم يكن المغول مهتمين باسترداد القروض نقداً بقدر ما كانوا مهتمين بالمطالبات المترتبة من جراء القروض، فعينوا من يشرف على دولة السلاجقة لضمان دفع هذه المطالبات ولأخذ تنازلات (إقطاعات لمناطق بكاملها). وكان موردهم الأهم من هذه الإقطاعات بشكل اجارات تلزيم ضرائب (ص 332). وقد أطلق تعبير الجزية على ضريبة الأرض من المزارعين غير المسلمين، وكانت تلك الضريبة الأساسية في أيام المغول، كما من قبل (ص 333). وقد كان مجموع الضرائب حسب حمد الله المستوفي القزويني 3,3 مليون ديناراً ذهبياً، عام 1336 مقابل 15 مليوناً في أيام السلاجقة (ص 334).

إن غزو المغول لآسيا الصغرى لم يؤد إلى تخريب المدن كما حصل في إيران والعراق وآسيا الوسطى. وكانت الصفة المميزة للقرن الرابع عشر ليس اختفاء المدن الكبيرة بل ظهور عدد متزايد من المدن المتوسطة الحجم. وقد حدثت تغيرات داخل المدن إذ لم تعد الشخصيات الكبرى من الحكام بل من الوزراء وكبار الموظفين (ص 335)، إضافة إلى الأعيان في المدن الأصغر حجماً. وازدادت سلطة الفتوة مع ضعف الدولة المركزية؛ ولعب هؤلاء دوراً متزايداً في المنافسات بين شخصيات المدن المتنافسة (ص 336). كما أن العلاقات الداخلية ضمن تنظيمات الفتوة (والإخوان والرنود) كانت حافلة بالخلافات (ص 337). ولم تكن الفتوة موحدة، لا تنظيمياً ولا معنوياً. وكان عداء الفتوة للتركمان مستفحلاً، كذلك عداء حكام المدن للفتوة (ص 337). وكانت علاقات الفتوة بالمهن وبالصوفية مستمرة (ص 339). ونشأت أساطير

حول الفتوة وشخصياتها. ومع انهيار الدولة المركزية جرى نوع من تقسيم العمل أو السلطة بين الفتوات وأمراء التركمان. وحيث لم يكن هناك أمير، كان زعيم الفتوة هو زعيم المدينة (ص 340). وقد انتمى بعض الأمراء للفتوة، وذلك تشبهاً بالخليفة الناصر. وعلى صعيد الدولة المركزية، صارت السلطة الحقيقية بيد الوزراء، مع تراجع مركز السلطان. وقد تقاسم هؤلاء الأراضي مع سادة الأرض الآخرين (ص 342).

وعلى الصعيد الثقافي كان التأثير الإيراني قوياً (ص 347). ولم تكن الفروق بين السنة والشيعة واضحة (ص 348)، فقد كان وزير المغول نصير الدين الطوسي في موقف وسط بين السنة والشيعة. وكان التأثير العربي قوياً أيضاً (ص 349). وانتشرت الطرق الصوفية، خاصة الطريقة المولدية (ص 351) التي تميزت بنوع خاص من الموسيقى والرقص (ص 352). ولم يتأثر العثمانيون لاحقاً بكون الحاجي بكتاش على المذهب الشيعي (ص 354). وقد جاءت معظم الفرق الصوفية من الشرق، خاصة من أواسط آسيا (القلندرية، الجوالنية، الرفاعية، العدوية بين الأكراد) (ص 355). وقد تزايد تدريجياً الوعي المعادي للمغول (ص 356)، وكانت الملاحم وأدب الصوفية أهم منجزات الأتراك في هذه المرحلة التي تميزت بالتجزئة والشرذمة في إمارات متعددة والتي تميزت، في آن معاً، بانتشار استخدام اللغة التركية (ص 357).

يواجه التأريخ لمرحلة انهيار الامبراطورية الايلخانية، حتى دمج آسيا الصغرى في الامبراطورية العثمانية، صعوبة كبرى بسبب نقص المصادر. والأكيد أن نواة الامبراطورية العثمانية كانت إمارة تركمانية صغيرة لا تختلف عن الإمارات المحيطة بها إلا في علاقاتها مع دول البلقان والإمبراطورية البيزنطية (ص 360). وإن موزاييك الإمارات في تلك المرحلة لا يغني عن ضرورة دراسة الصورة الشمولية لآسيا الصغرى بمناطقها المختلفة ذات الحدود الملتبسة (ص 361).

أخيراً، ليست آسيا الصغرى وامتداداتها البلقانية هي المنطقة الوحيدة التي كان فيها للترك دور سياسي هام في أواخر القرون الوسطى. ففي مصر وبلاد

الشام كان الحكام ومعظم العسكر من الترك،(كذلك في شمال الهند في أعقاب الغزيويين والغوريين)، لكن مصر بقيت مصرية وتتكلم العربية. أما في المناطق التي حكمها المغول فقد كان هناك مزيج تركي مغولي وطريقة عيش مشتركة ذات لغات وتقاليد قديمة متشابهة. ولم يكن عدد المغول لا متناهياً، كما لم يستطيعوا الاحتفاظ باحتكار فن القتال، فانساقوا إلى تمثل العناصر الثقافية الأخرى، خاصة التركية (ص 367). وربما كان الفتح المغولي هو ما جعل المناطق المفتوحة تركية لا مغولية. حتى التتر في روسيا وهم من المغول (القطيع الذهبي) يستخدمون اللغة التركية. وفي أواسط آسيا تأكدت الهوية التركية في ظل امبراطورية المغول وبالانفكاك عنها. وعندما جاء تيمورلنك الذي اعتبر نفسه وريث المغول كان تركي الثقافة والجيش والحاشية (ص 368). إن الإمبراطورية العثمانية هي أهم منجزات الترك في التاريخ، لكنها ليست الوحيدة، وهذا هو رأي الأتراك المحدثين. لذلك تجب دراسة تاريخ السلاجقة، ليس لأن دولتهم كانت تركية تماماً، بل لأن السمة التكوينية السياسية التركية الأساسية هي أن تنشأ بالتكافل والاندماج مع عناصر أخرى، يكون لكل منها دور تلعبه في هذا التكوين. لقد لعب السكان الأصليون في الأناضول دوراً، فقد قامت الدولة على نتاج عملهم والضرائب المجباة منهم، لكن الحصيلة السياسية والثقافية هي حصيلة اندماج عناصر تركية وإيرانية، لا حصيلة اندماج عناصر تركية بالسكان المحليين. فقوة الدمج الإسلامية أقوى من غيرها من العوامل، مهما كان عدد السكان الأصليين (ص 368). إن الثقافة التي تكونت على مدى القرون هي خليط من عناصر شتى، لكن اللغة التركية كان لها المكان الأول. فهناك شيء ما تركي في الدولة السلجوقية أكثر مما في الدولة العثمانية (ص 370).



قيام الدولة العثمانية*

(محمد فؤاد كوبريلي)

مراجعة حاتم الطحاوي

ظلت مشكلة قيام الدولة العثمانية مختلطة بالأساطير، حتى قام المؤرخ التركي الشهير محمد فؤاد كوبريلي بنفيها، وكان أول من توصل إلى دراسة هذه المشكلة عن طريق دراسة الحياة الاجتماعية في الأناضول قبل قيام الدولة العثمانية، وخلال الفترة الأولى لقيامها. وهكذا قام بدراسة الهجرات الأثنوغرافية والحضارية في الأناضول، مع دراسة المجتمع البدوي والمجتمع القروي ومجتمع المدن، كما قام بدراسة تطور المدن الساحلية والخارجية، والأناضول وكذلك دراسة طوائف أرباب الحرف والطرق الصوفية.

وأدت هذه الدراسة إلى أن قرر المؤلف أن الدولة العثمانية كانت دولة من دول أمراء الطوائف، لكنها استطاعت بفضل موقعها الجغرافي، وبشخصية سلاطينها الأوائل، وبنظمها الإدارية المحكمة أن تتطور لتصبح امبراطورية.

يعرض القسم الأول من الكتاب لمشكلة تأسيس الدولة العثمانية وتحقيقها، فيبدأ المؤلف بطرح سؤاله الهام: قام الغزاة من مغول فارس بتقويض أركان دولة سلاجقة الروم في القرن الثالث عشر، فكيف قام في القرن التالي تنظيم سياسي جديد في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية السلجوقية؟ وكيف تحول هذا التنظيم في أقل من مائة عام

---

* محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، الطبعة الثانية، القاهرة 1993م.

إلى دولة قوية تحكم البلقان وجزءًا كبيراً من أناضول السلاجقة؟ ويخلص في النهاية إلى اعتبار أن ظهور الدولة العثمانية يعد مشكلة من مشكلات تاريخ العصور الوسطى، بالنظر إلى النتائج الهائلة التي نجمت عن هذا الحدث التاريخي.

ويتناول المؤلف في القسم الأول من كتابه نظرية جيبونز[1] في تأسيس الدولة العثمانية بالعرض والنقد، ثم يقدم وجهة نظره لكيفية دراسة مشكلة التأسيس، دراسة علمية. فيذكر أن جيبونز قدم تعليلات سديدة مثال ذلك قوله أن الدولة العثمانية لم تستطع توسيع ممتلكاتها في الأناضول إلا بعد غزو شبه جزيرة البلقان.

وقوله أيضاً أن فتح العثمانيين للبلقان لم يكن غزواً يقصد فقط إلى التدمير والسلب، لكنه كان عملية توطين تنفذ حسب خطة موضوعة بالفعل. إلا أنه لا يمكن الاتفاق معه في آرائه الأخرى التي تذكر أن أرطغرل أبو عثمان الذي تنسب إليه الدولة هو رئيس قبيلة صغيرة وفدت إلى الأناضول في عهد السلطان السلجوقي علاء الدين الأول فارّةً من خوارزم أمام زحف جنكيزخان، فاستقرت في شمال غرب الأناضول. ولما عاشوا في بيئة إسلامية، فقد دخلوا الإسلام كأبناء جلدتهم من الأتراك السلاجقة. ثم أرغموا جيرانهم البيزنطيين على الدخول في الإسلام، وتفسير زيادة أعداد بني عثمان لا يتم إلا بذوبان العنصر المحلي من البيزنطيين.

والرأي الأخير الذي يعرضه المؤلف لجيبونز يذكر أن نصارى البلقان الذي دخلوا تحت سيطرة الحكم العثماني لم يعيشوا قروناً طويلة إلى جوار المسلمين مثل نصارى الأناضول، فابتدع العثمانيون في عهد مراد الأول طرقاً جديدة لإدخالهم في الإسلام، مثل نظام الدوفشرمه، فقد كانت العناصر البيزنطية والصقلية في البلقان تفضل أن تدخل الإسلام على أن تسلم أبناءها

(1) Gibbons: H.A. The Foundation of the Ottoman Empire. A History of the Osmanlis up to the death of Bayezid [1300-1403] (Oxford, 1916).

للعثمانيين.

ويذكر الأستاذ كوبريللي أن نظرية جيبونز التي تحاول جاهدة إرجاع قيام الدولة العثمانية إلى سبب ديني خالص، والتي تعتقد أن الدخول في الدين الجديد أظهر جنساً جديداً هو الجنس العثماني، هي نظرية لا تصمد طويلاً لأن إرجاع واقعة تاريخية لها هذه الخطورة إلى العامل الديني وحده، إنما هو تعليل من جهة واحدة وأنه ـ حتى إذا احتوت على حقيقة جزئية ـ يظل قاصراً دائماً وغير مقنع أمام تعقد الحقيقة التاريخية. ويقوم المؤلف بنقد نظرية جيبونز عن تحول عثمان إلى الإسلام، عن طريق تفسيره لأحد الأساطير التي تذكر أن عثمان قضى ليلةً في دار أحد الزهاد المسلمين، ورأى القرآن الكريم على أحد الأرفف، فظل عثمان يقرأ الكتاب حتى الصباح، ثم نام ورأى فيما يرى النائم كأن ملاكاً يبشره بأنه وذريته سيعلو قدرهم لقاء احترامه للقرآن. كذلك اعتمد جيبونز على أسطورة أخرى تذكر أن عثمان طلب من الشيخ اده بالى أن يزوجه ابنته إلا أن الأخير رفض ذلك لمدة عامين، وفي إحدى الليالي رأى عثمان وهو نائم في بيت الشيخ كأن قمراً يخرج من صدر اده بالى ويقع في صدره، ثم تخرج من سرّته شجرة يغطي ظلها الأرض كله. وقام اده بالى بتأويل الرؤيا بأن أسرة عثمان سوف تحكم العالم كله.

ويتوقف المؤلف عند هذه الأساطير ليرفض اعتماد جيبونز عليها، ويؤكد على ضرورة النقد الداخلي للحوليات القديمة، مع التزام كامل جوانب الحذر عند استعمال المعلومات التي توردها الحوليات العثمانية بخصوص هذه العهود المتقدمة. ويدلل المؤلف على رفضه لهذه الأسطورة إلى تواتر روايات أخرى في عدة مصادر تعالج فترة الأناضول في العصور الوسطى، من ذلك وجود رواية مشابهة تماماً في طبقات «ناصري» للجرجاني وهو من مؤرخي القرن الثاني عشر الميلادي. تتعلق بميلاد فاتح الهند محمود الغزنوي، وكذلك في كتاب رشيد الدين «جامع التواريخ» في بلاط الإيلخانين في القرن الرابع عشر، حيث نرى في الجزء الخاص بتاريخ الغزو وجهاً آخر لأسطورة الشجرة التي تُرى في الحلم.

ويخلص المؤلف إلى أن جيبونز لم يقف جيداً على الأحوال الدينية في الأناضول في القرن الثالث عشر الميلادي مما جعله يعتمد على آراء متهافتة مثل اعتماده على أسطورة حلم عثمان السابقة، كذلك زعمه أن قبيلة عثمان إحدى القبائل الهاربة أمام جنكيز خان غير حقيقي، لأنه اعتمد على كتب الحوليات العثمانية غير الجديرة بالثقة، وعجز عن تقييم هذه المصادر كما ينبغي.

ويقدم المؤلف تفسيره لزيادة أعداد العثمانين وادارتهم القوية بعيداً عن آراء جيبونز السابقة التي أرجعت الفضل في ذلك للسكان البيزنطيين، فيذكر الأستاذ كوبريلي أن هذا لا يمت للحقيقة بصلة، فقد كان المسيحيون الداخلين في الإسلام من أسرة كوسة ميخائيل نادرين جداً بين رجالات الدولة العثمانية في القرن الرابع عشر، والنصف الأول من القرن الخامس عشر، كما كانت البيروقراطية تستمد أصولها من التقاليد السلجوقية والإيلخانية، وتؤكد الوثائق أن كبار رجال الإدارة والجيش يكادون يكونون جميعاً من الترك.

كما ينفي المؤلف قول جيبونز بأن العثمانيين وضعوا نظام الدوفشرمه خصيصاً لنشر الإسلام في البلقان، ويصفه بأنه قول فردي متعسف لا يتفق مع الوقائع التاريخية. ويعود المؤلف ليتفق مع الأراء التي تذكر فضل طائفة الأخيان (التي تحدث ابن بطوطه عن أهميتها الاجتماعية في الأناضول في القرن الرابع عشر) في لعب الدور الأهم في تأسيس الدولة العثمانية.

وبعد ذلك يضع الأستاذ كوبريلي تصوره لكيفية دراسة المشكلة دراسة علمية، وذلك بضرورة الإجابة الصحيحة عن تلك الأسئلة الهامة: إلى أي بطن ينتمي مؤسس الدولة العثمانية؟ متى كان استقرارهم شمال غرب الأناضول؟ ما هو وضعهم الإجتماعي؟ ومجموعة من الأسئلة الخاصة بالأثنوغرافيا وتاريخ الديانات وتاريخ القانون والتاريخ الإقتصادي.

وفي نهاية الفصل الأول يرى المؤلف أن الجواب الحقيقي على هذه الأسئلة يكمن في إعادة قراءة ونقد المصادر الإسلامية الخاصة بالأناضول في

القرن الرابع عشر، لأنها على الرغم من كونها محدودة جداً ـ فإنها لم تستعمل إلا قليلاً مثل «الحوليات الفارسية» للأقصرائي ت 732هـ/ 1332م، «الولد الشفيق» للقاضي أحمد النيكيري 733هـ/ 1232م، وكتاب الحوليات الكبير لعزيز بن أردشير الأسترأباذي (بزم ورزم)، وكذلك «سلجوقنامه» لنظام الملك، وكتاب «تواريخ آل عثمان»، وكذلك كتاب «تاريخ عاشق باشا». كما يرى أن منهج دراسة هذه الأعمال يجب أن يعتمد على إخضاعها للنقدين الداخلي والخارجي، طبقاً للمنهج التاريخي، مع دراسة التركيب الطبقي لأتراك الأناضول لمعرفة مورفولوجيا مجتمعهم، ودراسة تطور نظمهم الدينية والتشريعية والاقتصادية والفنية.

ويتناول المؤلف في القسم الثاني من الكتاب الأحوال السياسية والاجتماعية في الأناضول في القرن الثالث عشر، والنصف الأول من القرن الرابع عشر، مع تذكيره بأنه سوف يقوم بالتركيز على الجانب الاجتماعي للوصول إلى إجابات لأسئلته التي طرحها سابقاً.

ويستهل الفصل بذكر أكبر حدثين في التاريخ السياسي للأناضول تلك الفترة، وهما ظهور امبراطوريتين بيزنطينيتين نتيجة نجاح الحملة الصليبية الرابعة في غزو القسطنطينية 1204، وهما امبراطورية نيقية في مدينة نيقية، وامبراطورية طرابزون على البحر الأسود.

كذلك فإن دولة سلاجقة الروم بلغت أوج قوتها في النصف الأول للقرن الثالث عشر أيام علاء الدين كيقباذ الأول، واستولت لأهداف اقتصادية على الكثير من المدن الحصينة بالساحل الغربي للأناضول.

كذلك قامت بغزو موانىء القرم، وشنت غارات تأديبية على أرمينية الصغرى. واستولت في شرق الأناضول على مناطق هامة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، ووقفت أمام دولة جلال الدين خوارزم شاه بأذربيجان وإيران، وأقامت بالداخل العديد من المؤسسات الخيرية والمرافق.

كما قامت علاقة طيبة بين سلاجقة الروم وإمبراطورية نيقية البيزنطية،

وبفضل توجهات السلاجقة الشرقية، وتوجه أباطرة نيقية نحو الغرب لاستعادة القسطنطينية مرة أخرى، استمر التوازن السياسي على الحدود السلجوقية البيزنطية في القرن الثالث عشر، واختل هذا التوازن من الناحية الأثنوغرافية في القرن الرابع عشر لغير صالح البيزنطيين بسبب الغزو المغولي للأناضول في القرن الثالث عشر.

ولم يكن مغول القبيلة الذهبية بمنأى عن أحداث الأناضول، فقد تحالفوا مع المماليك وبدوا في القرن الثالث عشر الميلادي في الضغط على البلقان وعلى السياسات البيزنطية.

وبينما كانت دولة سلاجقة الروم آخذه في الاضمحلال بتأثير الظروف الداخلية والخارجية، كانت قوى تركية جديدة تتبلور في الأناضول، وأقدم هذه القوى وأشدها بأساً هي دولة أبناء قرمان غربي كيلبكيا. وكذلك إمارة أولاد كرميان، التي ظهرت بتأثير عوامل كثيرة تمخض عنها الاحتلال المغولي. ولم تكن الإمارات الأخيرة مجرد تشكيلات سياسية نجمت فجأة في أوائل القرن الرابع عشر على أنقاض الدولة السلجوقية كما كان يظن، لكنها قوى محلية أفادت من تفكك الإدارة الإيلخانية وتسامحها، فظهرت بالتدريج في النصف الثاني من القرن الثالث عشر.

ومن الناحية الأثنوغرافية، فقد وفدت عشائر تركية على الأناضول قبل الغزو المغولي وبعده، وتم تسكينها في مناطق خاصة بها، وحملت هذه العشائر إلى مواطنها الجديدة أسماء كثير من القرى والجبال والأنهار الموجودة في وطنهم الأم. وبدأ سكان هذه العشائر التركية ينثالون على الأناضول تحت حماية السلاجقة بعد انتصارهم في ملاذكرد، وأمر سليمان مؤسس دولة سلاجقة الروم بإسكانهم في سهوب وسط الأناضول، وكذلك بعض الأماكن شمال غربي وجنوب شرقي الأناضول وكانت الدولة السلجوقية تعمد في عملية التوطين هذه إلى أكبر العشائر وأقواها، فتقوم بتقسيمها إلى عدة أقسام وتسكنها في أماكن بعيدة عن بعضها، دفعاً لخطر العصيان الذي يمكن أن يعلنه أي تكتل أثنوغرافي قوي، ولا شك أن السلاجقة كانوا يرمون إلى

تحطيم التساند القبلي وتمهيد الطريق العام أمام التكون القومي لصالح الأسرة السلجوقية.

ويستمر المؤلف في تتبع العامل الأثنوغرافي، فيذكر أن الكتل التركية الكثيفة التي تدفقت بعد ذلك على الأناضول بعد ظهور المغول، ثم ازدادت بعد قيام الحكم الأيلخاني به، قد زادت من أغلبية السكان الترك في الأناضول، ويستند لإبراز وجهة نظره إلى ما ذكره ماركو بولو عن الوضع الأثنوغرافي في أناضول القرن الثالث عشر كما يشير إلى أن الترك ـ وقد زادت كثافتهم ـ كان لا بد لهم أن يزحفوا خارج الأناضول، ونحو الغرب بحثاً عن أماكن جديدة للاستيطان، ولم تكن بيزنطه من القوة بحيث تحمي حدودها، ودخلت بعض العناصر البدوية الباحثة عن المراعي أراضي الدولة البيزنطية، والتحق البعض منهم بخدمة البيزنطيين.

وهكذا قام المؤلف بإيضاح أهم العوامل المورفولوجية لتضييق الترك على البيزنطيين أواخر القرن الثالث عشر وإبان القرن الرابع عشر، ذلك التضييق الذي حمل البيزنطيين فألقى بهم بعيداً عن آخر ما احتفظوا به من الأراضي غرب الأناضول.

ويقوم المؤلف بتقسيم مجتمع أتراك الأناضول في القرن الثالث عشر الميلادي إلى ثلاث مجتمعات: البدو، وأهل القرى، وأهل المدن. فكان البدو يزاولون الزراعة لكنهم عاشوا أساساً على تربية الحيوان والخيل وصناعة السجاجيد الأناضولية وكانوا يغيرون على القرى المجاورة، وكان عليهم أداء الضريبة العينية للدولة من القطعان التي يملكونها، وجرى إعفاء العشائر التي أقطعت المشاتي والمصايف في مناطق الحدود لغايات عسكرية. أما عشائر التركمان فكانت أنقى العناصر التي تمثل القومية التركية، ولم تكن تعترف بأي نظام اجتماعي غير نظامها العشائري المغاير لمفهوم النظام في الدولة، وكانت لا تنصاع لقانون وتنظر لأهل القرى والمدن باستخفاف. فإن وجدت خللاً في نظام الإدارة قامت بالهجوم على القرى المكشوفة والمدن الضعيفة الدفاع، وقوافل التجارة، وأعملت السلب والنهب، ومع أن هذه العشائر التركية كانت

مسلمة بوجه عام فإنها لم تكن متمسكة بالإسلام بل كانت أكثر اتباعاً لتقاليدها المتوارثة التي يغطيها طلاء إسلامي سطحي، وكانت خاضعة لرؤساء من غلاة الشيعة وهم في حقيقة الأمر امتداد للشامانات الترك تعلوهم مسوح إسلامية.

ويذكر المؤلف أن القرويين شملوا أكثرية هامة بالنسبة لعدد سكان الأناضول الذي لم يكن آهلاً بالسكان أيام الفتوحات السلجوقية الأولى، فقد ساهمت الحرب البيزنطية/ الفارسية، والبيزنطية/الإسلامية في تدهور أعداد السكان، وكذلك الأمر أيام الفتوحات السلجوقية ويرى المؤلف أن بعض العناصر الإسلامية من غير الترك، وبعض العناصر المسيحية قد وفدت على الأناضول وأسست العديد من القرى، لكن هؤلاء جميعاً تتركوا بالتدريج وسط الأغلبية التركية وتحت الحكم التركي، وكانت الحياة أكثر تطوراً في القرى الواقعة على الطرق التجارية وفي أكناف العقبات، وفي المناطق التي تزاول صناعات التعدين وكانت القرى تمثل في الغالب إما وحدة دينية وإما وحدة إثنوغرافية، إذ ربما قطنت بطون معينة من قبائل معينة في بعض القرى، فتعرف هذه القرى باسمها الإثنوغرافي. ولم يمثل أهل القرية طائفة اجتماعية متجانسة، فكانت كل طائفة تقوم بزراعة أراضيها بنفسها، وطائفة أخرى تزرع راضي غيرها مقابل أجر يومي، وأخرى - وهي الأكثر - تستغل رؤوس أموالها في زراعة الأرض التي يملكها الغير لقاء اقتسام الربح مناصفة بالإضافة إلى ارستقراطية قروية قليلة العدد تملك قسماً كبيراً من أراضي القرية. يزرع بعضها بتشغيل الفلاحين، وبعضها بنظام المزارعة بالنصف. وكانت هذه الطبقة تمثل الطبقة الحاكمة في القرية، وفي نفس الوقت كانت تمثل حائلاً دون الاتصال المباشر بين أجهزة الدولة والشعب. وكان الرئيس أو الكخيا يمثل الدولة وسلطتها المالية بالقرية، ومع أن المفروض أنه كان يعمل على رعاية المنافع العامة لأهل القرية، فإنه في حقيقة الأمر كان يعمل شريكاً لأستقراطية القرى كما كان يجري إعفاء القرية أو مجموعة القرى من جميع (الضرائب) إذا قامت مقام الدولة في استغلال معدن أو حراسة طريق أو إصلاح أحد الجسور، أو قامت بأداء عمل يقع في الأصل على عاتق الدولة.

ويذكر المؤلف أن الحياة في مدن الأناضول قد اضطربت لمدة طويلة نتيجة للفتوح السلجوقية. ومع هذا فلم تكن دولة سلاجقة الروم تدعم قواها العسكرية والسياسية في منتصف القرن الثاني عشر وتكون جهازاً إدارياً محكماً حتى تطورت التجارة الداخلية والخارجية، وساعد ذلك على انتعاش المدن. وانتهج السلاجقة في القرن الثالث عشر سياسة تجارية فعالة، من ذلك أنه أوقعوا بأرمينية الصغرى حين أخلت بأمن قوافل التجارة وارغموها على دفع التعويضات عما ألحقت بالتجارة من أضرار. كما استولوا على ميناء انطاليا لأهميته التجارية الكبيرة. كذلك أقام سلاجقة الروم علاقات تجارية مع البنادقة الذين شغلوا المركز الأول في تجارة البحر المتوسط والبحر الأسود.

ويذكر المؤلف بأن الحركات المغولية وحكم الأيلخانية قد أديا إلى نتائج تجارية طيبة رغم القلاقل الاجتماعية التي أحدثتها، ورغم الأضرار العسكرية. فاستمرت المراكز الواقعة على الطرق التجارية مثل قونية وقيصرية وسيواس وأرضروم في ازدهارها التجاري عصر الأيلخائين، والدليل على ذلك ما ذكرته المصادر المسيحية ككتابات ماركوبولو ووليم روبروك والمؤرخ الأرمني هايتون، فضلاً عن المصادر الإسلامية.

وأخذ الأتراك ـ منذ الفتوحات الأولى ـ في سكنى المدن البيزنطية التي استولوا عليها، وبدأوا في تنظيم العلاقات الداخلية، وفي تركيز بعض الصناعات في المدن، وهكذا تحول الاقتصاد القروي إلى اقتصاد مدني على نحو تدريجي. وأخذت المدن الأناضولية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر في التشكل كمراكز تجارية وصناعية كبيرة تعيش فيها عناصر إثنوغرافية شتى، ونحل وطبقات اجتماعية مختلفة وأرباب مهن كثيرة، مثلها مثل بغداد وحلب وغيرها من المدن الإسلامية. ويلحظ المؤلف أنه منذ القرن الثالث عشر، كانت المدن القديمة مثل قونية وقيصرية وسيواس تشتمل على السكان الترك المسلمين الذين يشكلون أغلبية، بالإضافة إلى الروم والأرمن والقليل من اليهود. وكانت نسبة العناصر الأخرى تتغير بطبيعة الحال من مدينة إلى أخرى.

وكان أصحاب كل دين يقيمون في مكان مستقل، وقامت حياة المدينة بتقريب الفجوات بين المسلمين وغير المسلمين على الصعيد الثقافي، فعندما مات جلال الدين الرومي اشترك نصارى ويهود قونية مع المسلمين في جنازته، وكانت العادات والمقدسات المحلية التي ترجع إلى ما قبل المسيحية منتشرة بين سكان المنطقة المسيحيين والمسلمين.

ويفيض المؤلف في الحديث عن الحياة الداخلية في المراكز التجارية والصناعية ذات الأغلبية التركية مثل سيواس، متناولاً التشكيلات المحلية والطوائف الاجتماعية التي تولدت عن طبقة مهنية متقدمة، فنتحدث عن طبقات أهل المدن من المدنيين والعسكريين، كذلك عن العلماء والمدرسين والوعاظ وشيوخ الطرق والسادات والشعراء والأطباء والنقاشين والموسيقيين، وغيرهم من رجال الدولة الذين يتقاضون أموالاً من الخزانة العامة.

كذلك يشير المؤلف إلى الكثير من المستشفيات ومطاعم الفقراء والتكايا والمدارس والكتاتيب التي جرى تأسيسها بفضل أوقاف السلاجقة، ورجال الدولة، وأثرياء التجار، وساهم كل هذا في تقدم المدن في الأناضول في القرن الثالث عشر فضلاً عن وجود طائفة أرباب الحرف، التي اعتمدت على طبقة التجار التي قامت بتنظيم النشاط الصناعي، كما قامت بتدبير أمر القوافل الداخلية إلى البلد والخارجة منها، وقامت بتوريد حاجات المدينة من الأسواق الداخلية والخارجية، ولم تكن هذه الطبقة تقوم بتشغيل أموالها في التجارة فقط، بل كانت تقوم بتشغيل أموال العائلات الأرستقراطية، وأموال البيروقراطية وأحياناً الأموال البسيطة التي تملكها الطبقة المتوسطة.

ويستمر المؤلف في رصده للأحوال الاقتصادية بالأناضول فيذكر أن الأسواق المحلية كانت تقام داخل المدن أو خارجها، والأسواق الجامعة التي توفر تبادلاً تجارياً أكبر تخضع لحماية الدولة ورقابتها، وكانت الدولة تحصل ضريبة خاصة على ما يتم بداخلها من المعاملات، كما كانت تقوم بتجهيز قوة عسكرية لا يستهان بها لحماية الأسواق الكبيرة من غارات العدو. وفي عهد الايلخانيين كانت الضرائب التي تحصل من المدن تسمى (تمغه)، وبقي هذا

المصطلح وبقي نظام الضرائب الأيلخاني مدة طويلة في بعض نواحي الأناضول. كانت لأرباب كل حرفة في المدن الكبيرة سوق خاصة بهم، مسقوفة أو مكشوفة يزاولون منها العمل في دكاكينهم. وكان كبار التجار وأصحاب الدكاكين من باعة البضائع الثمينة يقيمون في الأسواق المغلقة، أو ما جاورها من الخانات الكبيرة الآمنة. وفي المدن تجمع أصحاب كل حرفة في طائفة مستقلة وكانت هذه الطوائف ذات التسلسل الرياسي الدقيق تنظر في كل ما يتعلق بالصنعة من مشكلات وتحل ما يقع بين أفرادها من خلاف، وتنظم العلاقة بين جهاز الدولة وأرباب الحرف، وكان من اختصاصها أيضاً تقدير الأجور وتعيين مواصفات البضاعة وتحديد ثمنها. وكانت الدولة تراقب هذه الطوائف وتساعدها إذا اقتضى الأمر، أي أنها كانت تعترف بها كهيئات قانونية، وتمنحها بعض العقود والامتيازات. واكتسب بعض أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة أهمية خاصة لدى السلاطين، وكان منهم من يوفد في مهمات دبلوماسية أو استخبارية.

ويشدد المؤلف على أن العامل الأخلاقي هو الذي وقف حائلاً بين العمال والثورة على أصحاب رأس المال، فقد كان مذهبهم الأخلاقي يقوم على الأسس الدينية/ الصوفية من ناحية، وعلى تقاليد البطولة من ناحية أخرى، ويجعل العلاقة بين العالم ورب العمل كعلاقة المريد بالشيخ، ويذكر أن هذه الجماعات المعروفة بجماعات الفتوة كانت قد انتشرت في كل البلاد الإسلامية الشرقية، وكان تشكيله القوي في الأناضول يعرف أعضاؤه بعبارة (أخيلر)، أي الإخوة (راجع الفصل الأول).

ولم يقتصر وجود هذه التشكيلات على المدن وحدها، بل وجدت في القرى ومناطق الحدود، وكان المنتسبون إليها ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة فمنهم رجالات الدولة وأغنياء التجار، والمشايخ والعلماء وأرباب الحرب، وكذلك الحرافيش ومن لا عمل لهم. كذلك أخذ الصناع في المدن في الانضمام إلى صفوف هذه الجماعات تدريجياً، لكن معظم المنتسبين إليها في المدن الكبرى كانوا من صغار السن وصبيان أرباب الحرف. ولقد أكدت

هذه التشكيلات وجودها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر في الفترات التي اختل فيها سلطان الدولة ولعبت دوراً هاماً في حياة المدن، وصار يحسب حسابها دائماً.

ويخلص المؤلف إلى أن مجتمع أتراك الأناضول في القرن الثالث عشر الميلادي كان من أرقى المجتمعات في العصور الوسطى المتأخرة من ناحية توزيع العمل، والتطور الاقتصادي. وكانت دولة سلاجقة الروم دولة مركزية النظام ذات نظم محكمة تستمد أصولها من التقاليد الإدارية والسياسية التي سادت في دول السلاجقة الكبار. وكان أناضول السلاجقة متقدماً إلى حد ما من الناحية الثقافية، فانتشرت الكتاتيب بجوار المساجد لتعليم الأطفال القراءة والكتابة وانتشرت المدارس في كل مكان، وازدهر النشاط الفكري خاصة بعد أن استوطن بالأناضول كثير من العلماء والمتصوفة والشعراء الذين هاجروا من الشرق أمام الزحف المغولي، وبفضلهم اكتسبت مدارس السلاجقة مدارس شهرتها الواسعة.

ويعالج القسم الأخير من الكتاب الحياة على الحدود وتأسيس الإمبراطورية العثمانية، لكنه يتناول أولاً أصل قبيلة عثمان، فيذكر أن العنصر الذي أنجب أسرة عثمان هو عنصر غزي أي تركماني لا يفرق في ذلك عن أغلبية الترك الذين وفدوا مع السلاجقة. ويقبل المؤلف الرأي القائل بأن إنتماء العثمانيين كان لقبيلة قايي، التي هاجرت من الشرق إلى الغرب، وتوطن قسم بين ظهراني التركمان فيما وراء بحر الخزر، وقسم آخر مازندران، وقسم في أذربيجان وجنوب قفقاسيا، أما القسم الذي ورد إلى الأناضول فقد تقسم وتفرق في أماكن مختلفة، فما زال عدد من القرى المتباعدة في الأناضول يحمل اسم قايي.

ويبتعد المؤلف عن التفسيرات الأسطورية الأخرى، فيقرر أنه في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي كان أرطغرل ثم عثمان من بعده رئيسيين لعشيرة صغيرة من عشائر الحدود تنتمي إلى قبيلة قايي، وكانت هذه العشيرة تخضع نظرياً لا عملياً لسلاجقة قونية ثم للآيلخانين، وكان موطنهم هو منطقة أسكي

شهر الواقعة شمال غرب أفروجيا على الحدود التركية البيزنطية.

ويتناول الكتاب الحياة على الحدود. فيذكر التشكيلات العسكرية والإدارية التي أقامها سلاجقة الأناضول على الحدود الشرقية والغربية، وهي تشكيلات الأوج. وكانت أكبر الأوجاقات السلجوقية تقع غرب الأناضول على حدود امبراطورية نيقية، وهكذا كان تركمان الأوج يغيرون لحسابهم الخاص على الأراضي البيزنطية، ويعودون منها بالغنائم والأسلاب وآلاف الأسرى، وكثيراً ما تسببوا في الصدام بين بيزنطية والسلاجقة بسبب سياستهم التي خرجت عن سيطرة السلطة المركزية للسلاجقة وصنعت هذه العشائر التركمانية المقاتلة الكثير بجيش فريدريك بارباروسا (الجيش الألماني في الحملة الصليبية الثالثة)، وهو ما لم تصنعه الجيوش السلجوقية النظامية.

ومع أن امبراطورية نيقية كانت على وئام مع سلطنة قونية، فقد غيرت خططها الدفاعية من أجل صد غارات عشائر التركمان، بواسطة إيجاد فيالق عسكرية للدفاع عن الحدود كانت تسمى Akritai، أو الخرائطية كما جاء في المصادر الإسلامية، ومع نقل العاصمة إلى القسطنطينية بعد نجاح ميخائل الثامن باليولوغس في استعادتها من اللاتين 1262، ساهم ذلك في إهمال وسائل الدفاع لمدة طويلة، كما أن الإمبراطور صادر قسماً كبيراً من الأراضي التي كان ريعها وقفاً على الخرائط، مما أدى إلى إعلاء العصيان، ويبدو أن قسماً منهم انضم إلى العشائر التركمانية في الجهة المقابلة. وهكذا مكن ضعف الدفاع عن الحدود البيزنطية حكام الحدود من التركمان ـ خاصة بعد أن فقدت نيقية صفتها كعاصمة ـ من أن يقوموا بتوسيع أراضيهم بالتدريج نحو الغرب، كما ساعد أيضاً على تكوين التشكيلات السياسية الجديدة على الحدود البيزنطية وبخاصة حين ضعف الحكم السلجوقي تحت وطأة المغول.

وعندما اضطربت أحوال بيزنطة نتيجة لعجز الإمبراطورية عن الدفاع عن رعاياها في الشرق، مع اثقالهم بالضرائب، أثر بعضهم الدخول في طاعة أمراء الحدود من التركمان لقاء جزية خفيفة، وأخذت الإمارات التركية الحدودية تتحول بالتدريج من عشائر تحيا على السلب إلى تشكيلات سياسية منظمة

تتكفل بمصالح رعاياها.

كما يشير المؤلف عند الحديث عن العناصر الأثنوغرافية والدينية في الأناضول خلال نفس الفترة إلى وجود العديد من العلماء الذين درسوا في العواصم الإسلامية وفي إيران ومصر والقرم، ومعهم طائفة من أعضاء البيروقراطية السلجوقية والأيلخانية المهاجرة من وسط الأناضول ووضعوا معاً - وبالتدريج - أساس الجهاز الإداري في إمارات الحدود، وأقاموا في نفس الوقت المؤسسات الثقافية. وهكذا تطورت الحياة في مدن وقرى الحدود وزادت كثافتها السكانية.

ولما كانت مناطق الحدود هذه تقع في أقصى «دار الإسلام» من الناحية الغربية، وكان الصراع فيها مصطبغاً إلى حد ما بالصبغة الدينية، وله طابع «الجهاد المقدس»، فقد وفدت على هذه المناطق جماعات مختلفة من الناس يتزيون بزي الدراويش الرحالة ظاهرهم طلب الجهاد، وحقيقتهم طلب العيش. وعلى الرغم من الدعاية التي كانت تزاولها المدارس الدينية والطرق المستقرة في المدن، فلم تقع بين المسلمين والنصارى الذين يعيشون تحت حكم واحد في مناطق الحدود أية خصومة ترجع إلى سبب ديني، وهو ما يؤكد انعدام العداء الديني بين المسلمين والنصارى في الأناضول طوال العصور الوسطى المتأخرة، وبخاصة فترة الأتراك السلاجقة.

ويتناول المؤلف مسألة الدخول في الإسلام، فيذكر أن انتشار الإسلام في نصارى شرق الأناضول ووسطه لم يبلغ شأناً كبيراً في العهدين السلجوقي والايلخاني، معتمداً على ما يرويه الأقسراي من أن الجزية التي كانت تجبى من أتراك الأناضول في القرن الثالث عشر قد كونت قسماً هاماً من الإيرادات العامة. كما يقرر أن الدخول في الإسلام بالأناضول في العهد العثماني قد حدث بالتدريج منذ القرن الرابع عشر، وأن نسبته لم ترتفع إلا بعد أن رسخت الدولة العثمانية أقدامها في البلقان في القرن الخامس عشر، ويؤكد أن الدولة العثمانية جرى تأسيسها في القرن الرابع عشر بعناصر تركية خالصة، فلما آل أمرها بعد النصف الثاني من القرن الخامس عشر إلى أن تصبح امبراطورية

كبيرة تسيطر على عناصر مختلفة، دخلت في الجهاز الإداري ـ كما حدث في الإمبراطوريتين البيزنطية والعباسية. عناصر أجنبية متعثمنة Ottamanises، وإذا كان انتماء قسم كبير من أباطرة بيزنطية إلى عناصر أجنبية لم يتخذ دليلاً على عجز العنصر البيزنطي عن إدارة دولاب الإدارة، فلا يمكن أن يكون موقف الإمبراطورية العثمانية وهو مماثل لموقف الإمبراطورية البيزنطية دليلاً على عجز الترك.

ويعرض المؤلف للتشكيلات العسكرية التركية، فيذكر وجود «الغزاة والأبطال»، والذين يذكرهم عاشق باشا باسم «غازيان روم» أي غزاة الروم، وتذكرها المصادر الأخرى «آلبلر»، ويرجع ظهور هذا التشكيل الاجتماعي العسكري في الأناضول إلى أيام الفتوحات السلجوقية الأولى، كذلك يذكر وجود طائفة «الأخيان» التي انتشرت في الأناضول، والتي تشبه طائفة العيارين والشطار والغزاة، ووجد أشخاص ينتسبون في نفس الوقت للأخيان والغزاة الأبطال، فيوصف الواحد منهم بأنه ألب وأخي في نفس الوقت. وقام أفراد طائفة الأخيان بالكثير من الثورات المناهضة للسلاجقة، واستولوا أحياناً على قونية، قبل أن يردهم السلاجقة. ويؤكد المؤلف أن لطائفة الأخيان الدور الرئيسي في تأسيس الدولة العثمانية، وفي إنشاء الجيش الإنكشاري.

كما يتناول المؤلف تشكيلاً اجتماعياً ثالثاً، لم يذكره سوى كتاب عاشق باشا زاده، وهي جماعة باجيان روم «أي منظمة النساء»، ويظهر المؤلف تعجبه من هذه المنظمة، ويتساءل، هل كن من حاملات السلاح من نساء القبائل التركمانية الحدودية؟ ربما كان هذا هو التفسير الوحيد.

أما التشكيل الرابع الذي تحدث عنه عاشق باشا هم طائفة أبدال الروم، أي الهراطقة من دراويش الأناضول. وكانت أهم الطرق الكازرونية نسبة للمتصوف الإيراني اسحق الكازوروني، وكذلك الطريقة القلندرية والحيدرية التي انتشرت في الأناضول في القرن الثالث عشر.

وفي نهاية الكتاب يعرض المؤلف للأحداث التاريخية التي اكتنفت عملية

تأسيس الدولة العثمانية، فينبه لجهود عثمان وخلفائه وتوسيع رقعة أراضيهم على حساب بيزنطه في الأناضول، ثم في البلقان حتى نجاحهم في إسقاط الإمبراطورية البيزنطية تماماً، ثم يذكر العوامل التي حتمت ظهور الدولة العثمانية وساعدت على نموها، من ذلك موقعهم الجغرافي على الحدود التركية/ البيزنطية، وعدم إتخاذ القبائل التركية الأخرى موقفاً عدائياً من دولة العثمانيين الناشئة، وتدفق العناصر البدوية والقروية التركية على غرب الأناضول منذ القرن الثاني عشر الميلادي. ويشير المؤلف إلى أن سقوط غاليبولي في يد العثمانيين قد اجتذب كثيراً من العناصر البدوية وفقراء القرى للاستيطان في الأراضي الخصبة حولها، فضلاً عن هجرة العديد من الفرسان الأتراك أيضاً طعماً في الحصول على إقطاعات غنية في الأراضي التي تقع حول غاليبولي. وبالإضافة إلى قوة الجيش الإنكشاري العثماني، فقد قام العثمانيون بتقسيم الأراضي المفتوحة إلى إقطاعات تمنح للسباهية الفرسان. وإلى جانب عوامل النجاح السابقة، لا يمكن إغفال مزايا الحكام العثمانيين الأوائل: عثمان وأورخان ثم مراد بوجه خاص.

العثمانيون في أوروبا*

(بول كولز)

مراجعة حاتم الطحاوي

يقدم المؤلف تقديره الكبير للدولة العثمانية منذ السطور الأولى لمقدمة الكتاب، فيذكر أن العثمانيين عملوا على مسرحين حربيين في غاية الاتساع هما: منطقة شرق الدانوب، والبلقان وأوروبا والبحر الأسود، وحوض البحر المتوسط من ناحية أخرى، كما يشير إلى أن الهدف الأول من كتابه هو دراسة تاريخ المواجهة (تاريخ الحدود Frontier History) وحصر النتائج المترتبة على ذلك بشكل واسع.

يتناول المؤلف في الفصل الأول الظروف التاريخية لظهور العثمانين، بدايةً من انطلاق هجرات الشعوب التركية المغولية من السهوب الأوراسية نحو منطقة الشرق الأوسط منذ بداية القرن الحادي عشر الميلادي، ويذكر أن الحضارة الإسلامية العريقة قد برهنت على قدرتها الفائقة في استيعاب وامتصاص تلك العناصر المقحمة عليها، على الرغم من تأثيرهم السلبي الذي ساعد على اختلال العلاقات التقليدية في المجتمعات الإسلامية. وينوه المؤلف بالدور العسكري للمهاجرين الأتراك في العالم الإسلامي، فيذكر أن الاضطرابات السياسية والعسكرية في الدولة الإسلامية يمكن تشبيهها بمذراة هائلة تمتص المقاتلين من مناطق السهوب الآسيوية لتقذف بهم في قلب العالم الإسلامي وتدفع الفائض منهم نحو الحدود.

---

* بول كولز، العثمانيون في أوروبا، ترجمة عبد الرحمن الشيخ، القاهرة، 1993م.

ويتناول المؤلف بروز إمارة طغرل عثمان في الطرف الشمالي الغربي للأناضول في منتصف القرن الثالث عشر وخروجها على سلطة سلاجقة الروم، وموقعها الجغرافي الذي جعلها بعيدةً عن هجمات المغول ثم محاولاتها التدريجية الناجحة للاستيلاء على الأراضي المجاورة التابعة للإمبراطورية البيزنطية.

ولايفوت المؤلف التذكير بأن الفصل الأول في ترويض العشيرة العثمانية، وفي إيجاد دولة أكثر استقراراً يرجع للسلطانين، أورخان (1326 ـ 1362) ومراد الأول (1362 ـ 1389)، وبفضل استيلائهم على المدن الكبرى مثل بروسه ونيقية ونيقوميديا، ثم أدريانوبل (أدرنه) في الجانب الأوروبي.

ويؤكد المؤلف على أن تشجيع العثمانيين لممثلي المذهب السني ضد أصحاب البدع وعناصر الدراويش كان له نتيجتان هامتان، فقد أدى بالضرورة إلى التأكيد النسبي على التسامح الديني مع الرعايا المسيحيين مما ساهم في انحسار الاعتراضات والثورات التي قام بها الفلاحون المسيحيون الأرثوذكس في آسيا الصغرى والبلقان ضد الحكم العثماني. كما ساعد هذا على قيام أهل السنة بإنشاء مدارس المساجد التي أمكن اعتبارها بمثابة مصانع للعلماء، الذين برعوا في علوم العقيدة والشريعة.

ويذكر المؤلف لأورخان ومراد الأول دورهم الهام في تغيير العقيدة العسكرية العثمانية، بالانتقال من الاعتماد على فصائل البدو الفرسان وتسليحهم الخفيف الذي يناسب طبيعة السهول، إلى إعادة ترتيبهم حسب أنصبتهم من الإقطاع والتيمار والألقاب، وحقق هذا الإصلاح العسكري هدفين في غاية الأهمية، إذ ربط الفرسان بالسلطان برباط لا انفكاك منه، وقام بفتح شهيتهم لمزيد من الفتوحات.

وبعد أن يذكر المؤلف أن السلطان أورخان هو أول من عبر بالشعب العثماني إلى أوروبا في العام 1350م، وأخذ في غزو بعض المناطق الأوروبية مستغلاً حالة الضعف البيزنطي، فإنه يعود لتناول الأحوال السياسية والعسكرية

والاجتماعية لأراضي شرق أوروبا قبيل عبور العثمانيين.

ويذكر أحوال مملكة الصرب القديمة التي كانت تابعة لبيزنطة، مع التنويه بأن تدهور الأوضاع البيزنطية في القرن الثالث عشر سمح بإعادة تكوين مملكة صربيا الجديدة، التي توسعت تحت حكم ستيفن دوشان (1331 ـ 1355) الذي اتخذ لقب «قيصر الصرب والإغريق»، وأرسى دعائم نظامه السياسي والديني على النسق البيزنطي، وكانت مملكته مؤهلة للوقوف كدرع أوروبي في وجه التوسع العثماني، إلا أن العثمانيين وبعد وفاة دوشان ـ نجحوا في سحق الصرب عند نهر Maritza في العام 1371م ويذكر المؤلف أن العثمانيين قدموا خدمة جليلة لبيزنطة بانتصارهم على مملكة الصرب التي كانت تعد نفسها للاستيلاء على القسطنطينية، والاستحواذ على التراث البيزنطي، وهو تحليل جدير بالتأمل. كما ينوه المؤلف بانتصار العثمانيين على المجريين في معركة كوسوفو Kosovo الثانية 1448م، وحصار القسطنطينية وإسقاطها (1451 ـ 1453)، وهو الأمر الذي حقق للعثمانيين هيمنة على مضايق البحر الأسود، علاوة على الأهمية التجارية الكبيرة للقسطنطينية بوصفها مستودعاً ضخماً للمواد الغذائية، والقوى العاملة ممثلة في العبيد، كذلك بإرساء محمد الفاتح لدعائم الدولة العثمانية التي تحولت إلى واحدة من أعظم إمبراطوريات التاريخ التي التحمت فيها عناصر القوة وجمال الفنون.

وفي الفصل الثاني يحاول المؤلف تتبع القوى الاجتماعية العثمانية من حيث تكويناتها الأساسية وتفاعلاتها ويرصد تحلق المجتمع العثماني حول مؤسسة السلطنة، التي اعتمدت على ثلاث دعائم أساسية، دارت حول السلطان كقائد عسكري، ومشرع، بالإضافة إلى وظيفته الدينية كخليفة للمسلمين.

كما يفيض المؤلف في تبيان أهمية علماء الدين السنة وتأييدهم لسلاطين آل عثمان، مما جعلهم يمثلون قمة الهرم التشريعي والديني وأضفى عليهم وضعية دينية ساهمت في تقوية مركزهم، ولا يفوت المؤلف تتبع انضواء سكان المدن والجيش العثماني في روابط مهنية وحرفية، تعد بمثابة تنظيمات

دينية إسلامية، وسريعة الاستجابة والطاعة للسلاطين العثمانيين. كما يذكر أن قانون نامه الذي أعلنه محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية قد قام بتقنين تأسيس مجلس الشورى المركزي، تبعاً لتوجيهات القرآن الكريم بضرورة الشورى، والذي جرى تدعيمه في عهد السلطان سليمان القانوني.

كذلك يشير المؤلف للأربعة الكبار في الدولة العثمانية وهم الوزير الأول (الصدر الأعظم)، وقاضي العسكر أو نائب الأحكام، والدفتردار وهو بمثابة وزير المالية، والنشنجي وهو بمثابة وزير للدولة، لكنه يلحق ذلك بقوله أنهم كانوا أربعة لما لهذا الرقم من دلالة صوفية. ونحن لا نستطيع أن نوافقه على ذلك بسبب عدم وجود أية دلالة صوفية لهذا الرقم.

ويؤكد المؤلف على أن العثمانيين لم يستخدموا القوة لإجبار السكان المسيحيين على التحول للإسلام، ويذكر الفارق بين المسلمين والأوروبيين في نظرتهم للرقيق، حيث إن الإسلام (كان) يقر الرق، ويذكر الرقيق الذين انتظموا في خدمة المجتمع العثماني عبر توليهم قيادة الجيوش وحكم الولايات، ووظائف الإدارة العثمانية، وينوه المؤلف بأن هؤلاء الرقيق قبلوا الإسلام نتيجة ضغط الظروف الاجتماعية.

وبعد أن يذكر المؤلف حالة التسامح بين المسلمين والمسيحيين بالدولة العثمانية في القرن الخامس عشر الميلادي يرى أن القرن التالي مباشرة شهد جنوحاً حاداً عن التسامح الديني واتساع الأفق بسبب حركات السلفية والتعصب، مثال ذلك انفجار ثورة الشيعة في شرق الأناضول عام 1514م، والثورة الدينية التي فجرها مارتن لوثر في ألمانيا وشمال غربي أوروبا بعد العام 1517م.

وعلى الرغم من اعتناق العثمانيين مذهب أهل السنة، والاحتفاء بعلمائهم، فقد استمرت علاقتهم الوطيدة مع الدراويش وأصحاب الطرق الصوفية، الذين أسهم حماسهم الديني بدور كبير في مرحلة التوسع العثماني الأول. هكذا كانت السياسة الثابتة للسلاطين العثمانيين في القرن السادس عشر

هي مواجهة الهرطقة والبدع التي لا يوافق عليها علماء السنة، ولكن دون محاولة انتزاعها من جذورها تماماً. لأن طرق الدراويش (يصفهم المؤلف بالهرطقة) كانت جزءًا لا يتجزأ من الدولة العثمانية، بحيث كانت مهاجمتها لها أمراً صعباً.

وتناول المؤلف في الفصل الثالث الحروب العثمانية الأوروبية 1520 ـ 1581، وجاء اختياره للعام 1520 كبداية نظراً لاحتفائه بسليمان القانوني، أما تركيزه على العام 1581 فجاء لأن العثمانيين توجهوا ـ قبيل ذلك بوقت قصير ـ شرقاً للقيام بهجمات ضد المسلمين الشيعة. ويفيض المؤلف في هذا الفصل في الحديث عن السلب والنهب «كصفة عثمانية»، ويرجع في تفسيره لذلك إلى الظهور الأول للعثمانيين في التاريخ كمحاربين متنقلين ساروا من نصر إلى نصر بفضل تكريس أنفسهم للغزو بشكل صارم، ويستشهد على ذلك بما ذكره جيبون من أن البحث الدائب عن أعداء جدد، ورعايا جدد كان أسلوب حياة، ومبدأ أثر فيما أصبح فيما بعد مجتمعاً معقداً، وساهم في صياغة تكوينه، فقد كان هذا الأسلوب مبدأ ثابتاً، وليس سياسة تتغير بتغير الظروف. ومن الجلي أننا نختلف مع هذه النظرة «الأوروبية» للمؤلف، وذلك بسبب اقتطاعه لما أسماه عمليات السلب والنهب والقرصنة من سياق الموقف التاريخي، فقد جرت أفعال وتصرفات العثمانيين في إطار ما أمكنهم فهمه حول حركة الجهاد في الإسلام، وبالتالي كانت فتوحاتهم وغزواتهم (وما ترتب عليها) تصب بشكل مباشر في هذا المفهوم.

ويتناول المؤلف الصراع العثماني الأوروبي في منطقة شرق أوروبا، وسحقهم المجريين في معركة موهاكس Mohacs 1526م وتبعية دولة المجر ودفعها الضرائب للعثمانيين، ومحاولات سليمان القانوني الفاشلة لاقتحام مدينة فيينا، وعلاقاته مع فرديناند ملك النمسا. وينوه المؤلف بالتسامح الديني الذي مارسه الفاتحون العثمانيون بالمقارنة مع القوى المسيحية الأوروبية ويذكر بأن هذه السياسة قد قوّت من موقف العثمانيين على المدى القريب، ذلك أن الانتشار السريع للبروتستانتية في الأراضي المجرية الخاضعة للعثمانيين، جعل

من غير المحتمل أن يهب النبلاء الذين تحولوا للبروتستانتية لمساعدة الهابسبورج الكاثوليك.

كما يؤكد المؤلف أن انتصارات العثمانيين في أوروبا القرن السادس عشر أدت إلى تعميق هوة الخلافات الدينية بين الأوروبيين الشرقيين، فقد أصيبت الكاثوليكية المجرية بضربة قاضية حيث قتل في معركة موهاكس 1526م سبعة أساقفة من أصل ستة عشر أسقفاً في مملكة المجر كلها وهو الأمر الذي قام البروتستانت باستغلاله، كما استغلوا التسامح الديني في رحاب العثمانيين الذين اعتبروا المبشرين البروتستانت أخواناً تجمعهم بهم عقيدة تحطيم الأوثان Iconoclast والحقيقة أننا لا نعلم مقدار دقة هذا الكلام، إلا أنه يمكن القول أنها معلومات جديدة جديرة بالتأمل، وإن كنا نظن أن ذلك قد تم في إطار سياسة العثمانيين الرامية إلى بث روح الفرقة والخلاف في أوساط أعدائهم الأوروبيين.

ويعرج المؤلف على الحروب العثمانية في البحر المتوسط، فيذكر أن قوة العثمانيين البحرية اعتمدت على موارد القسطنطينية، وعلى سواحل الشام ومصر، ويذكر عدة مواجهات بحرية بين الأسطول العثماني والأساطيل الأوروبية، وسقوط رودس في يد العثمانيين 1522، كذلك يتعرض لجهود الجنوي أندريا دوربي والمسلم خير الدين بارباروسا حاكم الجزائر في مساعدة المعسكرين الأوروبي والعثماني، ولإنتصارات العثمانيين في خيوس 1566، وقبرص 1570، ثم هزيمة الأسطول العثماني في معركة ليبانتو البحرية 1571م. أمام الأسطول الأوروبي.

ويعد الفصل الرابع «الأثر العثماني» أهم فصول الكتاب، حيث يناقش المؤلف بداخله عدة قضايا هامة، من ذلك ما يثار حول مسؤولية الوجود العثماني عن تطور أوروبا بشكل كبير، ويذكر أن تحكم العثمانيين في عمليات تدفق تجارة السلع والبضائع الشرقية، وخاصة تجارة التوابل والبهار، وكذلك سيطرتهم على الطرق التجارية الرئيسية التي تمر منها التجارة الشرقية إلى موانيء الشرق الأدنى، قد أدى في النهاية إلى تنامي التوجه الأوروبي نحو

الاتجاه للبحث عن طرق بديلة للتجارة الشرقية، وهو التوجه الذي بدأ في القرن الخامس عشر باكتشافهم سواحل إفريقيا الغربية ومن ثم اندفاع البرتغاليين نحو الهند والجزر الشرقية، واستعمار إسبانيا للعالم الجديد.

ثم يعود المؤلف لنقض المقولة السابقة التي اتفق عليها مؤرخو العلاقات العثمانية الأوروبية فيذكر أن المحاولات الأوروبية لاكتشاف طرق جديدة نحو الأسواق الشرقية قد بدأت مبكراً، فقد أبحر هنري الملاح حول إفريقيا قبل استيلاء العثمانيين على القسطنطينية 1453م، ووصل فاسكودي جاما إلى ساحل المالابار في الهند، وقام الفونسو البوكيرك بنشر شبكة المحطات التجارية القوية في الشرق الأقصى والمحيط الهندي قبل استيلاء العثمانيين على المراكز التجارية في الشام ومصر.

ويعود المؤلف للتأكيد على أنه، وحتى وفاة الملك عمانويل الأول Manuel I 1521م، كان البرتغاليون قد انطلقوا من قواعدهم في شرق إفريقيا وآسيا وفق سياسة مدروسة حققت ـ في المدى القريب ـ نجاحاً كبيراً في الحد من السيطرة الإسلامية على الأسواق الشرقية، حتى أن أحد المؤرخين البرتغاليين ذكر بفرح كبير «لقد حوصر محمد، ولا يمكنه أن يتقدم أو ينساب أكثر مما فعل...... وسوف يجري تحطيمه، ولا خيار له سوى ذلك».

وبعد أن يقوم المؤلف باستعراض شامل لمحاولات البرتغاليين الالتفاف حول الطرق التجارية التي يسيطر عليها العثمانيون، يذكر ـ في سابقة جديدة حسبما نعلم ـ أن هذه المحاولات البرتغالية المستمرة، ودأب البرتغاليين على محاولة خنق التجارة والاقتصاد العثماني، هي التي أدت بالعثمانيين إلى الوصول إلى قلب أوروبا ونهر الدانوب. كما يتطرق المؤلف إلى التأثيرات العثمانية على أوروبا، فيذكر أن وجود الجيوش العثمانية في وسط أوروبا، ووصولها إلى أسوار فيينا قد ساهم في إزالة الحدود الثقافية بين العثمانيين وأوروبا.

ويشير المؤلف لأحوال شعوب وسط أوروبا (البلقان والدانوب) تحت

السيطرة العثمانية، فيذكر أن أحوال تلك الشعوب الأوروبية قد اختلفت حسب الظروف والأوضاع المحلية، فقد سمح العثمانيون لمناطق بنوع من الحكم الذاتي مع دفع ضريبة الخضوع، أو تقديم خدمات بعينها نظراً لبعدها ووجودها في الأطراف، وبالتالي لم تخضع للحكم العثماني المباشر، أبرز مثال على ذلك جمهورية راجوزه Raguza (دبروفنيك الحالية)، حيث أدى الفتح العثماني للبوسنة 1463م، والهرسك 1482م إلى تقليص مساحة راجوزة، ومن ثم اعتمادها المطلق على رضاء السلطان العثماني مقابل دفع مبلغ 12,500 من الدوكات بشكل سنوي.

ويبرز اهتمام المؤلف بالجوانب الاقتصادية حين يلحظ وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى ترحيب فلاحي البلقان وأواسط المجر بالعثمانيين خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، بل وتقديم المساعدة لهم، ويفسر المؤلف ذلك بأن النظام الإقطاعي العثماني كان أكثر بساطة ويسراً، وأقل انضباطاً بالنسبة للإقطاع الأوروبي، حيث قام السادة الإقطاعيون والنبلاء في صربيا والبوسنة وكرواتيا بالعديد من الممارسات القاسية والوحشية ضد فلاحي البلغار ووسط المجر خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

وعلى الصعيد السياسي يذكر المؤلف أن هجمات العثمانيين المتتالية في عهد السلطان سليمان القانوني قد أسهمت في تفسخ أسرة الهابسبورج، وانقسامها إلى فرعين، ويعزو المؤلف إلى سليمان القانوني دوره غير المباشر في تطور إمبراطورية النمسا التي لعبت ـ فيما بعد ـ دوراً خطيراً في التاريخ الأوروبي الحديث.

ويتعرض الفصل الرابع أيضاً للتأثير العثماني على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدن التجارية الإيطالية (جنوا ـ البندقية)، فيذكر أن الضغط العثماني على شرق أوروبا واستيلائهم على الممتلكات والمحطات التجارية الخاضعة لسيطرة جنوا والبندقية قد ساهم في إعادة صياغة تاريخهما، فعلى الصعيد الجنوي توجهت المدينة بنشاطها التجاري نحو الغرب للعمل في الميدان الإسباني والبرتغالي، كذلك ساهم التأثير العثماني أيضاً في سقوط

الطبقة الوسطى في مجتمعي جنوا والبندقية، فضلاً عن حدوث تغيير اجتماعي واقتصادي كبير في البندقية.

ويعرج المؤلف على الرؤية اللوثرية للعثمانيين، معتمداً على كتاب مارتن لوثر «عظات عن الحرب 1529»، الذي ذكر الاجتياحات العثمانية بوصفها تعبيراً عن السخط الذي «أنزله الرب بالشعوب المسيحية المتقاعسة» ورأى في العثمانيين تطبيقاً لنبوءة حزقيال، وبالإضافة إلى ذلك تطرق المؤلف لبعض ردود الأفعال الحماسية والعاطفية من جانب بعض المؤلفين ورجال الدين الذين أعادوا للأذهان روح الحرب الصليبية بوصفهم العثمانيين بكل صفات ومثالب الكفار، كما يركز المؤلف على «أمنيات» مارتن لوثر والقساوسة البروتستانت في استمرار الصراع العثماني مع أوروبا الكاثوليكية، حيث لاحظ أن أدبياتهم ذكرت أن الصراع بينهما ما هو إلا معركة بين طرفي شيطان واحد، وأن من مصلحة المسيحية ألا ينتصر أحدهما على الآخر.

ويحسب للمؤلف ذكره أن معاملة العثمانيين للشعوب الأوروبية قد ساهمت في تطور فكرة التسامح الديني في أوروبا، عبر مقارناته بين ما تعرض له المسلمون في الأندلس، وما تمتعت به شعوب شرق ووسط أوروبا في ظل الدولة العثمانية، كما يشير إلى أن خروج المسلمين من إسبانيا كان عملاً كنسياً، لم يلق ترحيباً من الإسبان، ويسوق لذلك أدلة دامغة منها أن الحكومة الإسبانية اضطرت في كثير من الأحيان لجلب جنود من ألمانيا والنمسا لقمع ثورات المسلمين في إسبانيا، بسبب رفض ملاك الأراضي الإسبان التعاون معها في هذا الصدد، كما يقوم المؤلف بالتركيز على الجهود الإعلامية الكنسية التي ساهمت في تشويه الدعوة والمبادىء الإسلامية بطريقة كاذبة.

ويبدي المؤلف في الفصل الخامس اهتمامه الكبير بدراسة التحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في سياق العلاقات الأوروبية العثمانية، والأوروبية ـ الأوروبية، فيذكر أن استغراق القوى الأوروبية في صراعات بين الأسرات الحاكمة من ناحية، وصراعات دينية من ناحية أخرى

في النصف الأول من القرن السادس عشر، قد ساهم في نجاح العثمانيين. ثم يتابع الظروف السياسية الأوروبية فيذكر أن تمكن الأوروبيين من إيقاف المد العثماني وإحراز بعض النجاح في منتصف القرن السادس عشر أحدث نوعاً من التوازن الاستراتيجي بين العثمانيين وأسرة الهابسبورج في منطقة الدانوب، كما أن سلام أوغسبورج 1555م قد أوقف الصراع الديني المرير في الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

ويذكر المؤلف أن العقد الثاني من القرن السابع عشر، شهد عودة الخلافات السياسية والدينية في ألمانيا وأوروبا الوسطى وبلغت ذروة هذه الخلافات في العام 1618م الذي شهد بداية حرب الثلاثين عاماً ويلاحظ على المؤلف تذكيره الدائم بأن الانتصارات الكبيرة للعثمانيين في أوائل القرن السادس عشر إنما هي نتيجة لتناحر أوروبا واستغراقها في صراعات بين الأسرات الحاكمة. كذلك الصراع الذي حدث بين أسرة الهابسبورج وأسرة فالوا الملكية الفرنسية، والصراع بين البروتستانتية والكاثوليكية، لكنه يعود ليفسر عدم استغلال العثمانيين للضعف الأوروبي إبان حرب الثلاثين عاماً بالمشاكل الداخلية التي مرت بها الإمبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من تركيز المؤلف على العوامل الاجتماعية في تفسير الأحداث، وذكره أن دور البطل الفرد في صنع الظاهرة التاريخية قد تم تجاوزه، فإنه يعود ليذكر بأن العامل الفردي هو الذي يفسر لنا الكثير من مظاهر التاريخ العثماني، ويستشهد على ذلك بدور السلطان سليمان القانوني في تثبيت أركان الإمبراطورية العثمانية في الداخل والخارج، على عكس السلاطين الضعاف الذين جاءوا بعده وغلبت عليهم أهواؤهم، ولم يتمتعوا بمقدرته الإدارية والقانونية والحربية.

ويعود المؤلف للمقارنة بين الأوضاع العثمانية الداخلية والأوضاع الأوروبية، فيذكر أن نمو البيروقراطية الإدارية في أوروبا قد حال بين غلبة الأهواء على الحكام الأوروبيين الذين كانت تعوزهم الخبرة، ثم يستدرك ليذكر أن الدولة العثمانية كانت تمتلك أجهزة حكم قوية، لكنها اعتمدت تماماً

على الرقيق الخاص بالسلطان، وهو ما جعل القرار النهائي في يد السلطان وحده، ومرة أخرى تعود كفاءة السلطان العثماني لتكون هي الفيصل في النهاية.

ويتعرض المؤلف في هذا الفصل أيضاً للفكر السياسي الإصلاحي في الدولة العثمانية منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي، ويقارنه بالفكر السياسي الأوروبي، فيذكر أن المفكرين العثمانيين قد رصدوا الإشارات التي دلت على اهتزاز الأفكار التي قامت عليها الدولة، وهو الأمر الذي أدركه مبكراً القاضي الشهير خوجه بك، الذي كتب للسلطان مراد مذكرة يفسر بها التدهور الحاصل بالدولة نتيجة التخلي عن الكتاب والسنة، ويطالبه في نفس المذكرة بالعودة إلى نهج الإسلام الصحيح.

ويتوقف المترجم أمام سوء الفهم الذي اعترى المؤلف كولز نتيجة مطالب القاضي خوجه بك، حيث اعتبرها الأخير دعوة لعدم التجديد. وقام المترجم بإيضاح أن الدعوات السلفية الإسلامية هي أيضاً دعوات تجديد، ومحاولة للنهل من الأصول الأولى من أجل تجديد الواقع المعاش. كما يشير المؤلف إلى قيام السلطان مراد الرابع (1623 ـ 1640) بحركة إصلاح هامة، لكن وفاته المبكرة ساهمت في إيقاف العمل بها فيما بعد.

ويتطرق المؤلف لمحاولة تفسير جمود وتوقف الطبقة العثمانية الحاكمة في القرن السابع عشر، فيذكر أن الانتصارات المذهلة والواسعة التي حققتها الجيوش العثمانية في القرن السابق (السادس عشر) كانت مبهرة لأصحابها لدرجة جعلتهم يتوقفون عن تطوير أساليبهم الفكرية والإدارية والحربية، لسبب بسيط هو ارتباط تلك الأفكار بالانتصارات المدوية التي تحققت لهم، ولم يدرك العثمانيون مقدار التغيير الذي ألم بواقعهم الأوروبي، واستخدم المؤلف في تحليله السابق التفسير النفسي والاجتماعي بشكل جيد. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن النزعة المحافظة لدى السلطات العثمانية قد ساهمت بشكل كبير في جمود تلك الأنظمة الفكرية والإدارية والحربية.

ويعود المؤلف في هذا الفصل ـ كما في الفصول السابقة ـ إلى التأكيد على أن العثمانيين لم يقوموا بإجبار السكان الأوروبيين على اعتناق الإسلام، وهو يفسر أن إسلام سكان البانيا وشرق أوروبا ورومانيا وبلغاريا واليونان ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا كان بشكل طبيعي وعن رغبة تامة.

وفي النهاية يذكر المؤلف أن معاهدة كارلوفتش 1699م كانت نقطة فارقة في التوازن العسكري بين أوروبا والدولة العثمانية، حيث وجد العثمانيون أنفسهم في موقف دفاعي شديد الصعوبة أمام القوات الأوروبية، في نفس الوقت الذي عانت فيه الإمبراطورية العثمانية من مشاكل داخلية خطيرة تمثلت في نمو حركات العصيان والخروج على الدولة. من ذلك قيام حكام الولايات بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وكذلك قيام العديد من الحركات الثورية في المناطق الأوروبية التابعة للعثمانيين، وعانت الدولة العثمانية من الضعف العسكري الواضح.

ويرصد المؤلف اللحظات الأخيرة في حياة العثمانيين فيذكر أن التاريخ العثماني شهد قبل 1699م الكثير من المشاكل والصراعات السياسية، ولكنها كانت دائماً مؤقتة، أما رد الفعل على مشاكل نهاية القرن السابع عشر فكان بطيئاً ولا يتسم بالسرعة المناسبة والحسم، وإنما تلكأ حتى أتت العاصفة لتطفيء الشمعة ذاتها، بينما كان النبش في الماضي بحثاً عن فعل أو نموذج قابل للتطبيق ـ وللنجاة ـ أمراً متعذراً.

بين عالمين: بناء الإمبراطورية العثمانية*

(جمال كفادار)

قراءة عبد اللطيف الحارس

الإشكالية العامة التي تناولها الكاتب بدءًا هي محاولات كل من كوبرولو وفيتك تفسير قيام الدولة العثمانية بناءً على فرضية أحادية الجانب (القبلية أو الغزو). وعلى الرغم من ميله العام إلى مبدأ الغزو، إلا أنه قدم ومن خلال فصول كتابه دراسة تحليلية قيّمة لمعنى هذا المفهوم وللتغييرات التي طرأت عليه نتيجة التغييرات السياسية والاجتماعية التي طرأت على مجتمع التخوم.

الدولة العثمانية كظاهرة تاريخية كانت نتاج مجتمع له خصائصه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، هو مجتمع التخوم، كما كانت أيضاً نتاج عبقريات أجيال من الشخصيات العثمانية الفذة المُبدعة التي لعبت دوراً هاماً في وضع الأسس الصلبة التي قامت عليها الدولة، وتحديد توجهاتها السياسية وديناميكية تحالفاتها وصراعاتها.

إن الوضوح المنهجي الذي اتبعه الكاتب في تحليل المرويات التاريخية ذات الصبغة الأسطورية والتي رفض استخدامها كمصادر تاريخية من قبل العديد من البحاثة، ومرونته في التعاطي معها، ليس كتفصيلات دقيقة حقيقية لأحداث وقعت فعلاً، وإنما كخلفية ثقافية اجتماعية سياسية لمجتمع التخوم. كما أن اعتباره للعثمانيين كجزء من هذا المجتمع دون أن يكون لهؤلاء وجود يذكر

---

* (Cemal Kafadar): Between two Worlds: The Construction of the Ottoman State. University of California Press, 1995, 221p

في المرويات بشكل عام، أظهر أيضاً مدى البراعة المنهجية التي يتحلى بها هذا الكاتب.

أما في تعاطيه مع المصادر التاريخية، فقد كان عليه أن يتناول موضوعات شائكة عديدة، من التأثيرات الأيديولوجية والسياسية والدينية، إلى مشكلة أقدمية المصادر التاريخية؛ رافضاً فكرة لندنر القائلة أن المؤرخين العثمانيين كانوا مؤرخي بلاط، دون أن ينفي تأثيرات أيديولوجية الدولة على هذه الكتابات. ويعطي أمثلة تاريخية لكيفية تعاطي المؤرخين مع بعض الأحداث الهامة التي تمحورت حولها ايديولوجية الدولة والتي كان لها تأثيرها على الوجهة التاريخية لتطور الدولة: من مسألة قتل الإخوة، إلى مسألة مركزية الدولة، وموقف الدولة العثمانية من مفهوم الغزو خلال هذه التطورات.

ويعمد في النهاية إلى تطبيق المفاهيم والمبادىء التاريخية التي استنتجها من دراسته التحليلية النقدية، للتوصل إلى رواية تاريخية واضحة حول قيام الدولة العثمانية. فمن إنجازات عثمان الأولى التي شكلت القاعدة الصلبة والأساسية لقيام الدولة ووضعت البذور الأساسية لمفاهيمها السياسية: استراتيجية المصاهرة، استراتيجيات عسكرية، سياسة تحالفات متحركة وديناميكية تخدم حاجة الدولة، وسياسة مركزية قدّر لها في القرن السادس عشر أن تصبح، بعد ان كانت واحدة من الديناميات لأوائل التاريخ العثماني، الدينامية المسيطرة في تحديد شكل الدولة التي بُنيت في النهاية. وأسلوب الكتاب بشكل عام سلس ومشوّق (رغم بعض الترداد، والتفصيلات المملة أحياناً) ونتعرف من خلاله، ومن خلال التجديدات الفكرية والمنهجية التي يطرحها، على قصة موضوعية تغير الكثير من معارفنا موضحة رؤيتنا لمفهوم قيام الدولة العثمانية. والكتاب موضوعي ومُنصِف مُشعِر معه بحساسية المواقف وأهمية المنعطفات التاريخية التي كان على الدولة العثمانية أن تجتازها، والثمن ضمن إطار الصراعات والتحالفات، الذي كان عليها أن تتحمل تبعاته. وفيما يلي أهم الأفكار التي تناولها الكاتب ضمن هذا الإطار العام.

I

يمهّد جمال كفادار لدراسته عن قيام الدولة العثمانية بالتساؤل الذي ساد بين أوساط المؤرخين وطُرح بعد الحرب العالمية الأولى عندما أصبح زوال الدولة العثمانية أمراً وشيكاً، وهو كيف يمكن لهذه الدولة التي تظهر الآن ضعيفة ومتداعية، أن تكون في الماضي على قدر هائل من النجاح؟ ومن هنا بدأت عودة الاهتمام التاريخي بموضوع قيام الدولة العثمانية التي أسست واحدة من أعرق الامبراطوريات وأطولها عمراً (1300 ـ 1922) إلا أنها وفي الوقت نفسه أقل الامبراطوريات التي درست أو فُهمت في التاريخ العالمي.

ويرى الكاتب في مقدمة كتابه أنّ الدولة العثمانية قد تطورت من إمارة على أطراف دار الإسلام لتصبح القوة الأعظم في عالم إسلامي أوسع. وكانت ولادتها مميزة وفريدة، ولكنها وبمعنى معين شكلت أيضاً تتويجاً للتاريخ العام للمجتمعات السياسية الإسلامية. وبالنسبة لمعظم التراث التاريخي فإن أسلاف عثمان المباشرين وصلوا إلى الأناضول مع الموجة العظيمة الثانية للهجرة التركية من وسط آسيا، والتي حدثت إثر الهجوم الجانكيزخاني في أوائل القرن الثالث عشر.

الموجة الأولى لهجرة الأتراك حدثت في القرن الحادي عشر عندما عبرت أعداد كبيرة من القبائل التركية، التي تنتمي بأكثريتها إلى الأوغوز من آسيا الداخلية، نهر جيحون وتحركت باتجاه غربي آسيا. ومن بين هذه القبائل تمكن السلاجقة من الانخراط السريع في السياسة وعلى أعلى المستويات في بغداد، وانتهوا إلى تكوين سلالة سيطرت على الدولة. وركزت قبائل أخرى عديدة وجودها على طول الحدود الشرقية للامبراطورية البيزنطية. وكانت عملية دخول هذه القبائل إلى آسيا الصغرى تتم أحياناً بشكل مستقل، وأحياناً أخرى بشكل متناقض مع إرادة الدولة السلجوقية.

وبكل الأحوال فإن النزاع المستمر في شرقي الأناضول إبان القرن الحادي عشر أدى إلى المواجهة بين الجيشين السلجوقي والبيزنطي في معركة ملاذكرت (Mantzikert) (19 آب 1071م) التي كانت نقطة تحوّل في تاريخ

غربي آسيا بصفة خاصة وفي التاريخ الإسلامي بشكل عام؛ إذ بدأ معها تغير مباشر للخارطة السياسية في هذه المنطقة التي لم تعرف الاستقرار النهائي لها لمدة أربعة قرون حين تمكن العثمانيون من إقامة حكمهم الموحَّد عليها في أواخر القرن الخامس عشر. وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها السلاجقة والتي جعلت آسيا الصغرى بمجملها تحت سيطرتهم السياسية، إلا أنَّ طبيعة حكمهم الذي كان سريع العطب والزوال، لم يصنع وحدة سياسية حقيقية. ومن المنصف القول أن سلاجقة الأناضول كانوا يسعون إلى تثبيت سلطتهم في العقود الأخيرة من القرن الثالث عشر، وفشلهم يُعزى في أكثره إلى عامل خارجي هو الجيوش المغولية التي لا تقهر. ومع خسارة السلاجقة أمام الجيوش المغولية في كوزداغ في آسيا الوسطى سنة 1243، ساد الاضطراب والتمزق هذه المنطقة، في وجود قوى متعددة تخوض صراع حياة أو موت في مرحلة من أشد مراحل العنف والفوضى. وقبل نهاية القرن الثالث عشر كانت عدوى التجزئة السياسية قد أدت إلى بروز إمارات صغيرة متعددة ومناطق قبلية مستقلة نسبياً في مناطق عديدة من الأناضول.

واحدة من هذه الإمارات الصغيرة، القائمة في الشمال الغربي لبيثينية «Bithynia» التي كانت ما تزال جزئياً تابعة لبيزنطية، كانت تخص عشيرة شخص يدعى عثمان، الذي يعتبر المؤسس لإمارة فاقت الإمارات الأخرى، الأناضولية والبلقانية. ومن هنا بدأت قصة النجاح والتي تتوجت في ظاهرة التوسع في الأراضي التي خضعت للبيت العثماني. كان التوسع العثماني بطيئاً بمقارنته مع فتوحات التشكيلات المغولية ـ التركية في آسيا الداخلية، أو حتى بمقارنته مع النهوض السريع للبيت السلجوقي في بغداد مركز الخلافة الإسلامية؛ وربما لهذا السبب كان هذا التوسع أكثر استمراراً. فنسبياً أخذ العثمانيون وقتهم في بناء دولتهم وحصلوا على نتيجة مرضية. أخذوا وقتهم في بناء ائتلاف لهم مؤلف من قوى متعددة، وإعادة بنائه كلما تغيرت الظروف، وقد كانوا متحمسين لبناء مؤسسات نظامهم السياسي. فكانت عملية بنائهم للدولة تدريجية ولا تخلو من الصراع، واستمرت أكثر من قرن ونصف منذ أعمال عثمان الأولى إلى فتح العاصمة البيزنطية من قبل حفيده الخامس

محمد الثاني (1451 ـ 81)، عندما أصبح بإمكاننا القول إن العثمانيين قد توصلوا إلى المستوى الامبراطوري وكانوا الحل النهائي لعدم الاستقرار السياسي الذي ساد الأراضي الرومانية الشرقية منذ وصول القبائل التركية في القرن الحادي عشر.

II

مالت الكتابات التاريخية للعثمانيين، منذ بواكيرها المكتوبة في القرن الخامس عشر وحتى حقبة متأخرة من تاريخ الامبراطورية، إلى البدء مع سلالة عثمان وحلمه في مواجهة الاضطرابات السياسية والمادية التي سببتها الجانكيزخانية في غرب آسيا. وتبرز هذه الكتابات سلسلة من الحوادث المرتبطة بظهور وتوسع السلطة العثمانية. ولكن أياً من هذه المؤلفات لا يحتوي على أي تفسير أو تحليل لما تذكره من أسباب وعوامل. وإنما هي مجرد سرد لأحداث تتالت، حول دول وسلالات تعاقبت. وكان هناك مؤلفات جمة لمؤلفين عديدين من عصر النهضة الأوروبية، حللوا قوة النظام العثماني كما أصبحت بعد مرحلة البناء الامبراطوري، ولكنهم لم يظهروا اهتماماً بعملية البناء بحد ذاتها، ولذلك لم تركز دراساتهم على الأطوار الأولى من التاريخ العثماني، أو على المراحل التكوينية للدولة.

الدراسة الأولى المخصصة لقيام الدولة العثمانية، نشرت سنة 1916 من قبل غيبون (1880 ـ 1934)، الذي كان أول من طرح في دراسة خاصة مسألة جذور الدولة العثمانية. واحدة من تأكيداته الجديدة والجذرية كانت أن عثمان وتابعيه كانوا أتراكاً وثنيين يعيشون حياة بدوية رعوية على الحدود البيزنطية. ثم دخلوا الإسلام في مرحلة معينة من عمل عثمان. واعتقد غيبون أن قصة حلم عثمان الإلهي ربما كانت أسطورة، إلا أنها كانت تهدف إلى التعبير عن فترة معينة من الحياة الفعلية لهذا الزعيم الشاب، وبالتحديد فترة اعتناقه لدين جديد واتباعه لسيرة سياسية ـ عسكرية جديدة باسم هذا الدين. وتوضح قصة الحلم أيضاً بالنسبة لغيبون، بأن هؤلاء البدو قد أجبروا العديد من جيرانهم المسيحيين أيضاً على التحول نحو الإسلام. وحسب غيبون، فإن

«الأربعمائة خيمة» التي تشكل قبيلة عثمان لا بد أن يكون قد انضم إليها العديد من الداخلين الجدد في الإسلام مما أدى إلى ازدياد عدد هذه الجماعة «عشرة أضعاف»، وهؤلاء المتحوّلون الجدد شكلوا أكثرية العثمانيين الأوائل وقدموا الخبرات الضرورية لإقامة حكومة. ولذا يستنتج غيبون بأن «القوة الخلاقة للامبراطورية العثمانية يجب أن لا تُعزى للشعب الآسيوي وإنما للعناصر الأوروبية». فهذه المؤسسة العثمانية الناجحة لا يمكن أن تكون قد بُنيت من قبل «آسيويين». وتمتعت نظرية غيبون باعتراف واسع خارج عالم المستشرقين، حيث كان معظم الباحثين في التاريخ العثماني وتاريخ الشرق منتقدين لغيبون.

نشر محمد فؤاد كوبرولو (1890 ـ 1966) أهم مؤرخي جيله من الأتراك ـ أفكاره حول قيام الدولة العثمانية في الثلاثينات. وقد رأى يومها ـ رداً على غيبون ـ أن التوسع السياسي ـ العسكري في الأناضول يعود إلى الضغط الديموغرافي للقبائل التركية الهاربة من الجيوش الجانكيزخانية. وبالنسبة لكوبرولو فإن حاشية عثمان المباشرة تكونت من أعضاء من قبيلة كانوا جميعاً من أصل مشترك، وعندما صمموا على إقامة هيئة سياسية لهم، فإن أعدادهم قد تزايدت، من جهة من قبل عناصر تركية من نفس المنطقة، ومن جهة ثانية من قبل أصحاب خبرة يمثلون الثقافة الإدارية والسياسية للمسلمين ـ الأتراك في المناطق الخلفية المعقدة. وقد حدثت بعض التحولات الدينية، إلا أن الدولة العثمانية كانت أساساً دولة تركية، بُنيت من قبل الأتراك، وكل عناصر الثقافة السياسية العثمانية تقريباً يمكن تفسيرها على ضوء التراث الإسلامي ـ التركي المستمد من آسيا الوسطى والشرق الأوسط. التضامن الإثني والقبلي وكذلك ميراثهم المؤسساتي المعقد، سمح لهم ببناء دولة من خلال ضغط ديموغرافي في فراغ سياسي نسبي. رؤية كوبرولو هذه كان لها صدىً حسن عند الأتراك وأصبحت حجر الزاوية في الكتابة التاريخية للقومية التركية.

وكان كوبرولو ملتزماً بمعتقد قومي أساسي. فإذا كان على الدولة العثمانية أن تُرى على أنها من خلق الأتراك، فإن هؤلاء الأتراك ينبغي أن يكونوا من الأتراك الأصليين الفعليين وليس المتتركين حديثاً. لذلك كتب

كوبرولو يقول: «من بين رجال الدولة العثمانية العظام الذين اكتسبوا شهرة في القرن الرابع عشر، وحتى في القرن الخامس عشر، كان هناك القليل جداً من المتحولين المسيحيين... والأشخاص الذين كانوا على رأس السلطة والجيش كانوا وبشكل شبه ثابت أتراكاً. وكل الوثائق التاريخية التي نملكها تؤكد بشكل قاطع هذه القضية».

ويبدو أن صحة رواية كوبرولو كان مشكوكاً فيها، ليس بالضرورة بسبب تحليل محتوياتها وإنما وببساطة لأن كوبرولو كان معروفاً بانغماسه في مناظرات قومية عنيفة، وبالتزامه بمفاهيم الصفاء الإثني. وهذا ما جعل قصته حول قيام الدولة العثمانية، تهبط إلى مستوى أفضل رواية ممكنة لكتابة تاريخ قومي. هذا على الرغم من الاحترام الذي حظي به كوبرولو كبحاثة. وعلى أية حال لا يمكننا أن نتغاضى عن رأي جماعة العلماء الأتراك وإلى حد ما البلقانيين، حيث لا تزال أفكار كوبرولو ـ غيبون تلعب دوراً هاماً. أما في تركيا فقد كادت وجهات نظر كوبرولو القبلية ـ الإثنية، إضافة إلى تركيزه على المصادر الإسلامية ـ التركية للجهاز الإداري العثماني، أن تصل إلى مستوى العقيدة تقريباً.

وفي نفس الوقت، كانت نظرية بول ڤيتك (1894 ـ 1978)، والتي صاغها في الثلاثينات أيضاً كردٍّ على كوبرولو، قد اكتسبت سمعة عالمية كأفضل قصة مقنعة للنجاح العثماني. لقد وجد ڤيتك بأن مقولة القبلية الإثنية غير مقنعة، ولذا فقد ركز على الاستمرارية في الثقافة الإسلامية ـ التركية دون أن يُهمل حدوث التحول الديني والتعاون الإسلامي ـ المسيحي. بالنسبة إليه، إن ما أوقد حماسة الفاتحين العثمانيين الأوائل جوهرياً هو تعهدهم بالغزو، وهو «ايديولوجية الحرب المقدسة» باسم الإسلام. وقد بُنيت القوة العثمانية على هذا التعهد، كما عُبر عن ذلك في نقش أقيم في بروسه (بورصة) سنة 1337، يُطلق على ابن عثمان، أورخان لقب «غازي ابن غازي». ويرى ڤيتك أن هذه الروحية المشتركة (روحية الغزو) قد أمّنت للمحاربين التلاحم ووحدة الهدف، بينما أمّنت الخبرات الإدارية للعلماء والبيروقراطيين القادمين من المراكز الثقافية الإسلامية تنظيم هذه الممتلكات التي أصبحت تحت

سيطرتهم. وقد ساد بعض التوتر هذين العنصرين لأن الغزاة كانوا ينتمون إلى ثقافة تخوم تداخلت فيها ثقافات المؤمنين والهرطقة. إلا أنه ومع مرور الوقت سيطرت المحافظة الدينية مع بناء العثمانيين لإدارة مستقرة. صيغة ڤيتك هذه والتي تشترك بالكثير مع صيغة كوبرولو، ما عدا تجنبها للإثنية وتركيزها الأحادي الجانب على الدافع الديني كسبب رئيسي للقوة العثمانية، قُبلت بشكل واسع وانتشرت في صيغتها الجوهرية المعروفة بـ «مقولة الغزو» ومما يؤكد في رأي ڤيتك أهمية روحية الغزو بالنسبة للوضع العثماني الأول، هو أن جماعة الغزو هذه من الممكن أن ينضم إليها أعضاء من بعض القبائل الأخرى، إذ إنها لم تكن تتألف من مجموعات قبلية متجانسة، وعلى الأغلب فإنها تكونت من محاربين مغامرين من خلفيات مختلفة. ولذلك فإن جماعات الغزاة بالنسبة لڤيتك لم يكونوا قبائل، إذ كانت تربطهم ببعضهم البعض كل الروابط ما عدا النسب. ولذلك رفض ڤيتك فكرة أن القبلية يمكن أن تكون الوسيلة لتأسيس الدولة العثمانية. الفروقات بين كوبرولو وڤيتك حول هذه النقطة لم تناقش بشكل واضح في الأبحاث المتأخرة لأن الموضوع قد أثقل بالاعتبارات القومية ونقائضها. ومن هذه الزاوية، فإن دور المنشقين البيزنطيين والمُهتدين في واحدة من الإسهامات السياسية الأساسية للحضارة الإسلامية ـ التركية كان من المواضيع الحساسة والمشحونة.

لقد أصبحت «فرضية الغزو» لڤيتك الرواية النهائية لمصادر الدولة العثمانية في جزء واسع من عالم المثقفين. ولقد نُسخ تصور ڤيتك هذا بشكل خاص وأعيد نسخه إلى أن تحول إلى نص اعتقادي تقليدي في جزء واسع من العالم. إلا أنه ليس بإمكاننا أن نعرض لمقولة ڤيتك على أنها تمثل إجماعاً في هذا الحقل، كما فعل بعض مؤيديه، لأن نفس المصير أصاب نظرية كوبرولو في تركيا.

فتح الأرشيفات العثمانية غيّر مجرى الدراسات العثمانية بدءًا من سنة 1940. ففي كتاب صدر سنة 1947، طرح جورج ارناكس تساؤلات حول منهجية ونتائج كل من كوبرولو وڤيتك. وأهم ما توصل إليه ارناكس هو أن نظرية غيبون، بأن الامبراطورية العثمانية كانت أساساً من صنع الأوروبيين

وليست من صنع الشعب الآسيوي، حصلت على دعم. أما وجهة نظر كوبرولو المعاكسة والقائلة بأن العثمانيين لم يكونوا سوى تجسيد لكل ما هو مسلم وتركي، فقد انتقدت بشكل لاذع ووصفت بأنها فكرة إثنية تركية حديثة، وأن ڤيتك قد أبرز أيديولوجية الغزاة بدلاً من العرق التركي، كما فعل كوبرولو. ويرى ارناكس أنه لم يكن هناك تعصب إسلامي خلف النشاطات العسكرية للعثمانيين الأوائل؛ فهدفهم، كما أوضح ارناكس، لم يكن نشر الإسلام أو تحطيم المسيحية وإنما وببساطة الغنيمة. وقد أوجز ارناكس نقطتي الاعتراض الأساسيتين ضد ڤيتك: أولاً؛ إن نقش بروسه والتاريخ الأحمدي يمكن تجنبهما كأيديولوجية متأخرة، وأن هناك تعارضاً بين روحية الغزو والمواقف غير العدائية للعثمانيين الأوائل نحو جيرانهم البيزنطيين ونحو الديانات ما قبل الإسلامية.

بكل الأحوال يبدو أن هناك إجماعاً بين كل هؤلاء البحاثة من ناحية تقديرهم للدولة العثمانية الأولى. ولكن السؤال الهام هو: إنجاز من كانت؟ يؤكد ارناكس بأنه مع فتح بروسه وجعلها عاصمة الدولة تعزز العثمانيون بالتقدم الاجتماعي لسكانها المدنيين. فتقدم العثمانيون وانتشارهم السريع في أوروبا يعزى إلى التجربة الإدارية والتقاليد المدنية لمواطني بروسه، ونيقية ونيقوميدية. ومن الواضح إذاً أن ارناكس مثل غيبون قد ركز على إسهامات العناصر غير التركية وغير الإسلامية بالأساس في قيام الدولة العثمانية. ولذا فإن بإمكاننا أن نميز وبوضوح بين خطين محددين لطريقة فهم بدايات التاريخ العثماني: الخط الذي اتبعه غيبون وارناكس والآخر الذي اتبعه كوبرولو وڤيتك.

ولم يقم أي جدال حيوي جديد انتج أفكاراً وأبحاثاً جديدة حتى الثمانينات من القرن العشرين، حيث ارتفع العديد من الأصوات، المستقلة عن بعضها البعض، ضد مقولة ڤيتك. وعلى الرغم من أن إعادة فتح النقاش حول نظرية تمتعت بالسيادة لحوالي نصف قرن من الزمان، هو من الأمور المؤكد الترحيب بها، إلا أن وجهة النقاش هذه ضد مقولة الغزو احتوت العديد من الأخطاء. والأهم من ذلك أنها بنيت على أساسيات دفعت ناقدي ڤيتك إلى

افتراض، وبشكل أكثر صلابة حتى من المستشرقين الأوائل، وجود «اسلام حقيقي» في مجتمع التخوم، افترض تماثل مقاييسه مع «الغزاة الفعليين». ومن هذه الزاوية، فإن أكثر المواقف راديكالية كان موقف لندنر الذي كان مستعداً ليتصرف مثل واحد من أعضاء محاكم التفتيش تقريباً، ويحرم العثمانيين الأوائل من انتمائهم الديني.

وعلى الرغم من كل شيء، يجب أن يكون واضحاً، أن فرضية الغزو لڤيتك، حتى عندما كانت في أوجها، لم تحظى بتأييد جميع الباحثين في هذا الحقل، وكانت هناك دائماً بحوث مستمرة عن تفسيرات بديلة. وحتى لو كانت روحية الغزو قد قبلت على أنها لعبت دوراً، إلا أنه كان هناك دائماً دافع واضح للتفكير بعوامل أخرى، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، مثل التجارة، الديموغرافية، علاقة البدو ـ والحضر، وكذلك الصراعات الاجتماعية باعتبارها ديناميات أنتجت امبراطورية. وفي بداية الثمانينات كتب خليل اينالجك ـ الذي ما لبث أن ظهر في مقدمة عثمانيي جيله وقدم اسهاماته الخاصة في مسائل عديدة تتعلق بالفترة الأولى من التاريخ العثماني ـ مقالةً جامعةً موجزةً ورائعةً، أدخلت معظم هذه العناصر مع روحية الغزو. فقد رأى اينالجك أن فرضية الغزو كانت أكثر مرونة وأنه من الممكن دمجها في نسيج من العوامل يتضمن حتى المادية منها. ويجب أن يكون واضحاً أن هذه المناقشات بقيت مرتبطة بڤيتك. فأفكار كوبرولو بالكاد نوقشت، وأفكار غيبون وارناكس بالكاد ذكرت.

ويرى الكاتب أن خصائص الفئات الاجتماعية (كمجموعة الغزاة) لا يمكن أن تستخلص من التعاريف المعجمية لتسمياتهما، وإنما من تفاسير المصادر التي تصف أعمال الغزاة، وعلاقاتهم مع فئات اجتماعية أخرى، وتصف كذلك خصائصهم الثقافية كما تبرز في بيئتهم التاريخية الخاصة؛ ثم يردف مؤكداً: يجب أن نتوجه إلى هذه المصادر لنعرف كيف فهم الغزاة ومناصروهم مبدأ الغزو والمفاهيم المتعلقة به؛ ويستغرب محقاً من أن أحداً، من بين الذين يقبلون أو يرفضون دور روحية الغزو في بناء الامبراطورية العثمانية، لم يحاول التحقق وعلى قاعدة تحليل دقيق للمصادر التي تروي

أعمال الغزاة، من طبيعة هذه الروحية كظاهرة تاريخية؛ لينتهي مقرراً أن هدفه بعد إعادة تقييم الكتابات التاريخية، هو إعادة بناء هذه الروحية المميزة وكذلك البيئة السياسية والاجتماعية للتخوم في أواخر العصور الوسطى للأناضول من أجل التوصل إلى فهم أفضل لقيام الدولة العثمانية.

III

ينتقل الكاتب في الفصل الثاني إلى دراسة ونقد وتحليل المصادر التاريخية الأساسية لمسألة قيام الدولة العثمانية. ولكن لا يوجد في الحقيقة أية وثيقة تاريخية أصلية مكتوبة تعود إلى زمن عثمان كأمير. الشيء الوحيد المكتوب والمتبقي منذ أيام عثمان ليس مكتوباً على ورق وإنما على قطع نقدية؛ ولا يمكننا أن نستنتج الكثير من هذه الكتابات الموجزة على القطع النقدية. ولكن قبل نقش بورصه لسنة 1337، والذي لا يعطينا سوى لمحات مقتضبة عن الصورة الذاتية للعثمانيين الأوائل، فإننا نجد صكاً وقفياً يعود إلى سنة 1324؛ وقيمته التاريخية أنه يذكر أورخان ووالده المتوفى عثمان بألقابهما: «شوكت الدين وفخر الدين» مما يؤكد بأن العثمانيين قد تبنوا تسمية إسلامية تتناسب مع المجتمع الأناضولي المسلم، وأنهم كانوا مواكبين للتطورات التي طرأت على مجتمع الأناضول. ولذا يبدو من المستحيل أن لا يتأثروا بالعناصر الثقافية التي كانت سائدة وبكثافة في المنطقة.

الغزو في مرويات التخوم

كانت التقاليد الشفهية هي الطاغية في الجانب الثقافي لمجتمع التخوم وخاصة الروايات «التاريخية» التي مثلت مفاهيم هذا المجتمع بكامل مثالياته وإنجازاته. ومن وقائع المصادر المتبقية يبدو أن شعوب التخوم لم تكتب تاريخها حتى القرن الخامس عشر. إلا أنهم أخبروا ما اعتبروه روايات تاريخية محبوكة حول محاربيهم الأسطوريين ودراويشهم. نوعان من المرويات كان لهما دور هام في تشكيل الوعي التاريخي لعشب التخوم: ملاحم المحاربين، وسير القديسين. وأشهر هذه المرويات «الدنشمند نامه»؛ التي سُجلت في

أواسط القرن الثالث عشر، والبطّال سيد غازي وهو محارب عربي أسطوري، ودنشمند غازي صهر وصديق أبو مسلم، و«سلطوك نامه» التي جمعت سنة 1470 وتتعلق بسيرة درويش محارب «ساري سلطوك»، و«حمزة نامه» وتتحدث عن حصان حمزة «أشقر» الذي عاش حياة عجائبية طويلة وخدم كلاً من سيد البطّال غازي وساري سلطوك. وتعبر هذه المرويات عن التاريخ الطويل «للجهاد في سبيل الله». وهي تتميز باختلاف مراكزها الجغرافية، ففي حين كان سيد البطّال غازي مقيماً في شرق الأناضول، كان مالك دنشمند مقيماً في غرب وشمال الأناضول، وفي عمق الغرب والبلقان كان ساري سلطوك.

وهذه المرويات لا بد أن يطالها الكثير من التغيير والتعديل، خلال إعادة الرواية الشفهية أو نقلها، قبل أن تأخذ شكلها النهائي في الكتابة. وانتقال هذه المرويات عبر الزمان والمكان والبيئة والوسط يبرز العديد من المشاكل. إلا أن هذه المرويات تبقى وبالرغم من ذلك مرتبطةً بفهمنا للحياة الثقافية لغرب الأناضول في القرنين الثالث والرابع عشر، خاصة وأن هذه المنطقة لم تنتج كتابات تاريخية خاصة بها في تلك الفترة.

الفكرة الأساسية المشتركة بين جميع هذه المرويات هي التركيز على توسيع دار الإسلام أو كسب المتحولين. دون أن يعني ذلك خلوّها من بعض العناصر التي يمكن أن تعتبر «بدعاً» من وجهة نظر الإسلام الصحيح. والحقائق التي تشير إلى التعاون بين محاربي الأناضول المسلمين والبيزنطيين منتشرة في معظم المرويات مما لا يترك أي مجال للشك حولها. فأفضل صديق مقرب إلى سيد بطّال غازي هو عدوه السابق من الجانب البيزنطي. وفي «الدنشمند نامه» ينتمي الأبطال المحاربون إلى مناطق مختلفة إضافة إلى اختلافهم الديني والإثني. والتحول الديني متوقع عند الانضمام والتعاون. فلقد انضم إلى مالك دنشمند في بداية الرواية أرطوخي وهو ارمني، وجيته افروميا وهي يونانية، اللذان اعترفا بالتفوق العسكري والديني والأخلاقي لمالك دنشمند وتحوّلا إلى الإسلام، وانشغالهما في الغزو هو فقط الذي منعهما من التفكير في تغيير اسميهما. ولم تقف علاقات المسلمين مع البيزنطيين عند حدود الاندماج والتعاون، بل تجاوزتها أحياناً إلى إظهار التعاطف مع الثقافة

المسيحية. فساري سلطوك يكسب المتحولين من بين البيزنطيين عن طريق إظهار تعاطفه مع ثقافتهم المسيحية، وقراءته للتوراة أمام كنيسة آيا صوفيا قبل فتح القسطنطينية «بعاطفة دفعت رعايا الكنيسة الأرثوذكسية إلى البكاء». من الواضح إذاً أن شعوب التخوم لم يجدوا أي تعارض بين نضالهم لنشر دينهم وبين انخراطهم في عمليات توفيقية مع أعضاء الأديان الأخرى. فلم يعد العالم بالنسبة للغزاة، الواثقين بأنفسهم، مقسماً إلى «نحن» و«هم» وإنما إلى «نحن» وهؤلاء الذين «لم يصبحوا نحن بعد» والذين «سيكونون بيننا يوماً ما». وطريقة السلوك المتبصرة هذه والنابعة من تراكم تجارب الغزاة في آسيا الصغرى، دفعت المسيحيين إلى تقديس بعض أبطال الغزاة. ففي «المناقب القدسية» التي جُمعت وكُتبت عام 1358 ـ 59 من قبل ألفان جلبي، والتي تروي مراحل حياة بابا الياس، والذي عرف اتباعه بالبابائيين، وكانت حركتهم ناجحة جداً في كسب عقول وقلوب أتباع الديانات الأخرى ـ وحاجي بكتاش، وهو من أتباع بابا الياس، الذي يُجَل من قبل بعض المسيحيين وأطلق عليه اسم القديس شارلمبوس، كما أن ألفان جلبي نفسه أطلق عليه المسيحيون المقيمون حول ضريحه لقب صديق القديس جورج. ويعكس مناقشات البحاثة المعاصرين لجهة عدم تجانس روحية الغزو مع التعاون والتسامح تجاه المشركين، فإن انسجام هذين الاتجاهين يُظهر وكأنهما واحد في أدبيات التخوم، التي توضح نقطة أساسية لروحية الغزو وهي محاولة كسب القلوب والعقول. فالعدو ليس عدواً إلى النهاية، وجميع البشر يولدون مسلمين لأن الإسلام هو دين الفطرة. في ظل مثل هذه البيئة فقط كان بإمكان نظام الدفشرمة أن ينجح، حيث تم جمع الآلاف من غير المسلمين الذي أدخلوا، وتوصل بعضهم إلى أعلى المناصب الإدارية والعسكرية. وما كان بالإمكان الثقة بهؤلاء المشركين السابقين إلا في ظل مثل هذه البيئة الدينية الثقافية.

هذه المصادر جميعها لم يكن لها علاقة مباشرة بالعثمانيين. إلا أنه ومما لا شك فيه أن العثمانيين كانوا جزءًا من محيطهم وقد سمعوا بالأخبار الأسطورية للغازي سيد البطّال ومالك دنشمند كما أن عناصر مماثلة من ثقافة الأوك قد أثرت بهم. فالعثمانيون قد تعاونوا أيضاً مع البيزنطيين والقوى

المسيحية الأخرى كلما ظهر لهم أن هذه الأعمال مرغوب فيها. ومن هنا فإن مفهوم الغزو السائد لا بد أن يكون قد طال العثمانيين. ولقد كان لقانون الشرف دوره الهام كلغة مشتركة لشعوب التخوم.

وإلى جانب القتال في سبيل العقيدة أو الحفاظ على الشرف، فإن محارب التخوم، أو حتى الدرويش كان بإمكانه، ودون أن يتعارض مع ذاته أو مبادئه، أن يسعى ويستمتع بالمنافع المادية للحرب، كما أنه لا يجد غضاضة أو يحس خطأ في التصريح بذلك. وهكذا فإن بعض القيم التي يظهر أنها متناقضة يمكن أن تتعايش بسلام في التخوم، فمن جهة يعيش المرء حياته مؤمناً بمثاليات عالية. ومن جهة ثانية، يتبع طريق الثروة والمجد. المهم أن يبقى الفرد على توازن بين هذين الاهتمامين. وكلمة تيمور مهمة في هذا المجال حيث قال: «إن الحرب من أجل العقيدة لها ميزتان بارزتان: الأولى أنها تعطي المحارب استحقاقاً أبدياً، وهو ضمان الجنة مباشرة في العالم الآخر. أما الثانية فإنها تكسب المحارب ثروات العالم الحاضر». إن النقطة الأساسية التي تم التوصل إليها هي استحالة إعادة بناء طبيعة ثقافة التخوم دون الأخذ بعين الاعتبار ما انتجته بذاتها. وهذا التحليل يتناقض مع بعض النظريات الحديثة للغزاة.

تواريخ البيت العثماني

من الخطأ الافتراض أن مفهوم الغزو لم يتغير، وأنه كان واحداً منذ الظهور الأول للدولة إلى نهاية الامبراطورية. لقد تعرض مفهوم الغزو لتحولات في التفكير العثماني قائمة على استمرارية التجربة وإعادة البناء من قبل عوامل تاريخية مختلفة وبطرق مختلفة.

والتنافس بين المجموعات والشعوب حول السلطة والسيادة لا يرتبط فقط بالحاضر وإنما أيضاً بإنجازات الماضي، والتنافس في ادعاء الأعمال المجيدة فيه. فمع توسع نفوذ أي مجموعة من المجموعات، فإنها كانت أيضاً توسع ادعاءاتها حول الماضي على حساب المجموعات الأخرى التي أخضعت. والاختلافات في المصادر التاريخية التي كتبت خلال العهد العثماني يمكن أن

تقرأ كآثار لهذه المنافسة بادعاء نسبة الانجازات السابقة.

ففي منتصف القرن السادس عشر، اعتبرت الدولة العثمانية، التي أصبحت الآن واعيةً لدورها كمدافع عن الاتجاه السني الصحيح، أن الدراويش الذين سيطروا على مزار البطّال أصبحوا يمثلون تياراً غير مرغوب فيه. وقد تحول دراويش البطّال في القرن السابع عشر نحو الشيعة البكتاشية، بينما لم يكن أسلافهم في القرن الثالث عشر متشيّعين. ولا يمكننا افتراض أن الدراويش الذين تجمعوا حول طائفة البطّال أو جماهير القبائل التي نقلت ولاءها إلى الصفويين، يمثلون الروحية «الحقيقية» والأساسية للغزو، بينما تخلى عنها العثمانيون، بل إن الإثنيين، كل من زاويته الخاصة، قد أعاد تجديد تراث البطّال ومعنى الغزو. ومن الواضح وجود صيغتين مختلفتين على الأقل منذ القرن السادس عشر، واثنتاهما كانتا تعبران بطرق ودرجات مختلفة، عن نوعين مختلفين عن الروحية السابقة.

وعلى الأرجح فإن معظم الكتابات التاريخية العثمانية قد كتبت في السنوات التي تلت معركة أنقرة. ويعتبر التاريخ الأحمدي القصة الأقدم عن أوائل التاريخ العثماني. فقد كُتب للأمير سليمان، الذي كان أحد المتنافسين لإعادة وحدة الدولة العثمانية بعد خسارة والده لمعركة أنقرة سنة 1402. وقد كتب يخشي فقيه ابن إمام السلطان أورخان، مذكراته في هذه السنوات. وكتابه المناقب تعرفنا عليه من خلال كتابات لاحقة وبالأخص تاريخ أبز «APZ» والمناقب هو مجموعة أخرى من الأعمال التاريخية التي كتبت سنة 1422 وشكلت المصادر الأساسية المشتركة لأبز، وورك «URUC» والعديد من المؤرخين المجهولين الذين كتبوا في العقود الأخيرة من ذلك القرن.

إن العطاء التاريخي المثير للإعجاب للعثمانيين في القرن الخامس عشر، يجب أن يفهم في محيط التحولات الواسع للوعي التاريخي للمسلمين - الأتراك في الأناضول. وهذه التحولات مرتبطة بنضج الهوية التركية «الحقيقية» أو المتصورة حديثاً، مع تاريخ وجغرافية المنطقة كما أعيد تشكيلهما في أواخر الفترة الوسيطة. ولقد برزت أدلة عديدة، تشير إلى وعي تاريخي جديد عند

العثمانيين، بعد مرحلة التدخل العنيف لتيمور، ومع وصول محمد الأول إلى العرش سنة 1413 تغيرت قواعد اللعبة. وأهم الأعمال التاريخية التي أنتجت في تلك الفترة خليل نامه كتب سنة 1414 من قبل عبد الوصي جلبي. وتاريخ يزيشي زاده «Yazici Zade» الذي كتب سنة 1430، وهو يتناول قصة إمارة عثمان، والأهم من ذلك أنه يعمد إلى محاولة أساسية ومؤثرة لاستخدام التقاليد السياسية للأوغوز لشرعنة الحكم العثماني. ومن هذه الزاوية، فإن نسب ارطغرل يعود إلى الفرع القايي المجيد لأبناء أوغوز خان. وقد شكر الله الذي وفّقه لكتابة تاريخ لدعم هذه الفكرة. ثم أضيفت إلى هذه الأعمال لاحقاً مجموعة من الحوليات المجدْوَلة «annalistic calenders» والتي كتبت من قبل علماء فلك أناضوليين، وبعض الدراويش.

إلا أن الإنتاج التاريخي الجديد لم يكتب بالضرورة مباشرة تحت وصاية البيت العثماني إبل إنه كان في بعض الأحيان منتقداً للمؤسسة العثمانية. فمع ابتعاد الذاكرة التدريجي عن التجربة التيمورية في النصف الثاني من القرن، بدأت أصوات المؤرخين الناقدة لمشروع محمد الفاتح الامبراطوري بالظهور. فالعقود الثلاثة التالية لفتح القسطنطينية وجعلها العاصمة، شهدت مرحلة من أكثر المراحل كثافة في تطوير النظام العثماني التقليدي. وأبرز مظاهر هذه العملية هو التحول من إمارة تخوم إلى امبراطورية، مع ما رافق ذلك من تغييرات في المجالات الايديولوجية والمؤسساتية. ومن الواضح أنه كان هناك امتعاض من جهات مختلفة، للمسعى النظامي لمحمد الثاني لتحقيق مشروعه الامبراطوري. ومعظم هذا الاستياء وجد طريقاً للتعبير في التواريخ وفي الانتقادات ضد التوجه المركزي الامبراطوري. وأهم عمل تاريخي عثماني، «تواريخ البيت العثماني» قد كتب من قبل أشخاص عاشوا هذه الفترة وكانوا بمعظمهم دراويش مما جعلهم يتأثرون شخصياً بهذه السياسات.

وعندما استلم بايزيد الثاني السلطة بعد أبيه سنة 1481، أخذ يبحث عن مستوى مقبول للتهدئة بعد سياسة والده المركزية القاسية. ففي سنة 1484، وبعد عودته من حملة ضد المشركين وإثبات أنه لم يتراجع عن روحية الغزو، أمر بتسجيل ما كان حتى الآن بأكثريته تقاليد شفهية حول الآباء المؤسسين.

ومعظم الكتب الناقدة كتبت بعد هذه الفترة في محيط كان جاهزاً لسماع أصواتهم، إذ إن بايزيد كان يأمل، من وراء سياسة التساهل التي اتبعها، استقطاب الطوائف التي لم تصبح بعد ضد العثمانية بالكامل وإخضاعهم لولائه، مثل البكتاشية.

كل هذه الأعمال التاريخية إضافة إلى عدد كبير من السير يجب أن تقرأ من خلال الخلفية التاريخية التي انتجتها. فمنذ أوائل القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السادس عشر، كانت هناك جهتان قد ادعتا الدور الهام في انتصار الإسلام الواضح على المسيحية الشرقية وهما: الدولة العثمانية والطريقة البكتاشية. وابتدأ هذا العمل بتعاون وتجانس بين هذين الغطاءين الواسعين. ولكنهما ما لبثا أن انتهيا كطرفي نقيض في السياسة والدين. ففي القرن السادس عشر برزت الطريقة البكتاشية الممثل الرئيسي المعارض للعثمانية ومحور الحركات السياسية والدينية المعارضة. ويرى الكاتب أنه ليس من الممكن تقديم نظرة شاملة للكتابة التاريخية لأوائل الدولة العثمانية هنا. وأن هدفه أساساً هو التعامل مع مسائل مختارة تعبر عن الأحداث السياسية والتطورات الأيديولوجية المعاصرة لتلك الفترة. ولا يمكن تصور الكتابات التاريخية العثمانية كطبقات متتالية في تطورها، لأن هذه الكتابات قد تضمنت أيضاً قصصاً متنافسة أو غير متجانسة تمثل أوضاعاً سياسية وايديولوجية مختلفة.

ويتعامل لندنر مع مؤرخي القرن الخامس عشر كمجموعة متجانسة: مؤرخي بلاط. والصورة التي أعطاها لندنر للكتابة التاريخية العثمانية هي البصلة. ولب البصلة(*) في روايته هو قبيلة عثمان. ثم تراكمت الطبقات واحدة تلو الأخرى لتغطي هذا اللب وهكذا فإننا في نهاية القرن الخامس عشر، نواجه بصلة كاملة النضج. ومن هذه الزاوية تتحول الكتابة التاريخية العثمانية، إن لم نقل كل التاريخ الثقافي العثماني، إلى مجرد ارتقاء لأيديولوجية الدولة. ولو أخذنا أبز كمثال وكرد على لندنر في آن، فإننا سنرى أن هذا الكاتب لم يكن مؤرخ بلاط بالرغم من تمجيده للكثير من إنجازات

(*) إشارة إلى عنوان فصل المؤلّف: تواريخ البيت العثماني: بصلٌ أم ثوم؟

المؤسسة العثمانية، بل إن تاريخه يعلن عن توجه انتقادي، شاركه فيه، وبدرجات مختلفة كل من أوروك والمؤرخين الآخرين. إن ارتباط أبز الشخصي والأيديولوجي بأوساط الغزاة قد تحدد منذ فترة طويلة، وصحيح أنه قد صنف تاريخه بطلب من بايزيد، سنة 1484، بجمع أعمال أسلافه. إلا أن هذا لا يستوجب تجانساً أيديولوجياً ولا يعطي صفة رسمية لهذا التاريخ.

ويستنتج الكاتب هنا أن القراءة النقدية المبنية على الشك يمكن أن تكشف حقائق هامة. والمشكلة تكمن في الإجمال وعدم التمييز في خصائص التواريخ العثمانية. فالروايات المختلفة تحتاج لأن تفهم من منطلقاتها الخاصة ودون النظر إلى المقارنة بين الاختلافات في النصوص والتوجهات الإيديولوجية. وإذا كانت الأعمال التاريخية العثمانية يجب أن تعالج بحذر شديد. فيجب أن لا ننسى بأنها تحتوي على بعض الأشياء الثمينة النادرة التي نملكها عن أوائل التاريخ العثماني، وبدلاً من إهمالها، ينبغي علينا أن ندقق في السُدى المتجعدة لنسيجها المعقد، ونقارن بين المتغيرات بالتفصيل، ونركز على اختيار القصص والكلمات، محاولين أن نؤكد أي شيء يمكن لهذه التواريخ أن توضحه عن الحقائق العثمانية الأولى.

قضية عثمان وعمه

ولنأخذ قضية منافسة عثمان لعمه دوندار «Dundar» كمثال، ذكرها نصري ولكنها مفقودة في معظم المصادر التاريخية الأولى المعروفة. فبعد موت ارطغرل قام نزاع بين عثمان وعمه دوندار على الإمارة. ثم تخلى دوندار عن الإمارة لابن أخيه بسبب الدعم القوي له. إلا أن هذا المخرج التوفيقي كان اصطناعياً إذ نقرأ في مرحلة لاحقة (عن اختلاف في الرأي بين عثمان وعمه) إن عثمان أراد مواجهة قائد بيلسيك المسيحي، إلا أن دوندار رأى أن لهم الكثير من الأعداء وليس من مصلحتهم زيادة أعدائهم. وقد فسر عثمان هذه الإجابة، كما كتب نصري، على أنها تعبر عن رغبة عمه في تقويض مسعاه السياسي. ولذا فقد أطلق سهماً على عمه وأرداه قتيلاً.

فمن أين حصل نصري على هذه المعلومات التي لا نجدها في أي من

المصادر الأولى؟ التفسير الأقرب هو أن نصري قد أطلع على بعض الأحداث الأولى والتي اختار المؤرخون ابقاءها خارج نصوصهم. وقد ذكر ابن كمال الذي كتب بعد نصري بفترة قليلة واستخدم تاريخه، نفس الرواية. فمن المؤكد إذاً أنه قد كانت هناك قصص عثمان ودوندار ولكنها لم تظهر في نصوص أبز وأوروك والمؤرخين المجهولين الآخرين. لقد كانت وجهة نظر هؤلاء المؤرخين تقوم على أن الشكوك حول الاستقامة الأخلاقية للمؤسسة العثمانية قد بدأت بالظهور في عهد بايزيد الأول (1389 ـ 1402)، وأن كل الانحرافات الشيطانية عن الصفاء والمصداقية ابتدأت في هذه الفترة. وكذلك كانت مسألة قتل الاخوة والأقارب والتي اعتبرها هؤلاء المؤرخون، وبالأخص أوروك، شراً، مدّعين بأنها لم تمارس قط في الأجيال الأولى. ولذلك فإنهم كانوا على ثبات في موقفهم اللاغي لكل ذكريات الصراع العائلي في الأجيال الأولى السابقة لبايزيد.

إن معظم المصادر التاريخية، ومنذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر، عندما شُرِّع قتل الإخوة، رغم وجود معارضة له ولبعض المظاهر الأخرى من السياسة الامبراطورية في بعض الحلقات النافذة التي سعت ليس فقط إلى محوّ كل ذكريات الانقسام العائلي في الأجيال الأولى، وإما أيضاً حتى مجرد وجود عم، أو إخوة منافسين، وبرأت أيضاً وبشكل واضح عثمان من مثل هذا العمل «الشرير».

أما بالنسبة لنصري وابن كمال فإن قتل الإخوة لم يكن شراً مطلقاً وإنما هو جزء مقبول من الحياة السياسية وذلك بسبب قيمته النسبية المنظورة كبديل عن حروب أهلية طويلة الأمد أو عن التقسيم. ولذلك فإن هذين المؤرخين لم يمتنعا عن تسجيل قتل عثمان لعمه، ولم يأخذا موقفاً ضد قتل الإخوة. وابن كمال في الحقيقة ينسب إلى عثمان نفس المنطق الذي روَّج له قانون محمد الثاني لشرعنة قرار قتل الإخوة؛ قائلاً «إن إلحاق الضرر بفرد أفضل من إلحاق الضرر بالعامة، فأطلق سهماً وقتل. . . عمه دوندار، الذي كان طامحاً إلى القيادة».

ونستنتج من ذلك، أن المؤلفين المتأخرين ربما كانوا يقولون الحقيقة التي قُمعت من قبل المؤلفين الأوائل بسبب أولويات رواياتهم. ولا يمكننا أن نفترض أن المصادر المتأخرة ليست إلا مجرد اشتقاقات عن الأولى. إضافة إلى أن هذه المصادر المتأخرة يمكن أن تقدم معلومات مأخوذة عن مصادر أولى فُقدت. وبكل الأحوال، فإن قصة نصري حول عم عثمان بعد مرور قرنين على الحدث، يبدو أنها تقرير موثوق حول حادث هام في حياة عثمان السياسية. ومن الواضح، أن مهمة المؤرخ أكثر صعوبة من مجرد استخدام المصادر القريبة أو البعيدة كمقياس لمصداقيتها. إذ إن المسألة ليست بالضرورة أن المصدر الأقرب بالزمان لبعض الأحداث التاريخية هو الأكثر ثقة. لأن هذا المصدر القريب قد يكون أكثر عرضة من غيره للتأثر بالإيديولوجية السائدة التي تُعبر عنها هذه الأحداث.

الغزو: ايديولوجية العلماء

الذين يرفضون اعطاء أي دور لمبدأ الغزو في أوائل التاريخ العثماني، يذكرونه على أنه بناء ايديولوجي متأخر. لندنر، أهم الناقدين لمقولة الغزو، يدّعي بأن ايديولوجية الغزو منسوبة إلى علماء المسلمين الذين بدأوا بالتجمع في أراضي العثمانيين في عهد أورخان. وهؤلاء هم الذين أسبغوا سِمات الماضي البطولي الديني المحافظ، فأصبح الغزو مبدأ مفيداً لتفسير السنوات التأسيسية للسلالة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان العلماء المسلمون القادمون من الشرق هم المخترعون والمروجون لايديولوجية الغزو فلماذا انتقدتهم الكتب التي عكست هذه الايديولوجية؟

حقيقة المسألة أن الشخصيات الدينية الأكثر محافظة (العلماء) كانت منافسة للدراويش الذين مثلوا الإسلام والنضال من أجل العقيدة في السنوات الأولى للعثمانيين، والذين خسروا الكثير بقدوم العلماء. إن المؤرخين الذين عاشوا في أوساط بيئة الغزو مثل أبز وغيره عبَّروا عن استياء الغزاة من السياسة العثمانية الجديدة والتي لعب العلماء دوراً هاماً في وضع أسسها. والنواحي التي تعرض لها هؤلاء المؤرخون هي نفسها التي تجنبها المؤرخون المؤيدون

لسياسة الدولة العثمانية: أولاً تطور نظام الإدارة المركزية، ثم الانتقادات التي وجهت إلى عائلة الجاندرلي الذين كانوا من العلماء والذين احتكروا أعلى المناصب القضائية والإدارية في الدولة العثمانية منذ أواسط القرن الرابع عشر إلى أواسط القرن الخامس عشر. ولا بد من ذكر بعض الفقرات لبعض المؤرخين الداعمين لقضية الغزو، والمنتقدين لبعض التطورات في المؤسسة العثمانية، وللعلماء المسؤولين عن إدخال هذه «البدع».

في هذا الوقت [عهد مراد الأول] لم يكن الحكام طماعين ولكن مع مجيء الجاندرلي خير الدين باشا إلى القصر، فإن العلماء الطماعين أصبحوا مرافقي الحكام... وكل الاضطهاد والفساد في هذه الدولة مرده إلى العلماء... فهم يرتكبون الرذيلة واللواط ويتعاطون الربا ولا يفرقون بين الحلال والحرام.

وباختصار فإن أعضاء عائلة الجاندرلي، مع بقية العلماء متهمون بإدخال البدع الشيطانية إلى الدولة. ومن بين التجديدات الشائنة لقره خليل، عميد عائلة الجاندرلي، كانت ضريبة العبيد. إذ اقترح وكان قاضي عسكر في ذلك الوقت، أن خمس العبيد أسرى الغزوات، مثلهم مثل أي غنيمة، يجب أن يؤخذ إلى خزينة الدولة. وقد وافق مراد الأول على هذا الاقتراح. وكانت هذه الضريبة بداية جيش جديد تحت السيطرة المباشرة للبيت العثماني، الانكشارية، والذي كان معظم أفراده في البداية من خلال هذه الضريبة التي عرفت بال «ينجيك» أي الخمس. وهذه الانتقادات لا نجدها عند شكرالله أو ابن كمال وإنما عند أبز والمؤرخين المجهولين.

فكيف يمكننا إذاً أن نفترض أن هؤلاء العلماء المهاجرين من المراكز الحضرية والثقافية، حيث لم يكن للغزو مثل هذه القيمة السياسية، هم الذين أحضروا ايديولوجية الغزو إلى الممتلكات العثمانية؟ إضافة إلى أن الأعمال المسجّلة لهؤلاء العلماء تتناقض مع مصالح محاربي التخوم. وهذا لا يعني أن العلماء المسلمين كانوا معارضين لايديولوجية الغزو، إلا أنهم فسروها بشكل مختلف، وأعطوها لوناً محافظاً يختلف إلى حد ما عن تقاليد التخوم.

IV

ويطرح الكاتب هنا سؤالين هامين يجعل منهما المنطلق لكتابة قصته حول قيام الدولة العثمانية: لماذا تمكن العثمانيون من تسخير دينامية التخوم، وروحية الغزو، والتراث الثقافي التعددي للمنطقة بشكل ناجح أكثر من خصومهم؟ وما هي العوامل التي جعلتهم في النهاية يتفوقون على الإمارات الأخرى وحتى الدولة السلجوقية؟

مما لا شك فيه أن روحية الغزو قد لعبت دوراً، إلا أن العثمانيين لم يكونوا الشعب الوحيد الذي ادعى أنه يجاهد في سبيل الله، وكذلك الحال بالنسبة للقبيلة، أو أي مفهوم أو مبدأ أو ايديولوجية أو عقيدة أو عرق أو قانون بإمكاننا أن نتوقع منطقياً أن يكون ميزة عثمانية. إن البحث عن «أسباب النجاح العثماني» لا يمكن أن يكون أحادي الجانب لكل الفترة التاريخية موضوع الدراسة. إن الوضع السياسي والاجتماعي ككل كان في حالة تغير دائم في الأناضول، بينما كانت السلطة تتركز تدريجياً في أيدي إدارة تخدم السلالة العثمانية. ويركز الباحث على المحركات العامة لهذا التغير ومراحله المهمة في محاولة لفهم الدولة العثمانية كنسق بدلاً من فهمها كعلاقة ميكانيكية بين سبب معين ونتيجة.

وقد ركز الباحثون بشكل عام على بعض العوامل التي ساهمت في قيام الدولة. منها أولاً، موقع ولاية عثمان الذي شكل ميزة فريدة، إلا أن هذا لم يكن مسألة اعتباطية متروكة للظروف، لأن العثمانيين قد عملوا على تسخير هذه الظروف بطرق معينة ساعدتهم على تحقيق قدرهم. وثانياً، سياسة المحافظة على وحدة الإمارة العثمانية، وخاصة عند انتقال السلطة، تحت زعامة وريث واحد. وشكّلت هذه السياسة فرقاً واضحاً عن سياسة الإمارات الأخرى التي سمحت بالتجزئة منذ اعترفت بحقوق الورثة جميعاً تبعاً للتقاليد المغولية التركية. وثالثاً، اتباع العثمانيين منطق المركزية. ورابعاً، الطريقة التي اتبعها بناة الدولة في تغييرهم الناجح لشبكة تحالفاتهم مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى. وصحيح أن كل الإمارات كانت وارثة للثقافة السياسة

للسلاحقة في الأناضول، وهذا ما اعتبره كوبرولو في غاية الأهمية في بناء الدولة العثمانية، إلا أن العثمانيين كانوا أكثر خبرة في إعادة تشكيل هذه الثقافة لتتوافق مع حاجاتهم، فكانوا أكثر إبداعاً في عمليات الدمج غير المتوقعة للتقاليد المختلفة، التركية والإسلامية والبيزنطية. ويحاول الكاتب في هذا الفصل إعادة رسم الخطوات الأساسية التي اتبعها العثمانيون في طريقهم نحو بناء دولتهم.

استراتيجيات التحالف والصراع؛ الإمارة الأولى

وتختلف المصادر التاريخية العثمانية في تحديدها لدور الشخصيات العثمانية التاريخية. فبينما تنسب بعض التواريخ إلى ارطغرل قيامه ببعض الغزوات وتحقيق بعض الانتصارات العسكرية. يرى آخرون بأن هذا الجيل لم يكن ناشطاً عسكرياً ولا سياسياً. ويبدو واضحاً من كل هذا بأن سعي العثمانيين وطموحهم السياسي لم يبدأ إلا مع عثمان. فالظروف التي دفعت القبيلة إلى المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية للتخوم، وبالتالي إلى السجلات التاريخية، قامت حوالي سنة 1290 كما اقترح توغان. فالأكيد إذاً أن القبيلة تمتعت بارتفاع أساسي في مستوى نجاحاتها العسكرية وادعاءاتها السياسية المنظورة تحت قيادة عثمان؛ ولذا كان اسم عثمان وليس أي واحد من أسلافه، هو المعرّف للإمارة. ولا نعلم بأي اسم عرفت قبيلته قبل قدومه.

وإذا كان الغموض لا يزال يحيط بالسنوات الأولى من حكم عثمان، فهذا الغموض أيضاً يطال هويته الذاتية. أقدم المصادر البيزنطية تهجىء اسم عثمان كالتالي: أتومان «Atouman» أو أتمان «Atman» واستنتج بعض البحاثة من ذلك أن مؤسس الإمارة العثمانية كان له اسم تركي في البدء، على الأرجح أتمان «Atman» ثم تغير لاحقاً إلى عثمان. والغريب أن مصدراً من أقدم المصادر العربية التي ذكرت اسم عثمان، المؤرخ والجغرافي العمري سنة 1330 يتهجى الاسم أيضاً بالطاء في محلّين ثم يذكره لاحقاً بشكل صحيح. وهناك صدى لهذا «الاسم الآخر» في مصدر تركي متأخر، سيرة حياة الحاج بكتاش المكتوبة في القرن الخامس عشر.

ولا نحتاج هنا إلى إعادة إحياء نظرية غيبون التي تقول بتحول عثمان من الوثنية إلى الإسلام لتفسير تغير اسم عثمان وجعل هذا التغير ممكناً تاريخياً. فالأسماء التركية، كانت وما تزال، تعطى للأطفال الذين يولدون كمسلمين. فمن يولد باسم تركي لا يعني بالضرورة أنه غير مسلم. إلا أنه إذا كان الاسم الفعلي لعثمان هو أتمان ثم تبنى لاحقاً اسماً عربياً أكثر هيبةً وأشرف مقاماً، فهذا يمكن أن يدل على نقطة انعطاف هامة في الهوية الذاتية أو الأيديولوجية السياسية للعثمانيين الأوائل.

أما طبيعة مفهوم التخوم في غرب الأناضول فقد تميزت بوجود وحدات صغيرة مستقلة لكل منها مساحة أرضية معينة. وكل القرارات والتحضيرات المتعلقة بالحرب والسلام، التحالف والصراع، كانت تؤخذ محلياً من قبل قادة هذه المجموعات. هذا على الرغم من أن المنطقة لم تكن خالية تماماً من تدخل السلطات الكبرى في المراكز السياسية الأساسية. ولم تكن كل القوى الكبرى حاضرة دائماً وبنفس القوة وفي نفس الوقت وذلك بسبب قدراتهم ومصالحهم المتغيرة. إلا أنه وعلى الرغم من كل شيء، فقد كانت لهذه القوى سلطة إعطاء الشرعية للقوة المحلية، وقد كانت هذه الشرعية جزءًا من اللغة السياسية لمجتمع التخوم. وبالنسبة للجانب الإسلامي ـ التركي في غرب الأناضول في العقد الأخير من القرن الثالث عشر، فقد كانت هناك طبقات سلطوية متعددة: خانات المغول وحكامها، سلاطنة السلاجقة والمماليك، أمراء سلاجقة لهم وجود مادي وعسكري في التخوم، أمراء القبائل، أمراء الأوك المعينون والمُعترف بهم من المغول أو السلاجقة، الوجهاء الدينيون وأتباعهم، المغامرون والطامحون. وانطلاقاً من هذه الأرضية المعقدة والمتغيرة لمناطق التخوم، كان من الصعب الحديث عن «الجانب الإسلامي ـ التركي» ككيان ذاتي مغلق، أو «كمجموعة قومية».

وأظهر عثمان براعة سياسية في هذه البيئة حيث التحالفات تتجاوز الخطوط القبلية والإثنية والدينية. يتحدث أبز عن علاقات عثمان الودية مع قادة المدن والقرى المسيحية، وليس هناك من سبب يدعونا إلى افتراض أن هذه القصص هي من تلفيقات القرن الخامس عشر.

إن مفهوم الغزو يرتبط بمبدأ الشرف. الصداقات القديمة، الخدمات والوعود والارتباطات كان لها وزن معين وتأثير على روحية الغزو. ومن الممكن نقض تحالف أو ارتباط إلا أن هذا النقض يحتاج إلى معنى من ضمن هذا المفهوم. وأفضل محاربي التخوم هم أولئك الذين يستطيعون المحافظة على قضيتهم بشجاعة وإصرار، ويظهرون تعاطفاً وشهامة نحو العدو. وصلاح الدين الأيوبي هو مثال محاربي العصور الوسطى. وتأتي علاقات عثمان مع ميهال «Mihal» أحد جيرانه البيزنطيين كدليل على علاقات عثمان الودية مع المسيحيين. وقد كان لميهال وعائلته مرتبة هامة بين الغزاة وفي خدمة الدولة العثمانية ثم تحوّل لاحقاً إلى الإسلام. وكان الصراع العثماني مع التتار والجرميانيين أشد منه مع المسيحيين المحليين في أوائل الدولة العثمانية.

ولقد تصرف عثمان ببعد نظر واستراتيجية طويلة المدى، وربما اتبع في ذلك غريزته ومتطلبات اللحظة. إلا أنه لم يخطىء في فهمه للنتائج المستقبلية للعلاقات العائلية التي أقامها لنفسه ولابنه. فإحدى زيجاته كانت لابنة شيخ هو رأس مجموعة مزدهرة من الدراويش والرعاة في التخوم. فزواج عثمان من ابنة الشيخ ادي بالي والذي يظهر في نهاية قصة الحلم الذي لا شك أنها مختلقة، وبسبب ارتباط القضيتين ببعضهما البعض، شُكّ كذلك بقصة الزواج. إلا أن بعض المصادر المتأخرة تطلق على ادي بالي «والد زوجة عثمان». كما ذُكرت قصة وجود الشيخ ادي بالي في غرب الأناضول وعلاقته بالبابائية في كتاب سير ألفان جلبي الذي كتب سنة 1358 ـ 1359. وزواج ابنه أورخان من ابنة تكفور يرحصار «Yarhisar» كان مرتبطاً كذلك باستراتيجية سياسية.

أما بالنسبة للاستراتيجية العسكرية للعثمانيين الأوائل، فإننا لا نعرف عنها شيئاً أكيداً حتى معركة بافوس «Bapheus» وهي أول حدث مؤرخ في تاريخ عثمان، حيث انتصر في مواجهة مع قوة بيزنطية سنة 1301 ـ 1302. المؤرخ البيزنطي باشيميرس «Pachymeres» ذكر هذا الحدث مضيفاً أن عثمان قد أغرى الكثير من الترك بالانضمام إلى قواته. فلا بد إذاً من أنه كان يوجد في التخوم قسطٌ كبيرٌ من المشاركة بين المحاربين، وتجاذب لهم من قبل رؤساء القبائل. إن استراتيجية عثمان وقدرته على اجتذاب متطوعين في فترات نشاط

عمليات الغزو لا بد أن تكون قد نمت. إلا أن العثمانيين لم يكونوا، ولفترة طويلة، أفضل الممثلين لنشاط التخوم. وهذا ما ساعد الإمارة العثمانية، كما يرى البعض، في بناء مؤسساتها وتقاليدها السياسية بشكل تدريجي وثابت أكثر من الآخرين. إذ جنبهم ذلك الحملات العسكرية من قبل المراكز الكبرى لإخضاع الأمراء المستقلين بأنفسهم. إلا أنه لم يكن بالإمكان الحفاظ طويلاً على الطبيعة التعايشية السابقة للعثمانيين مع جيرانهم، فقد أدت الطموحات السياسية إلى غزوات وعمليات عسكرية جدية كالحصار والفتح لمدن محصنة. وفي كل هذه العمليات، كان عثمان ومحاربوه يتصرفون بحس تكتيكي واستراتيجي رائع أدى في النهاية إلى استيلائهم على بثينية. وقد أثبت خليل اينالجك مؤخراً بأن فتوحات عثمان قد بُنيت على منطق عسكري واضح.

مركز قاعدة سلطة عثمان ساهم في تحقيق نجاحاته. فمدينة «Sogut» التي تقع على مرتفع يسهل الدفاع عنه، على الطريق الرئيسية التي تحيط بها المرتفعات وتمتد من القسطنطينية إلى قونية، كان لها دور جغرافي وسياسي هام. لقد كان لهذا الموقع الصغير أهمية بسبب التجزئة السياسية للمنطقة، ووضع القوات الموالية لعثمان في نهاية طرف التخوم. فبعد أن انتهى العثمانيون من مواجهاتهم مع الجرميانيين والقبائل التترية، ووجهوا انتباههم نحو مدن بثينية البيزنطية، برز دور هذا الموقع العسكري ـ الاستراتيجي، والسياسي ـ الاجتماعي لجيران من الداخل.

وفي ظل عالم التنافس في التخوم، لا شيء ينجح مثل النجاح. إن نجاح هذه المؤسسة الصغيرة التي يرأسها عثمان وأبناؤه في سلسلة من الغزوات والفتوحات لمدن صغيرة في بثينية، قد دفعت بالكثيرين، ليس فقط من المحاربين، وإنما أيضاً من الدراويش والعلماء، للانضواء تحت قيادتهم. ويذكر أبز أن «عدالة وكرم» العثمانيين الأوائل، دفعت بالمزارعين البيزنطيين الهاربين من المناطق المفتوحة للعودة مجدداً إلى مزارعهم. كما أن بعض الضرائب الجائرة قد ألغيت وبعضها الآخر قد خفّض» في ظل الحكم العثماني الجديد. لقد أدرك العثمانيون أن الوضع الجيد لرعاياهم هو «السبب في إطالة أمد الدولة واستمرار النظام في الامبراطورية»، واتبعوا اعتبارات براغماتية،

فالعدالة واللين والتساهل النسبي يمكن أن تخفف من التوتر بين الحكام والرعايا، خصوصاً وأن الحكم العثماني كان لا يزال يانعاً وغير مستقر. ولحق بالاعتدال الضرائبي الأمان الذي أصاب المناطق التي وقعت تحت حكم مستقر؛ وكل ذلك ساهم في جعل الحكم العثماني أكثر قبولاً.

وبما أن الإمارة العثمانية كانت في موقع تحد دائم مع الامبراطورية البيزنطية، فقد تمكن العثمانيون في بضعة عقود من البروز كقوة دفاع أساسية في وجه هذا التحدي. والعمري، المؤرخ الجغرافي العربي، يُبرز العثمانيين لوحدهم في هذه الفترة كقوة متصارعة عسكرياً مع البيزنطيين. وعندما مرّ ابن بطوطة على إمارات المنطقة سنة 1330، وصف أورخان على أنه «أعظم أمراء التركمان بالأرض والجيش والثروة» إلا أن كل الميزات الاستراتيجية والفرص المادية ما كانت لتعني أي شيء لو لم يستغلها العثمانيون برؤية بعيدة المدى؛ وهذه الرؤية كانت تتحدد وتتبلور باستمرار من خلال مسار الأحداث وتطوراتها.

وفي منتصف 1320 كان للعثمانيين نظام إداري ـ عسكري معقد لإصدار نقود باسمهم، ولإعطاء مناصب للعبيد، ولإقامة الأوقاف، ولإصدار الوثائق المكتوبة (بالفارسية) ولامتلاك مدينة مهمة كبورصة. إلا أن أهم إنجاز مبتكر للرئاسة في هذه السنوات، هو تخطي الإمارة العثمانية لاستحقاق موت عثمان دون أية خسارة لوحدة الإمارة. ربما كانت هناك بعض الأصوات المعارضة، إلا أن ما نعرفه هو أن أورخان خلف والده دون أن تمس مملكته، بالرغم من أن أورخان لم يكن الولد الذكر الوحيد لعثمان، فلماذا لم تقسم إمارة عثمان بين ورثته؟ لو اتبع العثمانيون التقليد التركي ـ المغولي كما فعلت الإمارات الأخرى المحيطة بهم، لبقي أورخان الحاكم الأعلى على إخوته الآخرين، إلا أنه سيكون لهؤلاء الإخوة عمل ومناطق نفوذ. وهذا هو التقليد الذي اتبعه الجانكيزخانيون وسلاجقة الأناضول، الذين يمثلون التقاليد السياسية للدولتين العظميين اللتين أخذت عنهما الإمارات الأخرى تقاليدها السياسية. لم يشرك أورخان أياً من إخوته في خلافته كما أن إمارة عثمان لم تقسم. ولذا يبدو طبيعياً أن نبحث عن «سياسة عثمان إزاء الخلافة» من خلال حالة واحدة (هي

أورخان طبعاً). لقد سادت الانفصالية في الإمارات الأخرى، بينما بقيت أراضي الإمارة العثمانية موحدة المرة تلو المرة على الرغم من أنها لم تنظّم إلا في عهد محمد الثاني الذي شرّع قانون قتل الإخوة.

وقد وجد مؤرخو القرن الخامس عشر شيئاً نوعياً في السلوك العثماني للخلافة وحاولوا تفسيره. إذ يرى أبز مثلاً، في خلافة عثمان شيئاً مميزاً: ويعزى إلى عثمان أنه أعطى العرش لأورخان عندما كان لا يزال حياً، حتى يتم قبول هذا الرجل الشاب في حياة أبيه. مما يعني أن عثمان كان ينوي عدم ترك أي مجال لتحدي خلافة ابنه للأراضي والقبيلة العثمانية. وبالنظر إلى سياسة الخلافة التي اتبعها عثمان على المدى الطويل يتبين أنه لم تظهر سلالات جديدة في عشيرة عثمان، وأثبت العثمانيون على المدى الطويل أنهم تلامذة أفضل للتاريخ من منافسيهم، ليس فقط في سياسة الخلافة وإنما أيضاً في تعاطيهم مع التحديات الحقيقية الأخرى لسلطتهم المركزية.

التحديات للسلطة العثمانية

لم تكن الخلافة هي الاستراتيجية الوحيدة التي اتبعها العثمانيون للحفاظ على سلطتهم المركزية وعلى حدود ممتلكاتهم، إذ كان عليهم مواجهة مراكز النفوذ الأخرى التي كانت تنشأ في ممتلكاتهم خلال بعض الظروف التاريخية التي مروا بها. وأبرز هذه التحديات كانت محاولة حاجي الباجي الاستقلال في ثراث «Thrace» بين سنوات 1360 و1370. وقد كان لحاجي الباجي الفضل في نقل نشاطات الغزو إلى ثراث وفي الانتصار الساحق على القوات الصربية سنة 1371، إلا أنه قتل في النهاية على يد قائد موال لمراد الأول ابن أورخان. ومهما كانت صحة هذه الروايات التاريخية فإنها تثبت أن التوجهات الانفصالية قد بلغت أوجها في السبعينات من القرن الرابع عشر، وأن العثمانيين كانوا يواجهون نوعاً من الأزمات التي أدت إلى ظهور إمارات انفصالية في الدول الأخرى في المنطقة. وتمكن العثمانيون من مواجهة هذا التحدي بالتعاون مع قيادات عسكرية أخرى وباتخاذ إجراءات صارمة وعنيفة أحياناً.

وما كانت هذه الإجراءات لتنجح لو لم يطور العثمانيون جهاز حكمهم المعقد. وبالتأكيد لم يكن من باب المصادفة ابتداع العثمانيين للإنجاز الحقيقي لتكنولوجيا السلطة المركزية خلال أزمات 1370 وما بعدها. فبعد ملاحظتهم لضعف الروابط بين المحاربين أنفسهم من جهة وبينهم وبين البيت العثماني من جهة ثانية، ابتدعت الدولة الناشئة جيشاً جديداً هو الانكشارية مؤلفاً من جنود كانوا عبيداً، حتى يكون ولاؤهم الوحيد للسلطان.

إن التعقيدات المؤسساتية لإمارة عثمان قد ظهرت مبكراً وقبل وصول عائلة الجاندرلي التي سيكون لها دور هام في تعزيز السلطة المركزية العثمانية. فبدءًا من الجاندرلي قره خليل سيطرت ثلاثة أجيال من هذه العائلة على الوظائف العليا في الإدارة، ولعبت دوراً هاماً في بناء بنى معقدة للحكم دعمت التوجهات المركزية للدولة العثمانية. وإذا كانت الحركة والمرونة هي من خصائص التخوم في أناضول العصور الوسطى، فإن النجاح العثماني كان في استخدام هذه الحركة لتحقيق غايات العثمانيين، بعد ترويضها وإعادة تشكيلها لتتناسب مع رؤيتهم القائمة على الاستقرار والمركزية. فنظام مثل نظام الدفشرمة (ومنه الانكشارية) حيث كان يتم جمع الصبيان من عائلات الفلاحين غير المسلمين ثم «يحولون إلى عثمانيين» ويرفعون إلى أعلى مراتب الحكم، ما كان ليمكن رؤيته إلا من خلال دولة ولدت في ظروف التخوم.

أما القوى الاجتماعية التي تضررت من هذه السياسة المركزية فكان على رأسها قادة الحركات الدينية الصوفية، الذين تمثلوا في أشخاص البابات «Babas» وأشهرهم على الإطلاق حاجي بكتاش. وقد اعتمد العثمانيون كثيراً على خدمات هؤلاء البابات في مراحل بناء دولتهم الأولى، ولكنهم في النهاية فضّلوا الحركات الدينية المدنية الأكثر علماً وحداثة، خصوصاً بعد أن تحوّل بعض حلفائهم القدامى من الدراويش إلى أعداء. مجموعة أخرى عانت من القوة المركزية في الإمارة العثمانية النامية، ومن التبني العثماني في النهاية لمفهوم امبراطوري في الإدارة والحياة الثقافية، هذه المجموعة هي محاربو التخوم وعلى رأسهم أمراء الأوك. وبسبب ندرة المصادر فمن الصعب أن نعرف بالتحديد البدايات الأولى للصدام بين البيت العثماني وحلفائه.

أما التوتر النظامي والعميق فنشأ بين الغزاة الذين اعتادوا أن يروا أنفسهم شركاء لأمراء البيت العثماني، واستياؤهم يعود على الأقل إلى الربع الأخير من القرن الرابع عشر. ولم يتحول كل الغزاة والدراويش إلى متمردين، كما لم تؤيد كل القبائل القضية الصفوية، لكن هذه القضية عرضت نفسها كخيار ثقافي وديني وسياسي منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر. ولا يمكننا أن نتوقع لهذه الفئات الاجتماعية المعقدة (الغزاة والدراويش والقبائل) أن تتصرف كمجموعة واحدة.

الكثيرون من الغزاة «المعتدلين» أو «المتأقلمين» استمروا في عملياتهم في البلقان في خدمة الدولة العثمانية ولكن بشكل يختلف عما كانت عليه الحال إبان استقلاليتهم في أوائل الدولة العثمانية. لماذا وقف بعض الغزاة مع الدولة العثمانية؟ لأن دولة مركزية يمكن أن تؤمن لهم نسبياً الأمان، ومن الممكن أن تجعل غزواتهم اللاحقة مربحة أكثر. ولذا كان من الطبيعي أن يكون قبول مستوى معين من الخضوع خياراً معقولاً بالنسبة لبعض المحاربين. ولذا فإن روحية الغزو أخذت تدريجياً تنحو نحو مزيد من التفسيرات «المحافظة» متأثرة بالاتجاهات الجديدة للإدارة السنية المستقرة. وعلى كل حال نستطيع القول أن ورثة تقاليد الغزو الأولى في نهاية القرن الخامس عشر كانوا قد ابتعدوا بشكل عام عن الاتجاه العثماني السائد.

ومهما كانت عظمة الدور الذي لعبه الغزاة في ظهور الدولة العثمانية، فإنهم لا يمثلون أكثر من جزء معين من مجتمع التخوم في أناضول العصور الوسطى، مع عاداتهم الخاصة وتطلعاتهم ومصالحهم وتحالفاتهم ضمن ائتلاف حظي بنجاح كبير أدى في النهاية إلى ابتلاع بعض أعضائه. لقد مثل الغزاة فئة اجتماعية صلبة، تُركت في النهاية خارج الطبقة الحاكمة بسبب ظهور الإمارة المركزية بقيادة البيت العثماني، الذي كان يوماً ما مثلهم واحداً من أمراء الغزاة. لقد أصبحت عمليات الغزو تخضع لقرارات الباب العالي. فالغزوة لم تعد مسألة على مستوى المحلة أو المنطقة وإنما أصبحت مسألة في المجال العالمي الحقيقي. ولذا فعندما وقّع سليمان القانوني معاهدة سلام مع آل هابسبورغ وكان في نيته الحفاظ عليها أمر قائد الغزاة ميهال أوغلو بالامتناع

عن القيام بأية غزوة في أراضيهم.

إن فتح العاصمة البيزنطية في سنة 1453، وجعلها مدينة إسلامية، حقق الحلم الراسخ والهدف الأسمى للمحاربين المسلمين وأتباعهم لقرون عديدة. إلا أن هذا الإنجاز أيضاً قد وضع النهاية الحاسمة لمناطق التخوم كتجمعات لمؤسسات سياسية. فجعل اسطنبول عاصمة لدولة مركزية، كما أرادها محمد الثاني، لم يكن بأي شكل من الأشكال نية كل الفاتحين. كانت مدينة تتويج محمد الفاتح جزءًا من مشروع سياسي جُوبه بقوة في بعض الحلقات. وقد تضمن المشروع بناء سلطة إدارية لإمبراطورية مركزية على رأسها البيت العثماني، والتي تمجد ماضيها الغازي ولكنها تُعرّف عن نفسها الآن بشكل جديد. إن مسيرة المركزية يمكن أن نعود بها وبالتأكيد إلى أوائل التاريخ العثماني، أما الآن فقد أُعطيت شكلها الأكثر جذرية ونظامية. فمحاربو التخوم أخضعوا نهائياً مع العديد من المجموعات الأخرى الذين كان أسلافهم شركاء في المؤسسة العثمانية الأولى، لسيطرة الدولة المركزية. لقد كانت المركزية واحدة من الديناميات لأوائل التاريخ العثماني، ثم أصبحت الدينامية المسيطرة في تحديد شكل الدولة التي بُنيت في نهاية هذه العملية التنافسية. والقرن اللاحق لفتح القسطنطينية شهد ليس فقط المزيد من الفتوحات وتوسيع أراضي الامبراطورية، وإنما أيضاً تطورات مؤسساتية عزّزت وضع الامبراطورية كدولة. فالقوانين وخلق إجراءات بيروقراطية وزيادة الاعتماد على الخدم ـ العبيد كإداريين، وإقامة هرمية من العلماء مرتبطة بالدولة، كل هذا شكّل أهم العناصر في عملية التماسك التي رفعت المركزية المطلقة إلى أوجها. وترافق هذا كله مع نهضة أدبية فنية، معمارية وتاريخية، فشكلت الثقافة والمؤسسات السياسية في منتصف القرن السادس عشر التعابير التقليدية لتكنولوجيا وايديولوجيا السياسة العثمانية بالنسبة للأجيال القادمة، لأن الامبراطورية قد دخلت في مرحلة اللامركزية في نهاية هذا القرن.

وكما كان على الشركاء المحاربين والقوى الاجتماعية الحليفة لعهد التخوم أن تُخضع أو تُقصى من أجل تأمين سيادة السلطة العثمانية، كذلك فإن تراثهم كان ينبغي أن يدجّن أو يُقمع أو يُهمش من أجل تعزيز هذه السلطة. إن

الدولة العثمانية، مثلها مثل أي من زميلاتها، بُنيت ليس فقط في الحقيقة وإنما أيضاً في مخيلة الشعوب وذلك بفضل المؤرخين.

كلمة أخيرة يجب أن نضيفها هنا، وهي أننا لا نتعرف من خلال هذا الكتاب على رواية تاريخية هامة حول بناء الدولة العثمانية فقط، وإنما أيضاً على طريقة منهجية مُبدعة تنير لنا الطريق في بحثنا العام ليس فقط عن حقيقة قيام الدولة العثمانية، وإنما أيضاً عن أية حقيقة تاريخية معقدة تتضارب حولها الآراء ونسعى إلى جلاء صورتها.



أسباب الصراع بين المماليك والعثمانيين*

(محمد أحمد دهمان)

مراجعة هيثم مزاحم

يتضمن هذا الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته، مخطوطة لمحمد بن محمود الحلبي الملقب بابن أجا (ت 881هـ) حقَّقها الأستاذ محمد أحمد دهمان وعلَّق عليها، وأضاف إليها نصوصاً من إعداده تؤرِّخ للإمارة الدلغادرية التي كانت تقع في منطقة الحدود بين أراضي الدولة المملوكية في بلاد الشام وأراضي الدولة العثمانية في بلاد الأناضول، أي المنطقة المعروفة اليوم بلواء الإسكندرون وبعض المناطق المجاورة لها في سوريا وتركيا، من جهة. ومن جهة أخرى تؤرخ لأسباب النزاع المملوكي ـ العثماني وبداياته ولمجريات العلاقات بين الدولتين المملوكية والعثمانية والحروب بينهما والتي انتهت بانتصار العثمانيين والقضاء على دولة المماليك.

أما المخطوطة السالفة الذكر فهي تشتمل على وصفٍ لحملة الأمير المملوكي يشبك بن مهدي الدوادار بين عامي 875 و 876هـ إلى بلاد الشام للقضاء على تمرّد شاه سوار الأمير الدلغادري بعد فشل ثلاث حملات سابقة في إنهاء هذا التمرّد. ولا يقتصر المؤلف على وصف وقائع الحملة العسكرية إنما يقوم بوصف المناطق التي مرَّت بها الحملة العسكرية في فلسطين ودمشق وحلب، وينقل وقائع رحلته إلى تبريز كمبعوث للسلطان إلى حسن أوزون أحد

(*) محمود بن محمود الحلبي الملقّب بابن أجا، العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك، مع رحلة الأمير يشبك بن مهدي الدوادار (تحقيق: محمد أحمد دهمان)، (دار الفكر ـ دمشق ـ 1976، الطبعة الأولى).

حكام إيران من أسرة أقويونلو.

ومؤلف المخطوطة هو قاضي الجيش في رحلة الأمير يشبك، واسمه محمد بن محمود بن خليل الشمس الحلبي الحنفي، والمعروف بابن أجا، ولد في سنة 820هـ بحلب ونشأ فيها، وانتقل إلى القاهرة حيث ارتقى لصحبة الدوادار الكبير يشبك بن مهدي وعمل معه قاضياً للجيش في حملاته ورسولاً منه ومن السلطان إلى ممالك عدة كتبريز والأستانة وغيرهما. ترجم فتوح الشام للواقدي إلى اللغة التركية نظماً في اثني عشر ألف بيت، وكتب المخطوطة هذه (سفرة سوار أو رحلة يشبك). توفي سنة 801هـ بحلب. ولعلَّ أهمية المخطوطة في سياق النزاع المملوكي ـ العثماني تكمن في كونها تتحدث عن أبرز الأسباب الأولى للنزاع المتمثل في تمرّد شاه سوار المدعوم من العثمانيين ضد سلطان المماليك من جهة، وتصف أحوال الدولة المملوكية آنذاك من جهة أخرى.

أما النصوص التي كتبها المؤلف محمد أحمد دهمان فهي: تاريخ الإمارة الدلغادرية، ثورة شاه سوار، طمع الدول المجاورة بالمماليك ونهاية يشبك الدوادار، تردّي العلاقات بين المماليك والعثمانيين، تحسّن العلاقات بين الدولتين المملوكية والعثمانية، النزاع بين المماليك والعثمانيين وزوال الدولة المملوكية. وثمة ملحق في الكتاب حول «ثورة جانبردي الغزالي» مأخوذ من كتاب «إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى» لابن طولون، ومن تحقيق المؤلف.

الإمارة الدلغادرية قامت على ثغور بلاد الشام الشمالية حيث كانت بلاد الشام ومصر دولة واحدة في زمن المماليك، وكانت هذه الإمارة تابعةً للدولة المملوكية. وتقوم في المنطقة نفسها تقريباً التي كانت فيها أكثر وقائع سيف الدولة الحمداني مع الروم حيث هاجرت إليها في أوائل الحروب الصليبية فرق كثيرة من الأرمن إليها وبنوا فيها إمارات صغيرة تحت حماية قياصرة القسطنطينية وجعلوا عاصمتها سيس، وقد تمكن المماليك من تحطيم هذه الإمارة الأرمنية سنة 776هـ حيث قامت على معظم أراضيها الإمارة الدلغادرية.

والأسرة الدلغادرية التي حكمت مرعش والبستان وما حولهما قرابة 190 عاماً (740هـ ـ 928هـ) ـ وهي منطقة الحدود بين الدولتين العثمانية والمملوكية ـ هي بالأصل عشيرة تركمانية نزحت نحو الأناضول فراراً من جنكيزخان برئاسة زعيمهم ذو الغادر. [وقد تأرجح حكام الإمارة في التبعية والولاء بين المماليك والعثمانيين إلى أن سيطر شاه سوار على كامل الإمارة بعد مقتل أخيه أرسلان في القاهرة واتهام سوار لأخيه الثاني شاه بوداق بالتآمر مع السلطان المملوكي خوشقدم لقتل أخيهما. وهكذا دعمت الدولة العثمانية شاه سوار في نزاعه مع أخيه بوداق المدعوم من المماليك الذين أرسلوا أربع حملات للقضاء على حكم سوار لكنهم فشلوا في الحملات الثلاث الأولى ونجحوا في الحملة الرابعة بقيادة الأمير يشبك في القضاء على تمرّد سوار والقبض عليه وإعدامه. وقد أظهرت هذه الحملات العسكرية المتتالية ضعف الدولة المملوكية عسكرياً من جهة، وانهيارها المالي وتفككها الاجتماعي ـ العسكري من جهة أخرى. كانت خزانة الدولة فارغة وكانت تموّل الحملات العسكرية والرشوات للجنود والأمراء للمشاركة فيها من الضرائب الكبيرة المفروضة على الأهالي ولا سيّما التجار الذين كانوا يضطرون لرفع الأسعار لتعويض ما دفعوه للسلطان.

كما أظهر ابتزاز الأمراء والجنود للسلطان وتمرّدهم على المشاركة في القتال التفسخ الداخلي للدولة وانحطاطها السريع مما أثار أطماع جيرانها فيها ولا سيّما دولتا العثمانيين والإيرانيين. وإذا كانت قضية شاه سوار هي بداية النزاع السياسي العسكري بين المماليك والعثمانيين فإن ثمة أسباباً أخرى أبرزها:

1 ـ بعد وفاة السلطان العثماني محمد الفاتح سنة 886هـ/ 1481م، تولى ابنه بايزيد الثاني السلطة. وقد نازعه عليها شقيقه جم الذي اضطر للفرار إلى طرسوس وطلب اللجوء إلى حلب من أميرها ثم الدخول إلى القاهرة بعد إذن السلطان المملوكي قايتباي له واستقباله والسماح له بتجهيز قوة عسكرية لقتال العثمانيين بزعامة أخيه الأمر الذي أثار السلطان بايزيد الذي تمكن من هزيمته.

2 ـ وزاد الأمر سوءًا أن بعض ملوك الهند قد أرسل هدية إلى السلطان العثماني بواسطة بعض تجار الهند الذين صودرت منهم الهدية من قبل نائب جدة وأرسلت إلى السلطان المملوكي مما أثار غضب ابن عثمان، بعد هزيمة سوار، تمكن أخوه علي دولات بن دلغادر، بدعم من العثمانيين عام 888هـ، من السيطرة على ملطية ومهاجمة حلب حيث هزم الجيش المملوكي فيها عام 889هـ في واقعتين إلى أن تم الصلح في ذي الحجة من سنة 890هـ.

لكن الصلح مع علي دولات لم ينه الصراع المملوكي ـ العثماني حيث وقعت معركة بين الطرفين في ربيع الأول سنة 891هـ في منطقة حلب كان النصر فيها للجيش المملوكي ثم تلتها معركة أخرى في رمضان سنة 893هـ كانت الغلبة فيها أيضاً للمماليك. وفي المعركة الثالثة، حاصر المماليك مدينة أدنة وفتحها بعد ثلاثة أشهر من الحصار.

وتجدر الإشارة إلى أن المماليك كانوا في كل معركة مع العثمانيين أو حلفائهم في بلاد الشام كانوا يضطرون لإرسال تجريدة عسكرية الأمر الذي كان يكلّف الدولة نفقات هائلة على الجنود والأمراء كمصاريف ورواتب ومكافآت ورشوات من جهة. كما كان يؤدي إلى تمرّد الأمراء والجنود وابتزازهم السلطان من أجل الحصول على مزيد من الأموال من جهة أخرى. أضف إلى ذلك أن إرسال التجريدة من القاهرة كان يحتاج وقتاً الأمر الذي كان يشكل نقطة ضعف المماليك في المواجهة العسكرية مع العثمانيين القادرين على حشد الجيوش بسهولة وسرعة من داخل بلادهم إلى بلاد الشام.

وفي العام 897هـ انشغل العثمانيون بالاستيلاء على مملكة حسن الطويل في إيران بعد موته واستلام أولاده الحكم، مما أدى إلى فترة صلح وهدنة بينهم وبين المماليك استمرت قرابة ربع قرن (897 ـ 922هـ) وفي هذه الفترة كانت أوضاع الدولة المملوكية تسير من سيء إلى أسوأ، وخاصة بعد وفاة السلطان قايتباي سنة 901هـ ومجيء ستة سلاطين مماليك بعده، قتل الثلاثة بالتآمر والانقلابات بينما عزل الرابع. أما الملك الخامس للمماليك قانصوه الغوري (906هـ ـ 922هـ) فقد توفي قهراً بعد هزيمته في معركة مرج دابق وعيّن

مكانه السلطان طومان باي كآخر سلاطين المماليك الذي أعدمه العثمانيون بعد احتلالهم لمصر عام 923هـ.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 906 و920هـ سادت علاقات المودة وحسن الجوار بين المماليك والعثمانيين بينما تعرّضت خلالها حدود الدولة المملوكية لاعتداءات الصفويين الذين حكموا إيران آنذاك. أما عودة النزاع بين العثمانيين والمماليك فبداياته كانت بسبب استقبال السلطان لأحد إخوة السلطان سليم الذي تسلم السلطة وأعمل السيف من إخوته وأبنائهم. ثم جاءت المعركة بين العثمانيين والصفويين عام 920هـ/ 1514م ورفض المماليك نصرة العثمانيين فيها وتحالفهم سراً مع الصفويين لتزيد الطين بلة.

وساهم في انفجار النزاع رغبة السلطان سليم في الاستيلاء على أراضي الدولة المملوكية بعد شعوره بانهيارها الداخلي وخاصة بعد هرب خوشقدم، أحد أعوان السلطان المملوكي قانصوه الغوري إلى العثمانيين، وإعطائه تفصيلات كاملة عن أحوال مصر الاجتماعية والعسكرية، من شتى المظالم والمفاسد وعمليات الغش في الذهب والفضة وابتزاز أموال الناس والرشوة بين القضاة والضرائب المرهقة، إلى أوضاع جيش المماليك وميناءي الإسكندرية ودمياط.

وقد بدأت المعارك بين الطرفين سنة 921هـ إذ جرت مناوشات بين علي دولات وبعض عساكر العثمانيين الذين طلبوا مساندة من السلطان سليم وتمكنوا من احتلال بلاد علي دولات وقتله. وأدت هذه الحادثة إلى تجهيز السلطان قانصوه الغوري حملةً كبيرةً قادها بنفسه إلى دمشق ثم إلى حلب فمرج دابق حيث وقعت المعركة الشهيرة التي هزم فيها المماليك شر هزيمة وتوفي السلطان الغوري في إثرها سنة 922هـ/ 1516م. ودخل العثمانيون حلب ثم دخلوا دمشق بعد خيانة حاكمها جانبردي الغزالي وتواطئه مع العثمانيين.

وكانت هذه المعركة هي المعركة الفاصلة إذ تلاها غزو العثمانيين

للأراضي المصرية سنة 923هـ/ 1517م ودخولهم القاهرة عاصمة المماليك وقتلهم لسلطانهم وأمرائهم وكبار ضباطهم وحاشيتهم، حيث أنهوا حكم المماليك وبدأت السيطرة العثمانية على معظم البلاد العربية والإسلامية. ويذكر المؤلف محمد دهمان أن أبرز أسباب النصر العثماني كانت التفوّق العددي للعثمانيين واستعمالهم للأسلحة المتطورة النارية والبنادق والمدافع، بينما كان المماليك الأقل عدداً لا يستعملون هذه الأسلحة.

كما لعبت الخيانة من قبل الأمراء وتمرّد الضباط دوراً كبيراً في هزيمة المماليك، ولا سيّما خيانة أكثر المقربين من السلطان الغوري إبراهيم السمرقندي، وخاير بك نائب حلب، وجانبردي الغزالي نائب حماة الذي تولى نيابة دمشق من قبل العثمانيين.

ولا شك أن الانهيار الاجتماعي ـ الاقتصادي للدولة قد لعب الدور الأبرز في هذه الهزيمة حيث كان سبب تمرّد الأمراء والجنود وسخط الأهالي وترحيبهم بالعثمانيين، إضافة إلى العامل العسكري الكمّي والنوعي التقني والعامل الاستخباراتي المذكورين آنفاً.

تاريخ الدولة العثمانية*

(روبير مانتران)

مراجعة محسن شومان

«تاريخ الدولة العثمانية» الذي حرّره روبير مانتران، صدرت طبعته الأولى بالفرنسية في باريس سنة 1989م، ونشر مترجماً إلى العربية في جزئين عام 1993م، ويشتمل الجزء الأول الذي نعرض له هنا، على مقدمة للمترجم، وتمهيد، وعشرة فصول، ومذيلاً ببيلوجرافيا عامة وشاملة لأهم المراجع التي اعتمد عليها المساهمون في تحرير الكتاب، وفهرس بالمحتويات، وقد أتت جميعاً في 660 صفحة من القطع المتوسط.

صدّر المترجم الكتاب بكلمة افتتاحية استعرض فيها دوافعه وأسبابه الخاصة التي حفزته ودعته إلى ترجمة هذا الكتاب الهام متمثلةً في رغبته ترجمة عمل رئيسي عن تاريخ الدولة العثمانية بقصد تعميق درايتنا به لا سيما أن الكتاب يبدد بالفعل الكثير من الأساطير التي تحيط بالتاريخ العثماني.

أما مانتران، فيقدم لموضوع الكتاب بتمهيد يعرض فيه لتطور حركة كتابة التاريخ العثماني منذ أن صدرت الترجمة الفرنسية لكتاب المؤلف الألماني جوزيف فون هامر بورجشتال بعنوان «تاريخ الإمبراطورية العثمانية» في 18 جزءًا بباريس بين عام 35 و1843م، وحتى ظهور آخر ما أمكن تحريره من تاريخ الدولة وهو كتاب ستانفورد شو بعنوان «تاريخ الإمبراطورية العثمانية

(*) تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م.

وتركيا الحديثة» في جزئين سنة 1976م. ثم يعزو الأسباب التي دعته هو وزملاؤه إلى وضع هذا المصنف إلى رغبتهم المشتركة في تقديم عمل يستند إلى المعطيات الجديدة والمتمثلة في وفرة المعلومات التي تقدمها بحوث ودراسات أنجزها مؤرخون أتراك وغربيون معتمدين على دور الأرشيف العثماني، ومصادر تركية وفارسية وعربية كانت تلقى إهمالاً جسيماً من قبل، والسعي نحو تجديد الاهتمام، وتحليل عدد من القضايا والمشكلات والمسائل المتعلقة بالجوانب المختلفة للتاريخ العثماني، مستفيداً في ذلك من الحالة الجيدة التي أصبح عليها علم الشؤون التركية ـ الفرنسي.

كان التصور الغربي عن الدولة العثمانية سلبياً في مجمله، ولذلك تبدو الحاجة ملحة ـ من وجهة نظر مانتران ـ وبحكم المعلومات المتوفرة إلى التحرر من أسر المفاهيم القديمة المتحيزة، والاضطلاع بعمل تاريخي متحرر من أي مؤثرات سياسية، ومتجرد من أي ميل أو نزوع أو هوى. لقد انتهت الدولة العثمانية إلى زوال غير أنها أخذت مكانها في التاريخ كقوة أولى عاشت على مدار قرون، وهذا ما يفسر لنا أشكال الغيرة والحقد وحركات الانتقام وزعزعة الاستقرار، ثم التدمير التي كانت هدفاً لها، ولن يكون بالإمكان رسم صورة لتاريخ أوروبا، ولتاريخ بلدان حوض البحر المتوسط بدون التعرف الموضوعي على العثمانيين.

وتعالج إيرين بيلديسينو في فصل بعنوان «البدايات: عثمان وأورخان» النشأة الأولى للدولة، فتعرض لرواية كاتب الأخبار التركي عاشق زاده في القرن التاسع الهجري/ 15م، والتي كررها بشيء من التفصيل كتّاب أخبار لاحقون، عن منح السلطان السلجوقي في قونية لأرطغرل والد عثمان بلدة «سيوط» كأرض خاصة له ولذريته. وكيف شرع في بناء دولته، وتطور العلاقات بينه وبين الحكام البيزنطيين والقوى المحلية المجاورة بين عامي 83 و1299م، والنجاحات التي أحرزها، وتوجت بانتصاره في بافيوس على القائد البيزنطي موزالون سنة 1302م قرب نيقوميديا، وضغطه المتواصل على عدة مدن بيزنطية، وخضوع سلسلة كاملة من البلاد له بالقوة أو بالاستسلام، ووفاة

عثمان وقواته تقف على أعتاب بورصة بين عامي 24 و1326م.

وقد استطاع أورخان أن يخرج الإمارة العثمانية الناشئة من الظل بشكل حاسم، فقد تمكن من اقتحام بورصة المحاصرة في سنة 1326م، وضم لوباديون عام 1327م، واستسلمت نيقية في 1331م، واستولى على نيقوميديا «1337»، وإمارة قره سي التركمانية بين 34 و1335، لكن الضم النهائي لها لم يتحقق إلا في عام 1345م. وتتاح الفرصة لقواته للانتقال إلى أوروبا، عندما طلب منه جان كونتاكوزين الوصي على العرش مساعدته لقتال خصومه، ليستولي سليمان ابنه على غاليبولي على إثر زلزال أصاب أسوار المدينة بالتصدع في سنة 1354م.

وخلال عهد أورخان «ت 1362م» تبلورت الملامح الأولى لتنظيم السلطة، فلم يكن حاكم الإمارة وحده هو القابض على زمام السلطة، وإنما العائلة كلها. وبدءًا من الشطر الثاني من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي ظهرت الإمارة العثمانية كتكوين سياسي سرعان ما أفلت من كل وصاية، وجرى تدعيم سلطتهم السياسية بغطاء عقيدي «أيديولوجي» لتبرير هيمنة آل عثمان، وإن تبدلت الدوافع عبر عدة سنوات لتصبح فكرة الغازي أو المجاهد في سبيل الله هي الأساس في آخر الأمر، وجرى تصوير عثمان وأورخان كمجاهدين هدفهما نشر الدين الإسلامي والقضاء على الكفار العصاة.

ولم يكن العثمانيون الأوائل بدواً بالمعنى الدقيق للمصطلح، فهم يحيون في قبائل ويمارسون مع أغنامهم الهجرات الفصلية، لكنهم مع ذلك لم يعتزلوا الحضر، أو ينأوا بأنفسهم عن حياة المدينة، فقد أقاموا سلسلةً من المباني في المدن حديثة الفتح، وساهم أفراد السلالة الحاكمة والوجهاء في تزويد المدن بالمنشآت العامة، ولعب الفقهاء والعلماء الكبار من أبناء المدن الأناضولية ذات التراث الإسلامي العريق دوراً هاماً في نشر الدين والثقافة الإسلامية عبر المراكز الحضرية إلى التخوم الحدودية، وساهمت جماعات الإخوان (آخي)، في توطين المسلمين بالمدن المفتوحة حديثاً، وإلى جوار السكان المدنيين

المسلمين عاش تركمان شيعة إثني عشرية وجماعات دراويش، فضلاً عن يونانيين لم تنقطع صلاتهم مع مواطنيهم المقيمين بالقسطنطينية برغم محنة الغزو التركي.

وهكذا خلال قرن وحشي، وبيئة قلقة مفعمة بالتوتر، وإحساس عميق بانعدام الأمن لدى اليونانيين من جراء المخاطر التي قد يتعرضون لها مثل الموت في حرب أو في وباء، أو البيع كعبيد على إثر غارة مدمرة مفاجئة ولدت الإمارة العثمانية، بعد أن تمكن عثمان وأورخان الموضوعين على هامش العالم الإسلامي، في وجه عالم مسيحي منقسم على ذاته، من ربط الحظ والذكاء بالقدرات العسكرية لكي يرتفعا معاً على مسرح التاريخ.

وبعنوان «صعود العثمانيين» يعالج نيقولا ڤاتان في الفصلين الثاني والثالث فترة تصل إلى قرن ونصف قرن من الزمان بين 1362 و1512م فيعرض للتطورات السياسية الداخلية، والانتصارات العسكرية على حد سواء. إذ واصل مراد الأول «62 ـ 1389م» بوصفه الخليفة الطبيعي لأبيه مسيرة أسلافه في الغزو والفتح، فاستولى على «أدرنة أندوبينول» ـ 1366، ثم على سيرس «1383»، وسقطت صوفيا «1385»، ونيش ولاريسا «1386» وسالونيك «1387»، واعترف سادة تساليا بهيمنة العثمانيين، ودخلت المودة في تبعيتهم، وتم إخضاع علاء الدين أمير قرمان في الأناضول بقوة السلاح، وإخماد تمرد قيصر بلغاريا وإجباره على دفع الجزية 1388، وهزيمة جيوش الصرب والبوسنة المتحالفة في معركة سهل كوسوفو «1389» التي اغتيل فيها السلطان، وجرت عملية نقل السلطة إلى ابنه بايزيد الأول في هدوء، ليرث العاهل الجديد دولة راسخة الأركان في البلقان، وإمبراطورية لها شأنها بأوروبا.

ولم يقتصر عهد مراد على الانتصارات العسكرية وحسب، وإنما أرسيت وطبقت أيضاً قواعد الاحتلال العثماني لتوطيد الهيمنة على البلاد المفتوحة وجرت عمليات نقل السكان من الأناضول إلى الروميللي ـ تراقية ومقدونيا ـ لتدعيم الجهاد، فضلاً عن انتقالات عفوية أتت من إمارات أناضولية أخرى، وأنشئت فرقة الانكشارية «يني جري» ـ ومعناها العسكري الجديد ـ ورسخت

الإدارة العثمانية أقدامها في الروميللي وتم بناء إدارة مركزية قوية لدولة حقيقية وليست مجرد إمارة عادية.

وما أن أتيح لبايزيد الأول «1389 ـ 1402م» الإمساك بناصية السلطة حتى سارع إلى إعادة فتح الإمارات الأناضولية التي أعلنت التمرد «89 ـ 1390م» ثم قام بالاستيلاء على فيلادلفيا «آلاشهر» آخر الممتلكات البيزنطية في الأناضول أواخر 1390م، لكن السلطة العثمانية في آسيا الصغرى لا تتوطد ولا يتحقق الفتح الحاسم للأناضول إلا في عام 1398م. كما شدد بايزيد من ضغطه على الإمبراطور مانويل حتى أجبره على أن يظل تابعاً يؤدي له الخدمة العسكرية ويدفع الجزية في 1391م، ثم فرض حصاراً على القسطنطينية استمر حتى نهاية عهده، واستولت قواته على سكوبيا الصربية وتساليا «1391»، وأعادت فتح سالونيك «1394»، وأغارت على ألبانيا والمورة عدة مرات، وسيطرت على دوبروجا، واحتلت الحاميات العثمانية نقاط العبور عبر الدانوب «1395م»، وأنزل الجيش العثماني بالتحالف الصليبي المعادي هزيمة نكراء في نيقوبوليس «1396م» أدت إلى استكمال احتلال بلغاريا، وحصنت من مواقعهم في البلقان، وزادت من هيبتهم.

وعلى الرغم من التهديد الذي مثله ظهور تيمورلنك في شمال شرق الأناضول بين عامي 1399 و1400م، فإن بايزيد كان في أوج قوته، والدولة كانت آخذةً في تنظيم نفسها، فالانكشارية التي أنشئت في عهد مراد الأول شهدت إصلاحاً، وقطعت سياسة توطين السكان في الأراضي المفتوحة خطوات هامة، وثبت البكوات أقدامهم على نهر الدانوب والبحر الأدرياتي، وتعززت الإدارة المالية والقضائية، وأنشئت سنجقيات جديدة، لكن الروميللي كان لا يزال ذا أغلبية مسيحية، والمنشآت الإسلامية به قليلة، والوضع في الأناضول أقل مدعاة للاطمئنان، والجيش المؤلف من عناصر مختلطة لا يدعو للثقة حتى أنه بدا عاجزاً عن صد الهجوم التيموري، بل لم تلبث فعالياته أن تهاوت سريعاً عند أول صدام في سهل تشيبوكووا قرب أنقرة، ووقع بايزيد في الأسر، وانتهى عهده بكارثة لا سابقة لها.

وفيما بين 1402 و1413م عاشت الدولة سنوات صعبة كادت أن تؤدي إلى تمزقها بسبب الصراع بين أبناء بايزيد الأربعة «سليمان ـ محمد ـ عيسى ـ موسى» لتنتهي فترة القلاقل والاضطرابات باعتلاء أقدرهم لسدة الحكم وهو محمد الأول المعروف بمحمد جلبي «13 ـ 1421م» مما جعل التراث التركي يعتبره خليفة بايزيد الأول، لكن الرجل وبسبب التمردات الشعبية التي واجهها وصراعه مع الأمراء الأناضوليين حاول أن يتجنب بقدر الإمكان التورط في أي نزاعات خارجية.

وقد اجتاز مراد الثاني «21 ـ 1451م» الابن الأكبر لمحمد جلبي وولي عهده ـ بنجاح كافة المصاعب الداخلية التي واجهته، وبات الطريق أمامه ممهداً لتعزيز دولته، فقاد بنفسه حملة ضد ترانسلفانيا والمجر «1438م»، وهاجم صربيا واستولى عليها «39 ـ 1440»، وأجبر ملك البوسنة على دفع الجزية «1439» وحاصر بلغراد لكن القائد جان هونيادي ڤويڤود ترانسلفانيا نجح في صد الهجمات التركية وأجبرهم على التراجع. وعندئذ تجدد الأمل في شن حرب صليبية لطرد الأتراك من أوروبا. ونظم المجريون والبابوية وأمير صربيا ما يسمى بالحملة الطويلة «43 ـ 1444م». لكنها لم تسفر عن شيء، وعقد الطرفان إتفاق 1444م الذي نقضه الصليبيون، وجرت وقائع معركة ڤارنا الشهيرة التي انتهت بهزيمة ساحقة للصليبيين لتصبح السلطة العثمانية في البلقان راسخة الأركان.

وبعد ڤارنا استولى مراد على المورة 1447م، وهاجم ألبانيا، ثم اضطر إلى الارتداد إلى صوفيا سريعاً ليواجه هونيادي في سهل كوسوڤو في موقعة عادت بالكوارث على المجريين، وشنت قواته حملات على ڤلاشيا «1448»، وألبانيا «1450»، لتستعيد السلطنة كامل قوتها قبل 1402م، وبوجه عام فقد انتهج مراد سياسة متعقلة، ففي عهده تزايدت قوة الإنكشارية، وحققت البحرية تطوراً ملموساً، وتدعمت صلات أمراء الحدود بالسلطة المركزية، وسعى دائماً إلى تدعيم السلطة والاحتفاظ بتخوم وطيدة الأركان أكثر من توسيع ممتلكاته توسيعاً ملحوظاً.

وتمثل الإنجاز الحقيقي لمحمد الثاني «51 ـ 1481» في فتح القسطنطينية «1453» ـ الحلم القديم الذي طالما راود الفاتحين المسلمين ـ والقضاء على ما تبقى من الدولة البيزنطية وإزالتها من التاريخ، وضم صربيا «1459»، والمورة «1460» وميناءي سينوپ وطرابيزون «1461» ليصبح سيداً على الساحل الأناضولي للبحر الأسود، وانتزاع نيجريونت «أوبييه» من البنادقة «1470» وهو حدث هام اعتبر بمثابة نقطة تحول فاصلة في الصراع بين البنادقة والعثمانيين، وفي تاريخ شرقي البحر المتوسط.

وعلى الرغم من المنحى السلمي لتوجهات بايزيد الثاني «1481 ـ 1512م»، فإن السياسة العثمانية سوف تكون عدوانية عندما تتاح الظروف، فقد تم ضم الهرسك بصفة نهائية عام 1483، وميناءي كيليا وآكيرمان «ستاتيا آلبا» المطلين على البحر الأسود عام 1484م ليصبح البحر الأسود عثمانياً، وخاض ـ بايزيد صراعاً على فترات متقطعة مع الدولة المملوكية «85 ـ 1491م»، والبندقية «99 ـ 1503م»، لكن الخسارة التي مني بها أمام المماليك، وتخليه عن قليقيا ومدينتيها «قادس وأدنه»، وتفكك الأناضول العثماني أمام تمردات أصحاب الرؤوس الحمراء «قزل باش» الشيعة أتباع إسماعيل الصفوي شاه فارس، والعجز الواضح للسلطان وحاشيته أدى إلى تنافس أولاده على العرش في حياته ليتمكن أقدرهم من إجبار أبيه على التنازل عن العرش والحلول محله منهياً بذلك أزمة هي الأخطر منذ كارثة أنقرة ولذلك اعتبر عام 1512م نقطة تحول في التاريخ العثماني.

وفي الفصل الرابع تعالج نيكورا بيلديسينو «تنظيم الإمبراطورية العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فتعرض أولاً للأساس الحقوقي للدولة الذي استند إلى دعامتين: القانون الإسلامي «الشريعة»، والأعراف الحقوقية لسكان البلاد المفتوحة، ولذلك فإن العاهل العثماني لم يكن بالأمير المطلق الصلاحيات، وقوته بعيدة عن أن تكون حرة من كل قيد.

ثم يتناول بنية السلطة المركزية، حيث يأتي القصر السلطاني على قمة هرم السلطة ويدير العاهل ولاياته بمساعدة الصدر الأعظم، ويعاون الصدر

ثلاثة وزراء وديوان يترأس أعضاؤه مختلف الإدارات التي تكفل من خلال موظفيها حسن سير عمل الباب، وتنقسم الدولة إلى مقاطعات «سناجق» بكل منها والٍ «سنجق بك» له اختصاصات عسكرية وإدارية ويساعده ديوان، يليه في المرتبة «صوباشي» وهو ضابط أمن بصفة أساسية وتتباين أعدادهم بحسب التقسيمات الفرعية للسنجق.

وعلى الرغم من أن الأحوال المالية كانت أقل ازدهاراً، فإن على الدولة بحكم سياستها العسكرية واتساعها ومصالحها أن تنهض بأعباء نفقات جسيمة، ولذلك كانت تجري إحصاءات دورية يشرف عليها الباش دفتردار ضماناً لحسن التصرف، كما أتيح للسلطان أن يتدخل في الشؤون المالية والقانونية وبخاصة فيما يتعلق بالضرائب والإيرادات المأخوذة من القوات الإقطاعية «أصحاب التيمارات»، ويؤدي المحتسب دوراً هاماً في الإشراف على الأنشطة الاقتصادية.

ومثل أي مجتمع منظم استند الباب العالي إلى قاعدتين: الحضر والريف، لكن الدولة كانت ذات طابع حضري ضعيف خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر فقد استمد غالبية سكان المدن عيشهم من استغلال الريف المجاور الذي شكلت منتجاته المصدر الرئيسي للإيرادات، وأنشئت صناعات صغيرة في المدن ومثلت مناجم الفضة والذهب والرصاص والنحاس في صربيا ومقدونيا الشرقية وورش سك النقود بالروميللي والأناضول قطاعاً اقتصادياً هاماً آخر، وظهرت إلى جوار أصحاب الدكاكين والصناعات والورش الصغيرة والمشروعات الحرفية دور صناعة أكبر حجماً تملكها الدولة وتستخدم أيدي عاملة أكثر عدداً. وفي المدن الأقل أهمية احتلت أعمال النسيج وبيع المنسوجات مكانةً متميزة وظهرت مئات المحال والدكاكين وأعداد كبيرة من الحرفيين مسلمين ومسيحيين على السواء، وازدهرت الأسواق.

ويعيش جزء ملحوظ من سكان الحضر على ريع الأرض، وتبدو بنية القطاع الريفي بالغة التعقيد، فالفلاح لا يتمتع إلا بانتفاع محدود الهكتارات يستحيل نقله إلا لابن ذكر، وعليه أن يؤدي للتيماري رسم لقاء دخوله في

الانتفاع ويسلم له عشر المحصول فضلاً عن سلسلة أخرى من الضرائب. أما التيماريون «حائزو التيمارات»، فهم فرسان يمنحهم الباب حق الانتفاع بقطعة من الأرض «تيمار»، ويتمتعون بحق تحصيل عوائده الضريبية من فلاحيها، وحق استغلال نوع آخر من الممتلكات نظير تجهيز قوة من الفرسان. ويؤلف عمال المناجم فئة اجتماعية مهنية خاصة في شبه جزيرة البلقان منح المستغلون منهم حقوق حيازة وانتفاع واسعة وتمتع العمال باستثناءات كبيرة لم تتح لغيرهم.

وعلى ذلك فالمجتمع العثماني ليس إقطاعياً، فالفلاح العثماني ليس قناً مرتبطاً بالأرض مثل الفلاح الغربي، ويمكنه في ظروف معينة أن يهجر قريته الأصلية والنزوح للإقامة في مكان آخر، والتيمار ليس ملكاً للتيماري وإنما هو مجرد منتفع يحوز حق التصرف في التيمار بشكل مؤقت، ولا يجمع بينه وبين الإقطاعية وكثرة فروض النظام الإقطاعي الغربي شيء.

وكان الجيش العثماني بتشكيله ووحداته البرية والبحرية أداة حرب أرقى من أدوات جيوش الخصوم، وبذلك قطع شوطاً بعيداً في هجر أساليب الحروب البالية العتيقة. ويسكن بالسلطنة جماعات ذات أصول متباينة «بلغار - صرب - ألبان - فالاش - يونان - أرمن» وديانات مختلفة «مسلمون - مسيحيون - يهود»، وإن تباينت أعدادهم وتوزيعاتهم في هذه المناطق كل على حدة. وبذلك كانت السلطنة دولة متعددة القوميات، ينتمي رعاياها إلى عدة ديانات لكنها إسلامية سلطاناً وقادةً وقانوناً.

ولم يسع الباب إلى تحويل رعاياه المسيحيين واليهود إلى اعتناق الإسلام، ولم ينتهج سياسة شاملة تتجه نحو التتريك أو الأسلمة الإجبارية، وبسبب سياسة التسامح الديني هذه نجحت الحضارة العثمانية في فرض نفسها، وفي تشكيل بعض جوانب الحياة في البلقان بحيث يمكن القول بأن الأتراك هم الذين أرسوا اللبنات الأولى لحضارة مدنية حديثة. فقد وضعت سيطرة العثمانيين حداً للفوضى التي كانت سائدة في الأناضول والبلقان، ووفرت عامل الاستقرار السياسي وأمنت النشاط الاقتصادي، واجتماعياً حملت

معها معاول هدم القناة لغالبية الفلاحين، وجددوا في المجال العسكري بإنشاء جيش متحرر من كل ارتباط قبلي، ومرتبطاً إرتباطاً كلياً بشخص العاهل، وأدخلوا نمط حياة جديد في البلدان الملحقة، وأنشأوا هياكل حضرية مغايرة لتلك الشائعة في الغرب، وقدموا استشرافاً للدولة الحديثة حين جعلوا العاهل مقيداً في ممارسة سلطاته بالشريعة والقانون العرفي للشعوب الخاضعة.

وفي الفصل الخامس «أوج الإمبراطورية العثمانية: الأحداث 1512 ـ 1606م» يعرض جان لوي باكي جرامون لفترة حكم سليم الأول «12 ـ 1520» التي انتهت بجعل السلطنة العثمانية القوة الأولى في العالم الإسلامي، وعهد سليمان القانوني «20 ـ 1566» الذي خاض ثلاث عشرة حملة ضد الخصوم والأعداء، وأرسى دعائم دولة وطيدة البنيان على القواعد التي خلفها سلفه. ثم أخيراً وفي عجالة لحكم سليم الثاني «66 ـ 1574» الذي ترك ذكرى كعاهل غير كفء في التاريخ العثماني، وعهدي مراد الثالث «74 ـ 1595»، ومحمد الثالث «1595 ـ 1603» الباهتين حيث برزت في هذه الآونة شخصية الوزير الأعظم محمد باشا صوقوللو الذي استطاع أن يحد من الآثار السلبية المترتبة على مبادرات سليم الثاني ومحاسيبه ونجح في الإبقاء على عظمة السلطنة حتى وفاته «ت. 1579».

ويشير اختفاء صوقوللو لبداية ظهور الأمارات الأولى للانحطاط والتدهور العام، وبذلك ترمز عهود سليم الأول، وسليمان الأول، وسليم الثاني إلى أوج التوسع العثماني في أوروبا البلقانية والوسطى والبحر المتوسط والشرق الأدنى. وإلى تنظيم داخلي، وإدارة جرى توطيدها تدريجياً، وأعطت للدولة هياكل راسخة البنيان صنعت عظمة السلطنة، ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يلقب الأتراك سليمان الأول ـ المعروف عند الغربيين بالأكبر ـ بالقانوني «المشرع».

وفي الفصل السادس «الإمبراطورية في عظمتها ـ القرن السادس عشر» يشدد جيل ڤاينشتاين على أن عهد سليمان القانوني يتطابق مع المرحلة الأكثر روعة بين مراحل التاريخ العثماني، وأزهى عصور الحضارة العثمانية في

مجالات العلوم والفنون والآداب. وفي هذا السياق برزت كنقيض للدولة القومية، فهي إمبراطورية تجمع بين عناصر هجينة، وتتميز بأراضي جد متباينة، وشعوب متعددة الأعراق، وديانات عديدة متجاورة، وولايات مكونة من بلدان لكل منها تراثها التاريخي المختلف، لكنها تأتلف معاً لتشكل امبراطورية محددة لا يمكن تعريفها إلا بأنها تركية.

ولأن وجود السلطنة لا ينفصل عن وجود السلالة الحاكمة، فقد تأثرت ولا شك بطبيعة وتقلبات النظام الوراثي العثماني، وتميز التنصيب العلني للعاهل بمراسم معينة تشير جميعها إلى إمساكه الفعلي بزمام السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويمارس سلطته في جميع المجالات وله حقوق وواجبات القاضي الأعلى للسلطنة. وله الحق في سن تشريع زمني ـ قانوني ـ يتناول مسائل القانون العام الدستورية والإدارية والمالية والجزائية دون أن يحل محل الشريعة، بل يجيب على مستجدات لا تعرفها مع عدم انتهاك روحها، فهو وإن كان يتصف بطابع ديني لكونه «خليفة»، لكنه لا يملك أية سلطة في مجال الشريعة، وليس مسموحاً له بتأويلها أو تعديل أو متابعة صياغتها لأن هذا الدور قاصر على أهل الفتوى «المفتي» الذين يعينهم ويعزلهم دون أن يستطيع الحلول محلهم.

ويبدو وصف السلطات النظرية للسلطان بالاستبداد مجافياً للحقيقة، فهو بعيد عن أن يحكم وفقاً لهواه، ولا يستطيع أن يتجاوز المبادىء المقدسة للشريعة، وعليه أن يراعي أيديولوجية من نوع ما تحدد نموذجاً مثالياً للأمير يجب أن يتمشى معه، وهو محاصر بشبكة من الأعراف والعادات السابقة، والأوضاع المكتسبة تفرض عليه من جميع المجالات ما لا يستطيع تجاوزه إلا بحرص واعتدال. وبوجه عام فإن سلطته لم تكن غير محدودة ولا تعسفية، ولم تكن الرعية محرومة من الحماية القانونية، ولم يكن الاعتماد على العبيد ـ قولات ـ في الحكومة يتميز بالشمول، ولا بجميع الآثار التي نسبوها إليه.

وتشكّل دراسة القصر مقر إقامة السلطان عماد البنيان السياسي والاجتماعي ومقر الحكومة والإدارة المركزية التي توجد حيثما يحل السلطان،

والخدمات الداخلية والخارجية بالقصر والقائمين عليها واختصاصاتهم، وأعضاء الديوان «الصدر الأعظم والوزراء المعاونين له ـ قاضيا عسكر الروميللي والأناضول ـ شيخ الإسلام» وغيرهم من موظفي الديوان جهازاً بيروقراطياً كاملاً يكفل إعداد وتنفيذ القرارات، والتقدم المحسوس في فصل وتنظيم المهام على عهد سليمان القانوني.

وقد شهدت أدوات السلطة المتمثلة في القوات المركزية «الإنكشارية» والقوات الأخرى، وقوات المقاطعة الموزعة عبر أرجاء السلطنة والمكونة من الفرسان «سباهية» وحاميات المواقع الحصينة، والقوات المساعدة العسكرية وشبه العسكرية والأسطول، وكذلك تنظيم المقاطعات تطوراً ملحوظاً على عهد سليمان. وكان الاقتصاد العثماني حتى هذا التاريخ اقتصاداً قائماً بذاته، ومحتفظاً باستقلال مجاله وبالقدرة على تنظيم تبادلاته من زاوية احتياجاته الخاصة، لكنه اقتصاد موجه من قبل الدولة التي عبرت عن تدخلها عبر أشكال عديدة.

وتثبت دراسة نواحي وجوانب الاقتصاد العثماني المختلفة: «الحياة الزراعية والرعوية ـ المناجم والمحاجر ـ الحياة الحضرية ـ مشروعات الدولة ـ التجارة الكبيرة ـ التطور النقدي» أن بداية ظهور الاختلال النقدي والأزمة المالية يرجع إلى العقود التالية لموت سليمان وامتدت إلى ما بعد القرن السادس عشر، وتبرهن في ذات الوقت على أن زمن السلطان العظيم كان عصراً ذهبياً.

وفي الفصل السابع وبعنوان «الدولة العثمانية في القرن السابع عشر: اتجاه إلى الاستقرار أم انحدار؟ يجيب مانتران على التساؤل الذي أثاره بالتأكيد على أن القرن السابع عشر يبدو أقل روعةً بكثير من القرن السادس عشر، فقد تعرضت الدولة لانتكاسات على الصعيد العسكري، وتضافرت الصعوبات العسكرية مع تمردات جسيمة وبخاصة في الولايات العربية، وتأرجحت العلاقات الدبلوماسية مع القوى الأوروبية، ولم تعد للسلطنة العثمانية تلك الرهبة التي كانت عليها من قبل، وتفاقمت عملية التكلس التي طالت قمة

الدولة، وأجهزة الإدارة والعلوم والفنون وعالم الأفكار والآداب، وبدأت تظهر بقوة بوادر انحطاط البنيان العثماني.

وبوجه عام، فقد شكل القرن السابع عشر مرحلة انتقال بين أوج السلطة وانحدارها، حقيقة أن العثمانيين ظلوا يمثلون قوة لا بد أن تؤخذ في الحسبان وأن السلطة كانت بعيدةً عن الانهيار، لكنها لا تتمتع بالزخم والحيوية اللذين أسهما في نجاحاتها، ولن يكون من شأن مقاومة الضغوط الأوروبية إلا أن يصيبها بالضعف والهزال.

ويواصل مانتران في الفصل الثامن «الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر ـ الضغط الأوروبي» دراسته للتطورات التي مرت بها الدولة سواء على الصعيد السياسي الخارجي أو فيما يتعلق بالأوضاع في الداخل. فعلى الرغم من مسعى القادة العثمانيين إلى تجنيب السلطنة خطر التورط في مغامرات خاسرة جديدة، والحرص على إبقاء الدولة خارج دائرة حروب أوروبا، وإيمانهم العميق بضرورة إدخال عدد من الإصلاحات الداخلية، وإجراء تحولات على أسلوب عمل الدولة، إلا أن الظروف تجرها إلى شن حرب جديدة ضد بطرس الأكبر «12 ـ 1713م»، والبندقية « 1714م» والنمسا. لكن رد فعل النمساويين الناجح يجبرهم على توقيع صلح باسادوفيتز «21 يوليو 1718» وبمقتضاه حصل الأخيرون على مزايا اقتصادية مماثلة للدول الغربية الأخرى، وساد السلم بينهما طيلة اثني عشر عاماً «18 ـ 1730». وعندما استؤنف الصراع بين الدولة والروس والنمساويين زحف الروس على القرم واستولوا على آزوف «إبريل 1736»، وشنوا هجمات مشتركة في اتجاه البوسنة وبلغاريا بلا طائل ليوقّع صلح كرس احترام الوضع القائم، وحقق مصلحة عسكرية ودبلوماسية بوقف الأعمال الحربية مع الروس حتى 1768، والنمساويين حتى 1788م.

ومن ناحية أخرى، دفعت المصاعب الداخلية والخارجية الجسيمة التي واجهتها إيران الصفوية ـ العثمانيين إلى الزحف شرقاً لتأمين حدودهم مع إيران، لكنهم اضطروا تحت ضغط الهجوم الروسي النمساوي المشترك إلى التنازل عن الأراضي التي فتحوها في 1727 بموجب صلح جديد عقد في

سبتمبر 1736. ومع ظهور نادرشاه، ولأسباب سياسية تتعلق بنجاحات نادرشاه في الهند وأفغانستان، وتطلعه إلى السيطرة على الشرق الأوسط، فضلاً عن الأسباب المذهبية المعروفة تجدد الصراع وتناوب الطرفان النصر والهزيمة عدة مرات إلى أن عقد صلح سبتمبر 1749، الذي اعتبر امتداداً لمعاهدة قصر شيرين الموقعة في مايو 1639م.

وبسبب انشغال الدولة الغربية في نزاعاتها، عاشت السلطنة فترة سلم فيما بين 1746 و1768، أفاد منها قادتها في إدخال إصلاحات داخلية، وتحسين أوضاع الجيش لمواجهة خطر التهديد المتعاظم الذي تمثله روسيا، لكن الصدر الأعظم حمزة باشا الذي شعر بالقلق إزاء مرامي الروس بشأن القرم استجاب لطلب البولنديين العون في نزاعهم مع الروس، ووجه إنذاراً طالبهم فيه بالانسحاب من بولندا «اكتوبر 1768»، لتشتعل الحرب بين البلدين على فترات متقطعة 1769 و1774م، وخلالها أحرز الروس عدة انتصارات حيث احتلوا القرم، وفلاشيا، ودوبروجا، وروستوك، وتغلغلوا في بلغاريا، ونجحوا في تدمير الأسطول العثماني قرب خيوس «7 يوليو 1770». ودانت لهم السيادة في بحر إيجه، وشرق المتوسط، وساندوا تمردات الأميرين ظاهر العمر في فلسطين، وعلي بك الكبير في مصر «71 ـ 1772»، لينتهي الأمر إلى توقيع معاهدة كوجك كينارجه التي كانت معاهدة غير مواتية للعثمانيين بشكل تجاوز المعاهدات الموقعة من قبل، وقد أدت إلى نجاح التوسع الروسي بحصولهم على منطقة آزوف وما جاورها، وجرى الاعتراف لهم باستقلال القرم، وعززت من مكانة الروس على الساحة الدولية، في حين نالت من هيبة السلطنة الآخذة في الانحدار، وأصبحت فريسة مغرية للنمساويين والروس الذين واصلوا الضغوط عليها.

وفيما بين معاهدتي كارلوفيتز «1699»، وباسادوفيتز «1718» برزت عدة تطورات تجلت في اعتلاء رجل مثقف مثل أحمد الثالث للعرش «3 ـ 1730»، ورغبته في أن يحكم وفق مناخ يسوده السلم، وتحقيق استمرارية واستقرار حكوميين صارا هما القاعدة. وتميزت فترة صدارة رداماد ابراهيم باشا «18 ـ

1730» باهتمام خاص بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية سعياً إلى فهم أسباب تقدمها، والاطلاع على إنجازاتها التقنية، وميلاد حالة ذهنية جديدة بين صفوف بعض الأوساط الحاكمة تدفعها إلى الانفتاح على الغرب، والأخذ عنه والتأثر به، وتبني أسلوب حياة جديدة يرمز إليه تشييد القصور الفخمة والدور المقامة على ضفاف البسفور، وإنشاء الحدائق على النسق الأوروبي وتنظيم الأعياد والأفراح، وظهور أشكال من اللهو المكلف، وتولد الرغبة في تكوين فكرة أفضل عن العالم الغربي، وإنشاء مطبعة عربية الحروف 1827، وطبع عدة مؤلفات تركية ـ فارسية ـ عربية، ونشر ترجمات لكتب فرنسية وإنجليزية، دون أن يترتب على أبهة عهد أحمد الثالث تكلفة باهظة لأن النفقات كانت مكفولة وفق طريق مرسوم، ومن ثم اعتبر إبراهيم باشا داماد إدارياً جيداً، بل وواحداً من أفضل الرجال الذين شغلوا منصب الصدر الأعظم.

لكن إبراهيم باشا، والسلطان أحمد ذهبا ضحيةً للحرب الإيرانية التي جرى استئنافها في سنة 1730، ونشوب حركة تمرد پاترونا خليل أحد قيادات الإنكشارية، فينهي السلطان ابراهيم داماد بالأمر بإعدامه «29 سبتمبر 1730»، ثم يضطر هو نفسه إلى التنازل مرغماً عن العرش لمحمود الأول بن مصطفى الثاني «أول أكتوبر 1730» الذي نجح في إخماد تمرد پاترونا أحمد وأمر بإعدامه هو وحلفاؤه «نوفمبر 1730».

كما تشير الأحداث في الولايات العربية مثل دمشق «1725»، والجليل الأعلى والأدنى «10 ـ 1775»، وتونس وطرابلس الغرب والجزائر إلى أن السيادة العثمانية إن لم تكن مهددة بالكامل، فإنها على الأقل مختزلة، لكن الدولة مع ذلك بقيت حتى منتصف القرن الثامن عشر تشكل كياناً بشرياً وسياسياً ودينياً واحداً متجانساً في نظر رعاياها، لم تنل منه الأراضي التي فقدتها أو تنازلت عنها لأنها تعتبر هامشية، ولا تكاد تمس السكان المسلمين.

وقد تحرك السلطان محمود الأول «30 ـ 1754» المدفوع بالرغبة في تحسين الأوضاع في اتجاهين، الأول: إصلاح الجيش وبشكل أخص المدفعية، والثاني: إستعادة السلم، ومناخ الثقة في الولايات الأناضولية، في

حين جاء عهد أخيه عثمان الثالث «54 ـ 1757» باهتاً وخالياً من أي تجديد تقني أو فكري، على العكس من التجديد الذي أجراه الصدر الأعظم راغب باشا كوجا في عهد السلطان مصطفى الثالث الذي قوبل تنصيبه بالحماس ـ حيث عمل على تحسين مختلف الخدمات، وحافظ على علاقات طيبة مع الدول الأجنبية، وظلت الإدارة رغم فسادها منظمة وفعالة نسبياً، والسيادة العثمانية واقعاً ملموساً قادراً على مجابهة التحديات الخارجية، ومعترفاً بها من السلطات المحلية بالولايات العربية برغم ظهور حركات التمرد.

وفي المقابل، شهد القرن الثامن عشر البداية الحقيقية لهجوم الدول الأوروبية العظمى في المجالات: العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، فضلاً عن التقنية والثقافية. فقد نجح الفرنسيون ـ وبدرجة أقل الإنجليز والهولنديون ـ في توسيع تغلغلهم، وحصلوا على مزايا أكثر وضوحاً، ومارسوا ضغطاً من نوع جديد بإيثارهم لأقليات معينة، وهو ضغط تميز بطابع اجتماعي، تحول فيما بعد إلى سند سياسي وانتهى الأمر بأن اتخذت المشكلات: ملامح سياسية أكثر منها اقتصادية، فهزت الولايات الأناضولية، والبلقانية، والعربية قلاقل سياسية واجتماعية هددت وحدة السلطنة، وشكلت مقدمة لحركات سياسية ـ وبخاصة في الولايات غير التركية ـ أكثر قوة بكثير في القرن التاسع عشر.

ويعرض جيل فاينشتاين لأوضاع «الولايات البلقانية 1606 ـ 1774م»، في الفصل التاسع، فقد فرض العثمانيون سيطرتهم على مجمل شبه الجزيرة البلقانية تقريباً منذ منتصف القرن الرابع عشر، وتجاوزت ممتلكاتهم شبه الجزيرة منذ أواخر القرن السادس عشر، حتى خضع لهيمنتهم في أوج عظمتهم جزء كبير من أوروبا الشرقية والوسطى، تعيش به مجموعة متباينة من الشعوب والجماعات الإثنية المتميزة من حيث الأصل واللغة والثقافة والتاريخ في فسيفساء إثنية وسياسية حقيقية تحت سيادة واحدة.

ومع ذلك، لم تشكل سيطرة العثمانيين تحولاً واستلاباً جذريين ولم يصهر العثمانيون التنوع البلقاني في قالب واحد، ولم يتميز النظام الذي تأسس

حتى أواخر القرن السادس عشر بالطابع التدميري والقهري الذي غالباً ما نسب إليه، بل على العكس من ذلك كان أكثر مواتاة من النظم السابقة عليه أو المجاورة له، فلم يبد أي اتجاه استيعابي، أو أية روح تبشيرية تجاه أقاليم مسيحية في غالبيتها، وذلك في إطار تمسكه بالمفاهيم التي حكمت الدول والسلطنات الإسلامية الكلاسيكية، مما ساعد على إبقاء الهويات الإثنية عبر القرون.

فقد ضمت شبه الجزيرة عدداً من الكاثوليك، وجاليات يهودية حضرية تضخمت بشكل ملحوظ بعد وصول لاجئين من أصل أندلسي منذ أواخر القرن الخامس عشر، وبعض العناصر الأرمنية، عاشوا جميعاً جنباً إلى جنب مع أغلبية مسيحية أرثوذكسية خضعت للسيادة الروحية لبطريرك القسطنطينية التي تم الاعتراف بها من قبل الدولة عقب فتح القسطنطينية عام 1453م في إطار من التسامح الديني لم تحظ به من قبل. وعلى الرغم من حدوث حالات تحول قسري إلى الإسلام في ألبانيا والبوسنة والهرسك بوجه خاص، إلا أن عملية التحول لم تكن بالسرعة، ولا بالحجم الذي قيل عنه، وإنما كانت بطيئة وتدريجية وقليلة العدد، ومن ثم لم يشكل المسلمون غير نحو 18٪ من سكان الروميللي خلال القرن السادس عشر.

والخلاصة: أن السيادة العثمانية لم تكن بالتأكيد هي «الشر المطلق» بفضل الضمانات التي اعترفت لهم بها كذميين، دون أن تشكل بالنسبة لهم «الخير المطلق» وبخاصة وقت الشدائد، ويدين هذا الوضع المقبول نسبياً لحالة النظام والتوازن السائدة في أوج السلطنة، لكن مع اختلال التوازنات الداخلية للدولة الذي بدأ منذ الشطر الثاني للقرن السادس عشر، وعدم التكيف في مواجهة الخصم عاشت الولايات البلقانية فترة انتقال شكلت جسراً بين العصر الكلاسيكي، وعصر النزعات القومية، والضغط الدولي، والتمزقات والإصلاحات الداخلية، وبرزت إلى الوجود أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي والسياسي، وبدأ التراجع الإقليمي لكنه لا يمس غير هوامش السلطنة دون القلب.

وقد شكلت الحروب بنتائجها المتعددة العامل الأول في تطور الولايات البلقانية، فعبر سلسلة من الحروب مع روسيا، وبولندا، والبندقية، والنمسا تعدلت خريطة الممتلكات العثمانية في أوروبا، وتغير التوزيع الإثني في البلقان تغيراً محسوساً إلى حد التعقيد، وجرى بذر بذور مصاعب سياسية لم تحل كلها إلى اليوم، وتمثلت جوانب التغير الديموغرافي في حركات النزوح الجماعي بين أرجاء الممتلكات الأوروبية، والانخفاض العام في عدد سكان الولايات الأوروبية، وانخفاض نسبة السكان المسلمين ضمن سكان البلقان، وتعزيز العنصر المسلم في أوروبا عبر استمرار وتوسع تيار عمليات التحول إلى الإسلام وبخاصة بين البوسنيين والألبان والكرواتيين، وانحسار عدة جاليات يهودية شهيرة في البلقان، وحلول اليونان والسلاف والألبان محلهم، وظهور قدر معين من استعادة الهوية القومية للمدن البلقانية في القرن الثامن عشر.

ومنذ أواخر القرن السادس عشر، بدأت في الظهور ضياع عقارية شاسعة خاصة هي التشيفتليكات «جفتلك» على أنقاض النظام القديم عبر عمليات اغتصاب غير مشروعة، أو من خلال منح امتيازات هامة «آربه لق» دون مقابل من خدمة لكبار الوجهاء ومحاسيب البلاط، أو بالتخلي للولاة الخارجين من الخدمة عن جزء من خاصهم القديم على شكل «جفتلك»، ومضت الالتزامات الوراثية «أوجاقلك تيمار» شوطاً أبعد، دون أن تشكل التشيفتليكات استثمارات جد واسعة تستخدم العديد من الأيدي العاملة، أو تشهد علاقات الإنتاج وأنماط تنظيم العمل تغيرات جذرية، لأن توسعها لم يكن كاملاً قط في السلطنة حتى عهد الإصلاحات العقارية التي أدخلتها التنظيمات. كما بقيت إلى جوارها الأشكال التقليدية للنظام الزراعي الكلاسيكي وتكفل الوقف بالإبقاء على تمتع ذرية الواقف بريع الأرض وحيازة الأرض ضمن أسرة من الأسر، دون أن يكون بوسع الدولة استردادها.

ويبدو أن الانتقال إلى قطع الطريق كان في أغلب الأحوال رد فعل جد مميز على التدهور العام الذي عانى منه الرعايا العثمانيون، حيث شهدت

ظاهرة عصابات قطاع الطرق اتساعاً بدءًا من القرن السابع عشر. ثم لم تلبث هذه العصابات المسماة بالهايدوك أو بالكليفت أن أصبحت قوى فاعلة هامة ونموذجية على المسرح البلقاني. وفي مواجهة هذه العصابات حركت السلطات قوات من الشرطة المجندة المحلية كالأرماتول اليونانيين، واليوزباشية البوسنيين الذين مارسوا أعمال الابتزازات، منحدرين بدورهم إلى درك أعمال العصابات بحيث انعدم الفارق أو كاد بين الإثنين في بعض المناطق.

وتضافرت التحولات الضريبية التي تزايدت وتغيرت طبيعتها، مع ضعف الدولة، وتدهور المؤسسات القديمة، وظهور سلطات جديدة على المستوى المحلي لتزيد الموقف تعقيداً، فإلى جانب الولاة العثمانيين تطلعت قوى أخرى لترسيخ أقدامها، وتمتعت بإمكانيات مادية مثل: حاميات الإنكشارية ـ الجماعات المسلحة من الأرماتول واليوزباشية ـ قطاع الطريق ـ كبار الأعيان ـ الزعماء التقليديون.

وفي مستهل القرن الثامن عشر حصلت التبادلات التجارية على حافز حاسم من جراء عودة السلم مع النمسا. كما أنتجت معاهدة «التجارة والملاحة» الملحقة بمعاهدة باساروفيتز «1718» ظروفاً مواتية للعلاقات التجارية بين رعايا آل هابسبورج، والرعايا العثمانيين ونشطت تبعاً لذلك شبكة من الاتصالات البرية لنقل الصادرات والواردات من وإلى البلقان، وبما يكفل ازدهار فئة من التجار الأرثوذكس. فضلاً عن عدد من المقدونيين، والصرب، والبلغار، والبوسنيين والألبان. ونمت أساطيل تجارية بلقانية، وتطور الإنتاج الحرفي بفضل تقدم الطلب الداخلي وتزايد الصادرات، وهي تطورات تأكدت في العقود التالية لعام 1774م.

وعلى المستوى الثقافي، شكل اليهود بؤراً فكرية ملحوظة، وواصل الأتراك والمتأسلمون من جهتهم صوغ أدب بلقاني ذي تراث إسلامي مكتوب بأحرف عربية ووفق نماذج شرقية لكن مشبع بمفردات عثمانية، وفيما بين الجماعات الأرثوذكسية، ظهر إلى جوار ثقافة الخاصة المنفصلة بالكامل عن

الشعب والمحافظة والمتأثرة بالموروث الديني القديم في القرون الوسطى، والواقعة تحت التأثير اليوناني، شعر شعبي مفعم بالحيوية ومسهب يتألف من أغنيات تمجد الهايدوك أو الكليفت.

وبوجه عام، فقد أتيح خلال تلك الفترة الكئيبة التي تميزت بالحروب، وبدمار النظام القديم، وبصعود التعصب والتعسف، أن يحافظ السكان على هوياتهم بل وتأكيدها بشكل أكثر وضوحاً عبر تطور الاستقلالات المحلية.

وبعنوان «الولايات العربية: القرن السادس عشر ـ القرن الثامن عشر» يمهد أندريه ريمون لموضوعه بالحديث عن مد العثمانيين لسيطرتهم على مجمل العالم العربي خلال بضع سنوات من هزيمة المماليك في مرج دابق 24 أغسطس 1516م، وكيف كانت الولايات العربية تمثّل خمس المساحة الإجمالية من أراضي السلطنة عند مستهل القرن السابع عشر، وأن المجال العربي الشاسع والمأهول بالسكان بشكل كثيف تميز بثقل نسبي في مجمل السلطنة، وكان محكوماً عبر نظام إدارة موحد ومتماسك اكتسب رسوخاً أكيداً بمرور الوقت.

وتثبت دراسة الأوامر السلطانية أن السلطة المركزية كانت تتدخل في شؤون جد عديدة ومتباينة: عسكرية وإدارية، تتطرق إلى مجالات التعليم والأوقاف والمؤسسات الدينية والصحة والنشاط الحرفي ومشكلات الحياة الحضرية. كما استندت إدارة الولايات العربية إلى مرتكزات أساسية هي: الولاة «الباشاوات» ـ القضاة ـ فرقة الانكشارية. فضلاً عن الإدارة المالية التي كان يتوجب عليها توفير الإمكانات الضرورية لسير عمل الولاية، وتأمين فائض موجه إلى الحكومة المركزية وإن حرص العثمانيون على التوافق مع تقاليد الإدارة الحكومية والجماعات السياسية القديمة، بدلاً من فرض نظامهم الإداري بصورة كلية حتى لو اضطرهم ذلك إلى الإبقاء على الممارسات المألوفة طالما كانت تبدو معقولة، ولم يكن هناك مبرر لإبطالها.

أما فيما يتعلق بشؤون الضرائب، فقد عرفت غالبية الولايات العربية

الأشكال المختلفة للإدارة الضريبية، لكن نظام الالتزام أصبح هو الأعم استخداماً منذ أواخر القرن السابع عشر. كما سمح استقلال الولايات بتوفير إمكانات إدارتها والدفاع عنها وكفالة إعاشتها واستخلاص فائض موجه إلى الحكومة المركزية، وهو فائض أخذ يتضاءل تدريجياً بحيث لم يعد يمثل غير مبلغ مختزل نسبياً.

وبوجه عام، كانت السلطنة تمثل في نظر رعاياها قوة الإسلام الفاتحة فلما حلت بها الهزائم، وحان وقت التراجع، وجدوا فيها الملاذ الأخير ضد الأخطار الخارجية التي باتت تهددهم بشكل متزايد.

وقد أدى الفتح العثماني إلى دمج البلدان العربية في كل موحد جد شاسع يقع بين المغرب الأقصى وإيران وبراري روسيا الجنوبية والحبشة، وصنع سوقاً داخلية واسعة جرى فيها تبادل منتجات وسلع متنوعة في أقاليم مختلفة، ونشطت الاتصالات، ونمت المدن العربية الكبرى الواقعة على النقاط المحورية للتجارة الدولية الكبيرة «الموصل ـ حلب ـ القاهرة ـ تونس» كما لعب الحج دوراً جوهرياً كقوة من قوى التلاحم الداخلي، وعامل من عوامل التقارب بين أقاليم العالم العربي المختلفة.

لكن الولايات العربية، مرت بتطورات قادتها إلى أوضاع جد متباينة خلال القرن الثامن عشر. فقد برزت في حلب قوى محلية عبرت عن نفسها بقوة من خلال تمردها على والٍ قديم، أو رفضها لتنصيب والٍ جديد في أكثر من مناسبة، وفي فلسطين ودمشق والموصل وبغداد وجبل لبنان ترسخت أقدام متزعمين وأشباه سلالات حاكمة تحت أشكال متباينة دون أن تتعرض سلطة الحكومة المركزية هناك للمنازعة. وفي مصر تنامت قوة المماليك، لكن حركة علي بك الكبير الرامية إلى الاستقلال عن الدولة منيت بالفشل «68 ـ 1773». أما ولايات المغرب «الجزائر ـ تونس ـ طرابلس الغرب» فاختزلت فيها السيادة العثمانية إلى سيادة لم تترتب عليها آثار بالنسبة للحائزين المحليين على السلطة.

على أن الوجود العثماني كان له أثره العميق في الولايات العربية، فقد بقيت ثلاثة قرون وأحياناً أربعة داخل السلطنة لن تخرج منها إلا لكي تنتقل تحت السيطرة الغربية. كما ساهمت الوحدة النسبية للنظام في تقارب مناطق كان تطورها الداخلي متبايناً، وزود العثمانيون الولايات بمؤسسات إدارية متشابهة ضمن بنية عامة مشتركة تميزت بطابع حداثة معين برغم ثغراتها وعيوبها. وتسنى للعالم العربي ـ باستثناء المغرب الأقصى ـ أن يعيش موحداً في ظل كيان سياسي واحد.

ومن خلال العرض السابق يتبين الآتي:

1 ـ إن الكتاب ينتمي إلى فئة المؤلفات المتوسطة الحجم، بل ويعتبر صغير الحجم إذا ما قورن بالمؤلفات التاريخية التقليدية التي تتناول عامة نشأة وتطور الدول والإمبراطوريات الكبرى مثل كتاب هامر فون بورغشتال، ومع ذلك يقدم صورة مهمة وغنية بالتفاصيل ليس فقط عن نشأة وتطور الدولة والمجتمع العثماني حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بل وأيضاً عما أسماه المؤلفون بالعالم العثماني سواء بالمركز أو بالأطراف.

2 ـ نجا الكتاب من الوقوع في فخ المقولات التقليدية القديمة عن ظلم وفساد الدولة والنظام العثماني، وصحح كثيراً من المفاهيم وأعاد الاعتبار لنظم الدولة والإدارة العثمانية مثل:

(أ) إن المجتمع العثماني ليس إقطاعياً، ولم تربطه بالغرب ولا بالنظام الإقطاعي الغربي أي وجوه تشابه. وإن الحضارة العثمانية نجحت في فرض نفسها، وفي تشكيل بعض جوانب الحياة في البلقان نتيجة لسياسة التسامح الديني التي انتهجتها، وكان الأتراك أول من أرسى البنيان لحضارة مدنية حديثة في الأناضول والبلقان «ص 184 ـ 185، 192 ـ 202».

(ب) نقد وتفنيد المزاعم السابقة عن إخضاع الاقتصاد للسيطرة الرأسمالية الغربية، والتأكيد على أن الاقتصاد العثماني ظل محتفظاً بقوته واستقلاله وبخصائصه التقليدية مدعوماً من أجهزة الدولة وتحت سيطرتها طيلة القرنين السادس

والسابع عشر، وأن ضعف وتهميش الاقتصاد يرجع إلى الشطر الثاني للقرن الثامن عشر بالنسبة لسوريا ومصر، وإلى الشطر الأول من القرن التاسع عشر بالنسبة لبقية أجزاء السلطنة «316 ـ 318».

(ج) التأكيد على أن النظام العثماني كان في مجمله أكثر مواتاة للشعب الفقير بالبلقان من النظم السابقة عليه أو المجاورة له في أوروبا، ولم يبد أي اتجاه استيعابي أو أية روح تبشيرية تجاه أقاليم مسيحية في غالبيتها العظمى «440 ـ 451».

(د) إن الفلاح العثماني لم يكن مرتبطاً بالأرض، وكان بإمكانه ترك قريته الأصلية، والنزوح للإقامة في مكان آخر «ص 185»، وبرغم تدهور حالة الرعايا العثمانيين، وبخاصة خلال القرن الثامن عشر، إلا أنه لم يكن قناً، ولم تنحدر وضعية رعايا الدولة لاقانونياً ولا فعلياً إلى مرتبة القنانة قط «ص 500».

وفي المقابل، يبدو الفصل العاشر والخاص بتاريخ الولايات العربية أطول فصول الدراسة «119 صفحة»، وأضعفها معاً، وهذا أمر طبيعي بسبب الحالة السيئة التي عليها دراسة أوضاع وكتابة تاريخ الولايات العربية زمن الحكم العثماني برغم التقدم النسبي، وظهور عدد من الدراسات الجادة في السنوات الأخيرة، مما أعجز ريمون عن وضع تصور عام يتصف بالدقة والشمول عن تطور أوضاع الولايات العربية، وألجأه إلى طرح افتراضات لمعالجة الفجوة الواسعة التي تشكو منها معلوماتنا على حد تعبيره «ص 524».


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

جذور التاريخ العثماني ـ الصفوي* (1500 ـ 1555)
(عادل علوش)

مراجعة هيثم مزاحم

تتناول هذه الدراسة (أطروحة الدكتوراه أساساً)، التي تتألف من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة (استنتاجات عامة) وملاحق، جذور الصراع العثماني/ الصفوي وتطوره خلال نحو نصف قرن (1500 ـ 1555م). في العام 907هـ/ 1501م، أعلن الشاه إسماعيل (1501 ـ 1524م) خلافته للآمند ميرزا، آخر حكام أسرة أقويونلو حيث دخل عاصمة الدولة الإيرانية آنذاك، تبريز، وبذلك كانت ولادة الإمبراطورية الصفوية التي حكمت إيران على مدى قرنين (1501 ـ 1736م) وجعلت المذهب الشيعي الإثني عشري المذهب الرسمي للدولة. وقد كان لهذا الأمر تأثير على الواقع الجيوسياسي للشرق الأوسط بسبب ما أثاره من شقاق بين إيران وجيرانها من المسلمين السنة. شكل تأسيس الدولة الصفوية ظاهرةً فريدة. فقبل العام 907هـ/ 1501م، كان الصفويون زعماء لحركة صوفية أنشأها الشيخ صفي الدين إسحاق (650 ـ 735هـ/ 1252 ـ 1334م) في أردبيل، بعد الغزو المغولي لإيران.

تطورت الحركة الصوفية الصفوية إلى قوة سياسية معتبرة تمكنت لاحقاً من الوصول إلى أعلى سلطة في إيران، كما اكتمل تنظيمها من قبل الشاه إسماعيل الذي تولى وظائف الزعيم الروحي للحركة الصوفية إلى جانب

---

* Adel Allouche, The Origins and Development of the Ottoman-Safawid conflict (906-962/ 1500-1555)., (Klaus Schwarz Verlag, Berlin, 1983).

سلطاته الزمنية في الدولة. وهكذا شكل وضع المذهب الشيعي الإثني عشري كدين رسمي للدولة المحصلة النهائية للجهود التي تكبدتها الطريقة الصوفية الصفوية، بينما كانت الطريقة في بداياتها في أردبيل تقع في الإطار العام للإسلام السني. ومع الوقت تحوّلت إلى مؤسسة حاكمة، وتحوَّل قادتها إلى مدافعين أقوياء عن التشيع.

ويعزو الكاتب جذور هذا الأصل المزدوج للطريقة الصوفية الصفوية إلى الأحداث التي ألمّت بغرب آسيا في القرن الخامس عشر للميلاد، وأبرزها غزوات تيمورلنك (1370 ـ 1405م) للمنطقة والتي طالت إيران والشام والأناضول، والتي عجزت عن بناء إمبراطورية مستديمة وأدت إلى زعزعة الاستقرار لهذه المنطقة. وجاء انتصار تيمور وأسره للسلطان العثماني بايزيد يلدرم (1389 ـ 1402م) في أنقرة ليقود إلى نهضة الإمارات التركمانية في المنطقة من جديد. وقد تميَّز تاريخ إيران والأناضول وشمال سوريا بصعود التركمان الذين كانوا توّاقين لتأكيد استقلالهم من خلال عمليات التمرّد.

ففي إيران، برزت عشيرتا قراقوينلو وأقوينلو من داخل الأوساط التقليدية المعتبرة في محيط بحيرة فان، وديار بكر وأسستا دولتين متنافستين. غير أن أوزون حسن (1453 ـ 1478) أحد حكام أسرة أقوينلو تمكن لاحقاً من إبعاد منافسيه من قراقوينلو واستقل بحكم كل إيران، وسعى لإقامة إيران الكبرى عبر ضمّ التركمان في شرق الأناضول، لكنه لم يكن يملك القدرة على مجاراة التفوق العسكري للعثمانيين بقيادة السلطان محمد الثاني (1451 ـ 1481م) الذي أوقع به هزيمة قاسية قضت على مخططاته الكبرى.

ومع قيام الدولة الصفوية، كانت إيران الشيعية مطوّقة بدول سنية، من الشمال الغربي العثمانيون، ومن الشرق الأوزبك، ومن الغرب المماليك، ووقعت سلسلة مواجهات بين كل من العثمانيين والأوزبك مع الصفويين. وكان الصراع الصفوي ـ الأوزبكي نتيجةً للتنافس من أجل السيطرة على مقاطعة خراسان.

أما الصراع العثماني ـ الصفوي، الذي يقوم المؤلف بدراسة جذوره وأسباب تطوره في هذا الكتاب، فمردّه إلى أتباع الصفويين من القزلباش، وهم ينتمون في غالبيتهم إلى عشائر تركمانية في الأناضول كانت ترتبط بالشاه إسماعيل الصفوي بصلاتٍ روحية قوية. وحيث إن طموحات الشاه إسماعيل كانت تتوجه مباشرة إلى الأناضول، فقد شكل قيام الدولة الصفوية في إيران تهديداً بديهياً لاستقرار المقاطعات الأناضولية للإمبراطورية العثمانية، بسبب قدرة الصفويين على استعمال القزلباش، وتأثيرهم على سكان تلك المناطق من أجل تحقيق غاياتهم السياسية. ويستدل المؤلف على ذلك بقوله إن ظهور الصفويين أدى فوراً إلى فترة عدم استقرار داخلي في الأناضول العثماني، واجهت السلطان العثماني بايزيد الثاني (1481 ـ 1512م)، الذي كان عليه الاستعداد لمواجهة الدولة الوليدة المجاورة.

ومع مجيء السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520م) انقلبت الأدوار حيث قرّر السلطان التعاطي مع مشكلة التركمان الأناضوليين المتمردين ليس كمشكلة داخلية بحتة بل أيضاً كصراع مع جذورها الإقليمية. فكان قراره بشنّ هجوم على الدولة الصفوية في إيران نجمت عنه هزيمة الشاه إسماعيل في معركة جالديران في رجب 920هـ/ آب (أغسطس) 1514م. غير أن الانتصار العثماني لم يستكمل بعملٍ لإسقاط الدولة الصفوية، إنما اقتصر على جعلها في موقع دفاعي وسبَّب تراجعاً واسعاً لنشاطاتها في داخل الأناضول.

أما في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566م) فقد تركزت السياسة العثمانية على الاحتواء الجغرافي للصفويين، وذلك بسبب التحديات الأخرى التي كانت تواجهها السلطنة العثمانية على امتداد حدودها الأوروبية. وخلال هذه الفترة، تولى العرش الصفوي الشاه طهماسب (1524 ـ 1576م) والذي كان أقلّ ميلاً للمواجهة من أسلافه تجاه العثمانيين، إضافةً إلى ما واجهه من اضطراب داخلي سبَّبته النزاعات بين العشائر المؤيدة له، كذلك بين أعضاء أسرته. وقد استغل العثمانيون هذه الظروف فشنُّوا عدداً من الحملات ضد الدولة الصفوية تمكنوا خلالها من السيطرة على بعض الأراضي. وهكذا

عاد الصراع العثماني ـ الصفوي خلال فترة سليمان/ طهماسب كنزاع حدود رغب الطرفان في حلّه من خلال التوقيع على معاهدة أماسيا في العام 1555م.

ويرى الباحث علوش أن اختزال الصراع العثماني ـ الصفوي إلى مواجهة بين دولتين لأنّ كلاً منهما تعتنق شكلاً مختلفاً من الإسلام، أي بسبب الاختلاف المذهبي، هو تبسيط للمسألة ولا يتيح تفحّصها بدقة، فالمسألة فضلاً عن الصراع المذهبي بين الدولتين، هي أساساً صراع جيوبوليتيكي بينهما على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر.

ويذهب الباحث إلى أن المواجهة العثمانية ـ الصفوية ينبغي النظر إليها على ضوء العلاقة المتعارضة لكل من الطرفين مع المماليك والأوزبك، وحكام الهند من المغول من جانب، ومع الغرب المسيحي من جانب آخر. ولعلَّ هذا ما حاول المؤلف عمله في هذه الدراسة، من خلال التركيز على تطورات العلاقات بين العثمانيين، والصفويين، والمماليك.

إذن يؤكد الكاتب في استنتاجاته على هذه المسألة معتبراً أن الجذور السياسية للصراع تعود إلى التاريخ الاجتماعي لغرب إيران وجنوب الأناضول وشمال سوريا، وهي المنطقة التي كانت تقطنها قبائل تركمانية حازت على سلطة متنامية خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر بعد انهيار المركزية العثمانية إثر غزوات تيمور.

مع ذلك، فإن ترسيخ السلطة العثمانية، بعد فتح القسطنطينية والتمدّد اللاحق للإمبراطورية في الأناضول، أدى إلى تقليص سلطة القبائل التركمانية وانحسار استقلالها الجزئي. وكانت هذه الظروف ملائمة ـ في نظر الكاتب ـ لنجاح الدعاية الدينية ذات البعد السياسي البارز. ففي هذه الفترة بالذات، قام الشيخ جنيد مؤسس الطريقة الصوفية الصفوية برحلته إلى الأناضول وأجزاء من سوريا، حيث لقي العقائد الشيعية المتطرفة في هذه المناطق. ولما كان يبحث عن أتباع لطريقته بعد طرده من أردبيل، قرّر الشيخ جنيد كسب التركمان إلى

صفّه من خلال اتخاذه لشعائرهم في التشيع الشعبي حيث نجح وأتباعه من بعده في تحريك هؤلاء الأتباع لتحقيق أهدافهم الخاصة.

وشكل نجاح الشاه إسماعيل، في تأسيس المملكة الصفوية عام 1501، خطراً على حكام سوريا والأناضول، أي على المماليك والعثمانيين على السواء. إذ كان الصفويون يرتبطون بصلات روحية وثيقة مع أتباعهم التركمان في كلا الإمبراطوريتين العثمانية والمملوكية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة واستغلال الصفويين له لتنفيذ أهدافهم. إلا أن المواجهة الصفوية ـ العثمانية لم تكن مواجهة عثمانية سنية للدولة الشيعية الجديدة في إيران فحسب، وإنما رد فعل عثماني على الطموحات السياسية التوسعية للصفويين في الأناضول. ويدلّل المؤلف على هذا التفسير بأمرين اثنين: الأول هو أن الشاه إسماعيل كان، قبل ظهور الدولة الصفوية، يركّز اهتمامه أولاً على الأناضول حيث خططت القيادة الصفوية للانضمام إلى التمرّد الواسع في الأناضول عام 1500م. لكن الخطوات التي اتخذها العثمانيون حرمتهم من المشاركة في هذا التمرّد.

أما الأمر الثاني فهو أن إعلان المذهب الشيعي الإثني عشر مذهباً رسمياً للدولة في إيران لم يكن في معظمه إلا من أجل إيجاد إطار إداري شرعي للدولة الجديدة من جهة، وإرضاءً لعقائد الناس في إيران حيث كان التشيع الشعبي مسيطراً على كل المستويات الشعبي والنخبوي، أي في أوساط الشعب والطبقة الحاكمة على السواء، من جهة أخرى.

ويذهب الباحث علوش إلى استمرار التشيع المُغالي في إيران حتى نهاية النصف الأول من القرن السادس عشر، وأنه فقط في نهاية عهد الشاه إسماعيل وخلال عهد طهماسب تطور التشيع إلى الشكل الإثني عشري بعد مجيء عدد من العلماء الإثني عشرية من سوريا إلى إيران حيث أصبحوا وسيلة هذا التحوّل.

ويضيف الكاتب دليلاً آخر على فرضيته القائلة بأولوية العامل

الجيوسياسي الإقليمي على العامل المذهبي في الصراع الصفوي ـ العثماني، والذي تمثّل في التحالف الضمني الصفوي ـ المملوكي ضد العثمانيين الذين شكلوا خطراً على كلتا الدولتين، رغم كون المماليك من المسلمين السنة بل وحُماة للخلافة السنية آنذاك قبل هزيمتهم في معركة مرج دابق على يد العثمانيين ثم سقوط دولتهم لاحقاً بدخول العثمانيين إلى سوريا ومصر (1516، 1517).

وإذا كانت استراتيجية الصفويين هي عدم الدخول في حروب على كل الجبهات، أي مع العثمانيين، والمماليك، والأوزبك في وقت واحد، فإن استراتيجية العثمانيين، حتى في معركة جالديران عام 1514م التي لم تكن معركة ضد «الهراطقة»، كانت تهدف إلى إنهاء النشاطات الصفوية في الأناضول، من خلال نقل المعركة إلى أراضيهم وجعلهم في موقع دفاعي.

وهكذا يرى الكاتب أن فرضيته تفسِّر سبب سقوط دولة المماليك السنية على يد العثمانيين السنة، الذين اكتفوا في صراعهم مع الصفويين الشيعة باحتلال بعض المناطق (العراق وكردستان) فقط في عهد السلطان سليمان القانوني في حملات 1534 ـ 1535، والتي انتهت بتوقيع معاهدة أماسيا للسلام بين الدولتين عام 1555، كما سبق ذكره.

وقد نجم عن الصراع العثماني ـ الصفوي توقّف الغزوات العثمانية لأوروبا حيث ركَّز السلطان سليم اهتمامه على جارتيه المسلمتين. لكن سقوط دولة المماليك وضمّ أراضيها إلى السلطنة العثمانية أعاد اهتمام العثمانيين بالصراع مع أوروبا المسيحية وجعل الصراع مع الصفويين ثانوياً، ولاسيّما في عهد سليمان الثاني الذي تميّز بصعود قوة أعدائه الأوروبيين ومبادرتهم إلى الهجوم ليس فقط في أوروبا الوسطى بل في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي على حدٍ سواء. فقد شكّلت السياسة التوسعية للإمبراطور شارل الخامس (1519 ـ 1556م) وعلاقاته مع آل هابسبورغ في المجر وبوهيميا، إضافة إلى التواجد المتزايد للبرتغاليين في المحيط الهندي، شكّلت معاً تهديداً لأمن الإمبراطورية العثمانية. مما استوجب رداً حاسماً من

قبل السلطان سليمان الثاني. وفي الطرف الآخر، كان الصفويون في عهد طهماسب يواجهون تهديداً متنامياً لدولتهم من قبل الأوزبك بقيادة عبيد خان. وساهمت هذه الظروف في تحوّل سياسة العثمانيين من الهجوم والتوسع في أراضي الصفويين إلى سياسة احتواء الصفويين فقط إلى أن تم توقيع الصلح الآنف الذكر.

ولئن كانت تلك هي الأطروحات الأساسية للدراسة، فإن فصول الكتاب قد توزعت على الشكل التالي: الفصل الأول: «سقوط القسطنطينية وما بعدها»، حيث يعرض الكاتب في هذا الفصل صعود العثمانيين الأتراك بدءًا من فتحهم للقسطنطينية بعد هيمنتهم على منطقة الأناضول والبحر الأسود، وصولاً إلى تهديدهم لجيرانهم المسلمين في سوريا وإيران كما لتجارة الجمهوريات الإيطالية مع هذه المناطق، وانتهاءً بتهديدهم للممالك الأوروبية في قلب أوروبا في عهد السلطان محمد الفاتح (1451 ـ 1481م)، ولاسيّما في أوروبا الوسطى والبلقان.

ويعرض الكاتب لعلاقات العثمانيين مع حكام إيران من أسرة أقوينلو التركمانية ولاسيّما في عهد الحاكم أوزون حسن الذي كانت سياسته عدائية تجاه العثمانيين حيث شن هجمات عدة على مواقعهم في شرق الأناضول انتهت بهدنة عام 1461م، ثم عادت الحروب مجدداً عام 1473م وأدت إلى هزيمة أوزون حسن ووضع نهاية لطموحاته التوسعية ومكّنت العثمانيين من السيطرة على الأناضول كله عام 1475م.

وفي هذا الفصل أيضاً عرض للصراع العثماني ـ المملوكي على منطقة طوروس، أي الأراضي الإيرانية التابعة لأسرة أقوينلو، والذي تأرجح بين صراعات بين حاكم ذو القادر (الإسكندرون اليوم) الذي تمرّد على المماليك ودعمه العثمانيون، وبين هدن وعلاقات تحالف مؤقتة فيما الصراع الضمني مستمر إلى أن تفجّر الصراع حروباً واسعة أبرزها معركة مرج دابق، وآخرها الفتح العثماني لأراضي الدولة المملوكية والقضاء عليها.

ويسلّط الكاتب الضوء على تأثير التوسع العثماني على التجارة الدولية بسبب سيطرتها على طرق هذه التجارة بين الشرق والغرب بعد احتلالها للبوسفور وشبه جزيرة الأناضول؛ حيث كانت قادرة على تهديد التجارة بين آسيا وأوروبا أي التجارة من الصين والهند إلى أوروبا وبالعكس، وبين سوريا وإيران. وكان هذا الأمر سبباً في النزاعات بين إيران والعثمانيين، وبين الأوروبيين والعثمانيين.

أما الفصل الثاني فقد خصَّه الباحث لدراسة أصول الصفويين وظهورهم كطريقة صوفية ثم تحوّلهم إلى قوة سياسية تمكنت من تسلّم زمام السلطة في إيران بعد إبعاد سلطة أسرة قوينلو، بدءًا من جهود الشيخ صفي الدين إسحاق (ت 1344م) مؤسس الطريقة الصوفية في أردبيل، إحدى بلدان أذربيجان، مروراً بجهود الشيخ جنيد (1447 ـ 1460م) جد الشاه اسماعيل، وانتهاءً بوصول الشاه إسماعيل إلى السلطة عام 1500 ـ 1501م. حيث شهدت الطريقة تحوّلاً إلى قوة سياسية عسكرية ثم إلى سلطة دينية ـ سياسية شيعية في آنٍ واحد، في إيران خلال قرنين وأكثر من الزمن.

في الفصل الثالث، يعرض الباحث لجذور الصراع الصفوي ـ العثماني وأسبابه وأبرز المعارك التي بدأت بمبادرة من الصفويين الذين كانوا يحرّكون أتباعهم القزلباش التركمان في الأناضول لتهديد ركائز الإمبراطورية العثمانية واستقرارها، إلى أن وقعت المعركة المباشرة بين الصفويين والعثمانيين والتي أدت إلى هزيمة الصفويين هزيمةً ساحقةً عام 1501، واستكملت المعارك لاحقاً من أجل إنهاء تمرّد التركمان القزلباش في الأناضول واحتواء التهديد الصفوي وجعله في موقع الدفاع عن أراضيه المهدَّدة بالاحتلال. وهذه مرحلة السلطان بايزيد الثاني (1481 ـ 1512م). أما **الفصل الرابع**، فيخصصه الكاتب لعرض المرحلة الثانية من الصراع العثماني ـ الصفوي أي في عهد السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520م) ابن السلطان بايزيد، حيث تميّز عهده بالتوسع العثماني، ولاسيّما في مسألة الصراع مع الصفويين. فلم يكتفِ السلطان سليم ياووز باحتواء الخطر الصفوي وتدخلاته في الأناضول إنما أراد قلعه من

جذوره فشن هجماتٍ واسعة على الدولة الصفوية أدت إلى احتلاله لأراض تابعة لها بعد الانتصار في جالديران (1514م) وما تلاه، حيث دخل العثمانيون عاصمة الصفويين: تبريز.

أما في عهد السلطان سليمان الثاني (1520 ـ 1566) فقد تركزت جهود العثمانيين على الاحتواء الجغرافي للصفويين من خلال احتلال العراق العربي وكردستان وإقامة حاجز طبيعي بين دولتهم في الأناضول والصفويين في إيران، إلى أن تم توقيع اتفاقية أماسيا للسلام عام 1555م، التي اعتبرت نجاحاً لسياسة الاحتواء إذ أقرت الحدود بين الدولتين لصالح السيطرة العثمانية على الأراضي التي احتلها العثمانيون.

ويضم الكتاب أربعة ملاحق على الشكل التالي: **الملحق الأول** يتحدث عن شخصية الشاه إسماعيل وشعره الذي يتضمن غلوّه الشيعي. وفي **الملحق الثاني** دراسة للمصدر الاشتقاقي لتسمية الصفويين. أما **الملحق الثالث** فهو رسالة من الشاه إسماعيل إلى أحد عملائه في الأناضول موسى تورغوت أوغلو. **والملحق الرابع** والأخير يتضمن فتوى عثمانية من كمال باشا زاده ضد الشاه اسماعيل وأتباعه القزلباش في الأناضول، تعتبر أن الجهاد ضدهم واجب وتكفرهم وتبيح دماءهم.



سليمان القانوني وعصره*

(م. كونت، ك. ودهيد)

مراجعة بشار حيدر

اتسع حكم العثمانيين في عهد سليمان القانوني بين سنة 1520 وحتى 1566 ميلادية حتى شمل معظم الأراضي الممتدة بين الجزائر وأذربيجان وبين بودابست وبغداد والبصرة. ومن القرم إلى قاطع الخليج الفارسي وصولاً إلى المخا في اليمن؛ هكذا سيطر واضعاً تحت إدارته ثلاثة أرباع شواطىء البحر المتوسط. وكان تنافسه مع معاصريه من حكام وأسياد أوروبا الغربية مميزاً وخاصة مع شارل الخامس وفرانس الأول وهنري الثامن وغيرهم... واعتبر سليمان أكثر من فاتح بل كان حاكماً إدارياً وقائداً سياسياً طبع اسمه على عصره. ويتبين لنا في هذا الكتاب المسعى المحمود في استقصاء أسباب نهضة سليمان القانوني وقرائن شخصيته والأحوال والظروف المهمة التي أحاطت به وبإدارته. وكذلك النظريات الأكثر أهمية (حسب رأي المؤلفين) التي ساعدت على تطور حكمه وازدهاره ثم بروزه واستقراره وأخيراً انحسار قوته وسلطته وخاصة بعد وفاته وتولي أولاده الذين ما كانوا بمقدرته، الحكم من بعده.

يحتوي هذا الكتاب على ثمانية فصول شبه مستقلة كتبتها مجموعة من دارسي التاريخ العثماني، وينقسم إلى جزئين. الجزء الأول يركّز على حقيقة القوة العثمانية ومنشئها وأهم المشاكل والسياسات خلال القرن السادس عشر

(*) Süleyman The Magnificent And His Age. The Ottoman Empire In The Early Modern World. Ed. M. Kunt and Ch. Woodhead. 1995.

وخاصة التوسع العثماني العسكري في البحر الأبيض المتوسط وفي المحيط الهندي ثم التفاف العثمانيين حول أوروبا وهذا ما تناولته آن وليامس ثم صالح أوزيران وجيزا ديڤيد وثريا فاروقي؛ أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيتناول الممارسات والقوانين الإدارية والرؤى المتبعة عند العثمانيين وخاصة فكرة العصر الذهبي التي مارست تأثيرها على العثمانيين والأوروبيين إبان النهضة. وكذلك نماذج الحاكم المثالي التي ظهرت من قبل عند الأيوبيين والمماليك حسب بحوث وشروح كولن أيمبر وهولت وبورك. ويحتوي الفصل الأخير على أهم الملامح الشخصية المميزة للسلطان سليمان، لإلقاء الضوء على حكمه وسيرته الإدارية والسياسية والعسكرية وهذا ما تناوله متين كونت وكريستين وودهيد في دراستهما الجامعة إلى حد ما؛ ويتضح لنا أن أصول هذا الكتاب تعود إلى مجموعة المحاضرات حول سليمان القانوني والتي أُلقيت في المتحف البريطاني وجامعة كمبردج ومدرسة اللغات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، بين عامي 1988 و1994.

تبدأ متين كونت في مقدمتها وفصلها الأول لتشرح لنا كيف كان لمفهوم الدولة والسيادة والسلطان أكبر التأثير في صياغة أولوية توسع الحدود وحمايتها حتى عهد سليمان. ثم جاء التوسع من هذه الحدود إلى فكرة الامبراطورية العالمية، هذا الموضوع يبين لنا مفهوم السلطة العثمانية منذ ولادة سليمان عام 1494 وحتى وفاته في 7 أيلول 1566 (وهذا ما تناولته أيضاً جيزا ديفيد،) بعد قيادته لحملته العسكرية المشهورة وهو في الثانية والسبعين من عمره، في أعماق أوروبا مخترقاً الممتلكات الإمبراطورية في جنوب غربي البحر، فاتحاً مدناً وقلاعاً، في تحدٍّ سافرٍ لسلطة آل هابسبورغ الأوروبية. أما اتساع الإمبراطورية العثمانية فقد بدأ تاريخياً بعد انحسار وانهيار الإمبراطورية البيزنطية أو سلطة الروم في المشرق والبلقان. وقد دعا العثمانيون أنفسهم بمصطلح حكام آل عثمان نسبة إلى عثمان بن أرطغرل سنة 1300 ميلادية ودامت سيادتهم حوالي 622 سنة ميلادية. وتشرح لنا متين كونت بأن المؤسس الفعلي الأول للسلطة العثمانية هو عثمان الذي عاش حوالي سنة 1300 ميلادية شمال غرب الأناضول بعد استيلائه على السلطة من أيدي الصليبيين عام 1261 ميلادية

حيث تقلصت وانحسرت السلطة السياسية السلجوقية في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي. هذه السلطة السلجوقية كانت امتداداً للتوسع الإسلامي في شرقي الأناضول بعد المواجهة والالتحام مع حضارة الغرب البيزنطي والصليبي. وقد امتدت سلطة العثمانيين من أواسط آسيا إلى أواسط أوروبا طيلة قرون ستة من الزمن. وكثرت الأسئلة وما زالت حول مصدر قوة العثمانيين وبطولاتهم وفضائلهم وأسباب انحسارهم وزوال سيادتهم في القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. وهنا يشير المؤرخ بول فيتك مع كوبرولو، إلى أن قوة الإمبراطورية العثمانية كان مصدرها الحماس الديني وروح الغزو وفكرة الحرب المقدسة التي سادت دار الإسلام إبان الفترة البيزنطية، والحروب الصليبية.

كان ظهور العثمانيين الأول داخل الولايات الضعيفة في الأناضول وهم من التجمعات البشرية العرقية التي عاشت على ضفاف البحر الأسود. وكان معظمهم من حراس الحدود في الدولة السلجوقية من التركمان واليونان الذين أُهملوا من قبل الأمراء والحكام الأصليين وباتوا بحاجة إلى حماية وأمن واستقرار دائمين حول بحر مرمرة وخاصة بعد هجمات المغول ومذابحهم وبعد تجاهل الخان المغولي لهم. هكذا انقسمت الأناضول إلى قسمين، **القسم الأول**: وهو الشرقي والغربي وكان تحت سيطرة الخان المغولي المتمركز في تبريز، أما القسم الجنوبي الغربي فكان مهملاً. هذا الإهمال اتسع حول العاصمة قونية حيث تنامى فيها النفوذ المستغل لرجال الحرس الحدوديين وهم المتحررون وغير الموالين للحكم السلجوقي فخانوا عهودهم وباتوا منعزلين ثم تكاتفوا حول الإمارات الإيجية فاضطر عثمان أن يجمع حوله قياداتهم فكانوا مجموعات عديدة من الأتباع والسكان وحتى الوجهاء والأمراء البيزنطيين. وفي مطلع القرن الرابع عشر هزم عثمان جيشاً بيزنطياً جاء لمحاصرته واعتقاله فصده ودحره ثم نَصَّبَ نفسه أميراً بعد وفاة أبيه أرطغرل، ومن هنا برز النصر الأول لقيام سلطته ثم زاد من توسعه بعد ازدياد انضمام الحرس الحدودي تحت لوائه وطاعته، وبقي هذا الامتداد والتوسع التاريخي المعروف بتسلسله شبه غامض حتى نهاية القرن الخامس عشر، وكل ما تبقى

للمؤرخين هو سكه للنقود التي تحمل اسمه الخاص خاصة بعد احتلاله لبورصة البيزنطية. وبعد وفاة عثمان سنة 1324 ميلادية اتسع نفوذ أحفاده واتباعه وتواصل امتدادهم شمالاً وجنوباً على شواطىء بحر مرمرة فاحتل أورخان مدينة نيقية ثم مدن نيكوميديا على التوالي وهي أزنيك وأزمير. وازدادت سلطة الإمارة العثمانية بعد اجتيازهم للدردنيل عام 1350 وأصبحوا الأكثر غنى وقوة على اتساع الأناضول مما أدى إلى امتصاص تلك المنطقة بواسطة أورخان الذي اجتذب إليه أمراء آخرين. وتواصل الفتح العثماني بعد وفاة أورخان، وامتدت سلطته بواسطة ابنه مراد، وباتت مناطق جديدة بيزنطية تحت سيطرة الجيوش العثمانية في بلغاريا وصربيا وعلى طول جبال البلقان. وبعد ثلاثين عاماً اغتيل مراد في معركة كوسوفو سنة 1389 ميلادية وانقسمت بلغاريا تحت ضربات العثمانيين إلى أقسام عديدة خاصة على ضفاف الدانوب وداخل مقدونيا ثم داخل الجبال الألبانية وهذه المناطق بمجملها عرفها العثمانيون برومية أو أراضي الروم والتي تبدأ على الطرف الغربي للدردنيل.

وتوضح متين كونت في مقالتها في هذا الكتاب أنّ أحد الأسباب لدعم سيطرة هؤلاء الأمراء الغزاة أواسط القرن الرابع عشر ظهور مرض الطاعون أو الزؤام الأسود في غرب آسيا وشمال حوض البحر المتوسط الذي كان له تأثيره الملحوظ على كثافة الانضمام تحت الألوية العسكرية العثمانية وخاصة قادة حرس الحدود. فأصبح المحاربون على الحدود ليس مجرد فاتحين عسكريين بل مقاتلين ومجاهدين من أجل مجد الإسلام. وبات العثمانيون الملتفون حول مراد بن أورخان هم الحماة الفعليون لدين الإسلام. هذه النزعة الفكرية والسياسية والعسكرية لازمت السلطة العثمانية طيلة قرون عديدة منذ مراد ثم أثناء حكم ولده بايزيد وصولاً إلى عبد الحميد الثاني، وسياساته للجامعة الإسلامية. وقد أعيد ترداد ومنح هذا اللقب (الغازي) العثماني لمصطفى كمال باشا عندما ردت القوات التركية الهجوم اليوناني عام 1922 ميلادية. ويتبين لنا من مداخلة متين كونت في هذا الكتاب كيف اتسعت فكرة التمثيل السياسي والعسكري يعد الانتقال من فكرة الأمير الغازي وظهور مقولة السلطان وخاصة بعد احتلال بايزيد لسالونيكا وكافة الأراضي الأناضولية. ونقرأ عن توسع بايزيد

في شمال بحر إيجه ثم محاصرته للقسطنطينية، إلى أن هاجمه تيمورلنك وهزمه عام 1402 ميلادية وسجنه حتى توفي بايزيد في السجن.

أما نهاية القرن الرابع عشر فشهدت كثرة وتعدد الإمارات العثمانية وبات موضوع الإنفاق على البيت السلطاني العثماني هو الميزة الأكثر بروزاً من حول جيران العثمانيين كما بات تنظيم المماليك لدعم السلطة المالية هو العنصر الأول في تنظيم التركمان من المسلمين وغير المسلمين وكافة المتطوعين حتى وصل عددهم في عهد بايزيد الأول الملقب بالسلطان وليس بالباي إلى أكثر من ألف فرقة من الفرسان ومن الفتيان وعرف بعضهم بالغرباء ثم بالتجار وبالسباهيين أو الفرسان ثم السلحداريين أو أصحاب الخبرة بالسلاح وجميع هذه الفرق توحدت اهتماماتها بالتقيد بأنظمة الدفشرمة. وبعد عام 1402 ميلادية كانت المظاهر الاجتماعية والثقافية متميزة بالتعايش بين الديانات الثلاث الموحدة المسيحية واليهودية والإسلام وسادت اللغة التركية في الأناضول وحوله وبقيت اللغة اليونانية معها. أما الرجال الأتراك السياسيون فاعتمدوا على المصطلحات العربية والإسلامية ولكن على طريقتهم الخاصة والتي تختلف إلى حد كبير عن تلك المستعملة في المدن والمراكز الأساسية الإسلامية مثل القاهرة وبغداد ودمشق وحتى داخل قونية التي كانت عاصمة للسلاجقة. ومن أبرز التنظيمات البشرية والسكانية التي ظهرت في القرن الرابع عشر روابط الإخوان المعروفين بالآخي وهي منظمات من الرفاق العاملين في الحقول الاقتصادية والاجتماعية هدفها زيادة وتعميق التضامن الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على القيم الروحية لمختلف الأديان وأولها الإسلام، وتأمين الضيافة للمسافرين والمعلمين وهذا ما جرى مع الرحالة ابن بطوطة وكثير من التجار القادمين من بلدان مجاورة أو بعيدة. وفي عهد مراد باي، ثالث الحكام العثمانيين، ازدهرت الحركات الصوفية ذات الأصول الإسلامية وباتت أكثر تميزاً مع ظهور التصوف الإسلامي التركي وفرق وحلقات المنتظمين الترك بعد اعتناقهم لدين الإسلام حيث حافظوا على طقوسهم بضرب الطبل وتلاوة المدائح والأشعار في عبادة الله، كما تعززت التعاليم السنية لمدارس العلماء والشيع الصوفية، وفي هذا المجال برز أحمد اليازجي

مؤثراً على الثقافة الدينية في قونية كما برز جلال الدين الرومي في محبته الإلهية حيث نظّم المولوية، وفُرضت في هذه الفترة الجزية على الفلاحين في إمارات الأناضول وباقي الأراضي البلقانية.

وفي الفصل الرابع من هذا الكتاب يشير صالح أوزبران في مقالته (التوسع العثماني البحري في الجنوب) إلى أهمية بناء العثمانيين لأساطيلهم البحرية في السويس. فقد برزت المهمات الجديدة للأسطول سنة 1452 ميلادية حين بنى محمد الثاني بعد تنصيبه على العرش سنة 1451 وهو فتى بعمر الـ 21 عاماً قلعة حصينة على الشاطىء الأوروبي للبوسفور ودام حصار القسطنطينية التي انقسمت إلى جزئين أكثر من عام. وبعد شهر متواصل من القصف المدفعي في ربيع عام 1453 ميلادية ضم محمد الفاتح هذه المدينة التاريخية تحت لوائه. وفي 29 أيار سنة 1453 ميلادية استمر توسعه نحو باقي المدن الرئيسية. وحافظت القسطنطينية على اسمها الثاني اسطنبول في المراجع الرسمية العثمانية لتبقى رمزاً للسلطة وللإمبراطورية العثمانية فيما بعد، وبقي قصر طوب قبو المقر الرسمي الأول للسلطان العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بنى قصراً آخر على النسق الأوروبي الغربي، وأصبحت أسطنبول وحسب قول نابليون بونابرت عاصمة العالم؛ خاصة بعد كثافة بناء المساجد والمدارس والأسواق المركزية والشعبية وبيوت الوزراء وقصور الباشاوات وفتح الكثير من الشوارع والسُبُل وآلاف المحلات الشعبية التجارية والعديد من الجامعات والحدائق العامة والخاصة والحمامات الشرقية. وقد تمَّ انصهار العادات والقيم البيزنطية القديمة التي كانت سائدة في اسطنبول إبان حكم السلاجقة الروم مع القيم والعادات الإسلامية الشرقية وهذا ما برز في سياسة الإدارة المالية مع الإصلاحات العرفية الدينية والمدنية، ولأول مرة تمَّ ضم أراضي الوقف الإسلامي وأمواله. كذلك اعتَبرَ محمد الفاتح نفسه قيصر الروم والبيزنطيين ثم السلطان محمد خان... وهنا يشرح لنا صالح أوزبران كيف أن السلطان سليمان القانوني بعد توليه العرش عام 1520 كان شديد التأثر بالإمبراطور شارل الخامس وبحركة مارتن لوثر البروتستنتية وكيف أدى التعامل بينه وبين الشاه اسماعيل الصفوي في إيران إلى استفزازات سلبية متتالية من

التهديد المباشر للساطة العثمانية دفع بهذه الأخيرة لتتجه نحو أوروبا بعد عقود طويلة من الصراعات في القرن الخامس عشر. وكذلك كانت سلطة المماليك في سوريا وفي مصر تحدياً للأتراك العثمانيين طوال أكثر من قرن. مع بروز السلطان سليم جاءت معركة جالديران قرب بحيرة فان حيث هزم السلطان سليم بجيوشه المنظمة والمجهزة جيوش الفرس واحتل تبريز وبقي فيها فترة من الزمن، ثم اتجه نحو سوريا ومصر حيث كانت سلطة المماليك فيها تعتمد على المحاصيل الزراعية الوافرة في هذه البلدان، ثم على الضرائب المجباة من تجارة الأساطيل البحرية وخاصة من تجارة التوابل في البحر الأحمر، والتي كانت تحت سيطرة وتوجيه تجار البندقية عبر البحر الأبيض المتوسط والأساطيل البرتغالية بين آسيا وأوروبا. فبات أمام السلطان سليم في توسعه العسكري وبعد ضربه للمماليك واحتلال أراضيهم عام 1516 وحتى بعد 1517 ميلادية مهمات بحرية جديدة والتزامات عسكرية واقتصادية واسعة. وهنا برز اهتمام الشاه اسماعيل الصفوي في دعم الحركات الشيعية لتطويق العثمانيين بعد ارتفاع وشمول دعوة السلطان سليم كحامي المدن المقدسة مكة والمدينة، وكأعظم حاكم للعالم السني الإسلامي. وهذه الدعوة كان لها تأثيرها الديني والاجتماعي والتاريخي المهم على مجرى التسلسل السياسي والتوسع العسكري في شمال آسيا الإسلامية، وكان تأثيرها يشبه إلى حد ما دعوة الإصلاح الديني في أوروبا مع ظهور البروتستانتية. وهنا يوضح لنا صالح أوزبران كيف بنى العثمانيون أساطيلهم المدمرة في السويس لمحاربة البرتغاليين وخاصة في شط العرب والمحيط الهندي ولتعزيز سيطرتهم على مجمل البحر الأسود ثم على المحيط الهندي واستمر هذا الاهتمام بعد توسع السلطان سليمان القانوني، وتضخم الإمبراطورية.

عرف العثمانيون بغزاة البحر بعد تحطيمهم لأسطول مسيحي أوروبي يحمل شارة آل هابسبورغ بواسطة الأميرال العثماني خير الدين بربروسا باشا والذي دعاه السلطان سليمان إلى إسطنبول ليمنحه مركز الأميرال الأكبر للسلطان ويعطيه أراضي شاسعة في الجزر الإيجية من اليونان وحتى شمال الأناضول ويضعها تحت حمايته العسكرية والمالية والضريبية. وكذلك امتدت

سلطة العثمانيين نحو شمال إفريقيا ما عدا المغرب، وبعد احتلالهم لمالطا أصبح حديث العامة والخاصة في تركيا هو ضرورة تحول السلطان العثماني إلى خليفة للمسلمين وكأعظم حاكم للسنة والإسلام في العالم. وبرزت حول السلطان طبقة خاصة مميزة ولها هوية خاصة تجتمع دورياً في قصر طوب قبو وهي تمثل أعضاء المجلس الملكي. وقد عانى معظم الحكام والسلاطين العثمانيين من أزمة توريث السلطة وتحويلها إلى من يستحقها من الأولاد والأبناء بعد شيخوختهم. وهذه الأزمة لازمت سليمان بعد تمرد ولديه وخاصة بعد صراعه مع ابنه الأمير مصطفى، كذلك تميزت سياسة العثمانيين مع أهم مشاكلهم الاقتصادية وفي القرن السادس عشر حول مواقع الديرليك وحول جباية الضرائب والأموال في المقاطعات البعيدة بواسطة الخيالة والفرسان وتنظيمات الملتزمين. رغم ذلك، بقيت جباية الضرائب من أهم الأعمال الإدارية من حيث الضبط والتدقيق وخاصة في الضواحي والأماكن البعيدة وكانت المهمة الأساسية هي التوفيق بين الإدارة الإقطاعية القديمة التي تحتسب المحاصيل وتقتطع جزءًا منها وبين حسابات الديرليك العينية والنقدية وخاصة في المجالات التجارية المتنوعة. وهنا برزت ظاهرة تتريك الأراضي لتمر بمراحل عديدة من التبعية إلى الإحصاء الإداري والسكاني والمسح الدقيق الاجتماعي والاقتصادي تحت إشراف عناصر الديوان. هذه المرحلة أبرزت أهم العقد في المشاكل الإدارية داخل السلطة العثمانية بعد التوسع العسكري العثماني والتي لازمت فترة انتشار الأساطيل العثمانية في أماكن شاسعة جديدة؛ وهنا برز صراع العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط مع البندقية ومع سلطة هابسبورغ وإسبانيا وخاصة أثناء محاربتهم لقبرص سنة 1574 ميلادية، ووقفت إسبانيا لتمنعهم من فتح تونس، فاضطرت السلطة العثمانية إلى تشجيع التجارة مع هولندا وبريطانيا ضِدَّ إسبانيا؛ وكان نموذج الديرليك كجهاز إداري وفني وعسكري لبيوت المال ضعيفاً آنذاك مما اضطر السلطة العثمانية لفتح نظام تحصيل جديد في المجال المالي هو الساليان الذي يتم بموجبه دفع الضرائب النقدية بواسطة ملتزمين محليين وهذا ما حدث في مصر واليمن. وكانت هذه الإجراءات تتطلب الحزم والدقة ومراعاة التداول والكثير من

التحالفات الجانبية. هذه المهمات أنيطت بدفتردار الوزراء والفيالق الانكشارية ولم يتم ضبطها إلا في مطلع عهد سليمان القانوني.

أما فترة الركود والانحطاط في الأمور الإدارية والمالية فقد بدأت بالظهور بعد وفاة السلطان سليمان واستيلاء أولاده غير الأكفاء على مقاليد الحكم. وفي معظم الأوقات وتعدد الحالات كان للصراع الحربي والعسكري حول البحر الأبيض المتوسط وداخل مياهه أهميته ودوره الأساسي جغرافياً في قيام الإمبراطورية العثمانية وفي حملها أعباء جديدة اقتصادية وبشرية وعسكرية وقيادية أجهدتها من قريب أو بعيد. هذا الإجهاد بدأ بالبروز عندما حاول محمد الثاني تشجيع التجارة بين المدن الإيطالية وبين المدن العثمانية بعد إحكام سيطرته على القسطنطينية مواجهاً البندقية وامتدادها نحو سالونيكا مما أدى إلى حرب طويلة بينهما استمرت حتى عام 1479 ميلادية. وفي عهد بايزيد الثاني ومنذ عام 1499 وحتى 1502 ميلادية عادت البندقية خصماً في الصراع البحري مع مدن أخرى مثل كورفو وموريا وغيرها. وبعد عام 1512 أعاد سليم الأول والد سليمان القانوني الصراعات والمناوشات العسكرية التي بدأها محمد الثاني واتسعت سيطرته شرقاً على مكة والمدينة، وفي عام 1522 ميلادية استمر توسع سليمان حتى شمل رودس وسيطر على موقع فرسان سان جون فيها مما تبعه الكثير من التحالفات الأوروبية وخاصة مع الكرسي البابوي، وبرزت الحروب المتناوبة بين فرنسا وإسبانيا والبندقية مع الجيوش العثمانية وأساطيلها، كما أدى التفاف العثمانيين نحو شمال افريقيا إلى استكمال سيطرتهم على الجزائر عام 1520 ميلادية. وكان للخلاف على الكرسي البابوي بعد وفاة البابا كليمانت السابع وتنصيب بول الثالث بدعم من الملك الفرنسي شارل الخامس تأثيره المباشر على دعوة فرنسيس الأول في طلبه لدعم العثمانيين سنة 1535 ميلادية، حيث أرسل موفداً من قبله إلى إسطنبول يدعي جين دي لافوريه الذي وقع مع السلطان سليمان معاهدة تجارية تحمي مصالح فرنسا والإمبراطورية العثمانية وتسمح للأساطيل البحرية العثمانية بالرسو في الموانىء الفرنسية. فأصبحت البندقية في أشد حالات الحذر من التوسع العثماني لأنها كانت مركزاً سياسياً وعسكرياً قوياً. وتوالت

الضربات والتغييرات السياسية والعسكرية في أوروبا الغربية وخاصة بعد وفاة الملك فرنسيس الأول في آذار سنة 1547 ميلادية وحكم خلفه هنري الثاني الذي أعاد معاهدة الصلح مع البابا لمواجهة ضربات الجيوش الفارسية الصفوية على حدوده الشرقية، كما أسهمت إدارة البندقية في محاولتها الحفاظ على استقلالها في إبرام الكثير من المعاهدات بينها وبين المملكة الإسبانية ثم مع الإمبراطورية العثمانية. هكذا يبدو لنا هنا أهم ما تميزت به سياسة العثمانيين البحرية في الجنوب الشرقي وخاصة في البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث اشتدت المواجهة مع البرتغاليين وتجارهم الذين كانوا يتوافدون نحو الهند وشبه الجزيرة العربية بنقلهم للتوابل إلى أوروبا ومن هنا برز اهتمامهم بمضيق هرمز فسعوا للسيطرة على الخليج الفارسي.

وكذلك كان للتوسع العسكري العثماني طابعه المميز في مصر وفي الإسكندرية والقاهرة والسويس، حيث تم بناء مئات السفن في أحواض السويس سنة 1530 ميلادية. وفي عام 1531 جهز حاكم مصر سليمان باشا أسطوله الكبير لمواجهة البرتغاليين في المحيط الهندي وللدفاع عن الموانىء والمدن التجارية الإسلامية التي كانت تطالب بحماية العثمانيين من الهجمات والضربات البرتغالية. لكن الاعتبارات المؤثّرة في السياسة المتوسطية وأهمها الأوضاع بين الحدود التركية والفارسية الصفوية، اضطر السلطان واضطرت الحكومة العثمانية لأن تنقل مدافعها وحممها النارية وترتيباتها العسكرية من السويس وعبر المتوسط لتواكب السلطان سليمان في هجومه على إيران. وعادت الحملة نحو المحيط عام 1538 حيث استولى سليمان باشا مع 72 سفينة تابعة له على عدن أثناء توجهه نحو المحيط الهندي وتصاعدت الحروب البحرية هناك بضراوتها وشراستها مع بروز علاء الدين مستعيناً بالترك في البحر الأحمر وحول سومطرة. ثم برز اهتمام العثمانيين بالبصرة مع توجههم إلى مضيق هرمز بعد امتصاصهم لمسقط عام 1552 ميلادية وتوالت محاولاتهم للسيطرة على مضيق هرمز وانتهت بعد عام 1554م بسيطرتهم على كافة المرافىء التجارية والعسكرية الفارسية.

تمَّ هذا النصر في عهد سليمان القانوني بفضل جهود القائد البحري العثماني سليمان رئيس والذي وصف في رسائله إلى السلطان حجم وعدد السفن العثمانية في قاعدة السويس ثم في مدينة جدة والذي كان يزيد عن السبعين سفينة محملة بالمدفعية. هذا الواقع لم يمنع من مجيء الهولنديين والإنجليز ولا حتى البرتغاليين إلى هذه المناطق، وبأشكال جديدة وأساليب تجارية وعسكرية جديدة بل كان لتدفقهم لون مميز مع مطلع القرن السابع عشر وخاصة في المحيط الهندي.

أما أهم ما تميزت به الإدارة العثمانية في أوروبا حسب جيزا ديفيد في فصلها عن طبيعة الإدارة العثمانية في أوروبا؛ فهو نظام التيمار ثم نظام السنجق باي بجهازه العسكري والإداري: كما مارس الموظفون الماليون في الولايات إشرافهم العام على المداخيل والمصاريف وكانوا يجبون الضرائب للسلطان. وكان القضاة هم الممثلون للسلطة التشريعية ويمنحون إجازات ورخص البناء ويحددون الأسعار لكافة السلع والمنتوجات في الأسواق كما يتدخلون في الأحكام الدينية الإسلامية وفي طريقة جباية الضرائب. وبقيت المعلومات الدقيقة والمدونة شبه مفقودة بالنسبة لنتائج التحليل المركّز والعلمي والتاريخي المعتمد في سجلات الأحكام المالية وفي دفتردارات القضاة وحتى أثناء عهد سليمان القانوني حيث بقيت الوثائق والسجلات في القرن السادس عشر مرتبطة بكل منطقة من مناطق النفوذ العثماني ومحدودة فيها. هذا التنوع برز في البلقان وفي المجر ثم في باقي المناطق والإمارات الأوروبية، وأنشِئت الوحدات الإدارية في البلقان تحت عناوين محلية واستعيرت أسماء العائلات والسلالات الحاكمة سابقاً والتي مصدرها ومراجعها غير عثمانية واستمرت سلطة العثمانيين على البلقان حوالي 425 سنة ميلادية. وكانت المناطق الجغرافية البلقانية تشكل مقاطعة روملي منذ سنة 1534 وحتى 1580 ميلادية أي حتى نشوء مقاطعة البوسنة فيها. وتميز التوسع الإسلامي العثماني في أوروبا بالانفتاح والتعايش مع الديانات السائدة وأولها المسيحية وكذلك ازدهر الاتجاه الأرثوذكسي في إسطنبول كما ازدهرت الكاثوليكية شمالاً وهذا مابدا واضحاً في بقاء كنيسة آيا صوفيا كما في باقي المدن والبلدان البلقانية

حيث تم بناء الكنائس والجوامع سوياً وعلى قدم المساواة. وسعى الأتراك إلى منح الإعفاءات الكثيرة للشؤون الدينية، وأقاموا مستوطنات جديدة في المناطق البعيدة. منذ عهد سليمان نلاحظ ازدياد عدد المسلمين في البلقان من مليون شخص إلى خمسة ملايين شخص، كما منح العثمانيون عفواً عن الضرائب إما جزئياً وإما كلياً وارتبط بحرية تبديل السكان لدينهم، وأبقوا السلطات الإدارية والعسكرية تحت إشرافهم المباشر أو الغير المباشر في العديد من المناطق النائية. أما في المجر فكان بدء الحكم العثماني فيه بعد عام 1542 ولو أن دخولهم السياسي ابتدأ عام 1521 ميلادية منذ احتلالهم لمدينة بودابست ولم يتم التوسع الأخير إلا بعد أن منح السلطان سليمان العائلات القديمة في ترانسلفانيا سلطاتها السياسية سنة 1541 كما منح للأمير سيجيسموند مطلق سيادته كوريث أصغر لأبيه ملك المجر المريض جون زابوليا. وبعد عام 1574 تم توحيد التجمعات المدينية المحيطة ببودابست والتي عرفت منذ ذلك الحين بهذا الاسم وكانت سابقاً أشبه بولايات متعددة. وأهم التغييرات في تلك المنطقة كان ازدياد عدد السنكاكبايات عن الباليربايات وهي مراكز السلطة العثمانية الإدارية والعسكرية وفي أوقات متفاوتة كان الإعفاء من الضرائب هو السياسة المعتمدة هناك مع أن الكثيرين من الأمراء والحكام رفضوا الإذعان والانضواء تحت راية السلطة العثمانية ولجأوا إلى إسبانيا وفرنسا وبقي الكثير من الفلاحين والعمال يدفعون الجزية لأسيادهم القدامى على أمل عودتهم وطردهم للغزاة العثمانيين على حسب توقعهم. وكان للجزية والضريبة في المناطق الريفية دورها في تحويل الكنائس إلى جوامع أو في ترميم القسم الكبير من الكنائس وإعادة بنائها وظهر عدد كبير وجديد من المسلمين في المدن المتوسطة والكبيرة بينما بقي هذا الظهور في القرى الصغيرة محدداً وشبه نادر. أما التوسع العثماني في رومانيا بأقاليمها المعروفة آنذاك مولدافيا ووالاشيا وهي أهم المقاطعات الرومانية، فكان له أيضاً طابعه الخاص حيث كان غالباً ما يختار السلطان العثماني بنفسه حكام تلك الولايات بعد أسر أبناء الزعماء المحليين واقتيادهم إلى الأناضول كما كانت الضرائب والجزية السنوية تُحصَّل بنسبة أكبر من تلك المفروضة على المجر والبلقان، وكان يحجز قسم

كبير من محاصيلها الزراعية عينياً ويتم نقله إلى الأناضول. وهكذا يتبين لنا أن الجهاز الإداري العثماني في أوروبا وفي القرن السادس عشر كان يمارس سلطته وفعاليته بمرونة نسبية وباتجاه عملي وبأساليب ذكية مليئة بالدهاء والحكمة وبالتلاؤم مع الأعراف الإسلامية. وبرزت محاولة التوافق مع الأعراف السلافية والصربية والرومانية السائدة سابقاً. ثم ابتدأ البلقان يعاني من مستوى منخفض في تطوره السياسي والاقتصادي خاصة مع أفول الحكم العثماني وتقهقره في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت العلاقة بين السادة والرعية في أدنى مراحلها السلبية. كما انعكس الجمود لاحقاً على يوغسلافيا وبالضبط في القرن العشرين.

وتتحدث ثريا فاروقي عن أهم التبديلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القرن السادس عشر والتي لعبت دورها وتأثيرها على الإمبراطورية العثمانية، ومن بينها دخول الإنجليز إلى تجارة البحر المتوسط، ثم النهضة الفكرية والثقافية الأوروبية وعلى الأخص المجال الحرفي والفني والعلمي، حيث ظهر المعماري سنان في إصلاحاته التقنية لكنيسة آيا صوفيا وحيث ازدهرت العمائر الخاصة على الطراز الأوروبي في نسق وأشكال الأبنية الحجرية أو الخشبية. وكان التقليد النموذجي الهندسي متواصلاً في تأثره مع البلقان والمجر وباقي العواصم والمدن المهمة في أوروبا الغربية ـ وكان ازدهار النخبة السياسية والثقافية من الحكام والأتباع والمؤيدين أمراً ملحوظاً في أواسط عهد سليمان القانوني. أما في سوريا وفي مصر فباتت السلطة العثمانية مضطرة لفتح مراكز جديدة وإصدار إعفاءات جديدة في مواجهة أزمتها مع إيران بعد دعم الأخيرة لعناصر واسعة من الشيعة والدروز في سوريا وفي لبنان مما ألزم الإدارة العثمانية دعم الإدارة اللامركزية في كثير من المناطق. وهذا الاتجاه المرافق لانتفاضة السلالات المحلية أدى إلى تبديل في الاعتماد على السباهيين والانتقال إلى الاهتمام بالفرسان وإلى الاستعانة بالفرسان الأفذاذ في القرى والأرياف البعيدة لتأمين الحماية للسرايا، والأكثر بروزاً في نهاية القرن التاسع عشر هو انتفاضة الكثير من التجار المدعومين من قبل هؤلاء الفرسان للاستيلاء على السلطة في الأناضول، والتي سميت فيما بعد

بانتفاضة الأناضول العظمى والتي شملت السلب والقتل والنهب لقرى ومدن مهمة هناك مثل بورصة وغيرها. لكن الوزير قره صو مراد باشا كان قد أنهى في عام 1608 تلك الانتفاضة الأولى بقوته ودهائه البارزين. ومع هذه الأحوال تفاوت ازدهار التجارة في مناطق عديدة وكذلك مع فتح فرص العمل وفتح أسواق جديدة منحت السلطة العثمانية اتباعها حق التفتيش عن الأسواق وعن المصانع وخاصة لممثلي العائلات الموالية لها. وكان للتطور المتنامي للتجارة وللثروات التجارية والصناعية دوره في فتح أبواب الإدارة اللامركزية وخاصة في المدن والأقاليم الساحلية مع فتح مراكز جديدة لجباية الضرائب. وكانت المراكز العسكرية والرعوية متضاربة ومختلفة المصالح. وفي كل الأحوال كانت تعبئة هذه المراكز شبه متوارثة وبرز التناقض بين القضاة، وبين رجال العرف المحلي المعروفين بالسرايا. وهذا ما حصل بالضبط في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، فبرزت موضوعة العساكر كطبقة مميزة داخل الحكم العثماني مما أدى إلى إجراءات عديدة عقلانية وبيروقراطية في غالب الأحيان. وبرز نموذج السلطان المثالي ليعني نموذج الدولة المثالية.

عن نموذج السلطان والدولة تتحدث كريستين وودهيد. في مطلع ولاية سليمان القانوني بعد أبيه سليم الأول بقي سليمان النموذج المثالي للحاكم القوي والعادل والكريم والذي طبع في ذهن الأوروبيين بأنه كان ممثلاً للنهضة الأوروبية؛ كما كان ذروة التألق والبهاء الذهبي للسلطة العثمانية وهو الذي شعر بالقساوة والمرارة بعد وفاة ولديه المتمردين عليه حيث بقيت إدارته العسكرية والمدنية وخاصة في العقدين الأخيرين من حياته مدار بحث ودراسة وتنقيب حتى اليوم. وقد أسهم الكثير من الخبراء والباحثين في التاريخ بتمحيص وتدقيق دراساتهم في هذا المجال أمثال كولن أمبر وبيتر بورك وغيرهم. وبقي السؤال المهم وهو: هل برزت فكرة السلطان المثالي مع العثمانيين أم كانت لها امتدادها وأصولها البعيدة المتفاعلة؟ فكرة الحاكم المثالي هي فكرة جاءت مع الأيوبيين ومع المماليك وخاصة بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي حيث ظهر كتاب «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية» مرجعاً مهماً حفظ لنا فيه مؤلفه بهاء الدين ابن شداد سيرة صلاح الدين الأيوبي في

دمشق وحلب والقاهرة ورسمَ فيه صفاته الشخصية من شجاعة وكرم واعتقاد أصولي في الجهاد المقدس وفي الحرب من أجل نصرة وعزة دين الإسلام. وأوضح لنا كيف اكتسب صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطين ضد الصليبيين صفة السلطان المجاهد وبطل الإسلام في الحرب المقدسة. كما كان كتاب «الروض الزاهر» في سيرة الملك الظاهر الذي كتبه محيي الدين ابن عبد الظاهر موضحاً فيه معظم المشاكل التي مرت في سوريا ومصر أيام المماليك ثم أيام الأيوبيين وخاصة بعد معركة عين جالوت التي تمَّ فيها تحرير القدس من المغول، فظهرت مع بيبرس مقولة الفضائل المملوكية وأولها الشجاعة والاختصاص في الحرب والفروسية ثم اللجوء إلى العدل والمغفرة بعد الاستيلاء على الحكم بواسطة السيف والقوة. وهكذا قامت دولة المماليك مع الظاهر بيبرس بعد انحسار سلطة الأيوبيين. ويوجز لنا كولن أمبر (في مقالته عن الأفكار المثالية والنصوص القانونية في بداية التاريخ العثماني) هذا الواقع. وكذلك ظهر كتاب القصَّاص الشاعر أحمدي والذي يصدر فيه كافة أعمال الحكام العثمانيين وبأنهم غزاة فعليون ومميزون من أجل نصرة الإسلام؛ وكيف تحولت كلمات ومصطلحات كثيرة بين العثمانية والعربية فأصبحت كلمة آكين تعني غزوة واكنسي تعني المغازي، وكذلك اتجهت الصراعات مع الصفويين في إيران لتأخذ طابع الصراع والغزو المقدس. وهذا ما برز في عصر سليمان القانوني حيث شاع تصوير الفرس بأنهم روافض مبتدعة. ومن هنا ظهرت فكرة دعم التشريعات والدستور العثماني بالاعتماد على النصوص والتفسيرت القرآنية...

أما انتشار فكرة العصر الذهبي في أوروبا إبان عصر النهضة فمارست تأثيرها على آسيا وعلى الإمبراطورية العثمانية ووصفها البعض بأنها فترة الحكم القوي منذ عهد محمد الثاني وحتى نهاية عهد سليمان القانوني. أما الثقافة الأوروبية في القرنين المتواليين الخامس والسادس عشر ميلادي فقد أبرزت في أوروبا الكثير ممن كتبوا الروايات والأشعار حول العصور الذهبية ومفهومها العام والخاص أمثال ميخائيل دوسر فانش وباليه وبيير روزار وتاسو وإيراسموس واختلف معظمهم حول اعتبارهم للفترة الذهبية فمنهم من اعتبرها

فترة السلم ومنهم من ربطها بالعدل أو الوفرة المادية وآخرون بازدهار الفن والأدب. وكاد معظمهم يتفق على أنها فترة من الماضي البعيد، أو أنها لم توجد بعد. وقال بعضهم بأنها فترة دورية من الازدهار تختفي وتظهر حسب ظروف مؤاتية في المستقبل كما كانت في الماضي. ومع هذا الجدال ظهر العلامة ابن خلدون في مقدمته المشهورة التي يشرح فيها ظروف المدينة المتحضرة وشروطها. أما الفكرة الرائجة عن العصر الذهبي وتأثيره على الأوضاع الاجتماعية فتتسم بعدم وجود الصراعات حول الملكية الخاصة، إما النقدية المالية وإما في تملك المصادر الزراعية، بل كانت الحياة الرعوية يسودها الإخاء والمحبة وكان يتم تبادل السلع دون نقود وصكوك مالية. وصار لاكتشاف القارة الأميركية والتوسع في الاستيطان داخلها تأثير مباشر على عودة هذه الفكرة. ومع الثورة البروتستنتية برزت الإصلاحات الدينية وردود فعلها على الكنيسة الكاثوليكية وخاصة في العهد الأليزابثي - كل هذه الأحداث لعبت دورها في أحلام وكتابات وأشعار المؤلفين بضرورة زوال عهد الحروب «الحديدية» وبضرورة عودة الحكم الذهبي السماوي العادل بأشكال جديدة. هذه الأفكار ما تزال معروفة حتى أيامنا هذه (نلفت النظر هنا إلى مقالة ثريا فاروقي في الفصل السابع من هذا الكتاب).

أما أهم الأضواء والملامح حول شخصية السلطان سليمان القانوني فترد في مقالة كريستين وودهيد، وتبرز مباشرة بعد توليه السلطة في أكتوبر 1520 ميلادية حيث أنجز تحريره لستماية عائلة محتجزة من مصر وموجودة في إسطنبول منذ أيام سليم الأول بعد احتلاله للقاهرة سنة 1517م؛ ثم ثانياً هناك رفعه لقانون تحريم تجارة الحرير مع إيران. وثالثاً، أعار السلطان سليمان القانوني انتباهه إلى الأحكام القانونية العثمانية والرسمية والتي صدرت من قبل، وحاول إعادة النظر في بعضها. كما حقق السلطان سليمان بقضية بيع العبيد والفلاحين في مقاطعة برزرين ثم نظّف القصور من السلحدار الطغاة الذين استولوا على المنازل والقصور في اسطنبول. هذه الإجراءات وغيرها طبعت في آذان وعيون العامة اسم سليمان القانوني وارتفعت معه مقولة العدل أساس الملك. ورافقت فترة حكمه بمجملها المتميزة بأنها فترة الإصلاحات

القانونية والعدلية ومعه ازدهرت كلمة العدالة، والكرامة والتنظيم الإداري الذي انبثق منه سن القوانين وإصدارها فتكنى سليمان بهذه الصفة وسمي بسليمان القانوني. هذه الإصلاحات انتشرت في كافة الأقاليم العثمانية وشملت مركزياً وإدارياً بلداناً بعيدة وشاسعة كالعراق وسوريا ومصر وشبه الجزيرة العربية وصولاً إلى البلقان والمجر. وطالت هذه الإصلاحات معظم الرعايا بواسطة تخفيف الضرائب عن الأسواق وضبطها من جديد كما منح السلطان سليمان الجوائز العديدة للكتاب والمؤرخين الفنانين. وكثرت أسفاره ورحلاته في الشرق الأدنى وكان يرافقها بناء الجوامع والمدارس والمعاهد مع الدور الثقافية والدينية كما حدث في كربلاء والنجف بترميمه للمقامات الشيعية وبنى ستة جوامع في اسطنبول مع الكثير من المؤسسات التعليمية والأوقاف. وازدهرت دوائر وحلقات الحركات الصوفية وعلى الأخص الدراويش والتي كانت تزاوجاً بين الثقافات الفارسية والتركية. هذه الإصلاحات وما أحاط بها من إعلام وفرح في قلوب السكان الأهالي والعابرين، انتشرت وعمت مدناً كبيرة من بغداد وقونية ودمشق ومكة والمدينة والقدس وأدرنة وحلب وكان لها تأثيرها على مجرى العلاقات الاجتماعية في كافة المناطق.، ومضياً مع صورة العصر الذهبي، يقال إنّ حكم سليمان القانوني اتسم بثلاث صفات مهمة هي: العدالة، والتحرير، والنصر العسكري. لقد اعتبر ملك الملوك وسلطان الغزاة وملجأ المظلومين. وفي عام 1558 ميلادية ظهر أهم كتاب تاريخي مصور تحت عنوان كتاب سليمان مؤرخاً الأحداث منذ سنة 1520م وحتى سنة 1555م: لعارف السيهناميزي، واعتمد هذا الكتاب على تقديم اللوحات الزيتية الدقيقة المينياتور والبالغ عددها تسع وستون لوحة تبرز هيبة السلطان سليمان القانوني ومدى اهتمامه بأعماله ومدى جديته وعطفه على عامة الناس وخاصة أثناء تشييده الأبنية والمشاريع الخيرية. وكانت هذه اللوحات قد رُسمت من قبل كبار الفنانين في قصور سليمان. كما ازداد عدد الوزراء المركزيين في عهد سليمان من ثلاثة إلى خمسة وزراء داخل الديوان الهمايوني أو المجلس الرئاسي. وتناوبت على ملامح سليمان انطباعات متنوعة ومتفاوتة في تصويرها له بين المحارب الأسطوري وبين السيد العادل والملك المثالي والحاكم

المتحرر. ومن الأوصاف المكتوبة حوله ما بقي في مؤلف لوكمان عام 1580م حيث يقول: (كان من رأسه إلى أخمص قدميه معقلاً للذكاء والوفرة والسخاء لم يوازه أحد في سموه وبهائه كما كان بعيداً عن التعجرف والكبرياء وعرف بشدة تواضعه وبمحياه الدراويشي وتميز بنقاوة معتقداته الدينية وملامحه الروحية الصافية برزت في أشدها أثناء أيامه الأخيرة..). أما اهتمام سليمان بتنصيب الأكفاء لمناصب كبيرة مثل الوزارة، فظهر مع تنصيبه لرستم باشا كوزير وكزوج لابنته محرمة. ثم عزل رستم باشا من منصبه بعد وفاة ابن سليمان الثالث مصطفى باشا. وأدت هذه الإجراءات إلى تشديد حذره في التعامل مع ولديه بايزيد وسليم ثم جاء فرار ولده بايزيد إلى إيران عام 1559م. مما ساهم في قساوة قلب سليمان وانهياره الصحي. بعد هذه الأحداث تقهقرت مهمات الإدارة وسن القوانين المركزية وانخفضت إدارة الجباية والتوجيه العسكري وازدادت نسبة النفقات عن المداخيل وازدادت الرشوة مع إهمال الثقافة والتعليم وكثر النزوح من المدن وازداد اللجوء إلى العصيان والتمرد وضعف دور القادة من المقربين حول الوزراء، ورافق ذلك بعض التغييرات العشوائية في الأمور الإدارية والقانونية والعسكرية وباتت الأتوبيا العثمانية من الماضي، وبرز مع المؤرخين مصطلح القانون القديم وضرورة تحويله وتحديثه قضائياً وميدانياً. ومع ازدياد تغيب السلطان سليمان عن حضور اجتماعات الديوان ازداد الانسحاب المتوالي من المراكز العسكرية ومن المهمات القضائية والإدارية والمالية وهذا أدى لهبوط شامل في بناء السلطة العثمانية وبدء أفول نجم هذه الإمبراطورية العظمى مع مطلع القرن السابع عشر.

من المفيد الإشارة هنا إلى التوفيق المحدود المنسوب للمحررين متين كونت وكريستين وودهيد في كتابهم هذا عن سليمان القانوني وعهده وما أحاط بهذا العهد في الفترة السابقة له، وإلى الإفاضة الكافية في جمع المعلومات التاريخية والسياسية والاجتماعية وخاصة ما قبل ظهور حكم سليمان. هذه المعلومات ضرورية في كل الأحوال. أما حول الفترة التي رافقت حكم سليمان القانوني فقد نلاحظ الاختصار وقلة المعلومات ويبدو لنا

تكرار الأحداث وظروفها أمراً بارزاً في هذا الكتاب وذلك سببه اعتماد المؤلفين على محاضرات ورسائل عديدة لها طابع التسجيل أكثر من التحليل كما قد يكون مجال حفظ المعلومات الضيق وضعف الأرشيف السياسي والإداري وضعف الاهتمام المركزي بالنصوص في القرنين السابع والثامن عشر وأخيراً في القرن التاسع عشر هو المسؤول الأول والأخير عن ضعف الإنارة الكافية والوافية لمعرفة سيرة سليمان القانوني ولحكمه الطويل الأمد، وتداول الصّوَر والأيديولوجيات عليه؛ ذلك العهد الذي اعتبر في مناسباتٍ عدّةٍ العصر الذهبي للإمبراطورية العثمانية.




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المسهمون في هذا العدد

خليل إينالجك

أشهر أساتذة الدراسات العثمانية المعاصرين. عمل أستاذاً بجامعة أنقرة بين 1943 و1972، وبجامعة شيكاغو بين 1973 و1988. أهم مؤلفاته:

The Ottoman Empire, The Classical Age (London, 1973), Studies in Ottoman Social and Economic History (1985), An Economic and Social History of the Ottoman Empire (1300-1914), ed. 1994.

الفضل شلق

وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في لبنان، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار في لبنان سابقاً، ورئيس التحرير المشارك لمجلة الاجتهاد، ورئيس تحرير جريدة المستقبل اليومية. **مؤلفاته**: الطائفية والحرب الأهلية في لبنان (1977)؛ وإشكاليات التوحد والانقسام ـ دراسات في الوعي التاريخي العربي (1986)؛ والأمة والدولة: جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي (1993). وله دراسات ومقالات في قضايا الثقافة القومية والانتماء القومي، وعلائق الثقافة بالسلطة والتحديث في الوطن العربي.

جمال كفادار

أستاذ الدراسات العثمانية بجامعة هارفرد. له دراساتٌ في صُوَر الرحّالة والمؤرخين عن العثمانيين. وأهم دراساته ـ موضوع الاهتمام في هذا العدد ـ: بين عالمين ـ تكوين الدولة العثمانية Between Two Worlds - The Construction of the Ottoman State 1995.

رضوان السيد

أستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعة اللبنانية. **مؤلفاته**: الأمة والجماعة والسلطة، دراسات في الفكر السياسي العربي الإسلامي (1984)؛ ومفاهيم الجماعات في الإسلام (1985)، والإسلام المعاصر (1987)؛ والجماعة والمجتمع والدولة: سلطة الأيديولوجيا في الفكر السياسي العربي الإسلامي (1997)؛ وسياسيات الإسلام المعاصر؛

مراجعات ومتابعات (1997). **ونشراته**: الأسد والغواص: حكاية رمزية عربية من القرن الخامس الهجري (1978)؛ وقوانين الوزارة وسياسة الملك للماوردي (1979)؛ وتسهيل النظر وتعجيل الظفر للماوردي (1987)؛ ونصيحة الملوك للماوردي (1999)؛ والإشارة إلى أدب الإمارة للمرادي (1981)؛ والجوهر النفيس في سياسة الرئيس لابن الحدّاد (1983)؛ وتحفة الترك فيما يجب أن يُعمل في الملك للطرسوسي (1990).

حاتم عبد الرحمن الطحاوي

مدرس بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر. أنجز أطروحته للدكتوراه بعنوان «الإمبراطورية البيزنطية والمدن التجارية الإيطالية»، 1082 ـ 1204م. له عدة أبحاث: القانون البحري لمملكة بيت المقدس الصليبية: قراءة في مجموعة قوانين بيت المقدس، والعلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين في بلاد الشام، مجلة الاجتهاد، العدد 33، 1996. له اهتمام بالعلاقات الاقتصادية والبحرية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى.

محسن علي شومان

مدرس مساعد للتاريخ بآداب الزقازيق/ مصر؛ أطروحته للماجستير بعنوان «المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر». له دراسة بعنوان: (الالتزام الحضري والصراع بين القوى العثمانية ـ المملوكية 1694 ـ 1822). ويعد أطروحة دكتوراه بعنوان «اليهود في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر».

شفيق محسن

أستاذ في الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق ـ قسم العلوم السياسية، فرع الشمال. له دراساتٌ في الأبعاد القانونية للامتيازات والتنظيمات العثمانية. كان موضوع أطروحته للدكتوراه: «الحاضرة الشرقية بين العصور الوسطى والحِقَب الحديثة».

شمس الدين الكيلاني

كاتب من سورية. له اهتمامات ودراسات في الوعي التاريخي العربي، وعلاقات الشرق بالغرب.

عبد اللطيف الحارس

أستاذ التاريخ الحديث في الجامعة اللبنانية / فرع طرابلس. حصل على دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث على أطروحةٍ بعنوان: «نظرة اللبنانيين لتاريخهم: دراسة نقدية» (1985). ومن دراساته: الهوية الوطنية اللبنانية (1989)، ودور الإرساليات الأميركية في لبنان في القرن التاسع عشر (1993).

صلاح ضبيع

يعمل مدرساً بقسم التاريخ، كلية الآداب، سوهاج، جامعة جنوب الوادي، مصر. له اهتمامات بالعلاقات السياسية العثمانية وأوروبا في العصور الوسطى.

هيثم مزاحم

طالبٌ بالدراسات العليا بالجامعة اللبنانية. له اهتمامات ودراسات في القضايا الاستراتيجية في العالم الإسلامي. سيصدر له قريباً كتاب «حزب العمل الإسرائيلي 1897 ـ 1998».

بشّار حيدر

كاتب لبناني وفنان. له اهتماماتٌ بتاريخ الفنّ، وبالفنون الإسلامية، وبتطورات العلاقات التاريخية بين إمبراطوريات العالم الإسلامي.



صدر حتى الآن
من مجلة الاجتهاد

الخراج والإقطاع والدولة

****

الشريعة والفقه والدولة (1)

****

الشريعة والفقه والدولة (2)

****

المثقف والسلطان في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

الثقافة والسلطة في المجال
العربي الحديث (2)

****

المدينة والدولة في الإسلام (1)

****

المدينة والدولة في الإسلام (2)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (2)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (3 ـ 4)

هموم الحاضر والمستقبل

****

السلطة

الفكرة والبنية في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة

في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (2)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة

في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (3)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة

في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (4 ـ 5)

****

البداوة والتحضر في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

البداوة والتحضر في المجال
الثقافي العربي (2)

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي I

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي II

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي III

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي I

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي II

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي III

****

صورة التاريخ والوعي التاريخي
العربي VI

****

تاريخ الإسلام وتاريخ العالم
الوعي والتاريخ في حضارةٍ عالمية V

****

العلاقات الإسلامية المسيحية (1)
ثقافة الجدل وثقافة الحياة

****

العلاقات المسيحية الإسلامية
ثقافة الجدل وثقافة الحياة (2)

****

العلاقات الإسلامية المسيحية
وإشكالياتها في العصر الحديث (3)

****

الحوار المسيحي ـ الإسلامي
والعلاقات الإسلامية ـ المسيحية (4-5)

****

التاريخ الاقتصادي العربي
والفكر الاقتصادي العربي (1)

****

التاريخ الاقتصادي العربي
والفكر الاقتصادي العربي (2-3)

****

التاريخ الاقتصادي العربي
الأزمنة الحديثة (4)

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر (5)
نقد أطروحة الاقتصاد الإسلامي

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر
الرهان والصيرورة (6)

****

الأسرة العربية
دراساتٌ في الفقه والاجتماع والأنثروبولوجيا

****

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (1)
من الإمارة إلى الإمبراطورية

****

مجلة الاجتهاد
ملفات الأعداد المقبلة

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (2)
قضايا التاريخ الثقافي والإداري والسياسي

****

عصر النهضة العربية
أسئلة التقدم والهوية والمستقبل

****

مقاصد الشريعة
قضايا التجديد الفقهي والثقافي والسياسي

****

الوطن العربي في التسعينات
صراعات الثقافة والسياسة
على الأرض العربية

****

الاستشراق: قراءاتٌ

في الاجتماع والأنتربولوجيا

****

الحضارة الإسلامية

المجال والتاريخ والصيرورة

****